(فهرسة الجزء الثانى من التصريح)

(تمت)

الجزء الثانى من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح لالفية ابن مالك فى النحو للشيخ الامام العلامة جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى تغمدهم الله برحمته ورضوانه آمين

م

{وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن الالمعى المتفنن الشيخ يس}
{ابن زين الدين العليمى الحمصى رحمه الله ونفعنا بهم جميعا آمين}

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه تيسير أسباب الخير وحسن الخاتمة انه أكرم الاكرمين *(هذا باب حروف الجر)* قيل انما سميت بذلك لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء والاظهر انها سميت بذلك لانها تعمل اعراب الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر على الاصل من كون ما اختص بقبيل حقه ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطي في الهمع لم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه ولو نصب لاحتمل انه بالفعل ودخول الحرف لاضافة معناه الى الاسم (قوله وهي عشرون حرفا) بقي عليه حروف ذكرها شراح الالفية منها لولا اذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاي ولولاك ولولاه فانها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشيء وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف واهله يختار مذهب الاخفش انها غير جارة والضمير مبتدأ وأنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع لكن رده في المغني بان الانابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة (قوله بمعنى من الابتدائية) قال الدنوشري قال الحفيد قال ابن ولاد متى في لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كمه اى في وسطه اه فعلى هذا تكون اسما لا حرف جر فليتأمل وينظر أهي معربة أو مبنية حينئذ اه وأقول الظاهر ان ما قاله ابن ولاد لا يطرد عنده لعدم ظهور كونها بمعنى وسط في متى لجج فلعلها مشتركة والظاهر حينئذ ان الاسمية مبنية لمشابهتها الحرفية كما قالوا ان حاشا التنزيهية بنيت لمشابهتها حاشا الاستثنائية فان فرض انها دائما بمعنى وسط فهي معربة اذ لا مقتضى لبنائها

(بسم الله الرحمن الرحيم)

هذا *(باب حروف الجر)*

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها (وهي عشرون حرفا) كما في النظم (ثلاثة مضت في) باب (الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لاعادتها (وثلاثة شاذة) في عمل الجر (أحدها متى في لغة هذيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و(سمع من بعضهم أخرجها متى كمه) اى من كمه (وقال شاعرهم) وهو ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب

(شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج)

اى من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب في بعض الاماكن

تدنو

تدنو من البحر الملح فيتقدمها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى (والثاني لعل في لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم

(لعل الله فضلكم علينا * بشيء أن أمكم شريم)

بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة (ولهم في لامها الاولى الاثبات) كما مر (والحذف) كقوله * عل صروف الدهر أو دولاتها * أنشده الفراء بجر صروف (و) لهم (في) لامها (الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما

لعل الله يمكنني عليها * جهارا من زهير أو أسيد

فهذه أربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل (والثالث كي) ولا تجر معربا ولا اسما صريحا (وانما تجر ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية يقولون اذا سألوا عن علة الشيء كيمه) والاصل كيما فحذفت ألف ما وجوبا وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (والاكثر) عندهم (ان يقولوا لمه) باللام والمعنى لاي شيء كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فانها في تأويل الاسم (كقوله) وهو النابغة

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * (يراد الفتى كيما يضر وينفع)

فكي جارة للمصدر المؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (اى انما يراد الفتى للضر والنفع) اى لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية (قاله الاخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو (الثالث ان المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها) والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * (لسانك كيما ان تغر وتخدعا)

فتغر وتخدع مبنيان للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين أولهما كل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور الخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح (والاولى) فيما اذا لم تذكر ان بعد كي (ان تقدر كي مصدرية) ناصبة للمضارع بنفسها (فتقدر اللام قبلها) استغناء عن ذكرها بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا) فهذه ستة أحرف (والاربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام) وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي

(قوله لعل الله) قال الدنوشري هي باقية على الترجي ولا تتعلق بشيء ولكن الظاهر انها في هذا البيت معناها الاشفاق مثل لعلك باخع نفسك (قوله بجر الجلالة) هي مرفوعة محلا على المشهور فيما جر بحرف زائد او شبهه وتقديرا على ما يقتضيه الفرق بين الاعراب المحلي والتقديري وما قرروه في معنى الاعراب المحلي والتقديري فانظر حاشيتنا على القطر (قوله فضلكم) خبر المبتدأ (قوله ولا يجوز الجر الخ) قال الزرقاني اى ان لعل فيها لغات غير هذه الاربعة والجر انما هو بهذه دون تلك عندهم اه وما ذكره الشارح مستفاد من قول المصنف ولهم في لامها الخ فانه ظاهر في ان هذه اللغات خاصة بلعل الجارة فكان على الشارح ان ينبه على ذلك (قوله ان تقدر كي مصدرية على هذا) ينبغي اذا ظهرت ان بعدها ان تعرب بدلا من كي

وماهو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان الى وعلى وبدأ منها بمن لانها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر (نحو ومنك ومن نوح) ومثال الى (الى الله مرجعكم اليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقا عن طبق رضى الله عنهم) ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال فى (وفى الارض آيات وفيها ماتشتهى الانفس) ومثال الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله مافى السموات له مافى السموات وسبعة تختص بالظاهر) وهى المشار اليها فى النظم بقوله

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتا

وهى بالنسبة للوضع اربعة اقسام ماوضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وماوضع على حرفين وهو مذ خاصة وماوضع على ثلاثة أحرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة أحرف وهو حتى خاصة (وتنقسم) بالنسبة الى عملها فى الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (مالايختص بظاهر بعينه وهو) ثلاثة (حتى والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شئ والطور (وقد تدخل) حتى و(الكاف فى الضرورة على الضمير) فالاول كقوله

أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك انها لاتخيب

والكوفيون والفراء لايخصون ذلك بالضرورة قاله فى المغنى والثانى (كقول العجاج) يصف حمارا وحشيا

خلى الذنابات شمالا كثبا * (وأم أوعال كها أو أقربا)

فادخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهى فى الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم عضهة بعينها وهى فى الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا وأو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشى ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا وأتنا وحشيات

فلاترى بعلا ولا حلائلا * (كه ولا كهن الا حاظلا)

فادخل الكاف فى الاول على ضمير الحمار الوحشى وفى الثانى على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهى امرأة الرجل والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لاترى بعلا مثل الحمار الوحشى ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الامانعا (ومايختص بالزمان وهو مذ ومنذ) والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا (فاماقولهم مارأيته مذ ان الله خلقه) بفتح الهمزة على انها مصدرية وهى وصلتها فى تأويل مصدر مجرور بمذ فى الصورة الظاهرة (فتقديره مذ زمن ان الله خلقه) فمذ فى الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر

(قوله وسبعة تختص بالظاهر) وجه ذلك قد بيناه فى الحواشى وحكمة انقسام هذه السبعة الى الاقسام الاربعة فراجعها

لا المصدر (اى مذ زمن خلق الله اياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة (ومايختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم اتيته (وقد تدخل فى الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من افراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر

(ربه فتية) دعوت الى ما * يورث المجد دائما فاجابوا

فاتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف فى الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسى وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال

وما رووا من نحو ربه فتى * نزر كذا كها ونحوه اتى

(ومايختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء) فى القسم واليه اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحو تالله لاكيدن اصنامكم) (وترب الكعبة وتربى لافعلن) حكاه الاخفش (وندر تالرحمن وتحياتك) حكاه سيبويه

*(فصل فى ذكر معانى الحروف) الجارة * والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لاينوب بعضها عن بعض بقياس كما لاتنوب احرف الجزم واحرف النصب وما أوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك

(فصل) (قوله واما على تضمين الفعل الخ) ظاهر صنيعه ان التضمين ليس تأويلا لعطفه على التأويل باو ولا يخفى انه تأويل فكان الاحسن أن يقول مؤول اما بحمله على الاستعارة واما بحمله على التضمين ثم هذا ظاهر ان كان التضمين قياسيا فان كان سماعيا كما هو المختار على ما مر فى باب المفعول معه فلا مزية له على انابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسى وكون التجوز فى الفعل اسهل كما نص عليه فى المغنى لايقتضى مزية التضمين المطلوبة هنا لاخراج الكلام عن كونه غير قياسى فتدبر واعلم ان كلام المصنف فى المغنى فى تقريره التضمين فى مواضع يقتضى ان أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر لانه قال فى وماتفعلوا من خير فلن تكفروه اى فلن تحرموه وفى ولاتعزموا عقدة النكاح ٥ اى لاتقووا وحينئذ فمعنى قوله انه اشراب اللفظ معنى آخر ان اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط فان هذا هو الموافق لذلك التقرير وان احتمل انه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر وقول ابن جنى فى الخصائص ان العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ايذانا بان هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ماهو بمعناه صريح فى انه مستعمل فى معنى الآخر فقط وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لانه استعمل اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة كما سيتضح ذلك وهذا أحد أقوال فيه وقيل ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة وهذا انما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المغنى ان فائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام فقال فى كتاب مجاز القرآن الفصل الثانى والاربعون فى مجاز التضمين وهو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين فتعديه تعديته فى بعض المواضع كقوله حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق فيضمن حقيق معنى حريص ليفيد انه محقوق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه أيضا تعديته فى بعض المواضع كقول الشاعر

* قد قتل الله زيادا عنى *

ضمن قتل معنى صرف لافادة انه صرفه حكما بالقتل دون ماعداه من الاسباب فافاد معنى القتل والصرف جميعا اهـ المقصود منه وفيه تصريح بان التضمين يجرى فى الاسماء بل صدر به وقول المغنى اشراب لفظ يشملهما فاقتصار السعد والسيد على بيانه فى الافعال جار مجرى التمثيل لا التقييد ودعوى اصالته فى الافعال مجردة عن الدليل ▭

= وقيل ان المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب بمعنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف وعيب للمصنف فى المغنى حيث
نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر فاوهم انه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال السعد فى تقرير كلام الكشاف
وبيان انه لا يرى ان فى التضمين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وانه مع استعماله فى المذكور يدل على المحذوف مانصه حقيقة
التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه ثم قال ان الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف
حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو احمد اليك فلانا معناه احمده منهيا اليك حمده وقد يعكس كما يقال فى
يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين اه وفى قوله مع فعل آخر حذف مضاف اى مع حذف فعل فان قلت المناسبة انما هى
بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين قلت لابد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت اليك زيدا اى منهيا اليك
ضربه ولا تكفى القرينة واعترض عليه بان فى كلامه تناقضا لان قولهم مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقولهم مع حذف حال فان
الثانى يدل على ان المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الاول واجيب بان فى كلامه تغليبا واطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم
او اراد بالفعل معناه اللغوى وكذا فى قوله ان يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام وذلك ان الداعى
للسعد على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والاصل تضمين الفعل لمثله فالملاحظة فى تضمن المذكور مثله واشير بالحال
عند بيان المعنى الى ذلك التضمين ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف فى تضمن المذكور وأيضا فى
تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر ان من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال وان منها العطف نحو الرفث الى نسائكم اى
الرفث والافضاء الى نسائكم فقد غفل عن الباعث على هذا القول على انه لم يدع أحد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم الى ان
اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ماهو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا
فى الكلام والمحذوف قيدا فيه على انه حال كما فى قوله ولتكبروا الله على ماهداكم كأنه
قال ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كقولك احمد اليك

الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن

فلانا كأنك قلت انهى اليك حمده او حالا كما يدل عليه قوله يعنى الكشاف عند الكلام
على قوله تعالى يؤمنون بالغيب اى يعترفون فانه لابد من تقدير الحال اى يعترفون به مؤمنين اذ لو لم يقدر لكان مجازا اخرى
عن الاعتراف لا تضمينا اه وقوله على انه حال وقوله والمذكور مفعولا يعنى ان المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد
مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر والظاهر ان السيد يوافقه على ذلك لانه لم يشر لرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع
قول بعضهم ان فى جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظرا ظاهرا لان الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول
والفعل المعلق فالصواب كون جملة احمد حالا من فاعل انهى والمعنى انهى حمده اليك حال كونى حامدا له ويرد عليه انه ان اراد ان
جملة احمد حال فى التركيب ففاسد او فى المعنى فالذى وقع فيه حالا انما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد
به قوله حال كونى حامدا وقد ذكر السعد ان هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر ان السيد لم يقصد الرد عليه وانما أراد
بيان وجه آخر ليفيد ان ذلك امر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب ان بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال
انه لا ينحصر فيما قاله السيد بل له طرق اخرى منها ان يكون مفعولا كما فى قولهم أحمد اليك الله اى انهى حمده اليك ومن
العجب أيضا قوله فى الجواب عن كلام البعض المتقدم ان هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية وانت قد عرفت ان هذا
حذف كما نص عليه السعد لا سبك هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على ان فى احمد اليك زيدا تضمينا ووقع للمولى
أبى السعود فى أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بان الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل الى المنعوت بخلاف المدح وانه يرشد
الى ذلك اختلافهما فى كيفية التعلق بالمفعول فى حمدته ومدحته فان تعلق الثانى تعلق عامة الافعال بمفعولاتها والاول مبنى
على معنى الانهاء كما فى قولك كلمته فانه معرب عما تفيده لام التبليغ فى قولك قلت له ولا يخفى ان هذا مخالف لكلام القوم ولم
يثبت بشهادة من معقول أو منقول فمن العجائب نقل شيخنا العنوشرى له فى رسالة التضمين وقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه
ان الانتهاء من مفهوم الحمد فتعلق الى به بالنظر لذلك فلا حاجة الى ادعاء التضمين فيه فليتأمل ذلك اه فان اراد بكونه حسنا

= حسن تراكيبه فلا شك فى ذلك وان اراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فانه وان اطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يات
فيه ببيان المرام بقى هنا امران (الاول) ما اشار اليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف أو المذكور لاشك انهما وجهان
متغايران عند من له فى التحقيق يدان وانما الكلام فى انهما هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما فى بعض الاحيان والذى
يقتضيه النظر واليه يشير كلامهم رجحان احدهما على الآخر بحسب المقام بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد المام
فيترجح اخذها من المحذوف فى ولتكبروا الله على ماهداكم وان جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف
المعنى ولتكبروا الله حامدين ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين قال بعضهم لان الحمد انما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما فى
حديث ان تؤمن بالقضاء فالمعنى أن تؤمن معترفا بالقضاء لا ان تعترف بالقضاء مؤمنا لان ان والفعل يسبك بمصدر معرف وهو
لا يقع حالا كما قاله الرضى فى الكلام على ان ان تكسر وجوبا اذا وقعت حالا وان كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر
المسبوك معرفة كما يأتى ولما يدل ان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفى بعضها يترجح أخذها من المذكور كما اذا ضمن العلم
معنى القسم نحو علم الله لافعلن فالمعنى اقسم بالله عالما لافعلن لا عكسه لان أقسم جملة انشائية لا تقع حالا الابتأويل واسم
الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها ونحو فامانه الله مائة عام لان التقدير ألبثه الله مائة عام مميتا لا أماته الله مائة عام
ملبثا لانه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والاصل كونها مقارنة واما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل
على انه المقصود اصالة فمردود بانها انما تدل على كونه مرادا فى الجملة اذ لولاها لم يكن مرادا أصلا بل ان الصلة لا يلزم ان تكون
للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوى فى تفسير اذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا فانه فسر انتبذت باعتزلت وذكر انه متضمن
معنى أتت ومكانا ظرف أو مفعول ولا شك ان قوله من أهلها حينئذ متعلق بانتبذت الذى بمعنى اعتزلت لا بأتت ومما يتفطن له
ان المراد بالصلة ماله دلالة على التضمن لارتباطه بالمحذوف الذى فى ضمن المذكور فيشمل ما اذا ضمن اللازم معنى المتعدى
فان التعدية حينئذ قرينة التضمين لا ذكر الصلة او اما اذا ضمن فعل متعد لواحد معنى

اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله

متعد لاثنين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فان القرينة انما هو الجواب
(الثانى) هل الخلاف فى كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبنى على الخلاف فى انه حقيقة أو مجاز الى غير ذلك مما فيه من المذاهب
وهل ذلك فى المجاز مبنى على كون المجاز سماعيا أو لا والذى يخطر بالبال انه على القول بانه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط
المناسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى وانه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا لبعضهم
قال فى التلويح المعتبر فى المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها فى استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم
فى آحاد المجازات ان تنقل باعيانها عن أهل اللغة وذلك لاجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التى لم تسمع باعيانها
من أهل اللغة وهى من طرق البلاغة وشعبها التى بها ترتفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم
الحقائق وتمسك المخالف بانه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير انسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة
وابا الابن للسببية واللازم باطل اتفاقا واجيب بمنع الملازمة فان العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضى ليس بقادح
لجواز أن يكون لمانع مخصوص فان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى وذهب المصنف رحمه الله الى انه لم يجز نخلة لطويل
غير انسان لانتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة فى اخص الاوصاف اى فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به كالشجاعة للاسد
فان قيل الطول للنخلة كذلك قلنا العل الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع واغصان فى اعاليها وطراوة وتمايل فيها اه ولا
شك انه على القول بان التضمين مجاز فهو مجاز لغوى علاقته تدور على المناسبة وهى مع انها ليست مما نصوا عليه فى العلامات
امر مشترك بين افراده لكن الذكى يرجعها فى كل موضع الى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك يتميز بعض الافراد
عن بعض آخر والتخلف فى بعض الافراد ان فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغى ان يحقق المقام وقل من حققه مع اطالته
الكلام ولنا رسالة فى التضمين فريدة حررناها فى مبادى الاشتغال قبل الوقوف على افراده بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا تمما
حررناه هنا تتميم الكلام عليه فلذا ارخينا عنان القلم وهو العذر فى هذا التطويل ولعله لا يمل عند ارباب التحصيل =

= وحيث كان الامر كذلك فنتم الكلام على بقية الاقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذى ارتضاه السيد ان اللفظ مستعمل فى معناه الاصلى فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الاضمار بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها او يتبعها فى الارادة وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف وهذا مبنى على ان اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب وذلك ان الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه باحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتنى فستعرف التهديد وان زيدا قائم انكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية اه والمراد من التبعية فى قوله لكن قصد بتبعيته التبعية فى اللفظ كما يصرح به قوله فى حواشى المطول فى بحث الاستعارة عند الكلام على قوله

* اسد على وفى الحروب نعامة * لا ينافى تعلق الجار به اذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراءة والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمين ان فى التضمين لابد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا فى المقام اصالة وبه يفارق التضمين الكناية وفى هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعا مقصودا فى المقام أصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد على وجه المبالغة وذلك يغنى عن القصد الى وصف الجراءة والصولة مرة اخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كمال باشا فى رسالة التضمين ان قيد تبعه فى الارادة يخرج المعنى الآخر عن حد الاصالة فى القصد والامر فى التضمين ليس كذلك بل قد تكون العناية اليه أوفر اه ومن العجب انه نقل كلام حاشية المطول فى تلك الرسالة واما الاعتراض على ما قاله السيد بانه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه ٣ لان اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس ان المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الاصلى توصلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير الا لتصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لان المعنى المكنى به قد لا يقصد وفى التضمين يجب القصد الى كل من المضمن والمضمن فيه اه ٨ ولا يخفى ان قد علم القلة فى عرف المصنفين وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم ان اراد انه لا يقصد أصلا فممنوع لتصريحهم بخلافه وان اراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب لان عدم ارادته فى بعض المواضع لا ينافى ارادته فى بعض آخر وحاصل ما أشار اليه السيد ان الكناية فى بعض الاحيان ولا يقصد منها المعنى الاصلى ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها فى وقت ما ويجاب كما قال العصام بانه قد يجب فى بعض الكناية شئ لا يجب فى جنسها ولذلك سمى باسم خاص اه فان قيل اذا شرط فى التضمين وجوب ارادة المعنيين نافى الكناية لان المشروط فيها جواز ارادته أجيب بان المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود لاخراج المجاز لا الجواز بمعنى الامكان الخاص لظهور ان عدم ارادة الموضوع له لا مدخل له فى خروج المجاز حتى لو وجب ارادته خرج أيضا وأورد بعضهم على قول السيد ان التضمين يجب فيه القصد الى المعنيين انه ممنوع وادعى انه وارد على طريق الكناية قال ألا ترى ان معنى الايمان جعله فى الامان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصلى وأرأيتك بمعنى اخبرنى اه وهو باطل لما انه مفوت لفائدة التضمين من اداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرأيتك بمعنى اخبرنى من التضمين غير ظاهر والسادس ان المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه فى رسالتنا وذكر بعضهم فى التضمين قولا آخر لو صح كان سابعا وهو ان دلالته غير حقيقية ولا تجوز فى اللفظ وانما التجوز فى افضائه الى المعمول وفى النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جنى وقال ألا ترى انهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا أسر بالباء حملا على جهر وفضل بعن حملا على نقص ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وانما هو تصرف فى النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جنى فى الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب ان هذا الناقل نقل كلامه فى الخصائص واستدل به لمذهب فى التضمين جعله مغايرا لهذا وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ولهذا قابله بعضهم به فانه قال فى المغنى فى بحث على وقد تكلم على قوله

* اذا رضيت على بنو قشير * يحتمل ان يكون رضى ضمن معنى عطف وقال الكسائى حمل على نقيضه وهو سخط نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط بفضله وكرمه وبقى قول آخر ان ثبت كان ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالجملة لابد =

٣ قوله لان اللفظ الخ هكذا فى النسخ التى بايدينا ولعل فيه سقطا والتقدير فلا يرد لان الخ

عند الكوفيين وبعض المتأخرين

= فى التضمين من ارادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فان أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة وبما قررناه اندفع ما قيل الفعل المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة له على الفعل الآخر وان كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال فى الجمع بين المعنيين فى صورة التغليب لان كلا من المعنيين ههنا مراد بخصوصه اه المقصود منه ولا يخفى انه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز فى التضمين لما اعترف به ٩ من ان كلا من المعنيين مراد بخصوصه

ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قاله فى المغنى (لمن سبعة معان أحدها التبعيض) عند الفارسى والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامته جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تنالوا البر (حتى تنفقوا مما تحبون) اى بعض ما تحبون (ولهذا قرئ بعض ما تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثانى بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذى هو الاوثان فان بينت نكرة فهى ومجرورها فى موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من اساور من ذهب) فمن ذهب بيان لاساور اى هى ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور أو زائدة على رأى الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذى اسرى بعبده ليلا (من المسجد الحرام) الى المسجد الاقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه و(خلافا لاكثر البصريين) فى منعهم ذلك (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق ان تقوم فيه فيه رجال (والحديث) وهو قول أنس رضى الله عنه (فمطرنا من الجمعة الى الجمعة) رواه البخارى من حديث شريك ابن عبد الله بن أبى نمر عن أنس رضى الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن الى الغد حكاه الاخفش فى المعانى (وقول الشاعر) النابغة الذبيانى يصف السيوف

(تخيرن من ازمان يوم حليمة) * الى اليوم قد جربن كل التجارب

فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهى راجعة الى السيوف المحدث عنها فى البيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذى سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغسانى وحليمة هى بنت الحرث بن ابى شمر والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير فى الآية

ثم قال ان التضمين على المعنى الذى قررناه لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل لانه مشروط بتعذر المعنى الحقيقى وهو فيه غير متعذر ثم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز وبين ان الحق انه ركن مستقل من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل وان فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفى قوله ان المعنى الحقيقى فى التضمين غير متعذر نظر لانه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ولابد من المصير الى المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لان القرينة فى المجاز انما تمنع من ارادة الحقيقة فقط فاحفظه فانه مما يقع فيه الغلط ثم انه علم من كلامه ان فى المذهب الذى اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الاقوال وهو القول الثانى المتقدم كما عرفت تحقيقه مما مر فدعوى ان شبهة الجمع فى التضمين مطلقا

٢ بع نى واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وان كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فمن قال انه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا يجعلون ذلك شاذا) قال الزرقانى لعل الواو زائدة اه ولم يظهر لى وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله يحمل الباب كله (قوله وحمل المانعون هذه الادلة الخ) قال فى الجنى الدانى فان قلت فما تصنع بقوله الامر من قبل ومن بعد قلت ذكر ابن أبى الربيع فى شرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو فى الموضع الذى يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف فى صحة وقوع من هنا اه ورأيت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن اياز فى تتمة القواعد قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وان سيخه نقل عن بعضهم ان الاولى =

بهما المكان لثلاثة أوجه امتناعهم من اضافتهما الى الفعل بغير سابك نحو من قبل ان تأتينا والاخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت اه والجواب عن الاول انهما ليسا اسمين لشيء من أوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وانما استعملا للدلالة على التقديم والتأخير فلم يكونا اصلي الموضع للزمان فلذا لم يتصرف فيهما بالاضافة الى الفعل وعن الثالث انهم غلبوا عليهما حكم الصفات حين ترك موصوفها وهجر وهذا يصلح جوابا عن الاول أيضا (قوله من تأسيس أول) قال في المغني ورده السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير زمان اه بقي ان التأسيس ليس مكانا فما معنى التأويل به الا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان ١٠ (قوله من صلاة الجمعة) قال الدنوشري صحة هذا موقوفة على ان معنى الحديث

من تأسيس أول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار أزمان وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهي الزائدة) فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ماجاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم ألا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الوحدة ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ماجاءني من أحد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما أفادت مجرد التوكيد لان ماجاء أحد وماجاء من أحد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بان المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتصيره فضلة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (ان يسبقها نفي) باي أداة كانت (أو نهي) بلا (أو استفهام بهل) خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما (و) الثاني (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر (و) الثالث (أن يكون) مجرورها المنكر (اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر) فذكر فاعل بأتيهم

ان المطر كان ابتداؤه صلاة الجمعة لا أول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر ابتداؤه أول يوم الجمعة فلا يتأتى هذا التقدير فليتامل اه واقول في الحديث الذي في البخاري مايدل على ان ابتداء المطر وانتهاء صلاة الجمعة لان فيه ان اعرابيا قام والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب وشكى أولا قلة المطر وثانيا كثرته أو شكى غيره الكثرة فراجعه (قوله نحو من محمد الخ) يمكن ردها في مثل ذلك للابتداء في المكان كما بيناه في الحواشي (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا في زيادة غيرها ذلك لانها ام الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك لتقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد ابو حيان في الارتشاف والمصنف في المغني لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والاطلاق قضية كلام السمين والسفاقسي فانهما نقلا في الكلام على (او قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلاما عن ابن عطية ونظرا فيه بان كم ان كانت خبرية فلا تزاد من في الخبر وان كانت استفهامية فمتعلق الاستفهام المفعول الاول لا الثاني الا أن يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح في جواز زيادة من بعد كم الاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون هل دائما لطلب التصديق لا يقتضي أن يكون ذلك خاصا بها فليتأمل (قوله اما فاعلا) قال الدنوشري قال بعضهم اعلم ان زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلة في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسماء والتعدية انما هي للمنصوب واذا زدتها في المرفوع أوقعتها في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل الى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب أحسن

(قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ماقاله أبو حيان من انها تزاد في ظرف أو مصدر واتسع فيهما نحو ما سيري من سير شديد وما صمت عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المغني تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه ثم ذكر ان ابا البقاء خرج على زيادتها في المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه قال الدماميني وقد يشكل قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع الخ بانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند التي يراد بها مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي تجعل الواو بمعناها في المفعول معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح ابو البقاء بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يضرونك من شيء وقال ان من شيء بمعنى ضررا فلعل المصنف اطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح قيده بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا فتأمل (قوله او مبتدا) قال الدنوشري قال بعضهم تزاد من في الابتداء وفي الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي اول مفعولي ظننت وفي اول مفاعيل أعلمت وفي اول مفعولي اعطيت وفي ثانيهما وفي مفعول مالم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه اقول من زيادتها في اسم كان قوله تعالى ما كان على النبي من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله له اى ليس على النبي اثم فيما قدره الله له ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبي وقوله فيما فرض الله له ظرفا ١١ وقول المولى ابي السعود اى ما صح

(أو مفعولا) به (نحو هل تحس منهم من أحد) فاحد مفعول تحس (أو مبتدا نحو هل من خالق غير الله) فخالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأجازها الاخفش والكسائي

وما استقام في الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والاتيان بقيد مستغنى عنه وهو في الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فان المناسب أن يكون بمعنى الاثم فتدبر (قوله نعته على المحل) هذا بناء على ان المجرور بحرف زائد اعرابه محلي وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات وهو وان وقع التصريح به في كلام كثيرين مشكل كما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشري هذا سمع من كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث فخل عني قيل من في الموضعين زائدة في الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل اى قد كان هو اى كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل في الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك أيضا على ان التقدير قد كان شيء من مطر فحذف الفاعل واقيم المجرور مقامه فهو من اقامة الصفة مقام الموصوف وهذا التخريج فاسد لانه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا ان ما نقله بعض اصحابنا عن بعض مشايخنا في قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين جوابا عن حذف الفاعل في غير المواضع المعروفة من ان ذلك محله مالم يقم غيره مقامه مردود فليتأمل وقوله فهذا التخريج فاسد الى آخر ما علل به الفساد قد يمنع بان هذا المخرج لا يدعي ان المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مراده ان هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام موصوفها بعد حذفه ولعل هذا مراد قائله اه اقول كانه اراد ببعض المشايخ الشهاب القاسمي فقد قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن الناظم في آخر باب النعت واعترضه بعض الفضلاء بانه ان اراد بما سد مسده ما يصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وان اراد ما يحل محله مطلقا اشكل انهم في قوله تعالى ثم بدا لهم الآية احتاجوا الى التأويل ما امكن ولو صح ما ادعاه لما احتاجوا اليه واجيب باختيار الثاني لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه اشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما في الآية

وهشام بالاشرط و وافقهم الناظم فى التسهيل وعلله فى شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما (الخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) اى بدل الآخرة وانكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هى فللابتداء نقله فى المغنى واقره المعنى (السادس الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالاول (نحو ماذا خلقوا من الارض) اى فى الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها فيما ننسخ من آية قاله فى المغنى (و) الثانى نحو (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) اى فى يوم الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا) اى اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنهم

(يغضى حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم الا حين يبتسم

اى يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء بالغين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون و اقتصر النظم على قوله

بعض و بين وابتدئ فى الامكنه * بمن وقد تأتى لبدء الازمنه

وزيد فى نفى وشبهه فجر * نكرة وزاد فى المغنى ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اى عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اى عليهم وخرجها المانعون على التضمين اى منعناه بالنصر من القوم وحادى عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهى الداخلة على ثانى المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثانى عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفى اى بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ قاله أبو عبيدة و رابع عشر مرادفة ربما كقوله * وانا لمما نضرب الكبش ضربة * قاله السيرافى و ابن خروف وابن طاهر والاعلم وخامس عشر للغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا لما فى بعضها من الرد له (وللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو لله ما فى السموات) المعنى (الثانى شبه الملك ويعبر

(قوله والثانى نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) قال الدنوشرى كونها فى هذه الآية للظرفية مخالف لقول البيضاوى انها فيها للبيان اذ انها حينئذ تكون من لبيان الجنس (قوله وزاد فى المغنى الخ) لم يزد ذلك على وجه يقتضى اختياره لانه نظر فى كثير منه فنى كلام الشارح ايهام ما لا ينبغى (قوله وهو الفصل الخ) قال فى المغنى بعد ان نقله عن ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من فى الآيتين للابتداء او بمعنى عن (قوله نحو ينظرون من طرف خفى الخ) قال فى المغنى والظاهر انها للابتداء وقال الدمامينى ان اريد بكون الطرف آلة للنظر فن بمعنى الباء كما قال يونس وليس الظاهر حينئذ كونها للابتداء كما قال المصنف وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه فن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتأمله (قوله نحو لن تغنى عنهم اموالهم الخ) قال فى المغنى وقد مضى القول بانها فى ذلك للبدل وقدم فى بحث البدل ان المفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هى فللابتداء (قوله وانا لمما نضرب الخ) تمامه * على رأسه تلقى اللسان من الفم * قال فى المغنى والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب (قوله فجعلته غاية لرؤيتك) قال الزرقانى اقتصر عنه الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو ان محل الابتداء هل هو شئ آخر أو هو محل الانتهاء (قوله واسقطها هنا الخ) قال الزرقانى هذا غير ظاهر بل اسقطها لان غرضه محاذاة كلام الناظم ألا تراه تبعه فيما ذكر مع انه يستظهر خلاف ما ذكر

عنه بالاختصاص) والاستحقاق فالاول (نحو السرج للدابة) والثانى نحو العمارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التى للاستحقاق هى الواقعة بين معنى وذات والتى للاختصاص بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية الى المفعول به (نحو ما اضرب زيدا لعمرو) لان ضرب متعد فى الاصل ولكنه لما بنى منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة الى زيد و باللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هى مقوية للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أولا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثانى ومثل الناظم للتعدية فى شرح الكافية بقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى قال الموضح فى المغنى والاولى عندى ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا و وجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك فى شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه فى التسهيل وشرحه المعنى (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخر الهذلى

(وانى لتعرونى لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

اى لاجل ذكرى اياك المعنى (الخامس التوكيد وهى الزائدة) وهى انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان

وملكت ما بين العراق ويثرب * (ملكا اجار لمسلم ومعاهد)

اى اجار مسلما وهى بالجيم وقال الدمامينى لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له اه (وامار دف لكم فالظاهر انه) اى ردف (ضمن معنى اقترب) فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم فى المغنى فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب (فهو مثل اقترب للناس حسابهم) اه ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال فى المغنى أرجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق اه وهو مشكل لان من شأن المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى (السادس تقوية العامل الذى ضعف اما بكونه فرعا فى العمل) كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو (نحو مصدقا لما معهم) ونحو زيد معط للدراهم ونحو (فعال

(قوله بين معنى وذات) لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها للاستحقاق لا للاختصاص لان النار لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها وذلك لان الاصل عذاب النار والعذاب معنى (قوله وانما هى مقوية الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه ان العامل هنا ليس فرعا فى العمل وليس مؤخرا ويجاب بان الكوفيين قد لا يسلمون هذا الشرط و يلحق بذلك ما اذا ضعف العامل بنحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فليتأمل (قوله ويثرب) قال الدنوشرى اطلاق يثرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يثرب يستغفر (قوله يا بؤس للحرب) تعجب من شدة الحرب والبؤس الشدة مهموز ويخفف بابدال الواو (قوله وهو مشكل لان من شأن الخ) قال الزرقانى هذا الاشكال ممنوع لانه لا يلزم من الاضافة كون العامل المضاف

(قوله ورد بقوله ولا الله يعطى الخ) قال الزرقانى يجاب بان هذا شاذ لقوة العامل وحيث كان شاذا فكيف يتأتى الرد به انظر المغنى يظهر لك ان ما هنا غير حسن والذى أوقعه فى ذلك ان المصنف ذكره بعد كلام ابن مالك فاعتقد الشارح انه مرتبط به وليس كذلك بل هو مرتبط بأول الكلام (قوله وهو مشكل فان الزائدة المحضة الخ) قال الزرقانى الجواب عنه انا لا نسلم انها متعلقة وغير متعلقة فى آن واحد بل يجوز ان تتعلق نظرا الى كونها مقوية ويجوز ان لا تتعلق نظرا الى كونها زائدة فلم يجتمع الامران فى وقت واحد وبهذا يجاب عن قولهم ١٤ معدية وغير معدية اى يجوز ان تكون معدية نظرا الى كونها مقوية

لما يريد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله
ولا الله يعطى للعصاة مناها (واما بتأخره عن المعمول) مع اصالته فى العمل (نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون) والاصل والله أعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوى باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزل منزلة اللازم (ولا معدية محضة) لاضطراد صحة اسقاطها (بل هى بينهما) فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشئ وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذى قوته عند الموضع فتكون متعلقة غير متعلقة فى آن واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين متنافيين المعنى (السابع انتهاء الغاية نحو كل يجرى لاجل مسمى) اى الى أجل مسمى المعنى (الثامن القسم) وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة (نحو لله لا يؤخر الاجل) اى تالله المعنى (التاسع التعجب نحو لله درك) اى ما أكثر درك بالدال المهملة المعنى (العاشر الصيرورة) عند الاخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المآل
(نحو لدوا للموت وابنوا للخراب) * فكلكم يصير الى الذهاب
فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الصيرورة فى اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى (الحادى عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أى بعده) وجعلها فى باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى (الثانى عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للاذقان) جمع ذقن (أى عليها) ومجازا نحو وان أسأتم فلها أى عليها قاله فى المغنى وتأتى للنسب نحو لزيد عم ولعمرو خال وللتبليغ نحو قل لعبادى قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أى فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أى عند مجيئه اياهم قاله أبو الفتح وبمعنى من نحو * ونحن لكم يوم القيامة أفضل * أى نحن أفضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أى عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد

ويجوز أن تكون غير معدية نظرا الى كونها زائدة قاله بعض شيوخنا اه وقوله فلم يجتمع الامران فى وقت واحد محل نظر وكان الظاهر أن يقول فلم يجتمع الامران من جهة واحدة وعبارة الدنوشرى يرقبان جهة الزيادة من جهة ان العامل يتعدى بنفسه وجهة الاصالة باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدنوشرى أى من التعجب وهى حينئذ مكسورة على أصلها الا نهم قالوا لام الجر مكسورة الا مع الضمير ما عدا الياء والا مع المستغاث به وقولهم ان اللام للتعجب ينافيه ما صرحوا به فى باب التعجب أن الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالتزام ما قالوه فى باب التعجب ويكون نسبتهم هنا التعجب كنسبتهم الطلب للسين على ما حققه السيلمن أنه تجاز من نسبة ما للكل للجزء تامله (قوله علة للولد) قال الزرقانى لعله للولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أى بعده لان الوقت انما يدخل ونعلمه بالدلوك فلا تقام الصلاة الا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشرى من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقول متمم بن نويرة فلما تفرقنا كانى ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا (قوله وللتمليك وشبهه) قال الدنوشرى هذا تقدم فى أول مبحث الكلام فليتأمل ثم ظهر ان الاول للملك وشبهه وهذا للتمليك وشبهه وفرق بين الملك والتمليك اه والفرق ان الاول من مقولة الفعل والثانى من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد فى شرح المفتاح ان العلم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيأ واحدا هو انسياق ما الى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى

دينارا

بالقياس الى الذى يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذى يحصل منه تعليما وقال المسعودى فى شرح اداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقيل فتأمل وانظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التأمل فى الحاشية بانه يلزم عليه اما قيام الصفة الواحدة بالذات بالمحلين واما حل الشئ على شئ آخر مع انتفاء مبدا المحمول عنه وكلاهما ١٥ ظاهر البطلان اه وفيه بحث لان قيام

دينارا ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك فى التسهيل وتبعه الموضح فى المغنى واقتصر فى النظم على قوله
واللام للملك وشبهه وفى * تعدية أيضا وتعليل قفى وزيد
(وللباء) الموحدة (اثنا عشر معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهى الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الا كمل الا بها حكاه فى المغنى وهو أحد قولى الزمخشرى فى البسملة والقول الثانى انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى (الثانى التعدية) بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أى أذهبه) وقرئ أذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلى حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب قاله فى المغنى المعنى (الثالث التعويض) وتسمى باء المقابلة وهى الداخلة على الاعواض والاثمان حسا (كبعتك هذا) الثوب (بهذا) العبد فمدخول الباء هو الثمن أو معنى نحو كافات احسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قال فى المغنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدر باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعنى من أهل السنة فى لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلى البائين جمعا بين الادلة اه المعنى (الرابع الالصاق) وهو أصل معانيها قال سيبويه وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله قال فى المغنى ثم الالصاق حقيقى (نحو أمسكت بزيد) اى قبضت على شئ من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازى نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى بمكان يقرب من زيد اه فجعل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به ثم الحقيقى نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء أفادت ان امساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه ما المعنى (الخامس التبعيض) اثبته الاصمعى والفارسى والقتبى وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو عينا يشرب بها عباد الله أى منها) فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعى مذهبه فى مسح بعض الرأس فى الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى (السادس المصاحبة) وهى التى تصلح فى موضعها مع أو يغنى عنها وعن مصحوبها الحال (نحو وقد دخلوا بالكفر

الصفة الواحدة بالذات بمحلين انما يكون محلين لو كانت الصفة واحدة بالشخص وانها ليست كذلك واما اذا كانت واحدة بالنوع فيجوز ان يقوم بعض جزئياته بمحل والآخر بمحل آخر واما انتفاء مبدا المحمول فليس بمسلم لان من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم ان من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم تامل وأيضا لا مانع من قيام الشئ بشئ آخر مع انتفاء مبدا المحمول ألا ترى انه يقال الضوء مضئ مع انتفاء مبدا المحمول والا لزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى باء الآلة والظاهر ان المراد بالاستعانة الاعانة لا طلبها فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الاوضح العوضية وكانه أراد بالمصدر الحاصل به (قوله يعنى من أهل السنة) كذا قال الدمامينى قال والاولى أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا اشكل ان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذى لا ذنب له والذى له ذنب ومات تائبا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية فى الحديث وقال الشمنى وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تائبا واما اثابتهما بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته وأيضا فهم لا ينكرون ان قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وايجاده فيصح نفى سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثباتها للرحمة الله تعالى (قوله وهى التى يصلح فى موضعها مع) قال الدنوشرى فى رسالة لتضمين

والظاهر ان الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أى من أن الاصل دخول مع على المتبوع نحو جاء زيد مع الامير فان قيل جاء الامير مع زيد كان على خلاف الاصل كما فى المطول فى بحث الكناية فالاصل فى الباء ان تدخل على التابع نحو بعت العبد بثوبه اهبط بسلام منا وفرق ابن مالك فى شرح المنار بين استعمال الباء التى للمصاحبة وبين مع أن مع لابتداء المصاحبة والباء لاستدامتها (قوله أى معه) وليست للتعدية اذ ليس المراد دخلوا الكفر بل ادخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسأل به خبيرا) فالسؤال تجاوز الله الى الخبير حيث ١٦ كان الخبير هو المسؤل والضمير فى به راجع للرحمن ومر فى الكلام على الديباجة ما يتعلق بتعلق به فراجعه (قوله وتأولوا ما ورد من ذلك) أى على ان الباء فى الآية الاولى سببية كما فى المغنى او تجريده كما قاله الرضى والتقدير واسأل بسؤاله خبيرا وفى الثانية بمعنى مع (قوله البدل) فرق الشهاب القاسمى بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الالفية (قوله ما يسرنى الخ) أى بل الذى يسرنى شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا فى الخبر الغير الموجب وزيادتها فيه قياسية وقد تزاد فى الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها * ومنعكها بشئ يستطاع * وزاد فى المغنى انها تزاد فى الحال المنفى عاملها كقوله * فما رجعت بخائبة ركاب * والتوكيد قال وجعل منه بعضهم يتربصن بأنفسهن (قوله حقيقية او مجازية) قد يجتمعان نحو ان المتقين فى جنات وعيون وفواكه ونعيم ٢ استعمل الظرف فى حقيقته بالنسبة الى الجنات وفى مجازه بالنسبة الى العيون والفواكه والنعيم ومن لا يرى ذلك يقدر وفى عيون وفواكه فتكون فى الثانية مجازا محضا شبهها فى كثرتها بالظرف المحيط بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالاولى ان يجعل الجميع مجازا والتقدير فى لذات جنات أو فى نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم انه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغى أن يقول أو مجازية كذلك أى مكانية أو زمانية

أى معه) أو كافرين المعنى (السابع المجاوزة) وهى التى يحسن فى مكانها عن قيل وتختص بالسؤال (نحو فاسأل به خبيرا اى عنه) بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام أى عنه وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن اصلا وتأولوا ما ورد من ذلك المعنى (الثامن الظرفية) وهى التى يحسن فى مكانها فى ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية (نحو وما كنت بجانب الغربى أى فيه و) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أى فيه المعنى (التاسع البدل) وهى التى يحسن فى مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابى رضى الله تعالى عنه (ما يسرنى أنى شهدت بدرا بالعقبة أى بدلها) المعنى (العاشر الاستعلاء) وهى التى يحسن فى موضعها على (نحو ومن أهل الكتاب (من ان تأمنه بقنطار أى على قنطار) قاله الاخفش ويدل له هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه ونحو واذا مروا بهم يتغامزون أى مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى (الحادى عشر السببية) وهى الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أى لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما فى الآخر خلافا لابن مالك فانه أدرج باء الاستعانة فى باء السببية وعد من مفرداته المعنى (الثانى عشر التوكيد وهى الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو كفى بالله شهيدا و) مع المفعول (نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة و) مع المبتدا (نحو بحسبك درهم و) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتأتى الباء للقسم وهى اصل احرفه وتستعمل فى القسم الاستعطافى وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اى اسألك بالله مستحلفا وغير الاستعطافى وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بى اى الىّ وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتعدية نحو بابى انت وأمى أى فداك ابى وامى واقتصر الناظم على قوله

والظرفيـة استبن بـا * وفى وقد يبينان السببا

بالبـا استعن وعد عوضا ألصق * ومثل مع ومن وعن بها انطق

(وافى ستة معان) احدها (الظرفية حقيقية مكانية اوزمانية) فالاولى (نحو فى ادنى الارض و) الثانية (نحو فى بضع سنين) فادنى و بضع ا كتسبا الظرفية من المضاف اليهما فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع (أو مجازية) اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم فى القصاص حياة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة فى رحمة الله او بالعكس (نحو لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة) وفى بعض النسخ لقد كان فى يوسف الآية (و) الثانى (السببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم) اى لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اى خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبى وهى التى يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا فى امم) أى مع امم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبى وهى التى يحسن موضعها على (نحو لاصلبنكم فى جذوع النخل) أى عليها وقيل ان فى هذا البيت بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ كالقبر للمقبور (و) الخامس (المقايسة) وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق (نحو فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل) أى بالقياس الى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبى (كقوله)

وتركب يوم الروع منا فوارس * (بصيرون فى طعن الاباهر والكلا)

أى بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتأتى فى بمعنى من نحو فى تسع آيات أى منها قاله الحوفى وللتعويض وهى الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده قال فى المغنى وفيه نظر وللتوكيد وهى الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسى فى الضرورة واجازه بعضهم فى الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أى اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية استبن بيا * وفى وقد يبينان السببا (وعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعليها وعلى

(قوله بسبب ما أفضتم) اى لا فيه اذ لا معنى فى الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله ان فى النظم الشريف استعارة تبعية جرت فى متعلق الحرف لكن الشارح تبعا للمصنف فى المغنى على ما فى حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لان المراد بمتعلق الحرف معانى الاسماء الكلية التى يعبر بها عند تفسير معانى الحروف الجزئية ووهم صاحب التلخيص ففسره بالمجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهما فالحق فى تقرير الاستعارة انه شبه استعلاء المصلوب على الجذع بظرفية المقبور فى قبره ثم استعمل فى المشبه فى الموضوعة للمشبه به أعنى الظرفية فجرت الاستعارة فى الاستعلاء والظرفية وبتبعيتهما فى على وفى (قوله المقايسة) المراد بها ١٧ الاضافة والنسبة فقوله فى الآخرة اى بالاضافة والنسبة اليها (قوله فما متاع) اى تمتع اى التمتع بالحياة الدنيا وليست فى هنا للظرفية اذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدنوشرى هو بالواو لغة فى كلية بالياء كما قال الجوهرى (قوله أجازه ابن مالك وحده) قال الزرقانى عبارة المغنى اجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدمامينى قوله وفيه نظر الضمير يرجع الى القياس أو الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا تتعين الباء فيه للزيادة على أن يكون الاصل نظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على من اذ يجوز كما مر ان تكون استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله ٣ بمن تثق فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه. وقال اركبوا فيها) فى اعراب الصفاقسى وعدى اركبوا بفى لتضمنه معنى صيروا او ادخلوا وقيل التقدير اركبوا ما فيها المفعول اركبوا محذوف وقيل فى زائدة للتوكيد اه والداعى الى هذا كله ان ركب متعد بنفسه لانه يتصل به هاء غير المصدر نحو الجواد ركبته ويبنى منه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قيل فى هذه الآية يقال فى قوله تعالى حتى اذا ركبا فى السفينة (قوله الاستعلاء) اى العلو فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله على مجرورها) اى حقيقة كما مثل أو مجازا نحو أولئك على هدى وانك لعلى خلق عظيم شبه التمكن من الهدى

٢ قوله فى الهامش نحو ان المتقين الخ هذا مثال وليس كله لفظ آية اه مصحح

و الاخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها ابن على دابة يصرفها كيف شاء وكذلك قولهم عليه دين قال س كان شيئا اعتلاه فأشار الى مجاز التشبيه (قوله وقال الكسائى حمل على نقيضه الخ) الحمل على النقيض كثير فى كلامهم كالحمل على النظير كما مر فى باب التعدى واللزوم ويأتى فى باب علامة التأنيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمين الذى قاله فى المغنى غايته ان الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمين اشراب لفظ معنى آخر يشمل ذلك فتدبر (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هداكم) قال الدمامينى ١٨ يحتمل التضمين كما صرح به الزمخشرى اى ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم قال واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتى بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى اه وايضاحه انه لو كان وقوع على فى الآية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان فى الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد لله فى البين قال الدمامينى وفيه اى فى الاعتراض نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى اه ولعل مراده ان ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لانه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزمخشرى معنى لا اعراب اذ لو كان اعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التى قدرها والتقدير الاعرابى ان يقول لتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم اه وهذا بناء على ان التضمين اشراب لفظ معنى آخر وهو وان كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشرنا اليه سابقا (قوله والتعويض) تكون اى من أخرى (قوله المجاوزة) قال الدنوشرى فسرها الرضى رضى الله عنه بانها بعد شئ عن مجرورها الى آخر ما قال فليراجع وأقول هى حقيقة فى مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل فى المعانى على طريق التشبيه فى مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا شبه انصراف البصيرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه

الفلك تحملون) او على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثانى الظرفية) كفى قاله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غفلة اى فى حين غفلة والثالث المجاوزة) كعن (كقوله) وهو نحيف العامرى

(اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله أعجبنى رضاها)

(أى) اذا رضيت (عنى) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف قاله فى المغنى وقال الكسائى حمل على نقيضه أى فى التعدى وهو سخط وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كمع عند الكوفيين (نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أى مع ظلمهم) وتأتى بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم على ذنب اى عندى ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس اى منهم وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا أقول على الله الا الحق أى بان لا أقول وبذلك قرأ أبى وزائدة للتعويض وغيره فالاول كقوله

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

اى عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثانى كقول حميد ابن ثور

ابى الله الا ان سرحة مالك * على كل افنان العضاه تروق

زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقنى حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة فى البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اى لكنه واقتصر الناظم على قوله * على للاستعلا ومعنى فى وعن * (ولعن اربعة معان أيضا احدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس) والمثال الاول متفق عليه والثانى مختلف فيه فقال ابن مالك هى فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريرى فى انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى ايضا رميت على القوس قاله فى المغنى (الثانى البعدية) بالباء الموحدة (نحو) لتركبن (طبقا عن طبق اى حالا بعد حال) ويحتمل أن

(قوله والتقدير طبقا متباعدا عن طبق) هذا هو التضمين على طريق المحققين فضمن الركوب معنى التباعد وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التى هى عن طبق غاية الامر ان الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب ان يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت مالكى فتخزونى) قال الزرقانى هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كما انه فى كلام الشاعر يحتملهما نحو ما تأتينا فتحدثنا رفعا ونصبا اى ولا أنت مالكى فكيف تسوسنى أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب فى البيت فالفتحة مقدرة كما فى قوله فما سودتنى عامر عن وراثة * أبى الله ان أسمو بام ولا أب وليس بضرورة فقد قرئ فى الشواذ الا أن يعفون او يعفو الذى بيده عقدة النكاح باسكان الواو من يعفو الذى اه من الدمامينى (قوله أى ما نتركها صادرين الخ) هذا هو التضمين على طريق المحققين ١٩ وهو الذى أراده الزمخشرى (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذى الخ) قال بعضهم ولو قيل ان من فى الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال فى المغنى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولا تك عن حمل الخ) عجز بيت صدره * وآس سراة الحى حيث لقيتهم * والرباعة بكسر الراء قال فى المغنى نجوم الحمالة اه والحمالة أقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنيا فى ذكرى) قال فى المغنى والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر (قوله ان نفس أتاها الخ) نفس مرفوع بفعل دل عليه قوله أتاها أى ان هلكت نفس لان من أتاها حمامها تم لك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستانى أى صارت كلون الورد ويقال معنى وردة أى حمراء فى لون الفرس الورد والدهان جمع دهن أى تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الاديم الاحمر اه ويشهد للاول يوم تكون السماء كالمهل وهو دردى الزيت وقيل ما ذيب من النحاس وشبهه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة ما نصه وقال الملحدون ما وجه التشبيه فى فكانت وردة كالدهان وتكرير فباى آلاء ربكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وانما يحق ذلك ان يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الاول انه قيل معناه ان السماء تتلون من الفزع الاكبر كما تتلون الدهان المختلفة وان الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلى وقيل الدهان الجلد الاحمر وأما الجواب عن الثانى فان من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تصير اليه فقد أنعم عليك ألا تراه سبحانه قد قال وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وقد علمنا انه انما بعث بشيرا لمن آمن

تكون عن على بابها او التقدير طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق اعظم فى الشدة مما قبله قاله الدمامينى (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اى عليها) ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى (وكقول الشاعر) وهو ذو الاصبع العدوانى واسمه الحرثان بن الحرث ابن محرث

(لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب * عنى) ولا انت ديانى فتخزونى

(اى على) لان المعروف ان يقال افضلت عليه قاله فى المغنى ولاه اصله لله فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الانسان من مفاخر آبائه والديان المالك وتخزونى تسوسنى والمعنى لله در ابن عمك لا افضلت فى حسب على ولا انت مالكى فتسوسنى (الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك اى لاجله) قال فى المغنى ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركى اى ما نتركها صادرين عن قولك وهذا رأى الزمخشرى اه وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى اى به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اى به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى بدل نفس وفى الحديث صومى عن امك اى بدل أمك والظرفية كقوله * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا * أى فى حمل بدليل ولا تنيا فى ذكرى وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله

أتجزع أن نفس أتاها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر فى النظم على قوله بعن تجاوزا عنى من قد فطن * وقد تجى موضع بعد وعلى (وللكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان

ونذيرا لمن كفر فجعل الانذار رحمة كما جعل التبشير وكذا كل من عليها فان فاذا انشقت السماء فيه انعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون اليه وقد جعل سبحانه التحذير رأفة بقوله ويحذركم الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر ان الخاص هو الذكر والعام الهداية والاصل اهتدوا كما هدا كم (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذكر (قوله وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الاصح (قوله حذف خبره) أي كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يجر بمثله الموصول (قوله أي كالذي هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ) أي فلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه (قوله والسادس ان ما زائدة) لم يذكر هذا في المغني وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضي المغايرة لان تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضي ليس على جهة التقييد (قوله وقيل الكاف اسم) اي بناء على أن اسميتها لا تختص بالشعر (قوله انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لالى وقال في المغني انها الثمانية معان وزاد في حرف الفاء أنها تأتي بمعنى الفاء كقوله

وأنت الذي حببت شغبا الى بدا ‏ * ‏ الى وأوطاني بلاد سواهما

اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده

حللت بهذا حلة ثم حلة ‏ * ‏ بهذا فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره اه وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في الى الاولى وكيف تتعلق الى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله

الثاني التعليل) أثبته قوم ونفاه الاكثرون (نحو واذكروه كما هداكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية (اى لهدايته اياكم) وأجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الاخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤبة (كيف أصبحت قال كخير أي على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الاخفش قولهم كن كما أنت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الاعاريب والثاني ان ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كالذي هو أنت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن والخامس ان ما كافة أيضا وأنت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زائدة وشبه الشئ بنفسه في حالين المعنى (الرابع) من معاني الكاف (التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شئ أي ليس مثله شئ) كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شئ وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شئ وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال ‏ * ‏ فصيروا مثل كعصف مأكول ‏ * ‏ زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه واقتصر الناظم على قوله

شبه بكاف وبها التعليل قد ‏ * ‏ يعني وزائدا للتوكيد ورد

(ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال الى في المكان (نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى و) مثالها في الزمان (نحو) ثم (أتموا الصيام الى الليل

و) مثال حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها و) مثالها في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله

للانتها حتى ولام والى ‏ * ‏

(وانما يجر بحتى في الغالب آخر) نحو حتى رأسها (او متصل بآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كما مثلنا) واذا ثبت انها لا تجر الا آخرا او متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لان النصف ليس آخرا ولا متصلا بالآخر قالته المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى ‏ * ‏ نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اه وناقشه الدماميني بانه في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كي التعليل) نحو جئت كي أقرأ أي للقراءة (ومعنى الواو والتاء المثناة فوق القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (ان كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين

لمن الديار بقنة الحجر ‏ * ‏ (أقوين مذ حجج ومذ دهر)

أي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها أيضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى وأقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ‏ * ‏ (وربع عفت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقفا أمر للواحد بلفظ الاثنين على حد ألقيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وانمحت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذ ومنذ (الظرفية) فيكونان بمعنى في (ان كان) الزمان (حاضرا نحو) ما رأيته مذ او (منذ يومنا) اى في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان يجرا في مضي فكمن ‏ * ‏ هما وفي الحضور معنى في استبن

(و) يكونان (بمعنى من والى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه (ان كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيته مذ او (منذ يومين) اى من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد (للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا) قاله في المغني (فالاول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا

(قوله ومعنى الواو والتاء) في الحواشي ان المعنى شغبا مضافا الى بدا وقد أوما اليه الدماميني وجوز ان تكون الاولى بمعنى مع (قوله واذا ثبت انها لا تجر الا آخر) فيه ان المصنف ذكر انها تجرها في الغالب وحينئذ فقول المصنف فلا يقال الخ تفرع أيضا لذلك (قوله بل ترد للتكثير كثيرا) قال الدنوشري قال تردد ون نحو بل هي موضوعة الخ لان الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر

(قوله يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز فى عارية من حيث العربية الرفع على انه خبر كاسية وانه فى محل رفع على انه مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة على ماهو الغالب من وصف مجرور رب وان جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر او صفة لكاسية أو بدل على المحل وان توسط الخبر والجر على انه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب أو على انه مجرور برب محذوفة وان لم يتقدمها ٣٢ الواو والفاء و بل و يجوز النصب على الحالية من الضمير المستتر فى الجار

لو كانوا مسلمين و (كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه ان يصومه وقائمه لن يقومه) باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى وقول الشاعر

يارب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كانها خط تمثال

ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل قاله فى المغنى (والثانى) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من ازد السراة

(ألارب مولود وليس له اب * وذى ولد لم يلده أبوان)

وذى شامة سوداء فى حر وجهه * مجللة لا تنجلى لزمان

ويكمل فى تسع وخمس شبابه * ويهرم فى سبع معا وثمان

وعن الفارسى ان عمر الخشنى سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال (يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام) والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهى النكتة السوداء فى الجسم المخالف للونها وفى رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه مابدا من الوجنة وهو ماارتفع من الخد قاله الدمامينى ومجللة أى ذات عز وجلال وروى مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أى منكشفة ويهرم أى يشيب قاله الحلبى

● (فصل من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها فى النثر والشعر معا أو فى الشعر فقط قولان (والاصح) منهما (ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة

بيض ثلاث كنعاج جم * (يضحكن عن كالبرد المنهم)

والمجرور بناء على انه الخبر وهى حال منتظرة (قوله ان يصومه وان يقومه) قال الدنوشرى قد يتوقف فيما ذكر من حيث ان لن لنفى المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال انه استعمل نفى الصوم والقيام فى نفى لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أوهو من باب اطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه فى المستقبل بان يحصل له عارض يمنعه من ذلك بموت أو مرض فليتأمل (قوله وهو مما تمسك به الكسائى الخ) وجه التمسك انه ماض فلو كان غير عامل فى الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جره برب حينئذ لان اضافته محضة من اضافة الوصف الى غير معموله ورب مختصة فى غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشرى قد يرد تمسكه بانه حكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل) قال الدمامينى الافتخار بالقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المنال فالكاف لا يوصل اليه الا بشق الانفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار واحدا منهما لا يصح (قوله وليس له اب) قال الدنوشرى صفة فى المعنى لمولود ولم يلده أبوان صفة لذى ولد وينظر ما النكتة فى الاتيان بالواو فى الاول دون الثانى ● (فصل) ● (قوله أحدها الكاف) قال الدنوشرى من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الاعشى أتنتهون ولا ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل والشطط التعدى وتجاوز الحد

(قوله مختصة بالاسماء) أى وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما اذا دخلت عليهما من) ظاهره ان ذلك ضابط لاسميتهما وقال فى الحواشى ان قول الناظم ٢٣ ● من أجل ذا عليهما من دخلا ● شاهد على الاسمية لا ضابط

فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهى هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها و بالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعنى أن النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل اسما (والثانى والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك اذا دخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول (كقوله) وهو قطرى الخارجى

فلقد أرانى للرماح دريئة * (من عن يمينى مرة وامامى)

فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهى الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى وهى مصدر مى (و) الثانى (كقوله) وهو مزاحم بن الحرث العقيلى يصف القطا

(غدت من عليه بعدما تم ظمؤها) * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعى وقال ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من جوفها من شدة العطش قال أبو حاتم قلت للاصمعى كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور وهنا كما قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أى كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدمامينى مابين الوردين يستعمل فى الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو مابين الشرب الى الشرب ولا تنافى بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدمامينى القشر الاعلى من البيض وقال العينى أراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذى ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد فى شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله

وكذا عن وعلى * من أجل ذا عليهما من دخلا

وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء قاله ابن خالويه

فلا تتقيد اسميتها بدخول من وذكر ان على دخلت على عن فى قوله ● على عن يمينى مرت الطير سنحا ● (قوله ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء) أى لانه جامد ليس مما يؤول بالمشتق لكنه اسم جنس كما دل عليه قوله المجهل القفر وفى هذا رد على العينى حيث قال ومجهل صفته اما مصدر ميمى للمبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا فعلا ماضيا) أى فتكمل لها حينئذ الاحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشاركها فى ذلك من على ما بيناه فى حواشى الالفية وحتى على ما قال بعضهم ففى تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم ان حتى تكون حرفا واسما لامرأة وانشد

ماذا ابتغت حتى الى حل العرا

احسبتنى قد جئت من وادى القرى

واسما لموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد فى شعر له حيث قال

فالكم ان لم تحطوا ذماركم

سوام ولا دار بحتى ودامث

وفعلا وذلك بان تخبر عن فعل اثنين من الحت انتهى فان كان ماقاله صحيحا فلا كلام وكون حتى اسم موضع غريب فان البكرى والحازمى لم يذكراه وان لم يكن صحيحا فلا يبعد ان يكون ذلك مصحفا من حبى بضم الحاء وتشديد الباء الموحدة وقد سموا انسانا حبى وقالوا فى المثل المعروف اشبق من حبى وهى امرأة واما فى اسم الموضع فقد ذكر البكرى حباء بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء آخر الحروف وفتحها

وبالمد فيجوز ان يكون الذى فى البيت هذا وقصره وذكر الحازمى حنابضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة مفتوحة وقال من مدن باب الابواب وجبابضم الجيم وبعدها باء مفتوحة مشددة وقال ناحية بخوزستان فيجوز ان يكون أحدهما (قوله فى الطارقية) هو كتاب اعرب فيه سورة الفاتحة ومن والسماء والطارق الى آخر القرآن والذى رأيته فيها عند قوله تعالى انعمت عليهم مانصه وقد يكون علاء ولا ماضيا كقوله تعالى ولعلا بعضهم على بعض تقول علا زيد على الجبل يعلو علوا وعليت فى المكارم أعلى علاء انتهى ويمكن ان يكون قوله وعليت بكسر اللام لابفتحها كما هو قضية كلام الشارح اذ هو صريح فى ان ماضى يعلو ويعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للصحاح حيث قال وعلا فى المكان يعلو علوا وعلى فى الشرف يعلى علاء ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج الى نسبة ذلك الى ابن خالويه (قوله مارأيته مذ يومان) قال الزرقانى قال الرضى قال الاخفش لاتقول مارأيته مذ يومان وقد رأيته أمس ويجوز ان يقال مارأيته مذ يومان وقد رأيته أول من أمس اما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلاشك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان التكلم فى أوله اعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم أى يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان فى وسطه بجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز ان تقول فى يوم الاثنين مثلا مارأيته منذ

يومان وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع

فى الطارقية وقد تكون الى اسماء واحد آلاء الله وهى نعمه تقول الى وآلاء قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (والرابع والخامس) مما يستعمل اسما (مذ ومنذ وذلك فى موضعين) أشار اليهما الناظم بقوله * ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل (أحدهما ان يدخلا على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة معدود أولا (نحو مارأيته مذ يومان) فيومان منكر معدود) أو منذ يوم الجمعة (فيوم الجمعة معرف غير معدود (وهما حينئذ) أى حين اذ رفع مابعدهما (مبتدآن ومابعدهما خبر) عنهما واجب التأخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا قاله فى المغنى (وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين ومابعدهما مبتدأ وهو

قال ويجوز ان تقول مارأيته منذ يومان وانت لم تره منذ عشرة أيام قال لانك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لابد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه لايجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة اقصر ها فان كان جميع ما قال مستندا مذهب الى السماع فبها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدآن) اعترض بان فيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وأجيب باختيار الاول وتقدم النفى صورة مسوغ كما فى قوله تعالى أولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض بقادر وباختيار الثانى وهو نظير تعريف اجمع واخواته أو هو تعريف معنوى كما يؤخذ مما يأتى عن اللقانى (قوله اجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمة وجوب تاخير الخبر على هذا القول وقد يقال ايراد السؤال على القول الثانى اظهر لان تقديم المبتدا وتاخير الخبر هو الاصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال اللقانى لعل وجهه ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما فى منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن منذ أو مذ لانهما نكرتان وكانه على القول الاول لوحظ فى مذ ومنذ التعريف المعنوى اذ معنى مارأيته مذ يوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدمامينى فى شرح التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية بانه يلزم ان يكون الشئ ظرفا لنفسه لان بينى وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب جدلى وهو ان بينى وبين لقائه يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جوابكم فهو جوابنا

(قوله مضافين) حال من بين وبين (قوله ولا يخفى مافيه من التعسف) قال فى الهمع لانه تقدير مالم يصرح به فى موضع ما (قوله والتقدير من الزمان الذى هو يومان) قال الزرقانى قال الرضى وينبغى أن يكون التقدير من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فافاد ان استقامة المعنى انما تحصل بتقدير مضاف هو ابتداء مع ان من لابتداء الغاية وبيان ذلك انا اذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب ان انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صادق باولهما وبآخرهما فلا يفيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى انك اذا قلت سرت من البصرة كان المعنى ان السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها ومن أى جزء

منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد اذا تقرر هذا علم ان قوله ينبغى معناه يجب * (تنبيه) * قال الرضى قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التى بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر فى المعطوف فى نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد أو على تقدير فعل آخر تقديره ومارأيته أى مارأيته مذ قام زيد ومارأيته يوم الجمعة (قوله أومنهما ومن اذ) قال الزرقانى معطوف على قوله من من الجارة الخ وبناؤه على الاول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لان تقدير الذى يدل على ان ذو طائية قال الرضى وقال بعض الكوفيين أصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو مارأيته مذ يومان من اذ ابتدأ يومان انتهى قوله وينبغى الخ أى ولا يقدر من اذ مضى وذلك لان مفاد مارأيته من اذ مضى يوم الجمعة ان انتفاء الرؤية من وقت مضى يومين فيصدق بوجودها فيهما مع ان المراد نفيها فى جميعهما فتعين تقدير ابتدأ اذا تقرر هذا علم مافى قول ابن الخباز والثانى ان الاصل من اذ مضى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لايخفى انه لم يتعرض فى هذه العبارة المنقولة عن النهاية لكون أصل مالقيته مذ يومان فى الزمان الذى هو يومان فلا يحسن قوله يومان مبتدأ وخبر وكان الظاهر ان يقول ويومان خبر لمبتدا محذوف

مذهب الاخفش وابى اسحق الزجاج وابى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى مالقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان قاله فى المغنى ولا يخفى مافيه من التعسف (وقيل ظرفان ومابعدهما فاعل بكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلى وقيل ظرفان ومابعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذى هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبنى على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية أو منها ومن اذ وذكر ابن الخباز فى النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال فى نحو مالقيته منذ يومان أربعة أقوال للبصريين قولان قال الفارسى التقدير امد ذلك يومان فمذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جنى بينى وبين لقائه يومان فمذ خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان أحدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة فحذفت الواو والمبتدا وضمت الميم اتباعا والثانى ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى (و) الموضع (الثانى ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثى يزيد بن المهلب

(مازال مذ عقدت يداه ازاره) * فسما فادرك خمسة الاشبار

فادخل مذ على الجملة الفعلية وهى عقدت وخبر زال يدنى فى البيت بعده وسما ارتفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدمامينى (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الاعشى

(ومازلت ابغى المال مذ انا يافع) * وليدا وكهلا حين شبت وامردا

فادخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذى راهق العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله فى القاموس والوليد الصبى والكهل مابعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين أو الستين والامرد الذى ليس على وجهه شئ من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة

المشددة قاله الزركشي (وهما منذ) أي حين اذ دخلا على الجملتين (ظرفان باتفاق) مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه وأصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي أصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها الان القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة اقفا الاتية على حد قوله

ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

(قوله والتقدير وهو يومان فتدبر (قوله وضم ذال مذ لغة) قال الزرقاني أي سواء كان بعده ساكن نحو مذ اليوم أو لم يكن • (فصل) •

•(فصل تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء) •كثيرا و بعد اللام قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجر) والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بعد من وعن و باء زيد ما • فلم تعق عن عمل قد علما

فمن (نحو مما خطاياهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما نقضهم ميثاقهم) واللام كقول الاعشى

الى ملك خير اربابه • فان لما كل شئ قرارا

يريد فان لكل شئ واذا دخل شئ من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بأنها موصول حرفي والجملة صلتها (و) تزاد ما (بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا) وتكفهما كثيرا والى ذلك أشار الناظم بقوله

و زيد بعد رب والكاف فكف • وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدي بن الرعناء الغساني

(ربما ضربة بسيف) صقيل • بين بصرى وطعنة نجلاء

فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة وأضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف اى اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة

(تنصر مولانا ونعلم انه • كما الناس مجروم عليه وجارم)

فجر

(قوله قيل وهو على الحكاية لحال ماضية مجازا) قال الزرقاني لان المضارع ٢٢ يكون للحال فحكى به الآن ماض وقال أيضا معنى هذا ان المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة وهي ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار اليه في المغني بقوله وقيل هو ما أول بالماضي على حد ونفخ في الصور ورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل انتهى وأقول نظر فيه الشمني بانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل معها رب المختصة بالماضي (قوله وكان شانية) قال الزرقاني وجه ذلك ان كان لا تدخل الا على الاسماء واما دخلت هنا على الفعل احتيج الى ان يقال انها شانية اى اسمها ضمير شأن محذوف فان قيل لم قدرت كان مع ان بعدها المضارع فالجواب انه انما قدر ذلك نظرا الى أن رب لا تدخل الا على لفظ الماضي (قوله ورده في المغني) قال في بحث رب ٢ وانما ذكره في بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان وقال أيضا لم يتعرض المصنف لمتعلق رب لانها زائدة عنده في الاعراب فلا تتعلق بشئ خلاف ما قاله السعد انها متعلقة بفعل مقدر تقديره متحقق وثبت نقله في مطوله في بحث لو

فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والجروم بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم (والغالب) فيما اذا زيدت بعد رب والكاف (ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن جرى يرثي أخاه

اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد • (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه)

فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بن ابي امامة مع علي رضي الله تعالى عنه وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الابرش

(ربما أوفيت في علم •) ترفعن ثوبي شمالات

فكف رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت اى نزلت وعلم اى جبل وشملات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا البيت) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسي في المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو دواد الايادي بدالين مهملتين أولاهما مضمومة بعدها واو فالف

(ربما الجامل المؤبل فيهم •) وعناجيج بينهن المهار

فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فالف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحده عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) ابو علي (الفارسي يجب أن تقدر ما اسما) نكرة (مجرورا برب بمعنى شئ و) يقدر (الجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة لما) وفيهم متعلق بحال محذوفة (اى رب شئ هو الجامل المؤبل) كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل

٢ قوله قال في بحث رب هكذا في النسخة التي بايدينا ولعله لا في بحث رب

الربط بين الصفة والموصوف

●(فصـل تحذف رب و يبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ● فالهيتها عن ذى تمائم محول

بجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا وألهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهى العوذة التى تعلق على الصبى وقاية من العين أو السحر ومحول من احول الصبى فهو محول اذا تم له حول اى سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم (و بعد الواو أكثر) لان العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما فى العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا

(وليل كموج البحر أرخى سدوله ● على بانواع الهموم ليبتلى

بجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل فى هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر واستعار له سدولا وهى الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارخى والباء فى بانواع للمصاحبة و يبتلى يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى على ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أجزع منها (و بعد بل قليلا) ابعدها من الواو (كقوله) وهو رؤبة أو العجاج

(بل مهمه قطعت بعد مهمه) بجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله

وحذفت رب فجرت بعد بل ● والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

(و بدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر

(رسم دار وقفت فى طلله ● كدت أقضى الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة و رسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار وأقضى اموت و يروى بدل الحياة الغداة وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم أمره فى عينى والجلل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير رب و يبقى عمله) واليه الاشارة بقول النظم ● وقد يجر بسوى رب لدى ● حذف (وهو ضربان سماعى كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة (خير) بالجر (والحمد لله) جوابا (ان قال له كيف أصبحت) والاصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله و رؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشرى وهو من امضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوى لاحقيقة المضغ لان هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون ومن قراءته ان الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة (وقياسى) واليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك) فدرهم مجرور بمن مقدرة

●(فصل)● (قوله واستعار له سدولا) اى استعارة تصريحية لانه شبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يستترانه وأطلق اسم المشبه به وهو السدول على المشبه وهو الظلام (قوله فقيل من أجله الخ) رأيت بخط المصنف مانصه فى كتاب افساد الاضداد للزجاج قالوا ومن الاضداد جلل وانه يقال أمر جلل لاشديد والهين وانما الجلل ما يعظم فى النفس فى بابه فقد يعظم فى الكبر وقد يعظم فى القلة وقالوا فى قوله رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم فى نفسه كما زعموا وانما العظيم فى نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا آخر ان معناه من أجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من اجلك وجللك

عند

(قوله لانها اقيمة مقام عدد مركب) قال العز بن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بان تقام كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر مميزه بمن فكذا ما قام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقانى ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لان العاطفين لو اتفقا لكان الثانى مؤكدا للاول فلم يكن الا عامل واحد (قوله وتقديره ان لا امر الخ) قال اللقانى اى لان ان الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها الا جملة ●(هذا باب الاضافة)● (قوله اسناد اسم الى غيره) قال الدنوشرى المضاف لا يكون الا اسما لمعاقبة التنوين والنون ولان الغرض الاهم من الاضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف اليه لا يكون الا اسما لانه محكوم عليه ولا يحكم الا على الاسماء فان قلت وجد فى كلام الله اضافة الزمان الى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم نفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشرى حيث قال وتضاف اسماء الزمان الى الفعل وعلل ذلك بان اسماء الزمان بينها و بين الفعل مناسبة من حيث ان الزمان حركة الفلك والافعال حركة الفاعلين فناسب اضافتها الى الافعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا انما جاز ذلك لان الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحل على الزمان وقوله ان الفعل حركة الخ غير مطرد كما فى نحو عدم ومات اذ العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله انت الى ان تحذف مضارع مبدوء بتاء الخطاب لا بياء الغيبة وكان وجهه أنه المناسب لقول الناظم حذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف أل لزوما بشرط كون الاضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثانى مجرد من ال وأما قوله تولى الضجيع اذا تنبه موهنا ● كالاقحوان من الرشاش المستقى وقولهم الثلاثة الابواب فال زائدة فيهما وتاء التأنيث جوازا ان لم يوقع حذفها فى لبس نحو واقام الصلاة بخلاف ما اذا البس نحو شجرة زيد و بهذا يعلم ان تقديم المفعول فى قول الناظم نونا الخ ليس للاختصاص ولذا قدم المصنف العامل فتدبر وما الطف قول بعضهم

عند الجمهور (اى بكم من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالاضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما ان كم الاستفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها اقيمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثانى ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء (وكقولهم ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (اى وفى الحجرة عمرا) اذ لو عطفت على المجرور بقى لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولى عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل فى الدار حرف الجر والعامل فى زيد ان (وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس) بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف (وتقديره ان لا امر) انا (بصالح فقد مررت بطالح) هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسى فى شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا أمر نقضت المعنى فانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا أمر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع فلا بد من اضمار الكون فتقول ان لا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادى فى شرح التسهيل عنه فى باب كان واقره

●(هذا باب الاضافة)●

وهى لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه اضفنا ظهورنا ● الى كل حارى جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح فى شرح الشذور (تحذف) انت (من الاسم الذى تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر) كتنوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتنوين دراهم لان غير

أزال الله عنكم كل آفه * وسد لديكم سبل المخافه
ولازالت نوائبكم جميعا * كنون الجمع في حال الاضافه

(قوله لان التنوين يدل على الانفصال الخ) قال المصنف في التذكرة ان قيل لم حذف التنوين في الاضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعاني فهو كلمة كواو العطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشئ الواحد وهذا لا يرد ان التنوين ساكن فان اللام التي للتعريف حرف وضع لهذا المعنى ٣٠ مع انه ساكن وقال ابن الخباز في شرح اللمع ان بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الاعراب وان كان يجب حذفه ورده اقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الامر عندي ما فهمته * فعند جهينة الخبر اليقين * وهو ما قدمته من ان التنوين كلمة والاعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له في حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالاجماع ومن ثم كان عندي عد ابن جني وغيره في التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الامثلة الخمسة مشكلا اما الاول فلانها كلمة برأسها وقد اجمعا على ان التنوين لا يعد فالنون كذلك لانها نائبة واما الثاني فلانه نائب عن الضمة وهي غير معتبرة في بنية الكلمة فكيف نائبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل احد اقوال قال الجعبري في نونيته
والشكل سابق حرفه او بعده * قولان والتحقيق مقترنان
وقد ذكرنا توجيهها في حاشية الفاكهي في بحث الاعراب

المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو أحسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين (كقولك في ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف ما فيه (من نون تلي علامة الاعراب وهي) أربعة الاول والثاني (نون التثنية وشبهها) فالاول (نحو تبت يدا أبي لهب) فيدا تثنية يد والاصل يدان حذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الالف (و) الثاني نحو (هذان اثنا زيد) فاثنا شبيه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة اذ لا يقال في مفرده اثن والاصل اثنان حذفت النون للاضافة لما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالاول (نحو والمقيمي الصلاة) فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين حذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء (و) الثاني نحو (عشرو عمرو) فعشر شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب (و) لهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس) لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيما بعد النون وهذا احد قولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله

نونا تلي الاعراب أو تنوينا * مما تضيف احذف

(ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله (لا بمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وأبي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش

(فصل وتكون الاضافة على معنى اللام بكثرة) لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة) ولهذا لم يذكره الا ابن مالك تبعا لطائفة

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدنوشري ينظر ما معناه هل هو ان الملك مثلا عامل الجر فليتأمل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدنوشري يرد هذا المذهب بانه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر اذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتأمل *(فصل)* (قوله وعلى معنى من) من ذلك اضافة العدد الى المعدودات والمقادير الى المقدورات عند ابن مالك وجماعة فاذا قلت

ثلاثة أثواب فالثلاثة هي الاثواب وذلك اسمها ومائة درهم أصله دراهم وكأنك قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك اضافة العدد الى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثمائة لان مائة بمعنى مئين والثلاث من المئين مئون وقيل اضافة العدد الى المعدود فلا تكون الاضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله ان يكون الثاني ظرفا للاول) قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اه ومراده ان الضابط لا يكون مانعا الا انه سيأتي التمثيل بحصير المسجد لما الاضافة فيه على معنى الاختصاص ويجاب بانه لا مانع من جواز الامرين باختلاف قصد المتكلم وارادته بيان معنى الظرفية أو الاختصاص كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد لا يتناول أحد الضابطين الآخر فتدبر (قوله نحو مكر الليل) اي بناء على ان الاضافة حقيقية اما على ٣١ القول بانها مجاز عقلي فانه كما يكون في النسب الاسنادية يكون في الاضافية والايقاعية فلا تكون الاضافة على معنى في بل جعل الليل ماكرا مجازا لوقوع المكر فيه (قوله يا صاحبي السجن) قال اللقاني اي لان المراد وصفهما بصحبتهما له في السجن ولو قيل ان الاضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لاستأجرها ما بعد فان قلت لام الاختصاص تقتضي ان ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص اعم من ان يكون اقصر الاول على الثاني أو بالعكس أو يقال ان القصر هنا اضافي اي مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الاطلاق اه وقد عرفت مما أسلفنا أنه لا مانع من جواز كون الاضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك

قليلة (وضابط) الاضافة (التي) تكون (بمعنى في ان يكون الثاني) وهو المضاف اليه (ظرفا للاول) وهو المضاف سواء أكان زمانا أم مكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وتربص أربعة اشهر (و) المكان نحو (يا صاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للمصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن (و) ضابط الاضافة (التي) تكون (بمعنى من ان يكون) الاول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف اليه و) ان يكون المضاف اليه (صالحا للاخبار به عنه) اي عن المضاف (كخاتم فضة ألا ترى ان الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف اليها (وأنه) يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه (يقال هذا الخاتم فضة) فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته (فان انتفى) شرط القسم الاول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو ثوب زيد وغلامه) مما الاضافة فيه تفيد الملك (وحصير المسجد وقنديله) مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف (او) انتفى الشرط (الاول) من شرطي القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم (او) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو يد زيد) فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من أو في (فالاضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب زيد وغلامه (او) لام (الاختصاص) كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول النظم

كانت الاضافة مطلقا بمعنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وان يكون المضاف اليه صالحا) أشار الى أن قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير في به للمضاف اليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فاعربه بما لا يصح (قوله شرط القسم الاول) زاد هذا ليصح قول المصنف الآتي فالاضافة بمعنى لام الملك لانه لا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام ٢ مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه ان يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا بأو فتدبر (قوله ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام) في شرح الكافية للجامي عند قوله

٢ قول المحشي لانه لا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام هكذا هو في النسخة التي بايدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا او الاول او الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

والثانى ابردوا نومن اوفى اذا * لم يصلح الاذاك واللام خذا

للسوى ذيلك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من أو فى فهى بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذى مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تأتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن ابن الصائغ الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز لانه أصله وذهب أبو حيان الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته

*(فصل والاضافة على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان) المضاف اليه (معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها (وتخصيصه به) اى تخصيص المضاف بالمضاف اليه (ان كان) المضاف اليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله فى المغنى والى ذلك يشير قول الناظم واخصص اولا * اواعطه التعريف بالذى تلا (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر فى الآخر فالاول يؤثر فى الثانى الجر والثانى يؤثر فى الاول التعريف او التخصيص (ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله

ابا الموت الذى لابد أنى * ملاق لا اباك تخوفينى

ونحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا لا تعمل فى المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال

والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا ما نصه ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يقولوا القائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين تقدير حرف الجر فيهما لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شئ فى سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم فى اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير ٣٢ لام التقوية العمل أى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاء فى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهام فانه لا يعلم اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة اه بحروفه (قوله وذهب الجمهور الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هو الصحيح لان الحمل على المجاز أولى من الاشتراك وأيضا فان الاضافة على تقدير اللام متفق عليها فالحمله على المتفق عليه أولى *(فصل)* (قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبى حيان تقسيم النحاة الاضافة الى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك لان التعريف تخصيص فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدماميني بان التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك فى النكرات والتعريف رفع الاحتمال فى المعارف (قوله والى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه انه لم يتعرض للنوع الذى يفيدهما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلو لان الخلو جائز كما فى النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) اى وليس له ضابط وجودى بل ضابطه انتفاء ضابطى القسمين الآتيين (قوله أبالموت الذى الخ) خرجه ابن مالك على انه دعاء على المخاطب بانه لا يأباه الموت فجمله ماضيا والكاف مفعول به ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت وقولهم لا أباى ولو كان فعلا لاتى بنون الوقاية (قوله ونحو رب رجل الخ) جعل فى الباب الثامن من المغنى هذه مما اغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر

لا يكون معرفة فالاضافة فى هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثانى (ضابطه ان يكون المضاف متوغلا) اى شديد الدخول (فى الابهام) يقال وغل فى الشئ اذا دخل فيه دخولا بينا (كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما) من كل وجه قال أبو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه اه فجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيد غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا أو اشتركا فى وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان فى النكت الحسان وهذا النوع مرجعه الى السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك وشرعك ونحوك وحسبك وشرعك وأمها ثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة (ولذلك صح وصف النكرة بهما فى) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الاضافة فى هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لانها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف او تخصيصه (و) تسمى أيضا (محضة اى خالصة من تقدير الانفصال) اذ ليس قولنا غلام زيد مثلا فى تقدير غلام لزيد مثلك (ونوع لا يفيد شيأ من ذلك) التعريف او التخصيص (وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع فى كونها مرادا بها الحال او الاستقبال) واليه اشار الناظم بقوله

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

فخرج بالصفة المصدر المقدر بأن والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله

فى الاوائل فالاضافة فيها مفيدة للتعريف (قوله لا كمالهما) قال اللقانى اى لان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد ثبوت كمالها الشخص أو ثبوت اضدادها كمالها الشخص فقد تعين اه (قوله فجعل للمقتضى الخ) فيه نظر فانه جعل المقتضى للتعريف ارادة المغايرة من كل وجه ومثله بالوقوع بين الضدين ولم يحصره فى ذلك فيلزم من وقوعها بينهما ارادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم ارادة المغايرة فالمدار على ارادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع مرجعه الى السماع) انظر هذا مع أن المصنف جعل لها ضابطا فاشعر بقياسيته ٣٣ (قوله وشرعك) بفتح الشين قال فى الصحاح ويقال شرعك هذا اى حسبك (قوله اذ ليس قولنا غلام زيد مثلا فى تقدير غلام لزيد مثلك) انظر هذا مع ما تقدم ان الاضافة فى ذلك على معنى اللام لفقد شرطى من وشرط فى ولا معنى لكونها على معناها الا تقديرها بها وقد صرحوا بان الاضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاصل كما فى اللفظية وهو الموافق لما يأتى فى توجيه كون اللفظية تسمى غير محضة (قوله فى كونها مرادا بها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة فى قول الناظم وان يشابه المضاف الخ وفيه رد على أبى حيان حيث ظن ان المراد المشابهة فى الزنة فاعترض بان كلام الناظم لا يشمل الاسم الفاعل (قوله بدليل نعته الخ) استدل ابن مالك فى تعريفه بان المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله ان المصدر ٥ يع لى المسبوك من الموصول الحرفى وصلته فى مثل أعجبنى ما صنعت محكوم له بالتعريف لانه بمنزلة صنعك وهذا وان قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدمامينى لان المصدر لا يجب اضافته بل يجوز ان يذكر المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا نحو أعجبنى ضرب زيد وزيدا بتنوين ضرب ورفع زيد أو نصبه فلا يجوز تقدير هذا المصدر منكرا وفاعل الفعل الذى كان مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدمامينى ان النحاة قالوه غير مسلمة ان أراد كلهم فقد صرح بعضهم

ان وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا من عهدت فيك عذولا

نوصف وجدى وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشى وخرج بتشبيه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسى وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل اه كلام ابن عصفور فى شرح الجمل وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسى واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التى بمعنى الماضى نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائى وخرج أيضا الصفة التى لم تعمل نحو كاتب القاضى وكاسب عياله فان اضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبيهة للمضارع فى ارادة الحال او الاستقبال (ثلاثة انواع) كما يؤخذ من امثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمر فالاول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثانى نحو (راجينا) الآن او غدا ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء أكان من الثلاثى ام لا فالاول (كمضروب العبد) الآن او غدا (و) الثانى نحو (مروع القلب) بفتح الواو المشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا فالاول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الامل) الآن (وقليل الحيل) الآن والثانى كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا (والدليل على ان هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به) اى بالوصف المضاف (فى نحو هديا بالغ الكعبة) فهديا نكرة منصوب به على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه) فثانى حال من الضمير المستتر فى يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التأويل (وقوله) وهو أبو كبير الهذلى يمدح تأبط شرا وكان زوج امه

(فأتت به حوش الفؤاد مبطنا *) سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

حوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تأبط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق (ودخول رب عليه فى قوله) وهو جرير يهجو الاخطل

بان المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب ان يكون فى تاويل ارسالا وتقدم فى باب كان مايتعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلا لاحتمال ان يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا وليس بعلم ويحتمل ان يكون أل فى الشديد للجنس ومصحوبها فى حكم النكرة (قوله نحو جئتك اكرامك) قال الدنوشرى فى كون اكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد فى الفاعل مع عامله ويجاب بانه مصدر مضاف الى مفعوله بعد حذف فاعله فقاعلهما واحد (قوله هديا بالغ الكعبة) قال الدنوشرى الهدى بفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدى بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأ بهما جميعا القراء حتى يبلغ الهدى محله الواحد هدية وهدية بكسر الدال وتشديد الياء (قوله والهاء) اى وضم الهاء

(يارب

(قوله وانما تقيد هذه الاضافة التخفيف) قال القانى قد يقال هذا منقوض بنحو قوله * الودّ أنت المستحقة صفوه * فان الاضافة فيه لم تفد تخفيفا ولا رفع قبح اه وقال الدنوشرى حصر التخفيف فى هذه الاشياء الثلاثة يشكل بثلاث مسائل فان اضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير الاولى قولك الضارب الرجل فان هذه الاضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير

(يارب غابطنا لو كان يطلبكم *) لاقى مباعدة منكم وحرمانا

فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد (والدليل على انها) اى هذه الاضافة وهى اضافة الصفة لمعمولها (لا تفيد تخصيصا ان أصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص) بالمعمول (موجود قبل الاضافة) فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفى ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب قال فى المغنى وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتى بالاضافة اه وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع فى اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه (وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف) لان الاصل فى الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله فى المغنى (أو) تفيد (رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كما فى ضارب زيد وضاربات عمرو) ومضروب العبد (وحسن الوجه) ففى هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة (او) بحذف التنوين (المقدر كما فى ضوارب زيد وحواج بيت الله) ففى ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح فى الحواشى (او) بحذف (نون التثنية كما فى ضاربا زيد او) نون (الجمع) السالم (كما فى ضاربو زيد) ففى التثنية والجمع نون حذفت للاضافة (وأما رفع القبح ففى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه) بالجر (فان فى رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلو الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظا كما قال فى المغنى (وفى نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح اجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدى) فى نصبه المفعول به ففى رفع الوجه قبح وفى نصبه قبح (وفى الجر تخلص منهما) معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير فى الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجه) بالجر أيضا (لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسيأتى ان الصفة المفردة

وأجيب بان هذه الاضافة محمولة على الحسن الوجه كما أن الحسن الوجه محمول فى النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما فى المضاف والمضاف اليه لان المضاف فيهما صفة محلى بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف بالالف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لان الكاف مفعول فى المعنى وابس ثم شئ مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافى وأجيب بان النون فى ضاربك فى حكم الظهور والثالثة زيد الضاربك على أن الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا وأجيب بان الضاربك محمول فى الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر فى ضاربك والمانع فيه شئ واحد وهو اتصال الضمير فالاولى ان يغتفر فى الضاربك لان المانع فيه شيآن الالف واللام واتصال الضمير (قوله كما فى المغنى) اى فى الترجمة التى نصها الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع وانما قيد بقوله لفظا لان الضمير مقدر أو نابت أل عنه كما فى الترجمة التى نصها الاشياء التى تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف فى رجل حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل أل خلف عن الضمير (قوله ومن ثم امتنع الحسن وجهه)

المقرونة بأل لاتضاف الى الخالى منها ومن الاضافة الى تاليها (وتسمى الاضافة فى هذا النوع) وهو اضافة الوصف لمعموله (لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما الى اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله • وذى الاضافة اسمها لفظيه • (و) تسمى أيضا (غير محضة لانها فى تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا

• (فصل تختص الاضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول أل على المضاف فى خمس مسائل احداها ان يكون المضاف اليه) مقرونا (بأل) واليها اشار الناظم بقوله ووصل أل بذا المضاف مغتفر • ان وصلت بالثان (كالجعد الشعر) فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه (وقوله) وهو الفرزدق أبأنا بهم قتلى ومافى دمائها • شفاء (وهن الشافيات الحوائم) بجر الحوائم باضافة الشافيات وأبأنا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير فى بها وهن للسيوف وفى دمائها للقتلى والحوائم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس فى دماء القتلى التى تريقها السيوف شفاء وانما السيوف هى الشافيات لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة (الثانية ان يكون) المضاف اليه (مضافا لما فيه أل) واليه أشار الناظم بقوله أو بالذى له أضيف الثانى • (كالضارب رأس الجانى) فالضارب صفة مقرونة بأل مضافة الى رأس ورأس مضاف الى الجانى المقرون بأل (و) نحو (قوله)

(لقد ظفر الزوار أقفية العدا) • بما جاوز الآمال ملأسر والقتل

فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بأل مضافة الى أقفية جمع قفا وأقفية مضافة الى العدا المقرونة بأل والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء وملأسر أصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبنى خثعم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة ان يكون) المضاف اليه (مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله)

(الود أنت المستحقة صفوه) • منى وان لم أرج منك نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بأل مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه أل وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الاخيرة لما سيأتى ولم يتعرض لها فى النظم المسئلة (الرابعة ان يكون الوصف المضاف مثنى) كقوله

(ان يغنيا عنى المستوطنا عدن) • فاننى لست يوما عنهما بغنى

فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غنى

بكسر

قال اللقانى ان قات هذه العلة تطرد فى حسن وجهه وقد تقدم جوازه قلت انما جاز فيه لافادة الاضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا

• (فصل) • (قوله بجواز دخول أل الخ) كان يحسن ان يوطئ لهذا الفصل بان أل تحذف من المضاف فى غير هذه الصورة وان لزم ذلك فى كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل أل الموصولة (قوله والضمير فى بها وهن للسيوف الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه اى قتلنا بقتلانا قتلى منهم لكنهم ليسوا اكفاء عندنا فلا وفاء فى دمائهم والناس الآخذون بالثار الحائمون حول الدماء يستشفون اذا قتلوا مناهم وضميرهن للدماء لا بقيد الاضافة ان ذكر

(قوله فانها الاصل فى ذلك) لهذا مثل المصنف تبعا للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) فى

مانصه نزل هنا ضميره منزلته كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدا منزلته فى قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أى يتربصن أزواجهم فجوز كون يتربصن خبر المبتدا ومن منع كونه خبرا كالجمهور منع هنا اه فما نقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف عن المبرد وصنيع المصنف فى المغنى فى مباحث روابط الجملة ربما يؤيد اللقانى (قوله فلان النون فيهما لم تحذف الخ) قد يقال حذفها من الصلة لغير اضافة لا يقتضى ان الحذف للطول دائما لانه اذا لم توجد الاضافة فالاصل ان الحذف لاجلها لما ثبت من منافاة النون للاضافة ثم انظر ما معنى تعليل جواز الجمع بين أل والاضافة فى المسئلة الرابعة والخامسة بقوله لان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لاشك ان الاضافة موجودة والجمع بينها وبين أل حاصل ولا دخل لحذف النون للاضافة أو للطول فى جواز ذلك (قوله الحافظو الخ) هذا بعض بيت لقيس بن الحطيم الانصارى وعزاه سيبويه لرجل من الانصار وتتمته لا يأتيهم من ورائنا وكف والعورة ما لم يحم وقيل عورة القوم ثغرهم فاذا حموه فليس بعورة والوكف الاثم وقيل العيب ويروى نطف وهى التهمة يقول هؤلاء يحفظون عورة عشيرتهم فيحمونها فلا يأتيهم عيب من أمامهم ولا من ورائهم

بكسر النون فى الماضى وفتحها فى المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلونى البراغيث والمستوطنا فاعله وهى جملة شرطية وجوابها فاننى لست والمعنى ان يستغنى المستوطنا عدن فانى استغنى عنهما يوما من الايام • المسئلة (الخامسة ان يكون) الوصف المضاف (جمعا تبع سبيل المثنى) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الاعراب (تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله)

ليس الاخلاء بالمصغى مسامعهم) • الى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم

فالمصغى صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم القرابة والى مسئلتى المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله

وكونها فى الوصف كاف ان وقع • مثنى أو جمعا سبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والاضافة أما المسئلة الاولى وهى مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل فى ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لان الاصل فى الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيفت حذف الضمير المجرور بالاضافة على الاول أو بالحرف على الثانى فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود أل وقرن المضاف اليه بأل عوض عما فاته من الضمير أو من التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف أل كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان أل اذا كانت فى المضاف اليه الثانى كانت قريبة من كونها فى المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بأل أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة فى رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط فى المضاف اليه شئ مما تقدم قاله الشاطبى بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بأل الى المعارف كلها) سواء أكان تعريفها بالعلمية أم الاشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذى والضاربك والضارب غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بأل (بخلاف) المضاف الى النكرة و (الضارب رجل) لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة

(قوله وقال الاخفش نصب) استدل للاخفش بقوله تعالى انا منجوك وأهلك الاترى ان الكاف لولم تكن منصوبة لم يجز نصب اهلك وأجيب بأنه منصوب بتقدير وننجي أهلك *(مسئلة)* (قوله قد يكتسب) فيه اشعار بقلة ذلك ولا ينافى ذلك كونه قياسيا كما هو ظاهر عبارة المغنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسئلتين فى القلة وكلام التسهيل يشعر بأن القلة انما هى فى مسئلة العكس لانه بعد ان قال ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه قال وقد يرد مثل ذلك فى التذكير فلم يأت

(وقال المبرد والمازنى والرمانى فى الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بأل او مجرد منها (موضع الضمير خفض) لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه (وقال الاخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الخفض الاضافة وهى غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين وحذفه سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير كـ)الاسم (الظاهر فهو منصوب فى الضاربك) لان الوصف المقرون بال لا يضاف عنده الا لما فيه أل أو الى المضاف لما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها (مخفوض فى ضاربك) لان حذف التنوين دليل على الاضافة ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها (ويجوز فى الضاربك والضاربوك الوجهان) الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير فى محل خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون فى محل نصب وذهب الجرمى والمازنى والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما فى محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا نثر ورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ماظهر فيه النصب أحوج الى ذلك قاله المرادى فى التلخيص فى باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير فى نحو جاء الزائرك والمكرموك فجائز فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه انتهى *(مسئلة)* قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره (وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف اليه) مع صحة المعنى فى الجملة (فمن) التصوير (الاول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهى الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصرى (تلتقطه بعض السيارة) بتأنيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الاغلب العجلى وهو

بقصد الاول الثانية وقد يقال استواؤهما فى القلة لا ينافى ان أحدهما أقل والمصنف اشار لامر وابن مالك لآخر فقلة المسئلة الاولى لعدم الاكتساب الذى هو الاصل لا تنافى كثرتها فى ذاتها كما نص عليه الناظم فى شرح الكافية (قوله وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف الخ) زاد فى التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الاول بمغن عنه كما قال الدمامينى فى شرحه مخالفا لما قاله فى حواشى المغنى الاترى انه لا يصح ان تقول اعجبتنى يوم عروبة وان صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة وانما عدلنا عن التمثيل بيوم الجمعة الى ما قلنا لان الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف الاسبوع وقع اللبس وتبع السيوطى التسهيل فى زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى فى الجملة) أى مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه اشارة الى ان المصنف يعنى بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقانى صحة ارادة معنى المضاف ولو مجازا والا فلا يخفى ان الكلام مع اسقاط المضاف عنه الحقيقى العموم والحمل عليه عند الخلو عن القرينة واجب (قوله قطعت بعض اصابعه) قال اللقانى ان أريد بالبعض اصبع فا كتسابه التأنيث أصلى اذ الاصبع مؤنثة وان أريد بعض الاصبع فاكتسابى انتهى وبيان الثانى ان بعض الاصبع يصدق عليه بعض الاصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) من

قال اللقانى يحتمل ان المراد بالسيارة جنسها اى الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتأنيثها ليس بمكتسب (قوله الا انه اكتسب التأنيث من الليالى) الاظهر ان يقول لانه اكتسب هذا وقال اللقانى اعلم ان الليالى جمع ليلة كوماه ومواهى فيمكن ان المراد بطول الليالى طوالها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى فى ضميره المعنى كقوله تعالى هل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ماذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا انه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وانما هو وصف فى المعنى فالمراد كونه بعضا من المضاف اليه فى المعنى ويدل لذلك ان من أمثلة هذه المسئلة * كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله * وما حب الديار شغفن قلبى * وجدعت أنف هند ونحو ذلك واذا كان الامر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بحصر بل هو صريح فى عدمه حيث قال نحو ذلك والشارح فهم ان فى كلامه حصرا بدليل قوله وبقى الخ ثم ما ادعاه الشارح من ان البعض فى الاول مؤنث وكان مراده ان بعض الاصابع اصبع والاصبع مؤنثة يخرج المسئلة عن موضوعها من كون التأنيث اكتسابيا لانه حينئذ يكون أصليا كما مر عن اللقانى ومر عن التسهيل ان شرط المسئلة ان يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه ومثل شراحه ما هو كالبعض بطول الليالى اسرعت وقولهم اجتمعت اهل اليمامة وهو داخل هنا فى كلام الموضح

من المعمرين (طول الليالى أسرعت فى نقضى) * نقضن كلى ونقضن بعضى فأنث أسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التأنيث من الليالى ونقضى ونقضن فى الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ماذكره الموضح ثلاثة أنواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثانى ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقى عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيأ من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله * فالى ابن أم أناس أرحل ناقتى * فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التأنيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله فى الحواشى (ومن) التصوير (الثانى) وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره (قوله

انارة العقل مكسوف) بطوع هوى * وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

لان المضاف صالح للاستغناء عنه لانهم جعلوا فائدة الشرط الثانى اخراج اعجبتنى يوم عروبة ويوم عاشوراء كما مر فلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر ثم مسئلة كل خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال فى التذكرة فى اكتساب التأنيث قد بسط الناس هذه الفائدة والوانه منحصر فى أربعة أنواع قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث فى المعنى وتلفظ بالثانى وأنت تريده نحو قطعت بعض أصابعه * اذا بعض السنين تعرقتنا * وتلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثانى وأنت تريده الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثانى وانت تريده الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسى وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولهت عليه كل معصفة * هيفاء ليس للبها زبر فأنث كلا لانه المعصفات فى المعنى اهـ وبه يظهر ما فى عبارة الشارح وانه لا فرق بين البعضين المذكورين فى كلام الموضح وان كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه ان المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقانى لكن يرد ان التأنيث حينئذ ليس بمكتسب وانما يتم له الفرق لو كان المثال الثانى كما شرقت صدر القناة واستفيد منه أن المراد البعض فى المعنى كما اسلفنا (قوله فالى ابن ام اناس الخ) هو صدر بيت عجزه * عمرو فتبلغ حاجتى اوتزحف * وبعده ملك اذا نزل الوفود ببابه * عرفوا موارد مزبد لا تنزف انشده سيبويه شاهدا على ابدال ملك وهو نكرة من عمرو المعرفة قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح أبياته ام اناس بعض جدات عمرو بن هند وفى الصحاح ورحلت البعير رحله رحلا اذا شددت على ظهره الرحل فمعنى ارحل ناقتى أضع على ظهرها الرحل للسفر الى ابن ام اناس والضمير فى تبلغ راجع الى الناقة وكذا فى تزحف قال فى الصحاح الزحف الجيش يزحفون الى العدو والصبى يزحف على الارض قبل ان يمشى والبعير اذا اعيا فجر فرسنه (قوله انارة العقل مكسوف) قال اللقانى قد يقال

لادليل فيه لان المؤنث المجازى قد يذكر ضميره فى الشعر كقوله * ولا ارض ابقل ابقالها * (قوله وقيل التذكير فى الآية الخ) أى فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل انه انما قال ذلك لان قريبا كما قال اللقانى يحتمل الخبرية وانه وصف لشئ محذوف اى شئ قريب وأما قول الحفيد انما قال ويحتمله لان كونه منه مرجوح لان الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لان المراد ان لفظ الله مذكر واعلم ان للمصنف رحمه الله فى هذه الآية الشريفة تقييدا ضمنها أقوال الائمة أوصلها الى ستة عشر وهى مذكورة فى الاشباه والنظائر للسيوطى (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقانى كيف هذا وقد وجهوا جاء زيد نفسه برفع احتمال ان الجائى غلامه او كتابه مثلا اه وأقول ٤٠ تفصيل الكلام انه ان اريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا اذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسئلة التوكيد وان اريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف فى مسائل الجواز اذ اسناد ما للبعض الاصابع من القطع للجملة مجاز ولذا عمم الشارح فيما تقدم الا ان يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه تمكن معه الحقيقة باعتبار فان اسناد القطع الى جملة الاصابع يمكن ان يجعل حقيقة اذا اريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر الحذف فيه مع ارادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) اى بل التأنيث لان الايمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتأنيث الفعل) اى بناء على انه لا فرق فى المضاف اليه المؤنث بين ان يكون ظاهرا أو ضميرا خلافا للفراء كما بيناه فى الحواشى

ذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل (ويحتمله ان رحمت الله قريب من المحسنين) ويبعد لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفراء انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله فى المغنى ونقل عن الفراء اذا كان القرب فى النسب كان التأنيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب فى المسافة جاز التذكير والتأنيث وقيل التذكير فى الآية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التأنيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التأنيث فى نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين لا المضمرين قاله فى المغنى ردا على الجوهرى (ولا يجوز قامت غلام هند) بتأنيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه) فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح قول أبى الفتح فى توجيه قراءة ابى العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتأنيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال

وربما اكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(مسئلة) ذهب البصريون الى انه (لا يضاف اسم لمرادفه كليث اسد ولا) يضاف (موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا) تضاف (صفة لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم * ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى لان الغرض من الاضافة

(مسئلة) (قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) اى لانه أراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف والتساوى وضعا كالانسان والناطق أو بحسب المراد كما فى الموصوف والصفة (قوله لان الغرض الخ) لك ان تقول المنعوت يتخصص بنعته مع انه ليس غيره فى المعنى وأيضا فهلا اكتفى بالمغايرة بحسب المفهوم وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفته بأن الصفة تابعة للموصوف فى اعرابه فلو وقعت مضافا اليه لكانت مجرورة دائما ولم تتصور متابعته فى الاعراب ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بأن الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف ومؤخرة عنه فلا يمكن ان تضاف اليه والا لكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضا ومنع اضافة أحد المترادفين الى الآخر لعدم الفائدة

(قوله فما يوهم شيأ من ذلك الخ) قال اللقانى الوهم احتمال مرجوح والتأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه يدل دلالة مرجوحة ويؤول معناه يحمل على المعنى المرجوح فالموهم والمؤول به واحد ولا يخفى عدم صحته فالصواب ان الموهم هنا بمعناه الموقع فى الوهم اى العقل وكثيرا ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول اى لتنتفى اضافة الشئ الى نفسه فى المعنى التى يأباها النظر العقلى فان قلت قد تقرر ان العقل يمنع هذه الاضافة وانها منتفية فكيف قال الناظم تبعا للبصريين بوجوبها فى الاسم واللقب المفردين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت انما أوجبوا اضافة توهم هذه الاضافة الممتنعة فوجوب التأويل لازم وجوب الاضافة لا منافيها نعم يتجه ان يقال لا يجاب ما يوهم ممتنعا وهو الذى عنى الموضح بقوله ويرده النظر فتدبر (قوله ان يراد بالاول الخ) قال اللقانى هذا ٤١ التأويل لا يخرجها عن اضافة الاسم الى مرادفه ثم يخرجها عن اضافة الاسم الى ما أريد به معناه كما فى النظم فتدبر وعسالك تقول اذا أريد بالثانى الاسم فليس مرادفا فنقول هذه الارادة ليست وضعية بل الموضوع له اللفظ هو معنى الاول فالمرادفة ثابتة (قوله أى جاءنى مسمى هذا الاسم) قال اللقانى ومثله جئت ذا صباح وذات يوم أى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضى (قوله هذا اذا نسب الى الاول الخ) فيه رد لقول الرضى ولا ينعكس التأويل لان اسناد العوامل الى لفظ الاسماء ممتنع وقد نقل اللقانى كلامه واقره (قوله وانما وصفوها بالحمق الخ) حاصله ان قولهم الحمقاء استعارة تبعية لانهم شبهوا انبتها فى المجارى بالحمق بجامع ترتب ما يضر عليهما

التعريف او التخصص والشئ لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها (فان سمع ما يوهم شيأ من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم واول موهما اذا ورد (فمن) ورود (الاول) وهو اضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءنى سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد واضيف احدهما للآخر (وتأويله ان يراد بالاول) وهو المضاف (المسمى وبالثانى) وهو المضاف اليه (الاسم) اى اللفظ الدال على المسمى (اى جاءنى مسمى هذا الاسم) وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب فى الوضع فقدم عليه فى اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء واسناد فلزم ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءنى سعيد كرز قال جاءنى مسمى كرز هذا اذا نسبت الى الاول ما ينسب الى الذوات أما اذا نسبت اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تأويل الثانى بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله قريب الموضح (ومن) ورود (الثانى) وهو اضافة الموصوف الى صفته (قولهم حبة الحمقاء) بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول فيمر السيل بها فيقتلعها فتطؤها الاقدام قاله الرضى (و) قولهم (صلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف) أضيف اليه المضاف المذكور فيقدر فى الاول اسم عين وفى الثانى اسم زمان وفى الثالث اسم مكان (اى حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضى مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو اضافة الصفة الى موصوفها (قولهم جرد قطيفة) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وسحق عمامة) بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين (وتأويله أن يقدر موصوف أيضا و) يقدر

٦ بج نى

واشتقوا من الحمق الحمقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الاولى) قال اللقانى الساعة الاولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللقانى فى الرضى ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة اه وسيأتى ان الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضى (قوله لما ذكرنا) أى من انه يقدر فى كل مثال غير ما قدر فى الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم جرد قطيفة) منه قوله تعالى خائنة الاعين قال السفاقسى الظاهر انه من اضافة الصفة الى موصوفها أى الاعين الخائنة كقوله واذا سقيت كرام الناس وجوزوا أن تكون خائنة مصدرا كالعاقبة أى يعلم خيانة الاعين (قوله ان يقدر موصوف) قال اللقانى الداعى الى تقديره ان المضاف صفة والصفة تجرى على موصوف لا محالة الا ان يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب واذ ليس موجودا فى اللفظ فلا بد من تقديره

(قوله محتجين بنحو قوله الخ) أى من الامثلة المتقدمة والبصريون يؤولون هذا كما فعلوا فيما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك فالتقدير حق الامر اليقين ولدار الحياة الآخرة وما كنت بجانب المكان الغربى * (تنبيه) * احتج الكوفيون أيضا بان العرب أجازت ان تعطف الشئ على نفسه اذا اختلف اللفظان وان كان الاصل فى العطف المغايرة والمضاف والمضاف اليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك فى العطف * فألفى قولها كذبا ومينا * والحاصل انهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم فى التسهيل بجعل الاضافة على ثلاثة اقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهى سبعة أنواع منها اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس والمسمى الى الاسم

* (فصل) * (قوله الغالب على الاسماء الخ) قال اللقانى الغالب يراد به تارة ما منع غيره من المغلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ما هو كثير بالاضافة الى غيره ويعدى بفى كقولك الغالب فى الناس الشح ومنها ما امتنع اضافته يعلم ان من مفهوم قول النظم * وبعض الاسماء يضاف ابدا * فانه يفهم ان بعضها لا يضاف أبدا وتحته قسمان ما لا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف 42 الكلام على هذين القسمين مع انه ما شرح لمفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولان أحدهما هو الغالب فقدم ذكره وما ادق نظره (قوله من العقلاء الخ) اشار الى حكمة تكرار المثال وأظهر منه قول اللقانى اشار بالاول الى ما فيه معنى المشتق وبالثانى الى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد (قوله لملازمته التعريف) اى وضعا فلا يرد ان الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به الجنس وكذا اسم الاشارة ثم هذا التعليل لا يجرى فى اسماء الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والاشارات دون ما بعدهما وان اقتضى العطف فيه المشاركة لاعادة الكاف فيه لكن يرد ان الموصولات والحرف كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقانى لم يعتد بالاضافة فى قوله واياه وايا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدنوشرى يقدر فيه عائد على المبتدا تقديره فيه اه يعنى ان جملة فالكاف الخ خبر المبتدا وهو ذلك ولا رابط فى اللفظ فلا بد من تقديره (قوله وكغير أى من الموصولات) قال اللقانى كرر الكاف مع غير دون الاشارات تنبيها على ان المضمرات والاشارات نوع واحد فى عموم منع الاضافة وكرره مع اسماء الشرط والاستفهام تنبيها على استثناء أى من النوعين أيضا لان اسقاطها يوهم عطفها على غير وهنا بحث وهو ان المانع من اضافة الموصولات غير أى ان كان تعريفها بالصلة فلو أضيفت اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض بأى فان أجيب بان الصلة تعرفها من وجه والاضافة من آخر فغيرها كذلك اه ومر فى باب النكرة والمعرفة ما له تعلق بهذا فراجعه ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها الخ) قد اسلف التعليل بقوله لملازمته التعريف فكيف يصح الحصر فكان ينبغى ان يقول لما مر ولشبهها الخ فان قيل الاول خاص بخلاف الثانى قلنا كان يمكنه التنبيه على ذلك بقوله لما مر فى بعضها ولشبه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على

(اضافة الصفة الى جنسها) ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف (اى شئ جرد من جنس القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة) فشئ موصوف وجرد أو سحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة فى جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب الغربى وغير ذلك

* (فصل * الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد) منها (كغلام) من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فتقول غلام وثوب (ومنها ما يمتنع اضافته) لملازمته التعريف (كالمضمرات) خلافا للخليل فى نحو اياك فانه يقول انهما ضميران أضيف أحدهما الى الآخر وتبعه الناظم (والاشارات) وأما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه (وكغير أى من الموصولات) المختصة والمشتركة (و) كغير اى (من أسماء الشرط و) كغير اى (من أسماء الاستفهام) وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف

التعليل الثانى انه يقتضى منع اضافة جميع المبنيات وليس كذلك (قوله وانما أضيفت اى الخ) ظاهره ان ايا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه ان ايا غير الموصولة لم تشبه الحرف لانها معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الاضافة بدليل بنائها او كان الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم ان كلامه لا يفيد الجواب عن ايراد الموصولة على التعليل الاول هذا وقال الدنوشرى هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه فى اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة للثانى ولانه شرح لمنطوق النظم كما اسلفنا قال اللقانى والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا نونت هذه الاسماء عند القطع عن الاضافة وبه يعلم ان الواجب فى هذا القسم هو الاضافة فى المعنى وان الفرق بينهما ان الملحوظ فى اللفظية هو اللفظ تحقيقا أو تقديرا وفى المعنوية معنى المضاف اليه دون لفظه وان التنوين فى هذا القسم تنوين التمكين لا التعويض عن المضاف اليه اذ الموجب لحذف التنوين مع الاسم اضافته الى لفظ المضاف اليه لا الى معناه اه وفيه تحقيق لما اختاره الشارح فى هذا الكتاب وفى شرح الازهرية من ان تنوين كل وبعض للتمكين لا للتعويض وانما لم يبين هذا النوع لمناسبة أتى فى بحث قبل وبعد 43 (قوله نحو كل) قال الدنوشرى لا تقطع كل عن الاضافة الا اذا لم تكن تأكيدا ولا نعتا فان كانت أحدهما وجبت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اه وهو عجيب لان الشارح قيد كلا بما اذا لم تكن نعتا ولا تأكيدا فلا حاجة لتقييده وكان ينبغى له الاقتصار على تمثيل ما قيد به الشارح (قوله قال الله تعالى وكل فى فلك) لا بد من تقدير المضاف اليه هنا جمعا للاخبار عن كل بالجمع فى قوله يسبحون قال العز بن عبد السلام فى الامالى فى الآية ثلاثة اسئلة أحدها كيف قال فى فلك والشمس والقمر فى فلكين سماء الدنيا والرابع والثانى لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنان والثالث لم أتى بالواو فى الجمع وهى لا يجمع بها الا من يعقل والجواب عن الاول انهما وان كانا فى فلكين فالافلاك كلها فى المحيط فصارت كالمال فى صندوق والصندوق فى بيت فيصدق ان المال فى البيت وعن الثانى ان الضمير عائد عليهما مع الليل والنهار وذلك لان الليل والنهار يسبحان أيضا لان الليل ظل الارض وهو يدور على محيط كرة الارض على حسب دوران الارض وكذلك النهار يدور أيضا لانه يخلف الليل فى المحيط وعن الثالث انهما لما وصفهما بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة الا من يعقل جمع جمع العاقل (قوله وذهب الفارسى الخ) قال الدنوشرى رجح مذهب الفارسى بمجيئها حالا حكى الاخفش مررت بهم كلا فجاءت حالا (قوله ورد بأن العرب) اى رد الالزام وأجاب المصنف عن الالزام أيضا بأن كلا من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح فى نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها الا بما أضيفت اليه أى انها وضعت لتعميم شئ فكان معناها فى غيرها قال الدمامينى وفيه نظر (قوله ودل مجئ الحال الخ) فيه ان الحال قد تأتى من النكرة بلا مسوغ الا ان يقال الاصل تعريف صاحب الحال وأيضا تنكيره قليل واتيان الحال من كل كثير (قوله لفظا) قال اللقانى منصوب على التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ والاصل ما يلزم التلفظ بالاضافة فلا يكفى معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار اليه بقول النظم وبعض الاسماء الخ)

والحرف لا يضاف وانما أضيفت أى فى الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه (ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان) الاول (ما يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ) فينون وهو المشار اليه فى النظم بقوله

* وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا * (نحو كل) اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا (وبعض وأى) قال الله تعالى وكل فى فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتى الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا وأصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسى الى انهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا وثلثا وربعا ونحوها معارف لانها فى المعنى مضافات وهى نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد لا تريده ودل مجئ الحال بعد كل وبعض على ارادته (أياما تدعوا) فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثانى (ما يلزم الاضافة لفظا) وهو المشار اليه بقول النظم * وبعض الاسماء يضاف أبدا * (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما يضاف للظاهر) مرة

فيه نظر وانما الاشارة الى هذا النوع بمفهوم قوله وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا وأما قوله وبعض الاسماء الخ فانما هو اشارة الى موضوع النوعين وهو ما يجب اضافته الى مفرد لان المراد من قوله يضاف ابدا يضاف الى مفرد بدليل قوله بعد * والزموا اضافة الى الجمل * (قوله ولدى) قال اللقاني قال الرضى وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد ثم قال بعده بقريب وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بيانه (قوله اى غايته) قال اللقاني قصارى الشئ ما يقصر الشئ عليه فلا يتجاوزه الى ما فوقه وذلك غاية الشئ (قوله وذى بمعنى صاحب) قال السهيلي في كتاب الاعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى اضاف ذا الى النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك انه حين ذكر في معرض الثناء عليه قال ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة بذا اشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو يضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب ابي هريرة الا على وجه ما وأما ذو فانك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت اقيال حمير ذو جدن وذو يزن وذو رعين وذو كلاع وفي الاسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليدين وذلك كله تفخيم للمسمى بها وليس ذلك في لفظ صاحب وانما فيه تعريف لا يقترن به شئ من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم وقد قيل ان هذا قسم بالنون وان لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعمومة والخؤلة والابوة وقيل له فعل اذ يقال وحده

(وللمضمر) أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب ولديك (وقصارى) الامر وقصاراه بضم القاف أى غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثانى (ما يختص بالظاهر) دون المضمر (كاولى) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذى) بمعنى صاحب (وذات) بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أى أصحاب قوة (وأولات الاحمال) اى صاحبات الاحمال (وذا النون) اى صاحب النون وهو الحوت (وذات بهجة) اى صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر واليه أشار الناظم بقوله * وبعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع * (وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا (وهو وحد) وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور ورفن اضافته الى ضمير الغيبة (نحو واذا دعى الله وحده و) من اضافته الى ضمير المخاطب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الاعلى القرشى
وكنت اذ كنت الهى وحدكا * لم يك شئ يا الهى قبلكا

يحده وحدا ومعنى مررت به وحده عند الخليل أفردته بالمرور افرادا وعند المبرد مررت به منفردا وهو أولى لاطراده فالهى فى نحو لا اله الا الله وحده لانك لم تفرده بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيبويه اسم موضوع موضع المصدر فوحد نائب مناب ايحادا وايحادا نائب مناب موحد وموحد حال فمعنى مررت به وحده مررت به فى حال كونى موحدا له بمرورى وقال يونس انه ظرف ونصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على انفراده والاصل جاء على وحده ورده ابن عصفور بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدمامينى فى شرح التسهيل والظاهر ان يونس انما قصد تفسير المعنى وانما المعنى جاء لى فى وقت توحده وعلى التى قدرها بمعنى فى مثلها فى قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقدر فى لانها لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يندفع ايضا ان تقديره يقتضى ان النصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا بمحذوف فاذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيفية وران يكون ظرفا والجار على رأيه على فتأمل (قوله على المشهور) يحتمل عوده الى قوله وهو مصدر لمقابلة قول يونس انه ظرف كامر ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للافراد لانه قال فى التسهيل وربما يأتى مضافا الى ضمير مثنى فراجع شراحه (قوله لم يك شئ الخ) ذكر المصنف فى بحث لما من المغنى ان ابن مالك تمثل بهذا البيت للنفى المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه انه قال انما يكون من ذلك لو كان الشعر

* لم يك شئ يا الهى معكا * وعنه أيضا وفيه نظر اذ يتعذر ان يكون تقديره لم يك شئ قبلك ثم كان شئ قبلك واعترض بان هذا لا يلزم اذ لا نأخذ حدوث ذلك الشئ مقيدا بالقبلية بل مطلقا اى لم يك شئ يا الهى قبلك ثم كان وعن السراج البلقينى ان الصواب ما قاله ابن مالك لان القبلية محالة فى حقه تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يك شئ يا الهى معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحدكا فتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللقانى المطابق لما سيجئ ان يقول التكثير وهو اخص من التكرار الصادق بمرتين (قوله بمعنى اقامة الخ) قال اللقانى فى تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان اقام به والى ان الكاف فى غير دواليك مفعول المصدر المضاف وفى دواليك تارة كذلك كقولك لبيك وسعديك ودواليك اى تداولا منا لطاعتك بعد تداول ولو فسر سعديك باسعاد منك بعد اسعاد وحنانيك بحنانا منك بعد حنان ودواليك بادالة منك بعد ادالة ليكون من اضافة المصدر لفاعله كان اليق بالمقام او فسر حنانيك بتحننا اليك بعد تحنن كان اوفق للواقع اذا خوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى ان فى قوله دواليك فى البيت على تفسيره بتداول لا حجة للاعلم على ان الكاف حرف لمجرد الخطاب اذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له اذ فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شق الابراد فتنتفى اسميتها بانتفاء لازمها وبما فسرناه من ادالة منك بعد ادالة يندفع ذلك اذ هى فاعل الادالة والتقدير قائلين يا الله ادالة منك بعد ادالة والله سبحانه أعلم وأحكم انتهى وقوله خلاف قولهم يقال لب كذا فى النسخ

فالهى الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثانى عليه (و) من اضافته الى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزارى
أصبحت لا أحمل السلاح ولا * أملك رأس البعير ان نفرا
(والذئب أخشاه ان مررت به * وحدى) وأخشى الرياح والمطرا
قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثانى من النوعين (ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهى لبيك) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا تستعمل) سعديك (الا بعد لبيك) لان لبيك هى الاصل فى الاجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادى اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والنون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرفة بن العبد * حنانيك بعض الشر اهون من بعض * أنشده سيبويه (ودواليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداولا بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم أدلنى على فلان وانصرنى عليه (وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع قال) العجاج * (ضربا هذاذيك وطعنا وخضا) * والمعنى اضرب ضربا يهذ هذا بعد هذ على التكرير واطعن طعنا جائفا والهذ السرعة فى القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح

لب من غير همزة ولا يتم كلامه الا على ذلك لكن الذى قاله غيره انما هو ألب بالهمزة وفى اطلاق قوله وما بعده بمصدر من لفظه نظر لانه لم يفسر هذاذيك بمصدر من لفظه وقال بعد ان عامله من معناه (قوله وهذا أنسب من قول ابن الناظم الخ) فيه ان قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقانى وقد فصل رحمه الله الكلام ووفى بالمرام وقول الشارح لان الادالة الخ لا يثبت مدعاه اذ لم يبرهن على انه لم يستعمل الا كذلك (قوله وهذاذيك الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم وأما هذاذيك بذالين معجمتين فالمراد به الكف قال الاصمعى تقول للناس اذا ارادوا ان يكفوا هذاذيك انتهى وقيل المراد به الاسراع قال الشاعر
* ضربا هذاذيك وطعنا وخضا * والطعن الوخض الذى لا يصل الى الجوف انتهى كلامه وهو يرد قول الشارح الطعن الجائف فليتأمل انتهى وهذا عجيب اذ لا مدخل للتأمل فى هذا لانه امر نقلى ثم لا مرجح لكلام هذا البعض على كلام الشارح حتى يرد كلام الشارح بكلامه وقد صرح الجوهرى بما قاله

الواو وسكون الخاء نعت للطعن (وعامله) أى هذاذيك (وعامل لبيك من معناهما) على حد قعدت جلوسا والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقى) من الامثلة (من لفظها) والتقدير أسعد وأتحنن وأتداول (وتجويز سيبويه) مبتدأ ومضاف اليه (فى هذاذيك فى البيت) السابق للعجاج (وفى دواليك من قوله) وهو سحيم بن الحسحاس

اذا شق برد شق بالبرد مثله * (دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية) مفعول تجويز (بتقدير نفعله متداولين وهاذين اى مسرعين ضعيف) خبر تجويز (للتعريف) بالاضافة الى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما فى جاء زيد وحده (ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه عسر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجويز الاعلم) وهو يوسف الشنتمرى لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا (فى هذاذيك فى البيت السابق للعجاج (الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجويز (لذلك) وهو التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثانى يعرف مما تقدم (وقوله) اى الاعلم مبتدأ ومضاف اليه (فيه) اى فى هذاذيك (وفى اخواته) وهى لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك (ان الكاف) المتصلة بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) الكاف (فى ذلك مردود) خبر قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) باضافته الى ضمير الغيبة (ولبى زيد) باضافته الى الظاهر فتعين ان تكون الكاف فى لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله (ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذانك) وتانك ففى ذلك دليل على انها اسم مضاف اليه (وبانها) اى الكاف الحرفية (لا تلحق الاسماء التى لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودى اللام لانها الاصل فى التعليل واستعمل مع العدمى الباء تغايرا بينهما وتفننا فى التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبى زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتى فلا يصلحان للرد وقول أبى حيان فى

(قوله وعامله اى هذاذيك) قد يقال قضية قول الشارح بهذ هذا بعد هذا أن عامله من لفظه وان المعنى هذا لك بعد هذ ولا بد فى الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعينى (قوله وعامل لبيك من معناهما) قال اللقانى اذ لا عامل من لفظها واما لبيك ومصدره التلبية واما لبيك فعامله لو نطق به انما هو الب ومصدره الب قولهم لبى فانه مأخوذ من قولهم مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه انه نطق له بفعل وهو قولهم الب بالمكان وتقدم ما فيه وان الذى نطق به انما هو الب بالهمزة وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافى كون عامله من معناه قولهم البيك من ألب بالمكان اقام به لان اخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعنى لا يقتضى ان فعلها فعله (قوله والحال واجبة التنكير) كان ينبغى ان يقول غالبا لان قول المصنف ضعيف ولم يقل غير صحيح فارق منه قول اللقانى اى وهو خلاف الغالب فارتكابه مع امكان غيره ضعيف بخلاف جاء زيد وحده ولا يخفى ما فى هذا الكلام من التحكم اذ يمكن فى وحده ايضا ان يكون مفعولا مطلقا اى يتفرد انفراده (قوله وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول اللقانى يعنى ثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله ان الكاف لمجرد الخطاب الخ) قال ان لم يكن على ما ذكرت فشاذ لان الناصب له يكون تشبيها كضرب ضربك فيكون المعنى تداولنا مثل مداولتك واجبتك اجابتك لغيرك والزم طاعتك لزومك طاعة غيرك وكذا البواقى وليس المعنى على شىء من ذلك قلت لا يمتنع أن يكون المعنى اجابتك لغيرك أجبت وكذا البواقى

الارتشاف

(قوله لقولهم حنانيه ولبى زيد الخ) أدق من هذا قول اللقانى قد يقال ان الهاء والظاهر مثلهما فى اياه واياى الشواب فما كان

الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم فى نفس المسئلة وكما فى اثنى عشر وانما لم يحذف فى ذانك وتانك للالباس بالمفرد (وشذت اضافة لبى الى ضمير الغائب فى) نحو (قوله)

انك لو دعوتنى ودونى * زوراء ذات مترع بيون * (لقلت لبيه لمن يدعونى)

ودونى زوراء بالزاى ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة فوق والراء أى ممتلئ وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت أى واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم (و) شذت اضافة لبى الى (الظاهر فى قوله) وهو اعرابى من بنى أسد

دعوت لما نابنى مسورا * (فلبى فلبى يدى مسور)

واليه أشار الناظم بقوله * وشذ ايلاء يدى لبى * وفى شرح المواقف ان يدى فى البيت زائدة انتهى ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابنى بمعنى أصابنى صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبانى أى قال لى لبيك فحذف المفعول وهو الياء والمعنى دعوت مسورا لامر الذى نابنى من نوائب الدنيا فلبانى وأصل هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهى عن ذلك روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبى يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبى (و) قال سيبويه هذا البيت (فيه رد على يونس فى زعمه انه) أى لبى (مفرد وأصله لبى) بألف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين (فقلبت ألفه ياء لاجل الضمير كما) قلبت (فى) لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت ان الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفه كألف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الالف على حالها (وقول ابن الناظم) فى شرح النظم (ان خلاف يونس) جار (فى لبيك واخواته وهم) بفتح الهاء أى غلط وانما هو خاص بلبيك (ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل) مطلقا اسمية كانت أو فعلية وهو (اذ) من أسماء الزمان (وحيث) خاصة من أسماء المكان واليهما أشار الناظم بقوله وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ (فاما اذ فنحو واذكروا اذ أنتم قليل) باضافة اذ الى الجملة الاسمية (واذكروا اذ كنتم قليلا) باضافة اذ الى

جوابكم فيهما فهو جوابنا ثم انه أجاب عن الشبهة الثانية بنحو جواب الشارح وأجاب عن الثالثة بقوله قد يقال له لم لا يرى ان لبيك واخوانه أسماء أفعال منقولة من مصادر مثناة مضافة الى الكاف فالكاف جرت لمجرد الخطاب كما فى رويدك زيدا اسم فعل معناه أمهل (قوله وفى شرح المواقف ان يدى الخ) ينبغى أن يؤخر هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكره بعد قوله خص يديه ليكون مقابلا له ولقوله الآتى وقيل كان عادة العرب الخ فانه المناسب كما لا يخفى وذكره هنا يوهم انه مقابل لكلام المصنف وليس كذلك فان يدى مضافة الى مسور وان كانت زائدة بدليل ظهور جر مسور اذ لا سبب له فى البيت الا اضافة يدى اليه (قوله لانهما اللتان أعطياه) المعطى حقيقة انما هو الشخص ونسبة الاعطاء اليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لان الاعطاء يكون بهما فتدبر (قوله كما فى لدى) أشار الى انه كان التمثيل بلديك ولدى أقعد كما قاله اللقانى (قوله وهم) قال اللقانى لانه لا يمكنه دعوى الالف فى اخواته للنطق بها مجردة عن الالف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا الب (قوله الى الجمل) أى فى اللفظ فلا ينافى ان الجملة فى تأويل المفرد اذ قوله

كانت منازل الاف عهدتهم * اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا

فاذا الاولى ظرف لعهدتهم واخوانا مفعول ثان له ونحن مبتدأ حذف خبره أى اذ نحن متآلفون ومثله قول الآخر

* والعيش منقلب اذ ذاك افنانا *

والتقدير اذ ذاك كذلك فانظر المغنى (قوله وحيث) قال الرضى اعراب حيث لغة فقعسية (قوله من اسماء المكان) قد تأتى للزمان كما فى قوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان فانظر المغنى (قوله اذ أنتم قليل) سيأتى ان الشارح =

= قال في حيث لما كانت اضافتها الى الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا ان اضافة اذا الى الاسمية أكثر وان تقديم
المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث مثال الفعلية ومع اذ مثال الاسمية اشارة الى استوائهما مع اذ فتقدم الاسمية
اشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب الاشتغال (قوله أن لا يكون خبر المبتدا فيها
فعلا) ظاهره ان ذلك ممنوع وقال غيره انه قبيح قال السيوطي ووجه قبحه ان اذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا
لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم (قوله أو معنى لا لفظا نحو
واذ يرفع الخ) بأن يكون مضارعا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الآية قال المصنف في الحواشي قال أبو
حيان في تفسيره وفيه نظر قلت هو نظر كليل (قوله اذ هما في الغار) ينبغي أن يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور
اسم فاعل أو فعلا مضارعا لئلا يؤدي ٤٨ الى وقوع خبر المبتدا فعلا ماضيا وقد استقبحوه ويحتمل أن يقال انما استقبحوه
مع التلفظ بالفعل (قوله وقد
يحذف الخ) قد يقال الحذف
ولو على قلة ينافي وجوب الاضافة
وجوابه منع المنافاة فان الواجبة
أعم من اللفظية والتقدير به نعم
الاضافة الى المفرد كما في حيث
تنافيه (قوله وكسرت الذال)
يجوز فتحها التخفيف كما يأتي (قوله
على الاصح) مقابله ما ذهب اليه
الاخفش ان الكسرة اعراب
المضاف اليه وأن التنوين للتمكين
وحمله على ذلك انه جعل بناءها
ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما
زالت من اللفظ صارت معربة
ورد بملازمتها للبناء وبأنها كسرت
حيث لا شئ يقتضي الجر نحو
نهيتك عن طلابك أم عمرو
بعافية وأنت اذ صحيح
وبأن العرب بنت الظرف المضاف
لاذ ولا علة له الا كونه مضافا لمبنى
وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا وبأنه لو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه بني على الكسر تارة والمراد
على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث الى المفرد) قال الزرقاني قال
الرضي ومع اضافة حيث الى المفرد يعرب به بعضهم لزوال علة البناء أي الاضافة الى الجملة والأشهر بناؤه لشذوذ الاضافة الى
المفرد وترك اضافة حيث مطلقة الا الى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم *
وكذا في قوله * أما ترى حيث سهيل طالعا * وهو مفعول به وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكى هي أحسن الناس
حيث نظرا ناظر أي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به * حيث تهدي ساقه قدمه ولا
يمتنع هنا حمله على المكان انتهى وفي حاشيتنا على الالفية عن المصنف كلام يتعلق باعراب حيث عند الاضافة لمفرد ينبغي مراجعته

الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لاذكر وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول
محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم اذ أنتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية
ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون
فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد
اجتمع اضافتها الى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين
اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) اذ (اليه) من الجملة
باسرها (للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه) أي من المضاف اليه (كقوله تعالى ويومئذ
يفرح المؤمنون) أي يوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم
وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح
واليه أشار الناظم بقوله وان ينون يحتمل * افراد اذ (واما حيث فنحو جلست حيث
جلس زيد) باضافة حيث الى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس) باضافة حيث الى الجملة
الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط
الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (الى
المفرد) كعند (كقوله)

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم * ببيض المواضي (حيث لي العمائم)

فأضاف حيث الى لي وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافا للكسائي) فانه قاس
عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح
هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء

قوله مما يختص بالجمل الفعلية) قال اللقاني أي بالاضافة اليها وفي قوله وهو لما عند من قال باسميتها نظر اذ القول باسميتها لا يلزم
منه اضافتها الى الجملة الفعلية بعدها وأي مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف في متى تأتني أكرمك على ما هو
التحقيق عندهم وكذا تقول في اذا انها منصوبة بشرطها لا بخافضة له (قوله وذلك يقتضي الحرفية) أي لان الاصل في الاسماء
الاعراب وما ضمير الفصل عند الجمهور خارج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بأن العامل قضينا الخ) هذا الجواب
باختيار الشق الاول قال شيخنا العلامة الغنيمي ويمكن أن يجاب باختيار الثاني لكن كون العامل جوابها مقيد بما لم يمنع منه
مانع كما هنا أخذا مما أجاب به الدماميني عن الاعتراض على كون ناصب اذا جوابها انتهى وأقول الكلام في ناصب اذا مطلق
هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض الكلام في لما في مادة معينة وهي الآية الشريفة وجوابها
مقرون في الآية بالمانع فمع القول بأن الناصب فيها هو الجواب لا يصح التقييد * ثم اعلم ان المصنف في الحواشي لما أورد على
القول بأن الناصب اذا ما في جوابها من فعل أو شبهه انه قد جاء الجواب مقرونا ٤٩ بالفاء أو باذا الفجائية فقيل ان فائه
أجاب بأن الظرف الجائز التأخير
يتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم
غيره فما ظنك بالممتنع وبه يعلم
انه يمكن في مسئلة لما أن العامل
في الآية دل لكن قال في المغني
ان مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو
* ونحن عن فضلك ما استغنينا *
(قوله لا يقولون باضافتها الى
ما بعدها) هذا صادق بقولهم
باضافتها الى جوابها وليس
مرادا وانما المراد انهم لا يقولون
باضافتها مطلقا بدليل التنظير باذا
ولانه لا يفصل بين المضاف
والمضاف اليه بجمل جملة الشرط
(قوله لان اذا عند هؤلاء غير
مضافة) ظاهره انهم مصرحون
بذلك وعبارته في الحواشي ولزم
هؤلاء أن يدعوا أن لا اضافة وان يفرقوا بأن اذا ترتبط بكونها شرطا كما في أين وانى
وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه نقلت والمتبادر من قوله ولزم انهم لم يصرحوا بذلك وانظر هل
قوله وان يفرقوا الخ يشكل على جواب الشارح لان لما ظرف بمعنى حين أو اذ فلا يحصل بها ارتباط لولا الاضافة أو يقال لا يلزم
من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لانها تقتضي جملتين تقيهما معنى الشرط ولهذا يسمى تاليها شرطا وما بعده جوابا ويقرن بالفاء
اذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافي أن جملة اذا لا تكون حالية
ولا ماضوية كما قاله المصنف في الحواشي فان قلت فما تصنع في اذا السماء انشقت قلت الماضي صيغة الفعل لا الزمان ونظيره ان
دخلت الدار لكنه ذكر في المغني أن اذا قد تخرج عن الاستقبال فتجيء للماضي كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم
قلت لا أجد ما أحملكم عليه وللحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى على ما بينه ثم رده فراجعه

والمراد أوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس
(ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما) الوجودية (عند من قال باسميتها) كابن السراج
وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا انها اسم
وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها مختصة بالماضي
نحو لما جاءني أكرمته) والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل
له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل منه
انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا
أو دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون
انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بأن
ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع
لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بأن العامل قضينا وكونه مضافا
اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك
في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما
يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى (واذا عند غير الاخفش والكوفيين) فانها تختص
بالجمل الفعلية واليه أشار الناظم بقوله وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال ويقع
شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا أنعمنا على الانسان أعرض ومضارعين نحو اذا تتلى

عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول الآية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وأمرا (نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو اذا السماء انشقت) مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجمل الاسمية (فمثل وان أحد من المشركين استجارك) فى التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان أحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك أحد لا ان السماء مبتدأ والفعل الذى بعدها خبره وفى هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان أحد فى الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق

(اذا باهلى تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المدرع)

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى اضمار كان) وباهلى مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلى تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلى فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية ورد بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسلم له ان الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف والباهلى منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهى أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة يعنى انه اذا ولد للرجل الباهلى من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد الحسيب الشجاع الذى يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه وقال الدماميني والظاهر انه المذرع بالذال المعجمة وهو الذى أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر ان حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود (كما أضمرت هى وضمير الشأن فى قوله) وهو قيس بن الملوح أو الصمة القشيرى أو ابن الدمينة

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى (فهلا نفس ليلى شفيعها)

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد ولكن ملء عين حبيبها والخبر هنا واجب التقديم اذ لا يعود ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هى واسمها ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أى الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر ابتدا محذوف أى هى شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر

•(فصل وما كان من) أسماء الزمان (بمنزلة اذ أو اذا فى كونه اسم زمان مبهم لماضى) كما ان اذ كذلك (أو لما أتى) كما ان اذا كذلك (فانه بمنزلتهما فيما يضافان اليه) فما كان بمنزلة

•(فصل)•

(قوله لماضى) قال اللقانى زعت لاسم لا الزمان والتقدير موضوع لماضى ولو قال بدله وبدل ما بعده ماض أو مستقبل كان أخصر وأظهر (قوله فانه) أى ما كان بمنزلة اذ أو اذا فيما تقدم (قوله بمنزلتهما) أى اذ واذا قال اللقانى ثنى ضمير المتعاطفين لان القصد شمول الحكم لهما على حد قوله تعالى فالله أولى بهما انتهى وحاصله أن أو هنا للتنويع لا لاحد الشيئين وقولهم ان أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الاولى كما نص عليه الابدى ونقله المصنف عنه فى بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان اليه) قال اللقانى يضافان صلة جرت على غير ما هى له فان ما واقعة على الجملة المضاف اليها والاضافة وصف ثابت للمضاف وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيق فلا حاجة الى أن يقول يضافان هما اليه فتدبر

(قوله ويمتنع زمن الحاج قادم) قال اللقانى لقائل أن يقول كونه بمنزلة اذا يقتضى تأويله باضمار كان الشانية واسمها الا امتناعه وجوابه أن التأويل المذكور سائغ فيما سمع ولا يسوغ أن يتكلم به من غير سماع (قوله ووافقه الناظم) أى فى غير النظم بدليل قوله محتجا الخ وأما فى النظم فكلامه محتمل قال المصنف فى الحواشى فان قلت فهلا قال وما كاذ معنى كاذ قلت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون أراد ذلك وترك ذكره اكتفاء بما نبه عليه فيما كان بمعنى اذ وهذا الذى رآه ابنه والثانى أن يكون الحكم عنده ثابتا فى موافق اذ دون اذا وهو الظاهر فانه رد على من بقوله يوم هم بارزون وقول الصحابى يوم لاذو شفاعة بمغن والدليلان يمكن منازعته فيهما لكن الذى يظهر لى أن غير اذا لا يليه الا ... لم تختص بالجملة الفعلية الا لما فيها من معنى الشرط لا لامر يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة على ان الذى نصره الناظم فى اذا انه لا يلزمها الجمل الفعلية مستدلا بقوله

اذا هو لم يخفنى فى ابن عمى * وان لم ألقه الرجل الظلوما

اه وعلى الاحتمال الثانى جرى الشارح فقال واقتصر عليه فى النظم وانظر قول المصنف لانها لم تختص الخ الظاهر فى ان غيرها من الظروف لا يشابهها الظرف الخ فانه صريح فى ان الظرف متضمن معنى الشرط (قوله محتجا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللقانى يرد احتجاجه بأن ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم اذ اليوم موضوع لزمان محدود واستعماله فى مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده انتهى وأقول صرح فى شرح الكافية بأن اليوم مبهم وعلله بأنه عند العرب لا يختص بالنهار

اذ جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه أشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ أضف جوازا (فلذلك تقول جئت زمن الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أو زمن كان الحجاج أميرا لانه) أى لان زمن (بمنزلة اذ) فى افادة معنى المضى والناصب لجئت لانه بمعنى الماضى فلا يعمل فيه الا ماض (و) ما كان بمنزلة اذا جاز أن يضاف الى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيك زمن يقدم الحاج) فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لانه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل الا مستقبل (ويمتنع) آتيك (زمن الحاج قادم) على الابتداء والخبر (لانه) أى لان زمن (بمنزلة اذا) واذا لا تضاف الى الجمل الاسمية فكذلك ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) فى مشبه اذ واذا (ووافقه الناظم فى مشبه اذ) واقتصر عليه فى النظم (دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فأضيف يوم وهو مشبه اذا فى الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها (وقوله) وهو سواد بن قارب

وكن لى شفيعا (يوم لاذو شفاعة * بمغن) فتيلا عن سواد بن قارب

فأضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه (مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى) فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك أضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كأسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة

•(فصل ويجوز فى الزمان المحمول على اذ واذا) اذا أضيف الى جملة (الاعراب على الاصل) فى الاسماء (والبناء) على الفتح (حملا عليهما) أى على اذ واذا لانهما مبنيان لشبه الحرف فى الافتقار المتأصل الى جملة واقتصر فى النظم على مشبه اذ فقال • وابن أو أعرب ما كاذ قد أجريا • (فان كان ما وليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) واليه أشار الناظم بقوله • واختر بنا متلو فعل بنيا • واختلف فى علته

(قوله وهذا ونحوه الخ) قال اللقانى يعنى فهو من مشبه اذ لا مشبه اذا (قوله وكن لى شفيعا الخ) قال اللقانى ان قلت فيه جمع بين النقيضين فانه طلب أولا الشفاعة وهو يستلزم الاخبار بأنه لا تنفع فيه قلت الاستلزام الثانى ممنوع فان الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجدانى فان الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول

•(فصل)• (قوله حملا عليهما) قال اللقانى يؤخذ من هذا ان الحمل على المبنى سبب للبناء فتزيد الاسباب على العدد المذكور أول الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيلا منزلة الاصلى كان أضبط انتهى وقد ذكر بعضهم ان الاسباب المذكورة أول الكتاب انما هى للبناء الواجب لا الجائز فان له أسبابا أخر منها ما هنا

فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك انك من قولك حين قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها احدث له افتقارا شبه حين وأمثاله بان فالبناء الاصلى (كقوله) وهو النابغة الذبيانى

(على حين عاتبت المشيب على الصبا) * وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى اصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله)

لاجتذبن منهن قلبى تحلما * (على حين يستصبين كل حليم)

يروى بخفض حين على الاعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا الى مبنى وهو يستصبين فانه مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا أعددته صبيا أى جعلته فى عداد الصبيان (وان كان) ماوليه (فعلا) مضارعا (معربا أو جملة اسمية فالاعراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والاخفش (وواجب عند جمهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) فى دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما فى قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه اعراب مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا الاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والالزم كون الشئ ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله)

تذكر ماتذكر من سليمى * (على حين التواصل غير دان)

يروى بفتح حين على البناء والكسر على الاعراب أرجح عند الكوفيين ومال الى مذهبهم أبو على الفارسى من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله فى النظم

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا

أى لن يغلط

*(فصل مما يلزم الاضافة) لفظا ومعنى (كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) يضافان لنكرة مطلقا فلا (يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين) عند البصريين (خلافا للكوفيين) فانهم أجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل قاله فى المغنى وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثانى الدلالة على اثنين اما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالاول (نحو كلاهما) وكلتاهما (و) الثانى نحو كلا

(قوله أو جملة اسمية) قال اللقانى يعنى ولو كان الاسم المصدرة به مبنيا اذ الاصل فيه الاعراب بخلاف الفعل فان قيل ينبغى أن المضارع المعرب يترجح معه البناء نظر الاصله كالاسم فلم ترجح الاعراب قلنا نظر الاعرابه وللاصل فى اسم الزمان وهو الاعراب فتأمل (قوله وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف فى التذكرة يمكن أن يكون من لغة سليم فى اعمال القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع فى قراءة من نصب ولا أجعله فتحا وانما مشى هذا على انه لا يجب أن يشرب معنى الظن ويدل له

قالت وكنت رجلا فطينا
هذا لعمر الله اسرائينا

(قوله مثلها فى صمت يوم الخميس) أى فالنصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أى بل للمذكور قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه أى هذا المذكور كائن فى هذا اليوم (قوله والالزم كون الشئ الخ) أى بخلافه على قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم ايضا) يجاب بأنه على اضمار كان الشانية واسمها

(فصل)

(قوله أحدها التعريف) قال اللقانى ووجهه انهما فى المعنى توكيد لما أضيفا اليه وسيأتى أن المنكور لا يؤكد عند البصريين وان أفاد توكيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم (قوله الدلالة على اثنين) قال اللقانى ووجهه ان كلا وكلتا فى المعنى مثنيان وهما تأكيد للمضاف اليه والتأكيد مطابق للمؤكد وأما الزيدان أنفسهما فخارج لعلة (قوله نحو كلاهما) قال الدنوشرى ولا يضاف كلا وكلتا لشئ من الضمائر الا لثلاثة الكاف المتصلة بالميم والالف والهاء والميم والالف ولفظ نا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا

البستانين و (كلتا الجنتين أو بالاشتراك) بين المثنى والجمع (نحو قوله

كلانا غنى عن أخيه حياته) * ونحن اذا متنا أشد تغانيا

(فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صح اضافة كلا اليها (وانما صح قوله

ان للخير وللشر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل

لان ذا) وان كانت حقيقة فى الواحد الا انها (مثناة فى المعنى) لانه أشار بها الى اثنين وهما الخير والشر (مثلها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) أى بين الفارض والبكر فالاشارة بذا فى الموضعين تعود الى ماذكر (أى وكلا ماذكر) من الخير والشر (و بين ماذكر) من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شئ والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجملة الواضحة ذكر ذلك بمعناه فى القاموس يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الانسان و يعرفه وضبط بعضهم القبل فى البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التى يتوجه اليها المصلى (و) الشرط (الثالث أن يكون المضاف اليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا) يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمرو) والى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله

لافهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا

(فاما قوله كلا أخى وخليلى واجدى عضدا) * فى النائبات والمام الملمات

باضافة كلا الى متفرق وهما أخى وخليلى (فمن نوادر الضرورات) والخليل من الخلة وهى كما قال أبو بكر بن فورك صفاء المودة التى توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهى نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواجدى بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثانى وأجاز

(قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة) قال اللقانى يريد به الاشتراك المعنوى وهو الوضع لمفهوم كلى مشترك بين افراد كثيرة كوضع انا المتكلم معه غيره الصادق على اثنين ومازاد عليهما لا الاشتراك اللفظى وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فاكثر على حدة انتهى وهو مبنى على ماذهب اليه الرضى والسعد من أن الضمائر كليات وضعا جزئيات استعمالا وأما على ماحققه العضد وتبعه السيد انهما جزئيات وضعا واستعمالا فليست من المشترك فى شئ (قوله لان ذا مثناة فى المعنى) قال اللقانى كونها مثناة فى المعنى بواسطة الاشارة الى اثنين تقدم مايجدى نفعا فى اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فان دلالة ذا عليهما ليست بواحد منهما فلو زاد ثالثا فقال أو غيرهما كان أوضح (قوله ماذكر) قال اللقانى يعنى وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما ومازاد عليهما ومانقص عنهما ولم يقل أى وكلا الخير والشر وبين الفارض والعوان لان ماذكر أوفق بافراد اسم الاشارة لكونه مفردا لفظا انتهى ويؤخذ من قوله لان ماذكر أوفق أن التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار اليه صاحب الكشاف فى سورة الانعام عند قوله من اله غير الله يأتيكم به حيث قال أى يأتيكم بذلك اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة ووجهه ان أسماء الاشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيتها وجمعها على خلاف الاصل غاية الامر أن دلالة ما واخواتها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير الواحد كالمثنى فى الآية والبيت والجمع فى قوله

وسؤال هذا الناس كيف لبيد وعلى كل شئ فى باب حبذا بطريق المجاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار اليه اللقانى آنفا فتدبر لكن وقع فى الكشاف فى سورة البقرة مايقتضى احتياج اسم الاشارة المفرد المشار به للمتعدد للتأويل بالموصول حيث قال انما جاز بين ذلك على التأويل بماذكر مع أن كلامه هنا متناقض كما بينا ذلك فى حاشية الفاكهى فى بحث تقسيم الفعل فراجعه فانه نفيس (قوله أن يكون كلمة واحدة) قال اللقانى هذا الشرط مشكل لا وجه له فان كان لاجل أن المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم أن لا يصح جلست بين زيد وعمرو ولا اشترك زيد وعمرو

(قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما) أى كلا هذين الحصانين أو الجوادين وقول العينى فى بحث المثنى الفرسين فيه نظر لان الفرس مؤنث سماعى وكان يجب أن يقول كلتاهما وأن يقول أقلعتا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقانى أى تضاف من حيث هى أى فى الجملة لا فى كل حالة من أحوالها لما سيجىء من أن الموصولة لا تضاف لنكرة انتهى وحاصله أن الضمير عاد على أى باعتبار بعض أحوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها أى فان كانت كذا أضيفت الى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار اليه الشارح (قوله الا ان كان بينهما جمع) قال اللقانى هذا الاستثناء فى التحقيق منقطع لا حاجة اليه اذا المضاف اليه حقيقة ٥٤ هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف اذ التقدير اى أجزاء كان أحسن من قوله

ابن الانبارى اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاى وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا فى قول الفرزدق

كلاهما حين جد الجرى بينهما • قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

فالحق أقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفرد رابى مراعاة للفظ (ومنها أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أى رجل وأى رجلين وأى رجال و) تضاف (للمعرفة اذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فأى الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف أى) اليها) أى الى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (الا ان كان بينهما) أى بين أى والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أى زيد أحسن اذ المعنى أى أجزاء زيد أحسن) فبين أى وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله)

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن • (أيى وأيك فارس الاحزاب

اذ المعنى أينا) فارس الاحزاب والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

ولا تضف لمفرد معرف • أيا وان كررتها فأضف أو تنو الاجزا

والسر فى ذلك كما ان أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الاجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول أضيفت الى منكر وطابقته فى المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أى رجل وأى رجلين وأى رجال على معنى أى واحد من الرجال وأى اثنين منهم وأى جماعة منهم وان كان الثانى أضيفت الى معرف وامتنع أن تطابقه فى المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى أو مجموعا

اذ المعنى (قوله أو عطف مثلها) أى المضافة للمعرفة محله حيث كان المجرور باى او لا ضمير المتكلم نحو أيى وأى زيد عالم فلا يقال ايك واى زيد افضل ولا اى زيد واى عمرو افضل وعبارة التسهيل تقتضى العموم كذا نقله الشهاب القاسمى عن السيوطى ورايت بخط المصنف فى الحواشى ويظهر لى انه لا اشكال فى جواز أى زيد وعمرو لانه اضافة لمتعدد وانما امتنع ذلك فى كلا لما ذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل انتهى قلت وهذا يقتضى تعليلهم انها فى هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية لا تتصور الا فى متعدد اذ المضاف اليه حينئذ متعدد ولا دخل لتعدد اى ورأيت بخطه ايضا فى شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشرى قولهم ايى وايك بقولهم أخزى الله الكاذب منى ومنك وهذا فراق بينى وبينك وانما كررت اى ليمكن

العطف على الضمير المخفوض انتهى فعلى هذا لا يجوز اى زيد وأى عمرو ولا يكون ايى وايك ضرورة انتهى وانظر واما قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر اسقاط لا اذ غاية ما دل عليه كلام الزمخشرى ان ايا اذا اضيفت الى ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقانى ليس قيد الاحتراز عن المعطوفة بالفاء او ثم لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو ولانها تختص بعطف الذى لا يستغنى بمتبوعه كما يأتى (قوله ان ايا الاستفهامية) لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الالفية (قوله وكانت معه بمنزلة بعض) اى من كل والبعض لا يطابق الكل فاذا كان خبرها مفردا وان اضيفت الى مثنى او جمع (قوله لعدم صحة دلالة الخ) فيه نظر فى المعرف بال فانه من صيغ العموم كما حقق فى الاصول الا ان يريد المعرف بغير ال او بها اذا كانت للعهد لا للعموم

(قوله ولا تضاف أى الموصولة الخ) سكت عن أى التى هى وصلة نعلم انها لا تدخل فى باب الاضافة بحال (قوله لان معناها معنى الذى الخ) فى هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقانى وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أى لتوغلها فى الابهام فلا بد من اضافتها لمعرفة (قوله لان نعت النكرة الخ) فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها لمعرفة ونعت المعرفة بها وعال اللقانى بقوله لان الوصف والحال مشتقان تحقيقا أو تأويلا والمشتق كلى والمضاف الى معرفة جزئى اذ المعرفة كما قال بعضهم ما أشير به الى شئ بعينه اهـ وفيه ان الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف فى الحواشى لا أجد مانعا ان يقال مررت بالرجل أى الرجل وبالغلام أى الغلام كما جاز أطعمنا شاة كل شاة وهم ٥٥ القوم كل القوم فاضيفت الى النكرة

واما مكررا مع أى بالواو لان المفردين مع الواو فى حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أى الموصولة الا لمعرفة نحو أيهم أشد) لان معناها معنى الذى وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا تقول اضرب أى رجل هو أفضل (خلافا لابن عصفور) فى اجازته ذلك (ولا) تضاف (أى المنعوت بها والواقعة حالا الا لنكرة) فالاولى (كمررت بفارس أى فارس) بخفض أى نعتا لفارس (و) الثانية كمررت (بزيد أى فارس) بنصب أى على الحالية من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى أى فارس كامل فى الفروسية واليه أشار الناظم بقوله واخصص بالمعرفة • موصولة ايا وبالعكس الصفة (وأما) أى (الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما) أى الى المعرفة والنكرة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تكن شرطا أو استفهاما • فمطلقا كمل بها الكلاما

لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة وامثلتها أربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة (نحو أيكم يأتينى بعرشها) ومثال الشرطية المضافة الى معرفة (أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان على ومثال الاستفهامية المضافة الى نكرة (فبأى حديث و) مثال الشرطية المضافة الى نكرة (قولك أى رجل جاءك فأكرمه) والحاصل ان أقسام أى خمسة وهى ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة فى اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوزه وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى نحو اضرب أيا أفضل والثانية نحو قلت ثم أى والثالث نحو أيا ما تدعو (ومنها لدن وهى (بمعنى عند) فتكون اسما للمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليها أشار الناظم بقوله • والزم واضافة لدن فجر • (الا انها) أى لدن (تختص) عن عند (بستة أمور أحدها انها ملازمة لمبدا الغايات) الزمانية والمكانية جمع غاية وهى المسافة وعند غير ملازمة لمبدا لغايات (فمن ثم) أى من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات

والمعرفة (قوله وهى بمعنى عند) فى مفردات الراغب ان لدن أخص من عند لانه يدل على ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للفعل وقد توضع موضع عند يقال ما أصبت عنده ما لا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى لينذر بأسا شديدا من لدنه اهـ وسيأتى عن الحرالى ما يقتضى تباينهما قال اللقانى فى الرضى ولدى بمعنى لدن الا أن لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب أو مقدرة فهى بمعنى عند وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل فى الحاضر وفيما هو فى حوزك وان كان بعيدا بخلاف لدى اهـ وحاصله ان لدن بمعنى من عند لالزومها ابتداء الغاية فتبنى

لتضمنها معنى الحرف الذى هو من وهو اشارة الى مخالفة ابن الحاجب فى علة بنائها التى هى الوضع على حرفين فى بعض لغاتها وقول الموضح بمعنى عند مخل بهذه النكتة (قوله كما ان عند كذلك) أى لانها تجىء للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الاولى وان اقتضى كلام بعضهم انها للمكان أبدا (قوله ملازمة لمبدا الغايات) قال اللقانى أى لا تطلق الا على أمكنة هى مبدأ فعل مغيا أى هى ابتداء غاية وكذا الزمانية (قوله الزمانية أو المكانية) الاولى نحو لدن صباح والثانى نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم تضف لجملة والا تمحضت للزمان لان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث كما نقله اللقانى عن الرضى

(قوله وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا الخ) قال البقاعى فى نظم الدرر فى تناسب الآى والسور قال الاستاذ أبو الحسن الحرالى ان عند فى لسان العرب لما ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفى المعلوم قطعا بأنه خاص بخاصة اهـ وهذا يقتضى ان لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة على بابها وقدم ذكرها احتراسا لما يأتى من قوله حتى اذا لقيا غلاما فقتله وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقانى فيه نظر فان من اذا لم تكن موجودة تكون مقدرة كما فى الرضى ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح ان يقول هذا التعليل أو يقول لانه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه اذ المبتدأ لابد له من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بأن فى كلامه حذف مضاف أى لان معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أى غير حاصل لعدم تأتيه أو يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله ان الغالب استعمالها الخ) يفيد ان استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكر مفيد لكون عند ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما ان الغالب فى عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة ثانيهما انها تستعمل منصوبة ومجرورة فان نفى غلبة استعمال الجر صادق ٤٦ بغلبة النصب وبعدم غلبة أحد الامرين للآخر فان قيل اذا كانت لدن ملازمة لمبدأ الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب ان افادتها لذلك لما لم تؤلف كالف الاستفهام والشرط من الاسم أتى بمن لتكون كالدالة على ذلك ولذلك لزمت فى الغالب وقوله مجرورة قال اللقانى أى مجرورة المحل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله فى لزوم استعمال واحد) قال الزرقانى أى والاستعمال الواحد ما ذكر وظاهر كلامه ان الظرفية وعدم التصرف كالشيئين فى البناء وفيه نظر فان بعض الظروف غير المتصرفة معربة كما تقدم فكان المناسب أن لو زاد على ذلك ما قاله الرضى فان وهو ملازمتها المعنى الابتداء أى ابتداء الغاية ونصه فالوجه فى بناء لدن أن يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف دونها اهـ وهذا المعنى منتف فى لدى ولذلك كان معربا كما صرح به فى المغنى خلاف ما عند ابن الحاجب من أنه مثل لدن ولذلك قال الرضى وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه اهـ وقال اللقانى قال ابن الحاجب الوجه فى بناء لدن ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل الباقى عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق اهـ وتقدم ان الرضى أشار لرد ذلك (قوله وفى امالى ابن الشجرى الخ) قال الزرقانى أشار به الى مخالفة ما عند الموضح ووجه كلام أبى على ان لدن باسكان الدال وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضى وكان لدن خففت بحذف الضم كما فى عضد فالتقى ساكنان فحركت النون كسرا اهـ والجواب ان المصنف رأى ان اشمام الضم ليس من جملة اللغات وحيث كان مشما صار كأنه موجود فظهر ان الكسر حينئذ اعراب والذى رآه أبو على ان الاشمام غير معول عليه وتبعه الرضى حيث قال واعراب لدن المشهورة لغة قيسية اهـ فعنده ان المعرب لدن المشهورة وهى مضمومة الدال واعرابها بأن يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون وأما لدن المقروء فهو من جملة لغات لدن

وان اختلفا فى اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أى يتداولان على شئ واحد (فى نحو جئت من عنده ومن لدنه و) قد اجتمعا (فى التنزيل) قال الله تعالى فى حق الخضر (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جئ بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا للتكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لان حرف (الابتداء وهو من غير موجود هنا) (و) الامر (الثانى ان الغالب) فى لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل حتى انها لم تأت فى التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن فى الكثرة (و) الامر (الثالث انها مبنية) على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (الا فى لغة قيس) فانها معربة عندهم تشبيها بعند (وبلغتهم قرئ) لينذر بأسا شديدا (من لدنه) باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى الوصل وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وفى امالى ابن الشجرى قال أبو على فأما ما روى عن عاصم من قراءته لدنه بكسر النون

(قوله الرابع جواز اضافتها الى الجمل) هى حينئذ متمحضة للزمان كما مر عن الرضى (قوله لدن شب) تنازعه العوامل الثلاثة قبله أى هو مصروع راقهن ورقنه من ذلك الوقت (قوله حتى شاب) قال الزرقانى غاية أى فانتفت الامور الثلاثة حينئذ وذلك لانهن يعرضن عنه بسبب شيب ذوائبه فيعرض عنهن لقهر الميه وهذا أولى من ان يراد بالذوائب ذوائبهن كما فى شرح الشواهد للعينى وذلك لانهن اذا شابت ذوائبهن السود ينتقل الى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سود الذوائب) من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) ففى البيت تشبيه الغوانى بالجان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذى يصرع غيره (قوله جواز افرادها) قال الدنوشرى يشكل ذلك على عدها فى الملازم للاضافة اهـ و يجاب بان ذلك العد باعتبار الغالب (قوله فتنصبها لدن) لا يخفى ان قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر فى نصبها على حذف اداة التفسير والضمير البارز عائد على غدوة ولو أعيد الضمير المستتر الى المخاطب اندفع الاشكال الآتى من عطف قوله أو على اضمار كان واسمها فينبغى ارتكابه هنا لذلك وقد ارتكبه الشارح فيما يأتى لدفع ذلك ٥٧ مع ان فى ذلك تشتتا للضمير وبارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشتت فى الضمير وذلك هو الاصل عند تعدد الضمائر وان كان الحق انه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة حيث لا لبس خلافا للزمخشرى فى تفسير وربطه وان أقر كلامه المصنف فى شرح بانت سعاد عند قوله * ولن يبلغها الا عذافرة * وقد حققنا ذلك فى حاشية الفاكهى فى بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب للدن لانها العاملة وقولهم ان النصب عن تمام الكلام معناه ان الاسم هو الناصب عند تمامه الا انهم عبروا بذلك اشارة الى انه لولا التمام لجر بالاضافة (قوله اما على التمييز) قال اللقانى قال الرضى أما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق فى لغاتها ثم قد تحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة أيضا اهـ وبه يظهر لك ان قول الموضح اما على التمييز ليس على ما ينبغى فان قضيته انه تمييز حقيقة وليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها فالصواب ان يقول على التشبيه بالتمييز والله أعلم (قوله لان لدن فى آخرها الخ) بهذا يعلم الجواب عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون اخواتها اذ النون مفقودة فى اخواتها وأما ما يقال لم اختص غدوة بالنصب بلدن فلم يجز لدن بكرة فجوابه ان غدوة أكثر تصرفا من بكرة ونحوه وأجاب بعضهم بان مدلول لدن مبدأ زمان مبهم فسره بغدوة وهو لا يقتضى الاختصاص (قوله فى لغاتها العشر) لان فى دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال فى الاولى وضمها فى الثانية

فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال اسكان الباء من سبع وليست كسرة اعراب اهـ فظهر بهذا ان لدن مبنية دائما بخلاف عند فانها معربة دائما (و) الامر (الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله) وهو القطامى

صريع غوان راقهن ورقنه * (لدن شب حتى شاب سود الذوائب)

فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الارض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهى الجارية التى غنيت أى استغنت بحسنها عن الحلى وراقهن ورقنه أعجبهن واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة فى المفرد وكان حقها ان تثبت فى الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار أن بدليل انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجرى ويؤيده تقدير سيبويه فى لدن شولا أن كانت شولا ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفى وابقاء صلته (و) الامر (الخامس جواز افرادها) عن الاضافة (قبل غدوة) كقوله

ومازال مهرى مزجر الكلب فيهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

بنصب غدوة (فنصبها) لدن اما (على التمييز) لان لدن فى آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف فى لغاتها العشر وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال

حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التميز بلدن كنصب خلا براقود (او على التشبيه بالمفعول به) فى نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما فى اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو على النون فى لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجرى وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليهما أشار الناظم بقوله ونصب غدوة بها (أو) تنصبها أنت (على اضمار كان واسمها) وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذى دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ماثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدن شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ماقبله بدون تقدير (وحكى الكوفيون) فى غدوة (رفعها بعدها) اى بعد لدن (على اضمار كان تامة) أى لدن كانت غدوة وقال ابن جنى لشبهه بالفاعل فرفع قال المرادى فظاهره انها مرفوعة بلدن (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب فى الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود النون فى لدن دون حذفها وعند لا ينصب شئ من المفردات بعدها (و) الامر (السادس انها) أى لدن (لا تقع الافضلة) بخلاف عند فانها قد تكون عمدة (تقول السفر من عند البصرة) فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف لتصحيحه فى باب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا ان يقال لما سد مسده اعطى ماله من العمدية (ولا تقول) السفر (من لدن البصرة) لان ذلك يخرجها عما استقرلها من ملازمة الفضلية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا (وهى) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع) ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة عند فتجر عن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معى بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه بالجر (وهى) اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند تجردها عن الاضافة نحو جاآ معا (معرب) لانه ثلاثى الاصل (الا فى لغة ربيعة)

والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون والسابعة والثامنة لدولد بفتح اللام فيهما وضم الدال فى الاولى وسكونها فى الثانية والتاسعة لد بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لات بابدال الدال تاء (قوله لشبهها بالفاعل) قال الزرقانى أى فى نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد ان التشبيه كما يكون فى المفعول يكون فى الفاعل (قوله فظاهره انها مرفوعة بلدن) قال الزرقانى أى ولا مانع من ذلك لانها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجر القياس) ولهذا لو عطف عليه المنصوب جاز جر المعطوف كما ذكره فى الكافية والشافية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله وان كانت معرفة) قال الزرقانى المراد بالتعريف التعيين أى وان كانت دالة على معين ٥٨ كما فى مصر وذلك لان غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنون ولا اشكال فى ذلك وتارة يراد بها معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الاشكال بأمرين أحدهما انه لما أشبه التميز لكونه مبينا الذات مايليه نون مثله فتنوينه لمجرد المشابهة الثانى انه لولم ينون لالتبست حالة النصب بحالة الجر اذ حركة الجر فتحة نائبة عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا فيكون معربا أو مجرورا فيكون مبنيا وللواضع غرض فى بيان ذلك اذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب فانها خفيفة انظر الرضى اه وانظر ماوجه قوله المراد بالتعريف التعيين فانه يفهم انها ليست معرفة اصطلاحا مع انها علم على الوقت المخصوص لسحر بدليل منع الصرف ومعلوم ان التعريف المانع منه تعريف العلمية وقوله لكونه مبينا الذات مايليه مخالف لما مر عن اللقانى فى بيان ان النصب على التشبيه بالتميز لا على التميز من أنه ليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها ابن (قوله والغالب الخ) لو قال بدل هذا أى فى غالب استعمالها المكان أولى لان كلام المصنف يقتضى انها انما تلزم الاضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سيأتى من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ماذكر كان جوابا لانه يفيد ان كونها ماذكر باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه اشارة الى أن اقتصار المصنف على انها للمكان قصور وقد نقل اللقانى عن الرضى انها ظرف زمان أيضا (قوله لانه ثلاثى) أى فهو نظير أب وأخ واخواتهما ويدوم وقال الحفيد =

ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب ابن وائل أبو حى (فتبنى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبى (كقوله) وهو الراعى كما قال الشاطبى أو جرير كما قال العينى

(فريشى منكم وهواى معكم) * وان كانت زيارتكم لماما

الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد فى الكلام نقل عن الكسائى ان ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت (واذا لقى) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرها) على أصل التقاء الساكنين (وفتحها) استصحابا للاصل أو اتباعا (نحو مع القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فأفاد مالم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم

ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل

(وقد تفرد) مع عن الاضافة فتنون وتصير (بمعنى جميعا فتنصب على الحال) من الاثنين (نحو جاآ معا) قال

فلما تفرقنا كأنى ومالكا * لطول اشتياق لم نبت ليلة معا

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء

وأفنى رجالى فبادوا معا * فاصبح قلبى بهم مستفز

بفتح الفاء وبالزاى اسم مفعول من استفزه الخوف اذا أزعجه والثانى كقول متمم بن نويرة * اذا حنت الاولى سجعن لها معا * أى اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميع الاجل تصويتها واختلف فى حركة معا اذا نونت فمذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب

= انما أعربت مع انها موضوعة وضع الحرف بحسب الاصل لانها ملازمة للاضافة فضعفت مشابهة الحرف اه وهو انما يظهر على القول بانها ثنائية وضعا ولا يرد عليه ان الشبه الصورى لا يعارض كما قاله الشهاب فى قد زيد درهم على لغة بنائها مع الاضافة لان الشبه الصورى ضعيف يجوز البناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه فى حواشى الالفية فى بحث أسباب البناء ونقل اللقانى عن الرضى انه علل اعرابها بدخول التنوين فى نحو كاما وانجرارها بمن وان كان شاذا فى نحو جئت من معه قال ثم قال والالف فى معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له فى الاصل وهى عند يونس والاخفش وهو الحق مثل ألف فتى بدل من اللام استنكارا الاعراب الموضوع على حرفين ٥٩ نحو عندهما عكس أخواتها ترد لامها فى غير الاضافة وتحذف فى الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها (قوله فتبنى على السكون) قال الزرقانى قال الرضى قال بعضهم هى على هذه اللغة حرف جر وذلك لان موجب البناء فى الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يتأتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وان كانت الخ) قال الزرقانى ان واصلة بما قبلها وهى معطوفة على مقدر أى ان لم يكن وان كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الاول اه وهذا مبنى على ان لمثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه فى حواشى المختصر (قوله فأفاد الخ) قال الزرقانى قد يقال فيه نظر لان قوله الا فى لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون شامل لما اذا لقيها متحرك أولم يلقها شئ فاستفيد منه تسكينها اذا لقيها متحرك ولعل مراده فأفاد صراحة (قوله وقد يفرد الخ) قال اللقانى قال الرضى تلزم اضافة مع ان ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ماتضاف اليه فينصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا اخفاء انه يخالف ماعليه الموضح والذى يقوى فى النفس ان مع اسم للمصاحب مطلقا أى سواء أضيف أو أفرد وانه منصوب مطلقا وان لامه محذوفة مطلقا أما مع الافراد فلالتقائها ساكنة مع التنوين وأما مع الاضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف اليه مقامها

(قوله والكلمة ثنائية فى حال الافراد) قال الزرقانى هذا القول مشكل فان مع عندهما موضوع على حرفين انظر الرضى وأقول ليس فى كلام الشارح مايدل على انها عندهما موضوعة على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا على انه قدم عن المفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية (قوله واعترض بان معا الخ) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المنصرف اذا أخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اه وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية اذا أفردت كما مر فى كلام المصنف انها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم انها لازمة للظرفية وجرى عليه اللقانى فلعل كلام أبى حيان مبنى على ذلك (قوله اما بالذات نحو مررت برجل غيرك) فى كون المغايرة فى هذا المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف انما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر فى بحث النوع من علم المنطق والاحسن التمثيل كما يأتى عن اللقانى بالحركة غير السكون أونحوه كالانسان غير الفرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد بها هنا وقوله والا انتقض الخ لا يكفى فى ذلك بل هو كالمصادرة لان المتبادر من الحقيقة ماذكره وورد هذا التركيب على المصنف فالاحسن ماقاله اللقانى وعبارته حقيقة الشئ وماهيته مابه الشئ هو هو ولايخفى ان التغاير بين شيئين متحقق بينهما فى الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفى الصفات العارضة أخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعترض بأن من شروط الحذف كما فى مغنى اللبيب ان لايكون عوضا عن شئ قال ومن هنا لايحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لايجتمعان اه ومثل كان بقية اخواتها بل ليست أحق بذلك لعدم دلالتها فى الاستعمال على الحدث دون بقية اخواتها كما نص عليه فى الباب الثالث من المغنى ولذا قيل بحرفيتها بخلاف اخواتها فان الصحيح انها تدل على الحدث ولايظهر القول بان خبرها عوض عن مصدرها الا على القول الضعيف فلاينهض علة منع حذف خبرها وقد يجاب بان ماذكره فى المغنى من ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوى وقد صرحوا فى باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما فى بعض أوجه ان خيرا فخير وذلك اذا رفع الاول ونصب الثانى لان التقدير ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللقانى هو مفرع على كلا الوجهين (قوله فى الابهام) قال اللقانى أى الشيوع لان غيرا شائع فى كل غير وقبلا شائع فى كل قبل وان تخالفا فى الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف اليه) أى فى المعنى دون اللفظ كما قاله اللقانى وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة فى محلها) لايخفى مافى هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة يقتضى ان غير معربة وقوله فى محلها يقتضى انها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لانها ضمة بناء فالصواب اسقاط قوله مقدرة

والكلمة ثنائية فى حال الافراد كما كانت فى حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة تا فتى لانها لما أفردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الاضافة تاما فى الافراد ولكن حذفت الفها فى الوصل لما كنين الالف والتنوين كما حذفت ألف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا فى موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ماقاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ماقبله لحقيقة مابعده) اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذى خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا انتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة وهى الحيوان الناطق والتركيب صحيح (واذا وقع) غير (بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها) برفع غير على انه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظا فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف فى ضمته فقال المبرد) والجرمى وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لانها) أى غيرا (كقبل) وبعد (فى الابهام) والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ونسب الى سيبويه (فهى اسم) لليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهى فى محل رفع وعلامة رفعها

ضمة مقدرة فى محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهى فى موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثانى الاسم والى بناء غير على الضم أشار الناظم بقوله

واضمم بناء غيران عدمت ما ❊ له أضيف ناويا ماعدما

(وقال الاخفش) ضمة غير ضمة (اعراب) وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت فى التقدير عنده (لانها اسم ككل وبعض) فى جواز القطع عن الاضافة لفظا (لا ظرف) للزمان (كقبل وبعد) ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهى اسم) لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لان خبر ليس لايرفع (و) هذان القولان فى الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هى اسم أو خبر وعلى الاعراب هى اسم لا خبر (ويجوز قليلا الفتح مع التنوين) لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف اليه (فهى خبر) لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا أو غيره (والحركة) على هذا (اعراب باتفاق) واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الضم اذا أضيفت الى مبنى فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقى البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا (ثم الفتح مع التنوين) (كالضم مع التنوين) فالحركة اعراب باتفاق لان التنوين اما للتمكين فهو خاص بالمعرب أو للتعويض فكأن المضاف اليه مذكور وقد حذف مايضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لايجوز بعد لا النافية كما صرح به فى المغنى وقال انه لحن وبالغ فى الانكار على مرتكبه فى شرح الشذور ورد بان أبا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشرى وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه فى باب القسم من شرح التسهيل

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ❊ لعن عمل اسلفت لا غير تسئل

وتبعهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما) نصبا على الظرفية أو خفضا بمن فقط (فى ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك دارى قبل دارك أو بعدها فاما هذا ما حل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدمامينى الصورة (الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف اليه كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة ❊ فما عطفت مولى عليه العواطف

بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه (أى ومن قبل ذلك) فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا (وقرئ) فى الشواذ (لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده) وهى قراءة الجحدرى والعقيلى الصورة (الثالثة ان يحذف)

(قوله اعراب) قال اللقانى بناء على نية اللفظ والوجه رفع اعراب لاجره لاستلزامه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه (قوله ولا يختصان بالزمان الخ) مر اول حروف الجر عن ابن اياز وعن المصنف ماينبغى مراجعته (قوله ولذا سهل الخ) لان من عندهم حقيقة فى ابتداء الغاية فى المكان (قوله فما عطفت مولى عليه العواطف) قال العينى مولى بدل من الضمير فى عليه ولكنه قدم للضرورة

المضاف اليه (ولا ينوى شئ) لالفظه ولامعناه (فيبقى الاعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفيــة أوالخفض بمن (ولكن يرجع التنوين) الذى كان حذف للاضافة (لزوال مايعارضه) من الاضافة (فى اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الامر (من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله) وهو عبدالله ابن يعرب

(فساغ لى الشراب وكنت قبلا) * أكاد أغاص بالماء الفرات

بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذى رواه الثعالبى بالماء الفرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد (وقوله)

ونحن قتلنا الاسد أسد خفية * (فما شربوا بعدا على لذة خمرا)

بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفى البيت قبله للضرورة وهى المسئلة المشهورة قال المرادى مسئلة اذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله

* فما شربوا بعدا على لذة خمرا * ومختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله

* فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اهـ (وهما نكرتان فى هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا) كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى حسن وهما (معرفتان فى الوجهين قبله) بالاضافة لفظا فى الاول وتقديرا فى الثانى (فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما الى

(قوله فساغ) قال الدنوشرى معنى ساغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى سائغ شرابه أى حلو اهـ وفى شرح الشواهد للعينى أى استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستانى سائغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراؤه وسهولة اساغته (قوله أسد خفيه) قال العينى بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده علم موضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقانى أى وحينئذ فهو مبنى على ضم مقدر لحذف المضاف اليه ونيته ومنع منه تنوين لفظه فهو معرب ونون ضرورة اهـ وأقول اذا كانت المسئلة المشهورة مفروضة فيما حذف منه المضاف اليه ونوى كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر فى محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضى يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة فى حال بنائها ٦٢ اضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل فى المنادى المضموم يامطر ويامطرا اهـ فقوله فى حال بنائها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على التسامح ومراده مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التشبيه بالمنادى اذ يعلم منه أنه مبنى على الضم الظاهر لوجود المقتضى للبناء ولا أدرى ما سند الزرقانى فيما قاله (قوله لعدم الاضافة لفظا وتقديرا) قال اللقانى قد يعارض ذلك بجعلهما مما لازم الاضافة اهـ ويمكن ان يجاب بان ذلك الجعل باعتبار أكثر الاحوال أو باعتبار الاصل فى وضعهما وتنكيرهما خلاف الاصل هذا وقال بعض الافاضل هلا جعلا فى الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين والمضاف معرفة ككل وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق فى المعنى بين ما اعرب منها وما بنى قال الرضى وهو الحق (قوله المضاف معرفتان فى الوجهين الخ) قال اللقانى اطلاق حقه التقييد بما اذا كان المضاف اليه معرفة ثم كونهما نكرتين فى الوجه الثالث مبنى على ان المعنى تغير قال الرضى قال بعضهم انما أعربت لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا أى قديما وأبدأ به أولا أى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد أى متقدما ومتأخرا الان من زائدة اهـ يعنى ان القائل بالتنكير لعدم تضمن الاضافة يرى انهما غيرا واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذى يراه هو أى الرضى ان سبب اعرابهما وجود التنوين عوضا خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لاقتضائه انه تنوين التمكين فتأمله (قوله لافتقارهما الى

المضاف اليهما معنى كافتقار الحروف لغيرها وبناء على حركة فرارا من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء حركتى الاعراب (نحو لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما فى هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله أعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفى انما بنيتان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة أما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه أولا اهـ واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدمامينى (ومنها أول) مقابل آخر (ودون واسماء الجهات) الست (كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد) من انها اذا أضيفت لفظا أعربت نصبا على الظرفية أو خفضا بمن واذا لم تضف لالفظا ولاتقديرا أعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليها فان نوى لفظه أعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيهما (تريد خلفهم أو أمامهم) ولكنك حذفت المضاف اليهما ونويت معناه وبنيتهما على الضم (قال) رجل من بنى تميم

المضاف اليهما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقارى المتقدم فى باب المعرب والمبنى وهو ان يكون افتقارا متأصلا الى جملة لانا نقول ذاك ضابط للبناء الواجب اللازم للكلمة وبناء قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناؤهما بغير ذلك فانظر حواشينا على الالفية (قوله فرارا من التقاء الساكنين) قال المصنف فى الحواشى بناء أول على حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بحيثية التقاء الساكنين اهـ وأقول فيه نظر لان للبناء على الحركة أسبابا ولا يلزم من تعليل قبل وبعد بما ذكر اطراده فى كل مبنى على حركة فلكل مقام مقال (قوله بنيا على الضم) قال اللقانى قال الرضى انما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الاضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء أما حيث واذا واذ فانها وان كانت مضافة الى الجملة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف اليه محذوف ولما ابدل فى بعض وكل التنوين ٦٣ من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله اهـ ثم قال وبناء الغايات على الحركات ليعلم ان لها عرقا فى الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه أعنى المضاف اليه اهـ وما علل به بناؤها على الحركات وعلى الضم غير ما علل به الشارح ومعنى قوله عرقا أصلا ويرد عليه ان كل اسم له أصل فى الاعراب (قوله ومنها اول ودون الخ) قال اللقانى قال الرضى اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك اهـ فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع اهـ ولا يخفى ما فيه فان كلام الرضى لا يقضى على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضى فانه كان نحوى عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكى صاحب جمع الجوامع ثم قال اللقانى اعلم ان أول يصح فيه ان يعتبر واقعا على زمان مقدرا بمعنى فى فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفا أو منكرا منونا كجئت أول الناس أو أولا أى فى أول أزمنة مجىء الناس أو بضم كجئتك أول وان يعتبر صفة او موصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره ومعناه متقدم كجئتك أول الناس أو أولا أى متقدمهم أو متقدما ورأيت أول أى شخصا متقدما فاول بهذا المعنى أوليته باعتبار عامله أو غيره وقال أيضا دون ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل فى الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم فى مطلق التجاوز عن حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة أو عن محكوم عليه الى آخر نحو اكرمت زيدا دون عمرو اهـ فعلى هذا الاستعمال الاخير يكون فيه مجاز فى المرتبتين كما لا يخفى

(قوله وبالخفض على نية الخ) قال اللقانى قال الرضى لما لم يكن لفظ أول مشتقا من شئ يستعمل على القول الصحيح يعنى انه أفعل من وول لاعما استعمل منه اسم كاحنك نحى فيه معنى الوصفية اذهى انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم اى ذو علم أكثر من علم غيره وأحنك اى ذو حنك أشد من حنك غيره وانما ظهر وصفية أول بسبب تأويله وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد اى جرىء فلا جرم لم يعتبر وصفيته الامع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما أول أوذ كر من التفضيلية وهذه ظاهرة اذهى دليل على ان أفعل ليس اسما صريحا كأفكل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما يقال ما تركت له أولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من أول وبناؤه على الضم اذا كان مؤولا بظرف زمان نحو قوله على أينا تعدو المنية أول اى أول أوقات عدوها ويقال مالقيته مذ عام أول برفع أول صفة لعام اى عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول ٦٤ مذ عام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كانه قبل مذ عام

لعن الاله تعلة بن مسافر * لعنا (يشن عليه من قدام)

بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب (وقال) معن بن أوس

لعمرك ما أدرى وانى لاوجل * (على أينا تعدو المنية أول)

بالضم والاصل أول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه يقدر أحدهما سابقا ولا يعرف عدو المنية فى أول الوقتين المقدرين لهما على أى الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو على) الفارسى * (ابدأ بذا من أول * بالضم على نية معنى المضاف اليه) والاصل من أول الامر (وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية أبى على ان أول له استعمالان أحدهما ان يكون اسما كقبل والثانى ان يكون صفة كالاسبق وقال آخر

اذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقاؤك الامن وراء وراء

بالضم وأنشد سيبويه

لا يحمل الفارس الا الملبون * المحض من أمامه ومن دون

بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لانه فى نية الاضافة قاله الشاطبى وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) فى العربية (استعمالان أحدهما

قبل عامك وفى تأويل أول بقبل اشكال لان أول الشئ أسبق اجزائه فمعنى أول عامك أسبق اجزائه اما من الليالى أو الايام أو الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل أمس ما رأيته مذ أول من أمس فان لم تره مذ يومين قبل أمس قلت ما رأيته مذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اه وقضيته انه قد يعرب منصوبا وليس بظرف (قوله على نية تركهما) قال اللقانى اعلم ان اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وان نوى لفظ المضاف اليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس خروجا لما سيأتى ان مالا ينصرف اذا أضيف ان

باق على منعه اذا بقيت فيه العلتان وكلامه يوهم التنافى بين النية والمنع (قوله ان أول له استعمالان) قال الدنوشرى قال بعضهم له ثلاث استعمالات الاول أن يكون صفة بمعنى اسبق فيكون من أفعل التفضيل ويقرن بمن نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين وبالالف واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول وله حكم تختص به دون أفعل التفضيل وهو انه اذا أضيف جاز حذف المضاف اليه وبنى على الضم حملا على قبل وبعد الثانى ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث ان يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف لانه لم يبق فيه الا الوزن كأفكل للرعدة قال أبو حيان وفى محفوظى ان مؤنثه أولة (قوله لا يحمل الفارس الا الملبون) الفارس مفعول مقدم والملبون اى الفرس التى تسقى اللبن لكرمها فاعل

(قوله استعمال الصفات) قال اللقانى من افتقارها الى موصوف تجرى عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال فى الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو أردب من قمح الى ان قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الاسماء) قال اللقانى من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم ما فى قول الدنوشرى الظاهر ان هذا القسم ليس مغايرا للاول اه لان حاصل ما أشار اليه انها فى القسم الاول تباشر العوامل ويرد بأنها وان باشرتها لكن يقدر لها موصوفات هى المباشرة فى الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الدنوشرى ٦٥ قال بعض المحققين قد يتعين هذا

ان تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات المشتقة (فتكون نعتا لنكرة) لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ماهى بمعناه (كمررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل) بنصب حسب على الحال من عبد الله أى كافيا لك عن غيره (و) تستعمل (استعمال الاسماء) الجامدة فترفع على الابتداء (نحو حسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو أولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو (فان حسبك الله) فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول ويجر بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وبهذا) الاستعمال الثانى (يرد على من زعم انه اسم فعل) بمعنى يكفى (فان العوامل اللفظية) نحو ان والباء فى المثالين الاخيرين (لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الاصح (و) الاستعمال (الثانى) من أصل التقسيم (ان تكون) حسب (بمنزلة لا غير فى المعنى فتستعمل مفردة) عن الاضافة فى اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه (و) حسب (هذه هى حسب المتقدمة) فى الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى) الدال على النفى (و) تجدد لها (ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم) بعد ان كانت معربة بحسب العوامل (تقول) فى الوصفية (رأيت رجلا حسب و) فى الحالية (رأيت زيدا حسب) فحذف المضاف اليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهرى كانك قلت حسبى أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت المضاف اليه منهما وأضمرته فى نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد (وتقول) فى الابتداء (قبضت

الاعراب بدليل فان حسبك الله وفى كلام الشارح اشارة اليه (قوله لان جهنم معرفة الخ) ولان المعنى على الاخبار عن جهنم اى كافيتهم (قوله ودرهم غير مختص) فيه نظر لان من مسوغات الاخبار عن النكرة الغير المختصة الاخبار عنها بظرف أو مجرور مختص وهو هنا كذلك فتأمل (قوله لا تدخل على أسماء الافعال) قال اللقانى لانها نابت عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فمعنوى على ان القياس عدم دخوله اه ولا يخفى ان كونها نائبة عن الفعل انما يقتضى انه لا يدخل عليها عامل يقتضى رفعا أو نصبا لا مطلقا فى قوله على ان القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الاصح تظر ومر فى باب المعرب والمبنى ما يتعلق بذلك (قوله بمنزلة

لا غير) قال اللقانى هذا المعنى مراد منها مع المعنى الاصلى كما يفهم من قوله اشرابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الافاضل يتأمل هذا مع قوله بعد ونوى معناه وقال بعض آخر يعنى ان هذا يخالف قوله بعد وتأملناه فرأيناه جاريا على الصواب ولا مخالفة فان ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله فى المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها الخ اه وفيه نظر (قوله تجدد لها اشرابها الخ) قال اللقانى فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى الاصلى أى نيته لزمت البناء فتأمل ودعوى الاشراب لا دليل عليها لعدم الافتقار اليه بل كلام الجوهرى دليل عدمها فتأمله (قوله الدال على النفى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الدال على النفى لفظها لا معناها (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبرا

(قوله اذا نكرت) قال اللقانى أى نويت أى قطعت عن الاضافة أى وليست كذلك لوجوب بنائها كما مر (قوله اقتضى ان استعمالها الخ) قال اللقانى قد يجاب ٦٦ بمنع الاقتضاء لانه علق ذلك على النقل عنهم كما انه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الاضافة اعتبارا بالصورة لان صورتها مع الاضافة ومع القطع نكرة فتأمل ذلك فانه قريب وان كان فى المعرف نكرة فى الحالتين (قوله مع كثرة تداول الايدى له الخ) حمل اللقانى العبارة على غير هذا فقال يعنى انه بلغ فى الشهرة الى ان ذكره أئمة متن اللغة الذين هم بصدد بيان الاوضاع اللغوية دون أحوال الكلم فضلا عن الاعراب (قوله واما عل) قال اللقانى لم يقل ومنها عل كما قال فى غيرها لما سيذكره من انها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها فى عداد الاسماء اللازمة للاضافة وان نوى معنى المضاف اليه فى بعض صورها (قوله وفى بنائها على الضم) قال اللقانى قال الرضى اذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام أى الياء نسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت عل لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته وأما نحو يا قاضى فاطرادا الضم فى المنادى المعرفة المفرد يرشد اليه اهـ وكان الدنوشرى لم يره فقال فائدة عل المذكورة محذوفة كيد ودم ولامها واو حذفت اعتباطا واجرى الاعراب والبناء على عينها التى هى اللام (قوله اذا كانت معرفة) قال اللقانى لا وجه لاشتراطه اذ البناء يتوقف على حذف المضاف اليه للعلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمتنع

عشر فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (اى فحسبى ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء فى الاخيرة تزيينا اللفظ كما تدخل على قط فى قولك قبضت عشرة فقط (واقتضى كلام ابن مالك) فى قوله فى النظم

قبل كغير بعد حسب أول ❊ ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا اذا ما نكرا ❊ قبلا وما من بعده قد ذكرا

(انها) اى حسب (تعرب نصبا اذا نكرت كقبل و بعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة اهـ كلامه (فان أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الاضافة) لفظا (اقتضى ان استعمالها حينئذ) اى حين اذ قطعت عن الاضافة (منصوبة شائع) فى كلامهم (و) اقتضى (انها كانت مع الاضافة معرفة) بالاضافة (و) هذان الاقتضاآن (كلاهما ممنوع) أما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثانى فلانها نكرة دائما أضيفت أم لم تضف (وان أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) اى حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد) فى كلامهم (الا) نكرة (كذلك) لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح العمدة (وأيضا فلا وجه لتوقفه) أى لتوقف أبى حيان (فى تجويز انتصابها على الحال حينئذ) اى حين اذ كانت مضافة (فانه) اى فان نصبها على الحال (مشهور) فى غالب الكتب (حتى انه مذكور فى كتاب الصحاح) للجوهرى مع كثرة تداول الايدى له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اهـ) نصه فحسبك فى الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال منها وهى فى الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف (وأيضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) اى بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير (لان مراده) بقوله

❊ وأعربوا نصبا اذا ما نكرا ❊ (التنكير الذى ذكره فى قبل و بعد وهو ان يقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو فحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان وما ذكره الموضح من أن مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الآتية (واما عل فانها توافق فوق فى) افادة (معناها) وهو العلو (وفى بنائها على الضم اذا كانت معرفة) فيما اذا أريد بها علو معين كقولك أخذت

الشئ

(قوله مكر مفر الخ) قال العينى مكر بكسر الميم لا يسبق فى الكر مجرور لانه صفة لمجرد قيد الاوابد هيكل فيما قبله ومفر بالكسر أيضا لا يسبق فى الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعنى اذا استقبلته احسن واذا استدبرته احسن وقال الدمامينى مقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره ومعنى قوله معا ان هذه الصفات مجتمعة فى قوامه لا فى فعله فى حالة واحدة لما بينها من التضاد واطال الدنوشرى هنا بما لا طائل تحته (قوله والثانى انها لا تستعمل مضافة) قد يقال اذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا انها اذا قطعت عن الاضافة وان حركتها عارضة ومنعوا الحاق هاء السكت بها وجعلوا قوله واضحى من عله ضرورة (قوله منهم ابن أبى الربيع) اى فانه كما قال المصنف فى الحواشى قال فى كتاب الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح عل بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون الا مقطوعة عن الاضافة و بنيت على حركة تشبيها بما لا ينصرف فى المعرفة و ينصرف فى النكرة لان عل اذا لم تكن معرفة فلا يلحقها تنوين واذا نكرت لحقها التنوين فصارت بمنزلة أحد ولا يقال فيها ما قيل فى قبل لان قبلا استعملت مقطوعة عن الاضافة وغير مقطوعة فاذا كانت غير مقطوعة أعربت واذا قطعت بنيت فقد أنست بالحركة عند اعرابها فكرهوا اذ بنوها ان تزول ٦٧ عن الحركة وعل لا تستعمل الا مبنية فلولا الشبه الذى ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف و يظهر لى انه لو لم يكن هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لانها لم توضع وضع الحرف الاترى انها فى حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون الا مبنيا وخصت بالضم لانها ظرف بمنزلة قبل و بعد و بنيت لما بنياله واستحقت الحركة لما استحقاها له واذا كانوا بنوا حيث على الضم تشبيها بقبل و بعد فعل أولى اهـ ولم يتعرض لسبب بنائها ولا لكونه على حركة ولا كون الحركة ضمة (قوله ومقتضى قوله الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول كون ذلك مقتضاه مبنى على ان نصبا مفعول مطلق لاعربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل وما معه مقدما عليه والاصل وأعربوا قبلا حال كونه منصوبا لفظا أو محلا اذا نكر فالمقصور على النكرة هو الاعراب لا النصب فان قلت قد يدخل الاعراب النكرة غير المقصودة كضرب قبل و بعد قلت غير المقصود من الظروف لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللقانى اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل و بعد الى ان قال ومن عل ومن علو ثم قال وتقول جئته من عل معربا أيضا كفم ومن عال كقاض ومن معال ككرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام واذا قصدت بناءها كنت العين وجب فتح فائها و كان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها أما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة وأما الكسر فيه فاما لتقدير المضاف اليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله أو مع الاضافة الى ياء الضمير وأما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة وأما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات اهـ فقوله فعلى هذا لا يكون الكسر الا مع جار قبله تضيته

الشئ الفلانى من أسفل الدار والشئ الفلانى من عل اى من فوق الدار و(كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا

ولقد سددت عليك كل ثنية ❊ (واتيت نحو بنى كليب من عل

اى من فوقهم) والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (فى اعرابها اذا كانت نكرة) فيما اذا أريد بها علو مجهول (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندى يصف فرسا

مكر مفر مقبل مدبر معا ❊ (كجلمود صخر حطه السيل من عل)

بكسر اللام (اى من شئ عال وتخالفها) اى وتخالف عل فوق (فى أمرين) أحدهما (أنها) اى عل (لا تستعمل الا مجرورة بمن) دائما (و) الثانى (انها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال جماعة منهم ابن أبى الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك اياها فى عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهرى بذلك) فى الصحاح (فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام أى من عال) وهو سهو قاله فى شرح الشذور (ومقتضى قوله) فى النظم

واعربوا نصبا اذا ما نكرا ❊ قبلا وما من بعده قد ذكرا

انه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما اظن شيأ من) هذين (الامرين) وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها (موجودا)

ان الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلوافة فى عل اه والعجب من الدنوشرى انه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها اخوات لعل وقال انه يطلب وجه الفتح فى علو * (فصل) * (قوله يجوزان يحذف ماعلم) فلا يجوز جاءت زيد اتريد جلوس زيد خلافا لابى الفتح لانه لايمتنع ان يكون التقدير الى زيد ولا يجوز حذف المضاف اذا كان المضاف اليه جملة قال فى الباب الرابع من المغنى شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال واما المضاف لجملة فلا يعلم انه حذف اه وعلل بعضهم امتناع الحذف حينئذ بان المضاف اليه حينئذ لا يقبل الاعراب (قوله من مضاف) اى ولو بواسطة فلا يرد انه قد يحذف مضافان فاكثر وقيام الثالث فما فوقه على انه لاحاجة لذلك لان الاربع ان الحذف تدريجى (قوله فى اعرابه) وفى غيره كما بيناه فى حواشينا قال اللقانى هذا عامه جمع من البيانيين فمنهم من جعله مجازا فى الاعراب المذكور ومنهم من جعله مجازا فى الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الاصوليين على ان القرية مجاز فى اهلها والاسناد اليها حقيق فلا تجوز فى الاعراب على انه لا بعد فى كون الاسناد فى الآيتين مجازيا فلا تجوز اه ٦٨ وقوله فلا تجوز اى لا فى الاعراب ولا فى الكلمة المعربة (قوله فالسماعى مايصح الخ) لا ينافى قصره هذا على السماع قولهم فى التوكيد ان جاء زيد يحتمل ان اصله غلام زيد لان الاحتياط فى دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله اى امر ربك) الصواب ان يقول اى رسول ربك لان الداعى الى تقدير المضاف ان نسبة المجئ الى الله تعالى مستحيلة لانه من عوارض الاجسام وهو تعالى منزه عن ذلك والامر من المعانى لا يتصف بالمجئ ومن هنا تعلم ان فى قول الشارح والقياسى مالا يصح فيه ذلك اى استبدادا لقائم مقام المضاف فى الاعراب بالمعنى نظرا بالنسبة لقول المصنف لان المضاف الم وهو امر لا يستبد فى المعنى فلا يظهر نفى الاستبداد عن المضاف اليه المقتضى لكونه خالف المضاف فى ذلك (قوله قاله ابن جنى) وفيه نظر قال الدنوشرى وجهه ان ذلك المضاف الذى قدره غير محتاج اليه بل لا يصح تقديره و بفرض صحة تقديره يكون من القسم الاول (قوله ولكن البر) اى فى قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فان البر خبره مقدم و برمن آمن مبتدأ لان المعنى على الاخبار عن برمن آمن بانه البر الكامل وأما على قراءة الباقين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل ان الاصل ولكن ذا البر ويؤيده قراءة ولكن البار و يرد على ماذكره الشاطبى وجه نابه كلامه ان المناسب لقراءة الباقين من السبعة ان المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر وأيضا يجوز على قراءتهما ان يقدر ولكن ذو البر من آمن وهذا وجه النظر الذى ذكره الشارح فى كلام الشاطبى على مافى بعض النسخ (قوله أى حب العجل) قيل لاحذف وان الكليم عليه السلام برد العجل ورماه فى الماء فمن كان منهم يحبه خرجت برادة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدى ويرده قوله سبحانه فى قلوبهم

فى كلامهم (وانما بسطت القول قليلا فى شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وعل (لانى لم أر أحدا) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

* (فصل * يجوزان يحذف ماعلم من مضاف ومضاف اليه) فان كان المحذوف) هو (المضاف فالغالب ان يخلفه فى اعرابه المضاف اليه) وهو فى ذلك على قسمين سماعى وقياسى فالسماعى مايصح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب فى المعنى كقول عمر ابن أبى ربيعة

لاتلمنى عتيق حسبى الذى بى * ان بى يا عتيق ماقد كفانى

أراد يا ابن أبى عتيق والقياسى مالا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل (نحو وجاء ربك أى أمر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اى نزول الملائكة قاله ابن جنى وفيه نظر أو مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أى بر من آمن قاله الشاطبى وفيه نظر أو خبر عن المبتدأ نحو * شر المنايا ميت بين أهله * اى منية ميت أو مفعول به نحو واشربوا فى قلوبهم العجل اى حب العجل أو مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون

* ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد * اى اغتماض ليلة أرمد أو مفعول فيه نحو قولهم أتينا طلوع الشمس اى وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اى ابتغاء فضله قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أى وطلوع الشمس أو حال نحو وتفرقوا أيادى سبا اى مثل أيادى سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذى يغشى عليه من الموت اى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت أو بالاضافة نحو

* ولا يصول عطاء اليوم دون غد * اى دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول نحو (واسأل القرية) التى كانا فيها (اى أهل القرية) فأهل مطرح ولو التفت اليه هنا لقيل الذى كنا فيه والثانى نحو او كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج اى كذى ظلمات بالافراد فحذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير فى يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاها وشمل ذلك قول الناظم وما يلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا

(و) من غير الغالب ان المضاف اليه لا يخلف المضاف فى اعرابه بل (قد يبقى على جره وشرط ذلك فى الغالب ان يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك) فابقوا أخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (اى ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية) نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان اخيه معطوفا على عبدالله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا يقول بالافراد لانه خبر اسم ما وهو مفرد (وقوله وهو ابو دؤاد حارثة بن الحجاج

(أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد فى الليل نارا

فأبقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (اى وكل نار) وانما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه (لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين) مختلفين لان امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان نعطف بحرف واحد شيئين على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائى والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير أتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على جره واختير الحذف دون العطف لان حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولى عاملين مختلف فيه كما قدمنا والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله وتارة يكون ملتفتا اليه) اجتمع الامران فى قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون الاصل وكم من أهل قرية ولم يلتفت الى المحذوف أولا فقال أهلكناها ثم التفت اليه ثانيا فاعاد الضمير عليه وقال أو هم قائلون (قوله وشرط ذلك فى الغالب) قال اللقانى قد يرد عليه ان الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه فى الجملة ويجاب بان المقصود ان ذلك شرط فى كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط اه وهذا نحو ما أجيب به عن قول النظم

وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وقول التلخيص والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرط فى التسهيل أن يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك أو مع الفصل بلا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه مثال المصنف (قوله بالتثنية) قال اللقانى متعلق بقولهم وفائدته التنبيه على انهم يقولون أيضا فى الجمع ما مثل عبدالله ولا أخيه ولا ابيه يقولون ذلك وانه دليل أيضا

ورعبابروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ماتقدما
لكن بشرطان يكون ماحذف * مماثلا لما عليه قد عطف

وهذا الشرط أغلبي كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جماز) بالجيم والزاى تريدون عرض الدنيا (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على حذف مضاف (أى عمل الآخرة فان المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفا) على مثله (بل المعطوف جملة) من مبتدا وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز (وان كان المحذوف المضاف اليه) وهو الجزء الثانى (فهو على ثلاثة أقسام لانه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الاول (ماستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كما مر) فى الفصل قبله (وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال) من الفاظ الاحاطة ونحو (أياما تدعوا) من اسماء الشرط (وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان فى الاضافة وشرط ذلك فى الغالب ان يعطف عليه) اى على المضاف (اسم عامل فى مثل) المضاف اليه (المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثانى المضاف اليه نصف وأبقوا المضاف الاول وهو ربع على حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوى لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثانى اقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا فى الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثانى عليه فلا فصل فهى عنده جائزة قياسا وسماعا واليها أشار بقوله فى النظم

ويحذف الثانى فيبقى الاول * كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى * مثل الذى له أضفت الاولا

(أو غيره) بالرفع اى غير مضاف وهو عامل فى مثل المحذوف (كقوله)

علقت آمالى فعمت النعم * (بمثل أو أنفع من وبل الديم)

فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم أو انفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثانى عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور

(قوله ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز) اى لانه عبر عن العمل بالعرض للمشاكلة وعلى هذا فالحذف فى الآية من الغالب

بالعطف

(قوله اى فلا خوف شئ عليهم) قال اللقانى غير متعين لجواز ان تكون لا نافية للجنس وفتحة خوف بناء اه وفيه نظر لان الكلام فى قراءة خوف مضموما لا مفتوحا * (خاتمة) * قال الزرقانى قال الرضى وقريب من الظروف المبنية قولهم لهى أبوك بفتح اللام وسكون الهاء وفتح الياء اى لله أبوك لان أصله جار ومجرور فحذف حرف التعريف وغير الجرور فبقى لاه أبوك وبنى لتضمن الحرف ثم حصل فى الكلمة قلب مكانى وهو انه جعلت الهاء فى موضع الالف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الالف موضع الهاء ورجعت لاصلها من الياء وحركت لاجل سكون الهاء وكون الياء اصلا لها أحد مذهبى سيبويه فى الله وهو انه من لاه يليه اى يستتر وفتحت الياء لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار

بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو على (ابدأ بذا من أول) بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف اليه أى من أول الامر (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الاهمال (اى فلا خوف شئ عليهم) وأما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال

* (فصل * زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا فى الشعر) خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (ان مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة فى السعة) بفتح السين وهى النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (احداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه مقدرا التأخير من أجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عتوا اذ أجبناهم الى السلم رأفة * (فسقناهم سوق البغاث الاجادل)

فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة أوله وبثاء مثلثة آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط يعنى ما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر (واما ظرفه) عطف على قوله اما مفعوله أى والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم واما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها) سعى لها فى رداها

* (فصل) * (قوله انه لا يفصل بين المتضايفين) قال المصنف فى الحواشى المتضايفان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن ثم أجازوا الجمع وأمير المؤمنيناه واختلفوا فى وازيدا الطويلاه (قوله ثلاث جائزة فى السعة) كلامه يوهم استواءها فى الجواز وقال فى الحواشى ان فى قول النظم شبه فعل اجمالا فانه ان كان مصدرا كان حسنا وان كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدنوشرى اقتصر عليه لانه افصح ويجوز الكسر فيه وقلت فى ذلك وسعة بالفتح فى الاوزان والكسر محكى عن الصاغانى وتفسير السعة بالنثر بنظر هل هو مخالف لتفسيرها فى قوله لينفق ذو سعة أولا والظاهر المخالفة (قوله كقول بعضهم ترك يوما نفسك الخ) وقوله لله در اليوم من لامها وفى مسائل أبى الفتح اختار ابو بكر ان ينصب الظرف بدر لما فيه من بقية المصدرية

فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها يوما مع هواها سعى لها فى رداها ويحتمل أن يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يكون المضاف وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال (والمضاف اليه امامفعوله الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثانى وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده (وقول الشاعر)

مازال يوقن من يؤمك بالغنى ✽ (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثانى وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله (أوظرفه) عطف على مفعوله الاول أى والفاصل امامفعوله الاول كما تقدم اوظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور (كقوله صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركو لى صاحبى) فتاركو جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف الى مفعوله وهو صاحبى بدليل حذف النون ولى جار ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركو صاحبى لى (وقول الشاعر)

فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى ✽ (كناحت يوما صخرة بعسيل)

فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف فيه ورشنى أمر من رشت السهم اذا ألزقت عليه الريش والمعنى أصلح حالى بخير ومدحتى مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التى يجمع بها العطر وهى كناية عن كون مدحه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وان يكون (الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد) بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائى وحكى الانبارى هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تأبط شرا

هما خطتا اما اسار ومنة ✽ واما دم والقتل بالحر أجدر

فى رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر (و) المسائل (الاربع الباقية) من السبعة (تختص بالشعر) لفقد الضابط المذكور (احداها الفصل بالاجنبى ونعنى به معمول

وامتنع منه ابو على فلم ينصبه الا بالله قال المصنف فى الحواشى ويلزمه الفصل بالاجنبى (قوله والتقدير ترك نفسك شأنها الخ) هذا اولى من قول الحفيد ترك نفسك اياك لانه احوجه الى ان قال فان قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال وهواك لا وهواها قلت لما كان اياك ونفسك عبارة عن شئ واحد صح ان يقال وهواها (قوله والمضاف اليه امامفعوله الاول) لم يأت المصنف لاما هذه بمقابل والصواب تأخيره المسئلة الفاصل وان يقول والفاصل امامفعوله الثانى لانه قد عادل ذلك بقوله أو ظرفه وهذا الذى أوقع الشارح فى قوله ثم عطف على مفعوله الاول وصوابه الثانى وقوله بعد اما مفعوله الاول وصوابه الثانى (قوله بشبه الفعل) فى التقييد بذلك نظر قال فى الحواشى قوله فصل يمين بمعنى مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل ام لا وهذا الذى يدل عليه كلام الشارح السابق فى ضابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال المصنف هنا لان غلام لا يشبه الفعل وفى بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلى ذلك لا اشكال (قوله ان يكون الفاصل قسما) قال الدنوشرى هل اذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز اولا

غير المضاف) وان كان عاملهما واحدا (فاعلا كان) الاجنبى (كقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به ✽ اذ نجلاه فنعم مانجلا

فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو أجنبى من المضاف لانه معمول لغيره (أى أنجب والداه به أيام اذ نجلاه) يقال أنجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه (أومفعولا) معطوف على فاعلا أى فاعلا كان كما مر أومفعولا (كقوله) وهو جرير

(تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها) ✽ كما تضمن ماء المزنة الرصف

فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى أم عمرو فى البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف اليه (أى تسقى ندى ريقتها المسواك) والمسواك اجنبى من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقى والامتياح بمثناة فوقية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحاب والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماء الرصف ارق وأصفى (اوظرفا كقوله) وهو ابو حية النميرى

(كما خط الكتاب بكف يوما ✽ يهودى) يقارب أو يزيل

فأضاف كف الى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبى من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبنى للمفعول وبكف متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودى المسئلة (الثانية) من الاربع (الفصل بفاعل المضاف كقوله)

ما ان وجدنا للهوى من طب ✽ (ولا عدمنا قهر وجد صب)

فأضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق (ويحتمل ان يكون منه) أى من الفصل بالفاعل (او من الفصل بالمفعول قوله) وهو الاحوص

لئن كان النكاح احل شئ ✽ (فان نكاحها مطر حرام)

فى رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل انه يروى بنصب مطر وبرفعه) فان كان بالرفع (فالتقدير فان نكاح مطر اياها) فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان تكون مفعولة فتكون فى تقدير اياها (أو) فاعلة فتكون فى تقدير (هى) فعلى الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة

(قوله وندى مفعوله الاول الخ) قال الدنوشرى الصواب ان يقال وندى المسواك مفعوله الاول وندى ريقتها مفعوله الثانى على غط اسقيت عمرا ماء فعمرا هو المفعول الاول فى باب اعطى لانه الفاعل فى المعنى فليتأمل وذكر بعض المشايخ أن مراده بقوله وندى مفعوله الاول وبقوله والمسواك مفعوله الثانى مراده فيه الاول لفظا وبقوله الثانى الثانى لفظا (قوله فالهاء مجرورة الخ) قال الدنوشرى ما قاله مردود بمنع ان الهاء مجرورة محلا بل محلها نصب او رفع ونكاح مضاف الى مطر فلا تأمل لكن على تقدير كون الهاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة وفى كونه مقيسا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة اى استعارة غير ضمير الاستعارة من ضمائر الرفع له لان الهاء ليست من ضمائر الرفع والاستعارة انما وقعت فى الضمير المنفصل بشروط نحو ما انا كانت لا فى المتصل كما هنا وعلى ما قاله من ان الهاء ليست مجرورة لا اشكال فى خفض مطر لانه الذى اضيف اليه نكاح ولم يضف الى الهاء فتدبر

(قوله بنعت المضاف) هو أضعفها الان فيه فصلا وتقديما للتابع على بعض المتبوع (قوله كقوله من ابن أبى الخ) لا يقال ان أبى فى البيت اضيف الى شيخ الاباطح وابدل منه طالب لانا نقول شيخ الاباطح هو ابو طالب فتى أضيف الاب الى شيخ الاباطح اقتضى ان ابا طالب له ابن هو شيخ الاباطح وان ذلك الابن غير على وليس كذلك ثم ان أبدل طالب من شيخ الاباطح اقتضى انه عينه او من الاب كان ذلك مقتضيا ان عليا رضى الله عنه ابن لطالب ولان أبا طالب صار لقبا (قوله وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا) اى لانه كنية وهو قسم من العلم الذى معناه افرادى ٧٤ وكلا الجزأين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد أشار الحفيد الى هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لان ابا طالب كنية فيكون شيخ الاباطح نعتا لمجموعه لا لجزئه وفى هذا النظر نظر لان نعت الكنية انما يتبع الجزء الاول فى الاعراب لا لثانى فقوله نعت للمضاف اليه اى من جهة الصورة اللفظية وان كان هو فى المعنى نعتا للمجموع وانما جعله نعتا للمضاف لانه تابع له فى اعرابه كما ان النعت الحقيقى كذلك وانما كان كذلك لان اعراب المنقول بالنظر الى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحوه اللقانى باختصار (قوله والمرادى) اى بفتح الميم نسبة الى مراد بطن من مذحج كما فى اللباب (قوله على صيغة اسم المفعول) نقل بعض الفضلاء هذا الضبط عن خط التبريزى وقال وقول القاموس وملجم كمكرم ليس بذلك البين فى المراد لاحتمال مكرم لاسم الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا ما يتكرر منه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا الى الاكثر فلينظر وليتدبر وأقول ذكر المقريزى فى شرحه انه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر فى الاسكان الذكر فلعل صاحب القاموس قصد الاتيان بما يحتمل الوجهين (قوله كان برذون الخ) قال المصنف فى الحواشى يحتمل ان يكون اما هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل أو عطف بيان (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشرى فيه نظر فان الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو عامل فى المفعول الاول وهو هم وفى المفعول الثانى وهو حلوا غاية الامر ان متعلق الفعل وهو باى تقدم عليه وفصل بين أى وبين الارضين بالفعل ومفعوله فتأمله (فصل)*

المصدر ليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك انه مطرا كان أقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من أجمل النسا وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك المسئلة (الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبى سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج ان يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن ابى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية

نجوت وقد بل المرادى سيفه * (من ابن أبى شيخ الاباطح طالب)

ففصل بين المتضايفين وهما أبى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح (أى من ابن أبى طالب شيخ الاباطح) وتجوز فى جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابى دون المضاف اليه وانما هو نعت المضاف والمضاف اليه معا والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما فى تهذيب الاسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لان أبا طالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها * المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) بمعنى المنادى (كقوله

كان برذون ابا عصام * زيد حمار دق باللجام

فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كان (اى كان برذون زيد) حمار (يا أبا عصام) وبقيت خامسة وهى الفصل بفعل ملغى كقوله

* باى تراهم الارضين حلوا * أراد باى الارضين تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله كقوله معاود جرأة وقت الهوادى * أراد معاود وقت الهوادى جرأة والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا * باجنبى او بنعت أو ندا

*(فصل فى احكام المضاف للياء) الدالة على المتكلم *(يجب كسر آخره) اى المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا (كغلامى) وعبدى أو شبيها بالصحيح كدلوى وظبيى (ويجوز فتح الياء واسكانها) واختلف فى أيهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان

(قوله لانه أصل ما بنى وهو على حرف واحد) فيه نظر لان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الحركة المطلقة لا المخصوصة بدليل ما ذكروه من أسباب البناء على مطلق الحركة ومن أسباب كل حركة ٧٥ مخصوصة من فتح او كسر او ضم (قوله بالذال المعجمة) هو كما قال فى الصحاح فى العين والشراب ما يسقط فيه (قوله وندر اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع) قال الدنوشرى يلزم على قراءة نافع التقاء الساكنين على غير حده فينظر فيه (قوله فى لغة بنى يربوع) قال شاعرهم وهو الاغلب العجلى

قال لها هل لك يا تافى *
قالت له ما انت بالمرضى *

وقول الزمخشرى هى ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول مردود بان غيره قال انه للاغلب قال أبو شامة ورأيته آنافى أول ديوانه فاول هذا الرجز

أقبل فى ثوبى معافرى *
عند اختلاط الليل والعشى *
يجز ثوبا ليس بالحنفى *

(قوله قاله الشاطبى) قاله المرادى ايضا فى شرح التسهيل وقال ايضا وزعم القاسم بن معن انهم اصواب وكان ثقة بصيرا ولا التفات الى من طعن فى قراءة حمزة هذه قال الكسائى كان نصير النحوى يحمل قراءة حمزة على اللحن وكان اهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم ان المعرى لم ينفرد بما قاله فى رسالته فما قاله المصنف تحامل عليه وان كان ممن رمى بالالحاد وانما هو مبنى منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو أن القراءة بالرأى والحق انها سنة متبعة وقد مر قريبا رد ابى حيان على الزمخشرى فراجعه (قوله اودى بنى الخ) قال الدنوشرى بعده فالعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهى عور تدمع فاطلق الجمع فى قوله حداقها واراد الاثنين

الاسكان هو الاصل الاول لانه أصل كل مبنى والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان اكثر (ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها (اربع مسائل لا يأتى فيها ذلك (وهى المقصور كفتى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى) وشبهه (كابنين) بالموحدة (وغلامين) واثنين بالمثلثة (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين (فهذه الاربعة آخرها واجب السكون) لان آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة فى ياء المتكلم وليس شئ من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله

آخر ما يضاف للياء اكسر اذا * لم يك معتلا كرام وقذا
أو يك كابنين وزيدين فذى * جميعها اليا بعد فتحها احتذى

(وندر اسكانها بعد الالف فى قراءة نافع ومحياى ومماتى) فى الوصل بسكون ياء محياى ولبيان ان ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى والا فلا حاجة لذكره (و) ندر (كسرها بعدها) اى بعد الالف (فى قراءة الاعمش والحسن) البصرى قال (هى عصاى) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) اى الكسر مطرد فى لغة بنى يربوع فى الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة) والاعمش ويحيى بن وثاب وما أنتم (بمصرخى انى) بكسر الياء فى الوصل ولذلك عقبه بانى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب وأجازها ابو عمرو بن العلاء قاله الشاطبى وبذلك سقط ما قال المعرى فى رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما أنتم بمصرخى بالكسر قال الموضح فى الحواشى والمعرى له قصد فى الطعن على علماء الاسلام واهل الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى معهم ساكن ونظيره الكسر فى شذوفى مع القوم وان كان الكسر فى الياء اثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) فى حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة (فى ياء الاضافة) لاجتماع المثلين (كقاضى) رفعا ونصبا وجرا (ورأيت ابنى) بفتح النون (وزيدى) بكسر الدال (ومررت بابنى زيدى وتقلب واو الجمع) السالم فى حالة الرفع (ياء) لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تاخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرثى بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا فى طاعون واحد

(أودى بنى وأعقبونى حسرة) * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فاودى معناه هلك وبنى فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم وأصله بنوى عمل فيه ما تقدم (وان كان) الواو (قبلها ضمة قلبت) الضمة (كسرة كما فى) أودى (بنى و) جاء

(مسلى) وعشرى وظاهر سياقه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم

وتدغم اليا فيه والواو وان ٭ ما قبل واوضم فاكسره يهن

واختار ابن جنى أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما فى أجر جمع جرو وأصله أجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة أولا لانها أضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الابعد ان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لايمكنهم العكس فى اجر لانه يؤدى الى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه فى مسلى فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وانما قدم قلب الضمة فى أجر والواو فى مسلى لان قلب الواو ياء فى أجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسلى ناشئ عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو (فتحة أبقيت) لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كمصطفى) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر وأما مصطفى بكسر الفاء فانه جمع مصطفى بالنقص (وتسلم الف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كسلماى اذ لاموجب لقلبها ياء وأطلق الناظم فقال والفاسلم (وأجازت هذيل فى ألف المقصور قلبها ياء) عوضا عن كسرة الحرف التى يستحقها ما قبل الياء والى ذلك أشار الناظم بقوله وعن ٭ هذيل انقلابها ياء حسن (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلى

(سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم) ٭ فتخرموا ولكل جنب مصرع

فهوى أصله هواى فقلب الالف ياء وادغمها فى ياء المتكلم والواو فى سبقوا تعود الى بنيه الذ كرهم فى قوله أودى بنى وأعنقوا تبع بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبنى للمفعول اى تخرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوزان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوزان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من مضر وهو هذيل بن مدركة ابن الياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدى فى البسيط عن طيئ فى قوله تعالى فمن اتبع هداى وبها قرأ ابو عاصم الجحدرى وابن اسحق وعيسى بن عمر وهدى وهى عصى وروبت عن النبى صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبى (واتفق الجميع) من العرب (على ذلك) وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم (فى على ولدى) الظرفيتين كما قيده المرادى وهو ظاهر فان الكلام فى المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لاتضاف وفى دعواه الاتفاق نظر فان بعض العرب لايقلب فيقول لداى وعلاى قاله المرادى فى شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الالف ياء (بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم فى الى) نحو الى وظاهر

(قوله هوى) بفتح الهاء والواو وقوله عند الرقاد اى رقاد الناس (قوله وروبت عن النبى صلى الله عليه وسلم) حيث قرأ بها ابو عاصم الجحدرى ومن ذكر يلزم ان تكون مروية عن النبى صلى الله عليه وسلم لان القراءة سنة متبعة كما علمت وانما تظهر الحاجة الى قوله وروبت الخ على ماهو مخالف للحق فتفطن له (قوله فان بعض العرب لايقلب) ان كان عدم القلب لازما عنده فمخالفته لدعوى المصنف الاتفاق ظاهرة وان كان جائزا ويجوز القلب عنده أيضا فلا مخالفة

٭ (هذا باب اعمال المصدر) ٭ (قوله فمدلول المصدر الخ) فى الاشباه والنظائر للسيوطى قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر فى قولنا يعجبنى ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب فى قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسبح لا لفظ ت س ب ى ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب فى اماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدران المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للدلالة التى يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكل ما يؤكل اه وفيه مخالفة لما قاله الشارح تبعا لغيره مرفى كلامه فى باب المفعول المطلق ومضى مافيه وكون اسم المصدر دالا على الحدث لاعلى لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المصنف فى الحواشى وهو المناسب لقول المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لانه ظاهر فى دلالة اسم المصدر على الحدث الا ان يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدوشرى اى أوذات (قوله ان كان يحل محله الخ) هذا انما هو شرط لعمله فى غير الظرف والجار والمجرور وأما هما فيعمل المصدر فيهما وان كان لايحل ماذكر محله كما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه كما قاله المصنف فى شرح بانت سعاد وبيناه فى الحواشى (قوله والزمان حال فقط) قيد لحلول الفعل وماحل المصدر والمقصود بالتقييد ما والفرض أنه اذا كان الزمان حالا لايكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض ان ما لايحل مع الفعل محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الامر أن أن أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها الى غيرها مع امكانها وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها له بخلاف ما فانها لاتنافيه

كلام المرادى السابق ان من يقول لداى يقول لاى فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الى انتهى وافرد الى عن اخواتها لانها لاتستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما الواحد الآلاء وهى النعم

٭ هذا (باب اعمال المصدر و) اعمال (اسمه) ٭

ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هى بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال (الاسم الدال على مجرد الحدث) من غير تعرض لزمان (ان كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وحماد) علمين (للفجرة) بسكون الجيم (والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية (او) كان مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل) بفتح اولهما وثالثهما (او) كان (متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثى كغسل ووضوء) بضم اولهما فى قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فانهما) اى فان الغسل (بزنة القرب و) الوضوء بزنة (الدخول فى) قولك (قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر) جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله ولا الاسم الدال والاجود فى مثل هذا التركيب كما قال الموضح فى الحواشى حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول النظم والامر ان لم يك للنون محل ٭ فيه هو اسم وما ذكرهنا من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال فى شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر الميمى وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى (والا) يكن كذلك (فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله) فى التعدى واللزوم (ان كان يحل محله فعل اما مع ان) المصدرية والزمان ماض اومستقبل فالاول (كعجبت من ضربك زيدا امس و) الثانى نحو (يعجبنى ضربك زيدا غدا) فالمصدر فى هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض فى الاول (اى أن ضربته) امس (و) أن وفعل مضارع فى الثانى (اى ان تضربه) غدا (واما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبنى ضربك زيدا الآن اى ماتضربه) الآن

(قوله ولا يجوز فى ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا فى الدار او عندك لم يجز لعله لتوهم ابه وهما اما هما فى التعلق بكل غادر ورائح الا ان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما ان الفعل الثانى فى قام قام زيد لم يؤت به للاسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجوا بقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم فان ظاهره ان عنها متعلق بهو والذى هو ضمير المصدر اعنى ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على ان عنها متعلق باعنى مقدرا أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذى لا يوقف على حقيقته واذا جعل متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم اى مرجما عنها أو على تقدير وما هو الحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فاما قوله

يحابى به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

وأعمل الضربة ونصب بها الملا وانما نفس راكب منصوب بيحابى والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا بالقصر الصحراء والمعنى ان هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وسقى بذلك الماء رفيقه كان يموت فاحيا نفسه فشاذ لا يقاس عليه والمراد من كونه محدودا أن يكون مردودا الى فعلة قصد التوحيد والدلالة على المدة فان كان فعلة مصدرا غير مقصود 78 به التوحيد نحو رهبة ساوى العارى من التاء فى صحة العمل كقوله

فلولا رجاء النصر منك ورهبة * عقابك قد كانوا لنا كالموارد

(ولا يجوز فى نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيد امنصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط) لانه لا يحل محله فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك فى التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح فى شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما حل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا فى المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله

بفعله المصدر ألحق فى العمل * ان كان فعل مع ان او ما يحل

محله وبقى من شروط اعمال المصدر شرطه العدمية وهى ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبنى ضربك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبنى ضربتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز اعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائى خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبى فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه

فاعمل رهبة فى عقابك لان التاء فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبنى على فعلة كرحمة ورغبة واما ما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها ومعنى كانوا لنا كالموارد وطئناهم كما توطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الاولى ولا متبعا اعم من ان يتبع بالنعت او غيره فلا يجوز عجبت من قتلك نفسه زيدا ولا عجبت من اتيانك مشيا الى بكر ولا عجبت من شربك وأكلك اللبن فاما قول الحطيئة

أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * ولن ترى طاردا للحر كالياس

فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو يأسا لنعته بقوله مبينا بل هو متعلق بفعل محذوف تقديره يئست من نوالكم فان قلت قد جوز السيرافى فى قوله

ارواح مودع أم بكور * أنت فانظر لاى ذاك تصير

كون انت فاعل المصدر قلت قد رد عليه الفارسى بان المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم على ان انت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدأ خبره قوله رواح اما مبالغة واما على معنى ذو رواح (قوله ولا مفصولا من معموله باجنبى) ولو كان المعمول ظرفا كما فى الآية الشريفة والاصل ظرفا أو جارا ومجرورا كما فى قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات ولهذا اعترض فى المغنى على الزمخشرى اذ علق اياما بالصيام فان فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله (قوله فلا يقال ان يوم تبلى السرائر الخ) اعلم ان المصنف تكلم على هذه الآية فى الجهة الثانية من الباب الخامس من المغنى وقال ان الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل تتعلق بمحذوف أى يرجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا

فى الخصائص عليها فى الترجمة التى نصها باب فى تجاذب المعانى والاعراب وذكر ما حاصله ان الظرف فى المعنى متعلق برجعه الا انك اذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه وانما نبهت على هذا ليتفطن من هذه الترجمة لما 79 يندرج تحتها من الجزئيات وانه لا يلزم كون

لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز اعجبنى زيدا ضربك قاله فى شرح القطر أخذا من التسهيل (وعمل المصدر مضافا اكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى فالاول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثانى كقوله

الا ان ظلم نفسه المرء بين * اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

(و) عمله (منونا اقيس) من عمله مضافا لانه يشبه الفعل بالتنكير (نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (و) عمله معرفا (بال قليل) فى السماع (ضعيف) فى القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه (كقوله)

ضعيف النكاية اعداءه * يخال الفرار يراخى الاجل

فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفى التنزيل قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف فى المصدر المقرون بال على أربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما فى البيت ومنع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما قوله

عجبت من الرزق المسيء الهه * وللترك بعض الصالحين فقيرا

أى عجبت من ان يرزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وفى اعمال المصدر فى احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال * (واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا) لتعريفه بالعلمية والاعلام لا تعمل (وان كان ميميا فكالمصدر) فى العمل (اتفاقا) لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرث ابن خالد المخزومى ونسبه الموضح فى المغنى للعرجى تبعا للحريرى

(أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم)

فمصاب مصدر ميمى مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم منادى بالهمزة (وان كان) اسم المصدر (غيرهما) أى غير العلم والميمى وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثى (لم يعمل عند البصريين) لان اصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل فى الحدث (ويعمل عند الكوفيين

الاعراب تابعا للمعنى وقد نبهنا على ذلك فى حواشينا على الالفية فى أول باب ظن واخواتها (قوله نحو أو اطعام الخ) قال الدنوشرى والاكثر فى المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالآية وعكسه جائز لكنه قليل (قوله فكالمصدر فى العمل) الوارد فى اعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبى ولم يأت فيما احفظ منونا ولا معرفا بال ولم يأت الناظم له فى كتبه بمثال الا انه قال فى التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمل فعله وظاهره اعماله فى جميع احواله والامر محتمل (قوله فمصاب مصدر ميمى) قال الدنوشرى مشكل فان المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بان الشارح راعى ما هو الحق عند المصنف لما اسلفه عن شرح الشذور من ان المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر مجاز ولهذا قال اتفاقا بعد قول المصنف فكالمصدر لانه مصدر حقيقة (قوله وتحية مفعول مطلق) قال الدنوشرى مشكل والصواب انه حال من السلام مؤكد انتهى ولم يبين وجه الاشكال

واحتمال الحالية لا ينافى جواز المفعولية المطلقة فتأمل (قوله فالغسل موضوع الخ) قال المصنف فى الحواشى الاحسن ان يقال فى مثل العطاء والكلام والعذاب انها اسماء مصادر وفى نحو الغسل انه مصدر محذوف الزوائد ولا يقال ذلك فى الاول

لا يقال انهم زيادتها زائدا وقال أيضا قال ابن السيد فى كتابه على موطا الامام مالك المسمى بالنكت المقتضبة من المقتبس فى شرح موطا

والبغداديين) لانه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامى

(أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا)

فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف الاول أى عطائك اياى المائة على حد حتى يعطوا الجزية اى يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهى الابل التى ترعى نعت مائة والخطاب لزفر بن الحرث الكلابى وكان من خبره ان القطامى اسر فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وماذكره الموضح من التفصيل والخلاف فى عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر الى فاعله) لشدة اتصاله به (ثم يأتى مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح (ويقل عكسه) وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتى فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الاقيشر الاسدى

أفنى تلادى وما جمعت من نشب * (قرع القواقيز أفواه الاباريق)

فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بأفنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاى معجمة اقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة واما قازوزة بزاءين معجمتين فجمعها قوازيز كقوارير وهما بمعنى جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فالهاء ردت فى الجمع والاباريق جمع ابريق وروى بنصب الافواه فيكون من القسم الاول وتلادى بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التى لا يقدر الانسان ان يرحل بها (وقيل تختص) اضافة المصدر الى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (وحج البيت من استطاع اليه سبيلا) فحج مصدر يحل محل أن والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله (أى وان يحج البيت المستطيع) وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه (وأما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول) فى اللفظ (وبالعكس) وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل فى اللفظ (فكثير) فيهما فالاول (نحو ربنا وتقبل دعائى و) الثانى (نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير) فدعائى مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثانى الفاعل (ولو ذكر لقيل دعائى اياك ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الاربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله

وبعد جره الذى أضيف له * كمل بنصب او برفع عمله

(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور ومفعولا (يجر على اللفظ أو يحمل على المحل فيرفع) ان كان المجرور فاعلا (كقوله) وهو لبيد العامرى يصف اتانا وحمارا وحشيين

مالك بن انس الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل الماء الذى يغسل به الدرن من صابون وطفل وغيرهما وكثير من العامة والفقهاء يقولون غسل يعنون به فعل الغاسل ولا أعرف أحدا من اهل اللغة قاله (قوله وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل الخ) هذا مبنى على كلام أبى حيان وهو فى باب المبتدا والخبر ما يتعلق بذلك (قوله ومن دعائه الخير) قال اللقانى الانسب بقوله وعكسه ان لا يذكر الفاعل

ى

(قوله كقوله مخافة الافلاس والليانا) قال فى المغنى يجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على حذف مضاف اى ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه دائن حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف فى الحواشى يروى بكسر اللام وهو اقيس كرمان وعرفان وبفتحها فقيل مصدر كالشنآن فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل اى مخافة الرجل الذى يلوى عن حقى قاله الفارسى ورأى ان ذلك أحق من تقديره مصدرا لكثرة فعلان فى الصفات وندوره فى المصادر (قوله ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل) لان شرطه أن يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول تغير العامل بزيادة التنوين

حتى تهجر فى الرواح وهاجها * (طلب المعقب حقه المظلوم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعى مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتى عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله اى كما يطالب المعقب المظلوم حقه (وينصب) ان كان المجرور مفعولا (كقوله) وهو زياد العنبرى لا رؤبة

قد كنت داينت بها حسانا * (مخافة الافلاس والليانا)

فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اى مخافتى الافلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الا بكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى فى الاتباع المحل فحسن

هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

عمل فعله فى التعدى واللزوم (وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال (وخرج بذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو افضل و) الصفة المشبهة نحو (حسن فانهما) لا يدلان على الحدوث و (انما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله) اسم المفعول (نحو مضروب و) الفعل نحو (قام) فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفى غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس فى اصطلاح أهل الميزان (فان كان اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لان أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان أريد المضى أو يضرب ان أريد غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن صلة أل ففى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى

(وان لم يكن) اسم الفاعل (صلة لال عمل) عمل فعله (بشرطين) عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان أحدهما ان لا يوصف والثانى ان لا يصغر خلافا للكسائى فيهما

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(قوله وهو ما دل الخ) قال اللقانى لا يخفى صدقه على أمثلة المبالغة وان اسم الفاعل يقع (قوله والفعل انما يدل على الخ) قال اللقانى خروج الفعل بقوله لانه انما يدل على نسبة الحدث الى فاعل ما (قوله لان الفصل لا يتقدم الخ) المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد فى تعريف الخاصة فى التهذيب

١١ ج ى

وبينا ذلك فى حواشى شرحه للخبيصى ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم رجوع ضمير فاعله للحدث لو أخر لقربه حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو مصغرا او موصوفا (قوله أحدهما ان لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وان الكسائى أجازه له مطلقا وفى التسهيل ان الكسائى يجيز اعمال الموصوف وحكى سويرا فرسخا وأجاز انا زيدا

ضارب اى ضارب دون انا ضارب اى ضارب زيدا ومقتضى قوله دون كذا أنه لا يعمل الا اذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أنا زيدا ضارب اى ضارب على ان ايا خبر ثان وليس بشئ لان ايا لا يحذف موصوفها الا شاذا مسموعا لانها لم تتمكن تمكن الصفات وصحح المصنف فى المغنى جواز وصفه بعد العمل فجوز فى النوع العاشر من الجهة الخامسة أن يكون يبتغون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا نعتا لآمين ورد على أبى البقاء منعه ذلك وقوله ان يبتغون حال من آمين ولم يبين مسموع الحال من النكرة وهو تقدم النهى والتقييد بالمعلوم أيضا على كلام المصنف وقدر ابو البقاء مضافا اى ولا قتال آمين وهو حسن لان الاحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وان نازع بعضهم فى ذلك كما بيناه فى حواشى المختصر فى باب الايجاز والاطناب والمساواة واعلم ان محل اشتراط عدم الوصف انما هو فى اعمال اسم الفاعل فى المفعول به اذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا أما اذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لانهما مما يتوسع فيهما وبه يعلم انه يعمل فى المفعول به مطلقا فلا شاهد للكسائى فيما حكاه من سويرا فرسخا وأما ما استدل به من قوله ٨٢ اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سلمى فى الخليط المزايل فأجابوا عنه بأنه بتقدير فقدت فرخين قال المصنف فى الحواشى وقالوا الاجل مخالفتهم الاخفش التقدير اذا رجعت فاقد فينبغى التقدير اذا رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت فتفصل فى التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامرين عندى ارتكاب الابتداء فى فاقد اما أعماله فلا لانه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع انه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر والثانية جملة معترضة بين المبتدا والخبر مبينة للمفقود ما هو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح أنه لا يشترط فى اعمال اسم الفاعل أن يكون ظاهرا ولا غير ذلك مما تقدم فى شروط عمل المصدر لكن سيأتى فى باب المصدر ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوفا وانه يفصل بالظرف وعديله ولم يذكر انه يجوز فصله بالاجنبى فعليه من شروط عمله أن لا يفصل بالاجنبى فليحرر (قوله على حكاية الحال) قال اللقانى اى بتقدير الهيئة الواقعة فى الزمن الماضى واقعة فى حال التكلم انتهى وهذا أحد الطريقين فى معنى حكاية الحال (قوله فجائز اتفاقا) قال الدنوشرى هو ما حكاه ابن عصفور وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قاله الاشمونى وهو يرد ما قاله الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور عن ذكر نقله المصنف عنهم فى الحواشى كما بيناه فى حواشينا وذكرنا فى المقام ما ينبغى مراجعته (قوله اوذى الحال) لعل المصنف ادرجه فى الموصوف لان الحال صفة فى المعنى وقد قال فى الحواشى ادرج الحال تحت الصفة ونظيره قوله فى باب الاضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان فى قوله تعالى ودانية عليهم ظلالها فقيل دانية صفة لمحذوف اى وجنة دانية وقال ابن جنى دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد فى الآية انما يحتاج اليه من يشترطه فى المرفوع

والوجوديان (احدهما كونه للحال أو الاستقبال) لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى (لا الماضى) لانه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه (خلافا للكسائى) فى اجازة عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (فى باسط ذراعيه لانه على ارادة (حكاية الحال) الماضية (والمعنى يبسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه (بدليل) ان الواو فى وكلبهم واو الحال اذ يحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال (ولم يقل وقلبناهم) بالماضى ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أما رفع الوصف الضمير المستتر فجائز اتفاقا (و) الشرط الثانى (اعتماده على استفهام أو نفى أو مخبر عنه أو موصوف) أو ذى حال فالاستفهام والنفى (نحو اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا و) الخبر عنه نحو (زيد ضارب أبوه عمرا و) الموصوف نحو (مررت برجل ضارب أبوه عمرا) وذو الحال نحو جاء زيد راكبا أبوه فرسا (والاعتماد على المقدر) من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال (كالاعتماد على الملفوظ به) من ذلك (نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه) فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر (اى

أمهين

(قوله ونحو مختلف الوانه) التمثيل بذلك مبنى على ان الاعتماد شرط للعمل حتى فى المرفوع ويأتى عن المغنى خلافه (قوله وقول ابن مالك الخ) رأيت بخط الدنوشرى فى بعض مجاميعه بعد ان نقل كلام المصنف أقول الساهى فى هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على الالفية لان قول ابن مالك وولى استفهاما الخ ليس فيه تصريح بأنه اعتمد عليها بل انه يعمل اذا وليها فان قلت اذا لم يكن معتمدا على حرف النداء فما بالك ذكره مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم أنه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والنفى ويجاب بأن ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بجلالة المعترضين فان قلت ٨٣ اى نكتة فى حذف المضاف من الاستفهام والنفى والتصريح بحرف فى قوله او حرف ندا قلت سره انه قد شاع اطلاق الاستفهام والنفى على اداتهما بخلاف النداء فان قلت قول ابن مالك وقد يكون الخ داخل فى قوله أو صفة قلت صرح به لرفع قصر الصفة على الصفة التى صرح بموصوفها معها وظاهر ان الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال انها داخلة فى قوله وقد يكون نعت محذوف الخ لكن اطلاق النعت على ما يشمل الحال لم يعهد بخلاف اطلاق الصفة فتأمل انتهى وأوله الذى ادعى انه ظهر له مأخوذ من كلام الشهاب القاسمى برمته (قوله بدليلين أحدهما أنه يصح الخ) قال الزرقانى هذان الدليلان انما يدلان على كون الشرط الثانى لعمل النصب دون الاول كما لا يخفى انتهى وذلك ان ما مثل به معتمد فالاقرب ان الاعتماد شرط للعمل وبذلك يشعر تمثيله فيما مضى بمختلف ألوانه وأما قول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائى واتباعه فى اشتراط الحال أو الاستقبال فلا ينافى ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى فى الضمير (قوله وذهب الاخفش الخ) مقابل ما فى المتن من قوله واعتماده على استفهام الخ وقد نقل عن المغنى آنفا ان الاعتماد شرط فى عمل النصب والوصف فى البيت انما عمل فى مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الاخفش على الجمهور وكيف يحتاجون الى تأويله نعم هذا ظاهر على القول بأن الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح فى باب المبتدا والخبر كلام مشكل كما بيناه هنالك والتحقيق ان الخلاف بين الجمهور والاخفش انما هو فى ان مرفوع الصفة لا يسد مسد الخبر الا اذا اعتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت وأوله فتدبر

امهين ونحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (اى صنف مختلف ألوانه وقوله) وهو الاعشى ميمون

(كناطح صخرة يوما ليوهنها) * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (اى كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرها كفرس أو كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها (ومنه) اى من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالعا جبلا) فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر (اى يا رجلا طالعا جبلا وقول ابن مالك) فى النظم أو حرف ندا تصريح منه (انه اعتمد على حرف النداء) وذلك (سهو) لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك (لانه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله

كفعله اسم فاعل فى العمل * ان كان عن مضيه بمعزل

أو ولى استفهاما أو حرف ندا * أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

وأشار الى الاعتماد على المقدر بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف

وفى المغنى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثانى انهم لم يشترطوا الصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شئ من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب

(قوله تحول صيغة فاعل) فيه اشارة الى أنها انما تحول عن اسم فاعل الثلاثى وهذا باعتبار الغالب كما أشار اليه فى التسهيل فقال وربما بنى فعال ومفعال وفعول وفعيل من أفعل يشير الى قولهم دراك وساّل ومعوان ومهوان ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقانى قوله يحول يدل على أن غيرها لا تحول ومعلوم أن شبهه محول عن شبهه لان فعلها أشبه انتهى وفيه اشارة أيضا الى الاعتذار عن عملها مع أنها غير جارية على الفعل وكذا قال فيما سيأتى فيعمان عمله ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشرى ينظر هل التحويل الى الخمسة المذكورة قياسى او سماعى او قياسى فى الثلاثة الاول سماعى فى الاخيرين وقال بعد هذه الامثلة على مذهب البصريين منقاسة فى كل فعل متعد ثلاثى نحو ضرب تقول ضراب وضروب وضريب وضرب ومضراب كذا قال ابو حيان وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر (تنبيه) من العجب ان ابن الاثير فى المثل السائر قال ذهب جمهور علماء العربية الى ان عليما أبلغ فى معنى العلم من عالم ولا أرى ذلك صوابا لان الحروف فى الموضعين عدة واحدة بل الذى يوجبه القياس نقيض ما قالوه لان فعيلا فى وزن ظريف وكريم وامثالهما من افعال الطبائع التى لا تقع الا قاصرة وبناء فاعل يجىء من المتعدى واللازم وما لا يكون الا القاصر اضعف مما يكون له وللمتعدى انتهى وكان الاولى به ان يقول انهم جعلوا فعيلا أبلغ من فاعل لانه أقل حروفا وقانه ان ذلك ليس بلازم وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى قاعدة اغلبية والمرجع فى ذلك لاستقراء كلام العرب وقال فى الفلك الدائر ان العرب نبهوا باستعمال فعيل خبرا عن الجماعة وبجريه على المذكر والمؤنث على انه كالمصادر الواقعة على الاجناس وانه أشبه فعولا لانه صفة مثله وثالثه حرف مد وانما استعملوا فعولا للكثرة لانه على لفظ فعول الذى يقع مصدرا نحو الدخول والخروج

البيت وتقدم فى باب المبتدا أنه محمول على التقديم والتأخير

* (فصل تحول صيغة فاعل للمبالغة) فى الفعل (والتكثير) فيه (الى) خمسة أوزان (فعال) بفتح الفاء وتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب (بكثرة) واليها أشار الناظم بقوله

فعال أو مفعال أو فعول * فى كثرة عن فاعل بديل

(والى فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب (بقلة) واليهما أشار الناظم بقوله * وفى فعيل قل ذا وفعل * وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة (فيعملان عمله بشروطه) المتقدمة والى ذلك يشير قول النظم * فيستحق ماله من عمل * (قال) القلاخ بالقاف المضمومة وبالخاء المعجمة

(أخا الحرب لباسا اليها جلالها) * وليس بولاج الخوالف أعقلا

فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان أخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما فى البيت قبله وأراد بالجلال بالجيم ما يلبس فى الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة فى والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال أو على الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد أنه ثابت القدم فى الحرب وبينه وبين امواجها واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبى صلى

(قوله للمبالغة فى الفعل) قال الدنوشرى قال شيخنا ابن قاسم فى الفعل والمفعول وهو يخالف كلام الشارح (قوله او فعل بقلة) صريح كلامه ان القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الاعمال قال الدنوشرى والظاهر انه لا مخالفة (قوله فيعملان عمله) من هنا استشكل قول الفقهاء طهور بمعنى مطهر لغيره وهو محول عن طاهر وهو لا يتعدى لان فعله طهر بضم العين واجيب بما قدمناه فى باب تعدى الفعل ولزومه فراجعه (قوله بشروطه) قال اللقانى قال الرضى لا يشترط فيه كونهن للحال او الاستقبال واستشهد للابيات المثبتة للعمل واقول قال المصنف فى الحواشى زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها كلها تعمل ولو بمعنى الماضى مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك كقوله * بكيت اخالا وافجد قومه * الا ترى انه يرثيه واجيب بأنه على حكاية الحال

(قوله فى مرثية ختنه) المرثية بتخفيف الياء مصدر كمحمدة وتشديد الياء لحن محض وهذا المصدر يضاف تارة الى الفاعل فيقال مرثية فلان الشاعر وتارة الى المفعول فيقال مرثية فلان المعروف وأما القصيدة فهى مرثى بها وللدنوشرى فى ضبط مرثية بيت كتبه فى باب عمل المصدر عند قول المصنف وكمحمدة فقال وكالمحمدة من حيث الوزن مرثية وقد نظمت ذلك بقولى ومرثية بلا تشديد ياء * كمحمدة ومن شدد فخطى انتهى ولو ذكره هنا كان أنسب وختن الرجل زوج بنته (قوله او انت ضروب) هذا متعين كقولك فانك عاقر (قوله فشبيهة هلالا) الظاهر أنه على اسقاط الخافض اى بهلال لانك تقول ما زيد كعمرو ولا شبيه به قال الدنوشرى ومن اعمال فعيل أيضا قول الشاعر

حتى شآها كليل موهنا عمل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم

فاعمل كليلا فى موهن انتهى وهذا البيت استدل به سيبويه على اعمال فعيل ورد بأن موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به قال فى الباب الثالث من المغنى ويوضح كون الموهن مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن بأن كليلا بمعنى مكل وكان البرق يكل الوقت بدوامه فيه كما يقال أتعبت يومك او بأنه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة انتهى ولا يخفى ما فى

صلى الله عليه وسلم فى مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومى

(ضروب بنصل السيف سوق سمانها) * اذا عدموا زادا فانك عاقر

فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذى خبر محذوف اى هو ضروب او أنت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد أنه كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد (وحكى سيبويه) بمعناه (انه لمنحار بوائكها) فنصب بوائكها جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان (وقال) عبد الله بن قيس الرقيات

(فتاتان أما منهما فشبيهة * هلالا) وأخرى منهما تشبه البدرا

فنصب هلالا بشبيهة مبالغة فى مشبهة لاعتمادها على ذى خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشبيهة هلالا (وقال) زيد الخيل سمى بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فأضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء

(أتانى انهم مزقون عرضى) * جحاش الكرملين لها فديد

فنصب عرضى بمزقون جمع مزق بالزاى مبالغة فى مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتانى وعرض الرجل جانبه الذى يصونه من نسبه وحسبه ويحامى عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف اى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء فى جبل طى والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندى بمنزلة جحوش هذا الموضع الذى تصوت عنده واعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شئ منها لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويردعليهم قول العرب أما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمى اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

* (فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه) تصحيحا وتكسيرا كذلك تذكيرا وتأنيثا (وتثنية أمثلة

قوله فان الاول الخ لان البلغاء أطبقوا على ان المجاز خير من الحقيقة (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم انما عملت لانها واقعة موقع مفعل الذى هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لانه الموضوع لافادة المبالغة والتكثير هذا حاصل ما فيه * (فائدة) مما كتبه الدنوشرى هنا قوله ويرد عليهم قول العرب أما العسل الخ اما رده عليهم فى منع التقديم فظاهر وأما رده عليهم فى تقدير الفعل فوجهه ان لا يصح التقدير هنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفعل بجملة * (فصل) *

المبالغة وجمعها كثيردهن فى العمل والشروط) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وماسوى المفرد مثله جعل * فى الحكم والشروط حيثما عمل

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستترفيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بأل (وقال تعالى هل هن كاشفات ضره) فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستترفيها وضره مفعولها وهى معتمدة على المخبرعنه وهوهن (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) فخشعا جمع خاشع جمع تكسير فى قراءة غيرأبى عمرو وحمزة والكسائى وأبصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال (وقال) عنترة العبسى

الشاتمى عرضى ولم اشتمهما * (والناذرين اذا لم القهمادمى)

فدمى منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابنى ضمضم حصينا ومرة وأراد بدمى قتلى والمعنى انهما ينذران على أنفسهما فى الخلاء انهما اذا القياه قتلاه فاذا القياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما (وقال) طرفة بن العبد

(ثم زادوا انهم فى قومهم * غفر ذنبهم غير فخر)

غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستترفيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرتهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل

*(فصل يجوز فى الاسم الفضلة الذى يتلو الوصف العامل ان ينصب به) أى بالوصف (وان يخفض باضافته) اليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) فى السبع

(قوله كثيردهن فى العمل) لا يخفى أنه لا يلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتنزيل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن فحذف معمول الراحمون اما لقصد العموم اى كل أحد او المراد من يوجد منهم الرحمة وفى الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة فى الاتيان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحماء الذى هو جمع رحيم وغالب ما ورد فى الرحمة استعمال رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وانه لا يرحم الامن كان عنده رحمة زائدة وانما أتى برحماء فى قوله وانما يرحم الله من عباده الرحماء لان لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العفو وبالاستقراء حيث ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسب ان يذكر معه من عظمت رحمته ولما ذكر لفظ رحمن الدال على المبالغة فى العفو ذكر معه ما يدل على كل رحمة وان قلت قال بعضهم وحق هذا الجواب ان يكتب بماء الذهب على صفحات القلوب *(فصل)* (قوله يجوز فى الاسم الفضلة) التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لانه يفهم منه ان لا يضاف لفاعل ولابد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر فى باب كان أما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور اليها ولابد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فان كان ضميرا منفصلا تعين جره خلافا للاخفش وهشام أو منفصلا وجب نصبه ولابد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بأل والمضاف اليه مجرد منها والا ليس الا النصب فتلخص ان التالى للوصف تارة يجب جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الامران فاطلاق المصنف تبعا للناظم جوازهما ما لا ينبغى وتفصيل المقال فى حواشينا على الالفية (قوله ان الوصف العامل) أما غيره فيخفض ما يليه وغير ما يليه أمره مشكل لانه لا يضاف اليه اذ لا يضاف مرتين ولا ينصبه اذ ليس فيه أهلية ذلك الا على رأى فالظاهر أنه يكون معمولا لمحذوف ولا يرد هذا ظان زيد امنطلقا لكونه اذا لم يقدر المفعول الاول يلزم الحذف اقتصارا وهو لا يجوز فى باب ظن وان قدرنا ناصبه لانا نختار الاول ومحل امتناع الحذف المذكور اذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب بمحذوف (قوله أن ينصب الخ) اختلف فى أيهما أولى فقيل النصب واليه ذهب سيبويه وقيل الجر وقيل هما سيان

(ان الله بالغ أمره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين) النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالآية الاولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غيرأبى عمرو بالخفض وأبو عمرو وحده بالنصب واليه اشار الناظم بقوله

* وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض * (واما ماعدا التالى) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الاضافة بالفصل بالتالى واليه يشير قول النظم * وهو لنصب ماسواه مقتضى *

(نحو خليفة من قوله تعالى انى جاعل فى الارض خليفة) وفى بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غيرعامل كما يأتى على الاثر (واذا اتبع المجرور) بالوصف بأحد التوابع الخمسة (فالوجه جرالتابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو) بالخفض عطفا على لفظ زيد (و يجوز نصبه باضمار وصف منون اوفعل اتفاقا) اى وضارب عمرا أو ويضرب عمرا (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه و جمهور البصريين و يحتمل المذهبين قول الناظم

واجرر أوانصب تابع الذى انخفض * كمبتغى جاه ومالا من نهض

(و يتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غيرعامل) بأن كان بمعنى الماضى (فنصب الشمس فى وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل) اى باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لاغير) اى لاغير الفعل يجوز اضماره فليس لك أن تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غيرعامل لكونه بمعنى الماضى الا ان قدرجاعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها باضمار وصف منون أو بالعطف على محل

(قوله وأما ماعدا التالى فيجب نصبه) قال اللقانى انظرمع ماقدمه من جواز فصل الوصف المضاف الى مفعوله الاول بمفعوله الثانى اذ مقتضاه جواز جر خليفة فى الآية الثانية باضافة جاعل اليه مفصولا بينهما بفى الارض ويمكن الجواب بأن المجرور بالاضافة هو التالى حكما وغيره غيره وان تقدم لفظا (قوله وفى بعض النسخ وسكنا) من هذا البعض نسخة اللقانى قال سيأتى ان جاعلا فى الآية غيرعامل فقضيته ان العمل وعدمه معتبران بالنسبة الى المفعول الاول فجاعل هذا عامل فى سكنا الذى هو غير تال له وغيرعامل فى الليل ولا فى الشمس الذى يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذى يصح هو ان يقدر عاملا لاعتبار استمراره أو حاليته الحكمية فالجزآن كلاهما معمولان والا فالثانى معمول لمقدر كالتابع مطلقا قالوا الان شرط التبعية العمل ووجود محرزه لا يتغير والاول الذى هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافى والثانى الذى قلنا هو الاصح هو قول البصريين والزمخشرى نقله السمين فى اعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر آنفا ان سكنا معمول لمحذوف عند من يقول بأن الوصف غير عامل (قوله واذا اتبع المجرور) خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جر تابعه لان شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الاصالة والوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك تمسكا بقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل

بجر قدير عطفا على محل صفيف وأجيب بأن الاصل اوطابخ قدير فحذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه (قوله فالوجه جر التابع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب الرجل وزيد لانه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل و يحتمل أن يخص بغير ذلك بقرينة ما مر فى باب الاضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرون بأل الا لما هى فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله باضمار وصف) قال اللقانى فيكون حينئذ معمول التابع المقدر لا تابعا (قوله أو فعل) اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله و يحتمل المذهبين قول الناظم الخ) اعترض بأن قوله تابع ظاهر فى أنه عطف على الموضع والاول يسمه تابعا (قوله و يتعين اضمار الفعل) قال اللقانى اى الماضى لان الوصف بمعناه الا أن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا أمس و بكرا غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقانى كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم خلافا للبصريين والفرق ان المصدر يحرز محل ما بعده اذ لابد من اضافته اذا خلا من أل والتنوين واضافته معنوية واسم الفاعل فانه عند خلوه منهما يضاف اضافة لفظية فى تقدير الانفصال فليتأمل انتهى ولعل فى العبارة

تحريفا والذى فى المغنى ان للعطف على المحل عند المحققين شروطا ظهور ذلك المحل فى الفصيح وان يكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وانبنى على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسئلة اسم الفاعل ومسئلة المصدر

الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فى جميع الازمنة ففى اضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله العينى فى شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضى وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشرى كون الشمس معطوفة على محل الليل ◆ (تنبيه) ◆ اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو فى ذلك على ثلاثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثانى ما يمتنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبى الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذى يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اى ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما فى الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة

تباركت انى من عذابك خائف ◆ وانى اليك تائب النفس باخع

وشاهده من المتعدى لواحد قول الآخر

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ◆ ولا الكريم بمناع وان حرما

◆ (هذا باب اعمال اسم المفعول) ◆

(وهو ما دل على حدث ومفعوله) فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثى المجرد (كمضروب و) من المزيد فيه نحو (مكرم) بفتح الراء ومن الرباعى المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج (ويعمل عمل فعل المفعول) اى الفعل المبنى للمفعول (وهو كاسم الفاعل فى انه ان كان مقرونا (بأل عمل مطلقا) لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة أل والفعل يعمل مطلقا (وان كان مجردا) من أل (عمل بشرط الاعتماد) على الاستفهام او النفى او المخبر عنه او الموصوف او ذى الحال (و) بشرط (كونه للحال او للاستقبال) لا للماضى كاسم

ثم قال لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا فدل على ان من يشترط بقاء المحرز يسوى بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لان الاسم الخ أنه لا يظهر فى المصدر الا على القول بأن عمله لشبهه الفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره انه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه بدليل ما يأتى فى باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها من ان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل انهم اعتبروا فى مفهوم اسم الفاعل الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة وممن صرح بأنه حينئذ صفة مشبهة الشاطبى ولا يرد أنه لا تبنى الا من اللازم لانه يكفى اللزوم اما وضعا او كونه بالتحويل أو التنزيل

◆ (هذا باب اعمال اسم المفعول) ◆

(قوله وهو ما دل على حدث ومفعوله) قال الدنوشرى انما لم يقل ما دل على حدث وحدوث لانه لا فائدة لذكر الحدوث فى حده لانه ليس من المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله غيره حتى يذكر لاجل الاحتراز به عن شئ آخر بخلاف اسم الفاعل فانه يشاركه فى الدلالة وفاعله الصفة المشبهة وأفعل فلا بد من ذكره فى حده ليحترز منهما انتهى وهو كلام الحفيد برمته (قوله كمتدحرج) قال الدنوشرى فيه نظر ولعل الصلة محذوفة اى متدحرج به

(قوله وينفرد اسم المفعول بجواز الخ) قال اللقانى يعنى من غير قبح لانه سيذكر جواز الاضافة فى نحو كاتب الاب واخراجه من حد الصفة المشبهة انتهى ولا يخفى ان صنيع المصنف كالنظم يقتضى ثبوت الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح أخرج الكلام عن الظاهر وجعل الانفراد بين كل من قسمى اسم الفاعل واسم المفعول وأحوجه الى ذلك ما أسلفه من انه اذا قصد باسم الفاعل الثبوت أضيف الى مرفوعه وانه باق على كونه اسم فاعل ومر ما فيه (قوله والاصح انه يجعل الخ) ظاهره ان اسم المفعول حينئذ يصير صفة مشبهة وبه صرح المصنف فى الحواشى والشاطبى وهو المناسب لكون المرفوع

فى اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل ◆ يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعل صيغ للمفعول فى ◆ معناه (تقول) فى المجرد من أل المعتمد على المخبر عنه (زيد معطى أبوه درهما الآن او غدا) فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثانى (كما تقول) فى الفعل المبنى للمفعول (زيد يعطى أبوه درهما) بلا فرق (وتقول) فى المقرون بأل (المعطى كفافا يكتفى) كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة (كما تقول الذى يعطى) ان أردت الحال او الاستقبال (او أعطى) ان أردت الماضى (فالمعطى مبتدأ) وهو متعد لاثنين (ومفعوله الاول) القائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد الى أل) الموصولة به (وكفافا مفعول ثان به و) جملة (يكتفى) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدأ (وينفرد اسم المفعول) المتعدى الى واحد اذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة قال فى التسهيل فى آخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدى الى واحد من هذا الباب انتهى يعنى باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبل هذا الباب وأما اسم المفعول اذا اجرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببى على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويشكل هذا فيقال هلا قيل بأن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بأن حال اسم المفعول انما راعى اذا أريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن

الذى بعده فاعلا لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم المفعول اذا أجرى مجرى الصفة يخالف ذلك فهو اخراج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الاول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذى قالوه وتحرير المقام يطلب من حواشينا على الالفية (قوله المتعدى الى واحد) قضيته المنع فى المتعدى الى أكثر من واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مررت برجل معطى الاب أو معطى الاخ اوكان مذكورا معه نحو زيد معطى الاب درهما ومعلم الاخ زيدا قائما (قوله فانه يرفع السببى على الفاعلية) فى بعض الشروح أنه يرفعه على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بعجاوة وجناتها قال فرفع النائب عن الفاعل مضافا الى ضمير الموصوف فخالف المصنف فى الحكم والشارح فى رواية البيت (قوله ليس على ان الصفة مشبهة) الظاهر ان يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى ان السؤال انما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول فى حال اجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال ارادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل ان اسم المفعول المذكور ان جعل صفة مشبهة فلا اشكال فى أن المرفوع فاعل وان كان اسم المفعول اجرى مجرى الصفة فى جواز اضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه أن يكون المرفوع بعده نائبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته وطرأ عليه أن يكون فاعلا فاختيار مراعاة الثانى مع أنه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى أنه ليس فى شواهد الرفع ما يدل على أنه فاعل أو نائب فاعل

(قوله نهل أنت مرفوع الخ) الشاهد فيه أنه أجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير رأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما متعلق بمرفوع (قوله لما بدت مجلوة وجناتها) الشاهد فيه انه أجرى المفعول وهو مجلوة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتها والوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخد 90 وفيها خمس لغات تثليث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة الحفظ كذا في بعض الشروح (قوله تمنى لقائى الخ) الشاهد فيه انه أجرى اسم المفعول وهو مغرور مجرى الصفة المشبهة واضافه الى معموله المضاف الى ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمنى وهو في اللغة يطلق على الابيض والاسود لانه من الاضداد وعرد الرجل اذا فر • (تتمة) • قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا واديا عسلا ماؤه أو وردنا واديا عسل الماء بالجر أو عسلا الماء أو ماء لتأويل عسل بمعنى حلو وتقول مررت بقوم أسد انصارهم واسد الانصار أو الانصار أو انصار التأويل أسد بمعنى شجعان ومن ذلك قوله

فلولا الله والمهر المفدى
لأبت وأنت غربال الاهاب

فاجرى لتأويله بمثقب مجرى الصفة المشبهة وقوله

فراشة الحلم فرعون العذاب وان
تطلب نداه فكلب دونه كلب

فاضاف كلا من فراشة وفرعون الى معموله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بأليم واراد بذلك ان هذا الذي هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب يرميه بالحماقة والتجبر

• (هذا باب ابنية مصادر الثلاثى) • (قوله ولو مثل بفهم كان اولى لمناسبة ما يأتى) اى من ان علما بكسر العين مخالف للقياس والقياس فتحها

شواهد الرفع قوله

بثوب ودينار وشاة ودرهم • فهل انت مرفوع بما ههنا راس

ومن شواهد النصب قوله

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها • لما بدت مجلوة وجناتها

ومن شواهد الجر قوله

تمنى لقائى الجون مغرور نفسه • فلما رآنى ارتاع ثمت عردا

لجواز (اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشئ الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم

وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع • معنى كمحمود المقاصد الورع

والاصل انك (تقول الورع محمودة مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه أل على رأى الكوفيين فتنصبه و (تقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم) بعد ان تنصب المقاصد تجرها و (تقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الجر

• (هذا باب ابنية مصادر) الفعل (الثلاثى) المجرد

(اعلم أن للفعل الثلاثى) المجرد (ثلاثة أوزان) لا رابع لها (فعل بالفتح) في عينه (ويكون متعديا كضربه) فانه متعد الى الهاء المتصلة به (وقاصرا كقعد وفعل بالكسر) في عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهمه لكان اولى لمناسبة ما يأتى وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) في عينه (ولا يكون الا قاصرا) ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل (كظرف) بضم الراء (فاما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شئ ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور (فالاول) وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كالاكل) مصدر اكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى (والثانى) وهو فعل المكسور العين المتعدى كذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) مهموز الفاء نحو (الامن) مصدر أمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى يقال فنى خباءه فنيا الزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم علاجا بالفم نحو شرب شربا واقم لقما (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين واليه أشار الناظم بقوله • وفعل اللازم بابه فعل • ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الاشر) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى و) المضاعف نحو (الشلل) مصدر شلل (الا ان دل) فعل القاصر (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء (كولى عليهم ولاية) وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدى ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولايات في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح بل مثل لها كما سيأتى وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاجب ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر وأزف الشئ وعسل بالشئ أى لزمه واصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم انتهى (وأما فعل) المفتوح العين (القاصر فقياس مصدره الفعول) بضم الفاء والعين (كالقعود والجلوس والخروج) والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول النظم وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاجب يقل في معتل العين كغار وسار وغاب وآب وانما

فعل بشرط صحة عينه قال المصنف في الحواشى فكان ينبغى ان يقول أو اللام انتهى أى ليخرج نحو دعا وسعى لكن هذا لا يناسب جعله فيما سيأتى مات موتا مما بابه النقل اذ على كلام العمدة ذا هو القياس

(قوله ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل) التضمين نحو رحبتكم الطاعة أى وسعتكم وان بشرا قد طلع اليمن أى بلغ والتحويل نحو قلت قصيدة (قوله والاثم) قال الدنوشرى بنظر هل هو 91 بالثاء المثلثة أو بالتاء الفوقية فان كان الاول فهو بفتح العين لا بكسرها الذى الكلام فيه وان كان الثانى فما معناه انتهى واقول هذا عجيب فان اثم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظاهر كلام الصحاح ان الكسر اكثر فانه قال وقد اثمت فاها بالكسر اذا قبلتها وربما جاء بالفتح وفي المصباح لثمت الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قاله فلثمت فاها آخذا بقرونها قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح الثاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفي الصحاح ان الاثم بالمثناة الطعن في الصدر مثل اللثم فكيف بسأل الدنوشرى والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لاثبات بعضهم معناه الى النقل من غير كتب اللغة حيث قال في شرح مختصر الشيخ خليل للتتائى ان اللثم بالمثناة الضرب في اللبة (قوله والا ان دل على لون) ينبغى ان يزاد والا ان دل على معنى ثابت فقياسه الفعولة كاليبوسة (قوله وقال ابن الحاجب الخ) ما قاله ابن الحاجب موافق لكلام ابن مالك في العمدة فانه قيد اطراد فعول في فعل بشرط صحة عينه قال المصنف في الحواشى فكان ينبغى ان يقول أو اللام انتهى أى ليخرج نحو دعا وسعى لكن هذا

يفرون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب والنحيم وهو الجبن والحيص والغسيم انتهى (الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال) بكسر الفاء (كالاباء) مصدر أبى (والنفار) مصدر نفر (والجماح) مصدر جمح (والاباق) مصدر أبق واعترض الاباء بانه متعد تقول أبيت الشئ اذا كرهته والكلام فى اللازم (أو) دل (على تقلب) واهتزاز (فقياس مصدره الفعلان) بفتح الفاء والعين (كالجولان) مصدر جال (والغليان) مصدر غلا (أو) دل (على داء) بالمد (فقياسه الفعال) بضم الفاء (كمشى بطنه مشاء او) دل (على سير فقياسه الفعيل) بفتح الفاء (كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (او) دل (على صوت فقياسه الفعال) بضم الفاء (او الفعيل) بفتح الفاء فالاول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) الثانى نحو (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزئير) بزاى فهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات اشار الناظم بقوله مالم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء فالحرفة (كتجر) فى المال (تجارة) بالمثناة الفوقانية أوله وليس منه تجر الخشب بالقدوم تجارة بكسر النون (وخاط) الثوب (خياطة) لانهما متعديان والكلام فى القاصر والولاية نحو أمر عليهم امارة اذا حكم (وسفر بينهم سفارة اذا أصلح) وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وأبل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس فى الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى هذه المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى الداء فعال وفى الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد انفراد فعال فى الرغاء وفعيل فى السير واطرد فى الولايات والحرف فعالة (واما فعل بالضم) فى عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعب ضد سهل (والسهولة) مصدرا سهل الامر (والعذوبة) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر ملح (والفعالة) بفتح الفاء (كالبلاغة) مصدر بلغ (والفصاحة) مصدر فصح (والصراحة) بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم * فعولة فعالة لفعلا * (وماجاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (فبابه السماع) وهذا معنى قول النظم وما اتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه (كقولهم فى فعل) المفتوح العين (المتعدى جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا) والقياس جحدا وشكرا (وقالوا جحدا على القياس و) كقولهم (فى فعل) المفتوح العين (القاصر مات موتا وفاز فوزا

(قوله واعترض الاباء) قال الدنوشرى قد يجاب بان ابى اذا كان بمعنى امتنع فهو قاصر واذا كان بمعنى كره فهو متعد ويمكن حمل كلام المصنف على الاول فلا اشكال ٩٢ (قوله واهتزاز) اشارة الى انه ليس المراد بالتقلب مطلق الحركة الشاملة لضرب ومشى بل حركة مخصوصة باشتمالها على اضطراب واهتزاز (قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الابل قال ابو عبيدة اذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو التزيد فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل يذمل ويذمل ذميلا قال الاصمعى ولا يذمل بعير يوما وليلة الا مهرى (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدنوشرى قال فى الصحاح الصهيل والصهال صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال (قوله وليس منه تجر الخ) فيه تنكيت على المصنف فى تمثيله بخاط وجعل الكلام على تجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله امر عليهم) قال الدنوشرى بفتح أوله وثانيه وحكى فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الامارة كامر والامرة وامرت زيدا بكذا مصدره الامر والامر من امر عليهم ومن امرت زيدا بكذا مر ولا تثبت همزته الامع واو العطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل مر خذ وكل ولا رابع لها فليتأمل (قوله كقولهم فى فعل المفتوح العين) قال الدنوشرى وسمعت سبابا بكسر العين مصدر سب سبا وسبابا شتم وفسره الراغب بالشتم الوجيع ومنه الحديث سباب المسلم الخ أى سبه قاله الزركشى

وحكم

وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا) بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول (و) كقولهم فى فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم (فى) فعل المكسور العين (القاصر رغب رغوبة) بزيادة الواو والتاء والقياس رغبا ورضى رضا) بكسر الراء (وبخل بخلا وسخط سخطا بضم أولهما وسكون ثانيهما) والقياس فيهن فتح الاول والثانى (وأما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب) بفتح الراء والغين المعجمة (و) كقولهم (فى فعل) المضموم العين (نحو حسن حسنا وقبح قبحا) بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة او الفعالة (وذكر الزجاجى وابن عصفور ان الفعل) بضم الفاء وسكون العين (قياس فى مصدر فعل) المضموم (وهو خلاف ما قاله سيبويه) فهذه نبذة من المصادر وهى كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر فى التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها أحد وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء وقد ذكرت أمثلتها فى شرحى على التسهيل فلينظر ثمة

(هذا باب مصادر غير الثلاثى)

وهى مصادر الرباعى المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثى اعلم انه (لابد لكل فعل) ماض (غير ثلاثى من مصدر مقيس فقياس) مصدر (فعل بالتشديد) من مزيد الثلاثى (اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم) مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتبشير والتحويل والتصيير واليه اشار الناظم بقوله

وغير ذى ثلاثة مقيس * مصدره كقدس التقديس

(ومعتلها) اى معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) اى كقياس صحيح اللام فى التقدير (ولكن تحذف ياء التفعيل) التى بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة (فيصير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده (والتسمية) مصدر سمى (والتزكية) مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك فى صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطئة وهنأ تهنئة وجزأ تجزئة ووجهه بأن مثل تخطيأ يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال المذكور صارت اللام كانها وضعت ياء فالحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيأ وتهنيأ وتجزيأ حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه تنبأ تنبيأ وزعم أبو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة فى كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور (وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال) بكسر الهمزة (كالاكرام) مصدر اكرم (والاحسان) مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه اشار الناظم بقوله وأجملا اجمالا (ومعتلها) اى

(قوله ورضى الخ) انظر عد رضى وسخط اللازمين مع قولهم رضيه وسخطه (قوله وقد ذكرت امثلتها فى شرحى على التسهيل) قال الدنوشرى وعبارة شرح التسهيل الاول مفتوح العين نحو طاب وسمن وشرى والثانى ذو الالف بعدها نحو ذهاب وجماع وصراخ الثانى مؤنثه بالتاء نحو فصاحة وهداية وخفارة الرابع ساكن العين نحو ضرب وعلم وشرب الخامس مؤنثه بالتاء نحو رحمة ونشدة وندرة السادس ذو الالف المقصورة نحو دعوى وذكرى ورجعى والسابع المزيد ألف ونون نحو ليان مصدر لوى وغفران وحرمان انتهى

(هذا باب مصادر غير الثلاثى)

ومعتل العين قياسه الافعال (كذلك) اى كقياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) اى حركة العين (الى الفاء) الساكنة قبلها (فتقلب) العين (الفا) لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن فيلتقى ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر (ثم تحذف الالف الثانية) عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هى الالف الاولى لانها بمنزلة وقالا الحمد لله ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف (و) على القولين (تعوض عنها التاء كاقام اقامة وأعان اعانة) واصلهما اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم (وقد تحذف التاء) للاضافة عند ابن مالك (نحو واقام الصلاة) وفى الحديث كاستنارة البدر والاصل واقامة الصلاة واستنارة البدر لحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف فى غير الاضافة حكى الاخفش أجاب اجابا (وقياس ما اوله همزة وصل) من الفعل الماضى الخماسى والسداسى (ان تكسر ثالثه وتزيد قبل آخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء) وهما من باب الافتعال سلمت التاء فى الاول وقلبت طاء فى الثانى لما مضى (وانطلق انطلاقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخراجا) وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله

وما يلى الآخر مد وافتحا • مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل

ولابد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا ادغم التاء فى الطاء واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزاد الف قبل آخره بل يضم الحرف التالى الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا وجملة الافعال الماضية التى اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية (فان كان استفعل معتل العين عمل فيهما) (فى مصدر افعل المعتل العين) من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التأنيث عنها (فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة) والاصل استقواما واستعواذا فعمل فيهما ما قررنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء تنبيها على الاصل أغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح (وقياس تفعلل) مما اوله التاء (وما كان على وزنه) فى الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من بابه (ان يضم رابعه فيصير مصدرا) واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع فى امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتفعنل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت (كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا) وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا (ويجب ابدال الضمة

كسرة

(قوله فتقلب العين ألفا ثم تحذف الالف) قضية كلامه ان قلبها الفا قبل حذف الالف التى بعدها واستشكل بأن شرط قلبها ألفا ان لا يكون بعدها ألف ورد بأن هذا الشرط انما ذكروه فى معتل اللام ليخرج به نحو غزوا ورميا اذ القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمى بخلافه فى معتل العين الذى الكلام فيه (قوله لانها بمنزلة وقالا الحمد لله) أى لان المحذوف لالتقاء الساكنين ألف قالا وهى ضمير المثنى ثم بعد حذفها حذفت ألف الحمد لانها همزة وصل تثبت فى الابتداء وتسقط فى الوصل والدرج

(قوله وسلقى) يقال سلقى الرجل اذا القاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل اذا البسه القلنسوة (قوله سنبل) فى المصباح سنبل الزرع أخرج سنبله (قوله وعذيط) اى أحدث عند الجماع قال فى المصباح العذيوط فعلول بكسر الفاء وفتح الباء والرجل يحدث عند الجماع وعذيط عذيطة فعل ذلك (قوله وتابل) فى المصباح يقال توبل القدر اذا أصلحها بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح الباء وقد تكسر الابزار (قوله وبذلك يقيد قول النظم فعلال الخ) قال الدنوشرى ينبغى تفهمه (قوله اسم الفاعل) قال الدنوشرى اى معنى اسم الفاعل (قوله والقياس تنزية) قال الدنوشرى قال الجاربردى ثم اعلم ان اكثر ما يجئ المصدر على تفعلة فى الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منها التاء الا لضرورة الشعر واذا حذفت التاء لضرورة الشعر عاد الى تفعيل كقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا • كما تنزى شهلة صبيا

يريد تنزية يصف ناقة بأنها تحرك دلوها وامرأة شهلة كانت نصفا عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجل انتهى وهو مخالف لكلام الشارح فليتأمل والنصف هى التى تكون لا شابة ولا عجوزا بل متوسطة والضمير فى بها عائد على الكلمة او الصفة أى لا يوصف بهذه الكلمة او الصفة الرجال وقال فى الصحاح وامرأة شهلة اذا كانت نصفا عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز وهى تنزى الخ

كسرة ان كانت (اللام) ياء نحو التوانى والتوالى) والاصل التوانى والتوالى بضم ماقبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدى الى وقوع واو قبلها ضمة فى آخر اسم معرب وذلك مرفوض فى الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم فى آخره واو وقبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها فى ياء المتكلم كحلى رفعا (وقياس) مصدر (فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة) والملحق بفعلل ستة ابنية (و) هى (بيطر بيطرة وحوقل حوقلة) وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وتابل ويرنأ لحيته خضبها باليرنا وهو الحناء (وفعلال بالكسر للفاء (ان كان مضاعفا) وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كزلزال ووسواس) بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أى فعلال (فى غير المضاعف سماعى كسرهفه سرهافا) يقال سرهفت الصبى اذا احسنت غذاءه ولم يسمع فى دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمرى وغيره ولا فى الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم

فعلال او فعللة لفعللا • واجعل مقيسا ثانيا لا اولا

(ويجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف (والاكثر ان يعنى بالمفتوح) اوله (اسم الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس اى الموسوس) ولهذا وصف بالخناس ومابعده وهما من صفات الذوات (وقياس فاعل) بفتح العين (كضارب وخاصم وقاتل الفعال) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للمشاركة كما تقدم أو لا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول النظم • لفاعل الفعال والمفاعلة • واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا (ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن) فلا يقال ياسر يسارا ولا يامن يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة فى اليسار والا اليعار جمع يعر وهو الجدى وانما يقال مياسرة وميامنة (وشذ ياومه يواما) حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس (وما خرج) عما ذكرناه (فشاذ) واليه الاشارة بقول النظم • وغير ما مر السماع عادله • (كقولهم كذب كذابا) بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا • كما تنزى شهلة صبيا

والقياس تنزية ولكنه حمله على ماهو بمعناه اى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح

المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدى امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة (وقولهم تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا) بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس ترامياً (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجماع للكبر والقياس حوقلة وأشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم القاف وفتح الشين (والقياس) فى مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا و) فى مصدر معتلها (تنزية و) فى مصدر تفعل نحو تحمل (تحملا و) فى مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى (ترامياو) فى مصدر فوعل نحو حوقل (حوقلة و) فى مصدر افعال نحو اقشعر (اقشعرارا) ولايخفى مافى كلامه من اللف والنشر على الترتيب

•(فصل ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثى) المتصرف التام (بفعلة بالفتح) فى الفاء كما فى فعلها (كجلس جلسة ولبس لبسة) ونبه بهذين المثالين على انه لافرق فى ذلك بين ان يكون فى مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا ولا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثى وغيره وشذ اتيته لقاءة واحدة وأتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا اطرحت الزيادة فانك تبنى فعلة من الباقى وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل فى الجنس وواحده ان يفرق بينهما بالتاء (الا اذا كان بناء المصدر العام) أى المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) اى على فعلة بالتاء (فيدل على المرة منه) أى من المصدر العام المبنى على فعلة (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كرحم رحمة واحدة) أو فردة (ويدل على الهيئة) وهى الحالة التى يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفعلة بالكسر) فى الفاء فرقا بينها او بين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر اوائلها وفيها العمل المتقدم (الا ان كان بناء المصدر العام عليها) أى على فعلة بكسر الفاء (فيدل على الهيئة) منه (بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة) أو نشدة الملهوف (و) يدل على (المرة من غير الثلاثى) رباعيا كان أو غيره (بزيادة التاء على مصدره القياسى كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء المصدر العام) أى المطلق (على التاء دل على المرة منه بالوصف) بالوحدة (كاقامة واحدة واستقامة واحدة) ودحرجة واحدة ولا يقال حراجة لانه غير قياسى بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمرى والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسى وسماعى لحقت القياسى دون السماعى فان كان له مصدران قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبى (ولايبنى من غير الثلاثى مصدر للهيئة) لان بناء الفعلة لايتأتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ماقصد اثباته فيها فاجتنب

•(فصل)•

(قوله من مصدر الفعل الثلاثى) قال الدنوشرى ظاهره شموله لكل فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح الفية ابن معطى مانصه وهنا تنبيه نبه عليه الشيخ ابو حيان وهو ان هذه التاء الدالة على المرة الواحدة لاتدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة واكلة واما مصادر الافعال الباطنة والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك علمته علمة ولافهمته فهمة ولاصبرته صبرة وهذا الذى نبه عليه الشيخ ابو حيان قال انه أمر منقول عنه يعنى ان أكثر النحويين لم ينبهوا عليه اذلم يستنبطه هو من عند نفسه لان الاحكام النحوية اليوم قد تقررت فليس لاحد ان يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء اه كلامه وفى آخره نوع تحامل على أبى حيان وقوله واما الاستقراء الخ مردود وماهى باول مسئلة أفادها ابو حيان

ذلك

ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصلى (الا ماشذ من قولهم اختمرت) المرأة (خمرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالخمار (وانتقبت نقبة) أى غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمة) غطى رأسه بالعمامة (وتقمص قمصة) غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا ابنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله

وفعلة لمرة كجلسة • وفعلة لهيئة كجلسة
فى غير ذى الثلاث بالتا المرة • وشذ فيه هيئة كالخمرة

•(هذا باب) كيفية (ابنية اسماء الفاعلين)

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (والصفات المشبهة بها يأتى وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثى المجرد) من الزوائد (على) وزن (فاعل) بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة (بكثرة فى فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقتله) فهو قاتل (اولازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال) فهو غاذ يقال غذا الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيب اذا أسرع و يستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبى وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدى (وفى فعل بالكسر) حال كونه (متعديا) الى المفعول (كأمنه) فهو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا • من ذى ثلاثة يكون (ويقل) فاعل (فى فعل بالكسر) القاصر على الفاعل (كسلم) فهو سالم (وفى فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره اى حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل فى فعلت وفعل • غير معدى (وانما قياس الوصف من فعل) المكسور العين (اللازم فعل) بفتح الفاء وكسر العين (فى الاعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما والاشر الذى لايحمد النعمة والعافية (وأفعل فى الالوان والخلق) فاللون (كاخضر واسود واكحل) أى اسود العينين من غير اكتحال (وألمى) أى اسود حمرة الشفتين (و) الخلقة نحو (اعور واعمى) واجهر وهو الذى لايبصر فى الشمس (وفعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) فالاول (كشبعان وريان و) الثانى نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم بل قياسه فعل • وافعل فعلان نحو اشر • ونحو صديان ونحو الاجهر (وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه) أى دون فعيل (فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشئ اذا غلظ (ودونهما) أى دون فعيل وفعل (أفعل كاخطب) بالخاء والطاء المعجمتين يقال اخطب اللون (اذا كان

•(هذا باب ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها)•

(قوله تقدم ان هذا الجمع غير سائغ) تقدم فى باب ماينصب مفاعيل ثلاثة انه لايجوز ثلاثة مفعو لانه جمع السلامة لان مفعو لاإسم للفظ وهو غير عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظرها واثنينا على الابنية

(قوله بطل) قال الدنوشري فعله بطل يبطل كحسن يحسن ومصدره بطولة واما بطل الرجل ضد عمل فمصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفي القاموس الخ) قال الدنوشري قد يقال ان ما في القاموس هو الصواب لانه أدرى باللغة من ابن هشام واضرابه لاسيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال ان الصغر له معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر في القاموس الآخر واعلم انزداد في المسئلة علما اه ولايخفى ما فيه من التحامل أولا في جعل ما في القاموس هو الصواب وثانيا في قوله ان صاحب القاموس ادرى الخ ولادليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس لايقتضي بها وقد أخذ عليه في مواضع منه وابن هشام قال القاضي تاج الدين السبكي انه اعلم اهل هذه الديار بالفنون الادبية (قوله وودع ووادع) بناء على ماقاله بعضهم والحق انهم استعملوا ودع ومنه قول أبي الاسود ليت شعري عن حبيبي ما الذي*

احمر الى الكدرة وفعل) بفتحتين (كبطل وحسن وفعال بالفتح) في الفاء (كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل) بضمتين (كجنب) بضم الجيم والنون (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين (كعفر) بالعين المهملة والفاء (أي شجاع ماكر) وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول الناظم وفعل أولى وفعيل بفعل* كالضخم والجميل والفعل جمل وافعل فيه قليل وفعل (وقد يستغنون على صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيترك كون القياس المطرد ويستعملون غيره (كشيخ واشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وذر وواذر وودع ووادع واليه يشير قول الناظم وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغناء مالم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس ومع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل قاله الشاطبي (*تنبيه* جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة) باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين (الا فاعلا كضارب) من المتعدي (وقائم) من اللازم (فانه) في الاصطلاح (اسم فاعل الا اذا أضيف) فاعل (الى مرفوعه) في المعنى (وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين (أي بعيدها) والاصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي أن يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يتوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد لايكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعتدل القامة

غاله في الحب حتى ودعه وقرئ كما قاله ابن جني وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسنها الموازنة بين الكلمتين كانه قيل ما تركك وما قلاك وقال صلى الله عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع (قوله الا اذا قصد بها الحدوث) قضيته ان تلك الصيغ تستعمل للحدوث وان لم تحول الى فاعل فقولهم اذا قصدوا الحدوث حولت الى فاعل ليس بواجب الا ان اريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضي استدلالا لشيء ذكره ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله الا اذا أضيف الى مرفوعه) أي اضافة حسنة بدليل ما يأتي أول باب الصفة المشبهة من ان كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لان اضافته قبيحة (قوله فصفة مشبهة) أي بناء على انها تكون مجارية للمضارع ويأتي ما فيه (قوله وقد اشبعنا الكلام الخ) فيه ان ما أشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغي أن يؤخر الخ) لو أخره اقتضى ان جميع الاوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هي اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشري لان الصفة المشبهة عندهم لاتكون مجارية للمضارع وان لم يقصد بها الحدوث (قوله ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في ان الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة

(فصل) (قوله ويأتي وصف الخ) شذ أيفع الغلام اذا شب فهو يافع وورس النبت والشجر اذا اصفر لونه فهو وارس وأقرب القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وقالوا أعقت الفرس فهي عقوق اذا حملت واحصرت الناقة فهي حصور اذا ضاق مجرى لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع ووارس مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) اما منه فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا احاب (قوله وشذ كسرها في معين الخ) قال الدنوشري يزاد عليه منتن بكسر اوله وسكون ثانيه في منتن بضم أوله يقال نتن وانتن ولكن يتطرق كسر ميم منتن شاذا أولا فليتأمل (قوله وكسر ما قبل الآخر) فاما قولهم انتن فهو منتن بضم التاء وهو منحدر الجبل بضم الدال فاتباع للاول في الاول وللاخير في الثاني (قوله من الفج) بالفاء والجيم بمعنى أفلس وفي الحديث ارجوا ما فجيكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح

*(فصل ويأتي وصف الفاعل من غير) الفعل (الثلاثي المجرد بلفظ) حروف (مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسرها في معين من اعان ومغير من أغار ومبين من أبان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من أسهب ومحصن من أحصن وملفج من ألفج بفتح ما قبل الآخر فيهن (مطلقا سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج) فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا (أو مفتوحا) في المضارع (كمتعلم ومتدحرج) وأما نحو مختار ومنقاد ومجاب بالادغام فكسر ما قبل الآخر فيهن مقدر اذا كن اسم فاعل والى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله

وزنة المضارع اسم فاعل *من غير ذي الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لان الواو لاتزاد أولا والياء والالف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو ولانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى الالتباس باسم الآلة منه

(هذا باب) كيفية (ابنية اسماء المفعولين)

تقدم ان هذا الجمع غير سائغ (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف على (على زنة مفعول) من المتعدي (كمضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كمدخول عليه و(ممرور به) زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت

نوادر وقال اللقاني في حواشي التصريف قد يقال ان مفعل بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير محصن يقال أحصنت المرأة فرجها فهي محصن انتهى وزاد ابن خالويه في كتاب ليس رابعا وهو اسرأنت الابل مممنت فهي محرأنة بفتح الهمزة

(هذا باب أبنية اسماء المفعولين)

(قوله ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به) أشار الى ان اسم المفعول من اللازم لايتم الا بالصلة كما تقدم في باب التعدي واللزوم ومن هنا قال بعض الفضلاء ان النطق بلفظ محصول غير جائز لانه لايصح أخذه من حصل لانه قاصر ولا من حصل بالتشديد لان اسم المفعول منه محصل لا محصول ولا من تحصل لانه قاصر أيضا وقال الدنوشري في رسالة له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمى الامام بعض كتبه بالمحصول وفي القاموس حصل حصولا ومحصولا فجعل محصولا مصدرا كالميسور والمعسور فنقل من المصدر وجعل اسما وفيه أيضا وتحصل تجمع وتثبت والمحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أتى بصيغة اسم المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده الى محصوله ويجوز ان يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه على طائل أي فائدة والذي حصل له محصول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف والايصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطه وفي الاخير نظر لان الحذف والايصال في هذا لايطرد على ما حررناه في باب التعدي واللزوم

(قوله لئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم) قال التفتازانى فى شرح تصريف العزى لرفضهم مفعلا فى كلامهم الامكرما ومعونا انتهى وقال بعضهم انه جاء من ذلك خمسة ألفاظ هذان وما ألك بمعنى رسالة كقوله • أبلغ النعمان عنى مألكا • ومدير بمعنى السعة والغنى كما قرئ فنظرة الى ميسره باضافته الى ضمير المديان ولادليل فى ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الالفاظ مفعلة باثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وذلك ظاهر فى قراءة ميسره (قوله عين الفعل) قال الانوشرى مراده به عين الكلمة (قوله لافيما له فعيل) فيه اصلاح للمتن لان صنيعه يقتضى ان كلا من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتفطن له

• (هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) •

(قوله ووجه الشبه بينهما انها تؤنث الخ) قال المصنف فان لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسرج خز صفته حكاه الاخفش وان لم تثن ولم تجمع ولم تذكر ولم تؤنث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لاعهد لى بألأم قفا منه ولا اوضعه بالفتح اى اوضع قفا منه فحذفت من لدلالة المتقدمة ونصبها المضمر لاسببيه ولو كان مجرور العطف بالخفض وقول بعضهم فى أى شئ أكبر شهادة ان شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطأ لان افعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وكذا تشبيه مالا يؤنث قليل كما نص الا ان جعلها فى هذا الباب اقوى من جعل أفعل من فى هذا الباب وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافا لابى على لاجماعنا على ان منه • أجب الظهر ليس له سنام •

للخفة وضم ماقبل الآخر خوفا من المكان ثم أشبعت الضمة فتولد منها الواو ولئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم (ومنه) أى من اسم المفعول الثلاثى الآتى على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرمى) ومدعو (الا انها غيرت) عن صيغة مفعول فى اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة فى مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى وأصل مرمى مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة وادغمت الياء فى الياء واصل مدعو مدعوو بواوين أدغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثى أشار الناظم بقوله

وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد • زنة مفعول كآت من قصد

(و) يأتى وصف المفعول من غيره (أى من غير) الثلاثى المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) لمامر فى اسم الفاعل وفتح ماقبل آخره (وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ماقبل الآخر) وذلك مستفاد من قول النظم

وان فتحت منه ما كان انكسر • صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتى من المتعدى فلا يحتاج الى صلة (نحو المال مستخرج و) من اللازم فيحتاج الى صلة نحو (زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح) بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وان كان كثيرا واليه أشار الناظم بقوله • وناب نقلا عنه ذو فعيل • (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل لافيما له فعيل بمعنى فاعل (نحو قدر) بفتح الدال (ورحم) بكسر الحاء (كقولهم قدير ورحيم) بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو أعقدت العسل فهو عقيد واعله المرض فهو عليل أى معقد ومعل

• (هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد) •

وجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدى وكان اصلها ان لاتعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت

(قوله وهى الصفة المصوغة الخ) هذا حد ابن الناظم وقال المصنف فى الحواشى فيه نظر لاقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لايسمونها صفة الا اذا خفضت أو نصبت وهو وارد على حد النظم أيضا (قوله وخاصتها انها التى الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره ولا يظهر له وجه فان أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذى جعله الشارح خاصة سماه المصنف فى الحواشى حدا كما علمت واعترضه بانه غير صادق على بعض المحدود لان منه يهراق الدماء وغربال الاهاب ونحو محمود المقاصد وليس فى الاول ولا الثانى وصف ولا فى الثالث فاعل والجواب عن الاول ان التشبيه فى الفعل ممنوع وان الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وان المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه وربما سموا النائب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور فى كلام الزمخشرى والمتقدمين انتهى وسيأتى مافى كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا ان اسقاط المصنف قول الناظم المشبهة اسم الفاعل مخل لان الاعتراض الاول انما ندفع به فتدبر لكن لايخفى ان الاعتراض به غير متجه لان يهراق فعل مضارع لاصفة مشبهة كما اعترف به فى الجواب فلا يتوهم انه من افراد المحدود وقد وقع له فى المغنى بعد ان ذكر انها تخالف اسم الفاعل فتنصب مع قصور فعلها انه قال وأما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل الى آخر ماذكره واعترضه بعض أولاد شيخ الاسلام السبكى وغاية ما أجاب الشمنى ان ذكر ذلك استطراد وبتعداه كلامه هنا ثم المراد من استحسان اضافتها للفاعل استحسان ذلك فى نوع مادتها لا بها نفسها ولا يرد مسائل امتناع الجر ومسائل ضعفه كما فصلناه فى حواشى الالفية (قوله وخرج اسم الفاعل القاصر) أى الذى لا يقع على الذوات كما أشار اليه الشارح بعد فلا يرد ان كتب متعد نحو كتبت الكتاب (قوله لعدم اللبس) قد يمنع لانه يحتمل انه بمعنى مرتب الكتابة لابيه كما يقال كاتب السلطان (قوله حسن أن يسند الحسن الى جملته مجازا) ظاهر فى ان التجوز فى الاسناد فهو مجاز عقلى وكذا قول الشارح فهو من الاسناد الا ان جعل العلاقة الكلية والجزئية ينافيه فانها ليست من العلاقات التى ذكرت للمجاز العقلى كما صرح به العصام فى الاطول والسيد فى حاشية المطول فى مباحث تأكيد المسند اليه

واكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله (وهى الصفة) المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها (التى استحسن فيها ان تضاف لما هو فاعل) بها (فى المعنى) سواء كانت وصفا لازما لايمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ونقى الثغر وطاهر العرض) فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد (فخرج) باستحسان الاضافة الى الفاعل فى المعنى اسم الفاعل المتعدى (نحو زيد ضارب أبوه فان اضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) اى فى هذا التركيب (الى الفاعل) وهو أبوه (ممتنعة) اذ لا يقال ضارب أبيه (لئلا توهم) الاضافة فيه (الاضافة الى المفعول) وان الاصل زيد ضارب اباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فان اضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) الى الفاعل وهو أبوه (وان كانت لاتمتنع) على قلة (لعدم اللبس) بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لاتقع على الذوات (لكنها) على قلتها (لاتحسن لان الصفة) الدالة على الثبوت (لاتضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه) أى عن مرفوعها (الى ضمير موصوفها) فيستتر فى الصفة (بدليلين أحدهما انه لولم يقدر) الامر (كذلك لزم اضافة الشئ الى نفسه) لان الصفة نفس مرفوعها فى المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله (و) الدليل (الثانى انهم يؤنثون الصفة) بالتاء (فى نحو هند حسنة الوجه) فلولم تكن الصفة مستندة الى ضمير هند لما ذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور (فلهذا) التحويل (حسن ان يقال) فى زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن) لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى) جميع (جملته مجازا) عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف

قال ابن أبي الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شئ واحد لان الجار والمجرور كالشئ الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كأنها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك (وقبح أن يقال) في زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد) حرى من المضاف وهو الاب في كاتب أبوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والبنوة (وقد تبين مما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة) في الصفة الى مرفوعها (موقوف على النظر في معناها) وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة) وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور) في قول النظم

صفة استحسن جر فاعل ❊ معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الاضافة الى الفاعل

❊ (فصل) ❊ وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة المشبهة) (عن اسم الفاعل بخمسة امور) على ما هنا (أحدها انها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعا أو قصدا (دون) الفعل (المتعدى) الذى لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا (كحسن وجميل) فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما

(قوله وقبح أن يقال الخ) قال اللقاني اعلم ان اخراج الموضح لنحو كاتب الاب من الصفة المشبهة مناف لما قدمه من ان فاعلا اذا اضيف الى مرفوعه كان صفة مشبهة الا ان يحمل قوله اذا اضيف الى مرفوعه على ما يحسن فيه ذلك ❊ (فصل) ❊ (قوله وضعا أو قصدا) عبارة غيره أراد باللازم ما يشمل المتعدى الذى نزل منزلة اللازم أو حول الى فعل بالضم فلا يرد ان الرحمن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم انما يحتاج اليه لو ادعى ان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى ان اسم الفاعل جار مجراها لا انها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وان كان ما نقله فيما مر يقتضى انه منها وقد أشرنا الى ذلك فيما مضى وقال الشهاب بعد ان قال ان قول التسهيل الذى نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بانه ليس صفة مشبهة حقيقة بل له حكمها والظاهر ان اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفه أول الباب فانه اعتبر فيه ما يخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة غالبا وحينئذ يندفع تنظير الشاطبي انها منها حقيقة فقوله وصوغها من لازم يخالف ما رآه في التسهيل من صوغها من المتعدى بشرط أن يقصد به الثبوت الخ ما أطال به أقول يوافق ما قاله الشاطبي في اسم الفاعل ما ذكره المصنف في التنبيه السابق في باب اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وفي اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم في كلام الشارح وقول المصنف انه يرد على حد الصفة المشبهة الذى ذكره الناظم مورد المقاصد كما تقدم

لازمان وضعا وا لمصوغة من اللازم قصدا كضارب الاب ومضروب العبد فان اسمى الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في آخر هذا الباب (وهو) أي اسم الفاعل المراد به الحدوث (يصاغ منهما) أي من اللازم والمتعدى فمن اللازم (كقائم و) من المتعدى نحو (ضارب) الامر (الثانى أنها تكون (للزمن) الماضى المتصل بالزمن (الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضى المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غدا (وهو) أي اسم الفاعل (يكون لاحد الازمنة الثلاثة) نحو حاسن أمس أو الآن أو غدا والحاصل من هذه المادة أنك ان أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر (الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه) والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في أعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى سواء كانت مصوغة من ثلاثى أو غيره فالثلاثى (كطاهر القلب وضامر البطن و) غير الثلاثى نحو (مستقيم الرأى ومعتدل القامة) فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له) أي للمضارع (وهو الغالب في المبنية من الثلاثى كحسن وجميل وضخم وملآن) فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشرى وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله

من صديق أو أخ ثقة ❊ أو عدو شاحط دارا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة (ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له) أي للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر (الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها) لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فانه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب (ومن ثم) بفتح المثلثة أي من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (في نحو زيدا انا ضاربه) لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا فيه (وامتنع) نصب السببى المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (في نحو زيد أبوه حسن وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة

(قوله لانها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وان شئت قلت انما لم يتقدم لانه كان فاعلا في الاصل فحذفت عن مرتبته الاصلية وهذا أولى من ان يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لان ذلك ليس مطردا فيه أعنى النقل من الفاعل فيحتاج أن يقول في نحو فجرنا الارض عيونا انه محمول على واشتعل الرأس شيبا (قوله وامتنع في نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال الدنوشرى الاولى ان يمثل بقوله وجه الاب زيد حسنه لان في زيد مانعا آخر وهو كونه غير سببى وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى واقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الاب اشار الى أن محل التمثيل لمدعى الاب لا لزيد وأشار الى الرد على المكى حيث ادعى ان التمثيل لا يصح لانه فهم ان التمثيل بزيد وهو غير سببى وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون الا سببيا فكان الدنوشرى رأى كلامه فنقله ذاهلا عما أشار اليه الشارح وذكر اللقانى مثل كلام الشارح ويؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو أنه لا مانع من تعدد المانع

(قوله الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عندى ان ذكر هذا فيما انقصت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لانه لا يليق أن يذكر فى ذلك الا ما تخلف لان الصفة المشبهة لا تحمله لفرعيتها والامر هنا بخلاف ذلك هنا الامر آخر وهو انها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقتضى الا ضميره أو سببيه كما تقول فى اسم الفاعل القاصر مررت بالقائم أو القائم أبوه (قوله أى اسما ظاهرا) قيد به أخذا من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته انها لا تعمل فى الضمير وليس كذلك فقد ذكر فى التسهيل ان معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت فيجوز فى الضمير المتصل وهو الهاء أن يكون فى محل ١٠٤ نصب او جر فالاولى أن يقال المراد بالسببى ما عدا الاجنبى أو يجاب بان مدلول الضمير سببى لا يشكل

المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد يحسنه بنصب الوجه الامر (الخامس أنه يلزم كون معمولها سببيا أى) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه) فوجهه معمول حسن وهو سببى لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (واما) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببى لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى (أى) الوجه (منه) أى من زيد هذا رأى البصريين (وقيل) لا حذف و (ان أل) فى الوجه (خلف عن) الضمير (المضاف اليه) وهو رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة * بجس الندامى بضة المتجرد

(وقول ابن الناظم) فى شرح النظم ما معناه (ان جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببى على الصفة وهى فرح (مبطل لعموم قوله) يعنى الناظم (ان المعمول للصفة) المشبهة (لا يكون الا سببيا) ولا يكون الا مؤخرا مردود) خبر قول ابن الناظم (لان المراد بالمعمول) فى قول النظم

وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب

(ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول الناظم

وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذى قد حدا

(وانما عملها فى الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لان الظرف مما يكتفى برائحة الفعل كما قاله التفتازانى (وكذا عملها فى الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقه (و) فى (التمييز) نحو حسن وجها (ونحو ذلك) من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى (بخلاف اسم الفاعل) فانه قوى الشبه بالفعل فيعمل فى متأخر ومتقدم وفى سببى واجنبى وتختص أيضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها

اشتراط السببية فى عملها النصب والجر واقتضى كلام التسهيل أنها لا تعمل فى ضمير منفصل لا تقول هو حسن أباه وبه صرح المصنف فى الحواشى وحينئذ ففى مفهوم كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرفة ابن العبد والقطاب جمع قطب وهو كما يقطب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامى أى بلمسهم وقوله بضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أى رقيقة الجلد والمتجرد المعرى عن الثياب والشاهد فى قوله الجيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه ان الكلام فى غير عمل الرفع أو النصب على طريق المفعول به فلا يرد على اطلاقهم اشتراط كون المعمول سببيا انها تعمل فى غير السببى اذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب فى داره نومك أو اعتمد على استفهام نحو أحسن الزيدان وأنه لا صاحب لها هنا حتى تعمل ان فى سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه) قال الدنوشرى قد يقال ان طلقه تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بان المثال يكفيه الاحتمال (قوله ونحو ذلك من الفضلات) صرح المصنف فى الحواشى بانها لا تعمل فى المفعول المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها أنه لا يراعى لمعمولها المحل) أى على الاصح وأجاز الفراء أن يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا أقوى البدو الرجل وأجاز البغداديون الخفض فى العطف على المنصوب بحسن وجها وبد

(قوله تؤنث بالالف) اى قد تؤنث بالالف نحو حمراء الوجه (قوله ومنها انه لا يجوز ان يفصل الخ) اى الا فى الضرورة كقوله * والطيبون اذا ما ينسبون ابا * (فصل) * (قوله قال الفارسى) قال ١٠٥ اللقانى فى صحة هذا الوجه فى نحو زيد حسن

أن لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنتصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمرارى من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة فى الكلام ومنها انه يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضميره موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ويجوز فى اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضى أو أريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الاصح فيهما

* (فصل لمعمول هذه الصفة) المشبهة (ثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسى أو على الابدال من ضمير مستتر فى الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (والخفض بالاضافة) أى باضافة الصفة اليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز ان كان نكرة) كوجها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهى الرفع والنصب والخفض (اما نكرة أو معرفة) مقرونة بال (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة فى حالتى تنكير الصفة وتعريفها (للمعمول معه ست حالات لانه) أى المعمول (اما بال كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد) من أل والاضافة (كوجه أو مضاف الى المجرد) من أل والاضافة (كوجه اب فالصور ست وثلاثون) صورة حاصلة من ضرب ست فى مثلها وهى ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة و (الممتنع منها أربع وهى أن تكون الصفة بال والمعمول مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهو) أى المعمول (مخفوض كالحسن وجهه أو) الحسن (وجه أبيه أو) الحسن (وجه أو) الحسن (وجه أب) لان الاضافة فى هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما فى نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما فى نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما فى نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط أو التجوز فى العمل كما فى الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك أربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه أب والحسن وجه والحسن وجه

أبوه انظر انتهى ووجه النظر ان هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثانى الذى حكاه الكوفيون كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللقانى فى الرد على الفارسى بحكاية الفراء وبالمثال الاول الذى حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما أنه لو كان المرفوع بدلا وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها وان يقال حسنة الوجه وقويمة الانف لان الصفة اذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها (قوله والخفض بالاضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذى فى النصب من اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى اذا كان المعمول معرفة أو نكرة وقيل انه شبيه بالمفعول به (قوله وعليه او على التمييز) أشار الى أن فى اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصورا (قوله فالجائز اثنان وثلاثون) منها أربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة حسنة كما سيأتى جميع ذلك (قوله والممتنع منها أربعة) فى نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل

١٤ ع ي والحاصل ان صور الامتناع أربع وستون (قوله ولا تخلصا من قبح حذف الرابط) أى رفع المعمول وقوله أو التجوز فى العمل اى اذا نصب المعمول ووجه التجوز اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وقوله كما فى الحسن الوجه مثال لهما اى لان الوجه ان رفع كان مثالا للاول او نصب كان مثالا للثانى

(قوله ووجه ضعفه انه من اجراء وصف الخ) قال الشهاب القاسمي فى حواشى ابن الناظم قد يرد عليه ما سيأتى فى القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه مع جريان هذا التوجيه فيه الا ان يفرق بأن هذا انضم الى الاجراء المذكور نقل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة فليتامل انتهى وفرق فى حواشى الاشمونى أيضا بأن فى الصفة المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة فروعى ذلك القول قال لكنه مناف لما مر اول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتى فى كلامه تعليل ضعف جر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف (قوله وهى حسن الوجه) قال الشهاب سيأتى عد هذا المثال مع الرفع من الحسن مع ان فى النصب اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الرفع خلو اللفظ من الرابط الآن يقال محذوف الاول اقوى اذ لا جائز له بخلاف الثانى لما جائز وهو تقدير الضمير (قوله شثن اصابعه) بالثاء المثلثة كما فى

أب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهى جائزة فى الاستعمال لوجود الضمير تقديرا وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهى حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر فيهما وهو اى الجر عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح لوروده فى الحديث كقوله فى وصف النبى صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه وفى حديث أم زرع صفر وشاحها وفى حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من أل المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من أل والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها او المضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف أو الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهى حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه

الاساس وكذا ضبطه شراح الشمايل قال امرؤ القيس

وتعطو برخص غير شثن كانه

اساريع ظبى او مساويك اسحل

وجاء فى صفته صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال ابو عبيد يعنى انهما الى الغلظ والقصر اميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود فى الرجال وقيل معنى شثن الكفين ان فى انامله غلظا بلا قصر بدليل ماروى انه كان سائل الاطراف (قوله وفى حديث ام زرع صفر وشاحها) اى فى بعض الروايات وفى بعض صفر رداثها والمعنى انها ضامرة البطن فكان رداءها صفر اى خال من شدة ضمور بطنها والرداء ينتهى الى البطن فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالى (قوله لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه) اورد انهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وكل ذلك يشبه اضافة الشئ الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن فى الصورتين المذكورتين فى مسائل القبح العدول الى الرفع ولا محذور فيه بخلافه فى تلك الصور المعدودة فى صور الحسن لكن يرد أنه يمكن فى الصورة الاخيرة العدول الى النصب على التمييز بل يمكن فى الاولين العدول الى الرفع بناء على ان أل قائمة مقام الاضافة الى الضمير فليحرر (قوله وحسن وجه الاب) قد تقدم اول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الاب بالاضافة لكن من كتب أبوه لا يحسن ان يضاف الكتابة اليه الا بمجاز بعيد ويرد عليه نحو هذا الجريان هذا التوجيه فيه فان حسن وجه الاب لا يقوم بزيد لا كلا ولا بعضا كالكتابة فكيف حكموا بحسن هذا ثم يمكن ان يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لانه يحتمل معنى انه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما اشرنا اليه سابقا وان ادعوا هناك عدم اللبس

وحسن

(قوله او مجرد) قال السنباطى المجرد اما مجرد من الاضافة دون ال وقد تقدمه او من ال دون الاضافة أو من ال والاضافة وهما مراده فقوله او مجرد اى المجرد وما اضيف هو اليه من ال والاضافة اومن ال دون الاضافة اى الى الضمير فقط (قوله نحو الطيبى كل ما التاثت به الازر) فان كلا معمولة للصفة وهو الطيبى وكل مناف الى ما الموصولة وليس الشاهد فى الطيبى كما قال

وحسن وجه أبيه وحسن وجها وحسن وجه أب وحسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك كله مستفاد من قول النظم

فارفع بها وانصب وجر مع أل ✽ ودون أل مصحوب أل وما اتصل

بها مضافا او مجردا ولا ✽ تجرر بها مع أل سما من أل خلا

ومن اضافة لتاليها وما ✽ لم يخل فهو بالجواز وسما

وأوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى أربع عشرة الف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال اولا فهذه حالتان ومعمولها اما بال أو مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثانى مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبى كل ما التاثت به الازر من قوله

فعجبها قبل الاخيار منزلة ✽ والطيبى كل ما التاثت به الازر

والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة انواع الموصول نحو قوله

اسيلات ابدان رقاق خصورها ✽ وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو جما نوال اعده من قوله

تزور امرأ جما نوالا اعده ✽ لمن امه مستكفيا ازمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة فى حالتى تنكير الصفة وتعريفها تصير أربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة فى ثلاثة احوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة وبضم اليها صور ما اذا كان معمول

العينى لانه لا يناسب موضوع الكلام لانه فى اقسام معمول الصفة لا فيها فتدبر (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت للفرزدق والضمير فى عجتها للناقة من عجت البعير اذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوما وجدتها على ان وجد فعل ماض والهاء ضمير نصب مفعوله وأما ما فى نسخ الشارح من رسمه فعج بها على انه فعل امر والهاء ضمير مجرور بالباء فلا يناسب تفسير عاج بما تقدم (قوله نحو قوله اسيلات ابدان الخ) البيت لعمر بن ابى ربيعة واسيلات جمع اسيلة وهى الطويلة والشاهد فى وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة اضيفت الى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة اراد وطيات الارداف والاعجاز وارتفاعه على انه خبر بعد خبر واسيلات خبر مبتدا محذوف اى هن (قوله نحو جما نوال اعده) اى فان نوال مرفوع بجما مع انه غير ملتبس بضمير صاحب الصفة لفظا وفى التقدير الضمير موجود لان المعنى جما نواله اى عظيما عطاؤه (قوله من قوله تزور امرأ جما الخ) جما حال من امرأ وجملة أعده من الاعداد قالوا صفة لنوال قال العينى والصواب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع اليه وأمه بمعنى قصده ومستكفيا مفعول ثان لاعده واللام فى لمن يتعلق به وازمة الدهر منصوب بمستكفيا اى شدته

(هذا باب التعجب) (قوله وهو استعظام الخ) قال الدنوشرى حد بعضهم التعجب بانه انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بامر خفى سببه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله انه متعجب اذ لا يخفى عليه شئ وما وقع مما ظاهره ذلك فى القرآن فمصروف الى المخاطب نحو قوله تعالى فما اصبرهم على النار اى ان حالهم فى ذلك اليوم ينبغى لك ايها المخاطب ان تتعجب منها وعرف بعضهم التعجب بانه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه فائدة توقف بعضهم فى صحة قولنا مثلا ما أعظم الله وما اجله لانه يقتضى بظاهره ان المعنى شئ عظيم أعظم الله اى جعله عظيما وهذا ان لم يكن كفرا فهو قريب منه وقدر بعضهم مضافا قبل الله فيكون التقدير شئ عظيم قدرة الله وهذا الشئ هو الله وفيه اطلاق ما على الله تعالى اه واقول صرح ابن الانبارى بصحة ما اعظم الله وبسط شيخ الاسلام السبكى الكلام على المسئلة وذكرنا ما يتعلق به فى حاشية الالفية (قوله سبحان الله الخ) ان قلت ما معنى التعجب فى كلمة التسبيح قلت اصل ذلك ان يسبح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه (قوله والمبوب له فى النحو منها صيغتان) ذكر فى الشذور ثلاثة والثالثة فعل وسيأتى فى هذا الكتاب فى باب نعم ويأتى آخر هذا الباب فى كلام الشارح

الصفة ضميرا وهى ثلاث الاولى أن يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهى مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير فى هاتين الصورتين منصوب والالزم اضافة الشئ الى نفسه فصارت خمسا وسبعين والصفة اما أن تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموع جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان فى خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها فى الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير أربع عشرة الفا وار بعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقى اربع عشرة ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى

(هذا باب التعجب)

وهو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره اوقل نظيره قاله ابن عصفور وخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب فى شئ منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره فى الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات كثيرة) واردة فى الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابى هريرة رضى الله عنه (سبحان الله ان المؤمن لا ينجس) ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وانما لم يبوب لها فى النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمبوب له منها فى النحو صيغتان (اثنتان) موضوعتان له (احداهما ما افعله نحو ما احسن زيدا) واليها اشار الناظم بقوله * بافعل انطق بعد ما تعجبا * والكلام فيها فى شيئين فى ما وافعل (فاما ما) التعجبية (فاجمعوا على اسميتها لان فى احسن ضميرا يعود عليها) اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء (واجمعوا) ايضا (على انها مبتدأ لانها مجردة) عن العوامل اللفظية (للاسناد اليها) واما ما روى عن الكسائى انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح فى الاجماع (ثم) بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا فى معناها (قال سيبويه)

(قوله لان فى احسن الخ) فيه نظر فان الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بان فى أحسن ضميرا كما يعلم من كلامهم وجمهور الآتى فى احسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولا أن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ

وينظر هل التأكيد كالعطف أولا (قوله عجب لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمى فى حواشى شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ ولتلك خبر وقضية يحتمل انه مجرور بدل من قوله تلك ان لم يشترط فى ابدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل انه منصوب حالا فليحرر اه وأقول فى الارتشاف فى باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر فى لتلك وقضية تمييز أو حال وقيل التقدير أمرى عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هى قضية وزعم الاعلم ان عجبا لتلك مرفوع على الاهمال (قوله اى الذى اوشئ الخ) أشار الى ان قول المصنف اى شئ عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء قدرت ما بمعنى الذى أو بمعنى شئ وقد أفصح عن هذا اللقانى بقوله قوله اى شئ عظيم ظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ان قدرت ما بمعنى الذى وكذا ان قدرت بمعنى شئ موصوف بانه أحسن زيدا شئ عظيم فالخبر هو شئ الثانى باعتبار وصفه كالحال الموطئة (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال اللقانى قد تقدم فى أول الكتاب واما تجويز الكوفى فى ما أحسنى اى بدون نون فبنى على ان أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول الينا لا اللزوم الذى هو الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتأمله (قوله وما بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه فى ان همزة افعل فى التعجب للتعدية بدليل تعدى ما أحسن زيدا وما اصبره واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على أنه قبلها مقدر قصوره والا

وجمهور البصريين (هى نكرة تامة بمعنى شئ وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا فى قول الشاعر

عجب لتلك قضية واقامتى * فيكم على تلك القضية اعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فموضعه رفع وقال الاخفش هى) اى ما (معرفة ناقصة) اى موصولة (بمعنى الذى وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الاعراب (او نكرة ناقصة) اى نكرة موصوفة بمعنى شئ (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فمحله رفع) تبعا لمحل ما (وعليهما) اى على قولى الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين (فالخبر) اى خبر المبتدا الذى هو ما التعجبية (محذوف وجوبا اى) الذى اوشئ أحسن زيدا (شئ عظيم) ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما تقديم الافهام بالصلة او الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام ابهاما وايهاما تقدم الابهام والثانى التزام حذف الخبر دون شئ يسد مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه وأصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلى وسبب الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع أفعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقى وهو ما مقتضيا للابهام (واما افعل) بفتح العين (كاحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائى) وهشام (فعل) ماض (للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرنى الى رحمة الله) وما احسننى ان اتقيت الله (ففتحته) التى فى آخره (بناء) لا اعراب (كالفتحة فى ضرب من) قولك (زيد ضرب عمرا وما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد

لتعدى نحو ما اضرب زيدا لاثنين باى شئ حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمنه ما لا يتعدى من افعال الغرائز كقولك ضعف وكمل ونقص ورد عليه بوجهين أحدهما ان فعل وفعل اللازمين كجزع وصبر يساويان فعل فى عدم التعدى وقبول همزة التعدى فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثانى ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف واليائى العين أو اللام نحو حى وعى فلا يصح فى ذلك تقدير فعل وقد يقال فى جواب الاول انما احتجنا الى دعوى القصور فى الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمين المعنى الزائد الذى لم يكن وكلاهما مجاز

ضرب عمرا سرفا بحرف (وقال بقية الكوفيين) غير الكسائى وهشام افعل (اسم لقولهم) اى العرب (ما احيسنه) وما اميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء (ففتحته) التى فى آخره (اعراب) لابناء (كالفتحة فى) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لان مخالفة الخبر للمبتدا) فى المعنى (تقتضى عندهم نصبه) اى نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدا فى المعنى كالله ربنا ومشبها به نحو وأزواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لايحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه فى الاعراب والناصب له عندهم معنوى وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ولا يحتاج الى شئ يتعلق به الخبر (واحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضميرما) فلذلك نصب (وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به) لان ناصبه وصف قاصر فاشبه نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير فى افعل شاذ ووجه تصغيره أنه اشبه الاسماء وما لجموده ولانه لامصدر له او انهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لايبنيان الا مما استكمل شروطا يأتى ذكرها وندر حذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما أشره ولما حذفوا همزة اخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الفها ويقول خيره وسمع الكسائى مخبثه (الصيغة الثانية) من صيغتى التعجب (افعل به) بكسر العين (نحو احسن بزيد) واليها الاشارة بقول النظم اوجى بافعل قبل مجرور بيا * (واجمعوا على فعلية افعل) لانه على صيغة لاتكون الا للفعل فاما اصبع فنادر وفى كلام ابن الانبارى مايدل على ان افعل اسم قال المرادى ولاوجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا فى حقيقته (قال البصريون) جمهورهم (لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر) فمدلوله ومدلول احسن فى ما احسن زيدا من حيث التعجب واحد (وهو فى الاصل فعل ماض) صيغته (على صيغة افعل) بفتح العين وهمزته للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فاصل احسن بزيد احسن زيد اى صار ذا حسن (كاغد البعير اى صار ذا غدة) وأبقلت الارض اى صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضوية الى الصيغة الامرية فصار احسن زيد بالرفع (فقبح اسناد) لفظ (صيغة الامر الى الاسم الظاهر) لان صيغة الامر لاترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كامرر بزيد ولذلك) القبح (التزمت) زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح (بخلافها) اى بخلاف زيادة الباء (فى) فاعل الفعل الماضى نحو (كفى بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح (كقوله) وهو سحيم بن عبد بنى الحسحاس بمهملات اربع

عميرة ودع ان تجهزت غاديا * (كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا)

لحذف الباء من فاعل كفى (وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابنا كيسان وخروف)

فاذا قلت لاحاجة الى هذا بعينه قلنا ١١٠ ولا الى ماذكرت بعينه وفى جواب الثانى انهم امتنعوا من النطق فى ذلك بفعل لانه أمر لفظى وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم امر من شئ يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحته اعراب) قال اللقانى اى ومنع الصرف لما فيه من الصفة ووزن الفعل (قوله كالفتحة فى زيد عندك) قال اللقانى فيه دلالة على أن بقية الكوفيين وافقوا سيبويه على ان ما مبتدأ وأفعل خبر (قوله وأحسن انما هو فى المعنى الخ) قال اللقانى مقتضاه جواز النصب عندهم فى زيد أفضل ابا ونحوه (قوله لفظ الامر) وحينئذ فينبغى أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتلا وقيل مبنى على فتحة مقدرة نظرا الى الاصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدنوشرى فيه نظر فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بانه خبر اه وتفصيل هذا ان الفعل الرافع للظاهر مفرد لايتصف حقيقة بخبر ولا انشاء لانهما وصفان للكلام وان اريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجملة انشاء فتدبر (قوله ذا بقل) قال الدنوشرى صوابه ذات بقل اه اى لان الارض مؤنثة وهذا على ما فى بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتأنيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو

افعل

(قوله والباء للتعدية) قال بعضهم وعلى أنه امر حقيقة فعل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهى فيما افعل فالباء زائدة اه فليحرر لكن رأيت بخط المصنف لاخلاف اعرفه فى أن همزة أفعل للصيرورة والاصل فيه افعل ولكن حول من صيغة الماضى الى صيغة الامر والمعنى الاصلى باق (قوله وهو عالم يعهد) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الامر فى خصوص معنى الماضى فلا يرد أن صيغة الطلب قد تستعمل فى الخبر ١١١ لانها تستعمل فى الاباحة نحو جالس الحسن

افعل بكسر العين فى التعجب (لفظه ومعناه الامر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مرفوع على الفاعلية (والباء للتعدية) داخلة على المفعول به لازائدة (ثم) اختلفوا فى مرجع الضمير المستتر فى افعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه باحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بزيد اى دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لايثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة (وقال غيره) اى غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشرى من المتأخرين الضمير المستتر فى افعل (للمخاطب) المستدعى منه التعجب وكان القياس ان يقال فى التأنيث أحسنى وفى التثنية أحسنا وفى الجمع احسنوا وأحسن (وانما التزم افراده) وتذكيره واستتاره (لانه) اى افعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والامثال لاتغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضى وهو عالم يعهد والمعهود عكسه والثانى استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء فى الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه باربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمرا لزم ابراز ضميره الثانى أنه لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لايكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف فى كونه متعجبا الثالث أنه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب فى نحو أحسن بك الرابع أنه لو كان أمرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وأبن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله

* واحبب الينا ان تكون المقدما * اى بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان عن ان ونظيره عسى ان يقوم قاله الموضح فى الحواشى وزاد بعضهم فى التعجب صيغة ثالثة وهى فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهى افعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثى الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به فى معنى واحد * (مسئلة) * لايتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما أحسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه فى المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لافائدة فى ذلك

أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر فى علم المعانى (قوله والمعهود عكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله باربعة أوجه) قال الدنوشرى مما يرد على من زعم أنه امر لايجاب الفاء ولو كان أمرا لاجيب بها فلا تقول أحسن بزيد فيحسن بك اه (قوله لزم ابراز ضميره) قد يجاب بانه جرى مجرى الامثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لان ذلك لايجوز لانه لايتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعلم لايقال ضربتنى وفرحت بى (قوله لو كان أمرا لوجب له الخ) عبارة الشاطبى الرابع أنه كان يجب اعلاله اذا كانت عينه ياء او واوا كما وجب ذلك لابن وأقم ولم يجز أبين به ولا أقوم به كما لاتأمر بذلك فكما لم يكن كذلك لم يصح أن يكون أمرا وهذا مشترك الالزام فى ما افعله اذ هو عنده فعل ماض والماضى يجب فيه أقام وأبان فكان يمتنع فيه ما أقومه وأبينه كما يمتنع فى الماضى فالجواب عن هذا هو جوابنا والا فلا يصح اعتراضه فلا يفتقر الى جواب واذا تقرر هذا كان مدخول الامر فى فاعل افعل وانه مضمر وفى المجرور وأنه فى موضع نصب وان الباء غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدنوشرى انها اذا حذفت لاتقدر

(قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدنوشرى يفهم منه ان زيدا فى قولنا ما أحسن زيدا متعجب منه وفى الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيد (قوله وهو على) فى القاموس فى مادة ردق نقلا عن المازنى وصرح به الزمخشرى أنه لم يصح أنه تكلم بشئ من الشعر غير بيتين وهما قوله تلكم قريش تمنانى لتقتلنى * فلا وربك لا بروا ولا ظفروا * وان هلكت فرهن ذمتى لهم بذات ودقين لا يعفو لها أثر (قوله معطوفا ١١٢ على آخر) قال الدنوشرى الظاهر أن ذلك من عطف الجمل ففى العبارة مسامحة لانها تقتضى أنها من عطف المفردات (قوله وا كتف ان دعينا) قال الدنوشرى هذا ليس من باب التعجب وقال أيضا وهو بيان لهذا مانصه ان كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لانه على هذا التقدير فعل امر لا أفعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا اه وهذا مبنى على ما فى النسخ من رسم اكتف بتاء مثناة بين الكاف والفاء وهذا لا يتوهم أنه فعل تعجب لانه ليس على وزن أفعل والذى رأيته فى خط المصنف فى التذكرة وأكف بغير تاء وضبطه بفتح الهمزة اشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لان لزومه الخ) قال الدنوشرى علل ذلك سعدى جلبى بقوله لانه لملازمة الجر لكون الفعل قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم (قوله زيد كفى كاتبا) قال الدنوشرى يتأمل فى هذا التركيب (قوله فلعروه اذ ذاك عن الفائدة) هذا يتخالف فيما اذا قيد الكلام بغير المفعول بما تحصل معه الفائدة من ظرف أو غيره مع أن مقتضى كلامهم أنه لا فرق (قوله صبرا لحسن) قال الدنوشرى كان ينبغى أن يقول أو اجمال اه لان ذلك المناسب لقوله أولا (قوله وعلة جمودهما تضمنهما الخ) وشبههما باسم التفضيل أصلا ووزنا ودلالة على زيادة الحدث ومن ثم اعطيا حكمه ايضا فى جواز التصغير وفى وجوب التصحيح نحو ما اقوله

(ويجوز حذف المتعجب منه) اذا كان ضميرا كما (فى مثل ما أحسنه ان دل عليه دليل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح

(كقوله) وهو على بن ابى طالب كرم الله وجهه

جزى الله عنى والجزاء بفضله * ربيعة خيرا (ما أعف وأكرما)

اى ما اعفها واكرمها (وفى) مثل (افعل به ان كان افعل) بكسر العين (معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر) اى بهم وقوله

اعزز بنا واكتف ان دعينا * يوما الى نصرة من يلينا

اى واكتف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسى وجماعة ذهبوا الى أنه لم يحذف ولكنه استتر فى الفعل حين حذفت الباء كما فى قولك زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين أحدهما لزوم ابرازه حينئذ فى التثنية والجمع والثانى ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما فى ما افعله فلعروه اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما أحسن او ما أجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيأ صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به واما نحو افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل (وأما قوله) وهو عروة بن الورد

فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا (وان يستغن يوما فاجدر)

فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله (اى) فاجدر (به) حميدا (فشاذ) أو قليل (مسئلة وكل من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعل به (ممنوع التصرف) اتفاقا قاله ابن مالك واليه أشار فى النظم بقوله

وفى كلا الفعلين قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح فى الاجماع وليس افعل أمرا من افعل لاختلاف مدلولى الهمزة عند الجمهور ولانها فى التعجب للصيرورة وفى غيره للنقل (فالاول) وهو ما افعله (نظير تبارك وعسى وليس) فى الجمود وفى ملازمة المضى (والثانى) وهو افعل به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم) فى الجمود وفى ملازمة صيغة الامر (وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذى

كان

كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين) الدالين على التعجب (امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما و) امتنع (ان يفصل بينهما) وبين معمولهما (بغير ظرف ومجرور لا تقول ما زيدا أحسن) بتقديم معمول احسن عليه (ولا) تقول (بزيد أحسن) بتقديم معمول احسن عليه (وان قيل ان بزيد مفعول) به كما يقول به الفراء وأصحابه لعدم التصرف والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفعل هذا الباب ان يقدما معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا) بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك أشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفى الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول على رضى الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا اعزز على ابا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا اى مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهى الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى (ولا) تقول (أحسن لولا بخله بزيد) بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادى ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمى وهشام الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمى وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن راكبا زيدا أو احسن راكبا بزيد (واختلفوا فى الفصل بظرف او مجرور) حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما واليه أشار الناظم بقوله

وفصله بظرف او بحرف جر * مستعمل والخلف فى ذاك استقر

وذهب الاخفش والمبرد وأكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمى والمازنى والزجاج والفارسى وابن خروف والشلوبين الى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل ان يصدق وما أقبح به ان يكذب وقوله) وهو أوس بن حجر

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها * (وأحر اذا حالت بان أتحولا)

ففصل باذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه فى ذلك نص (ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا) كما قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (نحو ما أحسن معتكفا فى المسجد وأحسن بجالس عندك) فلا يقال فيهما ما احسن فى المسجد معتكفا او أحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله

*(فصل وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يبنيان من) الاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو فى الاصل الدن الفارغ وفى القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فاثبت له فعلا فيبنى من فعله (والحمار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما اجلفه) اى ما اجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أحمره) اى ابلده (وشذ ما أذرع المرأة اى ما اخف

وأقوم به هذا وقال اللقانى فيما علل به المصنف دلالة على ان تضمن معنى الحرف كما يقتضى منع الاعراب على ما تقدم يقتضى عدم التصرف (قوله اعزز على ابا اليقظان الخ) ابو اليقظان كنية عمار بن ياسر رضى الله عنه (قوله وقوله وأحر اذا حالت بان اتحولا) هذا اظهر من الاستشهاد بقوله

خليلى ما احرى بذى اللب ان يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

لانه يحتمل القلب والمعنى ما احرى ذا اللب اى صاحب العقل بان يرى صبورا فالباء فى غيره وضعها والمتعجب منه ذو اللب لا أن يرى فلذلك جاز هذا (فصل)*

بدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال فى القاموس والذراع كسحاب
الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر فى الضياء على الفتح وقال ابن القطاع فى
الافعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا لاشذوذ فى قولهم
ما أذرع المرأة (ومثله) فى الشذوذ (ما أقمنه) بكذا (وما أجدره بكذا) فالاول بنوه من
قولهم هو قمن بكذا والثانى من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل
لهما الشرط (الثانى أن يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يبنيان من) رباعى مجرد ولا مزيد فيه
ولا ثلاثى مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) وتدحرج (وضارب) وانطلق
(واستخرج) لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله
أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد
فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت افعل من
ضارب وانطلق واستخرج ففات ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى
المشاركة والمطاوعة والطلب (الا افعل فقيل يجوز) بناؤهما منه قياسا (مطلقا) سواء
كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره فى
التسهيل وشرحه (وقيل يمتنع مطلقا) الا ان شذ منه شىء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازنى والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم (وقيل يجوز ان
كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان) ويمتنع ان كانت للنقل
نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور وقال الشاطبى وهذه التفرقة لم يقل بها أحد
ولا ذهب اليها نحوى ويكفيه فى الرد مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول خرق
للاجماع ثم اطال فى الرد عليه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطلقا والمنع فى أحد
شقى التفصيل (ما اعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدى
لواحد الى المتعدى لاثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار
على الذى كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا وما أولاه الثانى ان تزيد عليه أحد المفعولين
مجرورا باللام فتقول ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول
ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا
لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير
المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف واختلف فى بناء فعلى
التعجب من الثلاثى المزيد اذا جرى مجرى الثلاثى نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى
وذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم أجروه مجرى الثلاثى المجرد من الزوائد
لا مجرى المزيد بدليل قولهم فى الوصف منه تقى وملئ وفقير وغنى وذهب ابن خروف
وجماعة الى المنع لان العلة التى من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجارى مجرى

(قوله لفاتت الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو كانت السين للتأكيد مثلا أو
كان الفعل المزيد لاصل الفعل هل
يجوز البناء منه حينئذ لعدم
فوات الدلالة على معنى مقصود
أولا يجوز ذلك لفوات التأكيد
وحصول اللبس تأمل وسيأتى
ذلك فى كلام الشارح تأمل (قوله
ويكفيه فى رده مخالفته للاجماع)
اى بناء على ان اجماع النحاة على
الامور اللغوية معتبر لا يجوز
خرقه قال الدمامينى وهذا مما
تردد فيه بعض المتأخرين وأقول
هذا عجيب من الدمامينى فان
الكلام فى المسئلة قديم وقد
أطال ابن جنى فى الخصائص
الكلام فيه انما يكون حجة اذا
لم يخالف النصوص ولا المقيس
على النصوص والا فلا لانه لم يرد
فى القرآن ولا فى السنة أنهم
لا يجتمعون على الخطا وقد نص
الجلال السيوطى بعضه فى
الاقتراح وقال غيره انه معتبر
خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على
أن احداث قول خرق للاجماع)
يتأمل ما معنى ذلك ولعل فى الكلام
صفة لقول مقدر والاصل
قول مافى من قوانين تأمل (قوله
بمحذوف عند البصريين) اى
لان هذه الافعال ليست مما
ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله
وبالمذكور عند الكوفيين) اى
لانه يجوز عندهم (قوله بدليل
قولهم فى الوصف تقى الخ) اى
ولولا الاجراء المذكور لقالوا متق ومتل ومفتقر على ما تقدم فى بناء اسم الفاعل فى قاعدة بنائه من المزيد على الثلاثى المجرد

المجرد موجودة هنا وهى هدم البنية وحذف زوائده لغير موجب مع وجود الغنى عن
ذلك باشد واشد ونحوهما (و) شذ (على كل قول) من اقوال المانعين (ما اتقاه) لله
(وما املاء القربة) لانهما من اتقى بتشديد التاء (وامتلأت) وما افقرنى الى عفو الله وما
اغنانى عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع فقر بمعنى خاف
وملئ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغنى بمعنى استغنى لندوره
(و) شذ (ما اخصره) لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى) وهو انه مبنى للمفعول الشرط
(الثالث أن يكون) الفعل (متصرفا) لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم
التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على
الحدث والزمان كنعم وبئس والثانى يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره
وان كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن
ماضيهما بماضى يترك وكلا القسمين مراد هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذر ويدع
فلا يقال ما انعمه وأبأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح
والذم ولا ما أوذره ولا ما أودعه وشذ ما عساه وأعس به الشرط (الرابع أن يكون معناه
قابلا للتفاضل) فى الصفات الاضافية التى تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة
الى شخص واحد فى حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم
الخميس وما اجهله يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل
ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو فنى ومات) لانه لا مزية فيهما لبعض فاعليه على
بعض حتى يتعجب منه الشرط (الخامس أن لا يكون) الفعل (مبنيا للمفعول) تحويلا او
تأصيلا (فلا يبنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما اضرب
زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذى وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالمتعجب
من فعل الفاعل (وشذ ما اخصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول
(وبعضهم يستثنى) من الفعل المبنى للمفعول (ما كان ملازما لصيغة فعل) بضم
أوله وكسر ثانيه (نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم
اللبس فتقول (ما اعناه بحاجتك وما أزهاه علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء
على ان علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع
ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغى أن لا يستثنى شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على
ان التعجب فيه من فعل مفعول فى معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط (السادس ان
يكون) الفعل (تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد) لانهن نواقص فلا يقال
ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى جواز ما أكون زيدا لاخيك دون ما أكون زيدا القائم وحكى ابن

(قوله من أقوال المانعين) الظاهر أن هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب أن غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين البناء
من افعل لان هذا تخلف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا اذ هو خماسى (قوله لندوره) قال الدنوشري اى المذكور ولو قال
لندورها لكان أحسن اه يعنى
أن مرجع الضمير جمع ما لا يعقل
فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع
وتأويل ضمير المفرد أنه باعتبار
المذكور ولو قال اى ما ذكر كان
أولى لما تقدم فى باب الاضافة
فلا تغفل (قوله وهما باقيان على
معناهما الخ) اما اذا خرجا عن
ذلك كانا متصرفين كما يأتى قريبا
(قوله أو تأصيلا) قال الدنوشري
قد يقال فيه نظر لانه لا يأتى الا على
مذهب من يقول انه أصل برأسه
والجواب أن مراده بالتأصيل
عدم استعماله مبنيا للفاعل
(قوله وجرى على ذلك ابن مالك)
كقوله وغيره سالك سبيل فعلا ولم
يقل وغير فعل المفعول لان معنى
السالك سبيل فعل انه لا يكون
لازما البناء للمفعول بل يكون
جائزه (قوله ولا تجره باللام لتغييره
المعنى) اى لانه يخرجه عن البعض
(قوله وذهب الكوفيون الى
جوازه الخ) حاصله انهم أجازوا
جر الخبر ان كان جامدا كما فى المثال
الاول بخلاف ما لو كان مشتقا
كالمثال الثانى هذا هو المطابق
لما فى الارتشاف ويوجد فى النسخ
دون ما أكون زيدا القائم على
ان القائم معرف بال والمعنى انهم
لم يجوزوا النصب وهذا بعيد من
سياق الكلام كما يشعر به قوله
دون لانه ظاهر فى انه مما كان مجرورا (قوله الذه) قال الدنوشري ينظر ضبط الذاه وأقول فى المصباح لذ الشىء يلذ من باب تعب

السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبنى على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع الشرط (السابع ان يكون) الفعل (مثبتا فلا يبنيان من) فعل (منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء اى ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفى أيضا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء فى الاثبات قال أبو على القالى فى نوادره أنشدنا ثعلب عن ابن الاعرابى

ولم أرشيأ بعد ليلى ألذه ٭ ولا مشربا أروى به فأعيج

اى انتفع به وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا (أم غير ملازم) للنفى (كما قام زيد) وما عاج اى مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفى بالمثبت الشرط (الثامن أن لا يكون اسم فاعله على) وزن (افعل فعلاء) بالمد (فلا يبنيان من نحو عرج) فهو أعرج من العيوب (وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الالوان ولمى فهو ألمى من الحلى واختلف فى المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثى المحض وأكثر افعال الالوان والخلق انما تجىء على افعل بتسكين الفاء و زيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعلا التعجب فى الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء فى عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف من هذا النوع على افعل ولم يبن منه افعل تفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلى التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا فى أمور كثيرة وتساويهما فى الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم

وصغهما من ذى ثلاث صرفا ٭ قابل فضل تم غير ذى انتفا

وغير ذى وصف يضاهى أشهلا ٭ وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذى ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذى ثلاث وبقى شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفى عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

٭(فصل ويتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما وصفه على أفعل فعلاء بما أشد ونحوه) كما أقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك (وينصب مصدرهما) اى مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء (بعده) اى بعد أشد ونحوه (وباشدد ونحوه) كاضعف وأكثر

فاذا ولذاذة بالفتح صار شهيا فهو لذ ولذيذ ولذذته آلذه وجدته كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفى بالمثبت) لان صيغة التعجب اثبات اذا ليس فيها أداة نفى وليست الصيغة صالحة للنفى وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفى والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جوز التعجب من الثانى دون الاول لان صيغة التعجب صالحة للمبنى للمفعول وملازمة الفعل للبناء له يعين ارادته فتأمل (قوله وقيل لان الالوان الخ) رد هذا ابن الحاجب بانه ما أشد سواده وأكثر حمرته قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا التصدق التعجب ليس الا السواد وتعلق انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ

وأقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك (ويجر مصدرهما بعده) اى بعد اشدد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الاول (ما أشد او أعظم دحرجته او انطلاقه) فى الزائد على الثلاث (او حمرته) او عرجه مما الوصف منه على أفعل فعلاء (و) تقول على الثانى (اشدد او أعظم بهما) أى بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم

وأشدد أو أشدا وشبههما ٭ يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب ٭ وبعد أفعل جره بالبا يجب

(وكذا المنفى والمبنى للمفعول) يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه أو باشدد ونحوه (الا ان مصدرهما) اى مصدر الفعل المنفى والفعل المبنى للمفعول (يكون مؤولا) بان والفعل المنفى وما والفعل المبنى للمفعول (لا صريحا نحو ما أكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب) بالبناء للمفعول (واشدد بهما) اى بان لا يقوم وبما ضرب فتأتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما فى المنفى فلم يمكن من ان يستعمل معه النفى وان يعمل فيه الفعل الذى يتعجب بسببه واما المبنى للمفعول فليبق لفظ النفى ولفظ الفعل المبنى للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل ولو أمن اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قاله الشارح (واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر) وهو الصحيح (فمن النوع الاول) فيؤتى له بمصدر صريح (والا) نقل له مصدر (فمن) النوع (الثانى) فيؤتى له بمصدر مؤول (تقول) على الاول (ما اشد كونه جميلا أو) تقول على الثانى (ما أكثر ما كان محسنا وأشدد وأكثر بذلك) اى بكونه جميلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذى لا يتفاوت معناه) نحو مات وفنى (فلا يتعجب منهما البتة) فلا يتوصل الى التعجب منهما بشئ اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذى لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف زائد عليه فيقال فى نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعلى التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت أمثلته فى كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها فى النظم بقوله

وبالندور احكم لغير ما ذكر ٭ ولا تقس على الذى منه اثر

٭(هذا باب نعم وبئس وهما) لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية الخلاف فى حقيقتهما طريقتان احداهما انهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائى) من الكوفيين (بدليل) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب

٭(فصل)٭(قوله ما أكثر ان لا يقوم) قال الشهاب القاسمى لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمان الماضى فكيف يقدر ذلك وان للاستقبال وقد يجاب بان الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان (قوله فلم يمكن الخ) فيه بحث اذ استعمال النفى متصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد فلم وجب كون المصدر مؤولا ثم كان وجه تعبيره مع النفى باكثر دون اشد ان النفى لا تفاوت فيه بنحو الشدة (قوله وان يعمل فيه الفعل المنفى الخ) قال الدنوشرى ينظر ما معناه وما دل عليه مبناه (قوله نحو ما أسرع نفاس هند) قال الشهاب القاسمى قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبنى للفاعل الا أن يصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقى ان بعضهم نقل البناء للفاعل فى نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس الا ان يوجه جواز التعجب بان مآل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول هنا واحد فليتأمل

٭(هذا باب نعم وبئس)٭

(قوله وفي الحديث من توضأ الخ) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي والامام أحمد في المسند من حديث سمرة وفي شرح الكنز الحنفي للاقصرأي هكذا في أكثر كتب الحديث فبها ونعمة فالبهاء الحسن وأهل الضبط يقولون فيها بكسر الباء ويقولون ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ملخصا وفي المغرب وقولهم فبها ونعمة المقتضيان فيه متروكان والمعنى فعليك بها او فبالسنة أخذت ونعمت الخصلة السنة وتاؤه مربوطة والممدودة خطأ وكذا المدمع الفتح في بهاء اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة قدم بدر الدين بن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنحاة يقدرونه فبالرخصة أخذ وهو الحق لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذلم يقل أحد بان من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب ١١٨ بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية وبالجملة فقول النحاة أجود اه

وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله (ماهي بنعم الولد) نصرها بكاء وبرها سرقة وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ماهي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى أن الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الاولى هي المشهورة وأصحها ان نعم وبئس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير متصرفين * نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة وبئس منقولة

وقال بعضهم التقدير فبالرخصة أخذ ونعمت السنة التي تركها أي الغسل قال زين العرب في شرح المصابيح وهذا وان قوي معنى ضعيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني (قوله وبرها سرقة) يحتمل انه بالراء المهملة والمعنى انها لا تقدر على الكسب فما تبر به والدها سرقة من زوجها ويحتمل بالزاي المعجمة اي سلبها والمعنى انها لا تقدر على الغنيمة والجهاد (قوله وذهب الفراء الى أن الاصل الخ) حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائي مع الاتفاق على الاسمية ان الاسمية عند الكسائي بطريق الاصالة وعند الفراء من قبيل أسماء الاجناس (قوله ويرد قول الكسائي الخ) حاصله أن يرد عليهما تقدم دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم الدخول لا يقتضي فعليتهما لان النواسخ لا تدخل على ما كان غير متصرف كطوبى للمؤمن وردأيضا عليهما بانه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة الا أن يكونا قائلين بجواز من ذلك كما أجازه س ولو قيل بان نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكروا فيما سيأتي ان بعضهم جوز في حبذا زيد على القول بالتركيب كون حبذا خبرا مقدما وهذا الرد انما يظهر ان جعل كل من الجملتين مبتدأ وخبرا أما ان جعل مبتدا ونائب فاعل كما هو المتبادر فما اما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح واما رد الشارح فلان النواسخ لا تدخل على مبتدا له مرفوع يغني عن الخبر فليحرر

(قوله ويجوز فيهما أربع لغات) اي في نعم وبئس المستعملين لانشاء المدح والذم وذكر الشاطبي في باب التأكيد انهما يلزمان وجها واحدا واللغات انما هي في الاصل المنقول عنه (قوله ولا يجيز الحجازيون الخ) انظر هذا مع استعمالهما في التنزيل الذي هو بلغة الحجاز على خلاف ذلك الاصل (قوله بال الجنسية) بدليل انهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتزموا ال فعال أن يكون ذلك لتعريف مطلقا والاجاز نعم زيد بل لما يختص به من افادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم ان ذلك لجمود ١١٩ الفعلين منقوض بليس وعسى مع المؤنث

من قولك بئس الرجل اذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما أربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول او كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في أول شرح الايضاح (رافعان لفاعلين) عند البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد (معرفين بال الجنسية) على احد القولين او العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما نص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بادائه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما انها للمعهود ذهني فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجوالبقي ومثالهما (نحو نعم العبد وبئس الشراب او) معرفين (بالاضافة الى ما قارنها) اي آل نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او) معرفين بالاضافة (الى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم

(فنعم ابن اخت القوم غير مكذب) * زهير حسام مفرد من حمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة (لا تنعت بالنكرة) واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني أل أو مضافين لما * قارنها (او) رافعان لفاعلين (مضمرين مستترين) وجوبا في نعم وبئس (مفسرين بتمييز) الكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل ال مذكور غالبا والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله للجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وأفاضل الناس داخلين في بئس الرجل زيد (قوله ورد بادائه الى التكاذب) يمكن ان يجاب بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني انها للجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا ال الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كانه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبئس الجامع لخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعمنا شاة كل شاة وبرجل كل رجل اي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالاول حاصله انه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال الرجال الممدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم انه وجه واحد وان الالف في قوله او يكون العموم زائدة (قوله ومثالهما نحو الخ) قال الدنوشري فيه ركاكة ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثالهما وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) اي غالبا ومن غير الغالب نعما رجلين ونعموا رجالا ومن الغالب نعم امرأ ابن حاتم وكعب * كلاهما غيث وسيف عضب وقد يرفعان علما أو مضافا الى علم أو نكرة أو مضافا لنكرة وغير ذلك فانظره واشتبا على الاقيسة (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تأخيره عن الفعل وتقديمه على المخصوص ونعم زيد رجلا شاذ

ويرفعان مضمرا يفسره مميز (نحو بئس للظالمين بدلا) ففى بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اى البدل (وقوله) فى مدح هرم ابن سنان

(نعم امرأ هرم) لم تعر نائبة • الا وكان لمرتاع بها وزرا

ففى نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اى المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال فى تفسير الحديث فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء وفى البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شئ كالتاء فى الحديث اه وأراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشرى ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز المبرد وابن السراج والفارسى أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا) كقوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت • رد التحية نطقا او بايماء

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا) سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل ام لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بامرين الاجماع على جوازه من الدراهم عشرون درهما وفى التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب

ولقد علمت بان دين محمد • من خير أديان البرية دينا

والثانى انه قد جاء فى الباب كقول جرير يهجو الاخطل

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم • فحلا وأمهم زلاء منطيق

وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما اورد عليه فى الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء فى الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل ان أفاد التمييز (معنى زائدا) على الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (والا فلا) يجوز وصححه ابن عصفور فالاول (كقوله) وهو أبو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب

تخيره فلم يعدل سواه • (فنعم المرء من رجل تهامى)

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهى اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفى النسبة اليها لغتان تهامى بكسر التاء وتهامى بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشددها والثانى كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك

(قوله نطقا او بايماء) قال العينى نطقا تمييز وبايماء عطف عليه اه وفيه نظر لان التمييز ليس على معنى الباء ليعطف عليه المجرور بها والاقرب ان نطقا نصب بنزع الخافض وان لم يكن قياسا بدليل قوله بايماء والاصل بنطق وقوله بايماء عطف على معناه (قوله علمت بان دين محمد) الباء زائدة (قوله لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه) فيه نظر لان من السيرافى احتجا على منع الجمع بان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك ان التمييز لا يلزم فيه الرفع المذكور لانه يأتى مؤكدا فى باب العدد فيجوز ان يكون ما هنا منه فتأمل (قوله المعروف بابن شعوب) قال العينى هى أمه (قوله فنعم المرء الخ) قال الحفيد لا يقال التمييز رجل وهو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما أفاد فيه التمييز معنى زائدا الا انا نقول التمييز باعتبار الصفة يفيد معنى زائدا باعتبار الافادة وهى تهامى ونسب اليه الافادة باعتبار انه هو المقصود

أشار الناظم بقوله

وجمع تمييز وفاعل ظهر • فيه خلاف عنهم قد اشتهر

(واختلف فى كلمة ما بعد نعم وبئس) اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين (فقيل) هى (فاعل) فيهما ان وقع بعدها جملة فعلية (فهى معرفة ناقصة أى موصولة) والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما (فى نحو نعما يعظكم به أى نعم الذى يعظكم به) وهو منقول عن الفارسى (و) ان وقع بعدها مفرد فهى (معرفة تامة كما فى نحو فنعما هى اى فنعم الشئ هى) فكلمة هى المخصوص وهو منقول عن سيبويه والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فى الابداء لا فى الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع (وقيل) هى (تمييز) فيهما فهى نكرة موصوفة) بالجملة الفعلية (فى) المثال (الاول) وهو مذهب الاخفش (و) نكرة (تامة فى المثال (الثانى) وهو فنعما هى لعدم الجملة والى الخلاف فى المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله

وما مميز وقيل فاعل • فى نحو نعم ما يقول الفاضل

وبسط القول فى ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة أقسام مفردة اى غير متلوة بشئ ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اى نعم الشئ الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هى وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بئس ما اشتروا به وفيها عشرة أقوال ومرجعها الى أربعة أحدها انها نكرة فى موضع نصب على التمييز والثانى انها فى موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسى فى احد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين والثانى انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادى ونقل عن الكسائى وأما القائلون بانها فى موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال الاول انها اسم معرفة تام أى غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله فى التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف الثانى انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتف بها او بصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك فى شرح التسهيل عن الفراء والفارسى

(قوله وقيل هى تمييز) أى بناء على جواز وقوع ما تمييزا كما هو مذهب الزمخشرى ومن تبعه كما قدمه الشارح قريبا (قوله والى الخلاف فى المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله وما الخ) قصر كلام الناظم على الاشارة الى ذلك قصور منشؤه الوقوف على ظاهر مثال الناظم وقد يدعى ان مراده بنحو نعم ما يقول كل ما وقعت فيه ما متلوة بشئ غير مفرد نحو دققته دقا نعما فيشمل المتلوة بشئ ولو مفردا نحو فنعما هى (قوله مركبة مع الفعل) هذا أردأ الاقوال لان نحو تزويج فى المثال والآية لم يثبت وهى نحو فى بدون ما فاعلا لانه لو كان نحو هى فاعلا لزم استتاره ووجب تمييزه (قوله والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة) هذا بناء على جواز حذف الموصول الاسمى وفى المغنى ذهب الكوفيون والاخفش الى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط فى بعض كتبه أن يعطف عليه موصول آخر

(قوله الرابع انها مصدرية الخ) هذا مناف لموضوع المسئلة من أن ما فاعل الا أن يقال انما المساعدة مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا ●(فصل)● (قوله وقيل بدل) اعترض ٢٢ بانه لازم والبدل لا يلزم وبانه لا تصلح لمباشرة نعم واجيب عن الاول بانه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب وبانه قد يجوز فى الشئ تابعا ما لا يجوز فيه اذا ولى العوامل فانهم اجمعوا على جمل انك أنت قائم على البدل ولا يجوز ان أنت بقى انه سيأتى فى مخصوص حبذا حكاية قول انه عطف بيان ولعله انما ترك حكايته هنا لان البدل والبيان اخوان لان كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وان كان لا ينعكس لان ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية باساليب الكلام فان قوله نحو انا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد ودون ذكر صدر الآية يفهم ان الاشعار انما هو فى انا وجدناه واما واذكر عبدنا أيوب فالمذكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتى نظيره (قوله أما اذا الخ) كذلك اذا جعلناه مبتدأ حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير نعم المقتنى والمقتنى أى العلم كما تقول زيد حسن الافعال نعم الرجل أى زيد كما قاله الشارح فى اعراب الالفية لكن يرد على جميع ذلك كما أشار اليه ابن غازى ان قول الناظم مشعر به يأباه اذ المشعر بالشئ خلافه وعلى ما قال الشارح يكون المخصوص نفسه مذكورا وان لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر

والرابع انها مصدرية سادة بصلتها الاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هى التمييز وهو قول الكسائى ونقله المرادى عن الفراء وأما القائل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية

●(فصل ويذكر المخصوص) وهو المقصود (بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس) الظاهر او بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) او رجلا (أبو بكر وبئس الرجل) او رجلا (أبو لهب) هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين فى كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحققهما لكونهما فى الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير جاؤا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح او الذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد (و) اختلف فى رفع المخصوص فقيل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبر المبتدا واجب الحذف أى الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمى والمبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى وغيرهم وقيل يتعين الثانى وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر فى النظم على القولين الاولين فقال

ويذكر المخصوص بعد مبتدا ● او خبر اسم ليس يبدو أبدا

(و) من غير الغالب انه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبئس (فيتعين كونه مبتدا) على القول بعلميتهما والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) فى الكلام (ما) اى شئ (يشعر به) اى بالمخصوص بالمدح أو الذم (فيحذف) المخصوص جوازا للعلم به (نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اى هو) أى أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب فى قوله تعالى واذكر عبدنا أيوب والى ذلك أشار الناظم بقوله

●وان يقدم مشعر به كفى ● (وليس منه) اى من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المقتنى) والمقتنى (وانما ذلك من التقديم) للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتداء اما اذا جعلناه خبر المبتدا المحذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها اى هذه سورة أو مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف

لامن

أفعل التفضيل كما يأتى فتأمل (قوله اما بالاصالة) قال الدنوشرى قد يقال عليه ان نحو ظرف وشرف اذا استعمل للمدح أو الذم تكون حركاته غير حركاته الاصلية ويكون التغيير تقديريا كما فى فلك وفلك (قوله والتصيير قاصرة) الظاهر انه عطف لازم على ملزوم لان أفعال الغرائز تكون الا قاصرة وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتى من أن ساء لما تضمن معنى بئس صار جامدا وقول الشارح فيما يأتى والمعنى نعم الفاهم زيد فاشتق من فهم الفاهم أنظر الاصل قيل لتضمين معنى بئس فليحرر (قوله ولا يدغم) قال الدنوشرى أى بعد القلب كما هو ظاهر (قوله ومن امثلته) فصله عن نظائره التحويل فيه كما أشار اليه بقوله فانه فى الاصل الخ وهذا حكم افراد الناظم له بالذكر وقيل فى حكمته غير ذلك فانظر حواشينا (قوله فانه فى الاصل سوأ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت الفا (قوله لابد وان يكون) قال الدنوشرى ذكر بعضهم ان الواو زائدة وذكر آخر غير ذلك فلتراجع المسئلة من حواشى المطول اه اقول ذكر الشهاب القاسمى فى حواشى مختصر المعانى اول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه انها التأكيد لصوق خبر والحق انها زائدة كما بيناه فى حواشى المختصر

لامن التقديم كما ذكر الناظم

●(فصل وكل فعل ثلاثى) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل) بان يكون فى الاصل مفتوح العين (كضرب) وقتل أو مكسورها كعلم (وفهم) بضم العين فيهن وانما حولت لتلحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتى وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتنقلب الواو الثانية ياء نحو قوى أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل فى قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين نحو سرو يجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم العين اصالة أو تحويلا قال الفارسى والاكثرون (يجرى حينئذ مجرى نعم وبئس فى افادة المدح والذم وفى حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول فى المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفى الذم خبث الرجل عمرو) وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك أشار الناظم بقوله

واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا ● (ومن امثلته ساء) بالمد وهو المنبه عليه فى النظم بقوله واجعل كبئس ساء (فانه فى الاصل سوأ بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الامر يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف (فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا) فى بئس (تقول) فى الفاعل المقرون بأل (ساء الرجل ابو جهل و) فى المضاف الى المقرون بأل (ساء حطب النار ابو لهب و) فى المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا و(فى التنزيل وساءت مرتفقا) ففى ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اى نار مرتفق لان التمييز لابد وأن يكون عين المميز فى المعنى والمرتفق المتكأ (و) مما يحتمل الفاعلية والتمييز (ساء ما يحكمون) فيجرى فى ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهى معرفة ناقصة اى ساء الذى يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهى نكرة موصوفة أى ساء شيأ يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجرى فعل المضموم العين فى المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال او الاضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (للثفى فاعل فعل المذكور ان تأتى به اسما ظاهرا

(قوله يجوز ذلك فى فاعل فعل المذكور الخ) مثله ساء فقول الاشمونى عند قول الالفية واجعل كبئس ساء معنى وحكما مشكل لان حكم ساء يخالف حكم بئس فى ذلك ومن فعل المذكور حب اذا لم تقترن بذا كما اقتضاه كلام المصنف الآتى وبهذا تخالف نعم واحسن الاشمونى فى ذلك ١٢٤ فقال عند قوله ومثل نعم حب فى المعنى ولم يقل فى الحكم لكن بحث الدمامينى

مجردا من ال وان تجره بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل افعل فى التعجب (وان تأتى به ضميرا مطابقا) لما قبله فالظاهر المجرد من ال (نحو فهم زيد) حملا على ما افهم زيدا والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد (وسمع) من العرب (مررت بابيات جادبهن ابياتا وجدن ابياتا) حكاه الكسائى بزيادة الباء فى الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا واصل جادبهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشئ جودة اذا صار جيدا وأصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها القصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء فى الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفى كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز (وقال) الطرماح

(حب بالزور الذى لا يرى * منه الا صفحة او لمام

(اصله حبب الزور) بفتح الزاى بمعنى الزائر (فزاد الباء) فى الفاعل حملا على احبب بالزور (وضم الحاء لان فعل المذكور يجوز فيه ان تسكن عينه وان تنقل حركتها الى فائه) ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل (فتقول ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب) الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شئ جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الاذن والى ذلك أشار الناظم بقوله * وما سوى ذا ارفع بحب او فجر * بالبا ومثال الضمير المطابق ماقبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا

* (فصل * ويقال فى المدح حبذا وفى الذم لا حبذا قال) الشاعر

(ألا حبذا عاذرى فى الهوى * ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

الا حبذا اهل الملا غير انه * اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال * وان ترد ذما فقل لا حبذا * ودخول لا فى الذم على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل فى اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل فى الاسم الذى دخلت عليه الا على قول ابى الحسن وابى العباس وهو ضعيف (ومذهب سيبويه ان حب فعل ماض (وذا فاعل) واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا (وانهما باقيان على اصلهما) من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف

انه يلتزم فى فاعل ساء ما التزم فى فاعل بئس وجزم الشاطبى بان فاعل حب اذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم فى فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد به عموم قوله وان تأتى بجواز مطابقته لما بعده وليس كذلك (قوله وقال الطرماح حب بالزور الخ) فيه اشارة كما قدمنا الى ان حب اذا لم تقترن بذا من افراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لمخصوص وصرح المصنف فى الحواشى بانها يتجدد لها حينئذ امور منها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكن سيأتى فى التنبيه انه يذكر حيث قال اذا قيل حب الرجل زيدا واستفيد من كونها من افراد فعل انه لا يجب فى فاعلها ماوجب فى فاعل نعم من كونه مقارنا لال الخ ويوافقه ان بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبى بخلافه (قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى الخ) كلام الناظم قاصر على حب

* (فصل) * (قوله ويقال فى المدح الخ) اى فى المدح والذم العامين واشعارها بان الممدوح محبوب والمذموم غير محبوب لا ينافى ذلك

واذا لم تقترن بذا كانت من افراد فعل المتقدم كامر وكانت المدح او ذم خاصين كما بينه المرادى وهو ظاهر اذا كانت حينئذ على لا يذكر لها مخصوص (قوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم الخ) مراده المماثلة فى افادة المدح والذم وان كان بين نعم وحبذا مخالفة من وجوه كما بيناه فى الحواشى ولعله لذلك قال الفاعل ذا وان كان فيه اشارة ايضا للرد على مدعى التركيب كما قاله الشارح

(قوله والمخصوص الخ) لما سكت المصنف عن اعرابه على هذا القول وتعرض له على القولين بعده تمم الشارح الفائدة ببيانه على هذا القول ايضا (قوله وقيل مبتدا الخ) ظاهره انه قول مقرر والذى فى المغنى ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى ان حبذا اسم (قوله وقيل عطف بيان) قال فى المغنى ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية * تأتيك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة (قوله وقيل بدل) قال فى المغنى ويرده انه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه اه ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال فى المغنى وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى ما ليس بالمتقارب ١٢٥ والفاعل لا يحذف (قوله مبتدا

على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اى وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بحبذا وأخواته من المركبات التى تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه اه والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا) ماضيا (وما بعده) من المخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعى التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعى غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر وفاوسلامة مدعيها مما لزم مدعى الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه فجاز الهاء بضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية وهو المبرد فى مقتضبه وابن السراج فى اصوله والسيرافى فى شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما تحبذه فضارع حبذه اذا قال له حبذا (و) اختلف القائلون بعدم التركيب فى علة كونه (لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هندان و) حبذا (الزيدان) فى تثنية المذكر والهندان فى تثنية المؤنث (او) حبذا (الزيدون) فى جمع الذكور (او الهندات) فى جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك (لان ذلك كلام جرى مجرى المثل)

وما بعده خبره) قال فى المغنى وبالعكس عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين (قوله تخالف الخبر والخبر عنه) اى افرادا وتركيبا (قوله ومن تمييز ما ليس بمبهم) اى لانه قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييزا ما قبل المخصوص او بعده كقوله

الا حبذا قوما سليم فانهم * وفوا اذ تواصوا بالاعانة والصبر

وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ را * م مباراة مولع بالمعالى

والى ذلك اشار الناظم بقوله وأول الخ اى اجعل المخصوص والياء تابعا لذا (قوله فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت بخط المصنف ما نصه عندى ان سبب ذلك ارادتهم الابهام ثم البيان كانهم قالوا حب لشئ فجعلوا ذلك اشارة الى كل مشار اليه من حيث هو شئ ثم بينوه بعد فهذا كما قالوا ربه رجلا وقل

هو الله احد فانهم فانك لا ترى مثله ثم قال فاما قول الشيخ فهو يضاهى المثل يعنى انهم أرادوا ان يكون كالصيغة الراتبة للمدح والذم لا يغيرونه كما انهم يريدون فى الامثال الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الارادة لانهم يريدون استعماله كثيرا فلم يعقبوا عليه التغيير لان استعمال شئ أخف من استعمال أشياء وهذه هى العلة فى الامثال ثم ان المثل فيه أمر زائد وهو انك اذا أتيت به كما قيل أولا فكانك قلت هذه الواقعة تستحق ان يقال فيها اللفظ الذى قيل قديما فى الواقعة المشهورة وليس ذلك فى صيغة حبذا انما عدم التغيير لمعنى آخر وهذا معنى قوله فهو يضاهى المثل أى من حيث فيه علة تقتضى ان لا يغير لا انه مثل من كل وجه فهذان تأويلان حسنان فالحمد لله الذى هدانا لهذا وأظن انى عثرت على تفسير كلام النحاة فى قولهم انه يضاهى المثل

السائر الذى لا يغير عن حالته فى الاستعمال الاول (كما فى قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل أحد) مذكرا كان او مؤنثا مفردا اومثنى اومجموعا (بكسر التاء وافرادها) لانه فى الاصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهرى والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده (وقال ابن كيسان لان المشار اليه) مصدر (مضاف) الى المخصوص (محذوف اى حبذا حسن هند) وكذا الباقى ورده ابن العلج بانه لم ينطق به فى وقت وقال الفارسى فى البغداديات لان ذا بجنس شائع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا (ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا من انه كلام يجرى مجرى المثل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

واول ذا المخصوص ايا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

(وقال ابن بابشاذ) انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا (لئلا يتوهم ان فى حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص (وان ذا مفعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغى ان يكون المنع من اجله ثم عالمه بجريانه مجرى المثل كما تقدم (تنبيه اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل) المضموم العين (المتقدم ذكره) فى الفصل قبله (ويجوز فى حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه (والضم) بنقل حركة العين اليها (كما تقدم) من انه يجوز ان تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان لم تكن الفاء حلقية فضلا عما اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله

* ودون ذا انضمام الحا كثر * (فان قلت حبذا ففتح الحاء واجب) للتركيب (ان جعلتهما كالكلمة الواحدة) والا فجائز

(هذا باب افعل التفضيل)

وهو الوصف المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى اصل الفعل واما خير وشر فى التفضيل فاصلهما اخير واشرر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها فى قراءة ابى قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر

* بلال خير الناس وابن الاخير * واختلف فى سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خوالف انظائرهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما واما قوله

* وحب شئ الى الانسان ما منعا * فضرورة (انما يصاغ) أفعل التفضيل (مما صيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثى متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل

احسن مما عنه واعليه انتهى وما ذكره أولا سيأتى فى كلام الشارح نقله عن الفارسى (قوله لئلا يتوهم) قال القانى انما يظهر هذا التعليل فى المخصوص المفرد اما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال طردا للحكم الى غير المفرد

(باب افعل التفضيل)

حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله ان المتكلم تارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا اثباتا ونفيا وتارة يريده خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع لذلك افعل التفضيل (قوله المبنى على افعل) قال الزرقانى مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك البعض صيغ كاشيب وما أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لان الصحيح ان أحسن فعل لا وصف ويمكن ان يجاب بانه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول

ليس

(قوله ليس الوصف منه على افعل) هذا ما اشتهر وقيده الرضى كما افصح عن ذلك ابن كمال باشا فى الفرائد حيث قال شاع فيما بينهم ان اسم التفضيل لا يبنى مما منه افعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازانى فى تفسير قوله تعالى الد الخصام والمعنى انه أشد الخصوم خصومة لا من جهة ان ألد أفعل تفضيل بل من جهة ان الالد شدة الخصومة فكان شديدا بالنسبة الى مادونه أشد فمعنى الاضافة ههنا الاختصاص كما فى قولك حسن الناس وجها وذلك لان اللدد مما يبنى منه افعل صفة بدليل لد فى جمعه ولداء فى مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل الى هنا كلامه وليس الامر كما شاع كما افصح عنه رضى الدين حيث قال فى شرح الكافية وينبغى ان يقال فى الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبله من فلان وأحمق من فلان وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع انها تجئ منها افعل لغير التفضيل كاحمق وحمقاء واهوج وهوجاء وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منها أفعل لغيره الى هنا كلامه ومن هنا تبين ان الفاضل التفتازانى كما أخطأ فى دعوى ان الدليس فعل تفضيل كذلك لم يصب فى الاستدلال عليه باللدد مما يبنى منه أفعل لغير تفضيل (قوله خوات بن جبير) قال النووى رحمه الله هو بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو وقال وهو احد فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب ذات النحيين فى الجاهلية وهى امرأة من بنى تيم اللات وفى الاصابة لابن حجر وذكر ابن ابى خثيمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تبيع

ليس الوصف منه على افعل فعلاء (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو اضرب و) من باب علم يعلم هو (اعلم و) من باب فضل يفضل هو (افضل كما يقال) فى التعجب منها (ما اضربه و) ما (اعلمه و) ما (افضله) واضرب به واعلم به وافضل به والى ذلك أشار الناظم بقوله

صغ من مصوغ منه للتعجب * افعل للتفضيل وأب اللذ أبى (وشذ بناؤه) من (اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى أأكلهما اى اشدهما اكلا ومن (وصف لا فعل له كهو اقمن به اى احق) بنوه من قولهم هو قمن اى حقيق (و) هو (الص من شظاظ) بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام اى سارق وشظاظ بكسر الشين و بظاءين معجمتين اسم لص معروف من بنى ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ (و) شذ بناؤه (مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره) بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم فى المتعجب منه (وفى) بنائه من الفعل الماضى الذى على وزن (افعل المذاهب الثلاثة) المتقدمة فى التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع فى احد شق التفصيل (هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف و) سمع شذوذا على الثانى (هذا المكان اقفر من غيره و) سمع بناؤه (من فعل المفعول كهو ازهى من ديك) بنوه من زهى بمعنى تكبر قال فى الصحاح لا تتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو اى تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبنى للفاعل (و) سمع هو (اشغل من ذات النحيين) بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصارى قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا منهما مملوأ فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر وقال امسكيه فلما

سمنا فى الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فابت فخرج فتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال اريد اطيب منه فامسكته وحلت آخر فذاقه فقال امسكيه فقد انفلت بعيرى فقالت اصبر حتى اوثق الاول قال لا والا تركته من يدى يهراق فانى لا اجد بعيرى فامسكته بيدها الاخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هنأك وفيها انه قال نزلت مع النبى صلى الله عليه وسلم بمر الظهران قال فخرجت من خبائى فاذا بنسوة يتحدثن فاعجبننى فرجعت فاخذت حلتى فلبستها وجلست اليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأيته هبته فقلت يا رسول الله جمل شرد فانا ابتغى له قيدا الحديث بطوله ٢ فى قولك ما مثل شيرا دجالك ٢ قوله فى قولك لعله الى قوله وجرد

شغل بنيه احاورها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم فشهد بدرا رضى الله عنه (و) سمع هو (اعنى بحاجتك) بنوه من عنى بالبناء للمفعول وسمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه (وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

ومابه الى تعجب وصل * لمانع به الى التفضيل صل

(و يجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة) و يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد يأتى هناك ولا يأتى هنا وذلك مستفاد من قول الموضح و يجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح فى الحواشى

*(فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات احدها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احدهما) فى نفسه وهو (ان يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا الى مؤنث اومثنى اومجموع (نحو) قولك زيد افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف واخوه احب) الى ابينا منا (ونحو) قوله تعالى (قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الآية) الى قوله احب اليكم فافرد فى الآية الاولى مع الاثنين وفى الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) اى ومن اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزم الافراد والتذكير (قيل فى أخر) بضم الهمزة جمع اخرى انثى آخر بالفتح (انه معدول عن آخر) الموازن لافعل التفضيل وليس من باب افعل التفضيل حقيقة لانه لايدل على مشاركة و زيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو اولى لانه به انسب لانه اشبه فى الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لايدل على زيادة وعلى الالحاق به فهو يخالف باب افعل فى ثلاثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة الثانى انه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لا يضاف (و) من ثم ايضا قيل (فى قول) ابى نواس الحسن (بن هانئ) الحكمى يصف الخمرة

(كان صغرى وكبرى من فقاقعها) * حصباء در على أرض من الذهب

(انه لحن) حيث انث صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول اصغر وا كبر بالتذكير وأجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق

(قوله لان المؤول بالمصدر معرفة) قد حققنا فيما مر ان ذلك ليس بلازم وانه قد يكون نكرة بدليل تجويز المصنف فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب ان يكون بتأويل ارسالا

(فصل) (قوله اما ان يكون مجردا من ال الخ) لا يخلو المجرد غالبا من مشاركة المفضل عليه فى المعنى لفظا او تقديرا والمراد بقولنا او تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم فى البغيضين هذا احب الى من هذا وفى الشرين هذا خير من هذا وفى التنزيل قال رب السجن احب الى مما يدعوننى اليه وتأويل ذلك هذا اقل بغضا واقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل احلى من الخل والصيف احر من الشتاء فانظر حواشينا (قوله فقاقعها) كذا فى نسخ الشارح بالقاف بعد الفاء وهو المناسب اضبطه الآتى والذى فى خط المصنف وهو المحفوظ فى رواية البيت فواقعها بالواو بعد الفاء (قوله حيث أنث الخ) اى حيث انث ولم يات بال او بالاضافة وما ذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما فعلناه مقتضى قول المغنى وانما الوجه استعمال افعل فعلى بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال الخ لكن لو أتى بال او بالاضافة كان يجب ان لا يؤتى بمن (قوله واجيب عنه الخ) لان المجرد كما فى التسهيل يؤول بما لا تأويل فيه ويطابق حينئذ كما فى المضاف لمعرفة واجيب ايضا بان من زائدة وانهما مضافان على حد بين ذراعى وجبهة الاسد وهذا بناء على اجازة زيادة من اذا مطلقا واختاره ابن مالك وقال ان السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفى التخريج على مثل ذلك فاندفع قول المصنف فى المغنى ان هذا التخريج مردود لان الصحيح ان من لا تقحم فى الايجاب ولا مع تعريف المجرور

اذا غاب عنكم اسود الليل كنتم * كراما وانتم ما اقام الائم

اى لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف و بعد الالف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابى نواس بنون مضمومة بعدها واو ولا همزة انه كان له ذؤابتان تنوسان أى تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثانى) فيما بعد أفعل (ان يؤتى بعده بمن جارة للمفضول) كما تقدم من الامثلة وهى عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لايقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل واعترضه فى المغنى بانها لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها للعلم بهما (نحو والآخرة خير وأبقى) أى من الحياة الدنيا (وقد جاء الاثبات والحذف فى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان جردا

(وأكثر ما تحذف من) مع المفضول (اذا كان افعل خبرا) فى الحال أو فى الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر كان وان وثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد أفضل وكان زيد افضل وان زيدا أفضل وظننت زيدا افضل واعلمت عمرا زيدا أفضل (و يقل) الحذف (اذا كان) افعل (حالا كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا) * فظل فؤادى فى هواك مضللا

فاجمل حال من تاء المخاطبة فى دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك (اى دنوت اجمل من البدر) وقد خلناك مثله قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (او) اذا كان افعل (صفة كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح

(تروحى اجدر ان تقيلى) * غدا بجنبى بارد ظليل

فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحى (اى تروحى واتى مكانا اجدر من غيره بان تقيلى فيه) غدا قاله ابن مالك فى شرح الكافية وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشى واجدر بالجيم اى أحق وتقيلى من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العينى ان الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد بذلك وجنبى تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل وهما وصفان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبى ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من ومجرورها عليه) أى على افعل (ان كان المجرور بمن) (استفهاما) لان الاستفهام له صدر الكلام (نحو انت ممن أفضل) والاصل انت افضل ممن فقدم ممن على عامله وهو افضل والى ذلك

(قوله اسود الليل) كذا فى النسخ والذى فى العينى اسود العين وانه اسم جبل لا رجل كما توهم والمعنى انهم لئام أبدا الا ان الجبل لا يغيب (قوله احيحة بن الجلاح) هو صحابى رضى الله عنه على ما حرره ابن حجر فى الاصابة ردا على ابن عبد البر وقال احيحة بمهملتين مصغر والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وقال الشنترى فى حواشى المطول انه بتشديد اللام وهو عجيب وفى الصحاح ما يوافق كلام الحافظ ابن حجر والمتبادر من كلام ابن حجر ان احيحة بياء مخففة فهو فعيل وفى جامع الاصول انه بياء مشددة فهو فعيل وبذلك صرح الشنترى (قوله وقال العينى ان الخطاب للفسيل) أى بفتح الفاء وكسر السين المهملة (قوله وادعى ان السوابق الخ) ادعى أيضا ان جماعة من الشراح حتى الافاضل الذين قصدوا الشرح مثل الكشاف وشموا فيه وغيرهم اغلظ الترواح وظنوا انه لا يستعمل الا بمعنى الرواح وقت العشى

اشار الناظم بقوله

وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن ابدا مقدما

وتمثيل الموضح احسن من تمثيل النظم بقوله كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتى انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا الا انهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا (او) كان المجرور بمن (مضافا الى الاستفهام نحو أنت من غلام من افضل) والاصل انت افضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ماله الصدر يستحق التصدير وما احسن قول الامين المحلى فى المفتاح

علمك بارباب الصدور دفن غدا * مضافا لارباب الصدور تصدرا

(وقد تتقدم) من مع مجرورها على أفعل (فى غير الاستفهام) وهو الاخبار (كقوله) وهو جرير

اذا سايرت اسماء يوما ظعينة * (فاسماء من تلك الظعينة املح)

والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على املح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى * اخبار التقديم نزرا وردا * وذلك لان أفعل عامل غير متصرف فى نفسه فلم يكن له ان يتصرف فى معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة (الحالة الثانية ان يكون) افعل مقرونا (بال فيجب له حكمان أحدهما ان يكون مطابقا لموصوفه) فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك أشار الناظم بقوله * وتلو ال طبق (نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الافضلون) او الافاضل (والهندات الفضليات او الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل المتعجب به لاقترانه بال ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد على ابن سعيد فى كفاية المستوفى ما ملخصه ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك فى الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى اه (و) الحكم (الثانى أن لا يؤتى معه بمن) لان من وال يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة (فاما قول) ميمون (الاعشى

(ولست بالاكثر منهم حصا) * وانما العزة للكاثر

(فخرج) جمعه بين أل ومن (على زيادة أل) فى الاكثر (او على انها) اى من ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هى (متعلقة باكثر نكرة) حال كونه (محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور) بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم أو على ان من بمعنى فى اى فيهم

(قوله لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط) الحصر ممنوع لانه يمتنع ان يتقدم عليه ايضا ما هو احد اركان جملته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا يرد على ما قاله تقديم العامل فيما له الصدر فى مسئلة الاضافة نحو غلام اى يوم سفرك لان الصدارة فى صورة الاضافة صارت للمضاف واعلم انه قد تعارض فى هذه المسئلة امران تأخير ماله الصدر ان اخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم وابن مالك رجح التقديم محافظة على تقديم ماله الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكمان) لا يخفى ان احد الحكمين له باعتبار نفسه والثانى باعتبار ما بعده وكان الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله ولست بالاكثر) التفات للخطاب والباء زائدة (قوله محذوفا مبدلا الخ) فيه حذف المبدل قال الدماميني فى الباب الثانى وينبغى تحرير النقل فيه

او

(قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا ما قاله المصنف فى المغنى فى النوع الثانى من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدنوشرى قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدنوشرى فيه نظر وانما معناه الغالب فى الكثرة (قوله ان يكون مضافا) قالوا المضاف لا يضاف الا الى جنسه وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لان الخلق من الله بمعنى الايجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله ان حملت على الارادة صح المعنى لانه يصير أكثر ارادة من سائر المريدين وان جعلته من مجاز التشبيه وهو ان معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعنى أيضا لان ذلك مشترك بينه وبين عباده وان أريد به ايجاد فعل الرحمة كان مشكلا اذ لا موجد الا الله عز وجل وأجاب السيف الآمدى بان معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا مشكل لانه جعل التفاضل فى غير ما وقع اللفظ بازائه وهذا ابعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لان الفاعلين عندهم كثيرون وأقول الاقرب فى الجواب ان أفعل انما يلزم كونه مضافا الى جنسه اذا أضيف الى نكرة أو معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما اذا قصد به الزيادة المطلقة أو أول بما لا تفضيل فيه فلا كما نصوا عليه والآيات مما قصد فيه الزيادة المطلقة *(تنبيه)* رأيت بخط المصنف ما نصه مسئلة قول النحاة لا يضاف افعل الا الى ما هو جزؤه هذا شرطه ان يكون المضاف اليه هو المفضول فاما اذا لم يكن مفضولا فلا نحو يوسف أحسن اخوته وهو الدا الخصام فى اسد التأويلات ولا ولى رجل ذكر اه ومر ما فى كون الد الخصام من باب التفضيل وقوله لاولى رجل ذكر اعلم ان هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الاول ما أشير اليه فى كلام المصنف هنا وهو انه كيف أضيف افعل الى ما ليس جزأ منه وجوابه ما عرفت الثانى ان قوله رجل يقتضى ان لا يدخل الطفل الذى ليس برجل لانه لا يقال له فى عرف اللغة

او لبيان الجنس اى من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز اى عددا والكاثر بمعنى الكثير (الحالة الثالثة أن يكون) افعل (مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد) من أل والاضافة (لاستوائهما فى التنكير) ولكونهما على

رجل وأجاب عن هذا الفقهاء فى كتاب الفرائض بان المراد بالرجل ما ليس بامرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ الى سر هذا الاطناب وهلا قيل لاولى ذكر والاظهر ان يقال ان اولى افعل مضاف الى رجل اضافة سبب والمعنى ان الرجل هو الواسطة بين هذا الاولى وبين الميت فهو سبب فى توريثه لانه لا يرث الا اذا كانت قرابته فى هذه الجهة كما انه لو قيل اولى الميت كانت الاضافة اضافة نسب والتقدير اولى رجل بالميت اى اقرب رجل لشخص اقرب رجل من الميت ونظيره هو اخوك اخو الرخاء لا اخو الشدة اضيف الاخ الى الرخاء لانه سبب الاخوة فافاد قوله اولى رجل نفى الميراث عن الاولى الذى هو من قبل الام كالخال ونحوه لان الخال أولى الميت يعنى من ابن عم عم الام مثلا لانه اولايته بطن لا ولايته صلب وافاد بقوله ذكر نفى الميراث عن النساء وان كن من الاولين بالميت من قبل صلب لانهن اناث وذكر نعت لاولى ولهذا كان مخفوضا فى اللفظ حسب انه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوى السهام لقلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من نعطى المال لقيل أولى رجل ذكرا بالنصب (قوله فان كانت اضافته الى نكرة) قال فى الترشيح واذا عطفت على النكرة المضاف اليها قلت هذا أفضل رجل واعقله وهؤلاء أعقل نساء وأعقله وأفضل رجال واعقله تذكر الضمير فى الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كانك قلت من أول الكلام فان اضفت الى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس واجاز سيبويه الافراد وعليه قوله

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة واحسنه قذالا

كانه قال واحسن من ذكرنا اه وحاصله ان افراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتأويله بالموصول وعليه يتخرج ما يقع فى عبارات المصنفين كما مر الكلام عليه (قوله لاستوائهما فى التنكير) قال اللقانى يؤخذ منه ان اضافته للمعرفة تفيده التعريف وان اضافته فى الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم فى باب الاضافة الكلام على ذلك فى كلام الشارح

(قوله اذا فضلوا) هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو المناسب للمقام وفى بعض الهوامش انه بالصاد المهملة ولا داعى له وانتشر فساده حتى الحق بالاصل فى كثير من النسخ (قوله لا تم) اى عموما شموليا وانما تم عموما بدليا وقوله فمن اين جاء العموم اى الشمولى حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا (قوله وان أول بما لا تفضيل فيه وقوله بعد وان كان على أصله من افادة المفاضلة) تعبير حسن يبين به مراد المصنف وأومأ الى ان تعبيره مشكل لانه لا يصح كون الاضافة على معنى من لا التى لبيان ١٣٢ الجنس لتخالف ضابطها ولا الجارة للمفضول لان افعل لابد أن يكون بعض ما يضاف اليه والثانى كالاله والمجرور بمن لابد أن يكون غيره وتفصيل المقال فى حواشينا على الالفية واعلم انه اختلف فى نحو الله اكبر والله اعظم فقيل ان افعل على حقيقته وحذف المفضل عليه اى اكبر من كل كبير واعظم من كل عظيم وقيل افعل بمعنى فاعل قال المصنف والسر فى هذا ان اطلاق الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطئ أو بطريق الاشتراك اللفظى او المعنوى فان قلنا بالاشتراك اللفظى امتنع فى هذه الاشياء أن تكون للمفاضلة لعدم المشاركة فى المعنى وان قلنا بالاشتراك المعنوى جاز والحق الاول فانه لا مناسبة بين القديم والحادث فى معنى من المعانى وانما الاسم واحد والمعانى مختلفة واما قولهم فى دعائمه اعز واطول ان افعل بمعنى فاعل اى عزيزة طويلة فان كان معتمدهم انه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشئ لانه يكون مثل والآخرة خير لمن اتقى فان قالوا دل هناك الدليل على ان المراد خير من الدنيا وهنا ليس كذلك قلنا قدروه عاما فان قيل لا يستقيم اعز من غيره لعلمنا بان لنا اشياء غيره اعز منه فان ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام اعز واطول من غيره من البيوت لا من غيره مطلقا فان قيل لم يذكر الفرزدق هذا فى معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلهذا انفينا التفضيل قلنا انه فى مقام التمدح والافتخار فيصح ان يقول ان لنا بيتا اعز واطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز منها احتقارا لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمله اه ومن خطه نقلت

معنى من والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان لمنكور يضف أو جردا * الزم تذكيرا وان يوحدا

(ويلزم فى المضاف اليه ان يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل و (الزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء اذا قصد ثبوت المزية للاول على جنس المضاف اليه واحدا واحدا أو اثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان قلت النكرة فى سياق الاثبات لا تعم فمن أين جاء العموم قلت أجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقى ولذلك صحت الاضافة لان أفعل لا يضاف الا لما هو بعضه (فاما) قوله تعالى (ولا تكونوا اول كافر به) بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو فى تكونوا (فا) لجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف و (التقدير اول فريق كافر به) وقال الفراء انما وحد لانه فى معنى الفعل اى اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو أنت أفضل رجل وانتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تمييز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه مائة رجل وقد اجازوا قياسا الاسماء ان يثنى وان يجمع نحو انتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة فى الاضافة الى النكرة (وان كانت الاضافة الى معرفة) فهو ثلاثة اقسام قسم يقصد به زيادته على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه (فان اول) افعل بما لا (تفضيل فيه)

(قوله فان قدر) قال القانى اى ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة فى اكابر مجرميها وهو مضاف الى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك ان اكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول ورد الشارح هذا الجواب بان التقدير يلزم منه المطابقة فى المجرد من أل والاضافة وقد تقدم منعها وانما وجب على التقدير المذكور أن يكون ١٣٣ مجرميها مفعولا اول لانه معرفة وهو فى الاصل مبتدا واكابر خبر ولا يجوز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة على ما تقرر فى موضعه (قوله على حد تعلقها الخ) قال ابن مالك فى شرح التسهيل يقال زيد أرغب فى الخير من عمرو واجمع للمال من زيد ومحمد أرأف بكم اه واعترض عليه بان اجمع للمال ليس من هذا القبيل بل مما يتعدى لى واحد (قوله ان كان المخفوض كلا الخ) وذلك اذا اضيف الى معرفة وقوله وعكسه كما فى النسخ الصحيحة فيما اذا كان مضافا لنكرة قال المرادى أفعل التفضيل بمعنى بعض ان اضيف الى معرفة وبمعنى كل ان اضيف الى نكرة ولهذا يقال افضل الرجلين وافضل رجلين الزيدان (قوله فيمتنع منه المفعول به) ادعى المصنف فى باب المفعول فيه الاجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك فى كلام الشارح (قوله والمطلق) فاما قوله

اما الملوك فانت اليوم الامهم * لؤما وابيضهم سربال طباخ

فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما اذا وقع بعده المفعول به نحو

فاظفرت نفس امرئ تبتغى المنى * بابذل من يحيى جزيل المواهب

وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق اعطاؤه حكم فعل التعجب لان معناهما المبالغة (قوله الا ان كان مضافا الى غيره) الاظهر أن يقول او كان مضافا الى غيره ليوافق ما مر فى باب التمييز من أنه ينصب ما كان فاعلا فى المعنى وما لم يكن كذلك اذا كان مضافا لغيره لتعذر اضافته مرتين

فيه) او قصد به زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيها بالمعرف بال فى الاخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد (كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان) فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه (اى عادلاهم) لانهما لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان * لم ينو فهو طبق ما به قرن (وان كان) افعل (على أصله من افادة المفاضلة) على ما اضيف اليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعرف بال (كقوله تعالى) وكذلك جعلنا فى كل قرية (اكابر مجرميها) فاكابر مفعول اول لجعلنا وفى كل قرية فى موضع المفعول الثانى ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها وفى بعض النسخ (هم اراذلنا) ولو لم يطابق لقيل ارذلنا (و) جاز (تركها) اى ترك المطابقة اشبها بالمجرد لانية معنى من (كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس) فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقيل احرصى بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب) فى الاستعمال (وابن السراج يوجبه) ويجعل أفعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرد اكابر مجرميها (فان قدر اكابر مفعولا ثانيا) لجعلنا (ومجرميها مفعولا اول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة فى المجرد) من أل والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله

وما لمعرفة * اضيف ذو وجهين عن ذى معرفة * هذا اذا نويت معنى من

وذكر صاحب الامثال السائرة ان أفعل يأتى فى اللغة لنفى المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع اى لا خير فى الفريقين اه * (مسئلة) * يتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز ان كان المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز اذا لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقى واما الرفع به فانه (يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر فى كل لغة نحو زيد افضل) ففى افضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد (و) يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر فى لغة

قوله) حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله * ورفعه الظاهر نزر * (كمررت برجل افضل منه ابوه او) افضل منه (انت) بخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل و برفع الاب وانت على الفاعلية بافضل على معنى فاقه فى الفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع افضل فى ذلك على انه خبر مقدم وابوه او أنت مبتدأ مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا او الجملة من المبتدا والخبر فى موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن (ويطرد ذلك) الرفع للظاهر (اذا حل) أفعل التفضيل (محل الفعل) مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (وذلك اذا) كان أفعل صفة لاسم جنس و (سبقه نفى وكان مرفوعه اجنبيا) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الاجنبى (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) فاحسن أفعل تفضيل وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو اجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه فى عين زيد فاضل وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة فى الدار المغصوبة والسبب فى اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر فى مثل هذا المثال تمكنه بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها (فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه ابو حيان فى ذلك (والاصل ان يقع هذا الاسم (الظاهر) المرفوع بافعل التفضيل (بين ضميرين اولهما للموصوف) بافعل التفضيل وهو الهاء فى عينه (وثانيهما للظاهر) وهو الهاء فى منه فيكون المفضول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا احسن الكحل منه فى عين زيد والمقدر كالملفوظ (وقد يحذف الضمير الثانى) العائد الى الكحل فيكون المفعول مقدرا (وتدخل من) الجارة للمفضول (اما على الاسم الظاهر) وهو الكحل فى مثالنا (او) تدخل (على محله) اى محل الكحل وهو العين (او) تدخل (على ذى المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (او) ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين

(قوله واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر) لا يخفى انه ليس فيه رفعه للضمير البارز فى تلك ولم يتعرض له ايضا فى التسهيل قال ابن الصائغ فينبغى أن يزيد أو ضميرا منفصلا وأقول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا (قوله اذا حل محل الفعل) اشارة الى أن علة عمله فى الظاهر فى هذه الصورة حلوله محل الفعل اذ كان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة هو انه لا يوجد له فعل بمعناه وسيأتى انه قيل فى تعليله غير ذلك (قوله اذا كان أفعل صفة) قيل اشتراط ذلك ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفى فيه النفى وأجيب بان أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وان وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه اجنبيا) كذا اشترطه ابن الناظم ومراده الاحتراز عن السببى بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رأيت رجلا احسن منه ابوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا على نفسه باعتبارين وحيث أريد بالسببى المحترز عنه ما ذكر لا ينافى اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف به تعلق ما (قوله وناقشه أبو حيان) وجه المناقشة ان النفى فى صورة افعل التفضيل منصب على الزيادة فى عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد وفى صورة الفعل النفى منصب على المماثلة وهى تصدق بنفى الزيادة والنقص واجاب ابن الصائغ بان المراد فى الاستعمال فى الصورة الاولى النقصان وفى الثانية اثبات الزيادة للثانى قضاء لحق التشبيه

(او)

(او) ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذى المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) اذا ادخلت من على المحل وهو العين (او مضافين) اذا ادخلت من على ذى المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعده) الاسم الظاهر (المرفوع بشئ) اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) فالجميل الثانى هو المفضول وهو الجميل الاول (ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لالتباسه اياه فى المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول الناظم

(لن ترى فى الناس من رفيق * اولى به الفضل من الصديق

والاصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثانى هو المفضول وهو الفضل الاول (ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لالتباسه اياه فى المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبى مسبوق بنفى بان مكتنف بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثانى ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر واذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفى عليه وقاس عليه ابن مالك فى شرح التسهيل النهى والاستفهام وتبعه الموضح فى شرح القطر ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب

(هذا باب النعت)

و يرادفه الصفة والوصف (الاشياء التى تتبع ما قبلها فى الاعراب) لفظا او تقديرا او محلا (خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه

(قوله من حسن الجميل بزيد) قال اللقانى اعلم ان المفاضلة انما تقع بين عينين او معنيين متماثلين فقولهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان المفاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل باحد وحسنه بزيد وكان الداعى الى تقدير حسن ليتعلق به المجرور ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل او بتقديره مصدرا فتأمله (قوله ولما لم يمكنهم الخ) ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم الامكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما اجاب عنه ابن الناظم والذى قاله المصنف تبعا لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح ان ينبه على ذلك هنالك او هنا (قوله فى شرح التسهيل) هو فى متنه أيضا (قوله فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب) اجيب بانه قد استقر ان النهى والاستفهام الانكارى يجريان مجرى النفى فى مواضع كثيرة

(هذا باب النعت)

(قوله ويرادفه الصفة والوصف) قال الدنوشرى قال ابن اياز فى شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته اه واقول فيه وان اقره الدنوشرى نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع فى كلام الائمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال اللقانى جمع الشارح تبعا للناظم بين التوابع معطوفة بالواو اشارة الى ما قال فى التسهيل وبعد اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وفيه حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية فى شئ منها) قال الزرقانى اى من انواع الاعراب وفى بعض النسخ منه اى من الاعراب اه ويحتمل ان الضمير فى منها يرجع الى الامثلة وكذا فى منه بتأويل ما ذكر هذا ويجاب عن الاشكال بان المراد يتبع فى الاعراب وجودا وعدما وقريب منه أن

نحو قام زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية فى شئ منها ودليل الحصر فى الخمسة ان التابع اما أن يتبع بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق والثانى اما ان يكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل والثانى اما ان يكون بالفاظ مخصوصة اولا الاول التوكيد والثانى اما ان يكون بالمشتق اولا الاول النعت والثانى عطف البيان واهما ابواب واذا اجتمعت بدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله فى التسهيل واختلف فى عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل فى المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لانه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار الناظم بقوله

يتبع فى الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل

(فالنعت عند الناظم) المشار اليه بقوله فى النظم

فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه او وسم ما به اعتلق

(هو التابع الذى يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه اوفيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجىء البدل للايضاح فى بعض الصور عرضى (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فانهما لا يدلان على معنى فى متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان ثانى الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشئ هو الشئ لا معنى فيه قاله ابن مالك فى شرح العمدة (والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر) فى النعت الحقيقى (او التاجر ابوه) فى النعت السببى (والمخصص للنكرة كجاءنى رجل تاجر) فى الحقيقى (او تاجر ابوه) فى النعت السببى واختلف فى معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظى الواقع فى المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجرى مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوى الواقع فى النكرات على سبيل الوضع فهو يجرى مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال فى المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لانه (غير شامل لانواع النعت فان النعت) قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل (قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) او للتعميم نحو ان

يقال المراد يتبع فى الاعراب ان كان هناك اعراب (قوله ودليل الحصر فى الخمسة ان التابع الخ) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظى كما لا يخفى (قوله واهما ابواب) قال الزرقانى اى لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد على الآحاد (قوله بدأ بالنعت الخ) قال الزرقانى وجهه أن النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان فى جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلا تابع لانه كالمستقل وأخر النسق لتخلل الواسطة (قوله وقيل الايضاح الخ) قاله السعد فى المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال فى المعارف بيانه ان زيدا فى قولك جاء زيد مثلا له مشاركات فى هذا الاسم فلا يدرى من الجائى منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يحصل الاشتراك فى الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما فى النكرات أجيب بانهم قطعوا النظر عن ذلك اقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالاول فى جانب المعارف وبالثانى فى جانب النكرات لمجرد التفنن لا لفرق معنوى كالتعبير فى الاول برفع والثانى بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الاول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال اللقانى انما لم يشمل ذلك لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره بذكر ما هو من تمامه وتكملاته التى هى أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمل ذلك اه وهذا أحسن من جواب الشارح الآتى

الله يرزق عباده الطائعين والعاصين اوللتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى أو للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو للترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين او للتوكيد نحو) فاذا نفخ فى الصور (نفخة واحدة) وجوابه ان الاصل فى النعت ان يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشئ فى غير ما وضع له

* (فصل ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتنكير تقول) فى التعريف (جاءنى زيد الفاضل) برفعهما (ورأيت زيدا الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيد الفاضل) بجرهما (و) تقول فى التنكير (جاءنى رجل فاضل) ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما فى الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما فى التعريف والتنكير لان التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفى والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازى والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وليعط فى التعريف والتنكير ما * لما تلا (واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف) الحقيقى أو المجازى (ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضا ونعنى بالوصف الحقيقى ان يجرى على من هو له (كجاءتنى امرأة كريمة) ورجل كريم (ورجلان كريمان ورجال كرام) ففى الوصف فى الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله فى التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول فى التعريف جاءتنى المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعنى بالوصف المجازى ان يجرى على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو (جاءتنى امرأة كريمة الاب) بالاضافة (او كريمة ابا) بالتمييز (وجاءنى رجلان كريما الاب) بالاضافة (او كريمان ابا) بالتمييز (وجاءنى رجال كرام الاب) بالاضافة (او كرام ابا) بالتمييز فيوافق النعت منعوته فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له فى اوجه الاعراب الثلاثة وفى التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة فى اربعة من عشرة (لان الوصف فى ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر) اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيآن احدهما

(قوله مجازا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فليتأمل اه ووجه النظر ان دعوى عدم وضع النعت لغير الايضاح او التخصيص مما لا دليل عليه وكان الاوجه ان يقول وكونه بغيرهما خلاف الاصل اى الغالب • (فصل) • (قوله فلا يجوز تخالفهما فى الاعراب) لا يرد على هذا جحر ضب خرب بجر خرب لانه تابع للمنعوت فى اعرابه تقديرا على ما حرره الدمامينى ولا يرد على عدم جواز التخالف فى الاعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لانه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان ثم يستثنى من الاخير ما سيأتى فى النداء من نحو يا حليما لا يعجل ويا رجلا كريما أقبل لمعين (قوله لان التعريف يقتضى الخ) اورد على ذلك ان البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع انه قد يقصد فيهما الايضاح وأجيب بان النعت والمنعوت واحد بالذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما ذاتا فيما عدا بدل كل من كل وبدل هو على اخواته وأيضا البدل على نية تكرار العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله أو المجازى) لا ينافى هذا ما اشتهر من ان النعت اما حقيقى أو سببى وجعل كل ما رفع الضمير حقيقيا لان المراد بالحقيقى ما قابل السببى سواء كان الاسناد فيه حقيقيا أو مجازيا كما ينبه الشارح بعد (قوله باعتبار حاله فى التذكير الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى له أن يقول والافراد أيضا (قوله ويستثنى من ذلك شيآن) فى الحصر نظر لان مفهوم العدد يفيده فى مقام البيان وبقى اشياء مستثناة كما بيناه فى حواشى الالفية ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل قال ابن الحاجب فى امالى القرآن أنت فيها بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الافاضل

والفعليات والفضل والفضلى فالافاضل على لفظه فى التذكير والفضليات والفضل اجراؤه مجرى جمع المؤنث لكونه لايعقل والفضلى اجراؤه مجرى الجماعة وهذا جار فى الصفات والاخبار والاحوال ولذلك جاء أخر نعتا للايام يعنى فى قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءنى رجال ورجال أخر لم يجز حتى يقول أواخر أو آخرون لانه ممن يعقل اه ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى أموالكم التى جعل الله فى قراءة الجمهور وقراءة اللواتى شذوذا من معاملته معاملة جمع المؤنث ١٣٨ ونظير الآية على قراءة الجمهور قول ابن الحاجب فى الشافية التصريف

الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق فى التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامرأة افضل من زيد وبامرأتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى آخر المثل والثانى الوصف بما يستوى فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (وان رفع) الوصف الاسم (الظاهر او) رفع (الضمير البارز اعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) فى الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع (تقول) فى الوصف اذا رفع الظاهر (مررت برجل قائمة امه) بتأنيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا (وبامرأة قائم ابوها) بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا (كما تقول) فى الفعل (قامت امه) فى المثال الاول (وقام ابوها) فى المثال الثانى (و) تقول (مررت برجلين قائم ابواهما) بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى (كما تقول) فى الفعل (قام ابواهما) بافراد الفعل (ومن قال) من العرب كطيئ وازدشنوءة (قاما ابواهما) بالحاق علامة التثنية فى الفعل المسند الى المثنى الظاهر (قال) فى الوصف اذا اسند الى المثنى الظاهر (قائمين ابواهما) بتثنية الوصف (وتقول) فى جمع التذكير (مررت برجال قائم آباؤهم) بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا (كما تقول) فى الفعل (قام آباؤهم) بافراد الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا آباؤهم) بالحاق علامة الجمع فى الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما فى اكلونى البراغيث (قال) فى الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر (قائمين آباؤهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى (جمع التكسير) فى الوصف (افصح من الافراد كقيام آباؤهم)

علم باصول يعرف بها أحوال ابنية الكلم التى ليست باعراب واندفع بما قاله استشكال الدمامينى بعدم تطابق الموصوف والصفة لان الاحوال جمع حال والتى للواحدة ولم يستحضر الدمامينى هذه الآية على قراءة الجمهور والاستشهاد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعانى علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال واذا عرفت هذا عرفت حسن قولى وان كان فيه حشو لكنه سكر

جمع المذكر ماليس يعقل فى نعوته فى اللسان الخالص العربى يجوز فصاح وجوه كلها اسمعت وكل وجه لميل الى سبب فان نظرت الى لفظ جمعت اذن جمع المذكر باذا الفضل والادب وللجماعة ان راعيت جئت به كما يجى مع الانثى بلا عجب فبالتى نعتت أموالكم وأتت

* معدودة بعد أيام ولم يعب وان تعامله كالجمع المؤنث لم * يحتك ماحكمه ان كنت غير غبى وقال
فاجمع على فعليات ان اردت وان * ترد على فعل يا عالى الرتب ومن هنا فعل المعدول جيء به * نعتا للفظة أيام بلا ريب
وجمع معدودة بالتاء جيء به * نعتا لها واردا فى اشرف الكتب * والحال كالنعت والاخبار مثلهما *
فاحفظ ولا تعتمد يا ذا على الكتب (قوله ولكنهم خالفوا الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على اطلاق قول الناظم كالفعل المقتضى لانه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك مع ان جمع التكسير افصح من الافراد (قوله اذا كان الاسم المرفوع بالوصف الخ) قال الزرقانى وسواء كان الموصوف جمعا أو مفردا نحو برجل قعود غلمانه وقاعدين

(قوله وفصل آخرون) قال الزرقانى ظاهر هذا القول المفصل ان القول الاول يرى ان جمع التكسير حيث رفع الوصف جمعا أفصح سواء كان الموصوف جمعا او مفردا وهو ظاهر فان المراعى المرفوع (قوله وتقول فى الوصف اذا رفع الضمير البارز) قولك مررت بامرأة ما قائم الاهى لان الضمير مرفوع بقائم والنعت غير سببى لانه مسند فى الحقيقة الى المحذوف قبل الا تأمل (قوله ضاربته هى) قال الزرقانى ضاربته بالرفع صفة للمضاف وهو ليس له اذ الضارب هو المرأة فهو وصف جرى على غير من هو له ولذلك وجب ابراز الضمير وابرازه هنا واجب باتفاق البصريين والكوفيين اذ لو لم يبرز لحصل الالتباس لان الوصف ظاهر فى كونه للمضاف اليه مع ان الفرض كونه للمضاف فان قلت الرفع ينفى ١٣٩ الالتباس كالنصب فالجواب انه لا شك

وقال الابدى والشلوبين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وان كان افرد اومثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة وتقول فى الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءنى غلام امرأة ضاربته هى وامة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هى وضربها هو وجاءنى غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءنى غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول النظم وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل
* (فصل والاشياء التى ينعت بها أربعة) كما فى النظم (أحدها المشتق) وهو المشار اليه فى النظم بقوله وانعت بمشتق وهو فى الاصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر (والمراد به) هنا (مادل على حدث وصاحبه) ممن قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان بمعناهما مما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضراب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبنى من فعل الفاعل نحو (أفضل) ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبنى من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا (الثانى) مما ينعت به (الجامد المشبه للمشتق فى المعنى) واليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كاسم الاشارة) غير المكانية (وذى بمعنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهى المنبه عليها فى النظم بقوله كذا وذى والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به المعارف (تقول مررت بزيد هذا و) ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت (برجل ذى مال و) اسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت (برجل

فى حصوله حالة الجر فحمل بقية الاحوال عليه أو يقال قد يغفل عن الحركة * (فصل) * (قوله للدلالة على معنى منسوب الى المصدر) قال الزرقانى فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان فجزء مدلوله منسوب للمصدر لكونه بمعناه (قوله ممن قام به الفعل) قال الزرقانى أى اتصف به او وقع منه فالقيام تارة يطلق فى مقابلة الوقوع عليه فيشمل القسمين وتارة يطلق فى مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على ان المراد يدفع الايراد اذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ اذ لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والآلات وبهذا يندفع قول اللقانى ويرد هذا الجواب بان المراد لا يدفع الايراد فالجواب ما نقل عن الناظم من انه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا

معنى فعل وحروفه وحينئذ فالمشتق له اطلاقان اه وظاهره ان الاطلاق الثانى حقيقى وفيه نظر والظاهر انه مجازى من اطلاق العام وارادة الخاص وحينئذ فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف (قوله الثانى الجامد) قال اللقانى تلخيص القول أن يقال المنعوت به اما مفرد او جملة والمفرد اما مشتق أو شبهه وشبه المشتق اما مطرد جار مجرى المشتق أبدا كذى بمعنى صاحب أو فى حال دون حال كاسماء الاشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوأة بهمزة وصل واما غير مطرد كالمصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال فى التسهيل المقصود وخرج به غيره كما قال ابن عقيل فى شرحه قرى ونحوه من الاسماء المنسوبة

في الاصل وغلبت على أجناس لا تعرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله ويقاس على هذه الامثلة الخ)
قال الزرقاني معنى القياس هنا الحمل اذ المشابهة منتفية في بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يخفى ان من جملة الموصولات
ذو الطائية وهي قد ألحقت بذي الصاحبية للمناسبة اللفظية فالاولى جعل باقي الموصولات مثلها (قوله من وما) عبارة
التسهيل وسائر الموصولات المبدوأة بهمزة وصل اه فخرج ما ليس مبدوا بهمزة كمن أو مبدوا بهمزة قطع كأي (قوله
وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذوا وذوي وذوو وذوي بالياء وذات وذاتا وذوات (قوله وهو المعرف بال الجنسية) في هامش
نسخة الدنوشري بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله ما نصه أي الذي اشير به الى فرد غير معين أخذا من قولهم ان معناه
نكرة وبذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فليتأمل (قوله ولقد أمر على الخ)

قيل ان المراد بضمير غير المتكلم
في أمر غير معين على خلاف أصل
الوضع لانه المناسب لكون
المراد باللئيم الجنس ولم يذكر أئمة
المعاني ذلك الا في ضمير المخاطب
نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار
ولا يظهر له خصوصية وأظهر من
ذلك قوله
والخل كالماء يبدي لي ضمائره
من الصفاء ويخفيها مع الكدر
فالضمير في لي ليس المراد به معينا
كان الخل كذلك وقد يقال
بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم
فتدبر (قوله ويجوز أن تكون
الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال
أظهر لان الوصفية تحتمل
ما هو المقصود وهو ان هذا الوصف
دأبه وديدنه مرارا ولم يرد ويحتمل
غيره وهو ان هذا الوصف ثابت له
في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما
الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لان معناها انه يرحل السب وهو يعرض عنه تكرما فلا ينبغي
العدول عنه لانه يغني عن الاعتذار عن الوصف بالجملة واعترض بان الحالية لا تفيدان الوصف المذكور دأبه وأجيب بجعلها
مؤكدة لان كونه لئيما يفيد دوام سبه لا تقييده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) في نسخة الدنوشري بخط
كاتب الاصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني فان جلا صفة لمحذوف
أي رجل جلا الامور اه وكتب عليه شيخنا الغنيمي رحمه الله قلت لا يرد لانه ضرورة وانما يرد الحذف فيما قاله الشارح
فقط كما صرح به الجلال السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللقاني اختلف هل تغني أل عن الضمير وأجاز
ذلك الناظم كما في قوله كأن حفيف النبل من فوق عجسها * عوازب نحل أخطأ الغار مطنف اى غارها اه وقال المرادي

دمشق) وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة أفادت من المعنى
ما يفيده المشتق (لان) لفظة هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذي مال معناها (صاحب
مال و) لفظة دمشقي معناها (منسوب الى دمشق) فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى
صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما أشبهها فيقاس على اسم الاشارة جميع
الموصولات الا من وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو
عمار وتامر وعمر مما هو منسوب الى الحرفتين وأما أسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل
هنا أو هنالك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات (الثالث) مما
ينعت به (الجملة) واليه أشار الناظم بقوله * ونعتوا بجملة منكرا * (وللنعت بها
ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله) فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى
والرابط بينهما الضمير المجرور بفي (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعرف بال
الجنسية كقوله) وهو رجل من بني سلول
(ولقد أمر على اللئيم يسبني) * فأعف ثم أقول لا يعنيني
فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الدنيء الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة
نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح
التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن
أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شرط آخر في المنعوت
بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتي
(وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به

كما

افهم قوله ما أعطيته خبرا انها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذا لم يقل ما أعطيته حالا ولا يرد عليه كما توهم بعضهم جواز
اقترانها بالواو اللصوق لان تلك ليست رابطة بل الرابط الضمير الذي في الجملة نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم (قوله
أو مقدر) قال الدنوشري قال المرادي ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبر به في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل
ان الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر اه وكتب شيخنا الغنيمي بهامشه قلت وينظر
بقية الجمل التي تحتاج الى رابط
(قوله اذا كان المنعوت بالجملة
اسم زمان) قال الزرقاني خرج
باسم الزمان نحو رأيت رجلا
رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن
الدهان ومحل الخلاف في اسم
الزمان اذا لم يوصف الظرف
بجملة غير الجملة المشتملة على
الرابط أما اذا وصف فلا يجوز
الحذف وذلك نحو قولك لا تكره
يوما تسوك فيه راحتك فان
الظرف وصف بجملة تسوك
المشتملة على الضمير المستتر
ووصف بالجملة المشتملة على الرابط
فلا يجوز حذف الضمير حينئذ
(قوله أو مجرور) قال الزرقاني
يشترط أن يكون متعينا كما في
المثال المذكور بخلاف مرني
شهر صمت منه يحذف لاحتمال
جميعه (قوله والى ذلك أشار
الناظم بقوله وامنع الخ) قال
الدنوشري عبارة الناظم لا تشمل
الانشائية فصنيع الموضح أوضح
وأحسن اه ووجه ذلك ان
الناظم عبر بالطلب وهو لا يشمل
الانشاء بخلاف العكس لان
الطلب قسم من الانشاء وقد
يقال استعمل الناظم الطلب في لازمه وهو الانشاء الا أن ذلك لا يثبت ان عبارة الموضح ليست أحسن (قوله جاؤا بمذق الخ)
قال المصنف في التذكرة وما أدري ما الذي دل النحاة على ان هذا وصف ويمكن أن يكون مستأنفا وكأن قائلا قال ما صفته فقال
هل رأيت الذئب قط أي هو مثله (قوله والسمار اللبن الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم

كما تقدم) في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله (أو مقدر) اما مرفوع كقوله
ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار
أي هو عار أو منصوب كقوله * وما شيء حميت بمستباح * أي حميته أو مجرور بفي اذا كان
المنعوت بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي
لا تجزي فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل
بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثاني عن الاخفش أو مجرور بمن عائد
على ظرف أو غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مبارك أي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم
أي منه (و) الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (خبرية أي محتملة للصدق والكذب)
واليه أشار الناظم بقوله * فأعطيت ما أعطيته خبرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة الطلبية
والانشائية فلا يقال (مررت برجل اضربه ولا) مررت (بعبد بعتكه قاصدا الانشاء
البيع) لا الاخبار بذلك لان الطلب والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به
المنعوت والى ذلك أشار الناظم بقوله * وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * (فان جاء) من
لسان العرب (ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول) والى ذلك أشار الناظم بقوله
* وان أتت فالقول أضمر تصب * لان القول كثر اضماره في الكلام (كقوله)
وهو العجاج على ما قيل يذكر ان قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤا
بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب
حتى اذا جن الظلام واختلط * (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط)
فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب نعت لمذق فوجب تأويلها على ان
الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة (أي جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول
عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط وقال ابن عمرون الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت
الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك
السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان
ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فتأوله بمقول عند رؤيته (هذا الكلام)
فقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها اه والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة
مصدر قولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مع اللغة والمعنى جاؤا بلبن
سمار فيه لون الورقة التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى

(قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأعم من قول اللقانى أورد على اطلاق المصدر المبدوء بميم زائدة كمزار وميسر فانه لا ينعت به اه وقال الزرقانى اذا كان مقصورا على السماع كان المنتفى منه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط فالجواب ان فائدتها ضبط ما سمع (قوله أن لا يؤنث) يخرج فعلة للمرة وفعلة للهيئة وقوله ولا يثنى الخ يخرج ما اذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر ثلاثى) قال الزرقانى اى أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثى كفطر وانظر هذا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقانى فيه نظر لكون ظاهره ان الناظم أشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفى فان اسم المصدر يطلق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتى بفطر وسينبه عليه ويأتى ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) ١٤٢ قال الدنوشرى مثل به اشارة الى ان المراد بالمصدر ما يشمله اما تغليبا أو غير ذلك

سواد (الرابع) مما ينعت به (المصدر) مما عاد بشروط أحدها أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثانى ان يكون مصدر ثلاثى أو بزنة مصدر ثلاثى والثالث أن لا يكون ميميا والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعتوا بمصدر كثيرا • فالتزموا الافراد والتذكيرا

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاى (وفطر) بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقية والرابع اسم مصدر فان فعله أفطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (اى عادل) اسم فاعل عدل (ومرضى) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومفطر) اسم فاعل أفطر ويدل لهم ما جاء من اضافتها اضافة غير معنوية نحو مررت برجل عدله وشرعك وحسبك فدل على ملاحظة معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف اى ذو كذا ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل

• (فصل واذا تعددت النعوت) فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت

(قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدنوشرى قد خالف الفريقان هنا ما قالاه فى باب الحال فى قولك جاء زيد ركضا فان البصريين صرحوا هناك بان المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بانه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا نبه عليه المصنف فى الحواشى وقال الشهاب القاسمى يمكن أن يكون ما ذكره كل فريق فى باب الحال بعض ما يمكن بجوازه فلا تنافى (قوله والاخير) فيه اشارة الى أن ما أوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه انما يأتى على القول الاول فقط غير مراد وهذا نبه عليه الحفيد

• (فصل) • (قوله واذا تعددت النعوت الخ) المنعوت والنعت اما أن يتعددا او ينفردا او يختلفا وعلى كل فللنعت حكمان الاول الجمع والتفريق والثانى الاتباع والقطع والحكم الاول انما يتصور اذا تعدد المنعوت والنعت لأنه اذا كان المنعوت واحدا او بهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما اذا تعدد المنعوت حيث لواحد قال ونعت غير واحد وان مراد المصنف ذلك والشارح خلط أحد الحكمين بالآخر كما تعرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتثنية او جمع أو تفريق مع عطف او غيره ويرد على منطوقه مسئلة وهى اذا فرق المنعوت واختلف نعته وانه لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه وعلى مفهومه مسئلة وهى اذا فرق المنعوت واختلف تعريفا وتنكيرا واتلف نعته الا أن يقال كلامه مفروض بما اذا لم يمنع من التبعية مانع واما اذا فرق المنعوت واختلف اعرابه فلا يرد لان صريح كلام الشارح الآتى فى مسئلة الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق اذ لا مقتضى لذلك وان وجب

القطع لمانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتى الكلام عليها) الذى يأتى انما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذى الكلام فيه فكان ينبغى بيانه هنا الان مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم انه لا يكون الا مختلفا وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جاء زيد الامام الفاضل أو والفاضل (قوله أن يكون المنعوت مثنى أو جمعا) قال الزرقانى أراد بالمثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد فى غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فان المثنى والمجموع فى الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتيان فيه) لاختلاف المعنى (قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفريق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذى هو الضرب الثانى من الضربين اللذين ذكرهما فى هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفرقا ١٤٣ وليس مفهومه قوله الآتى واذا تعددت

لواحد فسيأتى الكلام عليها فى فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهى على ضربين أحدهما أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثانى أن يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف مقامهما واما لتعدد عامل المنعوت (فان) كان المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق و (اتحد معنى النعت ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطف (نحو جاءنى رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب فى الارض أى السير فيها (وجب التفريق فيها بالعطف) لانه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لانها الاصل فى ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

ونعت غير واحد اذا اختلف • فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف

(كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين • على ربعين مسلوب وبال)

فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر والبالى هو الذى ذهب عينه وبقى شئ من آثاره وبكا مقصور (وكقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذى يأتى بالكلام منظوما والكاتب هو الذى يأتى به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذى صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يأتى فيه التفريق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادى وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها فى اللفظ لانهم جعلوا التطابق فى الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادى

المنعوت مع تفريق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفريق المنعوت لان تلك مسئلة غير هذه لانها فى بيان اتباع النعت وقطعه وهذه فى جمعه وتفريقه وان كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يوهم اتحادهما خصوصا قوله فى التوطئة لكلام المصنف وان كانت لغير واحد فهى على ضربين الخ واعلم أنه اذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جاء زيد وعمرو الكريم والبخيل ويتعين الاول للثانى كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقانى زاده الشارح اشارة الى ان كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف فى اللفظ مع ان حكمها حكم الاختلاف فى المعنى والجواب عن المصنف ان التثنية والجمع انما يتأتيان الاختلاف فى المعنيين أو الالفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقانى قال فى التسهيل ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا اه فتغليب التذكير والعقل عند الشمول مررت برجل وامرأة صالحين وبزيد وهند الصالحين واشتريت عبدا وفرسا مختارين وتغليبهما عند التفصيل مررت باثنين صالح وصالح ويجوز صالح وصالحة وباثنين ذى عذار وذى عذرة ويجوز ذى عذار وذات عذرة وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ويجوز سابقين وسابقات (قوله لان نعت الخ) علله عبد القاهر بان اسم الاشارة شديد الاحتياج الى صفته فلم يجز فيها التفريق

(قوله وان قدرته بدلا او بيانا) فيه نظر لان عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع في المشتق الا بضعف (قوله واذا تعددت النعوت) قبل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت أن يقول هنا واذا تعدد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورأيتها في نسخة عليها خط المصنف لكن قد علمت مما سلف ان هذه مسئلة غير تلك لانها في الاتباع والقطع لا الجمع والتفريق وعلمت ان الشارح خلط وان المصنف لم يتمم أقسام المسئلة الاولى ولم يشرح منطوق النظم ومفهومه على ما ينبغي وقد أشرنا لذلك كله فيما مر (قوله فان كان العامل فيها) أى النعوت وذلك اذا كان العامل في المنعوتات واحدا لان العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات واحدا كونه كذلك في النعوت وانما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا لهذه العناية لانها المحدث عنها والقول فيها ولم يقل فيه أى المنعوت المتقدم ذكره بلفظ المفرد وقول الدنوشرى قوله فيها الضمير المجرور راجع الى المنعوتات فليتأمل اه لا يخفى ما فيه (قوله فالاتباع) قال الدنوشرى كان ينبغي أن يقول أو القطع في أماكنه كما قال المرادى اه وقال الزرقاني قوله فالاتباع أى جائز قال ابن عقيل في شرح التسهيل واذا كان ١٤٤ العامل واحدا وكذا العمل فالاتباع والقطع جائزان نحو جاء زيد وعمرو العاقلان

وان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد أجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشى (واذا تعددت النعوت) مع تفريق المنعوت (فان كان) العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائى واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا و (اتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الاتباع مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا بصرت خالدا الشاعرين) وسقت النفع الى خالد وسيق به لزيد الكاتبين ومنع

(قوله واختلفت نسبة العامل اليهما) الانسب بسياق الكلام اليهما وذلك لقوله أولا فان كان العامل فيها ولكنه نبى مراعاة للمثال فان فيه النعت مثنى لكون المنعوت مثنى لكنه مفرق (قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر منه ان العامل متعدد كما حمله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد أيضا كما قال شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة اللقاني قوله واذا تعدد المنعوت الخ لم يتعرض الموضح لاتحاد العامل ولا لتعدده وهو صنيع بديع لان قوله فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وان اختلفا فيهما أو في أحدهما يؤخذ منه ان اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبته اليهما كضرب زيد عمرا او اتحدت كخاصم زيد عمرا وكل ذلك منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) قضيته ان الاتحاد في أحدهما شرط كالاتحاد في المعنى والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة امور المعنى والعمل واما اللفظ واما الجنس والاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين وأو في قوله أو جنسه مانعة خلو اعنى يمتنع الخلو عن الاتحاد في أحد هذين فلا ينافى اجتماعهما اذ الاتحاد في اللفظ أو الجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحاد اما في الجنس أو اللفظ يخالفه اطلاق الشارحين للنظم وكلام الشارح في الحاصل الآتى يقتضى ان الجمهور لم يعتبروا الاتحاد في الجنس فكان الانسب أن يقول هنا وجنسه سواء اتحد اللفظ أولا (قوله ومثال ما اتحد الخ) لا يخفى ان قوله ومثال لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء بكاف التمثيل (قوله كجاء زيد وأتى عمرو الخ) قال اللقاني مثال المجرور ومررت بزيد وجزت على عمرو الكريمين مثل به ابن عقيل ٣ وفيه نظر وجاوزت عمرا المرادى

٣ قوله وفيه نظر وجاوزت الخ هكذا في النسخ وتأمل اه

ابن السراج الاتباع في النوع الثانى وفصل في الاول فقال ان قدر الثانى عاملا فالقطع أو تأكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع (وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان أو خبرى مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان أخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك أحببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا اه وجزم به في النظم فقال

وذعت معمولى وحيدى معنى ✲ وعمل اتبع بغير استثنا

(وان اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين) أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا العاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجع عمرا) بالنصب (الشاعران وجب القطع) عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدا أو بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدى الى تسليط عاملين مختلفى المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح أما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شئ واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثانى توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين أربع احداها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما للثانى دون الاول والكسائى والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائى يتبع الثانى فيها دون الاول والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة أجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة أن يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحد اللفظ أولا فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثانى توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان اختلف كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمى الى جوازه

(قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد الشارح بذكر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه ان العاملين في الاول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احترازا عما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كاضافة المصدر الى فاعله ومفعوله تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغاير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرأيت زيدا ومررت بعمرو) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى ان الرؤية غير المرور فانها قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما في العمل ان الاول عامل في اللفظ والثانى غير عامل فيه (قوله كمررت بزيد ولقيت عمرا) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد لان المرور هو اللقى (قوله ان يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أى أن يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم الاختلاف هنا ان كلا من العاملين عامل الرفع فالتمثيل بالنسبة اليه فقط وأما غير المرفوع فالعمل فيه مختلف كما تقدم

(فصل) اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او ادعاء جاز اتباعه وقطعه مالم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة اوما تم الذكر نحو جاؤا الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع فى شئ منها (واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها اجاز اتباعها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أى بين القطع والاتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية أخت طرفة ابن العبد لامه ترثى زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه

(لا يبعدن قومى الذين هم ٭ سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك ٭ والطيبون معاقد الازر)

فقومى فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهى أى لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفى التنزيل كما بعدت ثمود فان قلت كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها فى استعمال هذا اللفظ فى الدعاء ولهم فى ذلك غرضان أحدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون بموته والثانى انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز أن يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهى الناقة التى تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومى الذين هم سم على أعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها لاضيافهم والنزول فى الحرب على ضربين أحدهما فى أول الحرب وهو أن ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثانى فى آخرها وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم اذا كان القتال فى موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل أرادوا انه لا يزنى واذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا ان قلبه لا ينطوى على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت انه (يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومى او على القطع باضمار) مبتدا تقديره (هم و) يجوز (نصبهما) على القطع أيضا (باضمار) فعل تقديره (امدح أو اذكر و) يجوز (رفع الاول) وهو النازلون على الاتباع لقومى أو على القطع باضمارهم (و) يجوز (نصب الثانى) وهو الطيبون على القطع باضمار امدح أو اذكر (على ما ذكرنا و) يجوز (عكسه) وهو نصب الاول ورفع الثانى (على القطع فيهما) لا على الاتباع فى الثانى لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه أو لما فيه

(فصل) (قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقانى قال المصنف فى شرح القطر أما الاول فمشهور وأما الثانى فنص عليه س فى كتابه فقال وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام يعنى بالنصب او الرفع اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وان كنت لم تعرفهم اهـ واعلم أنه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما ان الكلام فى المنعوت المعرفة فان نعت النكرة اذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا كالنعت الاول عند التكرار (قوله مالم يكن لمجرد الخ) بقى صورتان ذكرهما المنكت اذا كان خاصا بمن يجرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقانى ان قوله مالم يكن لمجرد التوكيد ظاهره ان هذا القيد بالنسبة لما اذا لم تتكرر النعوت فقط مع انه معتبر واتحدت النعوت أو تكررت لذلك قيد الشيخ اللقانى كلام المصنف الآتى بهذا القيد (قوله أو جاريا على مشار اليه) قال الدنوشرى لو قال على مشار به لكان حسنا كما هى عبارة المرادى (قوله فان تعين مسماه) خالف ترتيب الناظم لان مفهوم تعين مسمى المنعوت وجودى مقدم على عدمه

من القصور بعد الكمال لان القطع أبلغ فى المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع والى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله واقطع أو اتبع ان يكن معينا ٭ بدونها (وان لم يعرف) مسمى المنعوت (الا بمجموعها وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتنزيلها منه منزلة الشئ الواحد) واليه أشار الناظم بقوله

وان نعوت كثرت وقد تلت ٭ مفتقرا لذكرهن أتبعت

(وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان) زيد (هذا الموصوف بهذه الصفات (يشاركه فى اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد و (احدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب) فلا يتعين زيد الاول من الاخيرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به (الاوجه الثلاثة) الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول النظم او بعضها اقطع معلنا (واذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته الاتباع) لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غنى عن التخصيص (وجاز فى الباقى) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أولا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (كقوله) وهو أبو امية الهذلى يصف صائدا

(ويأوى الى نسوة عطل ٭ وشعثا مراضيع مثل السعالى)

فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثانى وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهملة وفى آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهى المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع الا فى الشعر (وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدا محذوف أو مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا) ان رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) ان نصبت النعت وقدرت فى المدح امدح وفى الذم أذم وفى الترحم أرحم وعلى ذلك يحمل قول النظم

وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا ٭ مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(كقولهم) فى المدح (الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو) فهو مبتدا والحميد خبره (وقوله تعالى) فى الذم (وامرأته حمالة الحطب بالنصب) لحمالة (باضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه

(قوله اذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثة الخ) قال اللقانى فان قلت اذا لم يكن الا واحد يشاركه فى اسمه ووصفيه الاولين أى التجارة والفقه فهل يكون من هذا القبيل قلت اما قبل التكلم فللمتكلم به ان يأتى بالاخير او لا للتوضيح ثم فى الباقين الاوجه الثلاثة وأما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور فى الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع لان الموصوف وان تعين بالاخير فقط الا انه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من انه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع (قوله واذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمى هل مثل النكرة المعرف بال الجنسية لانه نكرة فى المعنى فيه نظر فليحرر (قوله والمراضيع جمع مرضع) قال الزرقانى قال العينى فى شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون الياء لانه جمع مرضع فالمدة لاشباع الكسرة ويحتمل ان يكون جمع مرضاع والمدة قياسية كمصابيح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) قال الزرقانى عبر بقوله يحمل لان ظاهره شمول ما يأتى مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد

(قوله وجملة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرنت بالواو أولا قال الرضى والواو فى النعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته اه وجوز بعضهم كون الجملة فى محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل فى قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعد فى حواشى الكشاف فان قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح اوذم أو ترحم قلت ان فى الافتنان لمخالفة الاعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته فى الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدا فانه أدل دليل على الاهتمام (قوله من نعنى أو من هو) قال الزرقانى فى بعض النسخ من هو أو نعنى من وهذا أحسن من الاولى * (فصل) * (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع انه قد يجب تقول جاء الفارس أى الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس وتقول جاء الصاحب أى الرجل الصاحب ولا تقول جاء الرجل الصاحب (قوله اما باختصاص الخ) قال الدنوشرى هذا بيان لما يحصل به العلم لا لكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدمامينى اشتراط العلم على الاطلاق غير حسن ١٤٨

فانه قد يراد الابهام نحو رأيت طويلا أى شيأ طويلا اه وحيث كان قوله اما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغى ذكره بعد قول المصنف ان علم لئلا يتوهم من ذكره بعد الصلاح للمباشرة انه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو الاماء ولو باردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كمررت برجل راكب صاهلا) ونحوه عندهم قاصرات الطرف لان قاصرات الطرف للنساء قطعا (قوله أى نبأ الخ) قال الدنوشرى هذا الكلام مردود اذ يلزم عليه حذف الفاعل فى غير المواضع التى يجوز حذفه فيها فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا الى النبأ المعلوم من السياق وقوله من نبأ المرسلين حال منه اه وكتب شيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله بخطه بعده قلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام المعربين للآية على ان ظاهر كلام الكشاف ان من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتأمل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع فى وهمه وأجاب عنه بان الممنوع هو حذف الفاعل من غير شئ يقوم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتأمل اه ولعله انما أمر بالتأمل لان فى كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اه ما كتبه شيخنا الغنيمى ومراده بشيخنا الشهاب القاسمى ثم كتب الدنوشرى بعده ثم رأيت فى بعض شروح الفية ابن معط ما نصه وذهب الاخفش ووافقه ابن مالك الى أن من تزاد مطلقا فى الواجب وغيره وفى المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن والحديث وكلام العرب وأنا أسوق اليك شبهه والانفصال عنه أشبه شبهه فمن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين قبل من فيه زائدة

وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبى لان الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب اه ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا فى النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفى معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وان كان) النعت المقطوع (لغير ذلك) أى لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أى ذكر العامل وهو المبتدا أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة) فالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولك أن) تظهر كلا من المبتدا والفعل و(تقول هو التاجر واعنى التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعنى

*(فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم و) كان (النعت اما) مفردا (صالحا لمباشرة العامل) اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا أى فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو) وألنا له الحديد (ان اعمل سابغات أى) اعمل (دروعا سابغات) فحذف المنعوت للعلم به مع أن النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبإ المرسلين أى نبأ من نبإ المرسلين بناء على أن من لا تزاد فى الايجاب ولا تدخل على معرفة (او)

في الفاعل أى ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أى ولقد جاءك هذا النبأ من نبإ المرسلين والجار والمجرور فى موضع الحال أى كائنا من نبإ المرسلين والمعنى تأس بما جرى للرسل قبلك فهذا النبأ الذى جاءك هو من نبئهم فمن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لى بعض الافاضل عن العلامة الرضى عنه فى باب حروف الجر ان الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبإ المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام على ذلك فى باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى فى حل المتن هنا فقد أصلح خلله لان ظاهر صنعه ان ضمير كان المقدرة فى الكلام مع العاطف ١٤٩ عائد على النعت لان قوله أو بعض اسم يقابل اما صالحا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله او كان المنعوت مرفوعا) أفهم ان شرط هذه المسئلة ان يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك (قوله وانما قدر متأخرا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقانى ان كلام الشارح سهو منه فان المسوغ للابتداء بالنكرة موجود وهو تقدم النفى وكذا الوصف وانما قدر متأخرا لئلا يلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى وهى جملة الجواب اه وما ذكره من أن الشارح اشار للمسوغ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال ان غرضه أن وجوب تقديم الجار لئلا يلتبس بالصفة ويؤيده أن التحقيق أن التقديم لا دخل له فى التسويغ كما تقدم لكن يرد أن محل ذلك مالم توصف النكرة والا جاز تأخير الخبر نحو وأجل مسمى عنده وقد وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة الخ) مثل الناظم بقوله تعالى وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف ان كانت الصفة الا ليؤمنن فهى مقرونة بالا وعنده أنها لا تعترض بين الصفة والموصوف وأيضا فجواب القسم لا محل له فان قال الجواب مع القسم قلنا الانشاء لا يكون صفة وان كانت من أهل والتقدير ما أحد من أهل فلم يوجد الشرط اذ لا نفى متقدم (قوله لم يحذف الا فى الضرورة) قياس ما مر فيما لم يصلح لمباشرة العامل أن يقول امتنع حذفه غالبا ويجعل البيت من غير الغالب اذ الاصل عدم الضرورة

(أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسى وكان (بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو فى فالاول كقولهم منا ظعن) أى سافر (ومنا اقام) فظعن وأقام جملتان فى موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء (أى منا فريق ظعن ومنا فريق اقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا أى الذى ظعن والذى اقام وما قدره البصريون أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثانى) كقولهم ما فى الناس الا شكر او كفر أى الا رجل شكر أو رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو الناس و(كقوله) وهو أبو الاسود الحمانى يصف امرأة

(لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم)

ففيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير (أصله لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم) فى مقالتك (فحذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو قومها (وكسر حرف المضارعة من تأثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف (وقدم جواب لو) وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) فى قومها الذى هو (الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف) وانما قدر متأخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف أو جار ومجرور ومختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أى فريق دون ذلك وقولهم ما فى بنى تميم الا فوق ما تريد أى الا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا الا على أهبة أو ما فينا الا على أهبة أى الا رجل على أهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو فى لم يحذف الا فى الضرورة كقوله

(قوله أرمى البشر) قال الزرقانى افعل تفضيل والجار والمجرور خبر كان (قوله ويجوز حذف النعت) بق انه يجوز حذف المنعوت والنعت معا كقوله تعالى لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافعة وقد يحذفان اذا قام مقام النعت معموله كما قالوا فى ماهى بنعم الولد وكانهم لم يتعرضوا لهذا هنا لان النعت كانه لم يحذف لقيام معموله مقامه وفى شرح القطران المعمول قام مقامهما وعليه فكانهما لم يحذفا فليتأمل (قوله كقوله تعالى يأخذ كل سفينة) قال اللقانى مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين اى أولى الضرر درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أى غير أولى الضرر أجرا عظيما درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدر بان المراد بالقاعدين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة أى غير أولى الضرر وجمع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات باوجه انظرها فى الكشاف والبيضاوى (قوله واعترض بان عدم الاعطاء الخ) قال الشهاب القاسمى ومثل ذلك يرد عليه فان عدم المنع لا يقتضى انه اعطى شيأ حتى يكون قرينة على أن المراد لم أعط شيأ طائلا كما زعمه ويجاب بان مراد صاحب المغنى بان عدم المنع المراد به انه أعطى شيأ قليلا كما هو الواقع فهو باعتبار المراد منه يناقض عدم الاعطاء مطلقا فتأمله (قوله أتجعل الخ) هذه الابيات رواها الامام مسلم فى صحيحه فى كتاب الزكاة وينظر معنى قوله بين عيينة والاقرع والذى تقتضيه القصة ان يقول دون ومنع صرف مرداس فى قوله يفوقان مرداس والظاهر مرداسا للضرورة

يرمى بكفى كان من أرمى البشر ◆ أى بكفى رجل كان (ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا) فحذف النعت وبقى المنعوت (أى كل سفينة صالحة) بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله فى المغنى وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس

وقد كنت فى الحرب ذا تدرا ◆ (فلم أعط شيأ ولم أمنع)

فحذف النعت وأبقى المنعوت (أى شيأ طائلا) والذى أحوج الى تقدير هذا النعت تحرى الصدق فان الواقع انه أعطى شيأ بدليل قوله ولم أمنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسى بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله فى المغنى بدفع التناقض واعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت أن النبى صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة أعطاه أباعر فسخطها وقال

أتجعل نهبى ونهب العبيد ◆ بين عيينة والاقرع
وقد كنت فى الحرب ذا تدرا ◆ فلم أعط شيأ ولم أمنع
وما كان حصن ولا حابس ◆ يفوقان مرداس فى مجمع
وما كنت دون امرئ منهم ◆ ومن تضع اليوم لا يرفع

فقال النبى صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عنى فزادوه حتى رضى والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعنى عيينة ابن حصن والاقرع بن حابس والتدرأ بضم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقش الاكبر

ورب أسيلة الخدين بكر ◆ (مهفهفة لها فرع وجيد)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أى فرع فاحم وجيد طويل) بدليل أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر والفاحم بالفاء والحاء المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان الياء مخففة العنق وكانه قال لها شعر أسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله

وما من المنعوت والنعت عقل ◆ يجوز حذفه وفى النعت يقل

◆(فصل)◆

(قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أى المختلفة المعانى فان اتفقت فلا يجوز العطف لانه يؤدى الى عطف الشئ على نفسه ولا فرق فى المتفقة بين ان تكون متبعة أو مقطوعة وظاهر كلامهم الجواز ولو فى الجمل ونقل الدمامينى عن الواحدى ما يدل على الوجوب فى الجمل نحو مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتقى الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) مالم يكن نعت غير واحد ويختلف فلا يعطف الا بالواو وكاهم ◆(هذا باب التوكيد)◆ (قوله لرفع المجاز) قال اللقانى أى لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد ارتفع احتمال المجاز وقال الزرقانى اذا قيل جاءنى القوم ثلاثتهم لو جاؤنى ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وان رفع فهو توكيد قاله الرضى ثم قال ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءنى رجال ثلاثة اه ووجه ذلك ان التأكيد لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التأكيد مفيد المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه وانظر هل يرد التوكيد بذلك على قول المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين فى الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع المصنف لانه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال فى الالفاظ الآتية انه يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان ما هنا ليس من حذف المضاف وأيضا اذا كان ما هنا على حذف المضاف فلا تجوز فى اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل فى معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف حذف توسعا فالوجه أن التجوز فى الذات استعمالها فى غير معناها الموضوعة له بان تريد بالخليفة مثلا ثقله لكن يشكل على ذلك اذا كان المسند اليه علما القول الاصوليين ان الاعلام من الصرائح التى لا تحتمل غير ما استعملت له والحاصل انه اذا قيل جاء الخليفة يحتمل انه من حذف المضاف والمسند اليه مستعمل فى حقيقته ولا تجوز فى الكلمة بل فى اعرابها ويسمى مجاز الحذف ويحتمل انه من المجاز اللغوى بان استعمل المسند اليه فى غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز فى الاسناد ويحتمل انه من المجاز العقلى بان يكون التجوز فى الاسناد والمسند اليه مستعمل فى حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للاول والمصنف للثانى وقول ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظى الا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد بهما أيضا ويجرى فى نحو جاء القوم مما كان المسند اليه من الفاظ العموم ويرتفع بالتوكيد اللفظى فقط الا على احتمال المجاز العقلى فيرفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شئ منها بالالفاظ الآتية وتجرى فيه على وجه آخر اقتصروا عليه وهو أن القوم استعمل فى البعض مجازا لغويا أو المسند اليه على حذف مضاف تقديره بعض أو تجوز فى اسناد ما للبعض للكل وهذه الاحتمالات انما ترفع بالتوكيد بالالفاظ الآتية فالتمثيل فى مثل هذا المقام بنحو جاء الخليفة وفيما يأتى بالقوم ليس للتقييد وحينئذ فالنفس والعين يجتمع مع كل فى نحو جاء القوم ولذا قالوا ان ألفاظ التوكيد اذا اجتمعت قدمت الخ والحاصل ان المؤكد ان لم يكن من ألفاظ العموم احتمل مجازات ثلاثة ولكل توجيه وان كان من ألفاظ العموم احتملها ولكل توجيهان وفى هذا تجتمع النفس والعين مع الالفاظ الآتية

◆(فصل)◆ ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا أم وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح فى الحواشى واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل ◆ واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف ◆ والظرف على الجملة غالبا فيهن

◆(هذا باب التوكيد)◆

والتأكيد أيضا لغة ولم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلا يقال وكد توكيدا وأكد تأكيدا والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة والمراد به التابع (وهو ضربان لفظى وسيأتى) آخر الباب (ومعنوى) وهو ألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ (الاول والثانى النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات) والى التوكيد بهما أشار الناظم بقوله ◆ بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ◆ (تقول جاء الخليفة فيحتمل) انه على تقدير مضاف و (ان الجائى

(قوله او بهما) قال السنباطى يمكن ادخاله فى عبارة الناظم بجعل أو للاباحة لان المعنى أكد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر ان كان قوله أكد بصيغة الامر فان كان بصيغة الماضى المجهول فهى لاحد الشيئين قال الزرقانى وظاهر كلامهم ان التأكيد سائغ ولو عطف على المؤكد وهو الذى ارتضاه الرضى ونصه وقال هشام اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو ولانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد أو ربما غلطت فى ذكر زيد وأردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر اه وظاهر قوله اذا عطفت على شئ ان الحكم المذكور فى التأكيد اللفظى والمعنوى وهو ظاهر وقوله والاولى الجواز يدل على ان الاول يمنع ذلك ولا ينافى ذلك قوله لم يحتج لان ما لا يحتاج له مستغنى عنه والاتيان بالمستغنى عنه عبث (قوله ويجب اتصالهما الخ) قال الحفيد لك ان تقول يلزم من هذا الذى ذكره اضافة

الشئ الى نفسه قال الشهاب القاسمى يمكن ان يدفع هذا عنه وانما يلزم اضافة الشئ الى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف أعم من المضاف اليه * (تنبيه) * ينفرد النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كما فى التسهيل قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم بأجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من ألفاظ التوكيد وان أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال الزرقانى وفى الرضى ما نصه وقد يضاف أجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى القوم بأجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءنى القوم أجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضى ان التأكيد بأجمع لما كان الغالب فيه عدم الاضافة ومع الاضافة يستبعد كونه تأكيدا التزمت فيه لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها فى فعل التعجب فى نحو أحسن بزيد فانه لما كان يشبه فعل الامر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير) لا يخفى ان هذا انما هو اشارة الى اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد لا لوجوب كون لفظهما مطابقة من الافراد والجمع وكان يجب تقديمه على قوله ويجب ان يكون الخ (قوله جمعهما على أفعل) قال اللقانى أحسن منه قوله فى التسهيل جمع قلة لان عينا يجمع على أعيان أيضا ولا ينعت بها لا فى المثنى ولا فى الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه وظاهر أن قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يؤكد وكما لا يؤكد

خبره أو ثقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحهما متاع المسافر وحشمه (فاذا أكدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه أو عينه أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على أن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة (ويجب) فى النفس والعين (اتصالهما) لفظا (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به (و) يجب (أن يكون لفظهما طبقه فى الافراد والجمع) والى ذلك أشار الناظم بقوله * مع ضمير طابق المؤكدا * تقول جاءنى زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا أعيانهم فى التوكيد (وأما فى التثنية فالافصح) فى النفس والعين (جمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين فيقال جاءنى الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز فى غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأجاز ذلك ابن اياز فى شرح الفصول تبعا لابن معطى ووافقهم الرضى واقتصر فى النظم على الجمع فقال * واجمعهما بأفعل ان تبعا * ما ليس واحدا * وانما ترك الاصل فى المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل الى الجمع لان باب التثنية جمع فى المعنى (ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم) كما يؤخذ من عموم قوله فى التسهيل فى باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح ويختار

(قوله فى المتضايفين) قال الزرقانى تثنية مضاف ومضاف اليه وهنا حذف أى فى مضاف المتضايفين وذلك لان الاختيار انما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه أن المضاف اذا كان معناه متعددا وكان المضاف اليه متضمنا له سواء أضيف لفظا أو معنى فانه يختار فى المضاف الجمع على الافراد والافراد على التثنية فقولك قطعت رؤس الكبشين ومن الكبشين الرؤس مختار على رأس فى قولك قطعت رأس الكبشين والكبشان قطعت منهما الرأس مختار على رأسى والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لان قولك الرؤس منه لا معناه رؤسهما انظر شرح التسهيل اه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة من تحريره كل مثنى واحده لا يكون فى الواحد منه الا واحد وضعا أو قصدا فانه اذا أضيف لفظا أو تقديرا الى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنى كان الارجح فيه الجمع ثم الافراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صغت قلوبكما فهذا مثنى واحده قلب وهو لا يكون فى الواحد منه الا واحدا ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه وقد أضيف الى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لهما بانهما اجزاؤه وكذلك حكم النفس والعين القصد وبها النفس فى الانف واللسان وما أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون فى الواحد منه الا واحد من قولك قلعت أعينهما فهذا اذا أردت به قلعت عينا من كل منهما وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس ولا يبعد ان يجوز الافراد لامن اللبس ولا استحضر ما يقول النحاة فى ذلك وقولى وضعا نحو قلوبكما أو قصدا استظهارا على نحو أعينهما اذا أردت به النفس من قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو فاقطعوا أيديهما فان اليد بطريق الوضع فى الواحد منهما أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لانه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون فى الواحد منهما الا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود ايمانهما وقولنا فانه اذا أضيف لفظا واضح أو تقديرا استظهارا على نحو قول الشاعر * رأيت ابنى البكرين فى حومة الوغى * كلا فاغرى الافواه عند عرين * فان التقدير كلا فاغرى أفواههما وقولنا الى لفظ واحد يتضمنهما احترازا

من ان يضافا الى متفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الافراد ولو جئ فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت أمثلته وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لابى بكر وعمر رضى الله عنهما ما أخرجكما من بيوتكما وقوله لعلى وفاطمة رضى الله عنهما اذا أويتما الى مضاجعكما وفى حديث آخر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن انفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر وفى حديث على وحمزة فضربا بأسيافهما وهذا كله شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك على ان شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلتبس احترازا من نحو قبضت دراهمكما فانه يجب فيه مطابقة ما أردت والا التبس ثم اعلم ان ما ذكرناه من اختيار الافراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسى فى الايضاح بعد ان ذكر الجمع وزعم يونس انهم يقولون رأسيهما وقال همنان بن قحافة فجمع بين اللغتين فى بيت * ظهراهما مثل ظهور الترسين * ولم يذكر فى الايضاح الافراد رأسا وفى شرح الغاية التثنية فصيحة فى نحو فتحالسانفهما والافراد قليل ثم اعلم ان ابا على قد قرب جواز جمع هذا النوع فى التثنية فانه قال انك تقول نحن فعلنا اذا كنتما اثنين كما تقول ذلك فى الجماعة وعلل هذا قوم بان أكثر ما وقع ذلك فى الاعضاء وهى الاصل فيه وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم زوج منها الى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث تصير اربعة فاطلق لفظ الجمع على كل شئ من اثنين كالرأسين اجراء للباب مجرى واحدا قال عبد القاهر وهذا يحكى عن البغداديين وكان شيخنا يرتضيه واعلم انه يجوز بعد مجئ الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه فمن الاول قوله * خليلى لا تهلك نفوسكما أسى * فان لها فيما به دهيت أسا * ومن الثانى قوله * قلوبكما يغشاهما الامن عادة * اذا منكم الابطال يغشاهم الذعر * وحمل عليه المبرد قوله * اقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما * فاعاد الضمير المضاف اليه مصطلى على الاعالى لانها مثناة من حيث المعنى وهو توجيه حسن اه ومن خطه نقلت ومقته مع طوله لنفاسته

فى المتضايفين لفظا أو معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد اه كلام الناظم (وغيره يعكس ذلك) فيرجح التثنية على الافراد ولم أقف عليه

٢٠ ج تى

(قوله نحو جاء الزيدان الخ) أى فكلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال اللقانى وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله * نعم بقربى الزينبين كليهما * وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أى بقربى الشخصين كليهما وقد يغنى كلتيهما عن كليهما وكلاهما كقولك جاء الزيدان أو الهندان كلهما (قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف اتصالهن لان الاتصال لا يكون الا فى اللفظ وكذا قال اللقانى ان قوله ويجب اتصالهن بضمير المؤكد أشار به الى منع حذفه من كل استغناء بنيته خلافا لمن أجازه والى منع اضافته الى ظاهر خلافا للناظم فى بعض كتبه حيث أجاز اضافتها الى ظاهر مثل المؤكد بها مستدلا بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وخرج على أن كلا نعت أى أشبه الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤكد اذ أل فيه للعهد الذكرى الراجع لقوله ضمير طابق المؤكد اه وصرح فى المغنى بان ألفاظ التوكيد انما يربطها الضمير الملفوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتى والاعتراض الآتى يدل أيضا على أن المراد الاتصال لفظا وقول اللقانى وخرج على أن كلا نعت الخ المخرج لذلك أبو حيان ورده فى المغنى بان التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت على المصنف وانه أخل بافادة ذلك لانه لم يأت بالتقدير (قوله انا كلا فيها) قال الدنوشرى قال البيضاوى وقرئ كلا على التوكيد لانه بمعنى كلنا وتنوينه عوض عن المضاف اليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن فى الظرف فانه لا يعمل فى الحال المتقدمة كما يعمل الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول الزمخشرى والفراء قد يقال فيه نظر من حيث ان الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما فى هذا النظر من الضعف لما علمت انه لا بد منه لفظا وانه لا يقدر كما صرح به المصنف فى المغنى ودل عليه كلامه هنا ثم يمكن أن يقال ان ابن عقيل والفراء والزمخشرى لا يوافقون على اشتراطه أن يكون ملفوظا به (قوله حال) الظاهر انها من قبيل الحال المؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف فى الحالية باقتضائها أن الخلق وقع على ما فى الارض حالة الاجتماع ويجاب بان خلق بمعنى قدر (قوله وكلا فى الآية الثانية بدل) قال المصنف فى الحواشى وقول أبى حيان بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة لم أتخيل صحته لانى لم أجد البدل الذى من هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال قدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك اه ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله توكيدا على ذلك انما يظهر لو كان الضمير فى ألفاظ التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المصنف فى المغنى وهذا

فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا فى الشعر (والالفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا للمثنى) نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما (وكل وجميع وعامة لغيره) أى لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصالهن بضمير المؤكد) لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكلا اذكر فى الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا

(فليس منه) أى من التوكيد (خلق لكم ما فى الارض جميعا) لعدم الضمير (خلافا لمن وهم) وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى (ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها) لعدم الضمير (خلافا للفراء والزمخشرى) فى قولهما ان كلا توكيد لاسم ان (بل الصواب ان (جميعا) فى الآية الاولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) فى الآية الثانية (بدل) من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز فى كل أن تلى العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءنى كل القوم ويجوز بجيئهم ابدلا بخلاف جاءنى كلهم فلا يجوز الا فى الضرورة قاله فى المغنى قال ابن مالك (ويجوز كونه) أى كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل الى (الظرف) يعنى فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفى قاله فى المغنى

(و) كلا

(قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجيء كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) قال الزرقانى استشكل ذلك بان تأكيد الزيدين بما ذكر لا ينفى الاحتمال المذكور لان مآل ذلك الى قولك الزيدان كلاهما جاءنى أحدهما (قوله لامتناع التقدير المذكور) أى وان أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكلا الزيدين لكن هذا لا يؤكد لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام فى التأكيد بكلا (قوله واشتريت العبد كله) قال الزرقانى قال الرضى وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد افتراق الاجزاء حكما كما احتمله الفرد اعنى اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثانى أظهر لكون افتراق الثانى أشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد (قوله وفى ذلك تعريض الخ) قال الشاطبى لك ان تقول لم يرد الموضح التعريض بذلك وانما أراد وجها آخر فى تقدير المتن ويجوز ان يقدر بما قاله الشارح وحاصله انه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث ان أكثرهم أغفله وليس هو زائدا حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بانه كان ينبغى على هذا أن يتعرض لجمع الضياع فانه كذلك لا وجه له

(و) كلا وكلتا وكل وجميع وعامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن فمن ثم) أى من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال (جاءنى الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الاصل جاء احد الزيدين أو احدى المرأتين) وانه أطلق المثنى وأريد به واحد (كما قال) الله (تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الاصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور) لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وأبى على وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك فى التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تأتى بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجىء الى جزئه المتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة) من العرب وهى ترقص ولدها

(فداك حى خولان * جميعهم وهمدان)
وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان

فجميعهم توكيد لحى خولان وفدا اسم من التفدية بالدال المهملة ويجوز فى الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحى خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحى فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان أبو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله * فانى نهيتك عن هذا وأنت جميع * (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والتاء فيها) لازمة (بمنزلتها فى) اللزوم فى (النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت) الامة عامتها و (العبد عامته) بالتاء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتاء وفى ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده فى النظم

واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم فى التوكيد مثل النافلة

على الزيادة على ما ذكره النحويون فى هذا الباب فان أكثرهم اغفله ثم قال وليس هو فى حقيقة الامر زائدا على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه ولم يغفله اه وفى الافصاح ان المبرد خالف سيبويه فزعم ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم

•(فصل)• (قوله ويجوز اذا اريد تقوية التأكيد الخ) قال الزرقاني مقتضاه انه ليس الغرض من اتباع كل باجمع الا مجرد التقوية مع انه يمكن ان يقال الغرض منه دفع توهم ان يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناه آياتنا كلها فان الله تعالى لم يطلعه على جميع آياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم ان التوكيد بكل للاحاطة والشمول اهـ ويؤيد ما قاله بعض الشيوخ قول الاصوليين ان كلا تاتي للكل الجميعي وللكل المجموعي فتدبر (قوله ان يتبع كله باجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير اجمع وفروعها على كل وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع اجمع وفروعه باكتع واخواته ويتبع اكتع واخواته بابصع واخواته ويتبع ابصع واخواته بابتع واخواته وترك ذلك هنا تبعا للنظم لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها انها اذا اجتمعت بانها كلها تأكيد للاول ولا يجوز قطع شئ منها والفاظ التوكيد كلها معارف اما بالاضافة الى ١٥٦ الضمير نحو كلهم واما بالعلمية نحو اجمعون ومن ثم امتنع نصب شئ منها على

•(فصل ويجوز اذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع) فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وبعد كل اكدوا باجمعا • جمعاء اجمعين ثم جمعا

(وقد يؤكد بهن) استقلالا (وان لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لاغوينهم اجمعين) ان جهنم (لموعدهم اجمعين) واليه اشار الناظم بقوله

ودون كل قد يجيء اجمع • جمعاء اجمعون ثم جمع

(ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا) عن تثنية اجمع وجمعاء والى ذلك اشار الناظم بقوله

واغن بكلتا في مثنى وكلا • عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(كما استغنوا) غالبا (بتثنية سي) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تثنية سواء) بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن الا نادرا (وأجاز الاخفش والكوفيون ذلك) اى تثنية أجمع وجمعاء (فتقول) على رأيهم (جاء الزيدان اجمعان) بتثنية أجمع (والهندان جمعاوان) بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو اكتع وكتعاء (واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق)

الحالية ويمتنع عطف بعضها على بعض وزعم بعضهم ان اجمعين مفيد اتحاد الوقت والصحيح لا وانها تفيد مطلق العموم بدليل لاغوينهم اجمعين فتأمل اهـ وقوله والحكم عليها انها اذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال اذا قلت جاء في القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تأكيد للقوم واجمعون تأكيد لكلهم وهكذا البواقي وقال بعضهم انما يفيد اجمعين الاتحاد في الوقت اذا وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الافادة في لاغوينهم اجمعين (قوله وان لم يتقدم كل) قال الزرقاني الاولى ان تكون الواو للحال لوجهين احدهما انها اذا كانت للمبالغة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما ان التعبير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي انما تكون عند الاستقلال لان لا مطلقا واعلم ان انتفاء التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع ان هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها وكان المصنف اتكل في ذلك على انها توابع كل فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تثنية أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما لكلا وكلتا ككل وقال انما يصح الاستغناء بذلك اذا قصد شمول الافراد كما في جاء الزيدان او المرأتان اما اذا قصد شمول اجزاء لا افراد كما في اشتريت العبدين او الامتين فان كلا وكلتا لا تفيده فتامل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما ان سواء تطلق بحالها على المثنى كقولك زيد وعمرو سواء ولا كذلك اجمع وجمعاء (قوله واذا لم تفد الخ) قال الزرقاني قال الرضي واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما • جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل المصريين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين اهـ وقوله ومعروف الخ معطوف على خير اى هم متصفون بالاوصاف الاربعة وقوله اولى اى من حمله على الشذوذ

(قوله فيقدح في دعوى الاتفاق) قال الدنوشري وقد يجاب بان دعوى المصنف لم يعتد فيها بالمخالف فقال ما قال (قوله ويحصل الفائدة الخ) قال اللقاني فيه نظر لان الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التاكيد للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت النكرة اولا على قولهم فعلم ان الفائدة عندهم غير منحصرة في التأقيت بل انها غيره وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم ارادة القول باشتراط الفائدة دون تأقيت (قوله لمدة) هذا بناء على تقييده بالزمن قال الزرقاني حصره المحدود فيما ذكر وتقديره زمنا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم ودينار وما كان موضوعا للمدة المذكورة ولذلك لم يعبر المصنف بقوله موقتا الظاهر فيما فسر به الشارح وعمل المحدود لشموله كما قررنا قال الرضي وقد اجاز الكوفيون توكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين (قوله قد صرت البكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتت ١٥٧ والبكرة بفتح الكاف واسكانها لغتان

لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق (وان افاد جاز عند) الاخفش وعند (الكوفيين وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله

وان يفد توكيد منكور قبل • وعن نحاة البصرة المنع شمل

(وتحصل الفائدة بان يكون المنكر (المؤكد) زمنا (محدودا) وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من الفاظ الاحاطة) والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا و (كاعتكفت اسبوعا كله وقوله

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب • (يا ليت عدة حول كله رجب

ومن انشد) كالناظم وابنه (شهر مكان حول فقد حرفه) من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى ان يكون عدة الحول من اوله الى آخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا (ولا يجوز صمت زمنا كله) لان النكرة غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير (ولا) صمت (شهرا نفسه) لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن

حكاهما صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب الاسكان وهي التي يستقى بها الماء اهـ من الاشارة قال العيني اراد صوتت بكرة البئر يوما من اوله الى آخره (قوله رجب) قال الدنوشري هل رجب منصرف وكذا صفر اولا قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف ان اريد بهما معين فهما غير منصرفين والا فمصر فان قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك ان المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا في سحر انه معدول عن السحر فيما اريد به سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل وقد يقال ان المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمنا) قدره تبعا للمرادي وابن الناظم لكن مثل الرضي والشاطبي بدينار ودرهم فعلم انه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب القاسمي وانظر هل يشمل المفيد اذا كان العامل نحو الشراء نحو اشتريت عبدا كله فانه يفيد دفع توهم شراء البعض وقال السنباطي قوله زمنا الظاهر جواز اشتريت كله فكان ينبغي اسقاط لفظة زمنا لكن الشارح سلفه في ذلك المرادي وكذا الرضي وغيرهما ولعل اقتصارهم على ذلك لانه الغالب اهـ وفي قوله اشتريت العبد كله بتعريف العبد اشكال لان الكلام في النكرة الا ان يقال ال فيه للجنس فهو نكرة معنى وقوله وكذا الرضي مخالف لما تقدم قبل من انه مثل بدينار ودرهم ويأتي عن الزرقاني (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدنوشري كلام فيه تكرار فلينظر اوله وآخره اهـ وأقول لا تكرار فيه نعم تأخير الشارح ذلك الى هنا لا يظهر اذ لا دخل للمسئلة التي ذكرها المصنف هنا فيه على ما علل به ثم لو علل عدم جوازه بان المؤكد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من الفاظ الاحاطة حسن موقعها ثم ان ما علل به انما يظهر على ما حملنا عليه كلام المصنف من ان رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير

ماوضع له كان يراد بالاسد هنا الشجاع لا على ما حمل عليه الشارح من انه على حذف مضاف اذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الاشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من عدم امكان المجاز اللغوى فى جاء زيد نفسه ظاهر على ما نقلنا سابقا من عدم مجيئه فى الاعلام اذ لم يجعل مجاز الحذف منه ممكنا فيه وان الاصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم امكان المجاز العقلى فى جاء أسد نفسه ممنوع لامكان ان يكون المجى فى الحقيقة لصاحبه او سائسه او نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجازه على عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لان المسند هنا وهو اسم الاشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع الاستعمال من التجوز غالبا فى لفظ الاسد دون الاسناد اليه (قوله اذ ليس من فوائد الخ) قال الزرقانى تعليل لعدم الجواز (قوله واذا أكد) قال الدنوشرى هو على حذف فعل الارادة كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن او على المجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ضمير مرفوع متصل) قال اللقانى سكت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر انه كالظاهر نحو انتم انفسكم قوموا اه ولا يخفى ان المصنف لم يسكت عنه لان تقييده بالمتصل يفيد ان المنفصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشارح فى المحترزات وكان يليق بالشارح ان يعممه به فيقول بعد قول المصنف وقاموا كلهم وانتم انفسكم قوموا فتأمل (قوله وجب توكيده الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل ان ذلك غالب ١٥٨ لا لازم وقد صرح الدمامينى فى بحث الباء الزائدة بان الواجب احد الامرين اما التوكيد واما الفصل وقال نص عليه ابو حيان فيصح ان يقال قمتم يوم الجمعة انفسكم ويأتى عن المرادى مثله (قوله كراهة ابهام الفاعلية الخ) علة لوجوب التوكيد اولا بالمنفصل كما افصح عنه الحفيد والحق انه تعليل لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وان علة وجوب التأكيد بالمنفصل اولا ان المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا ان يؤكدوا اولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا

> عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوى رفع توهم استعمال اللفظ فى معناه المجازى لا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلى لا اللغوى بخلاف جاء اسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوى قاله الموضح فى الحواشى (واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل) والى ذلك اشار الناظم بقوله
>
> وان تؤكد الضمير المتصل ❊ بالنفس والعين فبعد المنفصل
>
> عنيت ذا الرفع (نحو) قمت انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما و (قوموا انتم انفسكم) وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمن انتن انفسكن كراهة ابهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل المرأة خرجت عينها لتوهمت الباصرة اونفسها لتوهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما البس كما فى مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وماذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان

الفصل

هذا المستقل الذى هو النفس والعين عليه لفظا وان كان فى المعنى توكيدا للمرفوع المتصل لانه المقصود كما سلكه الدمامينى وان نوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصيص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الاخير وعلله بعضهم بانه الذى يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره انه لو كان لمذكر نحو خرج نفسه اوعينه لا لتبس وفيه ان كان المانع من اللبس عدم التأنيث ان المؤنث هنا مجازى يجوز فيه التجريد من العلاقة فاللبس حاصل ومثل الحفيد للبس بالمذكر وجعل منشأه وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين اعراب الفاعل الخ) قال الزرقانى يعنى ان التفريق بين اعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف اللبس فى البعض وحمل الباقى عليه فى ذلك (قوله وماذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشرى قال المرادى فرع اذا قلت هلم لكم انفسكم جاز دون تأكيد للفصل الذى هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم انه لابد من التأكيد ذكره فى الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وماذكرناه من التعليل الخ اه وقال الزرقانى محصل اعتراض الصفار ان ضمير الفصل كالتأكيد لما قبله وذلك انما يكون فى العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاد والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفى كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لانه ليس

مراده بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد وقد مثل فى كتابة اخرى للفصل بالفرع الذى ذكره المرادى وقال هلم هنا قاصرة واللام زائدة مقوية والمعنى ائتوا انتم انفسكم (قوله لكون الضمير اقوى من الظاهر) قال الدنوشرى هذا مخالف لما سيأتى له فى قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه وقد يجاب بان الضمير أقوى من حيث الاعرفية كما قال هنا والظاهر اقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه الى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما فى توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح فى الاعرفية فمن العجب ايراده الجواب بما يوهم الاستبعاد ولشيخنا توقف فى التعليل بانه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع ان التأكيد معرفة فقد كمل ما هو اضعف منه وايضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما فى رتبة التعريف (قوله اما الاولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل (قوله ولا لبس) هذا انما يناسب لو جعل علة اللبس فى النفس والعين ايلاءهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك وخصص اللبس بالمؤنث مع ان العلة فى اللبس مطلقا ما ذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقانى اعلم ان تعريف المصنف للتأكيد مبنى على ان المراد به المؤكد حيث قال اللفظ الخ واما ما فى التسهيل من قوله اعادة اللفظ او تقويته بمرادفه معنى فبنى على ان المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله اى معنى ما قبله فيشمل التأكيد بالمرادف قال شيخنا اذا تقرر هذا ١٥٩ ظهر لك أن فى كلام الشارح نظرا من وجهين اولهما انه قصر كلام المصنف على احد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد فى التسهيل فعلم منه ان ما فى التسهيل زائد على ما هنا مع ان ما هنا شامل له ثانيهما ان زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما تبين لك من ان تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن

> الفصل كالتوكيد وانما ذلك فى العطف (بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه (وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فـ) التوكيد بـ(الضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بالضمير لا يلى العوامل اللفظية فى الاختيار والى ذلك اشار الناظم بقوله
>
> وا كدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما (واما التوكيد اللفظى فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد فى التسهيل او تقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقت قت والثانى كتأكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد واجل جير

الاعتراض الثانى بان التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف على المكرر اى او اللفظ المقوى بمرادفه معنى فان قلت هذا كله خلاف الظاهر بالنسبة لما فى التسهيل فالجواب انه وان كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له هو واما بالنسبة لما فى التسهيل فيمكن ايضا حيث دلت الاعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشرى نقل الدمامينى فى شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الادباء على ان التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات واما قوله تعالى ويل للمكذبين فى جميع السورة فليس بتأكيد بل كل آية قيل قبلها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فبأى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن انتهى وقال الزرقانى ظاهر قول الرضى يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة انه لا يتقيد بالثلاث (قوله كتأكيد اسم بمرادفه) قال الدنوشرى كان الاولى حذفه ليكون على نمط ما قبله وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل موافقا الاسم الفعل فى المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الاولى يقتضى صحة ما قاله ووجه ما يأتى عن الزرقانى (قوله وصمت سكت) قال الزرقانى ظاهره انه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لان مدخولها امثال لتأكيد الاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب ان قوله وصمت الخ معطوف على مدخول الكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله او فعل معطوف على فعل أو يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس أى كتأكيد اسم بمرادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الخ

(قوله فالاكثر اقترانها بالعاطف) هذا بخلاف التأكيد المعنوى قال الزرقانى وانما جاز العطف فى التوكيد اللفظى دون الفاظ التوكيد المعنوى لان التاكيد اللفظى لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لانه وان كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفى ذلك بخلاف الفاظ التوكيد المعنوى فانها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيدا لفظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام اولا وأجاب بعض شيوخنا بنفى الكلام عن كل منهما (قوله كما صرح به فى الارتشاف) لم يصرح فيه بالاختصاص وانما اقتصر على ثم ولا خصوصية له فى الاقتصار لان ابن مالك فى التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضى بان الفاء كثم قال الزرقانى ومثله فى الكشاف وحينئذ فلا اعتراض على الشارح فى التمثيل باولى لك فاولى وصرح الشمنى فى بحث الجمل ذوات المحل بان ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيدا لفظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمى اعلم انهم أطلقوا فى المعانى وجوب ترك العاطف فى تأكيد الجمل التى لا محل لها من الاعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة ويكون امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ماله محل لتمثيلهم بالاثنين ونحوهما مما لا محل له فان قلت قد جاء العطف بالواو فى القرآن كما فى سورة الكافرون ١٦٠ فانه قال فيها ثانيا ولا انتم عابدون ما أعبد قلت قوله الاول محله النصب لانه مقول القول أى جزء مقول ولجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حواشى المختصر والفاكهى وفى كون جزء المقول حكم القول وان قاله السعد مخالفة لكلام المغنى وقد بينا ما يتعلق بذلك فى حاشية المختصر فى مباحث الفصل والوصل (قوله فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء) قال الزرقانى ان قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب ان المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى اولاك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك انه

فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فاولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشرى قال العلامة جلال الدين المحلى فى تفسيره فى النظم الشريف أولى لك فيه التفات عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين أى وليك ما تكره فاولى أى هو أولى بك من غيرك ثم أولى لك فاولى تأكيد اه والظاهر من كلامه انه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لا اسم مفعول وقال البيضاوى أولى لك فاولى أى ويل لك من الولاء وأصله أولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم وأولى لك الهلاك وقيل افعل من الويل بعد القلب كادنى من دون أو فعل من آل يؤل بمعنى عقباك النار ثم أولى لك فاولى أى يتكرر عليه ذلك مرة بعد اخرى اه وقال فى القاموس وأولى لك تهديد ووعيد اى قارب ما يهلكه وفى غالب نسخه تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأتى بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص العاطف بثم والحكم على الواو بانها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى انه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هى واو القسم بدليل اعادة المقسم به (قوله ثلاث مرات) قال الدنوشرى ذكر ثلاث مرات اللهم الا أن يؤول وكذا يقال فيما بعده اه أى لانه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا

وقعدت جلست اوفعل باسم فعل نحو ازل نزال اوضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومامن التوكيد لفظى يجى * مكررا (فان كان) المؤكد (جملة) اسمية اوفعلية (فالاكثر اقترانها بالعطف) وهو ثم خاصة كما صرح به فى الارتشاف (نحو كلا سوف تعلمون الآية) اى ثم كلا سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين (ونحو اولى لك فاولى الآية) اى ثم أولى لك فاولى فارشد بقوله الآية ان المؤكد ما بعد ثم وفى ذلك تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يزد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء (وتاتى) الجمل المؤكدة (بدونه) اى بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة و(السلام والله لاغزون قريشا) والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها (ثلاث مرات ويجب الترك) للعاطف (عند) اللبس و(ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) اذ لو قيل ثم ضربت زيدا التوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض

(قوله وان كان المؤكد) قال الدنوشرى هو بكسر الكاف لما سيأتى (قوله منصوبا) قال اللقانى الظاهر انه لا مفهوم له لان المرفوع مثله نحو ما قام الا أنت أنت (قوله فواضح) انما يكون واضحا اذا اكدته على ما حمل عليه الشارح الكلام وليس فى العبارة ما يرشد اليه لان المؤكد والمؤكد قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما فى المسئلة الآتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد المتصل وتفصيل ذلك انه اذا كان منصوبا نحو رأيتك اياك فقال الكوفيون وابن مالك بجوازه وذهب البصريون الى المنع وان مثل ذلك بدل وان كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتفاقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعا وقد أوضحناها فى حواشى الالفية وبناء على مذهب البصريين حكمة وقوع ١٦١ المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيدا له (قوله فاياك اياك) حكموا بان التوكيد للضمير المنصوب مع انه لا بد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقانى التعبير بالجواز اشارة الى ان الامر فى قول الناظم أكد للاباحة اذ يجوز أيضا ان يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضى وأما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم لما أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اه وهذا يقتضى ان تأكيده بالمرفوع هو الاصل وهذا انما يظهر على قول الكوفيين وابن مالك واما البصريون فيوجبون

في رأيتك اياه ونحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده للمنفصل فيجوز ان كان مرفوعا كما مر عن اللقانى ويمتنع ان كان منصوبا فلا يجوز اياك انت أكرمت أوما أكرمت الا اياك انت (قوله ان الضمير المتصل) قال الدنوشرى صوابه المنفصل وان كان فى أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فان أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشرى الاضافة بيانية أوهو بمعنى المبتدا (قوله احتجنا الى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما محصله انه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد والا صار المتصل غير متصل ولا بجعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا بجعل التاكيد متصلا بالمؤكد لان الضمير انما يتصل بعامله أو بما هو كالجزء منه

انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة (وان كان) المؤكد (اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى (فنكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله

فاياك اياك المراء) فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من امثلة المبالغة (وان كان) المؤكد (ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) والى ذلك اشار الناظم بقوله

ومضمر الرفع الذى قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل

(نحو أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك انت) فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وان اختلف الموضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل اصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لان أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشئ بعينه دون من يقوم مقامه او يشبهه احتجنا الى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل فى الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه فى الجميع كما اشترك الجميع فى نا فى نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان أصل الضمائر أن تاتى على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافى وبقى عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض فى حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وان كان) المؤكد (ضميرا متصلا وصل بما وصل به المؤكد) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذى به وصل

(قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني انما اقتصر على المجرور لان المنصوب والمرفوع اذا أعيد معهما الفعل كان من تأكيد الجملة وقد تقدمت اه وأقول عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال كونه من الجملة لا يمنعه لانه احتمال لا ناس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عمم الشارح وكل الامثلة (أو مر فاجوابيا) ان قلت لم يجئ في الجوابى الامران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لان الحرف الجوابى قائم مقام الجملة وكان التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شئ فكذلك ما هنا (قوله لا لا أبوح الخ) قال اللقاني ان قلت الجوابى ما وقع جوابا لسؤال متقدم كلا أو نعم جوابا لمن قال أقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع ان تكون جوابية اذ هى رد لكلام سابق عليها كأنه قيل بح بحبها أو أتحبها فقال لا لا أبوح الخ (قوله حذفت ياؤه ضرورة) هذا نظر الكونه بمعنى ميثاق أما اذا نظر الى لفظه فجمعه على مواثق هو القياس كمسجد ومساجد والظاهر انه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فان نص عبارة العيني والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت

الياء للضرورة (قوله أيعدكم انكم اذا متم الخ) قال الدنوشري جوز الزمخشري في كشافه في هذه الآية أعاريب الاول ان انكم الثانية تأكيد لانكم الاولى قال وحسن ذلك انفصل الاولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبران الاولى واذا متم الخ ظرف مقدم لمخرجون أو هى شرطية وجوابها محذوف وهى معترضة الثاني ان انكم مخرجون مبتدأ والظرف خبره مقدما والجملة خبران الاولى الثالث ان انكم مخرجون فاعل لفعل وقع محذوفا وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبران الاولى وكون الفصل محسنا للتأكيد فيه نظر اذ الاصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال معنى كلامه انه من حيث الفصل صح ان يشبه التأسيس الذى

(نحو) جعلت جعلت واكرمك اكرمك و(عجبت منك منك) لان اعادته مجردا عما وصل به تخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل (وان كان) المؤكد (فعلا او حرفا جوابيا) يؤتى به في جواب نفى او اثبات (فواضح) امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك قام قام زيد) وبلى بلى ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبدالله

(لا لا أبوح بحب بثنة انها) * أخذت على مواثقا وعهودا

فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التأنيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة (وان كان) المؤكد حرفا (غير جواب وجب أمران ان يفصل بينهما) أى بين الحرفين المؤكد والمؤكد (وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمرا) لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب (نحو) قوله تعالى (ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون) فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل به ان الاولى وهو الكاف والميم (و) وجب (ان يعاد هو) أى لفظ المتصل بالحرف المؤكد (او ضميره) أى ضمير المتصل بالحرف المؤكد (ان كان) ما اتصل بالحرف

هو الاصل وظاهر كلامه ان جملة وانكم مؤكدة لانكم وكلام الموضح يخالفه فانه جعل المؤكد الحرف (قوله مفعولا ثانيا) قال الدنوشري فيه مسامحة وقوله وهو الكاف والميم مبنى على مذهب الصحيح خلافه اه ووجه المسامحة في الاول ان المفعول انما هو المصدر المؤول (قوله ووجب) قال السنباطي قدر وجب اشارة الى ان ان يعاد معطوف على أمران لا على ان يعاد لانه حينئذ يقيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وبهذا يندفع قول اللقاني (قوله وان يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهره ان الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفي من اعادة ما اتصل بالحرف فلا يكفي ان يقال ان في الدار ان زيدا قائم وطريقة الرضى خلاف كلام المصنف اذ قال وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائل والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قائم

(قوله نحو ان زيدا الخ) ان قلت هذا المثال ليس فيه الا اعادة المتصل دون الفصل بغير المعاد فظاهر قوله ان يفصل وان يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كأنه قصد التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والاولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون لحصول الفاصل

(قوله انه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه انه اسم ان ولا يتصف بانه في محل نصب بل لا محل له لانه أتى به لقصد محاكاة ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم ان المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد ان الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فان الثانية الخ) لما لم تلتزم العرب اعادة ما اتصل بالحرف بل اعادوه تارة واعادوا ضميره أخرى علم النحاة انه ليس توكيدا لمجموع الحرف وما اتصل به لان الضمير لا يؤكد الظاهر فليتأمل (قوله وهو الاولى) قال الحفيد لاجل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجه ذلك ان اعادته ظاهرا ربما يوهم انه غيره (قوله لان الضمير لا يؤكد الظاهر) أسلف هذا أيضا آخر بحث التوكيد المعنوى وسيأتى في باب البدل ما يخالفه لانه قال ونحو رأيت زيدا اياه ليس بمسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضح خلافه) أى في هذا الكتاب وقال في الحواشى الحرف ان كان جوابيا أو مفصولا بسكتة

بالحرف المؤكد اسما (ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل) فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع ان الثانية ما اتصل بأن الاولى وهو لفظ زيد (او ان زيدا انه فاضل) فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذى اتصل بان الاولى (و) عود ضميره (هو الاولى) من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون ففى الثانية توكيد لفى الاولى واعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلا عن المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغنى وكذا اذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافة التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه (وشذ اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (كقوله

ان ان الكريم يحلم مالم * يرين من اجاره قد ضيما

فاكد بان الاولى ان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعنى الزمخشري مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات (وأسهل منه) اى من هذا البيت في اتصال الحرفين (قوله) وهو خطام المجاشعى وقيل الاغلب العجلى

(حتى تراها وكان وكان) * اعناقها مشددات بقرن

(لان المؤكد حرفان) وهما الواو وكان (فلم يتصل اللفظ بمثله) بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مفصول بالتأكيد الاول والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشى وخففت كأن الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعنى التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبى عنه في باب التنازع وأفرد الضمير في تراها وأعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير (واشد منه) أى من البيت الاول (قوله) وهو رجل من بنى اسد

فلا والله لا يلفى لما بى * (ولا للما بهم أبدا دواء)

لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاتصل اللفظ بمثله (وأسهل

أو بأعتراضية أو بعاطف فلا شرط نحوه لا لا أبوح بحب بثنة انها ونحو فاه ماض حمام أحد معتصما ونحو ليت وهل ينفع شيأ ليت ونحو لست شعرى هل ثم هل آتينهم (قوله والمؤكد الثاني) قال الزرقاني ظاهره انه معطوف على التوكيد الاول وفيه نظر فان المؤكد الثاني ليس فاصلا بالنسبة الى مؤكده فلعل الاصل عن المؤكد الثاني

(قوله لانهم اجمعناها) قال الدنوشرى ومن مجئ الباء بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام أى عنه *(فائدة)* قال الزرقانى قال فى التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الاخفش والفارسى وثعلب وغيرهم فلا يقال الذى ضربت نفسه زيد أى ضربته نفسه فان التوكيد ينافى الحذف انظر بقية كلامه وقد ارتضى الرضى القول الثانى فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك فى الصلة كقولك جاء الذى ضربت نفسه أى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدا من كون حذف الضمير من 164 الصلة أولى منه فى الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة أولى منه فى خبر المبتدا

من هذا) البيت (قوله) وهو الاسود بن جعفر

(فاصبح لا يسأله عن بمابه) * أصعد فى علو الهوى أم تصوبا

(لان المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولاختلاف اللفظين) وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانهما بمعناها فهو توكيد بالمرادف وله مسم لان أحدهما ان عن على حرفين والثانى ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف المابهم قاله فى شرح الكافية

(هذا باب العطف)

وهو فى الاصل مصدر عطفت الشئ اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه (وهو) فى الاصطلاح (ضربان عطف نسق) بحرف (وسيأتى) فى باب يلى هذا (وعطف بيان) بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله * العطف اما ذو بيان أو نسق * والكلام الآن فى عطف البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله * والغرض الآن بيان ماسبق * وسمى بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه (وهو التابع المشبه للصفة فى توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة) هذا معنى قول النظم

فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه

فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه بالشئ غير ذلك الشئ فكأنه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والاول) وهو ايضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (كقوله

أقسم بالله ابو حفص عمر) * مامسها من نقب ولا دبر

فعمر عطف بيان على أبى حفص للايضاح وتقدم فى باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه (والثانى) وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين و (اثبته الكوفيون وجماعة) من البصريين منهم الفارسى وابن جنى وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشرى وابن عصفور وابن مالك

وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتنافيا اه وظاهر قوله للتطويل ان الغرض بالتأكيد التطويل وفيه نظر بل الغرض منه ماتقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكد أو حذف اه وأقول نقل فى المغنى فى مباحث الحذف ان مذهب سيبويه والخليل جواز حذف المؤكد وقد حررنا المسئلة فى حواشينا *(هذا باب العطف)* (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفئه ومساويه فى الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشرى مراده بالحرف واحد من الحروف الآتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان باى نحو عندى عسجد أى ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشرى غير واضح اذ يأتى أن صديد من قوله من ماء صديد عطف بيان وليس مرادفا للماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظى بالمرادف نحو عندى ليث وولده أسد وقد يقال ان هذا يشترط فيه التوضيح أو التخصيص (قوله وخرج بذكر الايضاح الخ) قال الدنوشرى ان عطف النسق اذا كان مرادفا للمعطوف عليه نحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلو من ايضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمى رحمه الله الآية ليست كذلك فان الرحمة أعم من الصلاة كما قاله شيخنا فى هامش المختصر ناقلا له عن شيخه العلامة الطبلاوى ثم لانسلم حصول الايضاح بما ذكر ولئن سلمناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمله منصفا

(قوله ومنكر والتنكير واحد الخ) كذا فى نسخ والصواب ومعرف والتعريف (قوله مخالف لاجماعهم) قال الدنوشرى قد يقال عليه ان الزمخشرى مجتهد فلا يبالى بمخالفة الاجماع وقد بين البيضاوى كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أى منها مقام ابراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان اذ أن المراد بالآيات أثر القدم فى الصخرة الصماء وغوصها فيها الى الكعبين وتخصيصها بهذه الالانة من دون الصخار وابقاؤه دون آثار سائر الانبياء وحفظه مع كثرة اعدائه ألوف سنة ويؤيده انه قرئ آية بينة على التوحيد اه كلام البيضاوى ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا لمتبوعه فى التنكير والظاهر أن قول المصنف مخالف لاجماعهم ضعيف وأشار الى ضعفه المرادى حيث قال بعد نقل كلام الزمخشرى قيل وهذا مخالف لاجماع الفريقين ووجه ضعفه ما اشرنا اليه فى أول الحاشيه وأنا لانسلم الاجماع المذكور فتأمل ثم رأيت الشمنى فى حاشية 165 المغنى قال وفيما نقلناه عن الرضى من

ولده وأشار اليه فى النظم بقوله وقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين (وجوزوا أن يكون منه) أى من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة) فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون فى ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويخصون عطف البيان بالمعارف) محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة أوجه الاعراب الثلاثة) وهى الرفع والنصب والجر (والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن) ففرع الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التأنيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءنى محمد أبو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهى الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة أيضا وهى الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول * ما من وفاق الاول النعت ولى (وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف) بيان (على آيات بينات مخالف لاجماعهم) لان البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا او كان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدا (وقوله) أى الزمخشرى

تجويز التخالف فى عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا أى عن الزمخشرى فيكون مذهبه جواز التخالف فى عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفى حاشية العلامة السيوطى على تفسير البيضاوى قوله مبتدأ محذوف خبره أى أحدها قال الحلبى وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزمخشرى ورد عليه بأن آيات نكرة ومقام ابراهيم معرفة ولا يجوز التخالف فى عطف البيان باجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسى يحتمل أن يكون الزمخشرى أطلق عطف البيان وأراد به البدل كالجماعة تسمحا وكذا قال ابن هشام فى المغنى قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله فى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا معه قال وهذا امام الصنعة سيبويه يسمى التوكيد صفة وعطف البيان صفة اه كلام السيوطى وأقول دعوى المصنف هنا وفى المغنى الاجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى ان الزمخشرى مجتهد لا تقتضى ضعفها على أن تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وأبى حيان وابن مالك وماذكره الرضى لم يستند فيه لنقل وانما قالوا وفرقوا بينهما يعنى البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز التخالف فى المسمى عطف البيان أيضا اه ثم الاظهر أن يقال فى الكلام مع الزمخشرى أنه كان يشترط فى

(وقول الجرجاني يشترط) في عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان) على هذا (مع ان الاشارة اوضح وأخص (من المضاف الى ذي الاداة) لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي (ويصح في عطف البيان) اذا قصد به ما يقصد بالبدل (أن يعرب بدل كل) من كل لما فيه من البيان (الا ان امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بدلا (نحو هند قام زيد أخوها) فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا الهند اذ الجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن

عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصرين فما قاله في آيات بينات مقام ابراهيم غلط وان كان لا يشترط فيه ذلك فمخالف للاجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من افراد باب عطف البيان فما لا يليق ثم الاظهر الجواب عنه بما ذهب اليه ابن جني من جواز خرق الاجماع في الفنون الادبية كما مر والجواب عن الزمخشري بانه اراد بالبيان البدل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لان في الآية مانعا آخر من البيان والبدل وهو التخالف بالافراد والجمع كما أشار اليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتأويل أحدهما بما يوافق الآخر وذلك بان يعتبر في مقام ابراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على أنه لا يتعين أن يكون بدل كل من كل بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز أن يكون بدلا فتأمل (قوله وأخص) قال الزرقاني ان قلت الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب أن معنى أخص أعرف كما يقال في المعارف أخصها الضمير ثم العلم الخ (قوله مخالف لقول سيبويه الخ) قد تمنع المخالفة لاحتمال ان سيبويه بنى ذلك على أن ال في الجمة لتعريف الحضور ردخولها يقصد الجنس بذاته والحضور بدخولها والاشارة انما تدل على الحضور كما حقق ذلك ابن عصفور كما سيأتي في باب توابع المنادى وان كان مخالفا لاطلاقهم ان الاشارة أعرف من مصحوب ال (قوله نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى الخ) قد يقال اي فرق بين أوضح وأجلى وهل يكون الاجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه أوضح ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى ولا شك أن كون الشئ أوضح وأجلى انما هو باعتبار الاعرفية (قوله اذا قصد به الخ) قال الدنوشري قد يقال اذا قصد به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامشه قلت نعم يتعين كونه بدلا ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الشارح اذا قصد به الخ في محله بل متعين والله اعلم اه والاقرب عندي ان مراد الشارح بقوله اذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان أن يكون بدلا مع مغايرته له في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بما يخرج الآخر فتدبر (قوله فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقولهم في قوة السقوط انه ساقط ولابد وانما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سيأتي أول باب البدل وقد أجاب المصنف في المغني والقواعد عن جعل أن اعبدوا الله بدلا من الضمير في به لما اعترضه بانه يلزم عليه خلو الصلة من العائد بقوله والعائد موجود (قوله فكانه من جملة الخ) قال الدنوشري لا يناسب قوله لان البدل الخ اه أي لان المناسب لقوله لان البدل الخ ترك كأن وأن يقول فهو من جملة أخرى لانه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولابد وقد يجاب بان كأن للتحقيق كما في قوله • كأن الارض ليس بها هشام

رابط (أو) امتنع (احلاله محل الاول نحو يا زيد الحرث) فالحرث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحرث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب

(أيا اخوينا عبد شمس ونوفلا) • اعيذ كما بالله ان تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب (وقوله) وهو المرار الاسدي

(أنا ابن التارك البكري بشر) • عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز أن يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري (ويجوز البدلية في هذا) البيت (عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمرضي) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله

وصالحا لبدلية يرى • في غير نحو يا غلام يعمرا

ونحو بشر تابع البكري • وليس أن يبدل بالمرضي

ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف له يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الانس والجن ومنها أن تتبع صفة أي بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أي ومنها أن يتبع مجرور أي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي اجزائه أحسن أو عطف على أي مثلها نحو أيي وأيك فارس الاحزاب ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى

(قوله وهو طالب بن أبي طالب) به كني أبو طالب لان اسمه على المشهور عبد مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا) قال الزرقاني قال الرضي عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من المستكن في عليه اه واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة باجنبي وهو المبتدأ لانه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه ان هذا الاعراب مبني على القول بان المبتدا والخبر ترافعا أي كل منهما عامل في الآخر واما على القول بان العامل في المبتدا الابتداء فالطير مبتدا وجملة ترقبه خبره وجملة المبتدا وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي الذي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه

(قوله قال الموضح فى الحواشى الخ) فيه أمور الاول ان ما جعله مبنى المستثنيات من أن البدل لابد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول وما وجه به النظر لا يظهر فى نحو هند قام زيد أخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكان مراده غير ذلك أو أن مبنى المجموع ما ذكره الثانى انه قد يجاب عما وجه به النظر بان ذلك اذا ورد احتملناه اما انا نجيزه من غير دليل فلا كما رأيته بخط المصنف فى التذكرة الثالث أن مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل فى النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذى أنظر اليه فيهما الا أن يفرق بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما يعنى أنت مع اعرابه يجوز أن يلى ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الافتراق أن بعض أقسام البدل وهو بدل البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه فى حواشى الالفية فى الديباجة وعطف البيان لا يتعدد وجوز الزمخشرى فى البيان تعدده ذكر ذلك فى قوله تعالى ملك الناس الآية فقال انهما عطفا بيان لرب الناس لكن قال ابو حيان لا انقل شيأ عن النحاة فى عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الافتراق أن المبدل منه يحذف كما فى المغنى فى ١٦٨ مباحث الحذف ولم يذكر فيها أن المعطوف عليه عطف البيان يحذف وقال فى بحث الجملة التفسيرية ولم يثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها أنه لا يقع ضميرا) قال فى المغنى لان عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان وذكر أن الزمخشرى ذهل عن هذه النكتة فاجاز أن يكون أن اعبدوا الله بيانا للهاء فى الا ما أمرتنى به قال الدمامينى وليست هذه النكتة بالتى تصل فى القوة الى حيث يوصف الزمخشرى بالذهول عنها وانما هى غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشئ لا يلزم أن يثبت جميع احكامه له الا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اه ولك أن تقول الاصل فيما نزل منزلة الشئ ان يثبت له جميع احكامه وقول القوم عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات يقتضى أنه لا يمتاز عنه الا فى ذلك لقصرهم المغايرة بينهما على الجمود والاشتقاق ولو لم يكن الزمخشرى ذاهلا نبه على مفارقة البيان للنعت فى ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذكر القوم ان المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير وانما يقولون انه بنى لوقوعه موقعه فتأمل بالانصاف (قوله ومنها أنه لا يقع جملة) فى المغنى فى الباب الثانى عند الكلام على الجملة التفسيرية ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التى لها محل ان الجملة التابعة لجملة لها محل وان ذلك يقع فى النسق والبدل خاصة وقد صرح أهل المعانى والبيان بان البيان يكون فى الجملة ومثلوه بوسوس اليه الشيطان قال يا آدم فانظر شرح المغنى

غير مفرق وشذ كلا اخى وخليلى قال الموضح فى الحواشى وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لابد وأن يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفر ون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت كون أنت تأكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على بن مسعود فى كتابه المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد اه وقال الفخر الرازى وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه فى حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيدا رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك اه ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها أنه ليس فى نية احلاله محل الاول وليس من جملة أخرى وليس متبوعه فى حكم الطرح بخلاف البدل فى الجميع

(هذا باب عطف النسق)

قيل المناسب لقوله سابقا بعد الترجمة باب العطف وهو ضربان الخ أن يقول هنا والنسق تابع يتوسط الخ (قوله بفتح السين الخ) قال الدنوشرى قال الشيخ تاج الدين بن عمر اللخمى السكندرى فى كتابه تلخيص العبارة فى شرح الاشارة فى مبحث عطف النسق يقال نسق ونسق بفتح السين واسكانها على اختلاف المعنى قال الجوهرى ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ونحو نسق منتظم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض فعلى هذا ينبغى أن يقال عطف النسق باسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين اذ المتداول بينهم انما هو النسق بالفتح اه ١٦٩ وأقول فى قوله فعلى هذا ينبغى أن يقال الخ نظر اما اولا فلان قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة فى الاصطلاح وأما ثانيا فالمناسبة حاصلة اذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضى التشريك الخ) فان قلت فاين التشريك فى قام زيد ولم يقم عمرو قلت انما التشريك فى المفرد فان قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فالمعطوف هنا مفرد على مفرد قلت انما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيد الخ) قال الدنوشرى تمثيل الشارح بجاء القوم وزيد الخ فيه عطف الخاص على العام بالفاء وثم وهو ممنوع فان ذلك خاص بالواو وحتى كما فى المغنى ويجيب من الشارح ذلك مع تصريحه بالمسئلة فيما يأتى وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنوانى بانه فى الفاء وثم يراد بالقوم معهود وليس فيهم زيد على أن المثال يتسامح فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الاول) أى لما تقدم من التعليل قال الشاطبى وأقول لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد فان النحويين انما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد ان معنى العامل فى محل النزاع انما هو لاحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر فى القصد وابن مالك تكلم فيما يؤل اليه هذا الكلام اذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبل أو وأم ما بعدهما

(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشئ نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف الآتى ذكرها) وهو معنى قول الناظم * تال بحرف متبع عطف النسق * فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتى ذكره ما بعد أى التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أى أسد فان أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أى وليس من الاحرف الآتى ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس انما عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى أن أى عاطفة (وهى) اى الاحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضى التشريك فى اللفظ) بوجوه الاعراب (و) فى (المعنى اما مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والفاء وثم وحتى) تقول جاء القوم وزيد أو فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد شارك القوم فى اللفظ بالضمة وفى المعنى وهو المجئ والى ذلك اشار الناظم بقوله * فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى * وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة (واما مقيدا) بقيد (وهو اثنان (أو وأم فشرطهما) فى اقتضاء التشريك لفظا ومعنى (ان لا يقتضيا اضرابا) لان القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بان الذى فى الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة أم فقد شركتهما فى المعنى كما شركتهما فى اللفظ وكذلك أو مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لاجله من شك أو تخيير أو غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشركين فى اللفظ لا فى المعنى كما ذكره فى التسهيل وسيأتى بيان ذلك وذهب الجمهور الى أن أو وأم مشركان فى اللفظ لا فى المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول (و) الثانى (ما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده

(قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعد ان هذا مذهب ابن الحاجب فقط فانه قال ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لان ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب وسيأتي تحقيق ذلك (قوله والاصل ليسه الجمل) قدره العيني بقوله ليس الجمل مجزيا ه (فصل) (قوله لمطلق الجمع) قال الدنوشري محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل اما الثانية

ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو زائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو أو لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة (واما المكونه بالعكس) وهو أن ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل (كقوله) وهو لبيد

واذا أقرضت قرضا فاجزه ☼ (انما يجزي الفتى ليس الجمل)

☼ برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك أشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن

☼ (فصل) في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها ☼ (أما الواو فلمطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم (فتعطف متأخرا في الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم) فابراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم (و) تعطف (متقدما) في الحكم على متأخر (نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصاحبا) للمعطوف عليه في الحكم (نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة) فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول النظم

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا ☼ في الحكم أو مصاحبا موافقا

فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فجعلها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير وللعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بانها) تختص بأحد

(قوله ولا التفات لمن غاير بينهما) هو المصنف في المغني قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق في المعنى فزعم أنه غير سديد غير سديد (قوله وهو تحقيق الخ) تعريض بابي حيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفرد الخ) تبع الناظم في ذكر ذلك هنا وينبغي تأخيره للفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل مزال بقي معموله هنا ثم المراد انها تنفرد بكل واحد من ثلاث الامور لا بالمجموع على ما حرره الدماميني واستشكل عبارة المغني لعدم ما انفردت به احتمال معطوفها المعاني الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لان حتى يشاركها في ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح صريح في ذلك لانه ذكر الامر السابع واوله بعد ذكر الامر الخامس عشر وأما عكسه الى قوله فيشاركها فيه حتى اذا علمت ذلك عرفت أن قول الزرقاني انفرادها بذلك بمعنى أنه

وعشرين

لا يوجد في غيرها جميع ذلك وان كان يوجد فيه بعضها فلا اشكال اه بمعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدنوشري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد كما قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع الحريري ذلك (قوله أما كن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مراده أن في الكلام مضافا محذوفا وبه يزول الاشكال وأن يكون هذا تفسيرا معنويا ولا مضاف محذوفا في الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول فحومل مشتملا على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شئ آخر لانه متعدد اه وهو شرح حسن لكلام المصنف لانه انسب

وعشرين حكما الاول انها (تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به) أي بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) (وسواء زيد وعمرو) (وجلست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد (اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا) والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك أشار الناظم بقوله واخصص بها عطف الذي لا يغني ☼ متبوعه (ومن هنا) أي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الاصمعي) بفتح الميم في قول امرئ القيس ☼ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ☼ بالفاء في احدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهي القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب (وحجة الجماعة) السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادي انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها واماكنها (ان التقدير بين أماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون) اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي أصح من أن يجعل شاذا اذا ثبتت الرواية اه والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني مما تنفرد به الواو عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة

للجماعة يعقوب وخطاب ومن تبعهما فحمل كلامه على تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله اذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشري صواب العبارة أن يقال اذا كان كل فرد من كل فريق خصما لمن هو من فريقه فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض (قوله قلت أجيب عنه الخ) قال الدنوشري الجواب غير ظاهر عند التأمل (قوله عطف سببي على أجنبي الخ) لم يكتفوا بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط في الجمل وعللوه بانها تجعل الجملتين واحدة فتكون مشتملة على الرابط فقد يقال اذا اكتفوا بها في الجمل ففي الواحدة أولى لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فانها لا تقتضيه كما لا ينافيها فان قصد الترتيب فالظاهر انها كالواو في الربط ههنا (قوله عطف ما تضمنه الاول) قال الدنوشري الظاهر انه من عطف الخاص على العام وسيأتي ذكره فيكون مكررا فليتأمل مع مشاركة حتى لها في ذلك فكيف يكون من خواص الواو اه وأقول الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام الآتي لانه يشمل مثل فاكهة ونخل ورمان وان الاول ليس عاما لان النكرة في سياق الاثبات لا تعم عموما شموليا ويقال انه متضمن لصدقه به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الاخص على الاعم وهذا بناء على ارادة العام الاصولي لكن كان ينبغي للشارح أن يمثل بنحو هذه الآية الشريفة لان المعطوف عليه

فيها عام اتمر يقه بال وفى الاشارة الالهية للطوفى فى الكلام على قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان بان يحتج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض الفضلاء ليس هذا من امثلة ذلك لان شرطه أن يكون المعطوف عليه عاما يتناول المعطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيصا له بالذكر كجبريل وميكائيل عطفا على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لان فاكهة نكرة فى سياق الاثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر الناس بل كل من رأينا كلامه فيه وانما نبه عليه الشيخ الامام الفاضل شهاب الدين القرافى المالكى (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سيأتى فى كلام المصنف فكان ينبغى التنبيه على ذلك ثم المراد انها انفردت بذلك اذا كان جمع العاملين معنى واحد والا ورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا قاله فى المغنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقانى قال الرضى واما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وأبو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذى بعده نحو ضربت زيدا وعمرا وبكرا وجاءنى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

أتعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام أولا

قطار وتارات حريق كانها * مضلة برقى رعيل تعجلا

فان كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب وفى عدم جوازه فى المجرور نحو جاء أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا ١٧٢ وبكر خالدا ولا يجوز زرت اليوم بزيد وأمس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد

> الوسطى الرابع عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها فى الضرورة نحو قوله
>
> جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى

وأمس خالد قال أبو على انما قبح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم فى السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه تكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا ثم ان اكرمتنى عمرا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط أن لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولا أم لان أم العاطفة أى المتصلة يليها مثل ما يلى همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجئ فى حروف العطف (قوله السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقانى اقتصر الرضى على ما عند التفتازانى واشترط فى جواز ذلك فى الضرورة أمورا أن لا يكون العامل حرفا وأن لا يتقدم المعطوف على العامل وأن لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا وما بمعناها ونصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا أو فعمرا أو ثم عمرا أو أو عمرا أو لا عمرا زيدا بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أى العامل فى المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال

وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ مؤخرا الخبر دخله حرف ناسخ أولا فلا يجوزان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول أما وعمرو زيد فمنطلقان والذى وأبوه زيد ضاربان أنا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل أيضا وهو اما الابتداء أو الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز اضطرارا التأخير عن العامل على المذهبين ويشترط أيضا فى تقديم المعطوف اضطرارا أن لا يكون مقرونا بالا أو بمعناها فلا تقول ماجاءنى وزيد الا عمرو وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك لما تقدم فى باب الفاعل أن ما بعد الا فى حيز غير ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر فى باب الفاعل فلا يقع قبلهما المعطوف الذى هو فى حيز ما بعدها اه وقوله كالآلة اشارة الى انه ليس آلة حقيقية وهو كذلك لان العامل ليس مؤثرا حقيقة وانما المؤثر هو الفاعل فكذا آلته ليست آلة حقيقية وقوله لانه يكون اذن متقدما الخ أى لان العامل اما أن يقدر مؤخرا لافادة الاختصاص كما هو رأى بعض أو يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أى لانه يلزم تقديمه على العامل وذلك لان الفرض ان المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله وتشبيه فى الامتناع خاصة لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط أن لا يكون العامل حرفا وقوله لتأخره ١٧٣ عن العامل على المذهبين فيه نظر لانه لم يتأخر عن العامل الذى هو الابتداء بل تقدم عليه

> وقيل لا يختص الواو بذلك بل الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازانى الثامن جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو وأرجلكم فى قراءة أبى عمرو وأبى بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفى نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفى نحو ولا الضالين الحادى عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثانى عشر عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله
>
> على ربعين مسلوب وبالى * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق
>
> ان الرزية لا رزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد

(قوله قاله التفتازانى) أى فى شرح المفتاح نقلا عن المحققين (قوله عطف الجوار) اى بناء على انه يكون فى النسق وفى الباب الثامن من المغنى انه لا يكون فيه عند المحققين وانما يكون فى النعت قليلا وفى التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) فى المغنى ما يقتضى عدم اختصاصها بذلك لانه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البدل المذكور يعنى الاضراب انتهى وقال الرضى وقد تحذف أو اى دون معطوفها كما تقول لمن قال آكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى أو لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد أحدهما انتهى قال الزرقانى نقلا عن بعض مشايخه والقرينة انكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال الدنوشرى كان الاولى أن يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى اى لتقدمه فى التلاوة على ما ذكره فهو أولى مما صنعه لايهامه ان ما قبلها لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) اى فان فى غير معنى النفى وقد يتوقف فى هذا ويقال بل هو نفى حقيقة كما صرحوا به فى باب المبتدا والخبر (قوله العقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وهذا الحكم محله عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب والا فلا مانع من أن يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بها قاله الشمنى (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد اذ المذكور هنا اثنان (قوله كقوله ان الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبى نواس

اقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس

والحق ان مدة الاقامة ثمانية لان ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغنى وشروحه

الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فانه شاركها فيه لعمومات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله فى المغنى السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف التلقينى نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله الحادى والعشرون عطف اى على مثلها نحو * أيى وأيك فارس الاحزاب * (وأما الفاء فللترتيب) المعنوى وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسوّاك وقد تكون للترتيب الذكرى والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شئ بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم فى البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضى) الفاء (أيضا التسبب) وهو أن يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (ان كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة فالاول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثانى نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الاول) وهو الترتيب المعنوى (بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا) فان الهلاك متأخر عن مجئ البأس فى المعنى وهو متقدم

(قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لان الناظم أطلق ان اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء فالصواب أن يجعل بدل هذا أنه لا يبطل حكاية التابع بها نحو ومن زيدا وعمرا فراجع باب الحكاية (قوله المعنوى) حمل الترتيب عليه لانه الاكثر كما ينبئ عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب الذكرى والمتبادر أنه جعلهما داخلين فى كلام المصنف وقد ذكر المصنف فى المغنى ان الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكرى لكن الظاهر أنه هنا لم يرد الا المعنوى فلا ينبغى ادخال الذكرى فى كلامه والدليل على أنه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توضأ فغسل الخ وجوابه بأن المعنى أراد فانه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الايراد ليحتاج الى ذلك الجواب ويؤيد هذا ان الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذكرى فيهما جوابا ثانيا وبهذا يعلم ان كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذى أوقعه فى ذلك الصنيع كلام المغنى وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو ان الشارح اقتصر على تقييد الترتيب فى كلام المصنف بالمعنوى ثم قال بعد ايراد المصنف الآية والحديث وهذا بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوى ولو جعلت للذكرى وحمل ما فى الآية والحديث على الذكرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق فى المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام والحاصل ان الآية ونحوها انما يعترض بهما اذا لم تكن الفاء للترتيب الذكرى بل كانت للمعنوى فقط (قوله وتعقيب كل شئ بحسبه) كذا فى المغنى قال الدمامينى يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد فى العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضى بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول أمر يقضى العرف بحصوله فى زمان أقل منه والذى يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه ووقوعه من الاول سواء قصر فى العرف أولا وانما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقى فتأمله انتهى ولا يخفى ان كلام المصنف هنا يأبى من حمل التعقيب على هذا المعنى والظاهر أنه أراد ما يتبادر منه بدليل اعتراضه الآتى عليه وما ذكره من جوابه كما أشرنا آنفا اليه

متقدم فى التلاوة وذلك ينافى الترتيب الذى فى الفاء قاله الفراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث) فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم فى المعنى ومتأخر فى الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (ان المعنى) على اضمار الارادة والتقدير (أردنا اهلاكها) فجاءها بأسنا فمجئ البأس مترتب على الارادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء والوجه الثانى ان الفاء فيهما للترتيب الذكرى لا المعنوى والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمى لا تفيد ترتيبا فى البقاع ولا فى الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد (و) اعترض (على) المعنى (الثانى) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذى أخرج المرعى (فجعله غثاء أحوى) فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى اى يابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (ان) جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وان (التقدير فمضت مدة فجعله غثاء و) الثانى (بأن الفاء نابت عن ثم) والمعنى ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله * جرى فى الانابيب ثم اضطرب * أى فاضطرب (وسيأتى) قريبا والى افادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله * والفاء للترتيب باتصال * (وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد) على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم

واخصص بفاء عطف ما ليس صله * على الذى استقر أنه الصله

(نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما فى الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو ان الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة (نحو الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد) فالذى مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذى وهى لا تصلح أن تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذى سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما أبرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذى (ومثل ذلك جار فى الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد

(قوله ورجليه) يحتمل أن يكون رجليه منصوبا باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله اى يابسا أسود) هذا بناء على ان أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فمعنى أحوى صفة لغثاء وقيل انه بمعنى الاسود من شدة الخضرة الكثيرة الرى كما فسر مدهامتان وأحوى حال من المرعى المتقدم وأخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغثاء كجعل فيما صفة له وجها قاله فى الباب الخامس من المغنى (قوله فمضت مدة) قال اللقانى هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب ما قبله انتهى وفى الرضى اعلم ان افادة الفاء الترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المرتب يحصل بتمامه فى زمن طويل اذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز انتهى وبه يندفع ما قاله اللقانى وقد يستغنى عن جواب المصنف بما نقلنا فى كلام الشارح تبعا لغيره من ان التعقيب فى كل شئ بحسبه ألا ترى انهم جعلوا تزوج فلان فولد له من التعقيب (قوله لانها رفعت الظاهر الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة (قوله وانما أبرز الضمير لان الفعل الخ) قال الدنوشرى جعله ذلك من ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال ان الفعل جرى هنا على من هو له وانما أكد بالضمير لزيادة الايضاح

على المبتدأ وعكسه فالاول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبر ان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك (و) الثانى نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلان

(وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو) وتارات يجم فيغرق

فانسان عينى مبتدأ ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدا لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادى فى باب المبتدا التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التى للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد فى احداهما كما يكتفى بضمير واحد فى جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذى فى الثانية نص على ذلك ابن أبى الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه فالاخبار اذن انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير اه كلام المرادى وقال الموضح فى المغنى كذا قالوا والبيت يحتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه اى ينكشف عنه ونقل المكودى فى باب الاضافة عن بعض النحاة انه أجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وانسان العين هو المثال الذى يرى فى السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد يعود على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكى فيضحك عمرو والثانى نحو مررت برجل يبكى عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثانى نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال فى المغنى ويجب أن يدعى ان الفاء فى ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك فى جواب الشرط انتهى (وأما ثم فللترتيب والتراخى) على الاصح فيهما والى ذلك أشار فى النظم بقوله

* وثم للترتيب بانفصال * (نحو فأقبره ثم اذا شاء أنشره) وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب

تمسكا

(قوله فالاول نحو ألم تر الخ) هذا بناء على ما فى بحث الروابط من الباب الرابع من المغنى وفى الجملة السادسة مما له محل من الباب الثانى انه يجب أن يدعى ان الفاء أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف فى هذه الآية ونحوها وقول أبى البقاء فى هذه الآية انها عاطفة تجوز أو سهو ويأتى نقل كلامه ١٧٦ هذا آخر البحث فى كلام الشارح فتدبر (قوله يحسر) قال فى المصباح من باب ضرب وقتل (قوله اى ينكشف) يؤخذ منه أن يحسر مبنى للفاعل وفى شرح الاشمونى على هذا الكتاب يحسر مجهول والماء رفع بالنيابة (قوله واستشهد له بهذا البيت) قال الدنوشرى كون هذا البيت من حذف ان الشرطية محل نظر فليتأمل ووجهه ان الفاء فى قوله فيبدو يأبى ذلك لانها لا تقترن بالجواب اذا صلح لمباشرة الاداة كما هنا (قوله اذا غار) قال الدنوشرى ينافيه قول بعضهم فى قول الشاعر

فعيناى طورا تغرقان من البكا
فاغشى وطورا تحسران فأبصر

وقوله تحسران يجوز أن يكون من قولهم حسر البحر اذا نضب الماء عن ساحله ويجوز أن يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله محذوفا انتهى فتراه قال اذا نضب الماء عن ساحله والشارح قال اذا غار فليتأمل انتهى ولا يخفى ما فيه لانه اذا غار نضب كما هو ظاهر (قوله وأما ثم) صرح الشمنى فى بحث الجمل ذوات المحل بأنها تلحقها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل (قوله وزعم قوم) الى قوله وزعم الاخفش كانه لم يقل واعترض على المعنى الاول بقوله تعالى ثم جعل منها زوجها وعلى الثانى بنحو أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان مجرد الاعتراض لا يقتضى انكار الحكم أو تخلفه والذهاب الى خلافه كما مر فى الفاء فانه لم يذهب أحد الى عدم افادتها الترتيب وتخلف التعقيب عنها والمقصود بيان أن بعضهم ذهب الى ذلك هنا فلو جرى هنا فى التعبير على نظير ما مر فى الفاء لم يفد المقصود

تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فى الزمر وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو فى الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخى بدليل قولك أعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم فى ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخى بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال فى المغنى والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء (وقد توضع) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو دواد حارثة ابن الحجاج

(كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب)

اذ الهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المغنى واعترضه قرينه فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى صفة للرمح يقال رمح ردينى وقناة ردينية قال الجوهرى زعموا أنه منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصريين (والكوفيون ينكرونه) بالكلية ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدها كون المعطوف اسما) لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهى لا تدخل على الافعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى اقتنى خادما له وبخل على زيد بكل شئ حتى منعنى دانقا وأجازه ابن السيد (والثانى كونه ظاهرا) لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام (الخضراوى) قال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره (والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق) بأن يكون جزأ من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من

(قوله وأجيب بأن ثم الخ) أجاب فى المغنى بخمسة أجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة أجوبته ان الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراه (قوله لترتيب الاخبار) اى وليست للترتيب المعنوى والترتيب فى الاخبار هو المعبر عنه بالترتيب الذكرى وقد جعله من جملة الاجوبة عن آية الزمر فى المغنى انه للترتيب الذكرى (قوله ولا تراخى بين الاخبارين) اى لا يتصور التراخى بينهما فتخلف فى هذه الحالة عن ثم (قوله قال فى المغنى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الذى فيه قوله والظاهر انها واقعة موقع الفاء فى قوله كهز الردينى الخ انتهى وأقول كون ١٧٧ ثم بمعنى الفاء لا يدفع الاعتراض لان الفاء أيضا للترتيب ثم ان قول المصنف وقد تقع موضع الفاء يمكن أن يجعل هذا اشارة الى الرد على الاخفش فلو قال الشارح عقبه قوله كهز البيت وقوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أعجبنى الخ وبهذا يرد على الاخفش حيث زعم ان ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه فى الآية فتأمل (قوله وجوابه أن الترتيب الخ) قال الدنوشرى توقف بعضهم فى فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسب لما فعل فى أخواتها السالفة بيان ذلك وهو ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا (قوله ويحملون نحو جاء القوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم فى باب الاشتغال حيث قالوا يترجح فى الاسم الواقع بعد حتى أن يكون منصوبا بفعل يفسره المذكور ونبه اللقانى هناك على أنه الحق خلافا لما هنا وتعقبه بأن الكلام فى المحلين مبنى على اعتبارين كما بينا فى حواشى الفاكهى فى باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد فى المغنى اشتراط حصول الافادة فلو قال آتيك الايام حتى يوما لم يجز واعترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا فالغاية مغنية عن ذلك لان معناها كون المعطوف متصفا بزيادة أو نقص بأن يزيد كره تعجبا ومبالغة فى المعنى بحيث لو لم يذكر لم يحصل الشعور به (قوله أو افرادا من جمع) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الظاهر ان المشاة جزء من كل فهو داخل فى الاول فليتأمل انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله بعد تأمل ذلك فوجدناه غير ناشئ عن تحرير فى المسئلة وهو ان الحجاج ان أريد به المجموع اتجه كلامه

والشارح لم يرد ذلك بدليل عطفه على ماقبله ١٧٨ فلا نظر فى كلامه اذ لم يدخل فى الاول كما زعم ثم كتب الدنوشرى بعده
ثم رأيت الشمنى قال فى حاشيته
على المغنى قوله الثانى أن يكون
بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج
حتى المشاة أو جزأ من كل نحو
أ كلت السمكة حتى رأسها يعنى
بعضا من جمع فى المعنى سواء كان
جمعا فى اللفظ أو لم يكن وفى
الشرح أراد ما يكون جزئيا من
كلى بدليل مقابلته بالجزء من
الكل والا فلو أريد بالبعض
ما هو أعم لزم التداخل بين
الاقسام المتقابلة وليس المراد
بالحاج المجموع من حيث هو
مجموع والا كان المشاة حينئذ
جزأ لا جزئيا انتهى والفرق بين
الجزء والجزئى والكل والكلى
ان الجزء مقابل الكل والجزئى
يقابل الكلى والكل هو المجموع
أو المركب من شيئين أو أكثر
والكلى هو المفهوم الذى لا يمنع
نفس تصوره وقوع الشركة فيه
انتهى كلام الشمنى وتبين به ان
ما قلناه أولا نشأ عن تحريف قط
قول المتعصب وهو أحمد الغنيمى
انتهى وأقول الذى تبين ان
الشارح حاول شرح كلام المصنف
هنا بكلام المغنى فما قاله الغنيمى
وجيه نعم ما حاوله الشارح غير
متعين (قوله وضابط ذلك انه الخ)
من هذا امتنع ضربت الرجلين
الأفضلهما لانه لا يجوز الا
أفضلهما لما ذكره الشارح من ان شرط الاستثناء المتصل أن يتناول الخ (قوله فى غاية النقص المعنوى) زيادة
اى كما هو قضية كلام المصنف وقال اللقانى ان قول القائل حتى الصبيان من النقص الحسى كحتى مثقال الذرة لا المعنوى

جنس نحو أعجبنى التمر حتى البرنى (أو) بعضا (بالتأويل كقوله) وهو ابن مروان النحوى
فى قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله

(ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها)

فيمن نصب نعله فان ماقبلها) وهو ألقى الصحيفة والزاد (فى تأويل ألقى ما يثقله) ونعله
بعض ما يثقله قال أبو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا
بفعل محذوف يفسره ألقاها فألقاها على الاول توكيد وعلى الثانى تفسير وأما من رفع
نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها فعلى ان حتى جارة وألقاها توكيد وكان من
قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة
الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا
الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فألقاها فى نهر الحيرة وفر الى الشام وأما طرفة فأبى
أن يفتحها ودفعها الى العامل فقتله (أو شبيها بالبعض) فى شدة الاتصال (كقولك أعجبتنى
الجارية حتى كلامها ويمتنع) ان يقال أعجبتنى الجارية (حتى ولدها) لان ولدها ليس
جزأ منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها (وضابط ذلك انه ان
حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول حتى) وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان
تقول أعجبتنى الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال أعجبتنى
الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط
الاستثناء المتصل ان يتناول ماقبل اداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن
استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (فى زيادة حسية) مرجعها
الى الحس والمشاهدة (نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف) فان الالوف غاية
فى الزيادة الحسية (أو) فى زيادة (معنوية) مرجعها الى المعنى (نحو مات الناس حتى
الانبياء أو الملوك) فان الانبياء والملوك غاية الناس فى الزيادة المعنوية وهى الاتصاف
بالنبوة والملك (أو فى نقص) حسى أو معنوى (كذلك) فالاول (نحو المؤمن يجزى
بالحسنات حتى مثقال الذرة) فان مثقال الذرة غاية فى النقص الحسى (و) الثانى (نحو
غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) فان الصبيان والنساء فى غاية النقص المعنوى
وهو الاتصاف بالانوثة والصبا والتحقيق كما قال فى المطول ان المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء
ماقبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن
تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم
وفى اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد اذا
جاؤك معا وزيد أضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ماقبلها
تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على

(قوله وبقى شرط اخر) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله انظر هل يغنى عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية فى المعطوف
وأيضا هذا المثال الذى مثل به المانع فيه شرعى والكلام فى حتى انما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك فى أو اذا كانت للتخيير
او الاباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة اذ الصوم لغة الامساك وكان يمكن التمثيل بنحو مات الناس حتى عجب الذنب ولعله
اوضح من امثاله وان كان لا يخلو عن شئ انتهى وكانه قدس سره فهم ان المثال حتى عيد الفطر والا فيوم الفطر لا يمكن صومه
لغة لانه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أولا) اى او لم توجد لكن لابد من
وجود ما يشبهها من ما ادرى وما ابالى ونحوهما (قوله بحيث تكون الخ) فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف لان قوله هى
الداخلة على جملة فى محل المصدر ظاهره ان الذى فى تأويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع انها والهمزة جميعا فى
تأويل المصدر واعلم ان المتبادر من صنيع المصنف ان هى الثانية عائدة على همزة التسوية لا على ام كهى الاولى والا لم يحتج
الى اعادة هى ولا العطف بل كان يكفى ان يقول الداخلة والشارح ١٧٩ جعلها عائدة على ام حيث قدر بعد العاطف
قوله المسبوقة الخ لان المسبوقة
بهمزة التسوية ام ولم يظهر وجه
ذلك وان كان صحيحا لان كلا من
الجملتين فى محل المصدر (قوله
أو اسميتين) قال الدنوشرى
خالف بعضهم فى وقوع الجملة
الاسمية بعد ام الواقعة بعد همزة
التسوية والصحيح الجواز كما
مشى عليه الموضح قال المرادى
وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله
* سواء عليك النفر ام بت ليلة *
(قوله اى لست ابالى الخ) قال
الدنوشرى كان الاولى الاتيان
بمصدر ناء وهو النأى كما اتى بمصدر
واقع وهو الوقوع وقد يقال قدر
ذلك بيانا للمعنى وانه جائز انتهى
واعلم ان الدمامينى قال فى هذا
المثال قولهم لا ابالى اقمت ام قعدت الذى يظهر لى فيه ان الجملة الواقعة بعده فى محل نصب والفعل معلق قال الجوهرى وقولهم
لا اباليه اى لا اكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبى لان معنى لا اكترث به لا افكر فيه ازدراء به
فجاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالى هنا بنفسه حيث قال اى لست أبالى بعدو عداه بعد بالباء حيث قال اى
ما أبالى بقعوده الخ وفى تهذيب الاسماء واللغات ان الفقهاء استعملوا لا أبالى به وهو صحيح وان زعم بعضهم انه لحن وأن الصواب
لا أباليه فانه لم يسمع من العرب الا هكذا غلط فانه ثبت فى الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير العشاء
وبسط الكلام فى ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشرى فيه نظر وكان ينبغى ان يقول وصمتكم كما مر فى قوله اى سواء عليكم
الانذار وعدمه فعطف بالواو وكذا يقال فى قوله ام قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل فى قولنا اقائم زيد أم قاعد
انتهى ووجه ذلك ان المطلوب فى هذا المثال التعيين لاحد الشيئين المحكوم عليه وهو زيد لانه هو المعلوم الثبوت

زيادة أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم
لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية
لان الغاية لا تكون الا فى الاطراف العالية أو السافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف
بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعة والى ذلك أشار الناظم بقوله

بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذى تلا

وبقى عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم
الفطر بالنصب قاله الموضح فى الحواشى (وأما أم فضربان منقطعة وسيأتى ومتصلة وهى
المسبوقة اما بهمزة التسوية) سواء وجدت لفظة سواء أولا (و) المسبوقة بهمزة التسوية
(هى الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (فى محل المصدر وتكون) الجملة
المسبوقة بهمزة التسوية (هى و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم
أأنذرتهم الآية) اى أم لم تنذرهم اى سواء عليهم الانذار وعدمه (او اسميتين كقوله)

ولست ابالى بعد فقدى مالكا * (أموتى ناء ام هو الآن واقع)

اى لست ابالى بعد موتى أم وقوعه الآن (او مختلفتين) بأن تكون المعطوف عليها
فعلية والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون) اى سواء عليكم
دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما أبالى ازيد قاعد ام قام اى ما ابالى بقعوده
ام قيامه (واما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها وبأم التعيين) لاحد الشيئين بحكم معلوم

النبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل فى الجواب زيدا وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) أم المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما مالا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء او متأخرا عنهما) مالا يسئل عنه (نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون) فالسؤال فى الآية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسئل عن المسند وفى الثانية بالعكس فوسط مالا يسئل عنه فى الاولى وهو اشد خلقا وأخر فى الثانية وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلى ام المعادل الآخر ليفهم السامع من اول الامر الشئ المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم ام عمرو وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تؤخره لانه غير مسؤل عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدا او تؤخره لانه غير مسؤل عنه (و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ايستا فى تأويل مفردين (كقوله) وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم

فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى * (فقلت اهى سرت ام عادنى حلم

لان الارجح كون هى) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بفعل محذوف) يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب فى باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذى رآه فى النوم والمرتاع الخائف وارقنى اسهرنى واهى بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادنى جاءنى بعد اعراضه عنى والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد انى قمت من اجل الطيف منتبها مذعورا للقائه فارقنى لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان فى المنام (واسميتين كقوله) وهو الاسود بن يعفر التميمى

لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * (شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر)

فشعيب فى الموضعين بالتصغير وأوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة فى موضع النصب بادرى وهو معلق عنها بالاستفهام (والاصل أشعيث) بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره (فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة) بناء على أنه مصروف نظرا الى الحى بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لايمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين قال السيرافى لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على أب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم اه والمعنى لا أدرى أى النسبين هو الصحيح نسب شعيث بن سهم ام نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر

(قوله أو متأخرا عنهما) قال اللقانى وظاهر قول ابن الناظم فى اقائم زيد أم قاعد يجوز ازيد قائم ام قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وان أدرى أقريب) الآية يجوز أن يكون ما توعدون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف وان يتنازع قريب وبعيد ما والاظهر على قول البصريين ان يرتفع ببعيد لانه قريب وعلى كل فأم بين مفردين لان المراد بهما المسؤل عنهما وان توسط بينهما غيرهما كما اوضحناه فى حواشى الالفية واما قول ان ادرى اقريب ما توعدون ام يجعل له ربى امدا فالمسؤل عنه الثانى ام يجعل له ربى امدا ليس فيه امفرد يصلح للسؤال عنه (قوله واهى بسكون الهاء) فى التسهيل ما يقتضى انه قليل وفى شرحه ان الاسكان فى ذلك لم يجئ الافى الشعر

بكسر

(قوله ومختلفين نحو أأنتم الخ) ذكر اللقانى ان ابن الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا بناء على ان ما توعدون غير مسؤل عنه فما قبل

بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة فى هذا البيت عن شرح قول النظم

وربما حذفت الهمزة ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن

ومختلفين نحو أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون أنتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله فى المغنى والحاصل ان ام المتصلة منحصرة فى نوعين لانها اما أن تتقدم عليها همزة التسويه أو همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت فى هذين النوعين متصلة لان ماقبلها ومابعدها لايستغنى باحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثانى انما يأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسويه فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى وتسمى أيضا فى النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة فى افادة التسوية فى النوع الاول والاستفهام فى النوع الثانى ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسويه لاتستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وانما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسويه لاتقع الا بين جملتين وان الجملتين لايكونان معها الا فى تأويل مفردين كما مر وليست تلك كذلك والى نوعى الاتصال أشار الناظم بقوله

وأم بها اعطف بعد همز التسويه * أو همزة عن لفظ أى مغنيه

(و) أم (المنقطعة هى الخالية من ذلك) المذكور فى المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسويه ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (ولا يفارقها معنى الاضراب) عند الجمهور والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت

(وقد تقتضى مع ذلك) الاضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلبى (نحو) قول العرب (انها لابل أم شاء) بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة فى اللفظ ولكنه جمع لاواحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف (أى بل أهى شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وانما قدرناها بعدها مبتدأ لانها لاتدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لايدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جنى وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا أم شاء بالنصب وهذا

أم فيه مفرد (قوله لان الارجح كون أنتم الخ) قال الدمامينى لان الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغى فى هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الامران فى نظر النحوى على حد سواء وذلك لان الفعلية مرجحا وهو كثرة يلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فان الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا ينبغى على رأيه ان تكون أم فيه متصلة (قوله انها لابل أم شاء) قال اللقانى جرى أول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطأ اضرب عنه معقبا له بالشك (قوله والشاء ليس جمع شاة الخ) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء (قوله خلافا لابن جنى) قال الدنوشرى قال الدمامينى ان مذهب ابن جنى والمغاربة ان أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشرى وتكون أم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك

(قوله وحذفت الهمزة) قال الدنوشري مراده انها محذوفة قبل ان والتقدير ان هنالك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بان (قوله وانتصب شاء الخ) قال الدنوشري ويفهم منه ان في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز أن يعطف جهنم على جنة لان أم المنقطعة ليست عاطفة الا على رأى تقدم وقوله في جنة من جملة التمني والتقدير بل ليتها ضجيعتي في جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد في أم الاولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشارح (قوله كما انها الخ) قال الدنوشري هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المغني (قوله بعد الطلب) أي بعد صيغة الطلب لانه لا طلب في التخيير والاباحة والظاهر ان المراد بالطلب الامر اذ الاستفهام لا يتأتى به تخيير ولا اباحة وكذا باقي أنواع الطلب فليتأمل ١٨٢ في الرضي ما يخالفه في غير الاستفهام (قوله أو للاباحة) ليس مرادهم الاباحة الشرعية لان الكلام في معان اوقبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسن العقل أو العرف في اى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله أو للابهام) المفهوم من كلام النحويين ان الابهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر انه غيره لان فيهما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصه او الابهام ومثله بالآية وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك ان المقصود في الاول الاخفاء بحسب بادئ الرأى اه واما الفرق بين الشك والابهام فواضح قال بعضهم الشك يستوى فيه المتكلم والمخاطب والابهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فانه عالم بحقيقة الامر (قوله نحو وانا أو اياكم الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم تقع أو فيه بعد الخبر وكذا يقال في التقسيم فيما يأتي وفي كلام الشارح اشارة الى ما قلنا حيث قال فيكون الشاهد في او الثانية اه واقول لا يخفى ان هذا النظر كليل لان المصنف مثل بالآية ولم يعين ان الشاهد في الاولى او الثانية وحمل كلامه على الثانية ممكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال في التقسيم لا يظهر له وجه اذ أو في أو فعل او حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم الا أن يقال الخبر انما هو المجموع في الحقيقة ولا يخفى ما فيه اذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هذا بناء على اشتراط تقدم الخبر في التقسيم ويأتي ما فيه وكان اللائق بالدنوشري أن يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذى أشار اليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبرى دون الاولى لعدم تقدمه لان ان واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بان قوله لعلى هدى أو في ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر

لا يعرف الامن جهته وان سلم فالتأويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أى ام أرى شاء (او) استفهاما (انكاريا كقوله تعالى أم له البنات) ولكم البنون (اى بل أله البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أى لا تقتضي أم المنقطعة الاستفهام (البتة) لا حقيقيا ولا انكاريا (نحو) هل يستوى الاعمى والبصير (ام هل تستوى الظلمات والنور أى بل) هل (تستوى) ولا يقدر بل أهل (اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر

فليت سلمى في المنام ضجيعتي * هنالك (أم في جنة ام جهنم)

اى بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم (اذ لا معنى للاستفهام هنا) لانه للتمني ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين ان أم أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك اه وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فان أم فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل

كذبتك عينك أم رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال أبو عبيدة المعنى هل رأيت (وأما أو فانها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما) اى بين التخيير والاباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز أن يجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين (وجوازه) اى الجمع بين المتعاطفين (في الاباحة) فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة (وبعد الخبر) وهو مقابل الطلب أى الكلام الخبرى الذى من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب (للشك) من المتكلم (نحو لبثنا يوما او بعض يوم) فلبثنا كلام خبرى وأو للشك من القائلين ذلك (أو للابهام) على المخاطب (نحو وانا أو اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين) فانا او اياكم لعلى

الثاني أو بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه مثنى وحينئذ فالشاهد في الاولى والثانية (قوله وللتفصيل) ظاهر كلامه ان التفصيل غير التقسيم وقال في المغني بعد ان ذكر ان ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرد ما نصه وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى اه وهذا يقتضي ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم بهذه الآية للتقسيم والعجب ان شراح المغني كالشارح لم يتعرضوا للمعارضة الاوضح للمغني ولا يقال التفصيل يستدعى سبق اجمال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل من كلام الشارح لانه مدفوع بان التقسيم يستدعى تقدم ما يتناول الاقسام كما قال الشمني وقال اللقاني الفرق بين التفصيل والتقسيم ان التفصيل تبيين للامور المجتمعة بلفظ واحد والتقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففي الآية جمعت اليهود والنصارى في لفظ واحد وهو الضمير المسند اليه قال المتضمن لجمع مقولاهم فيه وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبرى الخ) اشارة الى دفع ما يقال التفصيل انما يكون في الخبر لا في الطلب وهو في الآية في الطلب وهو كونوا وحاصل الجواب انه انما هو في الخبر اذ التفصيل الذى في او للاجمال الذى في قالوا وهو خبر وهذا بناء على ان التفصيل لا بد أن يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبي كما نقلناه في حواشي الالفية بان ما عدا التخيير والاباحة والشك ١٨٣ والابهام من معاني أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ فينبغي أن يقدر عامل لقوله وللتفصيل بعد اما طف والتقدير ويكون للتفصيل ويدل له ما يأتي من حكاية الفراء والحق ان الشارح انما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو في الآية بعد الخبر اذ لم ير من صرح باشتراط تقدم الخبر فيما عدا الشك والابهام والعطف في كلام المصنف لا يقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله في التقدير فتأمل (قوله وعدل عنه في التسهيل الخ) قال في شرحه التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود قال الدماميني لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو واو ولكن استعمال الواو أجود وقال الشمني يمكن الفرق بان التقسيم جعل الشئ أقساما يستدعى تقديم ما يتناول الاقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين فاكثر وذلك لا يستدعى تقديم ما يتناول فهو أعم من التقسيم عموما مطلقا او بعبارة اخرى التقسيم الخبرى يقع في كلي المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله اذهب الى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقضى بخلاف ذلك فان قوله وللاضراب معطوف على قوله قبل للشك المشترط فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن يقدر له عامل يكون به منقطعا عما قبله كان يقدر تأتى بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعض المشايخ ان أو الاضرابية ليست بعاطفة اه وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف وللتفصيل لا هنا الموهم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر

لعلى هدى كلام خبرى واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين اه (وللتفصيل) بالصاد المهملة بعد الاجمال (نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى) فقالوا كلام خبرى وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق (أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى) فاو لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو (او للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف) قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد (وللاضراب) كبل مطلقا (عند الكوفيين وأبي على) الفارسي وابن برهان نحو أنا اخرج ثم تقول او اقيم أضربت عن الخروج ثم أثبت الاقامة فكأنك قلت لا بل اقيم (حكى الفراء اذهب الى زيد اودع

(قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان ذلك يوهم انهم اما فريق ملجم واما فريق سافع والغرض الحكم عليهم بانهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لابقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغنيمى رحمه الله بعده أقول لامنافاة لان المقام يقتضى الحصر فى القسمين ثم كتب الدنوشرى 184 قال بعض المشايخ لامانع أن تكون أو حينئذ للتفصيل أو يقال انه لامانع

ذلك ولا تبرح اليوم) نقله عنه فى شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه أثبت لا والاضراب بشرطين تقدم نفى أو نهى وتكرير العامل نحو لست زيدا ولست عمرا ولا تضرب زيدا ولا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمى (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو حميد بن ثور الهلالى

قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * (ما بين ملجم مهره او سافع)

اى وسافع لان البينية من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل أن تكون أو لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام فى محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية والى معانى او أشار الناظم بقوله

خير ابح قسم باو وابهم * واشكك واضراب بها أيضا نمى

وربما عاقبت الواو اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(وزعم اكثر النحويين أن اما الثانية فى الطلب والخبر) فالاول (نحو تزوج اما هندا واما اختها او) الثانى نحو (جاءنى اما زيد واما عمرو بمنزلة او فى العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام والتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك اشار الناظم بقوله

ومثل او فى القصد اما الثانية * (وقال أبو على وابنا كيسان وبرهان) بفتح الباء والمنع من الصرف (هى مثلها فى المعنى فقط) لا فى العطف وانما ذكرها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو) العاطفة (لزوما والعاطف لا يدخل على عاطف واما قوله) وهو سعد بن قرط لا الاحوص خلافا للجوهرى

يا ليتما أمنا شالت نعامتها * (أيما الى جنة أيما الى نار)

(فشاذ) حذف الواو (وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والانفراد وفتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف فى ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رأيت اما زيدا واما عمرا (واما لكن فعاطفة

من كون القوم اما ملجمون فقط اوسافعون فقط (قوله على هذا) أى على معنى التفصيل والحال المقدرة هى التى يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمون عاملها والعامل فيهما هديناه والهداية نصب الدليل ولا شك فى تأخر الشكر والكفر عنه لان المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وايسا بمقارنين لنصب الدليل * (نكتة) * سأل الصاحب ابن عباد القاضى عبد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرن بين لفظى فاعل وفعول وأحدهما للمبالغة دون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بازائها قليل وكل كفر عظيم فجاء شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها (قوله والى ذلك أشار الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان كلام الناظم صريح فى انها مثل أو فى المعنى لا فى العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقانى أى الخفيفة وأما المخففة من الثقيلة فهى حرف ابتداء غير عامل خلافا للاخفش ويونس فانهما يريان انها عاملة واسمها ضمير شان محذوف والجملة خبرها قال فى المغنى وانما لم تعمل لدخولها على الجملتين اه بالمعنى وظاهر كلام الدمامينى انها حينئذ تفيد الاستدراك وذلك لانه نظر الى الفرق بين المخففة والخفيفة حيث دخلت جملة فقال انظر خلافا

(قوله خلافا ليونس) قال الزرقانى قال ابن عقيل فى شرح التسهيل فهى عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها من واو اه فان قلت فما الذى يقوله فى ما قام زيد لكن عمرو هل يمنع ذلك أو يجوزه فما وجهه فالجواب انه يجوزه قال الرضى وذهب يونس الى ان لكن فى جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها وفى المفرد يقدر العامل بعدها اه المقصود منه اذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضى انها عند يونس مخففة من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك (قوله وان تسبق بنفى) 185 هل النفى خاص بالحروف أو ولو كان بالافعال

خلافا ليونس) وتبعه ابن مالك فى التسهيل (وانما تعطف بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها وان تسبق بنفى او نهى) عند البصريين واليه أشار الناظم بقوله

وأول لكن نفيا او نهيا * (وان لا تقترن بالواو) عند الفارسى والاكثرين

فالنفى (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر اى لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره (و) النهى (نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهى حرف ابتداء) جئ به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة (ان تلتها جملة) لعدم افراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

(ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر)

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحرث الصيداوى وورقاء أبوه والبوادر جمع بادرة وهى الحدة (او تلت) لكن (واوا) فهى حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو (نحو) ما كان محمد أبا احد من رجالكم (ولكن رسول الله) فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة (أى ولكن كان رسول الله وليس) رسول الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على ان أبا احد كم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لان متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب) لان المعطوف عليه هنا منفى والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبى الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه (او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم) فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالافراد (على انه معطوف) على زيد لفوات شرطه وهو النفى او النهى (خلافا للكوفيين) فى اجازتهم ذلك وليس ذلك بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق

النافية والاسماء واذا كان بالحروف فهل عام فى جميعها أو خاص بما وانظر لم يذكر الاستفهام مع انه ملحق بالنفى فى الغالب وصرح فى التسهيل بانها اذا تلتها جملة لا تكون بعد الاستفهام (قوله وأن لا تقترن بالواو) الاقتران يشمل ما اذا كانت تالية أو غير تالية والظاهر ان المراد أن تكون تالية بقرينة ما سيأتى وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما فى بل الظاهر لعدم تأتى غير الواو هنا (قوله فقيل عطف على صالح) قال الزرقانى اى فقيل الجر عطف على صالح وهذا هو الذى عول عليه هنا لجعله ماذكر مثالا للمعطوف المتقدم وقوله وقيل بجار مقدر أى وقيل الجر بجار مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور ان العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل ان المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس بجملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا قاله ابن المصنف (قوله لكن وقائعه الخ) قال الزرقانى لما كان عدم خشية حدته ربما يتوهم منها انه كذلك فى قتاله استدرك على ذلك وبين انه فى الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف الجملتين الخ) وذلك لاستقلال الجمل استقلالا تاما (قوله وزعم ابن أبى الربيع) ينبغى على قوله أن تكون الواو قبلها زائدة (قوله افراد معطوفها) خالف فيه بعضهم وفى الرضى واما بل فاما يليها مفردا وجملة والتى تليها الجملة فائدتها الانتقال الى جملة اخرى أهم من الاولى وقد تكون لتدارك الغلط ومثله فى التسهيل والوصل وعلى مجىء بل عاطفة فى الجمل جرى الامام النووى فى المنهاج

فى مسئلة الاجتهاد حيث قال اوماء و بول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان ونقل شراحه هناك ان ابن مالك يقول بانها
تعطف الجمل والذى ذكره ابن هشام انه لم يقل بذلك الا ابنه فانظره واشينا على الالفية هذا ولم يبين حكمها اذا لم يفرد معطوفها
كما فعل فى لكن فانظر المغنى (قوله بايجاب) هل الاستفهام داخل فى الايجاب (قوله ومعناه بعد الاولين الخ) الحاصل انها تفيد
بعد الاولين أمرين تاسيسيين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وبعد الاخيرين امرين تاكيدى وهو تقرير ما قبلها
وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها (قوله حتى كانه الخ) ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقق ما ذكروه الا اسقاط الكاف
وقد تجعل كان للتحقيق (قوله حتى كانه مسكوت عنه الخ) قال الدنوشرى ليس هذا معنى سلب الحكم وكان الشارح اراد ان
يحمل كلام الموضح على ما قاله الشيخ سعد الدين فى المطول فانه قال معنى الاضراب ان تجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يلابسه الحكم وأن لا يلابسه فنحو جاءنى زيد بل عمرو يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه وفى كلام ابن الحاجب انه يقتضى
عدم المجئ قطعا اما اذا انضم اليه لا نحو جاءنى زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجئ زيد قطعا اه فكلام الموضح صريح فيما قاله
ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعد وان كانت عبارته فى المغنى تفيد موافقته له اه وبخطه بجانبه ما نصه
وقال السيد فى حاشيته على هذا المحل قد وقع فى كلام ابن الحاجب ان الحكم على الاول كان غلطا وأراد أن ايقاع النسبة
عليه والاخبار عنه كان غلطا كما يدل عليه كلامه ١٨٦ صريحا وصرح به أيضا شارحو كلامه واما انه يدل على انتفاء المسند
عن الاول فمما لم يقل به أحد ولا

بايجاب او امر او نفى او نهى ومعناها بعد الاولين) وهما الايجاب والامر (سلب الحكم
عما قبلها) حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشئ (وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو
وليقم زيد بل عمرو) فالقيام فى المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد
الاخيرين وهما النفى والنهى (تقرير حكم ما قبلها) من نفى او نهى على حاله (وجعل ضده لما
بعدها كلكن كذلك كقولك ما كنت فى منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها) والى ذلك أشار
الناظم بقوله

وبل كلكن بعد مصحوبيها ۞ كلم اكن فى مربع بل تيها

فتقرر نفى الكون فى منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون فى أرض لا يهتدى بها
(ولا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهى زيد عن القيام وتامر عمرا بالقيام (واجاز المبرد) وعبد
الوارث مع هذا (كونها ناقلة معنى النفى والنهى لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد
الوارث

يرضى به ذو أدب ويخطئه أيضا
نقل كلام السيد فى شرح المفتاح
وهذا يغنى عن نقله لانه بمعناه اه
وأقول قد أشار المصنف فى
الحواشى كما ابداه فى حاشية
الالفية الى ان المراد بالحكم
المسلوب عما قبل بل اثبات أمر
اونفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم
صار الاول مسكوتا عنه لانه
دخل فى نقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل فى نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا فى زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام
وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور لا لابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابق للشروح خلاف ما قاله الدنوشرى لكن
قول الشارح فالقيام الخ لا يناسبه وانما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الاظهر ان يقول فثبوت القيام
فى المثالين لعمرو لا لزيد فتدبر (قوله فالقيام فى المثالين) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الثابت لعمرو فى الثانى الامر بالقيام
فليتأمل اه بقى ان قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله اولا حتى كانه مسكوت عنه لانه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم
عليه بشئ سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا الخ) قال الدنوشرى ظاهره انها تفيد
الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفى او نهى لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبد الوارث وانما يقولان ان المتبوع حينئذ
كالمسكوت عنه او الحكم متحقق له وعبارة المطول تفيد ما قلناه وهى ومذهب المبرد انها بعد النفى تفيد نفى الحكم عن التابع
والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل ما جاءنى عمرو فعدم مجئ عمرو متحقق ومجئ
زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه محقق اه والحق ان قول الشارح مع هذا مراده به انها تفيد ما قالاه فى بعض
التراكيب مع افادتها فى البعض الآخر التقدير المزبور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر ونقل فى المطول عن
الجمهور انها بعد النفى تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو ثبوت

المجئ لعمرو مع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ما هنا من انها بعد النفى والنهى لتقرير الحكم على غير
مذهب المبرد اه ولا يخفى ان قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فانه صريح فى اجازتهما ما قاله الجمهور
والانقال وذهب المبرد الخ فلا ينبغى أن ينسب مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) كذا فى المغنى قال الدماميني وهو
محل نظر فقد قال الرضى واذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا نفيت بلا القيام عن
زيد وأثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا
أى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون امرا بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب
عمرو هذا كلامه وهو نص فى ان لا الواقعة قبل بل ليست بزائدة بل انها للتأسيس متى لم يكن (قوله كسفة) بفتح الكاف التغير
الى السواد والافول الغيبوبة (قوله والثانى كقوله وما هجرتك الخ) لا يخفى ان بل فى هذا البيت غير عاطفة لان شرطها افراد
معطوفها وزاد فى جملة فقوله أولا وتزاد لا قبل بل المراد بل من حيث هى أعم من أن تكون عاطفة أولا فكان على الشارح أن
يتعرض لمفهوم الشرط الاول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة ١٨٧ والمصنف فى المغنى انما ذكرها بعد الكلام

الوارث (ما زيد قائما بل قاعدا) بالنصب (على معنى بل ما هو قاعدا) واستعمال العرب
على خلاف ما اجازاه ويلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما شيأ لان شرط عملها بقاء النفى فى
المعمول وقد انتقل عنه (ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد
الايجاب والامر) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وانقل بها للثان حكم الاول ۞ فى الخبر المثبت والامر الجلى

نحو قام زيد بل عمرو (واضرب زيدا بل عمرا) قال المرادى تبعا للشارح فهى فى ذلك لازالة
الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو دون زيد والمأمور
بضربه عمرو دون زيد (وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير
ما قبلها بعد النفى فالاول كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم ۞ يقض للشمس كسفة او أفول

والثانى كقوله

وما هجرتك لا بل زادنى شغفا ۞ هجر وبعد تراخ لا الى أجل

(واما لا فيعطف بها بشروط) ثلاثة (افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا)

على حكم بل اذا دخلت على الجمل
تكون للاضراب اما مع الابطال
او الانتقال (قوله واما لا فيعطف
بها الخ) قال الزرقانى قال الرضى
اعلم أن لا لنفى الحكم عن مفرد
بعد ايجابه للمتبوع ولا يجب
لا بعد خبر موجب اوأمر ولا
يجئ بعد الاستفهام والعرض
والتمنى والتحضيض ونحو ذلك
ولا بعد النفى اه وقوله ولا تجب
اى لا تثبت وفى كلام بعض
شراح الالفية شئ بخلاف هذا
واستعمل المصنف فى قوله
شروط جمع الكثرة موضع جمع
القلة لان شرط ليس له جمع قلة وحينئذ فليس هذا من القليل لان محل ذلك ما اذا كان جمع قلة وبقى عليه من الشروط أن لا تقترن
بعاطف وقد ذكره فى المغنى فقال الثانى أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة
واذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفى
وقد اجتمعا أيضا فى ولا الضالين وسيذكر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبنى على خلاف ما حققه السعد
فى التلويح فى أن الجمعين انما يفترقان فى الغاية لا فى المبدأ وقوله ان شرط ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء
أشراطها وأفعال من جموع القلة لان ذاك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى الزام الشئ
والتزامه (قوله افراد معطوفها) قال السيد فى حواشى المطول فى باب الفصل والوصل لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته
للمتبوع وذلك ظاهر فى المفردات وما فى حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لا عمرو ليس بقائم ولا يتصور فى الجمل
التى لا محل لها من الاعراب واما قولك زيد وجهه حسن لا فعله قبيح لمن اعتقد حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحته قياسا لانه
بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بايجاب) قال الزرقانى أى باثبات خبرى لان الامر ايضا ايجاب لكن غير خبرى

فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم ان الدماميني استظهر فيما اذا انتقض النفي بالا أن يكون مما تقدمه الايجاب نحو ما قام القوم الا زيد الا غيره قال اذ التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه انهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره (قوله فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما اذا قيل جاءني رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بان هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر ان المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الافراد والجمعية (قوله مع ان بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد احمد بهاء الدين ابن الشيخ الامام أبي الحسن على تقي الدين السبكي وأجابه والده بما حاصله ان معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد وزيد واستفيد التقييد من العطف لانه يقتضي المغايرة وللمتكلم ١٨٨ مقصود صحيح في ابهام الاول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المغايرة

فالاول (كهذا زيد لا عمرو) الثاني نحو (اضرب زيدا لا عمرا) زاد سيبويه (او نداء خلافا لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب (نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وان لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرط لا ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابذي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) لان الرجل يصدق على زيد (و يجوز جاءني رجل لا امرأة) اذ لا يصدق احدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابذي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لانك اذا اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معنياهما متعاكسين وللبحث في ذلك مجال اه (وقال الزجاجي) في كتاب معاني الحروف (وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز) عنده (جاءني زيد لا عمرو) قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء (ويرده) انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأتى في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورأيت ابي زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدتك لا كدتك

الحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد واذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم ان مما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيانيين شرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر وأجاب والده بان معنى عدم تنافي الوصفين امكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم والجاهل لان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وان كان معناهما متباينا والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس والبيانيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي قيل الى آخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا في العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقاني العامل في الاول اختصم وفي الثاني مبتدأ مقدر تقديره هما وفي الثالث أن ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وهما عمرو ولا ان عمرا (قوله وان زيدا لا عمرا قائمان) قال الزرقاني كذا في النسخ مع أن الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب افراده فيطابق أحدهما قاله الرضي في آخر باب العطف وفي التسهيل أيضا أنه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذي يظهر كون الحكم للاول نحو زيد لا هند قائم

(قوله قيل في تفسيره) أى قال الجماعة في تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المصنف لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك او ينفعك جدك (قوله قاله في القاموس) قال الزرقاني أى قال انه ثنية الخ ولم يذكر أنه مقصور للضرورة اه وهذا أمر ظاهر لان صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفا من حيث هي لا بقيد كونه في البيت (قوله لعدم ارتفاعها) اى الجبال الصغار (قوله ولم يكن مدخولها ١٨٩ مفردا الخ) يعنى ان من جملة شروط كون لا

قيل في تفسيره نفعك جدك و(قوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(كأن دثارا حلقت بلبونه * عقاب تنوفا لا عقاب القواعل)

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق بجبل ولاه مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله في القاموس وقال في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله

ولا نداء أو امرا أو اثباتا تلا فندا وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا نداء او امرا أو اثباتا واياك أن تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فتزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور أو خبرا أو حالا فان اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة سابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا كما قاله في المغني

* (فصل * يعطف على الظاهر والضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بلا شرط) فالعطف على الظاهر (كقام زيد وعمرو) العطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو (اياك والاسد) و على الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعنا كم والاولين) فالاولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على) الضمير (المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده) بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك في احد الوجهين أو بتوكيد معنوي كقوله

ذعرتم أجمعون ومن يليكم * برؤيتنا وكنا الظافرينا

عاطفة أن لا يكون مدخولها ما ذكر فان كان مدخولها ذلك فهي غير عاطفة وذلك لان مدخول لا الاولى ما ذكر مع انها مستوفية الشروط كلها حتى لا تنتفي العاطف فاستدراك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذي قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) لك أن تقول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفة واهمال لا وقوله ولا رد لما قبلها صريح في أنها ليست بزائدة لانها حينئذ مفيدة للنفي ولذا قال الدماميني ان ما قاله ظنا معارض لقوله في بل ان لا تزاد قبلها لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي اه قال الزرقاني ويمكن أن يقال المعنى رد لما قبلها المستفاد من بل وحينئذ فهي مفيدة لما أفادته بل وحيث كانت مفيدة لذلك كانت مؤكدة

* (فصل * قوله ولا يحسن الخ) فيه اشارة الى أن الامر في قول الناظم فافصل ليس للايجاب وان كان ذلك هو الاصل فيه في عرف المصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقي ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شمول قوله فافصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمزيته (قوله في احد الوجهين) وهو ان زوجك عطف على الضمير المستتر في اسكن والوجه الثاني ما يأتي قريبا من أنه معمول لعامل هو المعطوف والتقدير واسكن والعطف على الاول من عطف المفردات وعلى الثاني من عطف الجمل

(قوله والفاصل الخ) قال الدنوشرى قد يقال كان الاولى أن يقول ها الا الهاء كما لا يخفى وكان الاولى أيضا أن يضم اليها النون
اللهم الا ان يقال ان الفصل بها كلا فصل لكونها علامة اعراب فليتأمل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال الدنوشرى
هذا داخل فى قولهما قبل أو بعد وجود فاصل أى فاصل كان الخ الا أن يخص الاول بان يكون الفاصل بين المعطوف عليه
وحرف العطف وقول الشارح فيكتفى ١٩٠ بذلك الخ ظاهر فى انه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا
وان لم يكن بين المعطوف عليه
والعاطف اه ولا يخفى انه
غفلة عن ظاهر الكلام وان قول
المصنف أولا بين التابع وقوله
ثانيا بين العاطف والمعطوف
صريح فى مغايرة القسمين وانه
لابد فى الاول من تقدم الفاصل
على حرف العطف ثم فائدة النص
على هذا الاخير الرد على مكى
حيث قال ان الآية من قبيل
العطف بلا فاصل ولا حجة فى
دخول لا لانها اتما دخلت بعد
واو العطف والذى يفصل به انما
يأتى قبل واو العطف (قوله الا
باعادة الخافض) قيل هذا استثناء
منقطع لان العطف حينئذ على
الخافض والمخفوض لا على
المخفوض ولا يخفى أن ما قاله من
العطف على الخافض والمخفوض
خلاف صريح كلام المصنف
كالناظم والحق أن العطف على
المخفوض لكن هل العامل فى
الارض اللام الاولى والثانية
كالعدم أو الثانية يجرى فيه
ما يأتى عن الجامى فى عود الاسم
(قوله قال لها وللارض) كذا
فى بعض النسخ وفى بعضها فقال وهو التلاوة والاول جائز كما نبه عليه البهاء السبكى فى شرح مختصر ابن الحاجب معطوف
ونقله الدمامينى فى بحث من الجارة وأطال فى ذلك واستدل على خصوص هذا الذى وقع هنا بقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل
عن الحمر ما انزل الله على فيها شىء الا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه فى صحيح البخارى
وكذلك فى مسلم ورأيته بخط النووى بغير فاء (قوله على الهاء) قال الدنوشرى كان الاولى أن يقول على ها الا ان يقال ان الضمير

(او) بعد (وجود فاصل اى فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو
المعطوف (نحو يدخلونها ومن صلح) فمن صلح معطوف على الواو فى يدخلونها والفاصل
بينهما الهاء (او) وجود (فصل بلا) النافية (بين العاطف) وهو حرف العطف
(والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما اشركنا ولا آباؤنا)
فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصل بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا
(وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف
والمعطوف (فى نحو ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو فى تعلموا
وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقول لذلك والى ذلك أشار
الناظم بقوله

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

او فاصل ما (ويضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لانه يوهم
العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء (كمررت
برجل سواء والعدم) بالرفع عطفا على الضمير المستتر فى سواء لانه مؤول بمشتق (اى مستو
هو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش فى الشعر) واليه اشار الناظم بقوله وبلا
فصل يرد فى النظم فاشيا (كقوله) وهو جرير فى هجو الاخطل

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه * (ما لم يكن وأب له لينالا)

فعطف أب على الضمير المستتر فى يكن ولم يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخارى فى
صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت
وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروى بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير
المخفوض الا باعادة الخافض) واليه أشار الناظم بقوله

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

(حرفا كان) الخافض (او اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك
او منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به او كان لا محل له من رفع او نصب
كغلامك فالحرف (نحو فقال لها وللارض) فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة
باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد الهك واله آبائك) فآبائك

هو الهاء وحدها والالف ليست من الضمير (قوله واعيد المضاف) جره حينئذ بالاول قاله الجامى قال والثانى كالعدم معنى
بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا تضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال
الدنوشرى واستدلاله بما ذكر وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور ربما ينافيه قول السعد ان التخريج على خلاف
مذهب الجمهور ينافى الفصاحة الا ان يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور اه واقول هذا الذى قيد به كلام السعد
يتعين انه مراده وانما عبر بما قاله لان الغالب قوة دليل الجمهور لكن يبقى ان المصنف صرح بان الموضع قد لا يتخرج الا
على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجى المؤمنين بالادغام ١٩١ واستشكله الدمامينى بكلام السعد والحق
انه يكفى فى الفصاحة موافقتها
وجها نحويا لم يشتد ضعفه (قوله
كحمزة) فيه تنكيت على
المصنف لان كلامه يوهم انها
غير سبعية لكن حمزة يقرأ
تساءلون بالتخفيف فهل ابن عباس
والحسن كذلك كما يقتضيه
صنيع الشارح (قوله خلافا
للزمخشرى) قال التفتازانى
كتب صاحب الكشاف هنا
حاشية حاصلها ان عطف وكفر
به على صد عن سبيل الله انما جاز
قبل تمامه بصلته التى من جملتها
والمسجد الحرام المعطوف على
سبيل الله لوجوه الاول ان
الكفر بالله والصد عن سبيله
متحدان معنى فكأنه لا فصل
بالاجنبى بين سبيل الله وما عطف
عليه ولان عطف الكفر على
الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال
وصد عن سبيل الله والمسجد
الحرام الثانى ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه (قوله عليه) قال الدنوشرى نائب فاعل عطف
والضمير للمصدر وضميرانه عائد الى المسجد (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشرى فيه انه يلزم عليه ايضا عمل الجار محذوفا فى غير
المواضع المشهورة اللهم الا ان يقال محل المنع اذا حذف استقلالا واما بطريق التبع فلا (قوله والصواب الخ) قال الدنوشرى
هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ اه اى لان قول الصواب يقتضى لزوم ذلك ثم انظره لا او رد انه يلزم حذف الجار
مع بقاء عمله ويجاب بما تقدم مامررت بصالح لكن طالح من قوة الدلالة عليه بتقدم ذكره هذا او رد بعضهم ان ما قاله فى
المغنى يؤدى الى تعطيل مسئلة العطف على المجرور بدون اعادة الجار اذ تقدير الجار تمكن فى كل جزء من جزئياتها كقراءة
حمزة ويجاب بان الاصل عدم حذف الجارة فلا ترتكب الا عند قوة الداعى كالعطف على المصدر قبل استكماله

معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف
والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وآبائك وانما اعيد الخافض فيهما الان
الضمير المخفوض كالتنوين فى شدة اللزوم قاله الخوفى وكما لا يعطف على التنوين لشدة
لزومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا ليونس والاخفش
والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال

وليس عندى لازما اذ قد اتى * فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصرى (وغيرهما) كحمزة (تساءلون به والارحام)
بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء (وحكاية قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفرسه)
بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس فى القراءة والحكاية اعادة
خافض لا حرف فى الاولى ولا مضاف فى الثانية (قيل و) يحتمل ان يكون (منه) أى من
العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد
الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد
الحرام (اذ ليس العطف على السبيل) المخفوض بعن خلافا للزمخشرى (لانه صلة
المصدر) وهو صد فانه متعلق به (وقد عطف عليه) اى على المصدر (كفر و) القاعدة انه
(لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل
الكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى
كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من
جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به اذ ليس معناسواهما وقد انتفى احدهما
ليتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير
وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم
نقله عن سيبويه قال فى المغنى والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها

(قوله فى المضى والاستقبال) قال الدنوشرى ينظر ما وجه الاقتصار على المضى والاستقبال دون ذكر الحال ثم وافقنى على التوقف فى كلام الشارح شيخنا أبو بكر الشنوانى (قوله فعطف فى الاولى أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى قد يقال ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاصح على الاول فلم لم يقل الشارح فعطف فى الاولى أثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بان محل قولهم ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال ابن الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب لا جائز ان يكون الجر لعدم دخول الافعال ولا جائز ان يكون ١٩٢ غيره لعدم وجوده هنا اذ الفرض انه معطوف على مجرور رفقط اللهم الا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما اذا كان على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم يكن فاثرن فى محل جر ولا اشكال قلت الفرض ان المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة باسرها فليتأمل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشرى قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حبا لكونها صفة للتنكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبهه وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد يجاب بانه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ فى عامل الجر فى دراج ما هو فليحرر ثم كتب الدنوشرى بعده رددنا النظر فى ذلك والذى استقر عليه الحال ان العامل فيه أم لانه معطوف على الصفة والعامل فى الصفة هو العامل فى موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها امامر فليتأمل ثم كتب الغنيمى بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغى فان منشأ تردد النظر هو قولهم ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع مع قولهم هنا ان المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لان لا يكون العامل هنا أم لانه لم يعمل فى المتبوع اذ هو جزء الجملة المعمولة لام وهو من حيث كذلك ليس معمولا لام ودعوى ان العطف عليه هنا والجملة وأن قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب الدنوشرى لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل ان قوله دارج من عطف الصفة على مثلها اه أصل السؤال والجواب مأخوذان من كلام الشهاب القاسمى كما بيناه فى

عليها الا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اه (ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) فى المضى والاستقبال (سواء اتحد نوعاهما) فى الفعلية كان يكونا مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما فى المادة (نحو لنحيى به بلدة ميتا ونسقيه) فنسقيه معطوف على نحيى بدليل ظهور النصب فى لفظه (ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك (أم اختلفا) نوعاه فعطف الماضى على المضارع وعكسه فالاول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار) فاورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و) الثانى (نحو تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتمامها تجرى من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما فى الاستقبال والى ذلك أشار الناظم بقوله * وعطفك الفعل على الفعل يصح * (ويعطف الفعل) الماضى أو المضارع (على الاسم المشبه له فى المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن ونحو صافات ويقبضن) فعطف فى الاولى اثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل فى المعنى لانه فى تأويل واللاتى اغرن وعطف فى الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها فى معنى يصففن قبل والذى حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل فى المعنى على الفعل الماضى أو المضارع (كقوله

يارب بيضاء من العواهج * (أم صبى قد حبا أو دارج)

فعطف دارج على حبا لتأول دارج بدرج أو حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهى فى الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز فى أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا على

حواشينا على الالفية (قوله سهو) قال الدنوشرى وانما السهو هو لجواز كون بيضاء مفعول الفعل محذوف يفسره معدى رب المحذوف على وزان رب رجل صالح لقيته وان كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فانه مشكل اذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد يقال أيضا ان العينى لم يسه ١٩٣ وانما أم عطف بيان مقطوع فنصب اذ عطف البيان كالنعت فى جواز القطع كما صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العينى * (فصل) * (قوله وتشاركهما فى ذلك أم) كذلك ثم كما اقتضاه قول الخضارى فى التفسير حيث قال كلما أتوا بشئ ثم أتوا بآخر قالوا هذا الذى رزقنا من قبل وقال الدنوشرى وانما لم يذكر المصنف أم لقلة ذلك بالنسبة الى الفاء والواو اه وسيأتى ان الشارح عال اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الاولى للشارح ان يعتذر عن اقتصار المصنف والناظم بما قال الدنوشرى والاولى بالدنوشرى ان يكتب ما هنا هنالك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان الظاهر انه من عطف الجمل لا من عطف المفردات وان كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة) فى التلخيص ان المحذوف قد يكون جملة سببا لمذكور نحو فانفجرت اذ قدر فضرب به بها ويجوز أن يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت قال السعد وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الثانى وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين اه وسبب تسميتها فصيحة انه لما ذكر عقب الامر بالضرب الانفجار دل على ان المطلوب بالامر الانفجار لذا حذف الضرب وانما نبه على هذه الفائدة

القطع وقول العينى أم صبى بالنصب عطف بيان ابيضاء سهو لان بيضاء مجرور برب لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التأنيث الممدودة (وجعل منه) أى جعل الناظم فى شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى) فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتأول مخرج بيخرج (وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فمرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشئ ومقابله ومرجح الثانى عدم التأويل والتوافق بين نوعى المتعاطفين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

* (فصل تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل) وتشاركهما فى ذلك أم المتصلة (مثاله فى الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست) أى فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى فى سورة الاعراف وأوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع فى بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت (أى فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا) وهو سهو لان انفجرت فى البقرة وليس فى آيتها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله فى الواو قوله) وهو النابغة الذبيانى

(فما كان بين الخير لو جاء سالما * ابو حجر الا ليال قلائل)

فحذف الواو ومعطوفها (أى بين الخير وبينى) وابو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان ابن الحرث الغسانى (وقولهم راكب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه فى التقدير (اى) راكب الناقة (والناقة) طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لافرد ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح فى شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير اذا أعيا ومثاله فى ام قول ابى ذؤيب

وقال صحابى قد غبنت وخلتنى * غبنت فما ادرى اشكلكم شكلى

قال ابو الفتح اى فما أدرى اشكلكم طريق ام غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذ لا لبس (وتختص

٢٥ ج نى

الفصيح وفيها أيضا على تقدير فضرب بها دلالة على ان المأمور التزم الامر وتسميتها حينئذ فصيحة من المجاز العقلى

(قوله معطوف على اسكن) قال الدنوشرى فيه نظر اذ ذاك من عطف الجمل وكذا يقال فيما أشبهه (قوله فهو من عطف الامر) أى دال الامر اذ قوله ليسكن ليس بامر بل الامر مستفاد من اللام (قوله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان) نقل السيد السمهودى فى تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره أن من أسماء المدينة الايمان واستدل بالآية وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع التبوّئ بمعنى التهيئ (قوله فهو من عطف جملة على جملة) قال الدنوشرى فيه رد على قول المتن سابقا بجواز عطفها عاملا الخ فانه ظاهر فى أن المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتأمل وقد يقال انما قال ذلك على سبيل التجوز او تغليبا فانه فى مسئلة المعمول المجرور المعطوف الجار وحده لا هو مع المجرور (قوله وفى التسهيل لا يشترط الخ) فيه بعد ما نقله الشارح انه يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل وفى اقسام العطف من الباب الرابع من المغنى وشرطه أى العطف امكان توجه العامل الى المعطوف (قوله الانصار) فيه اشارة الى ان ما اقتضاه صنيع المصنف من ان الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح

الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقى معموله مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة) فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن (أى وليسكن زوجك) فهو من عطف الامر على الامر (أومنصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان) فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا (أى وألفوا الايمان) فهو من عطف جملة على جملة (أو مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (أى ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن) أى فى الامثلة الثلاثة (على الموجود فى الكلام) بدون حذف (لئلا يلزم فى) المثال (الاول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل الامر) وهو اسكن (للاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه فى عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله فى المغنى وفى التسهيل لا يشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اه ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سيأتى له فى باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثانى) وهو والذين تبوؤا الدار والايمان (كون الايمان متبوأ) بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه فى عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ (وانما يتبوأ المنزل) اذ التبوّؤ التهيؤ يقال تبوأت له منزلا أى هيأته له وفى اعراب الحوفى فى سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها اه فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر (و) لئلا يلزم (فى) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولى عاملين) مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء او شحمة على تمرة لزم العطف على معمولى عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين وأجاز الاخفش العطف على معمولى عاملين ان كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسى وابن الحاجب عن الفراء والاصح فى التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال فى المغنى والحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اه واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولى عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا فى الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله (ولا يجوز فى) المثال (الثانى كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد) الانصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة

(قوله بالواو والفاء) فى المغنى فى بحث ثم فى الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها

الايمان اذ هو أمر معلوم) والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهى انفردت

بعطف عامل مزال قد بقى * معموله دفعا لوهم اتقى

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالاول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو (كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا) بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهى لعطف المفردات وهى محل الاستشهاد قاله فى الحواشى (والتقدير ومرحبا بك وأهلا) فبك متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثانى) وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل (نحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة أضرب معطوفة على جملة محذوفة (أى انهملكم) بتقديم الهاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم وما خلفهم) فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أى أعموا فلم يروا) وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة فى محلها الاصلى وهو قول الزمخشرى وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على أصالتها فى التصدير ومحلها الاصلى بعد الفاء والاصل فأنضرب فألم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أى أعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحذف متبوع بدا هنا استبح *

(هذا باب البدل)

هذه التسمية للبصريين واختلف فى تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل فى حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه فى حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبدل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا (بلا واسطة) هذا معنى قول النظم

التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا

(فخرج بالفصل الاول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع (النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما النسق فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصودا بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وبل ولكن بعد النفى (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فانها

ان ثم عاطفة على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم خلق منها زوجها وحينئذ فثم تشارك الواو والفاء فى جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف فى الآية دفع لزوم ان تكون الذرية قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب فى الاخبار (قوله وهو قول الزمخشرى) حيث اختار المصنف قول الزمخشرى فكان عليه ان لا يخصص هذا الحكم بالفاء والواو لان ثم كذلك كما فى المغنى

(هذا باب البدل)

(قوله ولذلك يقولون البدل الخ) أشعر قولهم فى حكم تكرير العامل انه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح فى بحث الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره وانما هو تقديرى معنوى والا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اه لكن سيأتى قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا ما قد يعكر على ذلك (قوله اذ لو لم يعتد بزيد الخ) قد يقال يكفى الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه فى اللفظ وان كان من جملة اخرى وليس ذلك بابعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك

الاول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لان الحكم السابق) وهو اثبات المجيء لزيد (منفي عنه) بلا (وأما الآخران) وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي (فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول) دون الثاني (النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لانه) هو (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالواو) اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان) وهما الاول والثاني (خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان) اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع وأما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين (وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل أربعة) أشار اليها الناظم بقوله

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل ✽ عليه يلفى أو كمعطوف ببل

(الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناظم) في النظم (البدل المطابق) وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وانما) لم يقل ذلك لان كلا انما (يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق تدل (كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا) لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط (والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء) بالنسبة الى الباقي من المبدل منه (أو مساويا له (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساو للنصف الثاني (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى أن بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولابد) في بدل البعض (من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه) ليربط البعض بكله (مذكور) ذلك الضمير متصل بالبدل او بغيره فالاول (كالامثلة المذكورة) في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثاني (كقوله تعالى (ثم عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع اه وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين أحدهما انه يخرج على لغة أكلوني البراغيث والثاني انه يجب أن يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) قال ابن اياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لان الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع اه قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان الكلام بآخره ومقصوده وابن برهان يظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان اه وقال الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان تمام الكلام

(قوله وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ) قال اللقاني ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بانها عاطفة بعد الاثبات والمقصود به انما هو الاول (قوله واقسام البدل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله ١٩٦ تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن ولا شك انه بدل كل من بعض وحينئذ فنكتته البيانية تقرير خلودهم واقامتهم فبكونها عدنا وانها من موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده أوله تقرير انها جنات كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخاري من حديث أنس قال أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه يارسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فان يكن في الجنة صبرت وان يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال جنة واحدة انها جنات كثيرة وانه في الفردوس الاعلى (قوله بدل مطابق) قال الدنوشري هو بدل من قول بدل كل الخ (قوله وانما يطلق كل على ذي اجزاء) قال الزرقاني أجيب عن ذلك بان الشيء هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب يعني انه غلب الالفاظ التي تدل على ذي اجزاء على ما لم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الاولى فقيل في الجميع كل ثم سميت تلك الالفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقاني انظر بما الذي يسمى به عندهما حينئذ ولعلهما يسميانه بدل اضراب (قوله ولابد من اتصاله الخ) قال الدنوشري وقال الناظم في شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض بضمير والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسئلة مذكورة في المرادي مبسوطة فلتراجع اه وتقدم في كلام الشارح في باب الاستثناء ما يشعر بالاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فانه قال في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا اه فان قوله لان قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج اليه هنا وان كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره بقي ان ظاهر كلامهم ان الربط في هذا الباب لا يكون الا بالضمير وبذلك صرح في المغني (قوله متصل بالبدل او بغيره) قال الدنوشري ينافي ظاهر قول المتن ولابد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه وقد يجاب بان الاتصال في كلام المتن ليس على حقيقته والاتصال في كلام الشارح محمول عليها او في جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهر اذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة بل كلاهما يرجعان الى شيء واحد اما ضمير المتكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو أنت قمت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فان المفسر لهما حضور من هما له ولا نسلم عود الضمير الى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على اجازة حذف البدل) يعني ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف في المغني حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوي الخ) قال الدنوشري كلام البيضاوي هذا ينافي ما جزم به في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث ١٩٧ جوز في ذلك كون الذين مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما وأجاب بعض الافاضل بانه انما ترك التضعيف في الثانية اكتفاء بذكره في الاولى كما هو عادته وبعد فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا اخوتك بخلاف زيد قام لالتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشي البيضاوي قال ورد بان ذلك انما يمتنع اذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلوني البراغيث لانها لغة ضعيفة لا يبالي بها وقال أيضا وجه أبو البقاء الضعف بان الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوى به غيره وفيه نظر (قوله وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين الخ) قال الدنوشري لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليتأمل وتوارد عاملين على معمول واحد جائز في نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان وينظر ما المانع في غيره وفي غير العربية يجوز نسبة الاثر الواحد الى أكثر من واحد ولهذا الوحز جماعة رقبة واحد قتلوا به (قوله لان الله عز وجل لا يكلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لان الكلام بآخره الخ (قوله ولا ضمير) قال الدنوشري الظاهر انه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وان صح فمراده انه لا ضمير لفظا أو يكون ماشيا على عدم اشتراطه اه وهذا بناء على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله انه الظاهر وهو ولا ضمير (قوله والحق انهما الخ) قال الدنوشري مراده الوجهان المتقدمان أي انه عام أريد به الخصوص كما قال ابن اياز أو عام مخصوص أي بالبدل (قوله وقال الكسائي من شرطية) قال الدنوشري الذي في المغني وجوز الكسائي كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص اما بالبدل أو الجملة ولم يرده

(قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الخ) قال الدنوشرى كونه باطلا مبنى على ان الالف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونهما للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقدم واذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو أتيت بالضمير فى هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فتقدير الضمير مسد أل ومصحوبها وهو علامة أل التى للعهد الذكرى بل جعلها الذات مقدم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك قاله الدمامينى فى حاشية المغنى بجمعها وقال أيضا اذا جعل من فى الآية بدل بعض من الناس فى الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبى وهو المبتدأ اه ١٩٨ وظاهره بل صريحه ان الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اه

وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقال الرمانى هو الاول واختاره فى التسهيل وعلله الجزولى بان الثانى اما صفة للاول كاعجبنى الجارية حسنها او مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثانى كونه مالكا ورد بانه يلزم منه أن يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوه ولذلك قاله أبو حيان فى التذكرة وقال الفارسى فى الحجة المشتمل هو الثانى قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى أن الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أفصح عنه السيرافى وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لا كتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذى نصره الاستاذ أبو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين يعنى اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال (وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال) وقال فى الحواشى هذا هو الذى يظهر وبه قال المبرد والسيرافى وابن جنى وابن الباذش وابن الابرش وابن أبى العافية وابن ملكون وذلك (كاعجبنى زيد علمه او حسنه او كلامه) ألا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه او فرسه)

وللتاج السبكى فى بعض مجاميعه كلام فى هذه الآية أجاب به عما ورد به على ابن السيد ولا مانع أن يكون فى الحج شيئين فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فان لم يحج اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم اورد عليه انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر ان اعراب الكسائى أرجح لان حاصله ان لله على الناس أن يكون حج جاوله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه وينبغى أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه قال وظهر ان الآية ليست من العام المخصوص ولا الذى أريد به الخصوص وقد سبقنا فى حواشى الفاكهى فى باب اعمال المصدر كلامه برمته (قوله وانما المشتمل المسند الخ) فان قال الدنوشرى ينظر فى بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الاول أو الثانى أو العامل وينبغى تحرير هذه المسئلة فان قوله وانما اسند اليه على قصد غيره غير متأت هنا (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) قال الدنوشرى قال المرادى لابد فى بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما امكان فهم معناه عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبنى زيد أخوه بدل اضراب لا بدل اشتمال اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه فى الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا فى الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه او فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكى فى العروس كما بيناه فى حواشى التلخيص وحاصله ان سلب يتعدى لمفعولين فجعل ثوبه بدلا يقتضى حذف المفعول الثانى وان التقدير مثلا

سلب زيد ثوبه بياضه وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما فى الجواب الذى نقله الصلاح الصفدى فى تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكانى وحاصله انه أجاز ما فى قول الحريرى فلم يزل يبتزه دهره * ما فيه من بطش وعود صليب ٣ (قوله الا أن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى فيه نظر ظاهر لان المجاز والحقيقة من صفات الالفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الالفاظ (قوله وقيل الاصل نارة) قال الزرقانى هذا يدل على جواز جاءنى زيد الاخ أى أخوه عند الكوفيين وفى الرضى قال ابن الخشاب لا يجوز جاءنى زيد الاخ اتفاقا * (لطيفة) * نظير الآية فيما ذكر قول الحريرى فى مقاماته حتى اذا لألأ الافق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر وحان ١٩٩ وقد سئل ابن يعيش الكندى عن ذلك

فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما ينافلا اشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثيرا اذا أعرب ماله بدلا من زيد الا أن يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر (و) بدل الاشتمال (أمره فى الضمير الرابط له بالمبدل منه (كامر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فمثال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الامثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفى (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف فى الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل (أى النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدير و (الاصل نارة ثم نابت أل عن الضمير) وهو قول الكوفيين والاخدود شق فى الارض واصحابه ثلاثة انطيانوس الرومى بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الارض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملؤه نارا وقالوا من لم يكفر والا القى فيه ومن كفر ترك قاله الكواشى وهذه الابدال الثلاثة مجموعة وزعم السهيلى أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فاذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبنى زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف وأعجبنى وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما (والرابع البدل المباين) للمبدل منه (وهو ثلاثة

فاشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر ان بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثانى وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكى فى الطبقات عنه ونه رآه بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لألأ وتقدير ذنب بدلا اى حتى اذا لألأ الوجود الافق ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه وبضعفه اورده عدم الضمير وقد يقال ان أل خلف عن الضمير اى ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار واما نصبهما فعلى ان الفاعل ضمير اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه اى لألأ الله الافق ذنب السرحان اى سرحانه او السرحان منه ورفع الذنب ونصب الافق واضح وعكسه مشكل اذ الافق لم ينور الذنب نعم ان كان تجويزه على انه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والاخدود شق الخ) قال الزرقانى والاخدود من الخد وهو الشق فى الارض ونحوها (قوله والا القى فيه) قال الزرقانى هذا مثل قول صاحب البردة والا فقل يا زلة القدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجوابين ثانيهما مناسب هنا وهو ان تقديره ان لم يكن آخذا بيدى والا بأخذ بيدى وهو تأكيد للشرط الاول ثم اعترضه ثم قال سمعت من يقول بين اليقظة والمنام قوله والا زائدة فى الكلام اه وما الحوج لارتكابه ذلك هنا وكان المناسب اسقاطها او لعل الاتيان بها سبق قلم والله أعلم وعبارة الكواشى وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك ومن أبى ألقى فيه اه كذا رأيته فيه باسقاط الا لا باثباتها كما هنا

(قوله اى بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقانى هذا حل معنى وذلك لان الاضافة لاتكون على معنى عن بل هى هنا على معنى اللام أى منسوب الى الغلط ونسبته اليه لكونه مسببا عنه فهو من اضافة المسبب للسبب قاله ملا جامى قال الرضى ومعنى بدل الغلط البدل الذى كان سبب الاتيان به ٢٠٠ الغلط فى ذكر المبدل منه لاأن يكون البدل هو الغلط (قوله وان كان قصد الخ) قال اللقانى أى ولكنه اضرب عن الاول وصيره كالمتروك اه وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان الى الاول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لاينافى ارادة الاعراض عنه كما فى هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقانى قال الرضى وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر (قوله فى حكم المتروك) قال الدنوشرى قد ينافيه ظاهر قوله وان كان قصد كل منهما صحيحا الخ الا أن يقال صحة قصد كل منهما لاينافى كون الاول فى حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال فى الحواشى وهو الواو لا بل يعكر عليه فليتأمل

•(فصل)• (قوله وقوفا مع السماع) قال الدنوشرى هذه العلة غير ظاهرة لاسيما عند مراعاة مذهب البصريين فى نحو رأيتك اياك والعرب لايعرفون تسمية الشئ بدلا وفاء لا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشرى يتطرماوجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لما لانسلم قوله واذا أردت الخ وقوله هكذا نقل سيبويه الخ قد يقال ان الكوفيين أيضا نقلوا مقالتهم عن العرب وتلقى غير سيبويه

أقسام لانه لابد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم فى الحد ثم الاول) وهو المبدل منه (ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اى بدل عن اللفظ الذى هو غلط لاأن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم) من ظاهر اللفظ (وان كان) الاول (مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) فى قوله فى النظم

•ودون قصد غلط به سلب• (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط) قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع (وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب) واليه أشار الناظم بقوله

•وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب• (ويسمى أيضا بدل بداء) بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال فى الحواشى وهو الواو لا بل لانه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) فى النظم (خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة) وهى الغلط والنسيان والبداء (وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادات (وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالقصر (جمع مدية وهى السكين فان كان المتكلم) بقوله خذ نبلا مدى (انما أراد الامر بأخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر بأخذ المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول) وهو الامر بأخذ النبل (ثم اضرب عنه الى الامر بأخذ المدى وجعل الاول) وهو الامر بأخذ النبل (فى حكم المتروك فبدل اضراب وبداء) لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثانى (والاحسن فيهن أن يؤتى ببل) لئلا يتوهم ارادة الصفة أى بلا مادة كما تقول رأيت رجلا حمارا تريد جاهلا أو بليدا

•(فصل يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و) ذهب ابن مالك فى التسهيل الى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفا مع السماع (نحو قمت أنت) ورأيتك أنت (ومررت بك أنت توكيدا اتفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك اياك) توكيد (عند الكوفيين والناظم) لابدل خلافا للبصريين قال الناظم فى شرح التسهيل وقول الكوفيين عندى أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبى والظاهر مذهب البصريين

كلامه بالقبول لايوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤتمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك اياك) قال الزرقانى مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضى أن نحو مررت بك بك تاكيد عند النحويين خلافا للزمخشرى فقط فى قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل فاعادته دليل على التأكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا اه واقول سيأتى أن الشاطبى جعل مررت به به بدلا ويأتى الاستشهاد بآيتين أعيد معهما العامل واعادته لاتنافى البدلية فى المنهل الصافى وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لاختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم ونحو ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزمخشرى ان المجرور بدل كالمنصوب لاتوكيد لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبى (قوله فيتحد لفظ البدل والتوكيد) قضيته جواز البدلية ٢٠١ فى قمت أنت وهو كذلك وان اقتصر المصنف على كونه توكيدا فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه (قوله ولو سمع كان توكيدا) يرد عليه أنه تقدم فى باب التوكيد أنه لايؤكد الظاهر بالضمير لان الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره فى بابه وقد أشرنا فيما مر لمنافاته لما هنا (قوله سواء كان كلا او بعضا الخ) قد ذكر مثال الكل ومثال البعض زيد ضربته رأسه والاشتمال زيدا استحسنته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التتميم توطئة لقول المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتمم بامثلة الاقسام (قوله الثلاثة) الاولى تركه فقد ذكر

٢٦ بج نى المصنف فى المغنى فى حرف الواو ان فى الآية احد عشر وجها وأنهاها بعضهم الى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقانى فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع ان حكمه حكم ما ذكر قال الرضى اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اه وهذا الاعتراض وارد على حصر الناظم أيضا وكأن بدل الغلط لعدم الاعتناء بشأنه لم يعتبراه اه وكتب الدنوشرى ما محصله ان سكوت المصنف عن بدل الاضراب يفهم عدم جوازه كضربتك حمارك ثم ذكر ان الحلبى وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلى) قال الزرقانى مروى بالفاء وبالواو وعلى الاول فالفاء سببية وعلى الثانى فالواو للحال ورجلى مبتدا خبره شثنة ومعنى ذلك أن رجلى لغلظها المشابه لخف البعير لاتبالى بما ذكر واستشكلت البدلية هنا بان الرجل لاتوعد بالسجن وأجيب بانها لما كانت سببا للدخول ناسب وعدها بذلك اه وذكر الاشكال المصنف فى التذكرة ثم قال فان قلت أجره على شراب ألبان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المجوز فيه ثم حقق ان البيت من العطف على معمولى عاملين وبيانه فى حواشينا على الالفية (قوله شثنة المناسم) قال الدنوشرى

لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت واذا أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك اياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ويختلف فى غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر مقالة ابن مالك السابقة (و) ذهب أيضا فى التسهيل الى أنه (لا يبدل مضمر من ظاهر) وقال فى شرحه (و) الصحيح عندى أن يكون (نحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لانثرا ولاشعرا ولو سمع كان توكيدا (ويجوز عكسه) وهو ابدال الظاهر من الضمير (مطلقا) فى جميع أنواع البدل سواء كان كلا أم بعضا أم اشتمالا أم اضرابا (ان كان الضمير) المبدل منه (الغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين ظلموا بدل من الواو فى أسروا بدل كل من كل (فى احد الاوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لاضمير كما تقدم فى باب الفاعل (وكذا) يجوز ابدال الظاهر من المضمر (ان كان) الضمير المبدل منه (لحاضر) متكلم او مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله

اوعدنى بالسجن والاداهم • رجلى فرجلى شثنة المناسم

قال فى القاموس شثنت كفه كفرح وكرم شثنا أى خشنت وغلظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) قال الدنوشرى هـذا مبنى على غير كلام الاخفش فى الآية اذ زعم ان ان كان يرجو الله بدل كل ولا يجوز فى ذلك ان يجعل بدل بعض والا لزم انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخاطبون بالصحابة من المنافقين اه من شرح اب اللباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان هـذه الاعادة غير واجبة بل هى جائزة والجر بها الا باللام الاولى ولا باخرى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال انها مؤكدة للاولى فالعمل للاولى بناء على ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه كما رجحه ابن مالك وان قلنا ان العامل مقدر فيكون فى غير هذه الصورة اذ يبعد التقدير مع وجود العامل حسا اه وأورد بعض الفضلاء انه كيف يكون بدلا مع وجود العامل ملفوظا به والبدل على نية تقدير العامل خصوصا مع قول الشارح فى باب الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه وانما هو تقدير معنوى وجوابه ان وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافى البدلية وكون البدل على نية ٢٠٢ تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا ومراد الشارح بقوله واعيدت اللام مع البدل للفصل ان الفصل محسن للاعادة والا فجواز الاعادة لا يتوقف عليه بدليل ان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) فى المحاضرات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدى فى النبى صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام الى أين فقال الى الجنة فقال صلى الله عليه وسلم لا فض فوك (قوله مفيد للاحاطة) مثله المفيد للبيان وذلك اذا كان للمتكلم ومن معه فانه وان علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد ادخاله معه كقولك فعلنا بنو زيد كذا وقوله بنا تميما يكشف الضباب

فرحـلى الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل و (كاعجبنى وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل (او) يكون (بدل اشتمال كاعجبتنى كلامك) فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدى

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا) * وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا (او) يكون (بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا

أو اقتضى بعضا او اشتمالا * (ويمتنع) ابدال الظاهر من الضمير بدل كل (ان لم يفدها)

اى

بنصب تميما على المدح والاختصاص ولو خفض تميما على البدل لما فيه من البيان لجاز عندى ولم أر هذا الاحد قاله المصنف فى التذكرة (قوله ولذلك اعيدت اللام) أى لكونه بدلا من المجرور باللام فانه انما يعاد العامل اذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وانما قيد الشارح بها لخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال الدنوشرى فيه اقتصار على حكاية مذهبين فقط احدهما الامتناع والثانى الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز فى الاستثناء دون غيره نحو ماضربتكم الا زيدا هكذا نقله الاشمونى وغيره وفى المثال نظر اذ زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليتأمل ولعل الشارح اسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع ان لم يفد الاحاطة عدم الافادة حينئذ فقوله خلافا للاخفش قال السعد فى حواشى المطول فى بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الابدال يعنى ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بان البدل ينبغى ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الاول لو ابدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه فى التعريف

فيكون أنقص منه فى الافادة لان مدلولهما واحد وفى الاول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط فان مدلول الثانى فيهما غير مدلول الاول واجاب الاخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين فى بدل الكل اذ لو اتحد مفهوماهما لكان الثانى تاكيدا للاول لا بدلا منه واتحاد الذات لا ينافى كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما فى المثالين المذكورين يعنى بك المسكين مررت وعليك الكريم المعول فان الثانى فيهما يدل على صفة المسكنة والكرم دون الاول واما نقصان تعريف الثانى عن تعريف الاول فلا يضر كما فى ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل اذ رب نكرة تفيد ما لا تفيده المعرفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التى خلا عنها النكرة * (فصل) * (قوله يبدل كل من الاسم الخ) ينبغى جواز ابدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز فى العطف نحو زيد متق يخاف ربه أو يخاف الله متق (قوله اذا أفاد زيادة بيان للاول) هـذا واضح فى بدل الكل واما فى غيره فلا وهـذا غير موجود فى بعض النسخ اه وقال الزرقانى انه احتراز عما اذا كان مساويا فانه توكيد لا بدل قال الرضى وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثانى راجح البيان على الاول ولو كان الثانى بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصر تعز تنصرك (قوله كقوله ٢٠٣ ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقانى ان قلت الذى يظهر ان الابدال فى الآية لجملة من جملة لا لفعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان ان المراد من الاثام المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الاثام بالعذاب جعل الابدال من الفعل دون الجملة (قوله بدل كل) قال الدنوشرى مخالف لجعل المرادى ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضح محتمل لكن الاول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر فى ذلك والاثام جزاء الاثم أو هو الاثم نفسه فيكون على حذف مضاف أى جزاء اثم والذى يظهر انه بدل اشتمال كما قاله المرادى لا بدل كل (قوله ان على الله الخ) قال الزرقانى الله منصوب على نزع الخافض اى والله وان تبايعا اسم ان وعلى متعلق الخبر والالف فى تبايعا للاطلاق وهو من بايع اى عاهد قال فى الشواهد ومعناه فى شخص تقاعد فى مبايعة الملك اه وتؤخذ وما عطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال فى الثانى باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال فى الخبر والحال وما أشبه ذلك (قوله لان الاخذ كرها الخ) قال الدنوشرى قضية هذا أن يكون يضاعف فى الآية بدل اشتمال لان المضاعفة من صفات لقى الاثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبى الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادى على تجويز بدل الكل من الكل وحكاية الخلاف فى بدل الاشتمال هل يجوز أو لا ويفهم من صريح كلام المرادى ان بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل المرادى لبدل الكل بقوله

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تاججا

ونقل المرادى عن بعضهم أن بدل الغلط يقتضى القياس جوازه وما قاله المرادى جميعه غير طريقة الشاطبى فليتأمل الطريقتان اه وصرح السيوطى بعدم الخلاف فى بدل البعض فقال لا بدل بعض بلا خلاف لان الفعل لا يتبعض اه وفيه نظر لانه ان اراد أن لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك او معناه فلا شك فى تبعيضه

اى الاحاطة (خلافا للاخفش فانه اجاز) تبعا للكوفيين (رأيتك زيدا) على ان زيدا بدل من الكاف (ورأيتنى عمرا) على أن عمرا بدل من الياء ونقل الكسائى الى ابى عبد الله وقال الشاعر

بكم قريش كفينا كل معضلة * وام نهج الهدى من كان ضليلا

* (فصل يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم) فى الاقسام الاربعة (والفعل) كذلك عند الشاطبى اذا أفاد زيادة بيان للاول فبدل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف) فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هى لقى الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها او تجىء طائعا

لان الاخذ كرها والمجىء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اه كلام الشاطبى ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول النظم

(قوله والجملة كذلك) قال الدنوشرى لاتبدل الجملة من الجملة الا اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتادية المراد (قوله لانه انما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشرى ينبغى التأمل فى ذلك فانهما قد يتحدان لفظا كقوله تعالى بالناصية ناصية وكقوله تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق فى الجمل الخ) بينه السيد بما ملخصه ان التأكيد المعتبر فى الجمل لابد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تمييز البدل عن التأكيد بقيد المغايرة ثم الجمل التى لامحل لها من الاعراب لا يتصور فيها ماهو المقصود بالنسبة اذ لانسبة هنا فلا امتياز أيضا بهذا القيد والحاصل ان التمييز لا يحصل الا بمجموع الامرين والجمل التى لامحل لها انتفى عنها الامران والتى لها محل انتفى عنها أحدهما (قوله لاختلاف لفظيهما) قال الدنوشرى قد يقال انه توكيد بالمرادف وقد يقال ان طلب الرحيل غير النهى عن الاقامة فليس عينه فلا يكون توكيدا (قوله والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل الخ) قضية هذا انه لا يتصور فى الفعل المرفوع أن يكون بدلا ٢٠٤ من فعل مرفوع وذلك لان سبب الاعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده لالكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لانتفاء الاعراب باعراب سابقه وهكذا يقال فى العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل فى البدل قول البيضاوى وغيره ان يتزكى فى سورة والليل اذا يغشى بدل من قوله يؤتى ماله يتزكى مرفوع لتجرده فلم يعرب باعراب سابقه واجاب بعضهم بان المراد أن البدل جملة من جملة يؤتى ماله وهذا يدفع الاشكال عن كلام البيضاوى لاعن ظاهر كلامهم ان الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الاستاذ الصفوى ان ذلك لا يكون في المرفوع وقد يقال لامانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحرر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشرى ينظر هل يجوز عكسه أعنى ابدال المفرد من الجملة اولا واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم ان بقية الابدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحرر ولا نسلم ان الجملة هذه المؤولة بالمفرد من المذكورين وانما الظاهر انها بدل اشتمال منهما لابدل كل كما كاد أن يجمع عليه اه وأقول صرح أبو حيان فى البحر بان المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما فقيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها فى معنى المفرد أى جعله مستقيما وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادى فى شرحه على الالفية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه جزم به وذكر أن الناظم سكت عنه ثم أقول صرح فى الهمع بان بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال وفى المغنى فى بحث كيف ان جملة كيف خلقت بدل من الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها ومثله ألم تر الى ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد

ويبدل الفعل من الفعل (والجملة) كذلك الا فى بدل الكل نحو قعدت جلست فى دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثانى وهو لا يتحقق فى الجمل لاسيما التى لامحل لها من الاعراب قاله التفتازانى فى شرح التلخيص وبدل البعض (كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين) وجنات وعيون فجملة أمدكم الثانية أخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة فى الاولى لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله

اقول له ارحل لاتقيمن عندنا ✱ والا فكن فى السر والجهر مسلما

فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من المناسبة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله فى الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه فى الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ماقبله فى اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ماقبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (كقوله) وهو الفرزدق

(الى الله أشكو بالمدينة حاجة ✱ وبالشام اخرى كيف يلتقيان

(ابدل) جملة (كيف يلتقيان من حاجة واخرى) وهما مفردان قاله ابن جنى وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير بمفرد (اى الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما) فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدمامينى ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية أولان أرضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا فى القاموس

✱ (فصل واذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام) وهو الهمزة (او حرف شرط) وهو ان بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام او الشرط (مع البدل ليوافق المبدل منه فى تادية المعنى (فالاول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعانى فالاول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و) الثانى كقولك (من رأيت أزيدا أم عمرا) فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث كقولك (ماصنعت أخيرا أم شرا) فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثانى) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول (نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه) فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل (و) الثانى نحو (ماتصنع ان خيرا وان شرا تجزبه) فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث نحو (متى تسافر ان غدا وان بعد غد أسافر معك) فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الصراب وان يساره اجلس معك وقرن بان فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففى الكشاف ان يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام فقال ✱ وبدل المضمن الهمز يلى ✱ همزا وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسئلة الشرط لاتخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء

(فصل) ✱ (قوله مضمن معنى حرف) خرج بالمضمن ماصرح معه بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره فى بدل الكل اذ التفصيل يقتضى ان كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا باقيا مطابق للآخر ليخرج بدل الغلط لان الاول غير مقصود والنسيان لان الاول غير مقصود قصدا باقيا التبين فساده وبدل البعض والاشتمال اذ ليس البدل والمبدل منه فيهما متطابقين ونحو ما أكلت أثلث الرغيف أم نصفه من بدل الكل لان المراد ٢٠٥ بما المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما متطابقان والثانى تفصيل للاول وبما تقرر من أن بدل التفصيل بدل كل من كل علم انه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم أن كل واحد بعض (قوله عن معرفة الكميات) قال الدنوشرى لو حذف لفظ معرفة لكان أحسن ولو قال لمعرفة لكان جيدا وتكون اللام للغاية (قوله وعن بيان المعانى) قال الدنوشرى حذف لفظ البيان أبين (قوله وللزمان والمكان) قال الدنوشرى هو داخل فى غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام (قوله وقد يتخلف الخ) قال الدنوشرى قد يقال لانسلم أن اذا شرطية هنا فلا تخلف (قوله على ان مسئلة الشرط لاتخلو عن اشكال الخ) يجاب بان ان الشرطية انما يمتنع دخولها على المبتدا اذا استعملت فى معناها أما اذا لم تستعمل فيه وانما ذكرت علامة على ان ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن ان هذا مقصوده من جوابه وان أوهم خلافه قوله لبيان المعنى لانه يوهم انها مستعملة فى الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن ان يتخلص بما فى الكشاف اما بمنع البداية فيه فانه أعرب غير بدل واما بان الكلام فى الاستعمال الكثير واما بعدم تسليم ان اذا شرطية

●(باب النداء)● (قوله وهو الدعاء الخ) أى اصطلاحا وأما فى اللغة فهو الدعاء باى لفظ كان (قوله الاحرف) قال الدنوشرى عبر بالاحرف لانه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم انها اسماء افعال اه ورد بما يوهم قوله عبر الخ ان جمع الكثرة يخالف جمع القلة فى المبدا والتحقيق خلافه كما مر (قوله واى) قال الدنوشرى بالهمزة الممدودة والياء الساكنة و يلزم التقاء الساكنين على غير حده (قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من أيا اذ الابدال تصريف والحرف برى منه لكنه قال فى المغنى فى بحث أيا وقد تبدل همزتها هاء قال

فاصاخ يرجو ان يكون حيا ● و يقول من فرح هيا ربا

(قوله الحقيقى) اهل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فان يا تكون للبعيد حقيقة او حكما فنى المغنى يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا (قوله وذهب المبرد الخ) قال الدنوشرى ينظر ما حكم آ واى ممدودتين عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب او يكونان لهما اللهم الا ان يقال انهما ممدودتين داخلتان فى كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال فى كلام ابن برهان فان قيل ان يا للبعيد وهو تعالى اقرب الى كل شخص من حبل الوريد فالجواب ان ذلك لاستقصاء الداعى نفسه وابعاده من مرتبة المدعو تعالى قاله الرضى رضى الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الاحرف ان وا يستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد فى غير الندبة وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور واجاز بعضهم استعمالها فى غير الندبة وان كان قليلا (قوله وتتعين فى نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشرى وتتعين يا ايضا فى ايها وايتها قاله فى المغنى

ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعدها مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان الا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرؤ أخافت وجوابه أن ان انما جىء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور

●(باب النداء)●

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء باحرف مخصوصة (وفيه فصول) أربعة (الفصل الاول فى) ذكر (الاحرف التى ينبه بها المنادى) اذا دعى (و) فى ذكر (احكامها وهذه الاحرف) وفاقا وخلافا (ثمانية الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأى (مقصورتين وممدودتين) فتقول ازيد واى زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآى زيد بمد الهمزة فيهما (ويا وايا وهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها فى ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا أى خلافا لجماعة من المتأخرين (الا ان ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالساهى (فله بقية الاحرف كما انها) أى بقية الاحرف (للبعيد) الحقيقى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وللمنادى الناء أو كالناء يا ● وأى وآ كذا ايا ثم هيا

والهمز للدانى وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (واعمها يا) لانها أم الباب (فانها تدخل فى كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما (وتتعين) يا وحدها (فى نداء اسم الله تعالى) نحو يا الله (و) تتعين ايضا (فى باب الاستغاثة) نحو يا لله للمسلمين وتتعين هى اووا (فى باب الندبة) دون غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله ووالمن ندب ● او يا (ووا أكثر استعمالا منها فى ذلك الباب) لانها الاصل فيه (وانما تدخل يا) فى باب الندبة (اذا امن اللبس) بالمنادى (كقوله) وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز

(حملت امرا عظيما فاصطبرت له ● وقمت فيه بأمر الله يا عمرا)

فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب (و يجوز حذف الحرف) المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جاريا مجراه او مضافا فالاول (نحو

يوسف اعرض عن هذا) اى يا يوسف والثانى نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أى يا ايها الثقلان والثالث نحو (ان أدوا الى عباد الله) أى يا عباد الله على احد الوجهين (الا فى ثمانى مسائل) فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها (المندوب نحو يا عمرا و) الثانية (المستغاث نحو يالله) ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (و) الثالثة (المنادى البعيد) نحو يازيد اذا كان بعيدا منك وانما لم يحذف حرف النداء فى هذه المسائل الثلاث (لان المراد فيهن اطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينافيه و) الرابعة (اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى) قاله ابن مالك فى الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشئ لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادى ومتهيأ لما يقول له وهذا انما يكون فى المعرفة دون النكرة (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء (و) المضمر (نداؤه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له فى عداد هذه الكلمات أنه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب (ويأتى على صيغتى المنصوب والمرفوع) فالاول (كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك و) الثانى نحو (قول الآخر) وهو الاحوص

(يا ابجر بن ابجر يا انتا) ● انت الذى طلقت عام جعتا
قد احسن الله وقد اسأتا

فابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب اولانه لما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك فى المثال من باب الاشتغال وانت الاول فى البيت مبتدا والثانى كذلك او توكيدا او بدل أو فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياى ولا يا هو ولا يا اياه (و) السادسة (اسم الله تعالى) نحو يا الله (اذا لم يعوض فى آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون للدليل (واجازه بعضهم وعليه قول امية بن ابى الصلت) الثقفى

(رضيت بك اللهم ربا فلن أرى ● ادين الها غيرك الله راضيا)

اى يا الله وارى من الراى فى الامور وادين مضارع دان بالشئ اذا اتخذه دينا وديدنا اى عادة والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدى والها مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما اى قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض

(قوله والثانى سنفرغ الخ) المراد بالثانى الجارى مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة اذ المفرد فى هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبهه وانما يظهر جعل هذا من الشبيه بالمضاف لان ها عوض عما اضاف اليه اى (قوله على أحد الوجهين) قال الدنوشرى والوجه الثانى ان يكون عباد الله مفعول ادوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشرى انما قال ظاهر لانه لا يلزم من ذكره فى عدادها كون ندائه مطردا (قوله ويأتى على صيغتى الخ) اما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لانه لما تعذر بناؤه على الضم عدل الى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع واما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه انه يشبه الشبيه بالمضاف لان الضمير المنادى هو ايا على الصحيح واتصل به شئ من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الاحوص اليربوعى قال ذلك لما وفد مع ابيه على معاوية وخطب ووثب أبوه ليخطب وكفه عن ذلك (قوله وكان القياس ان يقول يا اياك الخ) يلزم من هذا ان يقال فى يا زيد يا زيدا لانه مفعول به أيضا حذف عامله (قوله اذا لم يعوض الخ) سكن عن محترزه وهو اذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا منصوب برضيت) قال الدنوشرى يجوز أن يكون حالا من فاعل أدين

(قوله اسم الاشارة) قال الدنوشرى يفهم منه جواز نداء اسم الاشارة ومحله اذا لم يتصل به كاف الخطاب فان اتصلت به ففى جواز ندائه خلاف الصحيح المنع ٢٠٨ لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله وهو ما اجتمع فيه الخ) قال الدنوشرى قال ابن الانبارى فى باب الترخيم سمع ياطلحة بالفتح واختلف فيه فقيل مرخم والتقدير ياطلح ثم اقحمت التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وقيل ليس بمرخم وعلى هذا قيل هو معرب منصوب على اصل المنادى ولم ينون لانه لا ينصرف وقيل مبنى على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة اعرابه لو اعرب فهو نظير لا رجل فى الدار وانشد هذا القائل

• يا ريح من نحو الشمال هبى •

بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فان قلت العلم اذا اريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود فى الاضافة الا تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة فلو اضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا اذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام اليه فلا حاجة الى تنكير المنادى

وربما فعول رضيت والمعنى رضيت رضى بلد يا يا الله فلن ارى ان اتخذ الها غيرك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الاشارة واسم الجنس لمعين) لان حرف النداء فى اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة واسم الاشارة فى معنى اسم الجنس يجرى مجراه قاله الشارح (خلافا للكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اى يا هؤلاء و(بقوله) وهو ذو الرمة

اذا هملت عينى لها قال صاحبى • (بمثلك هذا لوعة وغرام)

يريد يا هذا ولوعة مبتدأ وتقدم خبره فى المجرور قبله (وقولهم • أطرق كرا) ان النعام فى القرى • وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه اى طأطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهى النعام قد صيدت وجاءت من البدو الى القرى (وافتد مخنوق) وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله (واصبح ليل) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ واصله ان امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه اى صر صبحا يا ليل كقوله • يقولون نور صبح والليل عاتم • والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفاء وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) فى النظم (وشذوذ) فى النثر قال المرادى فى شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يوجد الا فى الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فتأول على ان كنتم مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر فى النظم على قوله

وغير مندوب ومضمر وما • جا مستغاثا قد يعرى فاعلما
وذاك فى اسم الجنس والمشار له • قل ومن يمنعه فانصر عاذله

•(الفصل الثانى فى اقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (احكامه • المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به) من حركة او حرف (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف) سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو) زيد فى قولك (يا زيد) فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسى ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير (او) كان التعريف (عارضا فى النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا) واليه ذهب ابن الناظم وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها (و) الامر (الثانى الافراد ونعنى به ان

لا

(قوله المركب المزجى) هل يدخل فيه العددى كخمسة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشرى يحتمل ان يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله المركب المزجى وافراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو (قوله فى لغة الضم) قال الدنوشرى ليس للاحتراز عن لغة الكسر وانما ذكره استيفاء للاقسام اى سواء كان مبنيا قبل النداء على الفتح او الضم او السكون او الكسر نحو انت وهؤلاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمى بعده يعنى بناء على ان الضمير مجموع انت اما على الاصح من انه ان فقط فلا تظهر هذه النكتة اذ هو مبنى على السكون والضمة مقدرة على النون (قوله اتفاقا) فى دعوى الاتفاق نظر ظاهر فان الظاهر ان من يجعل اعرابهما مقدرا يجعل الضمة مقدرة هنا وفى شرح المفصل للاندلسى بعد ان ذكر ان بناءهما ٢٠٩ على الالف والواو ويقال الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفى اعراب (قوله كفتى وقاض) قال الدنوشرى قال فى التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس قال الدمامينى فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انما هو فى ثبوت الياء وحذفها ووجه الاول انه لما بنى حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثانى ان النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقى الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة هذا اذا كان المنقوص معينا بالنداء واما غيره فمثال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين فى الوقف الفا اهـ

لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع) على حده وغيره تذكيرا وتأنيثا فالمزجى (نحو يا معديكرب) ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اى تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسى (و) المثنى نحو (يا زيدان و) الجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون و) تثنية المنكر وجمعه السالم نحو (يا رجلان ويا مسلمون) والجمع المكسر فى التذكير نحو يا زيود (و) الجمع السالم فى التأنيث نحو (يا هندات) وجمع تكسيره نحو يا هنود (وما كان مبنيا قبل النداء) سواء كان علم مذكر ام علم مونث فالاول (كسيبويه) فى لغة من بناه (و) الثانى نحو (حذام فى لغة اهل الحجاز) ام غير علم نحو هؤلاء فى لغة الضم وهذا وكيف وانت فما كان معربا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى او مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة وهو الالف فى المثنى والواو فى الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء (قدرت فيه الضمة) ففى نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا ويا انت ضمة مقدرة فى آخره مجددة للنداء (ويظهر اثر ذلك) التقدير (فى تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدرة فى آخره (ونصبه) مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية (كما تفعل فى تابع ما يجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل) برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله (و) العلم المركب الاسنادى (المحكى) ما كان عليه قبل العلمية (كالمبنى) فى تقدير الضم فى آخره (تقول يا تأبط شرا المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم فى آخره (والمقدام) بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكى ليس مبنيا والمنقول انه مبنى وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتأبط شرا يناسبه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكى

وقوله فهما متفقان على ترك التنوين مخالف لما نقله الرضى عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة اهـ وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضى ان يونس مخالف فى الوجهين ثم قال فى التسهيل فان كان للمنقوص أصل واحد ثبتت الياء باجماع قال الدمامينى كما فى مر اسم فاعل من أرى اذا نون فانه يبقى على أصل واحد وهو الراء فتقول يا مرى بياء ساكنة اذا وقفت عليه (قوله نحو يا زيد الفاضل) قال الدنوشرى وعند الكوفيين كما يأتى يجوز بناء العلم على الفتح فى نحو يا زيد الفاضل فيعلم ان ما ذكره هنا مقيد بغير مذهبهم (قوله والمنقول أنه مبنى) الذى ذكره السيد فى حاشية المتوسط فى موضعين انه معرب

(قوله من لغة من اعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى ينظر فيما اذا كان العلم مركبا من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه او تجرى وعليه فهل يضاف الجزء الاول فقط او كيف الحال و ينظر أيضا فيما اذا كان الجزء الاول غير قابل للاضافة كاسم الاشارة ونحوه (قوله اذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الاشارة (قوله النكرة غير المقصودة) ينبغى ان يشمل المثنى والمجموع كما لو قال الاعمى يارجلين خذا بيدى ولم يقصد اثنين معينين أو يامسلمين خذوا بيدى ولم يقصد جماعة معينة (قوله ياغافلا الخ) قال الدنوشرى هو شبيه بالمضاف أيضا لعمله النصب فى الجملة بعده وهى حال من ضمير غافلا المستتر فيه (قوله وانما كرر الشواهد الخ) قال ٢١٠ الدنوشرى فيه نظر اذ لم يذكر الا شاهدا واحدا وهو البيت وأما ما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمى بعده وقد يقال أطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كالقمرين لشرف الشاهد على المثال (قوله الثانى المضاف) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا اصالة قبل النداء كما سيبويه الزمان أو عروضا بسبب الاضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبنى على ضم مقدر لان المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا محله لكونه مبنيا فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة البناء قلت لا يمكن ذلك لانه مبنى والاعراب انما يكون فى المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله اما بعمل الخ) لا يخفى ان الاتصال المذكور أعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يامن خط بكذا وقضيته ان تكون من فيهما فى محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق اهـ فان ظاهره ان الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ماذكره الشارح فى ياجوادا الايخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها معمولا لاعطيا والموصوفة كالموصولة وكان الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل

من لغة من اعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثانى بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفى الرضى فى باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب اهـ فعلى هذا تقول فى كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف وياهؤلاء ويا كم ويامنذ بضمة ظاهرة فهى متجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى المفردا البيتين (و) القسم (الثانى) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة فى نثر أو شعر (كقول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يارجلا خذ بيدى وقول الشاعر) وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثى

(فياراكبا اما عرضت فبلغن) * نداماى من نجران أن لا تلاقيا

لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه (و) انما كرر الشواهد ردا لما نقل (عن المازنى انه أحال وجود هذا القسم) مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين فى ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اى أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع (الثانى) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الاضافة محضة) وهى الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أى يا ربنا (أو غير محضة) وهى اضافة الصفة لمعمولها (نحو ياحسن الوجه و) نقل (عن ثعلب) وهو أحمد بن يحيى (اجازة الضم فى غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها فى تقدير الانفصال ولان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهى مفقودة هنا وانه لا اتباع يقتضى ذلك فان ادعى ان نحو ياحسن الوجه فى قوة ياحسن فباطل بل فى قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع (الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه) اما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل أو مفعول أو مجرور فالاول (نحو يا

حسنا

(قوله ياطالعا جبلا) فيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط فى الاعمال ولو قدر الموصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع (قوله ياثلاثة وثلاثين الخ) أنت خبير بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الا أن يقال اعرب كل بالاعراب الذى استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض (قوله وان ناديت جماعة هذه عدتها الخ) قال الدنوشرى ماذكره المتن والشرح فى مسئلة ثلاثة وثلاثين اذا لم يكن علما طريقة غير طريقة الاخفش وفصل الاخفش فقال ان أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا نصب الاسمين لانهما اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وان كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه ٢١١ قيل و ينبغى ان يفصل فيما اذا كان كل منهما على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك و بين ان يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهت وكتب شيخنا الغنيمى بعده وظاهره وجوب نصب الاسمين ولو أريد بهما معين وهو محل وقفة ومعنى قوله حكم له بحكم المعطوف الخ أنهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما وأما قوله قيل وينبغى الخ فمحل نظر اذ كونهما كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما اذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر أيضا اذ الثانى لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعل ما زاد فى المسئلة على ما زيد لنا فيها فهم والله الموفق للصواب اهـ وأقول ذكر الحفيد ان محل ضم الاول اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا معينا وكذا يجوز فى تابعه اذا كان مع ال الوجهان الا اذا أريد به معين اما اذا أريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اهـ ملخصا واعلم انه لا يلزم من ارادة ثلاثة معينة ارادة ثلاثين معينة وان كان تعيينها حاصلا لانه لا يلزم من حصول الشئ ارادته (قوله لانه اسم جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفى حرف النداء لانه لم يباشره وقضيته امتناع ان يقال يازيد ورجل وفيه خلاف فانظره واشيا على الالفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشرى فيه نظر بل هو مبنى على الواو نيابة عن الضمة اهـ واقول ذكروا عند قول الالفية تابع ذى الضم انه يشمل المثنى والجمع كيا زيدان صاحبى عمرو ويازيدون اصحاب عمرو لان بعضهم يجعل الالف والواو نفس الضم

حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثانى نحو (ياطالعا جبلا) فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا (و) الثالث نحو (يارفيقا بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقا (و) المعطوف نحو (ياثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك) اى بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضى معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل فى آخر فاشبه ضاربا زيدا وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة (ويمتنع ادخال يا على ثلاثين) لانه الجزء الثانى من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) فى اجازة ذلك لتخلف المشبه فى بعض الاحكام عن المشبه به (وان ناديت جماعة هذه العدة) (عدتها) فلا يخلو اما ان تكون معينة أو لا (فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا) أما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثانى فلانه معطوف على منصوب (وان كانت معينة ضممت الاول) لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال (وعرفت الثانى بال) وجوبا لانه اسم جنس أريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال (ونصبته او رفعته) بالعطف على المحل أو اللفظ كما فى قولك يازيد والضحاك قاله الفارسى (لا ان أعدت معه يا فيجب ضمه) لانه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريده من آل) لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدأ (اعادة يا وتخييره فى الحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده ان الثانى ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين و ينبغى ان ينتظم فى سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يارجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقى على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل

(قوله أجيب بان النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لايعرف أصلا لانه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر واعل المقصود منه ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله فلما اختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانه ان اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فاني يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجح ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال ان مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع الى يونس وسيبويه مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده ويحتمل ان المعنى ان سيبويه قال ان النكرة المذكورة توصف بالمعرفة ٢١٢ فأخبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الأول أقرب أو متعين

(قوله اجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وانما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ويلغز بذلك فيقال ما معرفة صح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للاول والثاني اذ الاقسام لابد من تغايرها مع ان هذا مبني على الضم تقديرا عند من يجعل فتحته فتحة اتباع لما بعده فهو نظير يا موسى مثلا ولا يصح جعله قسما برأسه الا عند من يجعل فتحة فتحة بناء لا فتحة اتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشري لا جائز أن يكونا صفة لابن لتعريفه لان المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف اليه ابن مذكرا وان اشترطه بعضهم وفلان ابن فلان لايجوز فيه الا الضم خلافا لمن يجوز فيه الوجهين أيضا وعلل بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة استعمال المنادى حينئذ مع كونه في الاصل مفعولا ففتح لخفة الفتحة مع انها مناسبة لحركة صفته وهو واضح الا قوله في الاصل فتأمله (قوله وفتحه اما على الاتباع) قال الدنوشري وعلى كون الفتحة للاتباع تقدر الضمة فيه والمانع من ظهورها حركة الاتباع وعلى اقحام ابن فيكون زيد مضافا الى سعيد كما قال الشارح وينظر ما وجه فتح ابن وقد يقال انه فتح تخفيفا أو هو تأكيد ولا ينافي التأكيد الاقحام كما صرح بذلك المرادي نقلا عن بعضهم في يا سعد سعد الاوس على قول سيبويه من ان الاول مضاف للاوس والثاني مقحم عند الفتح

وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة أشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا الا راجحا أجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لابد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلابد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدرك جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف المعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حالا موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما أقبل وأما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا عليما لا يزل ويا حليما لا يعجل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم أو كلكم اهـ فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم أشار الناظم بقوله • والمفرد المنكور والمضافا • وشبهه انصب (و) القسم (الثالث) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان أحدهما ان يكون) المنادى (علما مفردا موصوفا بابن متصل به) اى العلم (مضاف) الابن (الى علم آخر (نحو يا زيد بن سعيد) بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ

الحاجب

الحاجب بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر واما على أقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما (والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح) لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى أن الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو رؤبة عند الجوهري او رجل من بني الحرث عند العيني وزعم أنه الصواب

(يا حكم بن المنذر بن الجارود) • سرادق المجد عليك ممدود

بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان أولى لانه الاصل (ويتعين الضم) اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا أو بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا لفعل محذوف وتقديره اعني ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما (في نحو (يا رجل ابن عمرو ويا زيد بن اخينا الانتفاء علمية المنادى) وهو رجل (في) الصورة (الاولى و) انتفاء (علمية المضاف اليه في) الصورة (الثانية و) يتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما (في نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل) بالفاضل (و) يتعين الضم اذا كان الوصف غير ابن كما (في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة) وهي الفاضل (غير ابن) والى ذلك الاشارة بقول النظم • ونحو زيد ضم وافتحن البيتين (ولم يشترط ذلك الكوفيون) وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا (وانشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز

فما كعب بن مامة وابن سعدى • (باجود منك يا عمر الجوادا)

الرواية (بفتح عمر) والجوادا القوافي منصوبة وكعب بن امامة هو كعب الايادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى أمه ويروى أروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام في تبديل حركة بانقل منها للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس (والوصف بابنة) في جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء (نحو

(قوله أو منادى سقط منه الخ) قال الدنوشري قد يقال لا قرينة على حذف حرف النداء فكيف جاز حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم أن لا قرينة (قوله وأنشدوا الخ) قال الدنوشري ورد استدلال الكوفيين بان عمر محذوف الالف بناء على جواز الحاقها في غير تعجب او استغاثة أو ندبة ذكره الابشيطي في شرحه للالفية والمرادي كذلك وزاد انه يحتمل انه نون ضرورة وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف ألف مامة في البيت لاضرورة (قوله رفيقه) هو الفتى النمري صاحبه الذي كان معه في السفر (قوله وحكى الاخفش الخ) قال الدنوشري وعلى حكاية الاخفش يكون ابن منصوبا تقديرا منع من ظهور فتحته ضمة الاتباع (قوله في جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشري ظاهره أنها ليست مثله في غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال انما قيد بذلك لانه الذي قدمه الموضح فليتأمل

(قوله اتباعا) مقتصرا عليه فيه نظر اذ الاوجه الثلاثة المذكورة تأتى أيضا هنا (قوله وتاء التأنيث فى حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام انما تبنى على حركة الآخر ونون ابنة التى اتبعت ليست آخرا وانما لم يجعل الاتباع لتاء ابنة لان النون تكون حينئذ حاجزا حصينا لتحركها بينهما وانما احتاج الشارح لذلك لانه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والا لزم الفتح فى بنت كما يعلم عما نقله عن أبى عمرو ابن العلاء وبهذا يعرف ما فى قول الشهاب القاسمى قضية قول الشارح وتاء التأنيث الخ ان الاتباع لحركة نون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبى فى تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح الاتباع لحركة نون ابن لان الاسمين لما كثر استعمالهما صارا كالاسم الواحد فجاز فيهما من الاتباع ما جاز فى الاسم الواحد انتهى أنه لا حاجة الى أن يقال ان التاء فى ابنة حيث ألحقناها ابن فى حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل ان معناه ولا مانع من اتباع حركة النون وان لم تكن آخر الاسم آخرحكما ويحتمل ان معناه لا مانع من اتباع حركة التاء ويرد ان النون حاجز حصين لتحركها فتدبر (قوله وفى النهاية الخ) قال الدنوشرى فيه نظر 214 لان حكاية اعراب نحو مسلمات لا تقتضى كسر التاء اتباعا بل عليه

يا هند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التأنيث فى حكم الانفصال (ولا أثر للوصف بينت) عند جمهور العرب فهو يا هند بنت عمرو واجب الضم) ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بن عمرو بتصغير ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله أن يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما فى النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حكيا اعرابه فان قيل فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح ويا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين ابن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن أجرى الاعراب فى النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبنى على القول بالتركيب وأما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع فى مسلمات اذا كسرت التاء ولا فى المثنى والمجموع على حده ولذلك قال فى التسهيل ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا فنحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشرى واذا وقع الابن بين علمين فى غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما فى النداء تقول جاءنى زيد بن عمرو بحذف

ينبغى الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر وأما فى زيدين وزيدين مسمى بهما فهما بالتاء على قياس يا زيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه فى مسلمات فيبطل قول الشارح ولا فى المثنى والمجموع على حده وقوله وهذا مبنى على القول بالتركيب فيه نظر أما فى المثنى والمجموع فلما علمت وأما فى نحو مسلمات فالتركيب يقتضى الفتح لا الكسر كما علمت أيضا انتهى وأقول وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب ان القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحركة جمع المؤنث فى النصب الكسرة وقوله وأما نحو زيدين الخ تنوين

فان أراد انه مع كونه بالياء آت على القول بالاتباع تم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وان أراد أنه على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر ان قول الشارح ولا فى المثنى والمجموع على حده معناه اذا حكى اعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم ان كون كلام النهاية مبنيا على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الاعراب لما بيناه فى وجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى الاعراب الخ الكن المناسب أن يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وان جاز أن يكون للاتباع فقوله وأما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الاعراب (قوله حاكيا اعرابه) قال الدنوشرى ضمير اعرابه راجع للمذكر (قوله فيفتحها) أى ان ركب وقوله أو يضمها أى ان لم تركب (قوله وأما على القول بالاتباع فلا) لان القياس على هذا أن يفتح آخره (قوله فنحو يا عيسى الخ) قال الدنوشرى علل فى شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة فى نحو يا عيسى بعدم الفائدة (قوله أن يحذف التنوين الخ) قال الدنوشرى وحذف التنوين وما بعده واجب لا جائز (قوله والالف الخ) قال الدنوشرى قيده بعضهم بأن لا يكون أول سطر وجميع ما قيل فى ابن يأتى فى ابنة نداء وغيره وفيه وقفة

(قوله الثانى الخ) قال الدنوشرى يقدر قبل قوله أن يكون مضافا وكذا فى النوع الاول اى ذو أن يكون مضافا وجواز الوجهين فى الاول على اختلاف الاعتبارين فالضم على أنه مفرد ويصير من القسم الاول واذا فتح ففيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفى بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثانى فلا يخرج عن القسم الاول او الثانى فذكره زيادة ايضاح انتهى وأشار المصنف الى أنه كان ينبغى للناظم ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها لمسئلة الوصف بابن فى جواز الفتح والضم وتأخيرها الى فصل تابع المنادى مع الاوجه له (قوله مضافا) قال الدنوشرى غير واضح لانه اذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة فى المنادى المضاف (قوله يا سعد الخ) قال الدنوشرى أشير بسعد سعد الاوس الى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل اسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وهى قوله فان يسلم السعدان يصبح محمد 215 • بمكة لا يخشى خلاف المخالف

تنوين زيد ويجوز ثبوته فى الضرورة كقول

جارية من قيس بن ثعلبه • تزوجت شيخا غليظ الرقبه

وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت ألف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءنى زيد ابن أخينا بتنوين زيد واثبات ألف ابن خطا فالحكم المذكور متعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وأن يكون الابن صفة للعلم الذى قبله فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم الى أصله من التنوين قاله الفخر الرازى وغيره النوع (الثانى أن يكرر) المنادى حال كونه (مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثانى) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهما الضم والفتح جاريان (فى) سعد (الاول) والى ذلك أشار الناظم بقوله

فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب • ثان وضم وافتح أولا تصب

(فان ضممته) وهو الاكثر لانه منادى مفرد (فالثانى بيان) للاول (أو بدل) منه (أو منادى ثان (باضمار يا أو) مفعول باضمار (أعنى) أو توكيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهى التعريف لان تعريف الاول بالعلمية أو بالنداء والثانى بالاضافة وقال الموضح فى الحواشى وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثانى بما لم يتصل به الاول (وان فتحته) اى الاول (فقال سيبويه مضاف لما بعد الثانى والثانى مقحم) اى زائد (بينهما) وهذا مبنى على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته (وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف اليه الثانى) والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثانى عليه وهو نظير ما ذهب اليه فى نحو

فيا سعد سعد الاوس كن أنت ناصرا • ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف
أجيبا الى داعى الهدى وتمنيا • على الله فى الفردوس منية عارف

أورد ذلك السهيلى فى الروض الانف (قوله واجب النصب) اى ما لم يصحب نحو يا حسن الحسن الوجه والاجاز الرفع أيضا (قوله وهو الاكثر) قال الدنوشرى الظاهر انه لا يأتى فيه الخلاف المار فى يا زيد بن سعيد انتهى وأراد الخلاف المار عن المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر باتفاقهما ثم قال الدنوشرى وشمل قوله نحو يا سعد سعد الاوس الخ العلم واسم الجنس والصفة نحو يا صاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون فى اسم الجنس فمنعوا نصبه وفى الوصف فذهبوا الى أنه لا ينصب الا منونا فتقول يا صاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا فى جواز الضم فى جميع ذلك وينظر ما وجه مخالفة الكوفيين وما وجه مذهبهم (قوله باضمار يا) الفرق بين هذا الوجه وما قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز فى الاول وان قيل ان البدل على نية تكرار العامل اذ هو تقدير معنوى (قوله واعترضه أبو حيان الخ) اعتراضه واعتراض المصنف انما يرد ان سلم ابن مالك ذلك والا فقد يتمسك بظاهر تعريف التأكيد اللفظى فانه صادق مع اختلاف وجهى التعريف ومع اتصال الثانى بما لا يتصل به الاول (قوله والثانى بالاضافة) لانه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية (قوله وكان يلزم ان ينون الثانى) قال الدنوشرى فيه نظر اذ قال بعضهم انه ترك تنوينه مراعاة لمثله كما قاله المؤكد به ومن ذكر انه توكيد على رأى سيبويه المرادى

(قوله وسعد الثانى الخ) قال الدنوشرى لم يجوز ٢١٦ فيه كونه مفعولا لمحذوف على قياس ماسبق ويؤخذ مماذكره ان البدل

قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل فى كلامهم والكثير العكس وسعد الثانى حينئذ بيان أو بدل أو توكيد لان المضاف اليه الاول مراد أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان الاول والثانى (مضافان للمذكور) ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الاعلم (الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا) الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ابن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة فالعلم (كقوله) وهو الاحوص

(سلام الله يا مطر عليها) * وليس عليك يا مطر السلام

بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير

(أعبدا حل فى شعبى غريبا) * ألؤما لا أبالك واغترابا

بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو أن يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا اى فى حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد (واختار الخليل وسيبويه) والمازنى (الضم) مطلقا لانه الاكثر فى كلامهم (و) اختار (أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمرو يونس والجرمى والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والاعلم سيبويه فى) ضم (العلم) كمطر فى البيت الاول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى فى) نصب (اسم الجنس) كعبدا فى البيت الثانى قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح فى العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح فى اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف فى تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبنى يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال فى المغنى وبقوله أقول لان الاسم مبنى على الضم وخير فى النظم بين الضم والنصب فقال

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا

وتظهر فائدتهما فى التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه

﴿مسئلة ولا يجوز نداء ما فيه ال﴾ لان نداءه يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين (الا فى أربع صور احداها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين) ألف يا وألف الله (و يا لله بحذفهما معا (ويالله بحذف الثانية فقط و) ابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن ال لا تفارقها وهى عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات ألف الجلالة فى النداء كان الفعل المبدوء بهمزة الوصل اذا سمى به

والبيان يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا أن يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشرى قد يرد بان العاملين هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكانهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد وأتى عمرو العاقلان (قوله وهو اخو الخزرج) الضمير راجع الى الاوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشرى نحو قائمين اذا أريد به معين بنى على الواو والا نصب بالياء وهل يجوز فى المعين الاتيان بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبدا حل فى شعبى الخ) لا حاجة الى جعل ذلك مما نحن فيه لما صرح به فى التسهيل ان المفرد الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضى على ان هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة موضع كما سيأتى فى أوزان الالف المقصورة وتقدم فى باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدنوشرى ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ألف يا واثبات ألف الله انتهى وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس لانه علل الثالثة باجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة يعنى حتى يجاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والاصل عدم الاجراء وعدم التقاء الساكنين فحذف ألف يا واثبات ألف الله جار على القياس قطعت

وقد تضمن كلام الشارح اولا جواز حذف ألف الله واثباتها مطلقا واثباتها صادق على ما اذا حذفت ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) اى مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال فى الهمع مذهب الخليل وسيبويه ان هذا الاسم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت اى غير متمكن فى الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاطر فى قوله اللهم فاطر السموات والارض صفة له ٢١٧ قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه

قطعت همزته تقول جاءنى انصر واضرب بضم الهمزة فى الاول وكسرها فى الثانى ووجه حذفها فى الوصل النظر الى أصلها ووجه حذف ألف يا ان اثباتها يؤدى الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة (والاكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (وتعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم فى آخره ولم تزد مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادتا الميم وال فى الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهدت زيادتها آخرا كميم زرقم قاله السيرافى وماذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض أمنا بخير فيجيزون يا اللهم فى السعة ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والاصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) اى بين يا والميم المشددة (فى الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلى

انى اذا ما حدث ألما * (أقول يا اللهم يا اللهما)

والى ذلك أشار الناظم بقوله

والاكثر اللهم بالتعويض * وشذ يا اللهم فى قريض

وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين أحدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع يقول لك ازيد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثانى أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم الا أن تدعونى ألا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بتقدم الدعاء قليل قاله فى النهاية الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوءة بال (نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لانه بمنزلة تأبط شرا لانه لا يتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه فى بعض انتهى ومقتضى ما قدمناه فى انصر قطع الهمزة والى هاتين الصورتين أشار الناظم بقوله

* الا مع الله ومحكى الجمل * (وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بال نحو يا (الذى) قام (و) يا (التى) قامت (وصوبه الناظم) فى شرح التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه فى بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمى بالذى قام انه لا ينادى مع انه أيضا محكى لانه قد عمل بعضه فى بعض كما فى الجملة قلت الفرق بينهما ان الذى قام محكى بحالته التى ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود ال وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس

لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء (قوله لئلا يجتمع الخ) وتبركا بالبداءة باسم الله تعالى (قوله زرقم) فى القاموس الزرقم بالضم يعنى للزاى والقاف الشديد الزرق للمؤنث والمذكر وفيه الزرق والزرقة لون (قوله وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير) اى اقصدنا به فحذفت الهمزة وجعلا شيأ واحدا كما فعل كذلك فى هلم على القول بأن أصلها هل أم (قوله ويبطل ذلك انه الخ) يبطله أيضا انه مخالف للمعنى بدليل انهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا الله اقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدنوشرى المراد منه انها تخرج عن النداء المحض فلا ينافى انها فى الاستعمالين الاخيرين تفيده مع غيره ودلالتها على الغير هل هى بطريق التضمن أولا محل نظر انتهى ولا يخفى ما فى دعوى دلالتها على النداء فى هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق التضمن لا أدرى ما معناه والاقرب فى فهم

٢٨ كلام الشارح ان استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء وينبغى ع فى تحرير العلاقة (قوله لانه قد عمل بعضه فى بعض) اى لان قام عامل فى فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكى بحالته التى ثبتت له قبل التسمية) هذا لا مدخل له فى الفرق لوجوده فى المنطلق زيد وكان الاظهر ان يقول الفرق ان الذى قام المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال وهو باق الخ وهو المناسب لقوله ونحو المنطلق الخ فتدبر

(قوله وأما الذى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا نسلم ان نحو الذى فيه فيه حكاية أصلا الا باعتبار ذكر الجملة بعده وابقائها على حالها (قوله والاعراب يقدر فى آخر الذى) قال الدنوشرى ظاهر أن الحركات الثلاث تقدر وهذا ظاهر فى الحكاية

المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت المانع شيآن الجملة وال فاذا زال أحدهما بقى الآخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وأنت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فأشبه مالو سميت بقولك عبدنا لمنطلق وأما الذى وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذى دون صلته والاعراب يقدر فى آخر الذى ولهذا اذا سميت بأيهم ضربته واى موصولة لم تحك اعراب الرفع فى اى بل تعربها بحسب العوامل فتقول رأيت أيهم ضربته ومررت بأيهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها فى ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكانه أشار بذلك الى الفرق (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم فى شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها فى التقدير داخلة على غير ال قال الشاطبى وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بمزيل لقبح الجمع بين يا وال والا لجاز يا القرية لانه فى تقدير يا أهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على أنه غير صحيح انتهى وعندى ان تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فان تقديره ولا مثل أبى حسن فلولا ان تقدير مثل مزيل القبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لا فى المعرفة والشاطبى لا يقول بعمل لا فى المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الشعر) واليها أشار الناظم بقوله ● وباضطرار خص جمع يا وأل ● (كقوله)

(عباس يا الملك المتوج) والذى ● عرفت له بيت العلا عدنان

لجمع بين يا وال فى الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك فى النثر خلافا للبغداديين) والكوفيين فى اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع أما القياس فقد جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا

فيا الغلامان اللذان فرا ● اياكما ان تكسبانا شرا

وهذا لا ضرورة فيه اذ يمكن قائله من أن يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ

●(الفصل الثالث فى أقسام تابع المنادى المبنى وأحكامه أقسامه أربعة أحدها ما يجب

(قوله حكيت الاسم المفرد الخ) قال الدنوشرى حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده وأما هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة فأين الحكاية (قوله وليس محل النزاع) قال الدنوشرى ضمير ليس يعود الى الموصول مجردا عن الصلة اى فاذا سمى به وحده امتنع نداؤه قولا واحدا لقيام المانع وقوله وكانه الخ معناه ان الموضح مثل به مجردا لينبه على انه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه فى بعض (قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدليل انما يكون قاطعا للشبهة الشاطبى لو تعين تقدير مثل فى قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه انه اما على تقدير مثل أو ان أبا حسن فى تأويل فيصل أى ولا فيصل لها فلعل الشاطبى يرى تعيين هذا الوجه (قوله وهذا لا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشرى مبنى على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف

●(الفصل الثالث)●

(قوله المبنى) قال الدنوشرى هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضى كان عليه أن يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور الاعراب فى المتبوع انتهى وأقول قوله المبنى يان لمنطوق قول النظم ذى الضم وحكم مفهومه وهو المنادى المعرب أن يوافقه غير البدل والنسق

فيجب نصبها ولم ينبه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما اذا كانا تابعين لمبنى كما سيبينه المصنف (قوله أن يكون مضافا) ولم تكن الاضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف شبهه كما جزم به السيوطى لكن صرح الرضى بأنه غير واجب واهمل الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه أنه فى حكم المفرد وهو تابع فيغتفر فيه ما لا يغتفر فى المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدنوشرى قال الرضى انما جاز الرفع فى المفرد حملا على اللفظ ولم يجز فى المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه لا للمبنى فى بنائه الا ترى أنك لا تقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكن لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدنوشرى ظاهر الاقتصار على ذلك ان البيان ليس مثلهما وينظر ما وجهه وقد يقال انه قريب الشبه من البدل وهو اذا كان مضافا يجب نصبه فكذا ما أشبهه (قوله فان رفعوه الخ) قضيته جواز قطع التوكيد ويخالفه ما صرح به فى شرح الازهرية تبعا للمصنف فى بعض كتبه ان ألفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت (قوله فبفعل محذوف) قال الدنوشرى يرد انه يلزم عليه ابلاء كل مضافة للضمير العوامل اللفظية وهو غير جائز (قوله الثانى ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما فى النظم لانه بالقسم الاول أشبه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وأخر النسق

نصبه مراعاة لمحل المنادى) فان محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون) التابع (نعتا أو بيانا أو توكيدا و) الامر (الثانى أن يكون) التابع (مضافا مجردا من ال) فالنعت (نحو يا زيد صاحب عمرو) البيان نحو (يا زيد أبا عبد الله و) التوكيد نحو (يا تميم كلهم أو كلكم) بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائى والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانبارى وان كان مع تابع المنادى ضمير جىء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا فى قوله

فيا أيها المهدى الخنا من كلامه ● كانك يضغو فى ازارك خرنق

ويضغو باضاد وغين معجمتين يصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقال وأما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف اى كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف اى كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله ● تابع ذى الضم المضاف دون أل ● ألزمه نصبا (و) القسم (الثانى ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اى) فى التذكير (وأية) فى التأنيث (ونعت اسم الاشارة) فيهما (اذا كان اسم الاشارة وصلة لندائه) اى لنداء نعته (نحو يا أيها الناس ويا أيتها النفس) فاى وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اى وأية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بنى مالك من بنى أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ اى وأية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبنى لانه مشبه للمعرب فى حدوث ضمه

والبدل لانهما فى حكم المستقل (قوله فيهما) أى التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ) حاصل هذا ان ضمة الهاء ضمة بنائية وضمة أى ضمة اتباع وهذا عكس ما يتخيله الناس وان الشيه نزل مع أى منزلة الشىء الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الالف ضمة النداء واستحقت الياء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بهما) هى قراءة ابن عامر أيه الثقلان ووجهها ان هذا الحرف اذا تقدم كالجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو بهذا فاما يجرى أولا يجرى الجزء يجرى ذلك المجرى آخرا لحذفت ألفه فان قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا اتباع كرا امرئ (قوله وانما جاز) أى ولم يمنع فلا ينافى الوجوب (قوله مراعاة للفظ) علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه بعد يخالفه وتعليله الوجوب بأن المقصود بالنداء هو التابع واسم الاشارة وصلة الى ندائه يأتى هنا وبه علل بعضهم

(قوله لنداثهما) أى الرجل والمرأة (قوله لانهما) أى الرجل والمرأة ولايخفى مافى كلامه من تشتيت الضمائر ولو قال وانما لزم
رفعه بارجاع الضمير الى النعت اقربه فى قوله فيجب رفع نعتهما السلم من ذلك هذا ومع انهما المقصودان بالنداء ينبغى أن لايكون
محلاهما نصبا لانهما بحسب الصناعة ليسامقصودين بل تابعان (قوله واستشكله ابن عصفور الخ) هذا الاشكال وجوابه نقله
بهذا النص فى المغنى فى بحث ال وزاد فى الجهة السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور ان النحويين أجازوا فى ذلك الصفة
والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساوله وهو مشتق أوفى تأويله فكيف
يجتمع فى الشئ أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه اذا قدر نعتا فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا
قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الاشارة ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى
قول س انتهى وفيما قاله نظر لان
الذى يؤول النحويون بالحاضر
او المشار اليه انما هو اسم الاشارة
نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد
هذا وأما نعت اسم الاشارة
فليس ذلك معناه وانما هو معنى
ماقبله فكيف يجعل معنى ماقبله
تفسيراله انتهى ولايخفى انه
مستفاد من قول ابن عصفور
والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ
جواب الاشكال لانه حيث
كان مؤولا بذلك كان مساويا لاسم
الاشارة لكن قضية مافى بحث ال
انه على ذلك التقدير غير مساو بل
دون حيث قال واذا قدرنعتا
قدرت ال فيه للعهد الخ وانظر
قوله فى بحث ال لادلالة فيه على
الحضور مع قوله هنا والاسم
مؤول بقولك الحاضر والمحوج
لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق
المزيد هنا ان مجرد جعلها للعهد لايكفى فى الجواب عنه لانه يصير المعنى على مجرد جعل ال للعهد مامر وأيهذا
فى بحث ال فلا يحصل الجواب عن الاشتقاق بقى أنه مر فى عطف البيان ان قول الجرجانى والزمخشرى ان البيان أعرف
مخالف لقول س فى ياهذا الجمة فالاشكال انما يتجه على قولهما وليتأمل ذلك مع قول ابن عصفور ان ماذكره فى الجواب معنى
قول س وقد يؤخذ منه أن ماذكره س لاينافى كلام الجرجانى والزمخشرى بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمصنف الرد عليهما
بكلام س كما نبهنا عليه هنالك (قوله أو موصول) الموصول حينئذ فى محل رفع وكذا اسم الاشارة فى المسئلة بعده وجوبا كما
صرح به الشاطبى (قوله العارى من كاف الخطاب) قال الدنوشرى كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم توالى خطابين
اذ المنادى متضمن له

بسبب الداخل عليه وكذا القول فى امثاله والى ذلك أشار الناظم بقوله وأيها مصحوب
ال بعد صفة ✱ يلزم بالرفع (و) نحو (قولك ياهذا الرجل) وياهذه المرأة (ان كان المراد
أولا نداء الرجل) والمرأة وانما أتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما
مراعاة للضم المقدر فى اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى
المفرد لاينصب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وذو اشارة كأى فى الصفه ✱ ان كان تركها يفيت المعرفه

وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ماسيأتى (ولا
يوصف اسم الاشارة أبدا) فى هذا الباب وغيره (الا بما فيه ال) نحو مررت بهذا الرجل
وجوزوا فيه أن يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بأن البيان يشترط فيه
أن يكون أعرف من المبين والنعت لايكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ
أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد
الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر
نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على
الحضور والاشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف
اى وأية فى هذا الباب) المعقود للنداء (الا بما فيه ال) من معرف بها أو موصول فيقال
يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذى نزل عليه الذكر ويا أيتها التى قامت ولا يقال
يا أيها الحرث أو الصعق مما هى فيه للمح الاصل أو الغلبة (أو باسم الاشارة) العارى من
كاف الخطاب (نحو ياأى هذا الرجل) ولا يجوز ياأيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان
والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله تنزيلا لحركة البناء الخ) قال الدنوشرى وقال العلامة القاضى شهاب الدين الهندى المفسر فى شرحه على كافية ابن
الحاجب فى بيان الرافع لتابع المنادى والرافع يا اشبهها بالرافع فى كون أثر كل عارضا مطردا ولم يظهر أثر هذا الشبه فى المنادى
لمكان البناء وظهر فى التابع لاحتياجه الى المؤثر انتهى وقوله فى كون أثر كل عارضا مطردا فيه نظر لان الضمة مثلا فى المنادى
ليست أثر الياء وانما هى أثر علة بناء المنادى التى قررها وقوله ولم يظهر الخ لاوجه له لان يا على ماقرره انما أثرت الرفع فى التابع
لتأثيرها ضمة البناء فى المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال ان عدم ظهور الرفع فى المتبوع لمكان البناء مما ظهر للشيخ
على العصامى مع مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والمخلص الخ) قال الدنوشرى لك أن تقول عليه لايخلو الحال من كون العامل
فى التابع لفظيا أو معنويا وظاهر انه ليس معنويا فبقى أن يكون لفظيا ويتجه عليه ان العامل اللفظى اما ملفوظ به أو مقدر
لاجائز أن يكون ملفوظا به وهو ظاهر ولا جائز أن يكون مقدرا لان المقدر فى النداء ادعو ونحوه لاغير ولا محيص عن هذا
الاشكال الا بأن يقال نختار انه لفظى ولانسلم انحصار اللفظى فى الملفوظ به فى الكلام والمقدر فيه بل هو لفظى ملاحظ
فى المقام من دون التلفظ به ومن دون تقديره فيه ونظيره العامل فى عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قاعدا
ولا قائم بجر قائم فان العامل فى
المعطوف الباء المتوهمة وهى
ليست ملفوظا بها فى الكلام ولا
مقدرة فيه بل هى ملاحظة
لاجل العمل فان قلت المنادى
مفعول به وقد اعتبرنا نائبا عن
الفاعل كماذكر فلم لم يعتبر كل
مفعول به نائبا عن الفاعل
ويجوز الرفع فى تابعه قلنا المحوج
الى ملاحظة هذا الاعتبار سماع
الرفع فى تابع المنادى دون سماعه
فى تابع المفعول على الاطلاق
فهى نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها ولو ذهب ذاهب الى ان حركة تابع المنادى حركة اتباع لاحركة اعراب لما يلزم
عليه من التمحلات لكان له وجه وجيه لكنا لم نطلع على أحد ذهب اليه وعليه فيكون النصب مقدرا فيه منع من ظهوره
اشتغال المحل بحركة الاتباع قلت لايصح الذهاب الى ماذكر من الاتباع لعدم تأتيه فيما اذا كان اعراب المتبوع بالحركة
واعراب التابع بالحرف وعكسه الا أن يقال بصحة اتباع الحرف للحركة وبالعكس لمولانا على العصامى وكاتبه عبد الله (قوله
والتقدير مدعو زيد) قال الدنوشرى لو قال بدله نودى زيد مثلا لكان اولى وأظهر لانه لايظهر وجه رفع مدعو الا على مذهب
من لايشترط اعتماد الوصف الرافع لمكتفى به (قوله المضاف المقرون بال) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضى
ووجه جواز الامرين فيهما الحاقهما بالمفرد لان اضافة المقرون بال كلا اضافة ولم يلحقا به اذ نوديا مستقلين محافظة على
اعرابهما الذى هو الاصل فالحاقه تابعين للمشابهة له لعدم فوات الاعراب لان رفعهما اعراب ولم يلحقا به مستقلين
محافظة على الاعراب فروعى الاعراب فى الحالين اهـ وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بال مستقلا مع انه ليس مما تقدم انه
يجوز نداؤه (قوله والمعطوف المقرون بال) فان قيل كيف جاز ان يعطف مالا يصح أن يكون منادى على ماهو منادى وأنتم

وايهذا ايها الذى ورد ✱ ووصف اى بسوى هذا يرد

(و) القسم (الثالث مايجوز رفعه ونصبه) فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه
لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة
الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرافع
للتابع بناء على ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير البدل والا فأين الرافع
والقول بأن الرافع التبعية قول ضعيف لايحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا
الاشكال ان يحاول فى المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل فى المعنى والتقدير مدعو
زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك (وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد
الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ماقررنا (و) النوع (الثانى ما كان مفردا من
نعت او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال) فالنعت (نحو يا زيد الحسن) بالرفع
(والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (ياغلام بشر) بالرفع (وبشرا) بالنصب (و) التوكيد
نحو (ياتميم اجمعون) بالرفع (واجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بال كقولك يا زيد

فيقولون العاطف انما ينوب عن العامل فى العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح
هذا انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا ٢٢٢ فالعاطف ناب عن ليس فى العمل وليس بمنزلته الا ترى انه لا يجوز
وليس لا عمرو ذاهبا (قوله وهو البدل) لم يقيده أيضا بالخلو من أل فاقتضى جواز ابدال ذى أل فانه لا فرق فى الحكم وفى الهمع خلافه ووجهه ان البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن ابن مالك جعل للبدل حالتين كما يأتى (قوله ان كان مضافا) قال الدنوشرى كان ينبغى أن يزيد عليه قوله أو شبيها بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول النظم واجعلا ۞ كمستقل نسقا وبدلا لانه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذى الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقا (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر لان البدل والعطف أحد التوابع والتابع اما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ فلان لفظ المتبوع منصوب واما الموضع فلان عبد الله لا موضع له لا ضم ولا غيره (قوله وقال فى شرح التسهيل الخ) قال بعد هذا بما نصه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندى أن يعتبر فى البدل حالان حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب اشبيهه فيها
بالتوكيد والنعت والبيان والنسق ذى أل فى عدم صحة تقدير حرف قبله نحو يا تميم الرجال والنساء أحدها
وصحة هذه المسئلة مرتبة على أن العامل فى المبدل منه عامل فى البدل ۞ (الفصل الرابع فى المنادى المضاف للياء) ۞

والضحاك والى ذلك أشار الناظم بقوله وما سواه ارفع أو انصب وكما (قال الله تعالى يا جبال اوبى معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفا على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفى ويونس والجرمى (وقرئ) فى غير السبع (بالرفع) عطفا على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) والمازنى (وقدروا النصب) فى الطير (على العطف على فضلا من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلا) والتقدير وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد ان كانت أل) فى المعطوف (للتعريف مثلها فى الطير فالمختار النصب) فى المعطوف (أو لغيره) وهى الزائدة (مثلها فى اليسع فالمختار الرفع) ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه أل لم يجز أن يلى حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان أل فى نحو اليسع لم تفد تعريفا فكأنها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وأل فى نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما هى فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان يكن مصحوب أل ما نسقا ۞ ففيه وجهان ورفع ينتقى

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من أل) فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك أشار الناظم بقوله واجعلا ۞ كمستقل نسقا وبدلا (وذلك لان البدل فى نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول) فى البدل المفرد (يا زيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) أى تقول فى المنسوق المفرد المجرد من أل (يا زيد وبشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) فى البدل المضاف (يا زيد أبا عبد الله بالنصب) كما تقول يا أبا عبد الله (وكذلك) فى المنسوق المضاف المجرد من أل (يا زيد وأبا عبد الله) بالنصب كما تقول يا أبا عبد الله (وهكذا حكمهما) اى البدل والمنسوق المجردين من أل (مع المنادى المنصوب) فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا أبا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال فى التسهيل خلافا للمازنى والكوفيين فى تجويز يا زيد وعمرا وقال فى شرح التسهيل اجروا المنسوق العارى من أل مجرى المقرون بها قالوا وما رواه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد أن يشتركا فى عامل واحد اهـ

۞ (الفصل الرابع فى المنادى المضاف للياء) ۞ الدالة على المتكلم (وهو اربعة اقسام

(قوله بالالف) قال الدنوشرى قد يقال ان المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظبى كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلو وكان ينبغى للشارح التنبيه على ذلك (قوله للالباس) قال الدنوشرى مراده به انه اذا حذفت ياؤه وقيل يا فتى مثلا التبس بغير المضاف (قوله وفى يائه الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان اللغات الست فى المضاف للياء لا فى الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتأمل (قوله المتقدم من القسمين) يعنى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه مثنى لتأويله بالمتقدم وقد أسلفنا ان التحقيق ان اسم الاشارة فى نحو ذلك لا يحتاج لتأويل ٢٢٣ بل اذا افرد الضمير مع عوده على مثنى أول به أو بالموصول ثم انه على تسليم الاحتياج الى التأويل كان المناسب ان يقول أى ما تقدم اذ أل فى المتقدم يحتمل أن تكون معرفة لا موصولة لان المراد به الثبوت (قوله نحو والليل اذا يسر) مثال للمتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه لنظهر قياس المنفصل عليه وانه أجرى مجراه وفى شرح عقود الجمان للجلال السيوطى أن مؤرج السدوسى سأل الاخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على بابى ليلة ففعل فقال ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشئ عن معناه نقصت حروفه والليل لما كان لا يسرى وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الاصل بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف واشار الى ذلك الطيبى (قوله فى مرتبة واحدة) قال الدنوشرى خالف بعضهم فى ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فليتأمل (قوله وقلب الياء الفا) قال الدنوشرى والالف المنقلبة هل هى مضاف اليه اولا محل تأمل اهـ واقول قال الشهاب القاسمى الظاهر أن الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغى ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها فى محل جر ويظهر اثره فى التابع بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انه تغيرت صفتها فليتأمل (قوله المنقلبة عن الياء) اى فهى بدل عنها والعوض قاندفع ان فى حذفها جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولى يا لهفا) هذا لا يلاقى كون قوله بلهف بالياء الموحدة وله الا أن يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقولى يا ليتنى) قال الدنوشرى لا يحتاج فى التقدير الى يا كما هو واضح

أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المنادى (المعتل) بالالف او الياء (فان ياءه) المضاف هو اليها (واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاى ويا قاضى) فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لالتقاء الساكنين ولا تحريكها بالضم او الكسر لثقلهما على الياء (و) القسم (الثانى ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع فى كونه بمعنى الحال او الاستقبال (فان ياءه ثابتة لا غير) فانها فى حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فلم تحذف كياء قاضى (وهى اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمى ويا ضاربى) وهل أصلها السكون او الفتح قولان تقدما فى باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضى فان اضافته محضة وفى يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهى ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وليس أبا ولا أما نحو يا غلامى فالاكثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عبادى فاتقون) أجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة نحو (والليل اذا يسر) ثم ثبوتها ساكنة على الاصل فى البناء (نحو يا عبادى لا خوف عليكم او) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو يا عبادى الذين أسرفوا) وانما كان السكون والفتح فى مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم فى أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف من الياء (نحو يا حسرتا) والاصل يا حسرتى بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتى بفتحهما ثم قيل يا حسرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الاخفش والفارسى والمازنى) (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول يا حسرة (كقوله

واست براجع ما فات منى ۞ (بلهف ولا بليت ولا لونى)

فالباء فى بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقولى) والهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل (يا لهفا) فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات منى بقولى يا لهفى ولا بقولى يا ليتنى فعلته ولا بقولى لو أنى فعلت والحاصل أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمنى ولا بكلمة لو

(ومنهم من) يحذف الياء و (يكتفى من الاضافة بنيتها ويضم الاسم) المضاف للياء (كما تضم المفردات) فى غير الاضافة (وانما يفعل ذلك) الضم (فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا) كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلى) بضم الميم حكاه يونس (وقراءة آخر رب السجن أحب الى) بضم رب لان الام والرب الا كثر فيهما أن لا ينادبا الا مضافين للياء والاصل يا أمى ويا ربى فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوى فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لان نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المعنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح فى النهاية بالثانى فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهى فى يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه اه ولعل هذا هو الذى حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات فى قوله

واجعل منادى صح ان يضف ليا ● كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة فى المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع أخر يأتى ذكرها وأفصح الست حذف الياء وابقاء الكسرة نحو يا أب ويا أم بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا أبى ويا أمى ثم قلبها ألفا نحو يا أبا ويا أما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا أب ويا أم بفتحهما وأقلها الضم نحو يا أب ويا أم بضمهما والاربعة الباقية (ان تعوض تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الا كثر) فى كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذى كان يستحقه قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء فى النية رده الزجاجى بانه لا يقال يا أبتى (او تفتحها

(قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشرى ظاهره انه مبنى على الضم وهو اختيار المصنف والمناسب له تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال بحركة المشابهة أى مشابهته للنكرة المقصودة كذا قيل اه واقول يأتى على الاثر تحقيق الكلام وفى حواشى الحفيد ما نصه يظهر ان هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف اليه مقدرا وانما قلنا انه حذف الياء والكسرة لان المصنف فرض الكلام فى المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله لان الام والاب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان الظاهر ان هذه اللغة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو على الشلوبين وهذا اذا لم يلبس يعنى بالمنادى المعتل عليه (قوله تشبيها بالنكرة) قال الدنوشرى قد يقال وجه الشبه ٢٢٤ انه ليس علما وليس فيه أل ولا اضافة ظاهرة (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) الاقرب عندى ان الخلاف بين الموضح وصاحب النهاية معنوى وانه على كلام الموضح نصبه مقدر كما فى سائر المضافات للياء منع من ظهورها الاشتغال بحركة مشابهة للنكرة المقصودة وان حكمه فى الاتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب النهاية هو فى محل نصب وحكمه فى الاتباع حكم المبنى على الضم ودعوى انه على طريقة الموضح عومل معاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة فيه خفاء وقول الشهاب القاسمى انه يجوز أن يجرى حكمه فى الاتباع على ما عرض له من البناء على الضم تشبيها وان كان من أقسام المضاف أى فلا يلزم فى تابعه على طريقة الموضح النصب محل نظر هذا ورجح المرادى القول الذى هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها انه لو كان غير منوى الاضافة لكان فى الاصل صفة لاى وأسماء الله لا يوصف بها وهو أى فتعين كون الاصل يا ربى ثم حذف المضاف اليه تخفيفا وبنى على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اه فتأمله فانه غير ظاهر (قوله ان تعوض تاء التأنيث الخ) قال الحفيد انما عوضت تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب والام لانهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما فى علامة ونسابة اه وقال الشهاب المنادى فى هذه الحالة منصوب فانه معرب لانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها الا على التاء لانها فى موضع الياء التى يستحقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر

وهو الاقيس) لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها هو الاصل فى القياس وقيل لان الاصل يا أبتا ويرده ما رد قول الفراء (أو تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ) حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا أمت بالضم وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ فى الشواذ (وربما جمع بين التاء والالف فقيل يا أبتا ويا أمتا) وعليه قوله ● يا أبتا علك او عساكا ● (وهو) جمع بين العوض والمعوض فهو (كقوله ● أقول يا اللهم يا اللهما ● وسبيل ذلك الشعر) وزعم ابن مالك ان الالف فى يا أبتا هى التى يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء والاول قول ابن جنى وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا أبتى ويا أمتى وعليه قوله

أيا أبتى لا زلت فينا فانما ● لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا

وهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين والاول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا أبات وعليه قوله ● كأنك فينا يا أبات غريب ● فقيل أراد يا أبت ثم أشبع وقيل أراد يا أبتا ثم قلب وقيل أراد يا أبا على لغة القصر ثم قدر لحاق الياء وابدل منها التاء واقتصر فى النظم على قوله

وفى الندا أبت أمت عرض ● واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض

(ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم الا فى النداء) خاصة (فلا يجوز جاءنى أبت ولا رأيت أبت) ولا مررت بأبت (والدليل على ان التاء فى يا أبت ويا أمت عوض من الياء انهما لا يكادان يجتمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) الدليل (على انها للتأنيث انه يجوز ابدالها فى الوقف هاء) عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى أنه يوقف بالتاء وحجة البصريين انها أشبهت تاء صلاة وحجة الفراء انها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين ورسمت فى المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

● (فصل ● واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) نحو يا غلام غلامى (فالياء ثابتة لا غير) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهى اما ساكنة او مفتوحة (كقولك يا ابن أخى ويا ابن خالى) ويا بنت أخى ويا بنت خالى (الا اذا كان) المنادى (ابن عم او ابن أم) او ابنة عم او ابنة أم (فالا كثر) حذف الياء و (الاجتزاء بالكسرة عن الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجى لا تركيب بل اضافتان وقال فى الارتشاف نقلا عن اصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا أضافوها للياء فليس الا اضافة واحدة اه (او ان يفتحا) ثم قيل (للتركيب المزجى) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما او اما بقلب الياء الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول

(قوله وربما جمع الخ) قال الدنوشرى يفهم منه ان ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أى قلبا مكانيا بان قدم الالف على التاء وأخر التاء عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا

● (فصل) ● (قوله فالا كثر) قال الدنوشرى يعلم منه أنه يأتى فيه الاوجه المارة ما عدا الضم وبذلك صرح شراح كافية ابن الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتى (قوله حذف الياء) ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لان قول المصنف الا ان كان الخ استثناء من قوله فالياء ثابتة لا غير الا أن الحذف لازم لما ذكره المصنف فتركه اختصارا ثم ان فى كلام الشارح والمصنف وضع الظاهر موضع المضمر لان الظاهر ان يقول الشارح حذفها اى الياء لتقدم ذكرها وكان الظاهر أن يقول المصنف عنها (قوله ثم قال الزجاجى الخ) ظاهر هذا أن الزجاجى واصحاب أبى حيان متفقون على موضوع المسئلة وهو الكلام على المضاف الى المضاف الى الياء وفيه نظر اذ على التركيب ليس هنالك اضافتان فتدبر (قوله وقال فى الارتشاف الخ) قال الدنوشرى وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر فى البناء اولا

قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكى عن الاخفش (وقد قرئ) في السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح واليهما أشار الناظم بقوله

وفتح أو كسر وحذف اليا استمر * في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

(و) العرب (لا يكادون يثبتون الياء ولا الالف) فيهما (الا في الضرورة كقوله) وهو أبو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه

(يا ابن أمي ويا شقيق نفسي) * أنت خلفتني لدهر شديد

(وقوله) وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة

(يا ابنة عما لا تلومي واهجعي) * وانمى كابنى خضاب الاشجع

ويروى * لا يخرق النوم حجاب مسمعي

(هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء)

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة (منها فل) بضمتين (وفلة) بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان ففل (بمعنى رجل و) فلة بمعنى (امرأة وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل (بمعنى زيد و) فلة بمعنى (هند ونحوهما) من أعلام الاناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك تصريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم) بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط (وانما ذلك) الذي هو (بمعنى زيد وهند (فلان وفلانة) لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على ان أصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان أصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة كيد ومادته ف ل ي وتصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين ان لامه نون وأصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان أصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا وانما قيل في التأنيث فلة ولما اختص بالنداء كان فلانا كذلك (واما قوله) وهو أبو النجم العجلي

تضل منه ابلي بالهوجل * (في لجة امسك فلانا عن فل)

فقال ابن مالك هو (فل الخاص بالنداء استعمل) في غير النداء (مجرورا) بعن (للضرورة) وصرح بذلك في النظم أيضا فقال * وجر في الشعر فل * وليس كذلك (والصواب ان أصل فل (هذا) المجرور بعن (فلان وانه حذف منه الالف والنون) والتقدير امسك فلانا

(هذا باب في ذكر اسماء لازمت النداء)
وانما اسماء لازمت غير النداء منها غلامك كما تقدم في كلام الدنوشري وسيأتي في كلام الشارح أول الندبة (قوله ولا مفعولة) أي في غير النداء (قوله كناية عن نكرة الخ) قال الدنوشري هذا غير واضح لانه من المعلوم انه لا دلالة له على اللفظ وكذا فيما يأتي وأخبرني بعض الافاضل أن الدماميني صرح بانه مدلول عن اللفظ فليتأمل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى رجل وامرأة اه واعلم أن ظاهر ما تقدم من أن فل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة انهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة فيجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والاقرب أنه لا يتصرف فيهما بالاضافة فلا يقال يا فلي لانه المناسب لقصرهما على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر أنه جعل هو توكيدا لابن مالك او بدلا منه وهو غير جائز فلو أبقى المتن على حاله كان أولى اذ هو في المتن راجع الى القول والشارح رجعه الى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا الفلاة التي لا اعلام بها ويطلق على الرجل الاهوج كما في قوله
* سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

عن فلان أي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو (للضرورة كقوله) وهو لبيد

(درس المنا بمتالع فابان) * فتقادمت بالحبس فالسوبان

(اي درس المنازل) فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي اخره نون اسماء مواضع (ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) والخبث (ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم

وفل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (كغدر) بالغين المعجمة وفسق سبا (للمذكر) بمعنى يا غادر ويا فاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) فيقاس عليهما ما أشبهه (و) اختار (ابن مالك كونه سماعيا) واليه أشار في النظم بقوله

وشاع في سب الذكور فعل * ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة او فعيلة (كفساق وخباث سبا للمؤنث) بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة (وقوله) وهو الحطيئة يهجو امرأته

أطوف ما اطوف ثم آوى * (الى بيت قعيدته لكاع)

فقعيدته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) في غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خبيثة (وينقاس) فعال (هذا) الذي هو سب للمؤنث (وفعال بمعنى الامر كنزال) بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثي) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاملا (فخرج نحو دحرج) لانه رباعي وشذ دراك من أدرك (و) خرج نحو (كان) لانه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبئس) لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) في البابين فقال لا يقال منهما الا ما سمع و (لا يقيس فيهما) والاول أصح واليه أشار الناظم بقوله واطرادا

فسب الانثى وزن يا خباث * والامر هكذا من الثلاثي

(هذا باب الاستغاثة)

وهي نداء من يخلص من شدة او يعين على مشقة (اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف) الذي ينادي به المستغيث (يا) لانها أم حروف النداء (و) وجب (كونه

(قوله وفعل) قال الدنوشري المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتي (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظر لان المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وبقاء فاعله في غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما الا ما سمع لا يحسن بمزج كلام المصنف لان عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس وانما كان الاليق به أن يقال لا يقاس وكان الاظهر أن يبقى قول المبرد على انه مبتدا خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز أن يقال فيهما الا ما سمع
(هذا باب الاستغاثة)

مذكورة) لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك (وغاب) في المنادى المستغاث (جره بلام واجبة الفتح) لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك أشار الناظم بقوله   اذا استغيث اسم منادى خفضا * باللام مفتوحا (كقول عمر رضى الله عنه يا لله) للمسلمين (وقول الشاعر

يا لقومى ويا لامثال قومى) * لاناس عتوهم فى ازدياد

(الا ان كان) المستغاث ياء المتكلم نحو يالى او (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد معه يا فتكسر) اللام نحو يا لزيد ولعمرو وللمسلمين فان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو وللمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك أشار الناظم بقوله

وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا

(ولام المستغاث) له (مكسور دائما) على الاصل (كقوله) وهو عمر رضى الله عنه (يا لله للمسلمين) بكسر لام للمسلمين (وكقول الشاعر

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب * يا للكهول وللشبان للعجب)

بكسر لام العجب الا أن يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يا لزيد لك اوله ويجوز ان يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يا لك لى تستغيث المخاطب لنفسك قاله فى النهاية (ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر حينئذ أن يختم بالالف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه أشار الناظم بقوله * ولام ما استغيث عاقبت ألف *

(كقوله   يا يزيدا لآمل نيل عز * وغنى) بعد فاقة وهوان

فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل (وقد يخلو المستغاث (منهما) أى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو و (كقوله

الا يا قوم للعجب العجيب) * وللغفلات تعرض للاريب

فألا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العالم بالامور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله

ومثله اسم ذو تعجب ألف   وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادى جنسه (كقولهم يا للماء ويا للدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما) والثانى أن يرى امرا يستعظمه فينادى من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله

يا عجبا لهذه الفليقه * هل تذهبن القوباء الريقه

وهذا البيت لاعرابى اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيأ من ريقك وتعهدها بذلك فانها

(قوله وغلب جره) صرح بانه ليس فى توابعه حينئذ الا الجر وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (قوله ان يختم بالالف) صرح الجامى كالرضى بانه حينئذ مبنى على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء (قوله العجيب) قال الدنوشرى صفة للعجب ويقال أيضا عجاب بضم اوله كما يقول رجل طويل وطوال وفعيل وفعال يتعاقبان فى المعنى نحو كبير وكبار فان قصد المبالغة شدد نحو كبار فى قوله تعالى ومكروا مكرا كبارا من زرقى (قوله ياعجبا) قال الدنوشرى ينظر هل هو من القسم الاول او الثانى اوليس واحدا منهما فيشكل (قوله القوباء) هى الداء الذى يظهر بالجسد ويسمى حزازا وجمعها قوباوات ويقال قوبا بسكون الواو والصرف وجمعها قواب

ستذهب

ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب

(هذا باب الندبة)

بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز * وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه (او المتوجع منه) لكونه محل الم كقول قيس العامرى

فوا كبدا من حب من لا يحبنى * ومن عبرات ما لهن فناء

او لكونه سبب الم كقول قيس الرقيات

يبكيهم الدهماء معولة * وتقول سلمى وارزيتيه

وكقول القائل وامصيبتاه لان الرزية والمصيبة سببا الالم الذى حصل له وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا فى النداء يا غلاماه لان خطاب احد الاسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين واجازوا فى الندبة واغلاماه فلذلك قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب (فيضم) ان كان مفردا كما (فى نحو وازيد وينصب) ان كان مضافا كما (فى نحو وا أمير المؤمنين) او مطولا كما فى نحو واضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله * وافقعسا وأين منى فقعس (الا انه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى مدعيا انه جاء فى الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر (ولا) معرفا (مبهما كأى) والمضمر (واسم الاشارة والموصول فلا يقال واأيهاه ولا واأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما أبهما   (الا ما كان) موصولا غير مبدوء بال و (صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافا للبصريين (نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه) فى شهرته

(قوله وقد يخلو المتعجب منه) قال الدنوشرى ينافيه ظاهر قول المرادى جاء عن العرب فى نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه ان ذلك مستغاث او مستغاث به لا متعجب منه فليتأمل   *(هذا باب الندبة)* (قوله وهو المتفجع عليه الخ) اى يا او الداخل المجرور فى نحو تفجعت على زيد قال الدنوشرى والتفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشرى من العويل وهو الصياح (قوله فيضم) أى لفظا او تقديرا وذلك ان كان مبنيا قبل الندبة   ٢٢٩   كالموصول اذا لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتى تفصيل الكلام فيه قريبا (قوله أو مطولا كما فى نحو واضاربا عمرا) يؤخذ من قوله الآتى فلذلك لا يندب الا المعرفة الخ حمل قوله او مطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبى (قوله وافقعسا الخ) قال الدنوشرى وبعده * أأبلى يأخذها كروس وكروس اسم رجل اغار على أبل النادب اه والشاهد فى قوله وافقعسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره لانه الاصل فى المندوب المفرد والضرورة تندفع بالتنوين مع البقاء على الاصل واما قوله وأين منى فقعس فلا شاهد فيه لانه غير مندوب (قوله الا انه لا يكون نكرة) هذا انما هو فى المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال واأيهاه) اى فى ندبة اى وها التنبيه جىء بها عوضا عما يضاف اليه اى وحذفت الفها لالتقاء الساكنين بينها وبين الف الندبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذى اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والاصل بالذى اشتهر به لكن فيه حذف العائد المجرور بمثل ما جر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لان الاول متعلق بيندب والثانى باشتهر وكان المصنف راعى هذا الامر الانظى لكن يرد عليه انه لا يلزم من الاشتهار الصلة اشتهار الموصول بها فنى الذى اختاره تفويت رعاية المعنى لمراعاة الصناعة اللفظية مع امكان أن يدعى ان العائد انما حذف بعد التوسع وايصال الفعل اليه (قوله وامن حفر الخ) الظاهر ان الموصول هنا مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون

(بمنزلة واعبد المطلباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال واالذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل وبذلك يقيد قول النظم * ويندب الموصول بالذي اشتهر * وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله في الفردوس (الا ان الغالب ان يختم بالالف) اطالة للصوت (كقوله) وهو جرير

(وقمت فيه بأمر الله يا عمرا) والى ذلك اشار الناظم بقوله * ومنتهى المندوب صله بالالف * واما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ان لا تلحق البيان والتوكيد وعندي انها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه اهـ وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمروا عمراه واعمراه (ويحذف لهذه الالف ماقبلها من ألف نحو واموساه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * متلوها ان كان مثلها حذف * واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه (أو) من (تنوين) ظاهر أو مقدر (في) آخر (صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه) بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر أنه علم على البئر فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في أول باب الاضافة (أو) تنوين (في مضاف اليه نحو واغلام زيداه أو في) علم (محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد) والى ذلك أشار الناظم بقوله كذا تنوين الذي به كمل * من صلة أو غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندبة

البناء الاصلي في محل نصب وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحاق الالف هنا لم يؤثر في الموصول شيأ لعدم اتصال الالف به وهي انما تؤثر في الذي تلحقه كزمزم واهذا فتح وان كان منصرفا فهو معرب مقدر الجر ان كان منصرفا والفتح نائبه ان كان غير منصرف وكذا المطلب في عبد المطلباه مقدر الجر على قياس ما قاله الشهاب القاسمي في عبد الملكاه كما يأتي (قوله اذ لا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجمل المحكية واسم الجنس المشبه به كما تقدم في المنادى حقيقة (قوله الا ان الغالب ان يختم بالالف) ذكر الجامي أنه نظير المستغاث بالالف وقضيته أنه مبني على الفتح وان توابعه لا ترتفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء ان البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء وجوز الشاطبي تقدير الضم مع ألف الندبة ثم انه اراد بالآخر ما يشمل الآخر حكما كالمضاف اليه والتابع وان لم يكن منهما مندوبا الا أنها في حكمه قال الدنوشري وأطلق هنا ان الالف تلحق آخر المندوب وشرط في التسهيل أن لا يكون في آخره الف وهاء فلا يقال في عبد الله وجهجاه واعبد اللاهاه ولا واجهجاهاه وأجازه بعض المغاربة وابن معطي (قوله اذا كانت ابنا الخ) قال الدنوشري انما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف اليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد ثم رأيته منقولا في المتوسط واما الصفة اذا كانت غير ابن ففيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع (قوله فقياس قول س الخ) قال الدنوشري يتطر ماوجه كون عدم لحاقها انهما قياس قولهما ومع وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دون المبدل منه ولا يبعد دخولها على كل منهما وكذا يقال في عطف النسق (قوله نحو واموساه) ينبغي أن يكون نحو موساه مبنيا على فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الآخر وليس المقدر الضم كما قال الشهاب القاسمي لان المندوب المختوم بالالف مبني على الفتح كما تقدم وعلى ما أجازه الكوفيون من قلب الالف ياء يكون مبنيا على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) أي فيحذف اما طردا للباب واما لانه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع الحاق ألف الندبة في الجملة فيحذف لان ماقبله لم يتم تماما

ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين (و) يحذف لهذه الالف ما قبلها (من ضمة) بنائية (نحو وازيداه) وامنذاه فيمن اسمه منذ (أو كسرة) اعرابية (نحو واعبد الملكاه) أو بنائية نحو (واحذاماه) لان ماقبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فان أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي) اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر (وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو أو واغلامكمو) اذ لو قيل واغلامها أو واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما أوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابسا

(ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى ذلك أشار الناظم بقوله * وواقفا زدهاء سكت ان ترد * فان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي

واحر قلباه ممن قلبه شبم * ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين

* (فصل واذا ندب المضاف للياء) الجائز فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالضم) أو يا عبدا بالفتح مع حذف الياء فيهن (أو يا عبدا بالالف) المنقلبة عن الياء (أو يا عبدي بالاسكان) في الياء (يقال) في هذه اللغات الخمس (واعبدا) وعلى لغة من قال يا عبدي بالفتح) في الياء (أو يا عبدي بالاسكان) في الياء (يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول) وهو يا عبدي بالفتح (واجتلابه على الثاني) وهو يا عبدي بالاسكان (وقد تبين) من جواز واعبدا أو واعبديا في يا عبدي بالاسكان (ان لمن سكن الياء أن يحذفها) في الندبة ويقول واعبدا (أو يفتحها) ويقول واعبديا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقائل واعبديا واعبدا * من في الندا اليا ذا سكون أبدى

(والفتح رأي سيبويه) وهو أقيس وأقل عملا (والحذف رأي المبرد) والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان ماقبلها مفتوحا أقرت الفتحة على حالها وأتى بالف الندبة وان كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة والضمة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من أبدل الياء ألفا حذفت الالف المبدلة وزيدت ألف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الالف ولم تحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة (واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف

(قوله واعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغي ان المضاف اليه هنا أعني الملكا معرب مقدر الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وازيد لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر اهـ يعني والمنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره فتلخص ان ألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف أو شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتي في يا عبدا واعلم ان ما ذكره الشهاب انما يتجه في نحو واغلام زيدا واعبد الملكا ونحوه مما جعل علما اذ ذاك ينبغي الجزم بان فتح ماقبل الالف بناء عند الرضي واتباعه فتدبر (قوله واغلامكي) قياس ما ذكر في واعبد الملكاه أن يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا وان الضمائر المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديري

* (فصل قوله واعبدا) قال الشهاب القاسمي الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا بهذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتامل

ﻫ(هذا باب الترخيم ﻫ قوله وذلك بشرط الخ) أفاد بهذا الصنيع ان لترخيم المنادى شروطا عامة في المختوم بالتاء والمجرد منها وشروطا خاصة بالمجرد منها وأفهم أن معنى قول الناظم وجوزنه مطلقا انه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التي تختص بالخالي منها لانه لا يشترط فيه شيء أصلا وعلى هذا فكان ينبغي ان يذكر في محترزات الشروط العامة المؤنث بالهاء أيضا فيقول ولا يرخم قول الاعمى يا انسانا خذي بيدي ويا امرأة خذي بيدي وقولك يا لجعفر ويا لعمرة فان المؤنث بالهاء هو الذي يغفل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل أحد لتعميم المصنف أولا ثم تخصيصه بعد في قوله ثم ان كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) أي بالعلمية ان كان مجردا من التاء وبها

أو بالقصد في ذي التاء بدليل قوله الآتي وفي جارية لمعين يا جاري (قوله

البها) وهو غلام الثاني (غير منادى) لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فالم يحذف في النداء لم يحذف الندبة

ﻫ(هذا باب الترخيم)ﻫ

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم أي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في بابه (يجوز ترخيم المنادى أي حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة) لان المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير (غير مستغاث) مجرور باللام (ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي) لانه نكرة (و) لا نحو (قولك يا لجعفر) لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله أعام لك ابن صعصعة بن سعد ﻫ قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله

كلما نادى منادمنهم ﻫ يا لتيم الله قلنا يا لمال

وهو ضرورة اتفاقا (و) لا يرخم نحو (واجعفراه) لان المندوب ليس منادى حقيقة وان كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله (و) لا يرخم نحو (يا أمير المؤمنين) لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (يا تأبط شرا) علما لان أصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى (و) نقل (عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله

ولا مندوب) قال الدنوشري هذا خارج بقوله أولا ولا يجوز ترخيم المنادى فانه غير منادى كما قدمه الشارح (قوله ولا ذي اضافة) قال الدنوشري ومثل المضاف المشبه به فلا يرخم نحو يا مستخرجا المال ويشترط أيضا أن لا يكون مخصوصا بالنداء فلا يرخم نحو فلة ودخل في المعرفة النكرة المقصودة فيجوز ترخيمها خلافا للمبرد اه وظاهره وان لم تكن مؤنثة بالهاء خلاف ما أسلفناه آنفا (قوله وكان غير منادى) قال الدنوشري فيه نظر (قوله وانما عملت الخ) قال الدنوشري هذا مبني على أن حرف النداء عامل والصحيح خلافه (قوله اعام لك الخ) الشاهد في أعام فانه منادى مستغاث به وأصله أعامر وليس فيه لام الاستغاثة (قوله قال ابن الضائع) قال الدنوشري الظاهر ان الضرورة من حيث عدم بالامن حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم الا أن يكون مراد س أن ترخيمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجهه ما تقدم من أنه لا يستعمل في الندبة من حروف النداء الا يا (قوله قلنا يا لمال) هو موضع الاستشهاد اذ أصله يا لمالك فرخم المستغاث به وفيه اللام (قوله لان المضاف اليه) قال الدنوشري أوضح من قول المتوسط لان المضاف لو رخم لرخم آخره أو آخر المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا كما قال بعضهم اذ المنادى هو المضاف لا المضاف اليه

أبا عرو ولا تبعد فكل ابن حرة ﻫ سيدعوه داعي ميتة فيجيب

أراد يا أبا عروة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وأندر من هذا حذف المضاف اليه باسره ﻫ كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة ﻫ أراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له (و زعم ابن مالك) في النظم والتسهيل وشرحه (انه قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك) عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص بعض سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا يا تأبط ورتب على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه اه ولاشتهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على أن صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا أضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك في تأبط شرا تأبطي قال ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول يا تأبط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم أن الحكاية لا ترخم لانك تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى ﻫ يا دارعبلة بالجواء تكلمي ﻫ اه واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن أحدهما ولم يكن هنالك تاريخ وقول النظم وقل ﻫ ترخيم جملة وذا عمرو نقل ﻫ يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمرو هذا) المذكور في النظم (هو امام النحويين رحمه الله وسيبويه لقبه) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا أطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصبهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقري (ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا) سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والاقبال وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل والى ذلك أشار الناظم بقوله ﻫ وجوزنه مطلقا في كل ما ﻫ أنث بالها (تقول في هبة علما يا هب) بحذف التاء (وفي جارية لمعينة يا جاري) بحذف الهاء ومنع

(قوله أراد يا عبد عمرو) عبارة العيني والشاهد في يا عبد وانه منادى مرخم اذ أصله يا عبد هند يخاطب به عبد هند اللخمي (قوله ورتب على ترخيمه الخ) قال الدنوشري بين قوله ورتب الخ وقوله ولا خلاف نوع وقفة (قوله واذا كان للمجتهد الخ) ذكر الدماميني في المنهل الصافي أنه لا تعارض بين المحلين اذ ما نقله في أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب وما نقله في بعض أبواب الاضافة الى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد ويقول يا تأبط أقبل يشعر بما أشرنا اليه اه ونقل أولا كلام المصنف واعترض على تعبيره بالزعم لان المسئلة مسطورة في كلام س ثم قال ولعل ابن هشام رأى كلامه في باب الترخيم فاستصعب نقل ابن مالك خلافه

(قوله قياسا على اجرائهم الخ) قال الدنوشري قد يقال انما نزلنا الحركة منزلة الحرف الرابع لان في حذف الآخر اجحافا كما ذكره الشارح • (فصل • قوله والذي حسن الترخيم الخ) قال الدنوشري لا يخفى ان أهل النار لم يرخموا الى الآن وانما ذلك حكاية عنهم أي يقع اهم ذلك في النار ولم يظهر قول الشارح لانهم في غنية الخ لان المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا انه مستغن عنه غير محتاج اليه وهذا ٢٣٤ هنا غير واضح لان أهل النار محتاجون الى الترخيم لان فيه تخفيفا فليسوا في غنية عنه ويظهر ما المعلل بقوله لانهم الخ والظاهر أن الهمزة سقطت بعد لا ولا نافية اه وأيضا قال ابن جني وللترخيم في هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم وذلت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما أشغل اهل النار عن الترخيم فان ما للتعجب وفيه معنى الصد نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما أشغلك عن هذا اما يصدك عن هذا ما أنت فيه من الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر وضيق المجال اه وأقول هذا مذكور في شرح للمصنف وعندي فيه نظر لانه كلام يشم منه رائحة ان القراءة بالرأى لا بالرواية والا فلا وجه لانكار ابن عباس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر ان ذلك على حذف مضاف والتقدير على اطلاق حروف اللين الخ ويمكن أن يكون أحرف اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك ان زيد لينا

المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا ياشا ادجني بالجيم المضمومة وبالنون أي ياشاة أقيمي ولا تسرحي يقال شاة داجن اذا ألفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت و (قال) العجاج

(جاري لا تستنكري عذيري • سيري واشفاقي على بعيري)

أراد ياجارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري (وان كان) المنادى (مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على) أحرف (ثلاثة) والى ذلك يشير قول النظم واحظلا • ترخيم ما من هذه الها قد خلا • الا الرباعي فما فوق العلم • (كجعفر) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فتقول فيهما ياجعف وياسعا (ولا يجوز ذلك) الترخيم (في نحو انسان لمعين) لان تعريفه بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرى وياصاح وهو قياس على شاذ (ولا يجوز ذلك) (في نحو زيد) من كل ثلاثي ساكن الوسط (ولا في نحو حكم) من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما اجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (في محرك الوسط) كحكم وحسن فيقال ياحك وياحس (دون ساكنه) كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء أجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر بحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض الكوفيين أما المحرك الوسط فلما مر وأما الساكن الوسط فقياسا على نحو يد في غير الترخيم فان أصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فدخوله جوازا أولى

• (فصل والمحذوف للترخيم اما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) ياجعف و (ياسعا وقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ونادوا (يامال) والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترخيم (واما حرفان وذلك اذا كان) الحرف (الذي قبل الآخر من أحرف اللين) وهي الالف والواو والياء حال كون حرف اللين (ساكنا) بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء أكانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون

الخبر يشترط فيه ان لا يكون معلوما من المبتدا وتوابعه فلا يقال غلام زيد غلام ولا عبد القاضي سيده قاض وهذا واضح اذا أعرب خبرا لكان بعد خبر وأما اذا أعرب حالا فتكون مؤكدة (قوله لان الاصل في القيد التخصيص) قال الدنوشري هذا مخالف لقول المحققين ان الاصل في القيود ان تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته أصلية الخ) قال الدنوشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الاندلسي انها ألف التأنيث الممدودة ذكر في شرح المفصل الا أن يكون فعلا من الوسامة كما قال الجامي فصح (قوله فان بعضها) قال الدنوشري أشار به الى أن ملق ومنتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين الخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير منها ملق ومنها منتظر (قوله قال في النهاية الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له تأخير هذه المسئلة عن جميع ما يتعلق بالمسئلة الاولى وهي كالتقييد لقوله وذلك اذا كان الذي قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذي قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لان لفظه كلفظه ينبغي ان يضم اليه في التعليل واذا حذف الاصل مع اصالته حذف الزائد والا فعلى الثاني قد يقال يحذف الاول أيضا لان لفظه كلفظ الثاني

أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من أحرف العلة وهي أصوب لان الاصل في القيد التخصيص (زائدا) لا أصليا (مكملا أربعة فصاعدا) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومع الآخر احذف الذي تلا • ان زيد لينا ساكنا مكملا

أربعة فصاعدا (وقبله حركة من جنسه) على الاصح (لفظا) كمروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كمصطفون ومصطفين علمين سواء أكان الحرف الاخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فان الالف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته أصلية لانها بدل من لام الكلمة وأصلها أسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر ألف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يامرو ومن أسماء الالف والهمزة وتقول ياأسم ومن منصور الواو والراء وتقول يامنص ومن مسكين الياء والنون وتقول يامسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء وتقول فيهما يامصطف كما سيأتي (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك

(يامروان مطيتي محبوسة • ترجو الحباء وربها لم ييأس)

أراد يامروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها (وقال) أبو زبيد الطائي على مازعم اللخمي أو لبيد على مازعم النحاس في شرح الكتاب

(ياأسم صبرا على ما كان من حدث • ان الحوادث ملقي ومنتظر)

أراد ياأسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها ملقي وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمأل) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول في ترخيمه ياشمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة (لان زائده وهو الهمزة غير حرف لين) قال في النهاية واختلف في نحو معدهل الزائد فيه الاول او الثاني فمن قال الزائد الاول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود (و) بخلاف (نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور (علمين) فتقول في ترخيمهما ياهبي وياقنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحرك حرف اللين) فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (مختار ومنقاد علمين) فتقول في ترخيمهما

(قوله وأجاز الفراء الخ) قال الدنوشري يفهم منه أن الفراء يجيز حذف الياء والالف واثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء فيفهم جواز ابقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صريح في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع انها حشو غير واجبة على لغة من لا ينتظر مع انها طرف غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف ٢٣٦ تبعا لابيه نقلا عن الفراء في ثمود بالتزام حذف الحرفين معا اذ لو بقيت

يا مختار يا منقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لاصالة الالفين) فيهما فانهما منقلبان عن أصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو أو كسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين والمنقلب عن الاصل أصل وأجاز الاخفش أن يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الآخر نظرا الى الحالة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وثمود وعماد) فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائدا (لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا محترز قوله مكملا اربعة وأجاز الفراء حذف الياء والالف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله (و بخلاف نحو فرعون وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (علما) فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة) فيجيزان حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف والى ذلك أشار الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي (ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو مصطفون ومصطفين علمين) فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني (لان أصلهما مصطفيون ومصطفيين) بضم الياء في الاول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين (فالحركة المجانسة) وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد أو حرفان كما تقدم و (اما

الواو لزم منه عدم النظير ونقل بعضهم عن الفراء ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف في سعيد وعماد (قوله نحو فرعون) قال الدنوشري قال في القاموس الفرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام ووالد الخضر او ابنه فيما حكاه النقاش وتاج القراء في تفسيريهما ولقب كل من ملك مصر او عات متمرد كفرعون كزنبور وتفتح عينه وتفرعن تخلق بخلق الفراعنة والفرعنة الدهاء والنكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بالقبين كغرنيق بلدة بمصر منها اصحابنا سراج الدين عمر بن ارسلان ولم يضبط في الكلام على غرنيق الا الغين وانها مضمومة وكانه لم يضبط غيرها لشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك ان القاف من بلقين مفتوحة وهو المشهور على الالسنة لكن في مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة والبقاع ان القاف مكسورة ومثله في لب اللباب للسيوطي

(قوله واما كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية واما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب العددي بان في ترخيمه اجحافا اذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يضم اليه حذف آخره وبتقرير ما وجه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه.

(قوله في اثنان علما) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال يعني ابن عصفور اذا رخمت مسمى باثنا عشر قلت يا اثني بحذف عشر مع الالف لان عشر واقع موقع النون من مسكين فحذف وحذف ما قبله كما في مسكين قلت هذا مشكل في تعليله في باب الاضافة في الاعداد وقوله في اثنا عشر لا تضاف لانك ان اثبت عشر اثبت ما هو بمنزلة النون وان حذفتها التبس باضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا الالباس هذا بنداء اثنان وكذلك يقال اذا ناديت خمسة عشر فقلت يا خمس فانه يلتبس بنداء خمسة وسألت بعض اصحابنا عن هذا فقال الجواب انهم قالوا اذا وقف على المرخم مما هو مركب تركيب مزج اعيد ما حذف فكذا ههنا قلت والعلة في ذلك ما ذكروه في المرخم بحذف الهاء وهو انهم استقبحوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها في الوصل دون الوقف اه فاعترضت على نفسي بعد ان قبلت كلامه بان الالباس حاصل في الوصل ثم أجبت بانه لا يلزم من مراعاتهم نفي الالباس مطلقا نفيه في حالة دون حالة وحكى لي هذا المسؤل عن تذكرة الفارسي انك تقف على خمسة عشر على الهاء فتقول يا خمسة فحتى ثبت أن غير الفارسي يقول بذلك وانهم لا يعيدون المحذوف فاشكالي باق قوي ومما ٢٣٧ خطر لي أن يقال انا اذا قلنا يا خمسة فينبغي

كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي) واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب (تقول في) ترخيم (معديكرب) و بعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما (يا معدي) ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا (واما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول) اذا رخمته (يا اثن) بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه (لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزيادة في اثنان علما) ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف اليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قاله ابن خروف وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس

* (فصل الاكثر) في لسان العرب (أن ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا (تقول في جعفر يا جعف بالفتح و) على كسره ان كان مكسورا تقول (في حارث يا حار بالكسر و) على ضمه ان كان مضموما تقول (في منصور يا منص بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه ان كان ساكنا تقول (في هرقل يا هرق بالسكون و) تقول (في ثمود وعلاوة وكروان) اعلاما (يا ثمو ويا علاو ويا كرو) بابقاء الواو على صورتها في المسائل الثلاث من غير ابدال لانها ليست

أن لا ينطق به الا على لغة من ينوي المحذوف فتقول يا خمسة لئلا يلتبس بنداء خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا لازم لهم فانهم نصوا على مسئلة نحو مسلمة فقالوا لا تقل يا مسلم لئلا يلتبس بخلاف يا مسلم وسألت الشيخ عن ذلك فقال اثنا عشر لا يرخم الا اذا كان علما واذا كان علما فلا يلتبس باثنان الذي هو عدد بخلاف الاضافة اه سقناه برمته لما فيه من الفوائد التي منها وجه تقييده هنا بقوله علما ولم يذكر الشارح فائدته ولا من كتب عليه فلله در المؤلف رحمه الله

* (فصل * (قوله فلا يغير ما بقي) قال الدنوشري لا يرد عليه ان ما حذف لواو الجمع من نحو قاضون فانه يعود على مذهب الاكثرين لزوال سبب الحذف لانه اختار في التسهيل عدم العود نعم يرد عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف نحو مضار بالكسر ان كان اسم فاعل وبالفتح ان كان اسم مفعول وكذلك تحاج بالضم علما لان أصله تحاجج هذا ان كان السكون عارضا فان كان أصليا نحو اسحار اسم لنبت حرك بالفتحة لانها أقرب الحركات اليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والالف فيصير يا اسح (قوله وكروان) قال الدنوشري الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرفات والطرفان قال ذو الرمة من آل ابي موسى يرى القوم حوله * كانهم الكروان ابصرن بازيا (قوله لانها ليست طرفا في التقدير) قال الدنوشري كونه علة لنحو ثمو وعلاو واضح واما كونه علة لكرو فلا و يعلل بقاء الواو في كرو بان شرط قلبها متحركة وانفتح ما قبلها ان لا يكون بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها وهو الالف المحذوفة فتمنع النون

طرفا فى التقدير لان الحرف المحذوف بعدها فى نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليها أشار الناظم بقوله

وان نويت بعد حذف ما حذف * فالباقى استعمل بما فيه الف

(ويجوز أن لا ينوى) المحذوف (فيجعل الباقى) بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذى قبل المحذوف (كأنه آخر الاسم فى أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله

واجعله ان لم تنو محذوفا كما * لو كان بالآخر وضعا تمما

(فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن) وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها (وتقول يا ثمى بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول فى جمع جرو) بتثليث الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الاجرى والادلى) والاصل الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير (لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو) وجه له علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبنى) اصالة (نحو هو) واما أسماء البلدان نحو سنبو والبيهو فى الاقليم الصعيدى فالظاهر انها غير عربية كسمندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فان ما قبل الواو ساكن (و) خرج (باللزوم نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب الفا فى النصب وياء فى الجر (وتقول يا علا بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما فى كساء) فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر (وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما فى العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى

*(فصل يختص ما فيه تاء التأنيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما مر) فى قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول فى هبة علما يا هب وفى جارية لمعينة يا جارى (و) منها (انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها) لان تاء التأنيث فى حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك أشار الناظم بقوله

والذى قد رخما بحذفها وفره بعد

(فتقول فى) ترخيم (عقنباة) بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة أى ذو مخالب حداد (يا عقنبا بالالف) ولا تحذف لما مر (و) منها (انه لا يرخم الا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالمذكر (تقول فى) ترخيم (مسلمة) بضم الميم

(قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشري وتسمية لغة من ينوى المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينوى به لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاولى تسمى لغة من ينوى المحذوف والثانية لغة من لا ينوى به لكان أحسن كما لا يخفى على ذى لب (قوله العربية) قال الدنوشري صفة لموصوف محذوف تقديره فى اللغة العربية وسره والله اعلم مزيد الثقل بخلاف الياء التى قبلها كسرة ويتطرما الفرق بين الاسم والفعل لم يجز فى الاول وجاز فى الثانى مع انه اثقل من الاسم وكذا يقال فى المبنى (قوله وما تجدد بناؤه) جواب عما يقال ان التعليل بقوله لانه ليس الخ ظاهر فى الاجرى والادلى لا فى يا ثمى لانه مبنى والمبنى يجوز أن يكون فى آخره الواو المذكورة وحاصل الجواب أن المبنى بناء متجددا غير لازم كالمعرب (قوله ولم يكن بعدها ساكن) جواب عما يقال مقتضى ما عال به قلب الواو الفا فى هذه الحالة أن تقلب الفا على لغة من ينتظر وايضاح الجواب ان من شروط القلب ان لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر لا على لغة من لا ينتظر *(فصل)*

(وحارثة) بالحاء المهملة والثاء المثلثة (وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح) فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه) والى ذلك أشار الناظم بقوله * والتزم الاول فى كمسلمه * (فان لم يخف لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما فى نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاى وهو المغتاب يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة وفى التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل واثبت التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الوجهين فى كمسلمه * (و) منها (ان نداءه مرخما أكثر من ندائه تاما) من غير ترخيم (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(أفاطم مهلا بعض هذا التدلل) * فان كنت قد أزمعت صرمى فأجملى

أراد يا فاطمة وأزمعت بزاى وعين مهملة أى أحكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان و (لكن يشاركه فى هذا) الحكم الاخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن) فى النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا

*(فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك فى الضرورة) الشرط (الثانى ان يصلح الاسم) المراد ترخيمه فى الضرورة (للنداء) أى لمباشرة حرف النداء واليهما أشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون نداء ما للنداء يصلح (للنداء) فلا يجوز ترخيم الضرورة (فى نحو الغلام) مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج أوالفا مكة من ورق الحمى * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنى بمتالع وكسرت الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهى التى فى لونها بياض الى سواد الشرط (الثالث أن يكون المرخم فى الضرورة (اما زائدا على الثلاثة) وذلك مأخوذ من قول الناظم نحو احمدا (أو) مختوما (بتاء التأنيث) فالاول (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(لنعم الفتى يعشو الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والحصر)

اراد ابن مالك فرخمه فى غير النداء ضرورة وترك ما بقى كأنه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر و يعشو يسير فى العشاء وهو الظلام والحصر بفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد والثانى كقول الاسود بن يعفر

وهذا ردائى عنده يستعيره * ليسلبنى حقى أمال بن حنظل

اراد ابن حنظلة فرخمه فى غير النداء ضرورة (ولا يمتنع) الترخيم فى الضرورة (على لغة

(قوله علما) قال الدنوشري فيه تظر لانه يفهم انه اذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك (قوله مهلا) قال الدنوشري منصوب بمحذوف أى امهلى مهلا ومعناه كفى عنى اه ونصب بعضا لان مهلا ينوب عناب دع والتدلل ان يثق الانسان بحب غيره اياه فيؤذيه على حسب ثقته به والاسم الدل والدالة والدلال (قوله أى أحكمت عزمك) عبارة شرح المعلقات وأزمعت الامر وأزمعت عليه وطنت نفسى عليه (قوله والصرم القطع) قال فى الصحاح وصرمت الرجل صرما اذا قطعت كلامه والصرم الاسم *(فصل)* (قوله وقلبت الالف) كان ينبغى أن يضم اليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال فى قوله وقيل حذفت الخ (قوله المهملتين) فيه تظر فقد قال اللغويون انه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما احسن قول أبى العلاء المعرى لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط فى الخصر

من ينتظر المحذوف) عند سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للمبرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسماع ومنه قول أوس التميمي

ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا

أراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر (قوله) وهو جرير

الا اضحت حبالكم رماما * (وأضحت منك شاسعة اماما)

أراد امامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وأنشد المبرد * وما عهدي كعهدك يا اماما * قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع أحداهما بالاخرى اه وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال أي بخالد

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اى خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع أو زيادة بيان فالاول نحو على ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو انى أيها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو أحسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة ولا مبهم (معمول لاخص) مضارع خص (واجب الحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فان كان) المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير افرادا وتثنية وجمعا (او ايتها) في التأنيث افرادا وتثنية وجمعا (استعملا) في الاختصاص (كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا (و يوصفان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظهما (محلى بال) الجنسية (نحو انا أفعل كذا ايها الرجل) فانا مبتدأ وأفعل خبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفرلنا ايتها العصابة) بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا

(قوله ورمام) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) اى من رمة *(هذا باب المنصوب على الاختصاص)* (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع الى الكلام المشتمل على المنصوب المذكور وليس كلمة كذلك (قوله معمول الاخص) فهو مفعول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعولا به ٢٤٠ بفعل واجب الاضمار الاختصاص وقدره س باعنى ولا ينافي كونه منصوبا على المفعولية قول ابن الناظم على معنى اللهم اغفرلنا مختصين من بين العصائب الخ حيث دل على النصب على الحال وصرح به الشارح فيما يأتي لان المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال جملة الاختصاص وهي الفعل المحذوف مع اسم الاختصاص وكون الجملة حالا ليس بلازم فقد تكون معترضة كما سننبه عليه (قوله فيضمان) قال الشهاب لا يخفى أن ايا وايه اذا لم يكن هناك نداء اصلا لا لفظا ولا معنى وكان معموا لاخص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في النداء بان نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره فليتأمل (قوله الجنسية) قال الدنوشري فيه نظر اذ الظاهر انها للعهد الحضوري (قوله في المثالين) فيه اشارة الى أن الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناظم وهو في الحقيقة منصوب باخص لازم الاضمار غير مقيد بجعل اعراب قال شيخ الاسلام الانصاري في حاشيته أي بل يكون في محله نحو ارجوني أيها الفتى اذ جملة الاختصاص فيه حال افعل وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب اسخى من بذل اذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الاعراب

أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفرلنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدا المحذوف والتقدير انا أفعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور (وان كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أي غير ايها وايتها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالاول (نحو نحن) العرب أقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا (معاشر الانبياء لا نورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب وأخص معاشر الانبياء والى هذا الباب أشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها افادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك ان هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان (و يفارق المنادى في احكام) لفظية ومعنوية فأما الاحكام اللفظية فامور (أحدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا) بخلاف المنادى فانه لا يخلو عن ذلك (الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أي وسطه (كالواقع بعد نحن) في المثال وبعد انا (في الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا (أو بعد تمامه) أي الكلام (كالواقع بعد أنا ونا في المثالين قبله) وهما انا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفرلنا أيتها العصابة فالمخصوص وهو أيها في المثال الاول وأيتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام

(قوله والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخ) اشار بهذا الصنيع الى الاعتراض على المصنف لان قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث ليس لفظ الحديث وانما لفظه انا معاشر الانبياء كما نص عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وان رواه البزار كما يأتي بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تركنا صدقة وما موصولة بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتركناه صلته والعائد محذوف أي تركناه وصدقة خبر ما على رواية الرفع وهي أجود لموافقته لرواية ما تركناه فهو صدقة واما النصب فتقديره ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر اسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز في ما أن يكون موصولا اسميا وان تكون شرطية وهي على الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي شيء فهو صدقة ٢٤١ *(تنبيه)* الحكمة في أن الانبياء لا يورثون انه قد وقع في قلب الانسان شهوة موت مورثه لياخذ ماله فنزه الله انبياءه وأهاليهم عن ذلك ولئلا يظن بهم مبطل انهم يجمعون المال لورثتهم ولانهم كالآباء لامتهم فيكون مالهم لجميع الامة وهو معنى الصدقة العامة واما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوراثة في العلم والنبوة وبهذا يندفع ان عدم الارث مختص بنبينا صلى الله عليه وسلم فان قيل ان الله اخبر عن بعضهم بقوله واني خفت الموالي اذ لا يخاف الموالي على النبوة أجيب بانه خاف من الموالي الاختلاف من بعده الرجوع عن الحق فتمنى ولدا نبيا يقوم فيهم بقي هنا شيء لا بأس بالتنبيه عليه وهو أن الانبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لانهم قسموا الناس الى اقسام منها من يرث ولا يورث وهم الانبياء وقال الزركشي انه الاقرب لكن قال صاحب التتمة ان النبوة مانعة من الارث وذكر ابو الحسين البزار الواعظ في كتاب التصحيح بالثقة انه روى نحن معاشر الانبياء لا نرث ولا نورث ويعارضه ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية انه صلى الله عليه وسلم ورث من ابيه أم ايمن الحبشية واسمها بركة وخمسة أجمال وقطعة من غنم ومولاه شقران واسمه صالح وقد شهد بدرا وورث من امه دارها ومن خديجة دارها (قوله في المثال وبعد انا الخ) اخرج كلام المصنف عن ظاهره لانه يلزم عليه أن يكون في الحديث وانما بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ

لان كلا من قولك انا أفعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع فى أول الكلام نحو يا ألله اغفر لنا (والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه) فى التكلم والخطاب (والغالب كونه) أى كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) يخصه او يشارك فيه فالاول نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل والثانى نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل) فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفى هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله فى الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدى الناس (والرابع والخامس انه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا) معرفة (كما فى هذا المثال) وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر أن لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله فى الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادى عشر ان أيها لا توصف باسم الاشارة وتوصف به فى النداء الثانى عشر ان صفة أيها هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قاله فى الارتشاف وفى النداء طرقها خلاف اجاز المازنى نصبها الثالث عشر ان أيها هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب او بناء وفى النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شئ وعوض عنه فى النداء حرف الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب وأما الاحكام المعنوية فثلاث أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما

• (هذا باب التحذير) •

(وهو) فى الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه) ويكون بثلاثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد (فان ذكر) المحذر (بلفظ ايا

(قوله لا توصف باسم الاشارة) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على انها توصف بالموصول وقال الدنوشرى وانما لم توصف هنا باسم الاشارة لان المراد بها المتكلم وهو لا يشير الى نفسه (قوله والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم فى قول المصنف أحدها انه ليس معه حرف النداء ٢٤٢ لا لفظا ولا تقديرا •(هذا باب التحذير)• (قوله مصدر حذر) اى خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان ماذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذى ذكره ابن الحاجب فى كافيته وتبعه عليه الشراح أنه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملاجامى وهو اى التحذير فى اللغة تخويف شئ من شئ وفى اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى ان هذا هو المناسب لما مر فى الباب المتقدم فكان على المصنف أن يقول وهو اسم معمول لاحذر محذوفا وهو الموافق للغرض النحوى الباحث عن أحوال الكلم اعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك أن يقول فى الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) قيد به لان التعريف للتحذير المقيس وتحذير المتكلم والغائب شاذ (قوله باياك) اى بذكر المحذر وحينئذ اما ان يعطف عليه المحذور نحو اياك والاسد أو يخفض بمن نحو اياك من الاسد وقد يحذف اذا كان المحذور ان وصلتها كما يأتى (قوله وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الخ) اى بذكر المحل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذر معطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو مازِ رأسك والسيف (قوله فان ذكر بلفظ ايا) هى من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل ايا كما الخ

فالعامل) فى محلها النصب فعل (محذوف لزوما) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل (سواء عطفت عليه) المحذر منه نحو اياك والشر (ام كررته) نحو اياك اياك المراء (ام لم تعطف ولم تكرر) نحو اياك الاسد والى ذلك أشار الناظم بقوله

اياك والشر ونحوه نصب • محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لايا أنسب (تقول) اذا عطفت عليه المحذر منه (اياك والاسد) فاياك فى محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما الحق بها (و) قيل (الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقى نفسك والاسد (ثم) حذف (المضاف الاول) وهو تلاقى (وأنيب عنه الثانى) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والاسد (ثم) حذف المضاف (الثانى) وهو نفس (وأنيب عنه الثالث) فى التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد ان كان مجرورا بالاضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف فى اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور واعترض بأن اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضى المشاركة فى المعنى وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك فى معنى الخوف فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف

(قوله والتزموا معه اضمار العامل) قال الدنوشرى وعلل بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو اياك الاسد) هذا بناء على جواز هذا التركيب ويأتى تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنح وباعد (قوله ثم قيل الخ) قال الدنوشرى قد يقال كيف يلزم ماذكره والفرض ان العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل بل الى المنفصل بسبب الحذف فليتأمل ثم على هذا القول لا معنى لامر المخاطب بأن يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما فى بعض النسخ من قوله الى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن فى أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح الى ضميره ٢٤٣ المنفصل وقد يجاب عما أورده الدنوشرى بأن المراد اللزوم بحسب الاصل نعم قد يدعى ان ذلك أمر تقديرى فلا يضر التلفظ به ولا يخفى أنه لابد من ارجاع هذا القول الى واحد من الاقوال الآتية لانه انما فارقها فى تقدير العامل مؤخرا لان الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فاما ان يجعل من عطف المفردات أو الجمل اذ مجرد الاصل المذكور لا معنى له اذ يصير التركيب هكذا اياك احذر والاسد وبهذا يظهر أنه فى الحقيقة لا يلزم تعدى فعل المضمر الخ لان الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد واحذر نفسك ان تدنو من الاسد الخ والا فلا معنى له كما يعلم من الاقوال الآتية فى الكلام على اعراب ما بعد الواو وتدبر (قوله وما الحق بها) هو عدم وفقد (قوله والاصل احذر الخ) اى فيقدر مقدما (قوله ان تدنو من الاسد الخ) قال الدنوشرى فيه حذف البدل اذ قوله ان تدنو من الاسد فى الاول وان يدنو منك فى الثانى من بدل الاشتمال والظاهر أنه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر أنه غير جائز مردود فان البدل يحذف كما فى المغنى فى بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس فى المغنى فى هذا المبحث ان البدل يحذف ولا تعرض لذلك وانما المصنف تعرض للكلام على حذف المبدل منه نعم وقع فى الباب الثانى فى بحث الجملة المعترضة ما يقتضى ان البدل يحذف وتوقف الدمامينى فى جوازه وقال ينبغى تحرير النقل فيه (قوله وأجيب الخ) قال الدنوشرى توضيحه ان معنى الحرف هنا وهو الواو الجمع فى معنى العامل وكل مسلط على الخوف والاتقاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشرى تقديره واحذر الاسد وقد يقال لا معنى للاول حينئذ وهو احذر نفسك اللهم الا أن يقدر معه ان تدنو من الاسد و يلزم عليه ما تقدم

(قوله فحذف المضاف) قال الدنوشري مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله وظاهر صنيع الموضح موافقته) قال الدنوشري قد يقال بل ذلك صريح صنيعه فليتأمل (قوله والتقدير احذرك) فيه تقدير الفعل مسندا الى ضمير المتكلم وهو ان صح في هذا التركيب لم يصح في اياك والاسد بذكر الواو ولم يصح أن يؤكد بانت في قوله فاياك أنت وعبد المسيح البيت (قوله فنحو اياك الاسد الخ) ظاهره ان امتناع هذا التركيب وجوازه مبني على التقديرين المذكورين وأنه لا نص على أحدهما وقال المصنف في الحواشي انهم نصوا على المنع وأنه اذا ذكر المحذر لابد أن يعطف عليه المحذور أو يخفض بمن ظاهرة أو محذوفة ان كان أن وصلتها كما أسلفناه وفي الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب باضمار ناصب آخر أو مجرور بمن فلا يجوز رأسك الجدار حتى تقول من الجدار أو والجدار وزعموا ان أبا اسحق أجاز في الشعر فاياك اياك المراء وقال س فانه قال اياك ثم أضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المراء انتهى وفي كلام س دلالة على أنه لا يشترط أن يكون عامل المحذور عامل المحذر وان المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جواز اياك الاسد وانه سمع فسهل كلام ابن الناظم لانه حيث جاز التركيب لا يلزم تخريجه على وجه معين وقال المصنف في الجامع والمحذر منه بعدهن اما معطوف أو مجرور بمن ومنه اياك ان تفعل وشذ فاياك اياك المراء وسهله انه بمعنى ان تماري ويمتنع اياك الاسد (قوله ممتنع على التقدير الاول) قال الحفيد اى اذا كان باقيا على معناه أما اذا ضمن معنى فعل متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لان المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشري وانما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر انتهى فان قيل هلا علل باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون لغائب قلت قد يقال هذا التعليل أظهر لان فيما علل به فيما يأتي نوع مصادرة لان اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله فحذف من كل جملة) اى ففيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك وفي مقابلة كلام الزجاج لكلام الجمهور خفاء لان الظاهر انه يصح ان يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر لان ذكر الفعل في كلام الجمهور لا دخل له اذ اياي واياكم على كلام الزجاج لا بد له من عامل فيصح أن

مفردلا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولاشك في ان هذا أقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته (وتقول) اذا لم تعطف ولم تكرر (اياك من الاسد و) اختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد و (الاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الاسد (و) حذف (المضاف) وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعد لاثنين و (التقدير أحذرك من الاسد) قاله ابن الناظم تبعا لابي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنحو اياك الاسد) بحذف من ونصب الاسد (ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الامع ان وان وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم (وجائز على) التقدير (الثاني وهو رأى ابن الناظم) وابي البقاء لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري (ولا خلاف في جواز اياك ان تفعل) على التقديرين فجوازه على الاول (لصلاحيته لتقدير من) اى من أن تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون ايا في هذا الباب لمتكلم) لان المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ قول عمر رضي الله عنه لتذك) من التذكية (لكم الاسل) بفتح الهمزة والسين المهملة وفي آخره لام وهو هنا مارق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصحاح الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (واياي وان يحذف أحدكم الارنب) فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله اياي وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى (و) قال الجمهور (أصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا أنفسكم ان يحذف أحدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف الارنب (و) حذف (من الثاني المحذر) وهو باعدوا وأنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت أربعة اشياء وأصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف الارنب عني فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيآن فقط وأصله باعدوني وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف أما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد أنهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم له عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان باعدوني ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شئ خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن شارحون أنهما غيران (ولا يكون) ايا في هذا الباب (لغائب) لاختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) اى العرب (اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب) قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي آخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوآت بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة أو لا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب) فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وابدل انفس بايا لانها تلاقيها في المعنى (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المجزوم بلام الامر (وحذف حرف الامر) وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله • محمد تفد نفسك كل نفس • اى لتفد فحذفها مع مجزومها أشذ (و) الشذوذ

يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة ما أثبت في الاخرى وعلى قول الزجاج حذف من الاول المحذور ومن الثاني المحذر نعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا عن حذف الارنب (قوله وباعدوا أنفسكم) اى عن ان يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيد) اى بحرف الجر (قوله وما عطف الخ) هو عني (قوله شيآن) هما الفعل والفاعل وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار اياي (قوله فان فيه حذف اياكم) هذا يقتضي ان تقدير الجمهور باعدوا أنفسكم دون اياكم باعدوا مقصودا بهذه النكتة والظاهر ان تقدير النفس لبيان الاصل وان الزجاج لا ينكر ذلك الاصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر اياي وتقدير العامل بعدها ان يقدر المحذوف اياكم ويقدر الفعل بعدها والاصل نفسي وأنفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال محل ذلك ما لم يندرج في سلك النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كما مر والاظهر ان يعلل على قياس ما مر في كونه لا يكون للمتكلم بقوله لان الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر (قوله آخران) اى غير كون الاغراء للغائب فان قيل شذوذ اغراء الغائب هو المدعى ولا سبب الا هذان الوجهان فلا ينبغي أن يعدوجها للشذوذ قلت المدعى ان التحذير لا يكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا اياه ويصح أن يعد من أسباب شذوذه مخالفته للحكم المدعى من ان التحذير لا يكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم ان المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الاشذية في قول النظم واياه أشذ فكان ينبغي التنبيه على ذلك ولذلك صار أشذ من اياي هذا وينبغي الاقتصار على أولهما لانه يرجع بالاشذية الى لفظ اياه وأما الثاني فانما يرجع الى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المجزوم بلام الامر) الاظهر ان المراد به فعل التحذير وأما المجزوم بلام الامر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الامر يدل على هذا قول المصنف في الحواشي قولك ليقم زيد فيه طي فعل والتقدير مر زيدا بأن يقوم فاذا قيل فيه اياه كان فيه طي فعل التحذير وطي الامر بالتبليغ وذلك لان الاصل بلغوه بأن يباعد نفسه من الشواب ويباعد الشواب عن نفسه

(الثانى اقامة المضمر وهو اياالثانية مقام الظاهر وهو الانفس) واضافتها الى الشواب (لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة) اتفاقا والى المضمرات على الاصح (انما هو المظهر لا المضمر) لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غنى عن ذلك لانه أعرف المعارف وذهب الخليل الى ان ايا مضمر ان أضيف أحدهما الى الآخر والى الشذوذ أشار الناظم بقوله وشذ اياى واياه أشذ (وان ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة (بغير لفظ ايا واقتصر على ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف) للعامل (ان كررت او عطفت فالاول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك (والثانى) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ ايا مع التكرار (نحو الاسد الاسد) مع العطف نحو (ناقة الله وسقياها) فالعامل فى هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفى غير ذلك يجوز الاظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير

(خل الطريق لمن يبنى المنار به) ※ وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

فأظهر العامل وهو خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك أشار الناظم بقوله وما ※ سواه ستر فعله لن يلزما ※ الامع العطف أو التكرار

※(هذا باب الاغراء)※

بالمد (وهو) فى الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله وحكم الاسم) المنصوب (فيه حكم) الاسم فى (التحذير الذى لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا فى عطف أو تكرار) لما تقدم (كقولك) فى العطف (المروأة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارمى فى التكرار

(أخاك أخاك) ان من لا أخا له ※ كساع الى الهيجا بغير سلاح

بنصب أخاك بتقدير الزم وجوبا وأخاك الثانى توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف فى التحذير والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران فى الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز اظهار العامل نحو الزم أخاك (ويقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال) من الصلاة وناصبها احضروا المحذوف (ولو صرح بالعامل) فى الصلاة (لجاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الاول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمبتدا محذوف والى حكم الاغراء أشار الناظم بقوله

وكمحذر بلا ايا اجعلا ※ مغرى به فى كل ما قد فصلا

(قوله لان العطف كالبدل) قال الدنوشرى وجدت بخط شيخنا شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ما صورته ذكر النسفى فى تفسيره ان قوله تعالى ناقة الله وسقياها اغراء ولا شك فى اشكاله بحسب الظاهر لان الاغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه انما هو التحذير وهو الذى يذكره غالب المفسرين قال أستاذنا المذكور فكلام النسفى على المسامحة والمراد الاغراء على ترك الناقة وسقياها قال فالاغراء على الشئ أعم من أن يكون فعله أو تركه

※(هذا باب الاغراء)※ (قوله تنبيه المخاطب الخ) فيه تظير ما مر من ان الانسب أن يقول هو اسم منصوب بالزم محذوفا (قوله وحذف الخبر) تقديره يحضر اليها (قوله ونصب جامعة على الحال) اى من فاعل الخبر المحذوف (قوله لمبتدا محذوف) تقديره هى

※(هذا

※(هذا باب أسماء الافعال)※ (قوله أو أسماء للمصادر) يحتاج على هذا للفرق بينها حيث بنيت و بين المصادر حيث أعربت وفى المرادى تتمة لهذا القول (قوله أو هى أفعال) واذا كانت أفعالا فسبب تسميتها حينئذ بأسماء الافعال (قوله وأغنى مرفوعها عن الخبر) صريحه أنه أغنى عنه وان لم يعتمد وعليه فما الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائبة عنها) قال الدنوشرى قد يقال انها ليست نائبة وانما هى نائبة عما ناب عنها وهو المصدر الا أن يقال ان نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل ما ناب الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان المصنف ماش على القول الثانى أنها دالة على الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لانه قدم انها على الثانى مبتدأ فالابتداء عامل فيها اللهم الا أن يقال انها عليه لا محل لها كما يرشد اليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لانه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون موضوعة لذلك لجواز أن تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا محل كلام المصنف فلا اشكال عليه ثم ان الشارح فسر قوله والمراد الخ بما يفهم انها تكون معمولة لما لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية كالابتداء والمبتدا فلا ينافى ما قدمه لكن مر فى باب الاضافة فى الكلام على حيث ان أسماء الافعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الاصح ويرد على قوله كما يرشد اليه قول الشارح الخ ان قوله المذكور راجع للقول بأنها أسماء لمعانى الافعال لا لما نحن فيه بدليل مقابلته لغيره من الاقوال (قوله كونه أبدا عاملا غير معمول) اى لان الافعال كذلك والمراد انها غير معمولة للاسم والفعل والا فهى تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد ان الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لان اسم الشرط لم يعمل الا لما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل ان قول الشارح لعامل يقتضى الخ اشارة لهذا الا انا أسلفنا وعلى هذا فالحاصل ان أسماء الافعال لا تكون فاعلة ولا مفعولة فليتأمل (قوله فانها وان نابت عن الفعل الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل لان المراد بالنيابة فى المعنى ان تدل على معنى على ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان ولا شك ان الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تنب عنه فى المعنى وهو واضح ولا فى الاستعمال كما ذكر وفى كلامه نظر ظاهر حيث أثبت أنها نابت فى الاستعمال ثم نفاه اذ المراد بالاستعمال أن تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك اذ يزول العمل بالكف (قوله وأقائم مرفوع بالابتداء) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة للمتأمل انتهى يعنى ان المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام

※(هذا باب أسماء الافعال)※

وهل هى أسماء للالفاظ النائبة عن الافعال أو لمعانيها من الاحداث والازمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن الافعال أو هى أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثانى صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بأنها افعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بأنها أسماء لمعانى الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو فى موضع نصب وهو قول المازنى وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم فعل وأنه لا موضع لها من الاعراب و(اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) فانه اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت (واوه) فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غير معمول) لعامل يقتضى الفاعلية أو المفعولية (فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل فى المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النائبة عن فعالها (فى نحو ضربا زيدا) فانه نائب عن اضرب (وأقائم الزيدان) فانه نائب عن يقوم (فان العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وأقائم مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى

(قوله ورد بأن ذلك غير مطرد الخ) يجاب بأن آمين خرج عن الغالب لانه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له فى اللزوم لعدم وجوده ومه وجد له فعل موافق له فأمكن جعله من الغالب فلا داعى لخلافه (قوله وبدار من بادر) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بدر اذ يقال بدرته بكذا (قوله وعلى بنائهم فعلى التعجب الخ) قال الدنوشرى يفهم ان بناءهما منه اتفاقى وليس كذلك (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الدنوشرى كان الاحسن تقديمه عند قوله وشذ دراك من ادرك وبنو أسد تفتحه اتباعا قال الدنوشرى انظر هل يعينون الفتح أولا ومراده الاتباع لما قبل الالف اذ الالف حاجز غير حصين (قوله وايهاك بكاف الخطاب) قال الزرقانى قال الرضى وقد تحذف التاء نحو هيها وايها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو ايهاك اه فرتب لحوق الكاف للغة ايها فلو اخرها الشارح كان احسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء (قوله وأيها) قال الدنوشرى مقصورة وما قبلها ممدودة (قوله فاوه بمعنى اتوجع واف الخ) قال الدنوشرى جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والنشر المرتب وفيه نظر اذ الظاهر ان أوه واف كل منهما بمعنى أتوجع ويكون انضجر عطفا تفسيريا فليتأمل وكتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده قد تأملنا فوجدنا الظاهر مع الشارح وهو ثقة واللغة أمر مرجعه الى النقل عن الائمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله وواها) قال الدنوشرى قال المرزوقى هذا بمعنى

الامر كثير كصه ومه وآمين) فصه (بمعنى اسكت و) مه بمعنى (انكفف) لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله فى شرح الشذور وتبعا لغيره ورد بأن ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاى والبناء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس فى كل فعل ثلاثى تام متصرف ولا ينقاس فى غيره وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر قال

* بدارها من ابل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعلى التعجب من أفعيل وشذ قرقار بمعنى قرقر اى صوت من قرقر بطنه وأجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب وودع وهاب ووداع للجمود ولا كوان قائما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيأ من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء ورد بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وبنو أسد تفتحه اتباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضى والمضارع) المبدوء بالهمزة (قليل كشتان وهيهات) فشتان بفتح النون وفى فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افتراقهما انتهى وهيهات حكى الصاغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاه وأيهاه كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وايهاك بكاف الخطاب وايهاء وايها وهيهاء فهذه احدى وأربعون لغة (و) كلاهما بمعنى (بعد واوه واف) فاوه (بمعنى أتوجع و) اف وفيها أربعون لغة ذكرتها فى صدر الكتاب وكلاهما بمعنى (انضجر ووى وواها) الثلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون) فوى اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة (اى أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وى بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه

أى واها مفارق لاخواته لان أسماء الافعال اكثرها جاء فى الامر والنهى وهذا جاء فى التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما يأتى عن الجوهرى (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدنوشرى الظاهر ان الصواب أن يقال وكان للتشبيه

(قوله كلتان) قال الدنوشرى فى نسخة عليها خط المصنف مكان كلتان جلتان والظاهر ان حذف اللام ضرورة فتخريج القرآن عليه لا يجوز (قوله محذوف من ويلك) قال الدنوشرى كان الاحسن أن يقول مأخوذ اوله و (قوله اقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفى الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما اى تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة قال والاقدام الشجاعة ويقال اقدم وهو زجر للفرس كأنه يؤمر بالاقدام وفى حديث المغازى اقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة اه فان كان اقدم فى البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وان كان أمرا بالاقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل فى امره ما يستعمل فى زجر الفرس (قوله وكأنما ذر) قال الدنوشرى كان ينبغى ان يضم الى ذلك قوله عليه الزرنب اذ الخبر الجميع لا ما ذكره * (فصل) * (قوله كشتان) قال الدنوشرى من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قرب اوسرع وتضم واوه وتفتح وتكسر ومن أمثالهم وشكان ذا خروجا فذا فاعل وشكان وخروجا تمييز قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرعان اسم السرع وفى أوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان واهالة تمييز ومن أسماء الفعل هيت قال فى المغنى فى بحث لام التبيين انه بمعنى تهيأت فى قوله تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم يستتر فى اسم الفعل الماضى اولا ويجوز فى تائها الفتح والكسر والضم ويجوز فى الهاء الفتح مع فتح الياء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم لا تتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمى سرير الميت نعشا لانه يرتفع على رؤس الناس والتنوين فى لعا للتنكير ودعا فى معنى لعا اه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ ان المعهود فى اسم الفعل الماضى استتار ضمير الغائب والمستتر فى هيت فى الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل أن يكون ضمير غيبة تقديره هى فتهيأت فى قوله بمعنى تهيأت بسكون التاء ويكون حكاية لكلامها ولشيخنا العلامة أحمد الغنيمى رحمه الله كلام فى ذلك يطلب من حواشينا على الالفية (قوله بمعنى الزم) عبارة ابن الناظم وشذ على بمعنى اولنى اه فجعله بمعنى الامر وهو أنسب لكنه قال بعد والى بمعنى انتحى وقال المصنف فى حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يرتقى بالامر فيقال تنح

بمعنى الظن فهما كلتان وقال الكسائى وى محذوف من ويلك قال عنترة

ولقد شفى نفسى وابرأ سقمها * قول الفوارس ويك عنتر اقدم

فهما كلمة واحدة (وقول الشاعر

وابأبى انت وفوك الاشنب) * كأنما ذر عليه الزرنب * أو زنجبيل وهو عندى أطيب

فوا اسم بمعنى أعجب وبأبى جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة فى الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قاله الجوهرى وكأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذرورت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاى بجوه فرضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الاترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قال الجوهرى

(واها لسلمى ثم واها واها) * هى المنى لو أننا نلناها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهرى اذا تعجبت من طيب شئ قلت واها له أى ما أطيبه والى ذلك أشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين

* (فصل اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من اول الامر كذلك) اى اسما للفعل (كشتان وصه ووى) فانها موضوعة من أول الامر أسماء لتلك الافعال (والثانى) منقول وهو (ما) وضع من أول الامر لغير اسم الفعل ثم (نقل من غيره اليه وهو) أى المنقول بالنسبة الى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) للمكان (او جار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلى واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف (أى الزموا شأن أنفسكم و) المنقول من ظرف المكان (نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم

ووراءك بمعنى تأخر) من المنقول من الجار والمجرور (اليك بمعنى تنح) وكان المناسب أن يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدى من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر أربعة ظروف واحد متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهى مكانك وأمامك ووراءك وهى منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك والثانى قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك تأتى بمعنى أمسك فتتعدى بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل

فعليك بالحجاج لاتعدل به ✽ أحدا اذا نزلت عليك امور

وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة وشذ مجىء على اسم فعل مضارع بمعنى ألزم وعليه اسم فعل ليلزم والباب كله سماعى عند البصريين والكسائى يقيس بقية الظروف على ماسمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف فى الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا فى موضعها من الاعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضح فى الحواشى فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فللكاف موضع خفض ورفع اه واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ماصرح به هنا (و) النوع الثانى (منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فا) لنوع (الاول نحو رويد زيد فانهم قالوا أروده ارواد ابمعنى أمهله امهالا ثم صغروا الارواد) الذى هو مصدر ارود (تصغير الترخيم) فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الامر (واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول) به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور فى الاول منصوب فى الثانى وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يازيد وقد لايقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا أى مرودين او حال كون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثانى نحو ساروا رويدا (ثم انهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا) بفتح الدال من رويد ونصبهما من زيد (والدليل على ان) رويدا (هذا) المفتوح (اسم فعل) لامصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بنائه كونه غير منون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم

(قوله نصب على المفعولية) يرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد (قوله رفع على الفاعلية) اى استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفراء لايقصر نيابة ضمير عن ضمير فى المتصل على الضرورة فلا يرد عليه أن من شروطها ذلك فلا يكون فى الاختيار نعم يلزمه ان ضمائر الرفع غير مستترة فى اسماء الافعال (قوله وقيل الجر بالاضافة) انظره مع اطلاقهم ان أسماء الافعال لاتعمل الجر بالاضافة المتبادر منه أن ذلك جار على القول بان مدلولها المصدر وان كان وجه منع عملها ذلك انما يظهر على القول بان مدلولها لفظ الفعل او معناه او على انها أفعال (قوله أسماء للمصادر) أى والمعنى الزامك (قوله فللكاف موضع خفض ورفع) قضيته أنها غير متحملة لضمائر الرفع وهو خلاف ماقالوه من ان أسماء الافعال لغير الماضى يستتر فيها الضمير وجوبا (قوله واستعملوه تارة الخ) ظاهره وروده ذلك عن العرب وورود منونا ناصبا للمفعول مشكل على اشتراط كونه مكبرا لامصغرا فى عمله ولذا منع المبرد النصب به الا أن يقال انه مستثنى من ذلك الاشتراط (قوله والدليل على بنائه) قال الزرقانى قال الرضى وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية

كما قال البصريون بمجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشى على رود أى على مهل كما قال الفراء كان قاصرا (و) النوع (الثانى) المهمل فعله نحو (قولهم بله زيدا) اى دعه (فانه فى الاصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مرادف لدع) ودع لامصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد) بالاضافة الى المفعول واما ماجاء فى الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعد أن نقلوه وسموا به فعله (بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله) على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر (و) بله (هذا اسم فعل) والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لايتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف تشارك فى البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم اى كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ✽ بله الاكف كأنها لم تخلق

وقد تأتى لغير ذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من أسمائه عليكا ✽ وهكذا دونك مع اليكا

كذا رويد بله ناصبين ✽ ويعملان الخفض مصدرين

✽ (فصل يعمل اسم الفاعل عمل مسماه) فى التعدى واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال) جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) ✽ وهيهات خل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثانى لافاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول (و) اذا كان مسماه مما لايكتفى بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو) لان الافتراق من المعانى النسبية التى لاتقوم الا باثنين فصاعدا (و) ان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول (دراك زيدا) بنصب المفعول (كما تقول أدرك زيدا) بالنصب وفى بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهى أحسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب آمين وايه فانهم مالم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد نحو رب استجب دعائى وزدنى علما والى ذلك اشار الناظم بقوله

(قوله ولو كان تصغير رود) قال الزرقانى قال الرضى ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وبه له بمعناه ✽ (فصل) ✽ (قوله فى التعدى واللزوم) قصر العمل على ذلك للتمنع انه اعم لشموله للجر بالاضافة على القول بان مسماها المصدر لكن مر أنهم اطلقوا أنها لاتعمل الجر بالاضافة قال الزرقانى وقال الرضى وأسماء الافعال حكمها فى التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا أن الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعمل بحرف عادته ايصال المتعدى الى المفعول (قوله تقول هيهات) قال الدنوشرى هيهات بفتح التاء للتخفيف وهى لغة أهل الحجاز وقد تكسر وهى لغة أسد وتميم وقد تضم عن اناس من العرب وقد قرئ بهن جميعا وتنون لارادة التنكير قال الشاعر

تذكرت أياما مضين رواجعا ✽ فهيهات هيهات اليه رجوعها

فنون هيهات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل بهيهات الاول ان جعل هيهات الثانى تأكيدا له وفاعل الثانى على الاصح ان لم يجعل تأكيدا له ويكون ذلك من باب التنازع واعمل الثانى لقربه واضمر الفاعل فى الاول والصواب أن الثانى تأكيد ورجوعها فاعل الاول اه ولايخفى مافى هذه القولة من عدم وضعها فى محلها اذ حقها أن تذكر فى الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فانه أسلف ماذكره الدنوشرى من جملة لغاتها ومافيه من عدم التحرير فى اعراب البيت فان تردده فى اعرابه مما لاينبغى والصواب الاقتصار على ماقال انه الصواب فاعتبروا يا اولى الالباب (قوله لان الافتراق الخ) لذلك كان الافصح أن يؤتى له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والآخر بتوسط الواو ويزاد بهما ما كقوله

شتان مايومى على كورها ✽ ويوم حيان اخى جابر

وما المناب عنه من عملها (وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين افعال مختلفة فيستعمل على اوجه باعتبارها) فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم (قالوا حيهل الثريد) بالنصب (بمعنى ائت الثريد) وهو خبز مفعور بمرق اللحم (و) قالوا (حيهل على الخير) فعدوه بعلى (اى اقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) فعدوه بالباء وحذفوا المضاف (اى أسرعوا بذكره) والمراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما قال الحريرى فى المقامة التاسعة قال وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه (ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه) لقصور رتبته عن الفعل لكونه فرعه فى العمل والى ذلك أشار الناظم بقوله وأخر ما الذى فيه العمل (خلافا للكسائى) فى اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله (واما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أى الشخص وهى جارية من بنى مازن

(أيها المائح دلوى دونكا) ✽ انى رأيت الناس يحمدونكا

(فمؤول) وتأويل الآية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم الآية لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح فى شرح القطر وتأويل البيت ان دلوى مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك أن يكون دلوى منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستند القول سيبويه فى زيدا عليك كأنك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح فى متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوى

(قوله أى اسرعوا بذكره) قال فى الصحاح وفى الحديث اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر بفتح اللام نحو خمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فانه من أهل هذه الصفة ويجوز فحيهلا بالتنوين يجعله نكرة واما فحيهلا بلا تنوين فانما يجوز فى الوقف فاما فى الادراج فلغة رديئة واما قول لبيد يذكر صاحبا له فى السفر كان أمره بالرحيل يتمارى فى الذى قلت له ✽ ولقد يسمع قولى حى هل فانما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا (قوله وهى جارية من بنى مازن) فى عروس الافراح للبهاء السبكى فى بحث الحمد والكلام على انه هل يحمد غير الله أولا ما نصه وقد يحمد من فعل خيرا كائنا من كان كقول تلك المرأة فى الحديبية

يا أيها المائح دلوى دونكا ✽ انى رأيت الناس يحمدونكا

وهذا البيت ذكره ابن اسحق فى السيرة وظاهر كلامه انه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشجرى فى اماليه لرؤبة وانه فى مال لا فى ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن اسحق على ان المرأة فى الحديبية أنشدته من كلام غيرها (قوله الى فاعله) قال الدنوشرى ينظر ما المراد مع المضاف اليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لان التحريم الخ) قال الدنوشرى لا يخلو الحال اما ان يراد بالكتابة الفرض والتقدير كما فى قوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد او يراد بها الرقم فى اللوح المحفوظ مثلا فان كان الاول فلا نسلم الاستلزام المستلزم للمغايرة بينهما اذ هى عين التحريم حينئذ وان كان الثانى فليس ذلك الاستلزام عقليا وانما ذلك باعتبار الوقوع (قوله لان المعنى ليس على الخبر) قال الدنوشرى فيه نظر وما المانع من ان يكون ذلك خبرا محضا قصدت به تنبيهه على أن دلوها دونه ويكون الدال على امره مقدرا تقديره فتناوله كما قاله بعض المحققين (قوله وفيما قاله نظر) قال الدنوشرى فيه نظر لان ابن مالك قد لا يكون مختار الما قاله فى متن القطر او يكون محله ما لم يقم شئ مقامه لاسيما اذا كان القائم مقامه عينه واما قوله واما ما استند اليه الخ فهو فى محل المنع فليتأمل

منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أى تناول دلوى وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها

✽(فصل وما نون من هذه الاسماء) النائبة عن الافعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك) التنكير (فى واها وويها كما التزم تنكير نحو أحد وعريب) بفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد واطلاق أحد اوله استعمالات أحدها مرادف الاول وهو المستعمل فى العدد نحو احد عشر الثانى مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسما عاما فى جميع من يعقل نحو وما منكم من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله

وليس يظلم فى حب غانية ✽ الا كعمرو وما عمرو من الاحد

قاله الموضح فى الحواشى (وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (فى نزال) بالنون والزاى (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثى تام متصرف (كما التزم التعريف فى المضمرات والاشارات والموصولات) المعينة أما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح فى باب الاستثناء وفى ضمير الغائب أقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف كجاء رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح أنه معرفة مطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صه ومه وايه والفاظ اخر) نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير فى نحو كتاب ورجل وفرس) فمع التنوين نكرات وبدونه مع ال او الاضافة معارف والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بتنكير الذى ينون ✽ منها وتعريف سواه بين

وذهب بعضهم الى ان أسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها أعلام أجناس معنوية كسبحان قال فى البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسى وابن جنى ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح فى الحواشى وقال ينبغى أن لا يقولا به فيما كان مصدر المجرور بدويه اه

✽(هذا باب أسماء الاصوت)✽

(قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشرى معناه ان القائل بكونه مفعولا لمحذوف لم يتعرض لاعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوى او غير ذلك ✽(فصل)✽ (قوله وله استعمالات الخ) نقل الشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اه ويمكن ان يقال فى التمييز الرابع اعم لان من يعقل يشمل الملائكة والجن (قوله فهو معرفة) اى من قبيل المعرف بال العهدية وهو مافيه فى كلام الشارح فى صدر الكتاب فى بحث التنوين (قوله وهو كل فعل الخ) قال الدنوشرى المراد كل مأخوذ من فعل الخ على وزنهما وطريقتهما (قوله المعينة) قيد فى الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه والاولى ارجاعه لجميع ما قبله لان الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الاشارة نحو انكم لتخضبون بهذا السواد (قوله اما اذا اريد بها الخ) قال الدنوشرى ظاهره انها باقية على تعريفها فان قوله استعمال النكرات يقتضى ذلك وقوله اذا اريد بها غير معين يقتضى انها نكرة اه واقول هى باقية على تعريفها نظرا لوضعها وذلك لا ينافى استعمالها استعمال النكرات (قوله وصه) قال الدنوشرى قال بعضهم وامامه قاسم لا كفف الكف المعهود فان نكر نون وكسر لالتقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدنوشرى فيه نظر اذ الظاهر انه مبنى على ان مدلولها الاحداث وذلك لم يقل به احد كما يعلم من تصفح الاقوال لكن ذكر الرضى ان مسماها الاحداث (قوله وقال ينبغى الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى له القطع بذلك لانه لو كان معربا بالنون اذ لا مانع من التنوين

✽(هذا باب أسماء الاصوات)✽

(قوله والدليل الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هى أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها الشئ واعترض على ابن الحاجب فى ذكرها من المبنيات واجيب بانها ملحقة بالاسماء جارية مجراها فى البناء وان لم تكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها فى الاسماء المبنية تأمل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب فى كافيته ان أسماء الاصوات ليست أسماء وهو يناقض ماهنا ٢٥٤ فليراجع ذلك (قوله واذا ثبت النوع الخ) الاوضح أن يقول

والدليل على اسميتها وجود التنوين فى بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها من لا يعقل فهى بمنزلة النعيق للغنم والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك اذلم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ماذكر والنعيق لا اعرف له فلا افظ فيه قاله الموضح فى حواشيه ومن خطه نقلت (وهى نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل) فى الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثانى لزجره فالدعاء (كقولهم فى دعاء الابل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالامر من جاء قاله السمين وفى المحكم أنهما أمر للابل بورود الماء اه يقال جأجأت الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهرى عن الاموى وأقره والاسم الجئ على مثل البيع والاصل جأجأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الهمزة الاولى ياء ويقال فى الابل اذا دعيت للعلف هأها والاسم الهئ قال أبو عمرو الهئ الطعام والجئ الشراب قال

وما كان على الجئ * ولا الهئ امتداحيكا

(و) كقولهم (فى دعاء الضأن حاحا و) فى دعاء (المعز عاعا) بالحاء المهملة فى الاول وبالعين المهملة فى الثانى حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه أبدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا بمعنى على فعللت وليست فاعلت قال والذى يدلك على انها ليست فاعلت قولهم فى الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما اه (والمصدر حيحاء وعيعاء) بكسر أولهما وأصلهما حيحاى وعيعاى ابدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا

(يا عنز هذا شجر وماء * عاعيت لو ينفعنى العيعاء)

(و) الزجر كقولهم (فى زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين (قال) يزيد بن مفرغ الحميرى يهجو عباد بن زياد بن أبى سفيان

(عدس ما لعباد عليك امارة * امنت وهذا تحملين طليق)

واذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لانه بصدد اثبات الاسمية هذا وقال الدنوشرى كون ما فيه التنوين نوعا فيه وقفة وانما هو جزء والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لان مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا فحق التعبير واذا ثبت الصنف ثبت النوع اه وهو مبنى على ارادة النوع والجنس المنطقيين وليست ارادتهما هنا بلازمة (قوله وقد يستشكل الخ) كان ينبغى ان يمهد لهذا انه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله فى الاكتفاء به) قال الدنوشرى فيه نظر اذ اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لابد من ضم مرفوعه اليه (قوله مكررين) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا يكرر الا الاول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفى المحكم الخ) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك فعل امر ويرده انه لو كان كذلك لاتصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الهئ) قال الدنوشرى اى بابدال الهمزة الاولى ياء على قياس ماسبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدنوشرى هو تابع للخليل فى ذلك فانه قال كما قال ابن اياز فى شرح الفصول الاصل حيحيت وعيعيت فقلبت الياء الفا والمازنى يقول الاصل حوحوت فقلبت الواو الاولى الفا والواو الثانية ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل أن قلب الياء الساكنة الفا اولى من قلب الواو الساكنة لان الياء الى الالف أقرب منها الى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء الفا من غير سبب ظاهر (قوله انما هو صوت) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا نسلم ذلك بل هو فعل

(قوله لكونه غير مكتفى به) فيه نظر لانه مكتفى به بدليل أن صيغة النداء كلام اصطلاحى اوناتب عنه (قوله ولذلك احتاج الى قوله اقوت) فيه ما يأتى (قوله ولهذا احتاج الى قوله انجلى) ٢٥٥ قال الشهاب القاسمى فيه نظر فان احتياجه لما ذكر

فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة أى أمر وحكم (و) كقولنا (ما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبيانى

(يا دارمية بالعلياء فالسند * اقوت وطال عليها سالف الامد)

فان قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله أقوت وخاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون الى أن قوله يا دارمية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أى يصعد والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضى والامد الدهر (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(الا أيها الليل الطويل الا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بأمثل)

فأيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلى النوع (الثانى ما حكى به صوت) مسموع والمحكى صوته قسمان حيوان وغيره فالاول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (لحكاية صوت الغراب) وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (و) الثانى نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهى الدرقة (والنوعان) من أسماء الاصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (فى أنها لا عاملة ولا معمولة كما أن أسماء الافعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة) كليت (فى انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك فى اول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول النظم

* والزم بنا النوعين فهو قد وجب * على نوعى أسماء الاصوات وهما المذكوران فى قوله

وما به خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

* كذا الذى أجدى حكاية كقب * وربما أعرب بعض أسماء الاصوات لتركيبه فقط أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكى صوته أو للمصوت له به فيكون حينئذ مرادفا لاسم متمكن فالاول كقوله * كما رعت بالجوب الظماء الصواديا * يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اى كما رعت بهذا اللفظ الذى يصوت به وهو جوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهى لدعاء الابل لا لزجرها والثانى كقوله * اذ لمتى مثل جناح غاق * فهذا بمنزلة

ان كان لكونه منادى والمنادى ليس مكتفى به فيلزم عليه أن قولنا يا زيد ليس مكتفى به وهو ممنوع فان غاية ما فيه انه ليس الكلام فى الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفى به وان كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلى غير مكتفى به لانه لا يعقل وهو ممنوع لان الظاهر انه مكتفى به وان كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل اظهار التألم والتوجع بطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفى به لانه بمنزلة قولك طال الليل على وزاد الى وهذا مكتفى به (قوله للمحكى صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله او للمصوت له به فى الذى خوطب به ما لا يعقل والضمير فى له راجع للذى وفى به لاسم الصوت والتقدير للذى صوت له باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على اعراب غاق فى البيت مع احتمال ان كسرته بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لان غاق صوت الغراب قال الرضى غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب واذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه فى الاعراب ولا يخفى ما فى هذا من النظر اذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق ان لمته سوداء لاشتباه جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن فاذا بلغت المنكبين فهى جمة ومعنى

الـكلام حينئذ ظاهر وفى نسخة عليها خط الشارح مصححه بعض تلامذته ضبط لق على صيغة الماضى من لم وضبط منك بالنون على انه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فليحرر (قوله لايجوز فيهما الاعراب) لعل وجهه انهما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز أن يبنيا مراعاة لاصلهما واما النوع الاول فوجه بنائه ان التركيب لا يقتضى الاعراب لان جميع المبنيات تركب مع العوامل ويتأثر محلها بها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه اعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البناء ‌* (هـذا باب نونى التوكيد) ‌* (قوله ان الخفيفة فرع) يحتمل ان الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل بذلك فى مذ ومنذ ويحتمل أنها من حيث ان التأكيد فى الثقيلة أبلغ وأتم قال الشهاب القاسمى وانظر هلا قيل بان الثقيلة فرع لان الاصل البساطة وعدم التركيب اهـ وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك ويأتى عن شرح تصريف العزى الاشارة لما قاله وقال الدنوشرى ويؤخذ من كلام ابن اياز أن هناك قولا باصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فان قيل فايهما الاصل قيل الخفيفة هى الاصل لان الثقيلة أزيد لفظا وازيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعارى منها هو الاصل (قوله وذلك اذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم يعلل اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن أن يقال لان فى ادوات النفى ما يخلص الفعل للحال فينافى التوكيد بالنون

قولك مثل جناح غراب والثالث كقوله ‌* ووقعت فى عدس كأنى لم ازل ‌* قال الموضح فى حواشيه وهذان النوعان الأخيران ينبغى أن لايجوز فيهما الا الاعراب اهـ

‌*(هذا باب نونى التوكيد)‌*

الثقيلة والخفيفة (للتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا) وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كابدال الخفيفة الفا فى نحو ليكونا وحذفها فى نحو لاتهين الفقير وكلاهما ممتنع فى الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه فى أن المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اهـ ويدل له ليسجنن وليكونا فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا (ويؤكد بهما الامر مطلقا) من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو لتقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو ‌* فانزلن سكينة علينا ‌* (ولا يؤكد بهما الماضى) لفظا ومعنى (مطلقا) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى الماضى وأما قوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن أحدا منكم الدجال وقول الشاعر ‌* دامن سعدك لو رحمت متيما ‌* فهذان الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) المجرد من لام الامر (فله حالات احداها أن يكون توكيده بهما واجبا) أى لابد منه (وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه) اى لام القسم (بفاصل نحو وتالله لاكيدن أصنامكم) فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل (ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا) لفظا أو تقديرا فالاول نحو والله لا أقوم والثانى (نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ منفى بلا محذوفة (اذ التقدير لا تفتؤ) وحذف لا فى جواب القسم مطرد (او كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر

يمينا لأبغض كل امرئ ‌* يزخرف قولا ولا يفعل)

فأقسم فى الباقى طردا للباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافى التأكيد فلا يجمع بينهما لتنافى ما يترتب عليهما (قوله لأبغض) قال الدنوشرى بضم اوله وكسر ثالثه من البغض ضد الحب قال فى القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغيض ويقال بغض جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بعدوك عينا وابغضه و يبغضنى بالضم لغة رديئة وما أبغضه لى شاذ وأبغضوه مقتوه وبغيض ابن ريث بن غطفان أبو حى والتبغيض والتباغض والتبغض ضد التحبب والتحابب والحب وبغيض التميمى غير النبى صلى الله عليه وسلم اسمه بحبيب اهـ فقوله وأبغضه و يبغضنى لغة رديئة فلا ينبغى حمل كلام الفصحاء عليها وأما الحب والبغض فيه فاسم مصدر (لطيفة) فى معنى هذا البيت قول الشاعر

وأراك تفعل ماتقول وبعضهم ‌* مذق الحديث يقول ما لا يفعل

قال المصنف فى موقظ الاذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أى الاشارات الخفية أن رجلا كان يساير المنصور وكان لايتكلم الا اذا سئل 257 واذا اجاب أجاب من غير زيادة فبينما هما سائران اذ مر ببيت عاتكة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذى يقول فيه الشاعر

يا بيت عاتكة الذى اتغزل ‌* حذر العدا وبه الفؤاد موكل

فقال له هل أخذت مارسمنا لك به فقال لا فامر أن يعطاه فسئل عن ذلك فقال هذا رجل لايتكلم الا بحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت أنه يشير الى قول الشاعر فى القصيدة

وأراك تفعل ماتقول وبعضهم ‌* مذق الحديث يقول ما لا يفعل

(قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشرى قال بعضهم وانما لم تعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتنزلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الاسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لان هذه اللام انما تدخل على الفعل المضارع والاسم فلولا ان سوف قد صار كأحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك اذا كان شرطا الخ) قال الدنوشرى ولكن ذهب المبرد والزجاج الى لزوم نون التوكيد بعد اما وزعما ان حذفها ضرورة مرادى (قوله نهى اودعاء الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى أن يضم الى ما ذكره التحضيض أيضا اللهم الا أن يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه عرضا تغليبا و ينظر هل وقوعه بعد أداة الترجى مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المصنف بعد أداة طلب اولا كما قد يشعر به عدم ذكر الشارح له وكذا يقال فى التحضيض

فاقسم فى الآية وابغض فى البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما ولم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافى الحال (أو كان المضارع مفصولا من اللام) بمعموله او بحرف تنفيس فالاول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون) فاللام فى لئن موطئة لقسم محذوف واللام فى لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله (و) الثانى (نحو ولسوف يعطيك) ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوى تبعا للزمخشرى واللام فى ولسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير لانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لاتدخل على المضارع الامع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله

فوربى لسوف يجزى الذى اسلفه المرء سيئا او جميلا

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيده بهما (قريبا من الواجب وذلك اذا كان) المضارع (شرطا لان) الشرطية (المؤكدة بما) الزائدة (نحو واما تخافن) من الاجوف (فاما تذهبن) من السالم (فاما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله

ياصاح اما تجدنى غير ذى جدة) ‌* فما التخلى عن الخلان من شيمى

أراد ياصاحبى فحذف المضاف اليه واخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور أنه ترخيم صاحب فقط وترك تنوين تجدنى فخفف النون (وهو قليل) فى النثر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن يكون) توكيده بهما (كثيرا وذلك اذا وقع) المضارع (بعد اداة طلب) نهى اودعاء أو عرض اوتمن او استفهام فالاول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثانى كقول خرنق

لا يبعدن قومى الذين هم ‌* سم العداة وآفة الجزر

فاكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة

(هلا تمنن بوعد غير مخلفة) ‌* كما عهدتك فى ايام ذى سلم

فأكد تغنين بكسر النون الاولى بعد حرف العرض وأصله تغنيين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالى النونات وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التأنيث مضاف اليها وذى سلم موضع بالشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا

(فليتك يوم الملتقى ترمينى) * لكى تعلمى انى أمرؤ بك هائم

فأكد ترمينى بتشديد النون الاولى على حد فأماترين بعد حرف التمنى (و) الخامس نحو (قوله * أفبعد كندة تمدحن قبيلا) فأكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة فى كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة (الرابعة أن يكون) توكيدهما (قليلا وذلك بعد لا النافية او) بعد (ما الزائدة التى لم تسبق بان الشرطية فالاول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فأكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لاتصيبن خبرية فى موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لاخاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لاتتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهى عن التعرض الى النهى عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لايكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة يمتنع فوجب اضمار القول اى واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك (و) الثانى (كقولهم) فى المثل نظما

اذا مات منهم ميت سرق ابنه * (ومن عضة ماينبتن شكيرها)

فأكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه مايشبهه والمعنى ههنا اذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله العينى واقتصر الموضح فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل لمن أظهر خلاف ماأبطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغار ورقها يعنى أن كبار الورق انما تنبت من صغارها أى ماظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بألم ماتختننه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولابد له منه وهو خطاب لامرأة فى الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ماتبلغن يقال لمن حملته فعلا اعياه

(قوله يوم الملتقى) قال الدنوشرى هو يوم الحرب ومن عادتهم ان الواحد منهم ينشط له نشاطا تاما بذكر محبوبته (قوله وذلك بعد لا النافية) قال الزرقانى فى المغنى جعله شاذا وهو خلاف ماهنا انظره فى مبحث لا (قوله فكيف تكون) قال الزرقانى أى الاصابة (قوله واسند المسبب الى فاعله) قال الزرقانى المسبب هو الاصابة فان قيل الاسناد الى الفتنة كان حاصلا قبل العدول فالجواب ان المراد بقوله أسند بقى مسندا أو يقال المراد اسند الى فاعله وصار النهى عن ذلك وقيل العدول لم يكن للنهى عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشرى الضمير فى قوله الى فاعله راجع الى المسبب الذى هو الاصابة اذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل الى فاعل السبب الذى هو التعرض وفاعله ضمير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فاذا قرأت القرآن أى أردت لو اسند الفعل الى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا) أى القول الثانى (قوله بل كثيرا) قال الزرقانى أى بل يكون كثيرا لاقترانه بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدنوشرى لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العينى) قال الدنوشرى فيه نظر اذ عبارة العينى ان الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكان الابن مسروق وهى تخالف مانقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعضة شجرة) قال الدنوشرى أصل العضة عضه حذفت منها الهاء وهى واحدة العضاه وهى كل شجر يعظم وله شوك (قوله وشكيرها شوكها) قال الدنوشرى الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفى آخرها اى راء مهملة وهو ماينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعنى ان كبار الخ) قال الدنوشرى ينظر هل هو جار على مافهمه عن العينى وغيره من أنه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه مايشبهه أو هو جار على مافهمه ابن هشام من أنه يضرب لمن أظهر خلاف ماأبطن وتفسيره الشكير بما ذكر أخص من تفسير العينى له عند التأمل والظاهر انه جار على الاول

اى لابد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرينك تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصير به أى انى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائى

(قليلا به مايحمدنك وارث) * اذا نال مما كنت تجمع مغنما

وما زائدة فى الاماكن الخمسة وهى على معنى النفى أى مايحمدنك وكذا الباقى ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة أن يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم و بعد اداة جزاء غير اما) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقعسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات

(يحسبه الجاهل مالم يعلما) * شيخا على كرسيه معمما

أراد مالم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف الفا (و) الثانى كقوله

من تثقفن منهم فليس بآيب) * أبدا وقتل بنى قتيبة شافى

فأكد تثقفن بنون التوكيد الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجد والآيب الراجع و بنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمسة واجب وأكثر وكثير وقليل واقل لان آخرها مشبه بما قبله وماقبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك أن التوكيد بالنونين انما يؤتى به لمسيس الحاجة اليه امافى الحالة الاولى وهى المشار اليها فى النظم بقوله * او مثبتا فى قسم مستقبلا * فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهى المشار اليها فى النظم بقوله اوشرطا اما تاليا فلان ان الشرطية لما أكدت بما الزائدة اشبهت القسم فى تأكيده باللام واما الحالة الثالثة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب فلان مابعد أداة الطلب أشبه مابعدان فى استدعاء الجواب واما الحالة الرابعة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وقل بعد ما ولو بعد لا * فلان لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهى المشار اليها فى النظم بقوله * وغير اما من طوالب الجزاء * فلان لم للنفى والنفى أشبه النهى معنى وغيران من ادوات الشرط أشبهت لم فى الجزم ولا يؤكد بهما فى غير ذلك الا ضرورة كقوله

ربما اوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

والذى سهل ذلك أن ربما للقلة والقلة تناسب النفى والعدم والنفى شبيه بالنهى كذا قال التفتازانى وقد يؤكدان جواب الشرط كقوله * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا *

(قوله قليلا به الخ) قال الدنوشرى قبله اهن للذى يهوى التلاد فانه * اذا مت كان المال نهبا مقسما (قوله وما زائدة فى الاماكن الخمسة) نازع الدمامينى فى دعوى الزيادة فى الآخرين وقال لا أدرى الوجه الذى عين ذلك (٢) اذ يحتمل ما ما سين أن تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث اياك وقال الشمنى الوجه الذى عين ذلك فى اولهما انه مثل لم يستعمل الا بمعنى الاثبات لا النفى وكونه بجزئيت لاينافى ذلك وفى قول المصنف كقولهم دون أن يقول كقوله اشارة الى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى مايحمدنك زائدة لامصدرية انها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا ولكانت النون داخلة على المضارع اه ملخصا (قوله على معنى النفى) قال الدنوشرى غير مسلم عند التأمل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل لان القسم الثانى من الحالة الخامسة وهو أن يكون بعد اداة جزاء غير اما قال الشارح فيما سيأتى أنه اشبه لم فى الجزم وهو لم يشبه الاشيا فى مرتبة لاماقبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لايشبه ماقبله بل أشبه النفى بل النهى كما قال الشارح فيما يأتى فلان لم للنفى والنفى أشبه النهى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما أن لا النافية تشبه الناهية صورة وهو واضح وذكر ان ما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وهو مشكل بقوله ان كل مرتبة تشبه ما قبلها مع ان ما النافية لاذكر لها فى كلام الموضح أصلا

(٢) قوله اذ يحتمل الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها اسقاطا من النساخ لحرر اه

أى تمنعن وهو قليل فى الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهى حيث كان مجزوما غير واجب

• (فصل • فى حكم آخر) الفعل (المؤكد بالنونين (اعلم ان هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسئلة) واحدة (الاصل الاول ان آخر) الفعل (المؤكد يفتح) كما أشار اليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح (تقول) فى المضارع (ليضربن) زيد (و) فى الامر (اضربن) يا زيد واختلف فى هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسى بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافى والزجاج عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى (ويستثنى من ذلك) الاصل الاول (أن يكون) المضارع (مسندا الى ضمير) بالتنوين (ذى لين) الف أو واو أو ياء (فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة او ضمة او كسرة (كما نشرحه) قريبا واليه أشار الناظم بقوله

واشكله قبل مضمر لين بما • جانس من تحرك قد علما

(والاصل الثانى ان ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا) والى ذلك أشار الناظم بقوله • والمضمر احذفنه الا الالف • (تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين) بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فى الثانى (ثم حذفت الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (لالتقاء الساكنين) اما على قول من اشترط فى حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين والمدغم فى كلمة واحدة فواضح لانه هنا فى كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الاصل الثانى (أن يكون آخر الفعل) المضارع (الفا كيخشى فانك تحذف آخر الفعل) وهو الالف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذفه من رافع هاتين وفى • واو ويا شكل مجانس قفى

(فتقول يا قوم اخشون) بضم الواو (ويا هند اخشين) بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين

(قوله غير واجب) قال الدنوشرى ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه ان الجواب غير ثابت أى غير موجود فى الحال فاشبه النهى اذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهى عنه او معناه أن تمنعا فى هذا الشعر يشبه النهى لما فيه من المنع عند وجود الشرط والاول اقعد اهـ (فصل) • (قوله واختلف فى هذه الفتحة الخ) قال الدنوشرى يؤخذ مما حكاه سيبويه ومن معه ان الفعل حينئذ مضارعا او أمرا مبنى على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لالتقاء الساكنين المبين فى كلام الشارح وقول الشارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فان ذلك لا يختص بالمضارع بل الامر كذلك ولو أبقى كلام المصنف بلا تقييد كان صوابا واستثناء المصنف الفعل المسند للالف من فتح الآخر غير ظاهر فان آخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فانه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك وتقييد الشارح فى قول المصنف ثانيا ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضا فان الامر كذلك أيضا كما يصرح به قول المصنف فتقول يا قوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل الفا عما آخره واو او ياء فانه كالصحيح فى حذف واو الضمير وياءه معه فتقول اغزن يا زيد واغزن يا هند كما تقول اضربن واضربن وان كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله وقال سيبويه) قال الدنوشرى نسب القول الاول الى سيبويه أيضا (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمى هذا لا يتأتى فى المضارع الخالى من ناصب وجازم نحو والله ليقومن زيد لان آخره قبل التأكيد يستحق الحركة لانه معرب رفعا فاذا اتصل به نون التأكيد فاى ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فالاعتراض بهذا على ما يقوى القول الاول اللهم الا أن يراد انه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقى ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الدمامينى بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الاولى) قال الدنوشرى لو حذف لفظ الاولى كان أولى ليشمل النون الخفيفة فليتأمل

واخشين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو فى الاول والياءآن فى الثانى وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة فى الاول وبين الياء والنون المدغمة فى الثانى فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين (فان اسند هذا الفعل) الذى آخره ألف (الى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون (لم يحذف آخره) وهو الالف (بل تقلب ياء) والى ذلك أشار الناظم بقوله • وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا • والواو ياء (فتقول) اذا أسندته الى الظاهر (ليخشين زيد و) الى الضمير المستتر (لتخشين يا زيد و) الى الالف (لتخشيان يا زيدان) والى النون (لتخشينان يا هندات)

• (فصل • تنفرد النون الخفيفة باربعة أحكام أحدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا) فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون (لئلا يلتقى ساكنان على غير حدهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين اجازته) وحجتهم كما قال الخضراوى انه قد يلتقى ساكنان فى الوصل نحو محياى وعصاى ونحو أأنذرتهم ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راء وكاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسى فى) كتابه (الحجة بان يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى) بسكون الياء وصلا (وذكر الناظم) فى شرح التسهيل عن يونس (انه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم فدمرناهم تدميرا) على انه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) الناظم (فى قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهى قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع (واما الشديدة فتقع بعدها) أى بعد الالف (اتفاقا) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها اشار الناظم بقوله

ولم تقع خفيفة بعد الالف • لكن شديدة وكسرها الف

• (فصل) • (قوله على غير حدهما) كذا فى النسخ بالتثنية والتعبير الشائع غير حده بالافراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب ان الالف والنون فيهما بجزء الكلمة الذى اتصلا به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين اولهما حرف مد وثانيهما مدغم فى كلمة واحدة جائز فكذا فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة فان فيه التقاء الساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة وليس مدغما فى غير الوقف فان قيل فليجز اضربنان فى غير الوقف قلت أجاب الامام الحديثى بان الوقف تابع لانه عارض فقيل ان كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن أصلها من السكون وان كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين فى غير الوقف والمدغم (قوله وحجتهم الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى تأخيره عن قوله ثم صرح الفارسى الخ (قوله والتقت حلقتا البطان) أى باثبات الالف فى حلقتا شذوذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الامير اذ لا يتلفظ به بالالف قال اوس

وازدحمت حلقتا البطان • باقوام وكانت نفوسهم جزعا

والبطان الحزام الذى تحت بطن البعير وفيه حلقتان فاذا التقتا دل على نهاية الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الامر وتفاقم الشر كانهم لم يحذفوا فيه الف التثنية تفظيعا للحادثة بتحقق التثنية فى اللفظ المذكور (قوله انه بكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين فى نحو اضرب الرجل ولا تحرك (قوله قال الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى ما نصه المنقول أن الجملة المصدرة بالمضارع المنفى بلا تتجرد من الواو ويلزمها الضمير قال المرادى فان وردت بالواو قدر المبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك فى التسهيل وقول الشارح وقد يجىء بالضمير والواو ظاهره عدم التأويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه

(كقراءة باقى السبعة ولاتتبعان) بتشديد النون وانما كسرت وكان أصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الف زائدة فاشبهت نون الاثنين فى نحو الامان وفتحت فى غير ذلك لانها حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم (الثانى) من احكام الخفيفة (انها لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بالف فاصلة بين النونين) وهما نون الاناث ونون التوكيد (قصدا للتخفيف) والى ذلك يشير قول الناظم

ألفا زد قبلها مؤكدا ٭ فعلا الى نون الاناث أسندا

(فيقال اضربنان) يانسوة (وقد مضى) قريبا (أن الخفيفة لا تقع بعد الالف) وعدل فى التعليل عن تعليل تصريف العزى للفصل بين النونات يعنى الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها المرتب عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيون (فيما تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون) فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الالف وأشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هى الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازانى بان اصالة الثقيلة انما هى عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب أن يجرى على الاصل فى جميع الاحكام اه ولك أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبى والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة اه فهذا فرع جار على أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الخفيفة (انها تحذف قبل الساكن) والى ذلك يشير قول النظم ٭ واحذف خفيفة لساكن ردف ٭ (كقوله) وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلى قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة

(لا تهين الفقير علك أن تر ٭ كع يوما والدهر قد رفعه)

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها (وأصله لا تهينن) من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الخفيفة (انها تعطى فى الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) والى ذلك يشير قول النظم وأبدلنها بعد فتح ألفا ٭ وقفا (كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر) وهو الاعشى ميمون

وإياك والميتات لا تقربنها ٭ (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا)

والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت فى الوقف ألفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل فى الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالالف كما كتب

(قوله وانما كسرت) قال الدنوشرى ظاهره انها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بالف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا ترك زيادة هذه الالف وحذف النون الاولى لتوالى الامثال كما فى غير هذا المحل لانا نقول هذه النون فاعل ولا تحذف فتأمل (قوله أن تركع) قال الدنوشرى خبر لعل على حذف مضاف اما قبل الاسم او قبل أن تركع ولا بد من ذلك ان لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا فى عسى زيد أن يقوم وانما دخلت ان فى خبر لعل حملا على عسى (قوله فحذف نون التوكيد الخ) انما لم يحذف التنوين مع التقائهما فى نحو محظورا انظر بل حرك اظهارا لشرفه على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فان قلت هلا حركت وابقيت كغيرها من الحروف اذا كانت ساكنة ولقيت ساكنا قلت أشار السعد فى شرح التصريف الى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون واقول فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتأمل

رايت

(قوله من واو أو ياء) قال الدنوشرى اقتصاره عليهما يفهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا فلا تقول فى هل تضربن هل تضربون باعادة نون الرفع مع الواو والذى فى شرح المرادى انها ترد أيضا وعبارته وتقول فى هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف واذا اعيدت النون تكون ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حده لكونه فى الوقف اه وانما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد فى نحو قاض فى الاكثر وان زالت العلة ولذا رد على قلة لان المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها (قوله ان يقول هنا الخ) قال الدنوشرى صريحه عدم اعادة النون التى هى للرفع فيكون مخالفا لقولهم انها تعاد ويجاب بعدم المخالفة ووجهه أن بدل النون حكمه حكم النون فى حذف نون الرفع معه وان كانت العلة التى حذفت نون الرفع لاجلها مع النون مفقودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب ومفعولاهما محذوفان والتقدير ثم تحذف أنت واو الجمع وياء المخاطبة كما تحذفهما مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مسندا لضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو والياء مبنيا للمفعول (قوله وترد نون الاعراب) قال الدنوشرى يوجه بما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشرى أى قولا غير مستقر لما يأتى بعده (قوله ويجهل التوكيد) قال الدنوشرى معناه أن المخاطب لا يعرف حينئذ فى الامر هل هو مؤكدا ولا لعدم ما يدل على ذلك والواو والياء حينئذ بدل من نون التوكيد كما قال فان قيل يلزم على ذلك اللبس اذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محظور يجاب بان اللبس فى مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجهل التوكيد معناه ان السامع يعرف ان الفعل مؤكد بدليل حذف نون الرفع أى ولا عبرة باحتمال انها تحذف من غير علة ناصب وجازم لقلتها ٭ (هذا باب ما لا ينصرف) ٭ قال الدنوشرى وجه ذكر ما لا ينصرف عقب مبحث نونى التوكيد ان ما لا ينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما انهما تعلق به وان نون التوكيد قسمان ثقيلة وخفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ثقيل وهو غير المنصرف والآخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الآخر كنونى التوكيد على قول وان نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فحصلت المشابهة بين البابين

رأيت زيدا بالالف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة أن يقول فى الوقف على اضربن اضرب بالسكون (وان وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف فى الوصل) من واو وياء (لاجلها) والى ذلك يشير قول النظم ٭ وبعد غير فتحة اذا تقف ٭ واردد اذا حذفتها فى الوقف ما ٭ من أجلها فى الوصل كان عدما (تقول فى الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند) بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى (والاصل اضربون واضربين) بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (كما مر) فى الفصل قبله (فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة او كسرة (فى نحو جاء زيد ومررت بزيد) فى اللغة الفصحى (ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين) بحذف النون (فتقول اضربوا واضربى) وفى شرح الخضراوى وذكر سيبويه أن الخليل قال وقياس من قال جاءنى زيد ومررت بزيد بالاشباع على لغة ازدشنوأة أن يقول هنا هل تضربوا وهل تضربى فتبدل من النون واوا وياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه وترد نون الاعراب وتقول فى المعتل على هذا للرجال اخشوا وللمرأة اخشى كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقل واوان اولاهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل فى الياء المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح فى حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوى واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون ألفا فيلتقى ألفان فتبدل الثانية همزة كما فى حمراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصه ويقولون فى الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير ألفا فاذا اجتمعت ألفان مد الحرف

٭ (هذا باب ما لا ينصرف) ٭

(قوله واختلف فى اشتقاقه) قال الدنوشرى الضمير المضاف اليه فيه عائد الى المنصرف المعلوم مما لا ينصرف وليس عائدا الى ما لا ينصرف كما هو واضح ليوافق قول المرادى وغيره اختلف فى اشتقاق المنصرف واليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهنا طريقان الاولى أن بعضهم قال واختلف فى اشتقاق الصرف الى آخر ما قالوا والثانية أن بعضهم قال اختلف فى اشتقاق المنصرف الى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لا يخفى على من له أدنى تامل وقول الشارح الى جهات الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد بيان المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى فابن اياز تنبه لهذا فحذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدنوشرى قال المرادى وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجه من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدنوشرى أى صوت الباب والبكرة والقلم وهو الذى يسمع لها قال النابغة * لها صريف صريف العقو بالمسد * والعقو البكرة (قوله أو من الانصراف الى جهات الحركات) قال الدنوشرى ذكرنا فيما مر انه لو حذف لفظ الحركات كان أولى لانه بصدد المأخذ اللغوى قال ابن اياز والثانى انه من صرفته اذا رددته وقلبته فى الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه الاختبار صرفك والاختبار صرفك وجوز أن يكون مأخوذا من قولهم صرفته عن كذا لان العرب ٢٦٤ صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل وهو الفعل (قوله الذى هو القلب) أى التقلب فهو قريب مما قبله (قوله فى فرعيتين) قال الدنوشرى يشير به الى أن العلة الواحدة لا أثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوى جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فان انضم اليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوى جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الاسماء التى تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وأيضا لا ينبغى أن يجذب الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوى (قوله احداهما من جهة اللفظ الخ) احترازا عما لو كانا من جهة واحدة كاجمال تصغيرا جمال جمع جمل فان فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحائض وطامث فان فيهما فرعية التأنيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغى أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة لانها المعتبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التأنيث انما هى من جهة اللفظ وان لم توجد علامته فى اللفظ واما تسمية تأنيث نحو زينب معنويا فبمعنى آخر كما يأتى فالحق ان قولهم مرجع الخ احتراز عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كاذربيجان وأما تعدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها فى العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) قال الدنوشرى هذا على رأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب فرع عن المفرد قاله الشارح فى شرح الازهرية ويمكن رده بان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على ان كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كصبوح وغبوق وضاريب واكرام فليتأمل قال الاشمونى بعد كلام نقله ومن ثم صرف ما جاء على الاصل كالمفرد والجامد النكرة كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعيته اللفظ

واختلف فى اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف الى جهات الحركات او من الصرف الذى هو القلب اقوال (الاسم ان أشبه الحرف) فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بنى كما مر) فى بحث المعرب والمبنى (وسمى غير متمكن) لعدم تمكنه فى باب الاسمية (والا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل) فى فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو فى واحدة تقوم مقامهما وذلك لان فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه الى الاسم فى الاسناد (منع الصرف كما سيأتى) بيانه (ويسمى غير امكن) لعدم أمكنيته (والا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) لتمكنه فى باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن خلافا لابى حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثى المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) واليه أشار الناظم بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أى الاسم (للحرف والفعل كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (ان غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل فى ذلك نحو جوار واعيم تصغير أعمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين (فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم) وجزم ابن مالك فى شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف اهـ وقال ابن معزوز واضع كتاب اغلاط الزمخشرى ما عدا تنوين القوافى يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اهـ وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرمانى الى أن العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس فى بيت واحد فقال

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

(ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان أحدهما ألف التأنيث مطلقا أى مقصورة كانت أو ممدودة) واليه الاشارة بقول النظم

فالف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع

لان وجود ألف التأنيث فى الكلمة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذى عبر عنه الزمخشرى فى مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف

والمعنى فيه من جهة واحدة كذربهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لانه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه أما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهى التصغير واما اجمال ففرعيته من جهة التصغير لما مر ومن جهة الجمع لانه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرعيتهما من جهة ان التأنيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف ٢٦٥ وجهتهما المعنى اهـ وقد عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقير ليسا من العلل المعتبرة وان التأنيث راجع الى اللفظ وانما نقلناه للتنبيه على أن الدنوشرى أقره مع اشكاله ولبيان انه كتبه فى غير موضعه وانما حقه أن يكتب عند قول الشارح احداهما الخ كما فعلنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الخ) فيه بحث لانه أسلف ان الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى ان المنصرف هو الذى قام به الصرف وهو لم يتحقق فى جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لان حاصله الحكم على جمع المؤنث بانه مشتق مع انتفاء مبدا الاشتقاق اللهم الا أن يحمل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد انه التنوين وأمر آخر يصدق على جمع المؤنث واقتصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالاخص وأما من قال ان المراد انه علامة له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه لا يحتاج للاستثناء وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الالفية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدنوشرى هذا هو الاولى لان مأخذ الاشتقاق موجود حينئذ فى جمع المؤنث السالم بخلافه على الاول لكنه يقتضى تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الاربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه (قوله لان وجود ألف التأنيث الخ) فيه ان المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون فى العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تانيث ثان لا يوافق ذلك

(قوله وزكرياء) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان الفه للتأنيث وفى كلام الاندلسى مايدل على ان فيه اعتبارين وعبارته مسئلة مما يجوز فيه الامران يأجوج ومأجوج ان اخذا من اج صرفا وان لم تشتقهما لم تصرفهما ومن ذلك زكرياء من اشتقه من زكا وتزكر كانت الهمزة للتأنيث فلا ينصرف معرفة ولانكرة ووزنه فعلياء وفيه اربع لغات المد والهمز والقصر وهو ايضا غير مصروف للعجمة والتعريف فى القصر أولان آخره الف التأنيث ان قلنا انه مشتق وزكرى بالتشديد والصرف لان علامة التأنيث قد زالت ويقال أيضا ٢٦٦ زكر بحذف احدى الياءين فيصير مثل عم وشج منقوصا مصروفا اهـ فليتأمل قوله من اشتقه الخ لم يذكر مقابله أى ومن اشتقه صرفه على قياس قرينتيه السابقتين وهو مردود فانه على هذا التقدير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح فى كافيته وزكريا فى العلمية والعجمة وقيل انه مشتق من تزكر بطن الصبى اذا امتلأ وهمزته للتأنيث ووزنه فعلياء وقال ابن فلاح ويأجوج ومأجوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتأنيث لانهما اسمان لقبيلتين ومن همز فلما فيهما من الأجة وهى شدة الحر فبطل بذلك قول الاندلسى المار فليتأمل كلامهما (قوله وحمراء) قال الدنوشرى تسمية الف حمراء ممدودة لاجل مجاورتها لما قبلها الممدود والا فليس فيها مد كما هو ظاهر اهـ وهذا مع قصوره لاقتصاره على خصوص لفظ حمراء مستفاد من قول الشارح الآتى فلم يبق الا قلب الثانية همزة اذ يعلم منه أن قولهم الف التأنيث الممدودة فيه مسامحة فان الممدود ماقبلها (قوله فان الجمع متى كان الخ) فيه ان هذا يقتضى ان من صيغة منتهى الجموع علتين لا ما يقوم مقامهما ثم ان جعله فرعية المعنى الدلالة على الجمعية لا يوافق حصر مايرجع الى المعنى فى العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره فى الف التأنيث أن تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا وتقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشرى مشكل فان الكلام فى المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه انه جمع ووجدت بخط شيخ الاسلام احمد بن قاسم ان عبال معناه الثقل فيقتضى انه مفرد فلتتأمل

مصحوبها كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكر (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبى (أم مفردا كما تقدم) تمثيله (أم جمعا كجرحى) بالقصر جمع جريح (وأصدقاء) بالمد جمع صديق (أم اسما كما تقدم) تمثيله (أم صفة كحبلى) بالقصر (وحمراء) بالمد وأصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى أن الالف الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعضهم الى أن الالف مع الهمز للتأنيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (و) الشئ (الثانى الجمع الموازن لفاعل أو مفاعيل) فى كون أوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير عوض يليها كسر اصلى ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الالف ولا فرق بين الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدراهم) ومساجد بكسر مابعد الالف لفظا ودواب ومدارى بكسر مابعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومدارى بالكسر فيهما أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به وبما بعده الانفصال كمصابيح (ودنانير) فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الالف عوض من احدى ياءى النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلهما يمنى وشامى أو تقديرا كتهام فان الالف فى تهامة موجودة قبل النسب فهى كالعوض فكأنه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو مايلى الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهى الثقل يقال ألقى

(قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان هذا الحكم سماعى فلا يجوز فى نحو جوار وغواش جوارى وغواشى بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت انه مطرد فيما فى مفرده الف التأنيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا انه لا يجوز التخفيف الى فعالى بالفتح الا فى فعلاء اسما محضا لامذكر له كصحراء فلا يجوز فى سكرى ٢٦٧ سكارى لان له مذكرا قاله الشارح فى مبحث البدل (قوله ويجرى مجرى الصحيح) قال الدنوشرى المراد بالصحيح نوعه كساجد لا مطلق الصحيح والمراد انه جار مجراه فى عدم التنوين كما ان مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح ان عذارى ونحوه كصحارى أصله بياء مشددة قال وأصله أى صحارى بالفتح صحارى بالتشديد وقد جاء فى الشعر لانك اذا جمعت صحراء جئت بالف قبل الواو وكسرت الراء كما تكسر مابعد الف كل جمع كساجد فتقلب الالف الاولى التى بعد الراء ياء لكسر ماقبلها وكذا الثانية التى للتأنيث فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وابدلوا الثانية الفا فقالوا صحارى لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة عن الف التأنيث والياء المنقلبة عن الف ليست للتأنيث نحو الف مرمى ومغزى اذا قالوا مرامى ومغازى وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى لكن يحذف الثانية فيقول صحار بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار اهـ وكذا يقال فيما فيه الف التأنيث المقصورة لكن لا تشديد فيه ويعلم ان مافيه ألف التأنيث كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف (قوله على حالهما) قال الدنوشرى قد يشكل بان الياء تحذف كما قال بعد ومراده انها لا تقلب الفا كما قلبت فى الاستعمال الاول فلا ينافى انها تحذف

عليه عبالته أى ثقله او مفتوح كبرا كا بفتح الموحدة والراء وهى الثبات فى الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك أو عارض الكسر لا لاجل اعتلال الآخر كتوان وتدان وأصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعل اعلال قاض أو ثالث الثلاثى محرك كطواعية وكراهية مصدرين او الثانى والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الالف فى الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفارى ووبارى نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قمارى وكراسى فان الياءين فيهما موجودتان فى المفرد وهو قمرى وكرسى فليست الياآن عارضتين فى الجمع فقمارى ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكن لجمع مشبه مفاعلا * او المفاعيل بمنع كافلا

(واذا كان مفاعل) معتلا (منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها و يجرى مجرى الصحيح (فلا ينون) بحال اتفاقا ويقدر اعرابه فى الالف (كعذارى) جمع عذراء بالمد وهى البكر (ومدارى) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال غير غالب (والغالب ان تبقى كسرته) وياؤه على حالهما (فاذا خلا من ال و) من (الاضافة اجرى فى) حالتى (الرفع والجر مجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المنصرف (فى حذف يائه وثبوت تنوينه نحو) هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار الناظم بقوله

وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا اجره كسارى

(و) اجرى (فى) حالة (النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته) من غير تنوين (نحو) رأيت جوارى قال الله تعالى (سيروا فيها ليالى) وسبب ذلك ان فى آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء فى آخر اسم لا ينصرف فاذا خلا ماهى فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ماقبلها ولم تخفف فى النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى أن

الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقي حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض عن ذهاب الحركة على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحذف لالتقاء الساكن متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية (وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد) واختلف في سبب منع صرفه (فقيل) انه (اعجمي حمل على موازنه من العربي) كدنانير (وقيل انه منقول عن جمع سروالة) سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها

عليه من اللؤم سروالة * فليس يرق لمستعطف

وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات (ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه) ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

(وان سمي) شخص (بهذا الجمع) الذي هو على زنة مفاعل أو مفاعيل (أو بما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل) بمعجمة ومهملتين (أو) من (لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم) بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه أنه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم اه ولا خلاف أن علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان به سمي او بما لحق * به فالانصراف منعه يحق

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا

على

(قوله وقيل انه منقول عن جمع
سروالة) أي وهو عربي كما قال
ابن الحاجب وقال انه جمع
سروالة تقديرا وانما احتاج الى
ذلك ولم يجعل محمولا على موازنه
من الالفاظ العربية كما قيل
بذلك على كونه عجميا الان العجمي
غريب في لغة العرب فلابد في
حمله على ما له اصالة في لغة العرب
والعربي لا يتبع ما هو مماثل له
(قوله وورد) الخ قال الدنوشري
ويرد الرد ويقال ان ما نقله ابن
الحاجب انفرد به ولم يحفظ عن
غيره فلم يعول عليه

على الصحيح (النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه) حال كونه (نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في آخره الف ونون او موازن للفعل) وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر (او معدول) عن لفظ آخر (اما ذو الزيادتين فهو فعلان) بفتح الفاء (بشرط ان لا يقبل التاء) الدالة على التأنيث (اما لان مؤنثه فعلى) بالف التأنيث المقصورة (كسكران وغضبان وعطشان) فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى (او لكونه لا مؤنث له) اصلا (كلحيان) للكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن الفي التأنيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وفي أنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة والمزيد فرع عن المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا نأخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا له فعلى تقديرا لانا لو فرضنا لمؤنثه لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له وحكي ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة (للئيم) بهمزة بعد اللام (وسيفان) بين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء (للطويل) الممشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت (لكبير الالية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهي المكالمة (لا من الندم) على ما فات (فان مؤنثاتها فعلانة) فلذلك صرفت (واما ذو الوزن فهو افعل) غالبا (بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى) بضم الفاء (كافضل او لكونه لا مؤنث له) اصلا (كاكمر) للعظيم الكمرة وهي الحشفة (وآدر) بالمد للكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلي ووزن فعل فان وزن أفعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التأنيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تأنيث بتاء (وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع) مع كونه صفة للنسوة

(قوله وهو ما وضع صفة) قال
الدنوشري قال الهندي المراد
بالاصلي الاصلي ولو حكما كثلاث
أو تقديرا كاجمع أو بناء على قانون
وضعي كادير تصغير ادور (قوله
وهو وزن أفعل) أي ذو وزن
أفعل والا لم يصح الحمل كما هو ظاهر
(قوله بفتح الفاء) قيد بذلك لان
الالف والنون في الصفة لا تكون
على وزن فعلان بكسر الفاء
وبضم الفاء لا تكون الا مع
فعلانة كعريان فان مؤنثه عريانة
(قوله أن لا يقبل التاء) لابد أيضا
أن تكون الوصفية أصلية انظر
ما يأتي مع وزن الفعل ليخرج نحو
صفوان بمعنى قاس وهذا مستفاد
من قوله السابق وهو ما وضع
صفة (قوله فالاول) الخ قال
الدنوشري قد ينافيه ما سيأتي عن
بني أسد من أنهم يصرفون باب
سكران ويجاب بان ذلك غير معتد
به لما سيأتي (قوله وقال أبو حاتم
الخ) وجه كونها مناكير انها
مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال
كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم
التي طبعهم الله عليها

وفيه وزن الفعل (لانه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وايضا فانه قابل للتاء) فى نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع (وانما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبطح من الوادى واجرع وهو المكان المستوى وابرق وهو المكان الذى فيه لونان (و) باب (ادهم للقيد واسود للحية السوداء (وارقم للحية) التى فيها نقط سود وبيض كالرقم (مع أنها اسماء لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرأ لها من الاسمية) وفى الافصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب تمنع صرف ستة أدهم للقيد واسود سالخ وارقم انوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك أشار الناظم بقوله وعارض الاسميه أى الغينة (وربما اعتد بعضهم باسميتها) الطارئة (فصرفها) وصرح ابن جنى بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالامكنة الموجود معها افهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة و يفترق هذان البابان وباب اجدل فى الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا منعا من الصرف (واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذى خيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون اليا جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمى اخيل لانه يتخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها (وافعى للحية) واختلف فى اشتقاقها فقال ابو على مشتقة من يافع فاصلها ايفع وقال ابن جنى من فوعة السم حرارته فاصلها أفوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثانى الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا نقل لقولهم أرض مفعاة أى كثيرة الافاعى (فانها اسماء فى الاصل و) فى (الحال فلهذا صرفت فى لغة الاكثر و بعضهم يمنع صرفها) والى ذلك اشار الناظم بقوله

واجدل واخيل وافعى * مصروفة وقد ينلن المنعا

(للمح معنى الصفة فيها وهى القوة) فى أجدل (والتلون) فى أخيل (والايذاء) فى الافعى لكن المنع فى أفعى أبعد منه فى أخيل وأجدل لانهما من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادى تبعا للشارح (قال) القطامى

كان العقيليين يوم لقيتهم * (فراخ القطى لاقين اجدل بازيا)

فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين و بازيا يجوز ان يكون صفة اجدل و يجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من بزى اذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الانصارى رضى الله عنه

ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى * (فما طائرى يوما عليك باخيلا)

فمنع صرف أخيل والعرب تتشاءم باخيل تقول هو أشأم من أخيل و يجمع على أخايل ومن غير الغالب افيعل نحو أحيمر وافيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن

(قوله لانه وضع اسما الخ) قال الدنوشرى قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادى ومن خطه نقلت فان قلت ما معنى أربع مستعملة فى الوصفية العارضة ومعناها اذا لم تستعمل فيها بل فى معنى المجرد العددى قلت معناه الاول ذوات وعدد أى ذوات لها العدد أى الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفى الثانى مجرد العدد اى الكمية المخصوصة (قوله بعضهم) قال الدنوشرى ينظر ما مرجع الضمير فى قوله بعضهم هل هو العرب أو النحاة فان كان العرب نافى قول س المتقدم (قوله والايذاء) قال الدنوشرى فى القاموس ولا تقل ايذاء بل تقول اذية فالايذاء غير مستعمل لكن ذكر بعض العلماء ان كلام القاموس مردود وكان المرحوم أبو السعود مفتى الديار الرومية ابن الشيخ محمد العمادى يقول قولوا ايذاء ايذاء للاستيرابادى صاحب القاموس مستشهدا بما ذكره العلامة حسين الزوزنى فى كتابه المصادر من أنه مسموع وذكر فى القاموس أيضا أن التشويش والمشوش والتشوش كلها لحن قال ووهم الجوهرى والصواب التهويش والمهوش والتهوش اه وهو مردود أيضا بما ذكره الزوزنى فى مصادره كذا قال بعضهم وفيه نظر

الفعل فانه على وزن ايطر قاله المرادى تبعا للشارح (وأما) الوصف (ذو العدل فنوعان أحدهما ما وازن فعال) بضم الفاء (ومفعل) بفتح الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد الى الاربعة باتفاق وفى الباقى) من العشرة (على الاصح) وقيل فى العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه أكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفى الحواشى ان البناءين مسموعان فى الالفاظ العشرة كما حكاه الشيبانى ولا يعارض بقول أبى عبيدة والبخارى فى صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل الصغانى انه يعدل أيضا الى فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا (وهى معدولة عن ألفاظ العدد الاصول) حال كونها (مكررة فاصل جاء القوم أحاد أحاد واحدا واحدا) فعدل عن واحدا واحدا الى أحاد تخفيفا للفظ (وكذا الباقى ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة (أو أحوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء (أو أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثانى تكرير له (وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير) التأسيس لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى فى المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسماء معارف بنية الالف واللام فعلى هذا هى فى الآيتين بدل كما قال الحوفى اذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجىء الحال معرفة الا بتأويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات فى التبعية كقوله

وخيل كفاها ولم يكفها * ثناء الرجال ووحدانها

النوع (الثانى أخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (فى نحو مررت بنسوة أخر) والى منع العدل مع الوصف فى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

ومنع عدل مع وصف معتبر * فى لفظ مثنى وثلاث وأخر

(لانها جمع لاخرى واخرى انثى آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغاير وآخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فان أصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه أن يكون فى حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا) ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول (نحو ليوسف وأخوه أحب) الى أبينا منا (و) الثانى (نحو قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم الى قوله أحب اليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب الى من عمرو (فكان القياس أن يقال مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر) بفتح الهمزة الممدودة فيهن (ولكنهم) فى التأنيث (قالوا أخرى و) فى جمع المؤنث المكسر قالوا (أخر) بضم الهمزة (و) فى جمع المذكر السالم قالوا (آخرون و) فى المثنى قالوا (آخران و) بذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتذكر احداهما

(قوله بمعنى مغاير) قال الدنوشرى مع قوله من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل اذ تفسيره باسم الفاعل يقتضى انسلاخه عن معنى التفضيل والصواب ما فى الجامى ان آخر كان فى الاصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة ثم جعل بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال انه اسم تفضيل وبين قول من قال انه ليس باسم تفضيل بان الاول راعى الاصل والثانى راعى الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة شهاب الدين الحلبى أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب ان آخر مشابه الخ فليتأمل (قوله فتذكر احداهما)

الاخرى) قال التفتازاني في حواشي الكشاف مما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار احداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر اذ ليست المذكورة هي الناسية الا أن يجعل احداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح أن يقول ٢٧٢ فتذكر الاخرى فلابد للعدول من نكتة اه وفي امالي ابن الحاجب أن المقصود هو افادة كون المذكر من احداهما للاخرى كيفما قدر ولا يستقيم الا كذلك ألا ترى أنه لو قيل ان تغفل احداهما فتذكرها الاخرى وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك مخل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر فالمذكرة حينئذ هي الضالة فاذا قيل فتذكرها الاخرى لم يفد ذلك لتعين عود الضمير الى الضالة واذا قيل فتذكر احداهما الاخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت احداهما فذكرتها الاخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر احداهما الاخرى غير معين فظهر الوجه الذي لاجله عدل عن فتذكرها الى فتذكر احداهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني المزج للدماميني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم ان تضل احداهما اى احدى الشهادتين اى تضيع بالنسيان فتذكر احدى المرأتين الاخرى لئلا يتكرر لفظ احداهما بلا معنى وعما يؤيد ذلك أنه لا يسمى ناسي الشهادة ضالا ويجوز أن يقال ضلت الشهادة اذا ضاعت كما قال عز وجل قالوا ضلوا عنا اى ضاعوا

الاخرى فعدة من أيام اخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وانما خص النحويون اخر) بضم الهمزة (بالذكر) دون ماعداه (لان في أخرى الف التأنيث وهي اوضح من العدل) في منع الصرف (واما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب) لان اعرابه بالحركات (واما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه) وهي المؤنث والمثنى والجمع (وانما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل اشكال لانه لايدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب أن آخر مشابه لافضل من جهات ثلاث احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة أنه لايتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان أفضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لاتستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع أل والاضافة لمعرفة فلما خرجت بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة أخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمد ولا تقول عن الآخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة اه (وان كانت اخرى بمعنى آخرة) بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى (نحو قالت) اخراهم لاولاهم وقالت (أولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا) لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء (لان مذكرها آخر بالكسر مقابل أول (بدليل وان عليه النشأة الاخرى) اى الآخرة بدليل (ثم الله ينشئ النشأة الآخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من باب اسم التفضيل) والفرق ان انثى المفتوح لاتدل على انتهاء كما لايدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك (واذا سمي بشيء من هذه الانواع) الثلاثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقي على منع الصرف) عند الجمهور (لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية) وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي بمثنى أو أحد اخواته انصرف لانه اذا كان اسما ليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لانظير له اذ لانجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس

وعبارة

(قوله وانما مراده بذلك العدل الخ) قال الدنوشري يمنع هذا التأويل ما حكاه المرادي عن الفراء قال تنبيه اجاز الفراء صرف هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث او ثلاثا ثلاثا (قوله تركيب المزج) قال الدنوشري خرج به المركب الاضافي والاسنادي فالاول يكون اعرابه على آخر الجزء الاول والاسنادي يحكى على ما هو عليه وهل هو معرب او مبني فيه خلاف والمركب العددي نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين واجاز الكوفيون اضافة صدره الى عجزه وسيأتي في بابه فان سمي به ففيه ثلاثة اوجه الاول ان يقر على حالة البناء الثاني أن يعرب اعراب ما لا ينصرف الثالث أن يضاف صدره الى عجزه والمركب من الاحوال والظروف نحو شغر بغر وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال يجوز التركيب والبناء ٢٧٣ (قوله وحضرموت) قال الدنوشري وبعضهم يقول حضرموت بضم الميم نقله ابن اياز عن التبريزي (قوله فان هذا النوع) قال الدنوشري ليس مراده به النوع الثاني لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الاول من السبعة (قوله ثم ان كان الخ) قال الدنوشري قضيته ان هرمز منع صرفه للعلمية والعجمة مع أنه لا علمية فيه وانما الممنوع هو العلم ويجاب بأن جزء العلم كالعلم (قوله ولا تظهر فيه الفتحة) قال الدنوشري ويلغز بذلك ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمته في قولي

اقدني أي منقوص

وفيه النصب لم يظهر

(قوله والا صرف كحضرموت) قال الدنوشري قال المرادي واما كرب من معديكرب فمصروف في اللغة المشهورة وبعض العرب لايصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال غيره) قال الدنوشري انظر هل الاصح طريقة ابن مالك او غيره (قوله وسمع جره بالفتحة) قال الدنوشري لا يلائمه قوله بعد وقال قوم مبني على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان اولى فان قلت كيف يقول سيبويه والفارسي انه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع ان شرط صرف المؤنث اذا سمي به مذكر زيادته على ثلاثة احرف قلت يجاب بان العلم انما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه فالزيادة موجودة في الجملة (قوله واجاز الفارسي الوجهين الخ) قال الدنوشري الظاهر أن الوجهين هما كون الفتح فتح اعراب وكونه بناء فيكون الفارسي وافق الامام سيبويه في كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر أنه لا يصح ان يراد بالوجهين الجر بالكسرة والفتح على

وعبارة القارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور أن شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح (النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المزج) المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج (كبعلبك وحضرموت) علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد يضاف اول جزأيه الى ثانيهما) تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرامهرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعديكرب فانه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين (وقد يبنيان على الفتح) تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين الا في نحو معديكرب فيفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط لم

البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى اللغات الثلاث) وهي اعرابه اعراب مالا ينصرف واضافة أول جزأيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح (فان كان آخر الجزء الاول معتلا) بالياء (كمعديكرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا) في الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة أم مبنيا كما في غيرها وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون) واليه أشار الناظم بقوله

• كذاك حاوي زائدي فعلانا • سواء أكان اوله مفتوحا ام مكسورا أم مضموما (كمروان وعمران وعثمان و) لافرق بين أعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (واصبهان) بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان أول من نزلها اصبهان بن فلوح بن لطي بن يافث فهذه الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او بتبان من التبن او بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في أبان بتخفيف

القولين فيه (قوله كمعديكرب) قال الزمخشري معدي مأخوذ من عداه اي تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه الفساد وفيه شذوذ وهو اتيانه على مفعل بكسر العين مع انه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعل بفتح العين كالمرمى والمغزى وقال الاندلسي يجوز أن يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب اليه وحذف الالف فقيل معدي بياء مشددة ثم خففت الياء فبقي معدي بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا مفعي لانه محذوف اللام (قوله وغيرها نحو غطفان) قال الدنوشري مشكل فانه علم على الاناسي أيضا اللهم الا أن يقال ان القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها انها من الاناسي او يقدر قبل قول الشارح الاناسي لفظ افراد فتصح به المغايرة او يكون المراد بالاناسي كونه موضوعا لها على انه علم شخص بخلاف ما ذكر فانه علم جنس ان صح انه علم جنس (قوله زيدتا معا) قال الدنوشري أي فاشبهتا الفي حمراء (قوله ففيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الاولى الصرف لاصالته ٢٧٤ في الاسماء اومنعه محل نظر والاول هو الاولى فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما يأتي قد ينافي ذلك (قوله فمن ذلك رمان) قال الدنوشري فيه نظر فان رمانا فعال لا فعلان لعدمه واما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فاذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم بزيادة الفه ونونه وقال ايضا رمان عند سيبويه والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الالف والنون في نحو ذلك ومصروف عند الاخفش لان فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة قال الاشموني وعليه يشكل كلام الشارح (قوله فان اعتقدت الخ) قال الدنوشري الظاهر انه عند الاعتقاد الذي ذكره يجب العمل بمقتضاه والاعتقادان معا جائزان لكن ينظر ما الارجح منهما وقال ابن مالك في حسان والجوهري في حمارة ان لاوية انه لم يسمع فيهما الا منع الصرف لكن قال الشيخ زكريا ولا يؤثر ذلك فيما قاله ابن الحاجب من جواز الوجهين لان المثبت مقدم على النافي وفيه نظر لان مثل صاحب الصحاح تتبعه اتم (قوله من الرم الخ) قال الدنوشري الرم الاصلاح والحس القتل والدهق الاعطاء (قوله أو بسمان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وسكون ثانيه او بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لفقد زيادة النون وجعلها في تبان متمحضة للاصالة ينافيه ما صرح به ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لانه مأخوذ من التب بمعنى الخسار ومنه تبت يدا أبي لهب قال بعض الافاضل وما المانع من أن يكون سمان كتبان فيجوز أخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز أخذه من السم فيكون غير مصروف (قوله واختلف في أبان الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك اشموني

الباء علما فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة والباء والنون اصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه أفعل وانه منقول من أبان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو ابدل من حرف أصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به أصله حناء ابدلت همزته نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء) واليه أشار الناظم بقوله • كذا مؤنث بهاء مطلقا • سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة وطلحة) وانما لم يصرف لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها (أو زائدا على) أحرف (ثلاثة كزينب وسعاد) تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث (او) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا (كسقر ولظى) اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا كدار ونار على امرأتين فيلحق بباب هند (او) ثلاثيا (اعجميا كماه وجور) بضم الجيم علي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها انما لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند (او) ثلاثيا (منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امرأة) لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك مأخوذ من قول النظم • وشرط منع العار كونه ارتقى •

فوق الثلاث او كجور أو سقر • أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

(ويجوز في نحو هند ودعد) وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا مذكر الاصل (الصرف وتركه) فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن لم يصرفه (وهو اولى) نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجهان في العادم تذكيرا سبق • وعجمة كهند والمنع أحق

(والزجاج يوجبه) أي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى) بن عمر الثقفي (و) ابو عمرو (الجرمي و) ابو العباس (المبرد) وأبو زيد (في نحو زيد اسم امرأة انه كهند) في جواز الوجهين وعلم منه أنه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط أحدها كونه اكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزينب

(قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد النون وابدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله او محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وان نزلوا الحركة في نحو سقر منزلة الحرف الرابع لان الاسم خرج بها عن أعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الحشو فصار ٢٧٥ كالرباعي في الثقل ولانها في النسب كالحرف الخامس فلو نسب الى جمزى لقلت جمزي بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الامران (قوله بلدين) أشار بذلك الى وجه تأنيث العلمين فان أسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير المتكلم في اعتبار ماشاء والمرجع السماع ومالم يسمعوا فيه شيأ من كلام العرب جوزوا فيه الوجهين وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي قال العصام أقول مالم يسمع فيه شي ينبغي أن يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف على بلدتين قال الدنوشري اعلم ان ماه وجور انما يكونان من هذا القبيل اذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتاء واما اذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهري (قوله وانما أثرت تحتمه) أي انه لم يعتبر المانع من ماه وجور العجمة بشرط التأنيث ويجاب بترجيح التأنيث على العجمة لقوته بظهور علامته المقدرة في بعض التصريفات (قوله في نحو هند) قال الدنوشري ذكر الاندلسي ان لفظ هند منقول من مذكر سمي به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهمه كلام

الموضح

(قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هانئ يعنى به ما كان حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه جوب بتخفيف جواب اسم بقعة وشمل بتخفيف شمأل واحترز به عما هو على غير قياس كأيم فى أيّم من باب هين وهيّن فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به واغتالم يكتفوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لانه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التأنيث جدا فاحتاجوا الى تقويته معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع ومما يدل على قوته منعه من رد العلامة فى التصغير كما فى عقيرب ٢٧٦ بخلاف حركة الوسط كما فى قديمة وبهذا يعلم الجواب عن عدم

اكتفائهم هنا بالعجمة . (قوله ان كانت علميته فى اللغة العجمية) قال الدنوشرى فان قيل لو سميت رجلا بآجر فيمن خفف الراء لم تصرفه فما الوجه فى ذلك قيل هذه مغالطة وذلك لانا نصرفه لان فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذ وآكل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد على قولهم ان العجمى اذا لم يكن علما فى لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشرى انما عبر بقوله ظاهر لانه ليس فى كلام سيبويه تصريح وتبع سيبويه غيره فى ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال ان صرفت العرب لجام وقالون مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه وان لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيأ فى ذلك فوقع الخلاف او تكون العرب اختلفت فى ذلك

او تقدير الجيل مخفف جيئل الثانى ان لا يكون مسبوقا بمذكر انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فانها منقولة من مذكر فلو سمى بها مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بمذكر غالب كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رأيتها فاذا سمى به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضدى بمعنى أنت ناصرى ومعضدى الشرط الرابع أن لا يكون التأنيث موقوفا على تأويل غير لازم وذلك كتأنيث الجموع كرجال فان تأنيثها مبنى على تأويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمى به مذكر انصرف (الرابع العلم الاعجمى) فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف (ان كانت علميته فى اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف فى نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثانى لانه لم يكن فى كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) احرف (ثلاثة كابراهيم واسمعيل) فلو كان ثلاثيا ضعف أمر فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما تبنى عليه الآحاد العربية فلا تؤثر العجمة فى الثلاثى بخلاف التأنيث قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من نقل خلافه قاله فى شرح الكافية والمراد بالعجمى ما نقل عن لسان غير العرب باى لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة والثانى خروجه عن أوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسى او رباعى وحروف الذلاقة ستة وهى الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والراء بعد النون اول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز واليه أشار الناظم بقوله

والعجمى الوضع والتعريف مع • زيد على الثلاث صرفه امتنع

(واذا سمى بنحو لجام) بالجيم وهو آلة تجعل فى فم الفرس ونحوه (وفرند) بكسر الفاء والراء وسكون

•(فائدة)• قال الاندلسى لو سميت بحائض وطالق انصرف وان كان على أربعة أحرف مختصا بالمؤنث لان أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلفظ مذكر ولو سميت نساء انصرف اذا سميت به مذكرا لان تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيقى اه ومراده فى الاول انك لو سميت مذكرا بحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله أن يعرى عن حروف الذلاقة) قال الدنوشرى قال المرادى فان كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو مسجد وهو قليل

(قوله ونحو نوح) قال الدنوشرى فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل بما تقدم فى ماه وجور علمين على بلدين فانه ذكر هناك ان العجمة لما انضمت الى العلمية والتأنيث تحتم المنع وكذا يقال فى شتر على انه أولى لتحرك وسطه منضما الى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا اللاعيسى الصفوى فى شرحه على الكافية بعد ان ذكر ابن الحاجب ان شتر ممنوع من الصرف وأما على مذهب الاكثر فصرح ابن هشام بان شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافى وغيره وقال الشيخ يجوز ان يكون امتناع صرفه لاجل التأويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا الابتم ظاهر التفريع فتأمله اه وقال أيضا ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه فى شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضا فان قلت فى هند وعد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغى أن يجوز الصرف ومنعه فى نوح ولوط لوجود السببين فيهما أيضا قلت ان التأنيث سبب محقق قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهى سبب مقدر ضعيف لان معناها ان هذا اللفظ كان مستعملا فى لغة العجم (قوله باذربيجان) قال فى مطالع الانوار ٢٧٧ بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو المشهور ورويناه

وسكون النون قال الجواليقى فارسى معرب وهو جوهر السيف (صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال أران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان (مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافى وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كهند (والمحرك) أى الوسط كشتر (متحتم المنع) كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفى وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضى او المضارع او الامر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذى يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد فى غير الفعل الا فى علم أو أعجمى او ندور فالعلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما (لمكان) وقال الجوهرى اسم لعنبر ابن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال • لولا الاله ما سكنا خضما • أى بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما (لفرس) والاعجمى كبقم لصبغ وبذرلماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضى المبنى للمفعول نحو (دئل) اسما (لقبيلة) فلا يمنع وجدان هذه الامثلة اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والاعجمى لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق (و) الذى لا يوجد فى غير الفعل ما كان على صيغة

الاصيلى والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكى الى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشرى قيل قياسا على هند ويفرق بينهما بان جنس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التأنيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليمنى فى كافيته وذكر ان المؤنث الثلاثى الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحى قاله الاندلسى وذكر ابن فلاح فى كافيته أيضا ان اللغة الفصحى منعه من الصرف فلينظر

أى الكلامين أصح (قوله وقال الجوهرى) قال الدنوشرى الذى فى شرح ابن اياز للفصول انه لقب لعنبر بن تميم (قوله وبذرلماء) قال الدنوشرى فيه نظر وفى كلام ابن اياز أنه اسم لموضع ولا نسلم انه أعجمى بل منقول من الفعل (قوله ودئل لقبيلة) قال الدنوشرى قال ابن المصنف فالنادر نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر وهو يدل على ان دئل مشترك بين القبيلة والدويبة اه بقى ان ظاهر كلام المصنف انه ليس علما ولذا جعله مغايرا لخضم وشمر والظاهر انه علم وكون مدلوله القبيلة لا ينافى ذلك لما قررناه فى حواشى الالفية فى باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذى لا يوجد فى غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضى انه جعل الوزن الذى يخص الفعل قسمين ما لا يوجد فى غير الفعل الا فيما سبق الثانى ما لا يوجد فى غيره اصلا لكن كان الظاهر حينئذ أن يزيد فيما سلف قوله اولا يوجد فى غيره أصلا ليكون توطئة لما نزجه هنا فى كلام المصنف بعد واو العطف فانه لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف مساواته لما قبله فى الحكم وانما اعاد الكاف لان العلمية فيما قبله وردت فى كلام العرب وفى هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل لكن بقى هنا شئ وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده

وبين خضم وشمر فان كالا وجد فى غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحرر (قوله اوتاء المطاوعة) قال الدنوشرى لو قال اوتاء
ولم يقيد بالمطاوعة كما فى بعض النسخ كان اولى (قوله لان المنقول الخ) قال الدنوشرى لو قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت
بفعل أوله همزة وصل قطعتها فى التسمية بخلاف ما اذا سميت باسم اوله همزة وصل فانك تبقى وصلها بعد التسمية لان المنقول
من فعل قد بعد عن أصله فيلحق بنظائره من الاسماء ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس فى الاسماء والمنقول من اسم
لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان اولى كما هو واضح (قوله الثانى الوزن الذى الفعل به اولى) قال الدنوشرى
وفى شرح الفصول لابن اياز لوسميت بضربن من ٢٧٨ قولك ضربن الهندات وجعلت النون حرفا دالا على ان الفاعل

الماضى المفتتح بهمزة وصل أو تاء المطاوعة (كانطلق واستخرج و) نحو (تقاتل)
وتصالح حال كونها (أعلاما) وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لان المنقول
من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول
من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن
أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثانى الوزن الذى الفعل به أولى لكونه غالبا فيه)
وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب
فالغالب (كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل
واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع (واصبع) بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة
الاصابع وفيها عشرة لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء
والعاشرة اصبوع (وابلم) بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما اسم البقل حال
كون الثلاثة (أعلاما فان وجود موازنها فى الفعل أكثر) منه فى الاسم (كالامر
من ضرب) فانه موازن اثمد (و) الامر من (ذهب) فانه موازن اصبع بفتح الباء
(و) الامر من (كتب) فانه موازن أبلم (الثالث الوزن الذى الفعل به أولى لكونه
مبدوأ بزيادة تدل) على معنى (فى الفعل ولا تدل) على معنى (فى الاسم نحو أفكل)
بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال أخذه الافكل اذا أصابته
رعدة (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب (فان الهمزة فيهما
لا تدل) على معنى (وهى فى موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب)
مضارع كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح
بهما من الاسماء (ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا) فى اللفظ على حالته الاصلية
(غير مخالف لطريقة الفعل فخرج با) لقيد (الاول) وهو اللزوم (نحو امرئ علما فانه)
فى الرفع نظيرا كتب و (فى النصب نظير اذهب وفى الجر نظير اضرب فـ) لم يلزم وزنا واحدا

مجموع لم يصرف للتعريف ووزن
الفعل المختص اذ ليس من
الاسماء مثل جعفر بفتح الجيم
والعين وسكون الفاء وذكر
البستى فى تعليقه انه سأل أبا على
عن قن فى مثل قولك قن الهندات
هل يصرف فقال لم يصرف
لانه بمنزلة قفل ودرج وان أردت
الامر لم يصرف لان هذا لا يكون
الا للضمير ولا يمكن خلع الضمير
عنه وذكر البستى أيضا انك اذا
سميت بضربوا من قولك ضربوا
الزيدون فلا بد من الحاق النون
اذ لا فصل بين هذه الواو التى
فى ضربوا وبين التى فى الزيدون
والمسلمون فى ان كلا منهما للجمع
واذا كان كذلك لم يكن بد من
الحاق النون فاعرف ذلك (قوله
فكان المفتتح الخ) قال الدنوشرى
لو قال بدله فكان المفتتح بهما من
الافعال اصلا للمفتتح بهما من
الاسماء كان أحسن (قوله فى الرفع نظيرا كتب) لله در الشارح ما أدق نظره وما أدراه بصناعة فى
مزج الكلام فانه تمم كلام المصنف بذكر النظير فى الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قدره بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا
واحدا لانه المناسب لقول المصنف لازما وأما تقرير تبع المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى
لكن قال المصنف فى الحواشى ان قول الناظم ان امرأ فى حالة الرفع بمنزلة الامر من خرج مردود لان همزته مكسورة كما
لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لمباينته للفعل فى الوزن ويجب صرفه فى الحالين الاخيرين لئلا يلزم
ما لا نظير له وهو وزن لا ينصرف فى النصب والجر وينصرف فى الرفع

(قوله بكون حركة عينه تتبع حركة لامه) قال فى الحواشى لانسلم انه يجوز فيه ٢٧٩ من الاتباع ما كان يجوز قبل التسمية

فى الاحوال الثلاثة ولم (يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة
لامه والفعل لا اتباع فيه (و) خرج (با) لقيد (الثانى) وهو البقاء على حالته الاصلية
(نحو رد وقيل وبيع) مبنيان للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية (فان أصلها فعل)
بضم الفاء وكسر العين (ثم) دخلها الادغام والاعلال فالادغام فى رد والاعلال
بالنقل والقلب فى قيل وبالنقل فقط فى بيع و (صارت) صيغة رد (بمنزلة) صيغة (قفل)
بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة (ديك) بكسر الدال وسكون
الياء آخر الحروف وبالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب) بضم الضاد
وسكون الراء حال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا)
لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف فى التخفيف العارض بعد التسمية
هل ينزل منزلة الاصلى أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره
(ثم خففته) بتسكين ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سيبويه) لانه عنده
كالسكون الاصلى واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد) والمازنى ومن وافقهما فمنعوه من
الصرف (لانه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيد (الثالث) وهو كونه غير
مخالف لطريقة الفعل (نحو البب بالضم) فى الباء الموحدة فيما رواه الفراء (جمع لب)
بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر أن
يجمع على الباب و يقال بنات البب عروق فى القلب تكون منها الرقة والبب حال
كونه (علما) ينصرف (لانه قد باين الفعل بالفك قاله أبو الحسن) الاخفش
(وخولف) فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة) لاكتب ولان الفك رجوع
الى الاصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان
الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به فى التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا
كضبب البلد وألل السقاء اذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل
نحو كاهل علما فانه وان وجد فى الفعل كضارب أمرا من ضارب الا انه فى الاسم أولى
لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو) موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين
وفعال نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج (وقال عيسى) ابن عمر الثقفى البصرى شيخ
الخليل وسيبويه (الا أن يكونا منقولين من الفعل) فانهما يؤثران فالاول (كالامر من
ضارب) بفتح الراء (و) الثانى (كضرب ودحرج اعلاما) وظاهر كلام الشاطبى تبعا
للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو فى المشترك ونصه وخالف فى ذلك عيسى فكان
لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل و يقول كل فعل ماض سمى به فانه لا ينصرف
الا اذا كان فارغا من فاعله (واحتج) على ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل اليربوعى
(أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) * متى أضع العمامة تعرفونى
وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم

لان ذلك ثبت على خلاف الاصل
والتسمية كوضع مستأنف
فينبغى ان يجرى على القياس
ألا ترى انهم لما سموا باضرب
قطعوا همزته فقد يقال لو صح
ذلك لزم قطع امرئ ونحوه فى
العلمية فلذا ترك هنا ذكر النظير
فى حالة الرفع وفات ذلك الشارح
(قوله انما هو فى المشترك) قال
الدنوشرى مراده به الذى هو
فيهما على السواء والا فالغالب
فى الاسم مشترك بينهما أيضا
فليتأمل (قوله الا اذا كان الخ)
قال الدنوشرى رده شيخنا العلامة
أبو بكر بان الشرط المذكور
غير معتبر كما نبه عليه السعد
التفتازانى اهـ أى فى بحث
الايجاز حيث حكاه بقيل وأقر أن
فى البيت حذف الموصوف
وكذا أقر المصنف ذلك فى المغنى
فى مباحث الحذف هذا وقد
أسلف الشارح فى باب النعت
ان هذا الشرط خاص بما اذا
كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى
انه فى البيت مجرور فتأمل (قوله
ابن وثيل) قال الدنوشرى الذى
فى كلام غيره بدل وثيل واثل
وكان صاحب غارات يطلع فيها
من ثنية الجبل على أهلها قال ثعلب
العمامة تلبس فى الحرب وتوضع
فى السلم قال ابن الاعرابى يقال
للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن
جلا اذا كان جلى الشرف واضح الامر

(قوله كعلقى باتفاق) قال الدنوشرى أقول كيف الاتفاق مع قول الاندلسى فى شرح المفصل مسئلة ألف علقى وهو اسم نبت ان جعلتها للتأنيث لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته ان لم تسم بها اه ففيه كما ترى تجويز ان يكون ألفها للتأنيث اه وأقول تجويز ذلك سيأتى فى المتن فى باب ٢٨٠ ألف التأنيث فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا اشكال فى دعوى الاتفاق لان المراد انه قد وقع الاتفاق مع العلمية على اعتبار ان ألفه للالحاق اذ العلمية وحدها لا تستقل بالمنع ولو اعتبر ان ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كتاميم اسم رجل) قال الدنوشرى ويخمدون فيما يراه أبو على من انه لا ينصرف للتعريف والعجمة يعنى شبه العجمة بالزيادة التى لا تكون للآحاد العربية فلما أشبه الاعجمى عومل معاملته قاله ابن المصنف (قوله كعلباء) قال الدنوشرى العلباء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشرى العدل فى الاصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف أى فسوّاك وثانيها الاقساط ويتعدى بفى يقال عدل فى حكمه أى اقسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بعن يقال عدل عن الطريق أى مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل الى صناعتهم (قوله بنية الاضافة) قال الدنوشرى عبارة الرضى فى هذا المقام وأما السبب الآخر نفيه أى فى أجمع وفى جمع فعن الخليل انه تعريف اضافى لان الاصل فى جاءنى القوم أجمعون أى جميعهم بذلك وقرأت الكتاب أجمع أى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وله أن يقول انما يعتبر مع

تنوينه (وأجيب) عنه (بانه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا) أى هو (ففيه ضمير مستتر) يعود على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد) فيزيد سمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والا لو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس بعلم بل) هو وفاعله جملة فى موضع خفض (صفة لمحذوف أى) أنا (ابن رجل جلا الامور) أى كشفها وفى كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير وأما الثانى فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن أوفى كما تقدم فى باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعلل من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تقارب الخطا (السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى) باتفاق (وأرطى) على الاصح حال كونهما (علمين) فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الالحاق بالف التأنيث فى الزيادة والموافقة لمثال ما هى فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحق به كتاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام فلما أشبه الاعجمى عومل معاملته والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف

وقيل ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع الصرف مع ألف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لضعف شبهها بالف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة ان همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء فافترقا فى الحكم لاجل افتراقهما فى التقدير بهذا علل ابن أبى الربيع وايضا فان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة فى صحراء فانها بدل من ألف التأنيث واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والارطى شجر وبقى عليه ألف التكثير كقبعثرى ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد سها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهى خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (فى التوكيد وهى جمع وكتع) من تكتع الجلد اذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (وبتع) بوحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف (فانها) على الصحيح (معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) فشابهت

وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتعين فيه كما يجيء مع اعتباره (قوله واذا بطل الشرط الخ) قال الشهاب القاسمى قد يجاب بمنع بطلان الشرط بناء على ان الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وماهنا كذلك لان فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لان الشرط الذى ابطل شرط ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكفى فيه شبه العلمية والوصفية فليتأمل (قوله الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة) أى وافعل هنا ليس صفة قال الشهاب الآن يقال بشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله الا اذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بان ذلك فى الصفة فاما الاسم فلا ربط ٢٨١ بين مذكره ومؤنثه فانه لا يجمع عمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالالف والتاء اه والى هذا الصنيع أشار بان المراد بكونه اسما محضا انه لا مذكر له فقول الشارح لا مذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطى فى النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا اه ولا يخفى ان المتبادر من محضية الاسمية ان لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار فى التسهيل الى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بان النافى لامحضية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتأمل (قوله وجمع واخواته الخ) قال الدنوشرى الذى فى شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوى ان جمع واخواته منع صرفه العدل والصفة الاصلية قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم ومن خطه نقلت تصريح الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الاصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على أنه لا يكفى فى جمع فعلاء على فعل كونه صفة بحسب الاصل بل لا بد من الوصفية فى الحال (قوله اذا اريد به الخ) هذه القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا للمنع من الصرف فلا يرد انه لا اختصاص لسحر بالاخيرين اذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد من ال والاضافة وتقابر سحر أمس الآتى هذا وقال الدنوشرى لم يشترطوا هنا ان لا يصغر وان لا يكسر كما قالوا فى أمس

بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدى من أصحاب ابن البادش انها معارف بالعلمية وهى اعلام على الاحاطة لما تعته وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده فى شرح الكافية فقال وليس يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اه قالت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم فى أول الكتاب وأما العدل فانها (معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما) كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء فلما جاؤا به على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الاخفش والفارسى وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة أن مفردها فعلاء أفعل كحمراء وأحمر فانهما يجمعان على حمر وقال آخرون معدولة عن فعالى من جهة أن مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك واليه أشار الناظم بقوله

والعلم أمنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد (الثانى) من المعدول (سحر اذا أريد به

(قوله جئت يوم الجمعة سحر) قال الدنوشرى قال فى المغنى فى مبحث اذ اوعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو أتيتك يوم الجمعة سحر قال الدمامينى أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شئ منهما يصادق على شئ من الآخر فهما متباينان اللهم الا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر اقربه منه من باب اطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد حينئذ فى جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة أعم من سحر فتأمله اهـ قال الشمنى وأقول قوله اللهم الا الخ يقتضى ان سحر بمعنى أول الفجر ليس مباينا اليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لان المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شئ من افراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شئ من افراد سحر غاية الامر ان ما صدق عليه سحر فى المثال بجزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه بجزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل اهـ وأقول ليس مراد الدمامينى بالمتباينين ما ذكره الشمنى حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى انهما يوجدان بلا منافاة بينهما فى الوجود ومراد الدمامينى ٢٨٢ باول الفجر فى قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والاضافة الى

سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من أل والاضافة كجئت يوم الجمعة سحر فانه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به فى التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفى كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته (معدولة عن السحر) المقرون بال لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلى والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا فى منع تنوينه فقال السهيلى هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية أل (وقال صدر الافاضل) أبو الفتح ناصر بن ابى المكارم المطرزى تلميذ الزمخشرى هو (مبنى) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه فى موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم الاعراب كما اجتنبت فى قبل وبعد ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز

الفجر لادنى ملابسة وقول الشمنى وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد صدق عليه سحر بجزء مما صدق عليه يوم الجمعة اذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الامر الخ قال الشمنى يريد هنا بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه او الكلى لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اهـ وقول الدمامينى فيكون المراد الخ أحسن منه ان يقال فيكون المراد حينئذ يوم الجمعة جزأ منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فانه مجاز فيه كما ذكر ويبقى اليوم على حاله ولم يتعرض لاعراب سحر حينئذ والظاهر انه بدل بعض من كل لان الفرض ان سحر اريد به اول جزء من اول يوم الجمعة فيكون نحو اكلت الرغيف ثلثه او بعضه ولكن ينافيه قول المغنى وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثانى ولو كان بدلا لاتبعه ولم يظهر لى منع البدلية مع فرض ان سحر مرادا به الجزء الاول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا الآخر مع عدم تبعية احدهما للآخر كما فى قول الشاعر متى تردن يوم سفار الى آخر ما بينه فى المغنى فليتأمل وانما اعتبر الدمامينى التجوز فى سحر بان اريد به الجزء الاول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز فى يوم الجمعة بل يجعل شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لانه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز وبعضهم يأباه (قوله على الفتح) قال الدنوشرى الظاهر ان الفتح على مذهب المطرزى ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول الجلال السيوطى فى اوائل كتاب النكت ان الفتح على مذهبه نائب عن الكسر اللهم الا ان يصح نقل عن المطرزى بذلك على انه ان صح ينظر فيه فليتأمل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادى فى شرح التسهيل نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا

الاعراب بجواز حين فى قوله * على حين عاتبت * لتساويهما فى ضعف السبب المقتضى للبناء لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذى هو الاصل فى الاسماء ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبنى ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة فى معناها الاصلى مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف (واحترز بالقيد الاول) وهو ان يراد به سحر يوم بعينه (من المبهم) فانه ينصرف اتفاقا (نحو نجيناهم بسحر) أى من الاسحار (وبا) لقيد (الثانى) وهو ان يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال أو الاضافة) للدلالة على التعيين (نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبا) لقيد (الثالث) وهو أن يجرد من أل والاضافة (من) أن يكون بال أو الاضافة فانه يصرف اتفاقا (نحو جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره) واليه أشار الناظم بقوله

والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء وفتح العين (علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار اليه فى النظم بقوله أو كفعلا (نحو عمر) مما ليس بصفة فى الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وثعل (وزحل) وجشم (وجمح) وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلغ وثعل (فانهم قدروه معدولا) عن فاعل غالبا (لان العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وامكن العدل دون غيره فان الغالب فى الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت فى الآحاد النكرات بخلاف عمر (مع أن صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيقى (كغدر وفسق) فانهما معدولان عن غادر وفاسق (وكجمع وكتع) فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات (وكأخر) فانها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد وفائدة العدل فى الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفى الوصفية وبعضها معدول عن أفعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدوله كادد (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه) أى العدل (قد امكن غيره) وهو التأنيث (فلا وجه لتكلفه) أى العدل (ويؤيده) أى اعتبار التأنيث (انه) اى طوى (يصرف باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوارد جمعا كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع

(قوله وارد على صيغته الاصلية ومعناها الخ) قال الدنوشرى يلزم على كلامه الجمع بين متضادين فى الدلالة وهما التعريف والتنكير (قوله نحو عمر الخ) قال الدنوشرى فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل جحا اسم رجل فانه معدول عن جاح وهو عندهم مأخوذ من جحا بالمكان اذا اقام به بالحاء قبل الجيم فهو على هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو مأخوذ من الجحا الذى هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اهـ من بعض شروح الفية ابن معطى ولا يخفى انه كان المناسب ان يكتب ذلك على تمثيل الشارح بجحا ويجعل ذلك شرحا له لان الشارح مثل به كما فى نسخة الدنوشرى وغيره واما ما فى بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف اذ لم يذكر أحد ان ذلك علم معدول (قوله فانهم قدروه الخ) قال الدنوشرى انما قدروا ذلك لانهم لما وجدوه غير مصروف خاليا من سائر الموانع الا العلمية اضطروا الى تقدير العدل وبيان الخلو فى جميع الموانع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل وزيادة الالف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب والتأنيث وهذه الخمسة منتفية فتعين تقدير العدل

(قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشرى قال الدمامينى أقول ورُوُد الماء هو الشرب منه او الوصول اليه وسفار اسم بئر ابنى مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاى طالب الماء لارض او ماشية يقال استجزت فلانا فاجازنى اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فاعطاك واما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال ابو عبيدة يقال للمستجيز الذى يطلب الماء اذا لم يسقه قد عور وتشر به وانشد للفرزدق متى تردن يوما سفار كذا فى الصحاح اه كلام الدمامينى وذكر السيوطى ان اديهم فى البيت رجل من اخبث الشعراء (قوله وقد اجتمعت اللغتان الخ) قال الدنوشرى ٢٨٤ قد يقال ان هذا الشاعر لا يخلو من ان يكون من غير بنى تميم او منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من ان يكون من الكثير منهم او من القليل الذين يعربون ما آخره راء فان كان الاول أشكل الحال وعلى الاول من الثانى يشكل بان الكثير لا يعربون وعلى الثانى منه يشكل بان القليل لا ينونون اه وكتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده اقول على كل تقدير لا اشكال اذ العربى يجوز له ان يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم انه عربى وانه يحتج بكلامه والله اعلم بالصواب ثم كتب الدنوشرى بعده قول هذا المعقب اقول على كل تقدير لا اشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل اما اولا فلان العربى لا يتكلم بغير لغته ولو قطع ارباب كما فى مسئلة الكسائى وسيبويه واما ثانيا فلان الاعشى ميمونا لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه وانه عربى خالص اه والحق ان العربى يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالغلط وسيبويه ظن ان فيه ما قاله الكسائى فى مسئلة الزنبور خطأ كما حققنا ذلك فى حواشى الالفية وقد رأيت بخط مولانا القاضى تاج الدين السبكى رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملته والذى يظهر ان العربى لا يلحن ولكنه يمكنه ان ينطق بغير لغته فيتعين تأويلها وذكر مسئلة ليس الطيب الا المسك وان الاحمر واليزيدى لقنا بعض الحجازيين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيها انه ما لم يمكنهما بغير لغتهما بل انه ما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بان عدم الفعل قد يجامع القدرة واما ان الاعشى ميمونا لا ينكر احد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل اذ وقع لكثير من الائمة الانكار على بعض العرب كرؤبة والعجاج وابى نخيلة ويحتمل ان الاعشى من هذه الطبقة

انه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل فى الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعال علما وليس بجيد قاله الخضراوى ويقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه (الرابع) من المعدول (فعال) بفتح الفاء (علما للمؤنث كحذام وقطام فى لغة) بنى (تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم ابن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر (فانهم يمنعون صرفه) واختلف فى علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه ان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب) ويرجحه انهم لا يدعون العدل فى نحو طوى كما تقدم (فان ختم) فعال علما للمؤنث (بالراء كسفار اسم الماء) من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهرى اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر (وكوبار اسم لقبيلة فبنوه على الكسر الا القليل منهم) أى من تميم قال الفرزدق

متى تردن يوما سفار تجد بها * أديهم يرمى المستجيز المعورا

وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أى الاعراب والبناء (فى قوله) وهو الاعشى ميمون

(ألم تروا ارما وعادا * أودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار)

فبنى وبار الاولى على الكسر واعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير الاحرف اطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أولا هلكت على القبيلة وثانيا وباروا على أهلها فلا شاهد

(قوله فان بعض بنى تميم الخ) لم يظهر ما وجه اختلاف العرب فى أمس دون سحر ٢٨٥ بل وقع الجزم فى سحر عند استيفاء الشروط بأنه ممنوع الصرف أو مصروف او مبنى على الاختلاف السابق وقالوا هنا فى أمس اذا كان ظرفا مرادا به معين بنى باجماعهم وما المانع من ان يقال به فى سحر أيضا وما الفرق بينهما مع ان كلا منهما ظرف يمكن ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله خمسا) قال الدنوشرى قال العينى وخمسا صفة لعجائز أو بدل أو عطف بيان وينظر هل يصح كونه حالا منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشرى اسناد الممنوع الى ضمير الاعراب فيه تجوز والممنوع فى الحقيقة هو أمس فى حالة الرفع والاقتصار على التميميين والحجازيين فى امس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لابد له من نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فانه مهم (قوله والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) قال الزرقانى فائدة قال الرضى اذا سميت بامس رجلا على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجىء فى باب الاعلام وان سميت به على لغة بنى تميم صرفته أيضا فى الاحوال كلها لانه لابد من صرفه فى النصب والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته فى الحالين وجب الصرف فى الرفع أيضا اذ ليس فى الكلام اسم منصرف فى الجر والنصب غير منصرف فى الرفع

فيه على لغة الاعراب وعلى هذا يكتب بار وابالواو والالف كما يكتب ساد وا وارم اسم قبيلة عاد واودى بها أهلكها (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال) فى التعريف والعدل والوزن والتأنيث (كقوله) وهو لجيم بن صعب فى امرأته

(اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام)

فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت فى الموضعين واذا سمى بباب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لانه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرف مؤنث وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه فى العدل والوزن والى ذلك أشار الناظم بقوله

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس امس) من المعدول (اذا كان مرادا به اليوم الذى يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف واللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفا فان بعض بنى تميم يمنع صرفه مطلقا) رفعا ونصبا وجرا (لانه) علم على اليوم الذى يليه يومك (معدول على الامس) المعرف بال فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين وشاهدت أمس ومارأيت زيدا مذ أمس بالفتح فيهما (كقوله

لقد رأيت عجبا مذ امسا) * عجائزا مثل السعالى خمسا

فأمسى مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاجى ووهمه الموضح فى ذلك فى شرحى القطر والشذور وزعم بعضهم ان أمسى هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اى مذ امسى هو اى المساء وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بنى تميم (وجمهورهم يخص ذلك) الاعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتى النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما (كقوله

اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتناس الذى تضمن أمس)

فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاى بمعنى غلب وتناس أمر من التناسى وهو ان يرى من نفسه أنه نسيه (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) فى الرفع والنصب والجر (على تقديره متضمنا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن الاقرن

منع البقاء تقلب الشمس * وطلوعها من حيث لا تمسى
وطلوعها حمراء صافية * وغروبها صفراء كالورس
اليوم اعلم ما يجىء به * (ومضى بفصل قضائه أمس)

(قوله أو صغرته) قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب ومنعه بعضهم فقالوا لا يصغر والاول ذهب اليه المبرد
والفارسي وابن مالك والحريري والثاني عن س وقوفا منه مع السماع والاولون اعتمدوا على التكسير فان التكسير والتصغير
اخوان قال في الصحاح ولا يصغر أمس انتهى وذكر نحوه الزرقاني وقال ان الرضي اقتصر على كلام س فقال ولا يصغر أمس
كما لا يصغر غدا وان ثنى أو جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس اشهر به من بين

فأمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع أمس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين لا تصادم الاخرى (فان أردت بأمس يوما من الايام الماضية مبهما) اى أمسا ما من الاموس (أو عرفته بالاضافة) نحو امس يوم الخميس (أو) عرفته (بالاداة) نحو الامس أو صغرته نحو امبس أو كسرته نحو أموس (فهو معرب اجماعا) اعراب المنصرف (وان استعملت المجرد من ال والاضافة (المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا) لتضمنه معنى الحرف

•(فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد أربعة اسباب الاول ان يكون أحد سببيه) المانعين له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو اما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الالحاق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعديكرب وارطى) لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية واليه أشار الناظم بقوله

واصرفن ما نكرا • من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران) اذا نكرا (فسيبويه يبقيه غير منصرف) للوزن أو الزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزائل العائد كالذي لم يزل (وخالف الاخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود ورد بأن زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه في) كتابه (الاوسط) وان أكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته أولى لانها آخر قوليه انتهى السبب (الثاني التصغير المزيل لاحد السببين) المانعين من الصرف (كعميد وعميرفي) تصغيري (أحمد وعمر) فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيأ مما ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى

اشباهه فاذا ثنى أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد انتهى وقوله فتظهر اللام اى اذا أريد بأمس أمسان معينان وبالجمع أموس معينة فان اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما اذا أريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار وأما اذا أريد بالمثنى أمسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فيستعملان كاستعماله انتهى ويستفاد منه ان من شروط بنائه ان لا يثنى (قوله فهو معرب اجماعا) قال الزرقاني اى لزوال علة البناء اى تقديرا للام قال الرضي ما نصه وربما بني المقارن اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال الدنوشري الظاهر ان الحرف المضمن معناه هو في لان الظرف على معناه وقال أيضا قال في القاموس أمس مثلثة الآخر مبنية اليوم الذي قبل يومك بليلة تبنى معرفة فاذا دخلها ال اعربة وسمع رأيته أمسا منونا وهي شاذة الجمع آمس وأموس وآماس وجوابه

•(فصل) •(قوله وخالف الاخفش الخ) قال الدنوشري الذي يقتضيه النظر صحة ما قاله الاخفش وكونه هو الصواب لانه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه لان معنى أحمر حينئذ شخص ما مسمى بهذا الاسم ولا نسلم ان الزائل عاد وقوله واذا زال المانع الخ غير مسلم (قوله اذا لم يكن معتادا) قال الدنوشري الضمير المستتر في يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لا يزيل شيأ وايضاح ذلك ان الهمزة في نحو احمد اعتيد زوالها لاجل التصغير بخلاف العدل في نحو عمر فانه لم يعتد زواله لاجله فتأمل

وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلئ) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تحيلئ بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر السبب (الثالث ارادة التناسب) للمنصرف (كقراءة نافع والكسائي سلاسلا) بالصرف لمناسبة اغلالا (وقواريرا) قواريرا بصرفهما وصلا لتناسب الاول آخر سائر الآيات والثاني الاول عند صرفه قاله الخبيصي (و) نحو (قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا) بصرفهما لتناسب وذا وسواعا ونسرا وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة أو بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب (الرابع الضرورة) اما بالكسرة كقوله

اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم • عصائب طير تهتدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة) • فقالت لك الويلات انك مرجلي

فصرف عنيزة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني راجلة اى ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة) حكاها الاخفش وقال كأنها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (وأجاز الكوفيون) الا أبا موسى الحامض من شيوخهم (والاخفش والفارسي) من البصريين (للمضطر ان يمنع صرف المنصرف) قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع (وأباه سائر البصريين) اى باقيهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الاخطل

(طلب الازارق بالكتائب اذ هوت • بشبيب غائلة النفوس غدور)

فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة

(قوله خدر عنيزة) بدل من الخدر والويلات مبتدأ ولك مقدما خبره وهي معترضة بين القول ومقوله قاله العيني وأقول لا نسلم ذلك بل الكل مقول القول وكان شبهته كسر ان بعد القول ويرد بأنها مكسورة لكونها جملة استئنافية قبل دخول القول (قوله ينبغي ان يحمل الخ) قاله الدنوشري أقول هذا الحمل لا حاجة اليه بل هو تنوين صرف وتمكين انتفت فائدته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

وبالغ في أمره حتى ادعى الخلافة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بزاى فراء مفعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر اطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن) أبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب انه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (في الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده أنه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فانهم يدعون ان الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولاضطرار او تناسب صرف * ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

* (فصل المنقوص) * وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق) سواء كان جمعا لا نظير له في الآحاد ام مصغرا فالاول (كجوار) فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع (و) الثاني نحو (أعيم) تصغير أعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أيسر بناء على ان وزن أفيعل لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه (وكذا ان كان علما كقاض علم امرأة) فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي (وكيرمى علما) فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه أشار الناظم بقوله

وما يكون منه منقوصا ففي * اعرابه نهج جوار يقتفي

هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن أبي اسحق وجمهور البصريين (خلافا ليونس وعيسى) بن عمر من البصريين (والكسائي) وأبي زيد والبغداديين (فانهم يثبتون الياء ساكنة

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشري أو خبر مبتدا محذوف كما قال العيني (قوله فأجازه الخ) قال الدنوشري يؤخذ من التعليل ان غير العلمية من الاسباب مثلها لوجود أحد السببين كالوصفية في قائم انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعده ولك ان تقول هذا الاخذ لا يصح اذ هذا القائل مصرح بالاجازة مع العلمية دون غيرها فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالابطال وغاية ما يقال ان التعليل مقدوح فيه بكذا وكذا على أنا لا نسلم أن تعليله مقدوح فيه وانما معناه فيما يظهر الآن ان أحد سببي المنع الذي لو فرضنا انضمام سبب آخر اليه يمنع فاذا وجد جاز معه ذلك ونحو قائم الذي أورده ليس كذلك فليتأمل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب الدنوشري بعده قول هذا المحشي فلا يصح الخ مردود وكان الصواب ان يقول مثلا لمزية العلمية على غيرها ويبين وجه المزية (قوله وحكى الفخر الرازي الخ) قال الدنوشري هذا مذهب مردود بما قال الشارح ولان الاصل في الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه من الاصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فانها لما كانت هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى ويحافظ عليها والثاني ان الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصول والثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي أن يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوي قاله ابن اياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشري ينظر هل يخالف ذلك ما قاله الشارح في شرح الازهرية من أن الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار الى الفاعل أولا

رفعا ومفتوحة جرا) فيقولون في الرفع جاءني جواري وأعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري وأعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن (كما تفتح) (في النصب احتجاجا بقوله) وهو الفرزدق

(فلو كان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا)

بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والالف للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطأ في فتح الياء من يعيليا ورد بأنه من اجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور

فلو كان عبد الله مولى هجوته * (ولكن عبد الله مولى مواليا)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس أن يقول مولى موال على حد والفجر وليال

* (هذا باب اعراب الفعل) *

المضارع أجمع النحويون على أنه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على أقوال أصحها قولهم (رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء) وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه أشار الناظم بقوله

ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافا للبصريين) غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود غيره وأجيب بأن التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بأنه غير مطرد (لانتقاضه بنحو هلا تفعل) وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ أثر العامل لا يغيره الا عامل آخر واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بأن المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وأجيب بأن الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على

(قوله ان الفرزدق اخطأ) تقلين هذا قول الجرجاني ان قول الفرزدق

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

خطأ باجماع وفي ذاك دليل على انه ليس كل عربي يحتج بكلامه وقد مر قريبا ما يتعلق بذلك

* (هذا باب اعراب الفعل) *

(قوله وسلم من نوني التوكيد) هذا انما يحتاج اليه اذا أريد كان مرفوعا لفظا أو تقديرا فقط وهو الذي يقتصرون عليه في تعريف الاعراب والمعرب فان أريد ما هو أعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لان المضارع المؤكد بنوني التوكيد والذي اتصلت به نون الاناث اذا تجرد من الناصب والجازم مرفوع محلا

(قوله لزم التناقض بذكر اليوم) قال الدنوشرى قد يقال ان محل افادتها التأبيد انما هو عند الاطلاق قاله الشمنى (قوله ولا تقع الخ) قال الدنوشرى يتطرق عليه هل لن دالة على النفى تضمنا أو التزاما والظاهر الثانى حتى تكون دلالتها على النفى كدلالة العمى على البصر فى الآية المذكورة ان دالة على طلب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهى موضوعة لطلب المضاف لانه مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفى ٢٩٠ تضمنية ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك تشه منه فليحذر عبد الله وعلى العصامى انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده بل التشهى من هذين القائلين أيضا فان المرجع فى مدلولات الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذى لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة ان مدلولها المطابق انما هو النفى على ما فيه من المسامحة المشهورة وان هذه المعانى الزائدة انما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما حرر فى محله وكان الشارح أشار الى ذلك بقوله بأن يكون الفعل بعدها دعاء وبقوله مدعين ان معناه الخ فليفهم (قوله لن تزالوا الخ) قال الزرقانى هو دعاء لهم بأن يستمروا على ما هم عليه من الانعام وقوله ثم لازالت الخ دعاء له بأن يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم وقوله ثم لازالت لكم اى لانعامكم وقوله خالدا الخ اى باقيا بقاء الجبال قال الدمامينى البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لاحتمال أن يكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه بثم دعاء بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر (قوله كافى ويله) قال الزرقانى أصله وى لأمه فحذفت الهمزة (قوله خلافا للخليل والكسائى) قال الدنوشرى رد مذهب الخليل والكسائى بجواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الاخفش الاصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء الى أن لن هى لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادى

والتخلص

الاسم ومضارعته اياه (وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها لن وهى لنفى سيفعل) اى لنفى الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهى اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفى البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفى خلق الذباب مستمر أبدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا (ولا تقتضى) لن (تأبيد النفى) خلافا للزمخشرى فى أنموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم فى قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر أبدا فى قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن أبرح الارض حتى يأذن لى أبى وتأبيد النفى فى لن يخلقوا ذبابا لامر خارجى لا من مقتضيات لن (ولا) تقتضى (توكيده) اى النفى (خلافا للزمخشرى) فى كشافه فى تفسير لن ترانى بل قولك لن أقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم فى بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم فى عدم افادة التأكيد والتأبيد (ولا تقع) لن (دعائية) بأن يكون الفعل بعدها دعاء (خلافا لابن السراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلنى لا أكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفى المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التى أنعم الله بها عليه قاله الموضح فى شرح القطر واختار فى المغنى غيره فقال وتأتى لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة فى قوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

انتهى وهى بسيطة على وضعها الاصلى عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فابدلت الالف نونا خلافا للفراء) وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (ولا) أصلها (لا ان) فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما فى ويله (والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائى) والخازرنجى وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناهما من النفى

(قوله وتركنا الثلاثة الباقية الخ) مر أحد الثلاثة وجوابه فى كلام الدنوشرى والثانى ان التركيب فرع عن البساطة فلا يدعى الا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت لا داخلة على مصدر مقدر من ان والفعل ومعنى ان يقوم زيد لا قيام زيد فقد دخل لا على المعرفة من غير تكرير مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ولا فى الكلام ما ينوب منابه وانما ذكرناها لئلا تبقى النفس متشوقة لها (قوله واخراج ما الاستفهامية عن الصدر) قال ابن مالك فى التوضيح ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا لا يلزم صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا ونصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولابن المرحل المغربى فى ذلك رسالة (قوله وتتعين المصدرية الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل وتتعين ٢٩١ اى كى المصدرية بعد اللام على رأى وهو رأى س والجمهور ومطلقا على رأى اى وهو رأى الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام أو لم تتقدمها وتتعين الثانية اى وهى الجارة مطلقا اى على رأى اى وهو رأى قوم من النحويين يرونها الجارة على كل حال تقدمت اللام أو لم تتقدم وتترجح مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان قال شراحه كالدمامينى كقولك جئتك لكى أن تكرمنى فيترجح أن تكون كى حرف جر مؤكدة للام ويحتمل أن تكون مصدرية مرادفة لان فتكون مؤكدة لها وانما يترجح الاول بوجوه أما أولا فلان ان أم الباب فالاولى الاعتناء بشأنها واذا جعلت كى تعليلية لزم أن يكون كى هى الناصبة ففيه وفاء بما استحقه من الاعتناء بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانيا فلان ما كان أصلا فى بابه لا يعمل توكيدا لغيره وأما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت بقربها ومجاورتها أحق بالاعمال من البعيد انتهى فان قلت قوله ويترجح مع اظهار ان مرادفة اللام الخ بل وقوله ومثله وتتعين الثانية مطلقا الخ يفيد جواز ادخال حرف الجر على مثله ومباشرته له فى غير ضرورة فيخالف قول الشارح انه لا يدخل الجار على الجار فان خص بغير ذلك سئل عن المعنى الفارق واتجه حينئذ ان يقال ساغ ذلك فى بعض المواضع فلم يسغ مطلقا المتبين امكانه قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجهة لان معنى كلام الشارح ان الحرف الذى جر ما بعده لا يجوز ان يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافى انه يجوز توكيد حرف الجر بحرف جر آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح ان هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد اللام الذى هو مذهب س والجمهور لامكان حمل كى على انها حرف جر مؤكد للام والنصب بأن مقدرة

والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل فى الضرورة أنشد أبو زيد لجابر الانصارى

فان أمسك فان العيش حلو * الى كأنه عسل مشوب

يرجى المرء ما لا ان يلاقى * ويعرض دون أبعده الخطوب

اى لن يلاقى ورد عليهم بأربعة أمور أقواها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة (الثانى كى المصدرية) وهى الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت ان الاصل لكى وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كى تعليلية (فاما) المصدرية فناصبة بنفسها كما أن أن المصدرية كذلك وأما (التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة) لزوما فى النثر (وقد تظهر فى الشعر) كقوله كيما أن تغر وتخدعا وسيأتى وما ذكره من ان كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكى أن أعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كى جارة دائما وان النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كى تأكيد للام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كى ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان أجابوا بأن الاصل كى تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود ذا كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتعين المصدرية

بعدهما كما قالوه فى عكسه نحو جئت كى لاقرأ فالحاصل انه ان أريد بدخول حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما اشكل عليه مانقلناه عن التسهيل وشروحه وان أراد به ما اذا كان الثانى هو الجار والاول داخل عليه فهذا لاينتج مطلوبه بجواز كونها حرف جر مؤكدة للام قبلها كما فى عكسه فليتأمل من خط ابن قاسم العبادى (قوله لكيلا تأسوا) قال الدنوشرى مأخوذ من الاسى وهو الحزن قال بعضهم والتأسى عند الائمة ان تنظر الى أسى غيرك اى حزنه وأنه مثل حزنك فتصبر والاسى هو الحزن ولا يعجبنى هذا وهو عندى مأخوذ من قولهم أسى الجرح والجريح اى داوى والآسى هو الطبيب المداوى فكان معنى التأسى التطبب والتداوى بالصبر ولو كان على ماذهبوا اليه لكان معنى التأسى التحزن تقول أسيت اى حزنت وتأسيت انتهى من سلوان المطاع (قوله لتقضينى) قال الدنوشرى هو بسكون الياء من تقضينى لانه من بحر المديد وغير بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمى اى قضاء غير اختلاس اى ذى اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله وأما حكاية الاخفش الخ) ٢٩٢ قال الدنوشرى مراده منه ان ما موصول حرفى هو والفعل اسم تأويلا مجرور باللام والتقدير اضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام وقوله كما أكدت اللام بمثل الخ هذا مبنى على ان الكاف أصلية ومثل زائدة مؤكدة لها فى المعنى وان كانت الكاف مضافا اليها أو حرفا جارا لها وأما اذا قلنا ان الكاف زائدة فهى المؤكدة واذا قلنا لا زائدة فلا تأكيد لاحدهما بالآخر فليتأمل (قوله ويجوز الامران الخ) قال الدنوشرى قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادى تنبيه تحصل ان كى اذا تجردت لفظا عن اللام جاز أن تكون مصدرية وان تكون حرف جر وان مقدرة بعدها لا تظهر الا فى الضرورة وان تقدمتها اللام وظهرت ان بعدها ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقى ما اذا تأخرت عنها اللام نحو جئتك كى لاقرأ وتتعين حينئذ انها حرف جر واللام تأكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون هى ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز ان تكون كى زائدة لانه لم يثبت زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ثم قال قال أبو حيان واجمعوا على انه لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جئت النحو كى أتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل اى فتقول جئتك كى النحو أتعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائى فى المسئلتين

ان سبقتها اللام نحو لكيلا تأسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية ان تأخرت عنها اللام أو أن) فالاول (نحو قوله) وهو عبد الله ابن قيس الرقيات

(كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس)

فكى هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضينى عنها وتقضى منصوب بأن مضمرة وأما حكاية الاخفش لكى ما أضربك بالرفع فخرجة على جعل ما موصولة وكى جارة مؤكدة للام كما أكدت الكاف بمثل فى ليس كمثله شئ ومثل بالكاف فى مثل كعصف مأكول (و) الثانى نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشرى

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك (كيما ان تغر وتخدعا)

فكى هنا تعليلية لتأخر ان عنها وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعوله الثانى وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الامران) المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتأخرها أو وجدا فالاول كما (فى نحو كى لا يكون دولة) فان قدرت قبلها اللام فهى مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهى تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس كى وعلى الثانى منصوب بأن مضمرة بعد كى والاولى ان تكون مصدرية كما ذكره الموضح فى باب حروف الجر (و) الثانى كما فى (قوله

أردت لكيما ان تطير بقربتى * فتتركها شنا ببيداء بلقع

(قوله فى الابتداء) قال الدنوشرى لو حذف فى لكان أحسن كما لا يخفى وفى قوله فيكون الخ مسامحة وكذا فيما يأتى * (فائدة) * ان المصدرية الداخلة على الماضى والامر وما المصدرية مثلا كيف يصدق عليهما حد الحرف ولم يدلا على معنى البتة ومن زعم ان لهما معنى فعليه بيانه وقد يقال فى أن انه يكفى فى صدق حد الحرف عليها دلالتها على الاستقبال حين دخولها على المضارع فان صدق الحد على افراد المحدود بالاطلاق العام دون الدوام ٢٩٣ ومعنى الاطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول فى وقت ما انتهى ولك ان تقول يكفى فى صدق حد الحرف عليهما دلالتهما على السبك دائما وهى من المعانى كما تقدم فى كلام الشارح فى بحث كى فى قوله لتأكيد معنى السبك (قوله ومحتملة لهما) اى للموضع النصب والجر ووجه الاحتمال ان محل ان وصلتها بعد حذف الجار هل هو نصب أو جر كما تقدم فى آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال الدنوشرى عبر بالمضارع دون الماضى الذى عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج الى نكتة وقد يقال فى عبارته اشارة الى قلة ذلك (قوله والقول بأن أصله يتمون الخ) قال الدنوشرى جعل الدمامينى كون الاصل يتمون منصوبا بأن أولى من اهمال ان ووجهه بأن حمل ان الناصبة على ان المصدرية فى الاهمال قليل وليس بقياسى وانما وقع فى شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير مقيس ووقوعه فى فصيح الكلام شائع قال فالصواب ان التخريج على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) فى فتاوى الجلال السيوطى مسئلة هل ورد فى الحديث كما تكونون يولى عليكم الجواب نعم رواه ابن جميع فى معجمه من حديث الحسن بن ابى بكرة وفيها بعد ذلك انه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولى عليكم حذف النون من تكونوا دون ناصب وجازم فأجاب بأن هذا الحديث رواه البيهقى فى شعب الايمان بلفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها انه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثانى وهو رأى الكوفيين والمبرد انه منصوب أوردوه شاهدا على مذهبهم ان ما تنصب الثالث انه من تغييرات الرواة

فكى تحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل ان تكون تعليلية لتأخر ان بعدها فان كانت مصدرية فان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لان تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى قاله الموضح فى الحواشى والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتتركها والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفراء التى تبيد اى تهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التى لا شئ فيها (الناصب (الثالث أن) المصدرية وتقع فى موضعين أحدهما فى الابتداء فتكون فى موضع رفع على الابتداء (فى نحو وأن تصوموا خير لكم) والثانى بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون فى موضع رفع على الفاعلية فى نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفى موضع نصب على المفعولية فى نحو فاردت ان اعيبها وفى موضع جر فى نحو من قبل أن يأتى يوم ومحتملة لهما فى نحو (والذى اطمع ان يغفر لى) خطيئتى أصله فى أن يغفر لى فحذفت فى فنصب ما بعدها أو ابقى على جره وأكثر العرب على وجوب اعمالها (وبعضهم يهملها) جوازا (حملا على ما أختها اى المصدرية) بجامع ان كلا منهما حرف مصدرى ثنائى واليه أشار الناظم بقوله

وبعضهم أهمل أن حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا

(كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع يتم والقول بأن أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا)

فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الاولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون انها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبرى والقياس فصلها منه بقد واحدى اخواتها (وتأتى ان مفسرة) بمنزلة

اى (وزائدة) دخولها وخروجها سواء (ومخففة من أنّ) المشددة (فلا تنصب الفعل (المضارع) فى هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار (نحو فأوحينا اليه ان اصنع الفلك) اى اصنع (وانطلق الملأ منهم ان امشوا) اى امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشى بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى المتعارف بل الاستمرار على الشئ نخرج وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له أن افعل كذا لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفى شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان بأى أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت اليه بأن افعل لدخول الجار نص عليه الموضح فى القواعد الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال فى المغنى وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد فى قولك هذا عسجد اى ذهب ولهذا لو جئت بأى مكان أن لم تجده مقبولا فى الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمنى بما يطول ذكره (والزائدة هى التالية لما) التوقيتية (نحو فلما أن جاء البشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغت اليشكرى * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم) * فيمن جر ظبية اى كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر له شوك (أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور (ولو كقوله

فاقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو المتروك كقوله

أما والله ان لو كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق

اى اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفى مقرب ابن عصفور انها فى ذلك حرف جئ به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله فى المغنى أو الواقعة بعد اذا كقوله

فأمهله حتى اذا أن كأنه * معاطى يد فى لجة الماء غامر

(قوله لان الجملة السابقة الخ) قال الدنوشرى ينظر اذا لم تكن مفسرة هل هى مصدرية أو زائدة أو مخففة فليتأمل (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشرى قال الدماميني فهم رحمه الله ان الجماعة أرادوا ان قم فى المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فأبطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو فى نفسه ذلك الشئ قال الرضى وأن لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول ٢٩٤ كقوله تعالى وناديناه أن يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير المفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قوله كتبت اليه ان قم اى كتبت اليه شيأ هو قم فأن حرف دال على ان قم تفسير المفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه انتهى وقال الشمنى وأقول هذا اختيار الرضى وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغت) اى كما قال المصنف وقال باغت منقول من بغته بالامر اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله ارقم بن علباء اليشكرى (قوله فأمهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الآتى (قوله حتى اذا أن كأنه) قال الدنوشرى ينظر هل اذا شرطية أو هى ظرف مجرد عن الشرط أو هى فجائية فان قلنا بالاول فأين شرطها وجوابها أو بالثانى فأين الجملة الفعلية الملتزمة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتى وقد يقال انها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره حتى اذا يقال فيه كأنه الخ والمعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المغطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية فى قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمنى فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكأن أو صفة لمعاطى ان صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل فى انقاذه كما كان فيه الى أن وصل الى حالة اشبه فيها من هو مغمور فى اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه ان فى لجة الماء متعلق بغامر وهو غير متعين

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد فى غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا أن لا نتوكل على الله وأجيب بأن أن مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا فى ان لا نتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر (والمخففة من أنّ) المشددة (هى الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة علم ام لا فالاول (نحو علم ان سيكون) و الثانى (نحو أفلا يرون ان لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا أن يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون ان لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا أن لا تكون) فتنة فى قراءة الرفع (ويجوز فى تالية الظن ان تكون ناصبة) اجراء للظن على أصله من غير تأويل (و) النصب (هو الارجح) لان التأويل على خلاف الاصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) اى على النصب (فى) الم (أحسب الناس أن يتركوا) بحذف النون (واختلفوا فى وحسبوا أن لا تكون فتنة فقرأه غير ابى عمرو والاخوين) حمزة والكسائى (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى بالرفع لوجود الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرؤا بالرفع فى يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل فى كون ان ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع فى رأيت أن لا يقوم زيد اذا أردت اليقين مثل أفلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان أردت الظن مثل وحسبوا أن لا تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنتصب ان الواقعة بعده الفعل ولا اجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانبارى ينصبان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله

و بأن انصبه وكى كذا بأن * لا بعد علم والتى من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد * تخفيفها من أن فهو مطرد

ومن غير الغالب وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب (الرابع اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان أو اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها الا ان مضمرة بعدها (وهى) على القول بالحرفية (حرف جواب وجزاء) عند سيبويه وقال الشلوبين هى كذلك فى كل موضع وقال الفارسى فى الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزاء اما فى الاستقبال أو فى

(قوله فتنصب ان الواقعة) قال الزرقانى مترتب على المنفى وكذا قوله وترفع (قوله والنوعان الخ) قال الدنوشرى لو عبر بقوله والامر ان كان أولى (قوله بعد العلم الصريح) قال الدنوشرى الباقى على معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشرى مقابله انها اسم واليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها اذا والاصل أن يقول اذا جئتنى أكرمك فحذف ما تضاف اليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادى

(قوله بأن اعتمد الخ) ظاهره حصر وقوعها حشوا فى ذلك وانه ليس من وقوعها حشوا نحو يا زيد اذن أكرمك ويؤخذ من كلام أبى حيان خلافه لانه بعد ان نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم بطلان العمل عن الفراء واجازته عن الكسائى قال ولا نص احفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدير فى عملها ان لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية بالمفعول التأخير انتهى فقوله لان النية الخ يفيد عدم التقدم قطعا عند البصريين ٢٩٦ فيما تقدم فيه النداء هذا وينبغى أن يكون المقصود حصر الحشو الذى يهمل معه وجوبا والافسيأتى

الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو فى حشوه او فى آخره والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط اعمالها ثلاثة أمور أحدها ان تتصدر) فى أول الجواب لانها حينئذ فى أشرف محالها (فان وقعت حشوا) فى الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (اهملت) وذلك فى ثلاث مسائل احداها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن أكرمك الثانية ان يكون جوابا الشرط قبلها نحو ان تأتنى اذن أكرمك الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن لا أخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة

(لئن عادلى عبد العزيز بمثلها ❊ وأمكننى منها اذن لا أقيلها)

برفع أقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع فى المغنى تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التى قالها عبد العزيز ابن مروان لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال له تمن على اعطك فتمنى أن يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتى وامكننى منها لم اترك مقالتى الاولى واتمنى عليه ان أكون كاتبا له كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه (وأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا ❊ انى اذا أهلك أو أطيرا)

بنصب أهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة و(الخبر) اى خبر ان (محذوف اى انى لا استطيع ذلك) أو لا أقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة انى على هذا معترضة بين اذن وما هى جواب له والاصل لا تتركنى اذن أهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعى البعيد وهو مفعول ثان لتتركنى لا حال والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله ❊ ان صدرت

فيما اذا سبقها العاطف انها تهمل فى غير هذه المسائل الثلاث (قوله أو مقدر الخ) قال الدنوشرى ينافيه ما صرح به العينى فى شرح الشواهد ان ذلك جواب للقسم المذكور فى البيت قبله

حلفت برب الراقصات الى منى ❊ يغول الفيافى نصها وذميلها

لكن العينى تناقض كلامه فانه قال قبل ما ذكرناه عنه ولا أقيلها فى موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات ابل الحجيج التى يتبخترن فى مشيهن كانهن يرقصن ويغول يقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير والضمير فى بمثلها ولا أقيلها يرجع الى خطة الرشد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافى قول الشارح انه راجع الى المقالة وما معنى خطة الرشد انتهى وأقول لا ينافى لصحة الامرين وذلك لان الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبى الخليفة عمر وكان نائبا بمصر عن ابن أخيه سليمان الخليفة ولم يل عبد العزيز الخلافة وان وقع للدمامينى ذلك وكان مدحه فأعجب به فناه فطلب منه ان يكون كاتبا له فلاح منه القبول وأعرض الشاعر عن ذلك كما يدل عليه قوله عجبت لتركى خطة الرشد بعدما ❊ بدا لى من عبد العزيز قبولها ثم ندم على ذلك وقول الدمامينى انه لم يجبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معنى خطة الرشد وروى خطة المجد (قوله وجملة انى) قال الدنوشرى اضافة الجملة الى ان لادنى ملابسة (قوله لا حال) قال الدنوشرى أشار به الى رد ما قاله العينى انه حال ذكره فى شرح الشواهد (فان

(قوله واو أو فاء) قال الدنوشرى ظاهره ان ذلك خاص بهما وان غيرهما ليس مثلهما فاذا قلت انا أخرج الى البغاة ثم اذن اقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر اطلاق الالفية يقتضى ٢٩٧ التسوية فانه قال وانصب وارفعا ❊ اذا اذن من بعد عطف وقعا

(فان كان السابق عليها) اى على اذن (واوا أو فاء جاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) فى الشواذ (واذن لا يلبثوا فاذن لا يؤتوا) بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبى بن كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله وانصب وارفعا ❊ اذا اذن من بعد عطف وقعا قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أو لان المعطوف على الاول أول انتهى الامر (الثانى ان يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب واليه الاشارة بقول النظم ونصبوا باذن المستقبلا (فيجب الرفع فى نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا) لانه حال ولا مدخل للجزاء فى الحال كما تقدم الامر (الثالث ان يتصلا) اى ان يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه الاشارة بقول النظم والفعل بعد موصلا (أو يفصل بينهما القسم) وهو المشار اليه بقول النظم أو قبله اليمين (كقوله

اذن والله نرميهم بحرب ❊ تشيب الطفل من قبل المشيب)

فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر فى قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه أبو عبيدة واشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائى بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو عديله فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر فى المغنى الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك كله الى السماع

❊ (فصل ❊ ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا فى خمسة مواضع أحدها بعد لام ان سبقت بكون ناقص ماض) لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا (منفى) الاول بما والثانى بلم دون غيرهما من أدوات النفى (نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويغفر

(قوله أو يفصل) قال الدنوشرى ان عطف على متصلا كان ركيكا وان جعل منصوبا باضمار أو بمعنى الا كان حسنا قاله بعض الافاضل انتهى ووجه قوله كان ركيكا انه اذا عطف على قوله ان يتصلا اقتضى ان الشرط الثالث أحد الامرين اما ان يتصلا أو ان يفصل بينهما بالقسم والشرط انما هو الاتصال غاية الامر ان الفصل بالقسم مغتفر فحق الكلام أن يقال ان يتصلا ولا يضر الفصل بالقسم (قوله تشيب الطفل) قال الدنوشرى جملة تشيب بالتاء أوله صفة لحرب عينى انتهى ووجه كونه بالتاء يعنى المثناة من فوق لا بالمثناة من تحت ان الحرب مؤنثة بدليل عود ضمير المؤنث اليها فى قوله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها وهذا بناء على ان فاعل تشيب مضارع أشاب وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة ويجوز أن يكون يشيب بالياء المثناة تحت والطفل فاعل ويشيب مضارع شاب بحرف المضارعة مفتوح والجملة صفة حرب والعائد محذوف والتقدير يشيب الطفل منها

٣٨ يع ى (قوله بالظرف) قال الدنوشرى اى والجار والمجرور اذا انفردا اجتمعا واذا اجتمعا افترقا

❊ (فصل) ❊ (قوله وجوبا) لو أخره عن قوله بأن مضمرة كان أولى لان الوجوب قيد فى الاضمار لا فى النصب

(قوله وخالفهم الكوفيون) اى فجعلوا اللام ناصبة قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم فى الفعل (قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشرى لعل ان ذلك ضرورة لكن التقديم فى الثانى أخف منه فى الاول لكونه جارا ومجرورا وللبصريين ان يقولوا انها ضعفت بالتزام حذفها فجاز تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بأن ضعفها يقتضى عدم تقديم معمولها لما انه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشرى الظاهر ان هذا البعض هو الشيخ الرضى وعبارة الدماميني نقلا عنه وقد جعل الرضى من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف ٢٩٨ الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار وذلك لانها كالنائبة عن أن انتهى وينظر ما معنى قوله جاز اظهار أن هل معناه وجاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشرى رد لزعم بعضهم المتقدم بعد ان رد ما رد به قوله فما تقدم وتعليله بقوله لان الكلام الخ قد يرد وما المانع من ان الخبر هنا نحو مريد اى وما كان القرآن محلا للافتراء على قياس ولم تكن أهلا لتسمو المار وانا أقول ما قاله هذا الزاعم غير متعين ويكون ان وصلتها خبرا عن كان على تأويل المصدر المؤول باسم المفعول اى وما كان هذا القرآن افتراء اى مفترى أو على حذف مضاف انتهى وما قاله ذكره المصنف فى المغنى قال فى القاعدة السابعة من الباب الثامن ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك التقدير على تقدير آخر ومثل بالآية ثم قال فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى (قوله تقدمه نفى) قال الدنوشرى ظاهره عدم تقييده بما ولم بل كل أدوات النفى كذلك وينظر ما وجه هذه الاقوال وما وجه اختصاص هذا الحكم بلم يكن وما كان وما المانع من ان يكون النفى بلما وبان وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيد ليفعل أو لا (قوله لام الجحود) قال الدنوشرى يقال جحد يجحد جحدا ويقال أيضا أجحد الرجل فهو مجحد اذا كان ضيقا قليل الخير (قوله اذا صلح فى موضعها الخ) قال الدنوشرى تبع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الابناسى وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى الا أو الى لانه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز به عما اذا لم يصلح واحدهما فى موضعها فانه اذا انتصب المضارع بعدها جاز اظهار ان انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لبشر أن

منصوبان بأن مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذى دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذى زعمه البصريون من قال

سموت ولم تكن أهلا لتسمو ❊ ولكن المضيع قد يصاب

فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل أو مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله

لقد عذلتنى ام عمرو ولم أكن ❊ مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت ان هى الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجىء ذلك فى صريح ان فى قوله ❊ كان جزائى بالعصا ان أجلدا ❊ والجواب واحد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام فى مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن ان يفترى فى تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفى هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز فى سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز فى ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفى والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله ❊ وبعد نفى كان حتما أضمرا ❊ الموضع (الثانى بعد أو) العاطفة (اذا صلح فى موضعها

يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة الى تبع فيه ابن الناظم والصواب ان يقول المرادفة الى أو كى ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لالزمنك أو تقضينى حقى فانه صالح للتعليل بكى وللغاية بالى وللاستثناء من الازمان بالا ويتعين الاول فى لاطيعن الله أو يغفر لى والثانى فى لا تنتظرنه أو يجىء والثالث فى لاقتلن الكافر أو يسلم وما ذكر يرد على من زعم ان تقديرها بالا مطرد وعلى من قال أيضا ان تقديرها بكى أو بالى مطرد والعلة فى نصب الفعل بعد أو هذه انهم قصدوا التفرقة بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها لما بعدها فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها فى كون الاول محقق الوقوع أو مرجحه والثانى مشكوك فيه فاذا قصدوا المساواة ٢٩٩ رفعوا تقول أفعل كذا أو اترك كذا برفع اترك عند المساواة وان قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا الى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين ان يكون ان لقوتها دون اخواتها ومن النصب بعد او قول الشاعر

لا جدلنك أو تملك منيتى ❊ بيدى صغارا طارفا وتليدا

والنصب بأو عند الكسائى وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور على ان النصب بأن مضمرة بعد أو لا بالمخالفة ولا بأو لانها حرف عطف ولا عمل لها وانما عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم فاذا قلت لا تنتظرنه أو يجىء ولاقتلن الكافر أو يسلم فتقديره ليكونن انتظار منى أو مجىء منه وليكونن قتل منى للكافر أو اسلام منه ❊ (فائدة) ❊ اذا كان ما قبل أو يقتضى شيئا فشيئا صلح فى موضعها حتى بمعنى الى والا فلا (قوله وحتى التى الخ) قال الدنوشرى اقتصر على ما ذكر ولم يبال بما قال فى التسهيل انها قد تكون أيضا بمعنى الا كقول الشاعر ليس العطاء من الفضول سماحة ❊ حتى تجود وما لديك قليل لما قيل انه لا دليل فى البيت لامكان حمل حتى فيه على انها بمعنى الى وذكر غيره ان الغالب كونها للتعليل فينظر ما الاصح (قوله وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها) كذا فى النسخ وفيه قلب وصوابه اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر

حتى) المرادفة الى (نحو لالزمنك أو تقضينى حقى) اى حتى تقضينى (وقوله

لاستسهلن الصعب أو ادرك المنى ❊ فما انقادت الآمال الا لصابر

اى حتى أدرك (أو) صلح فى موضعها (الا) الاستثنائية (نحو لاقتلنه) اى الكافر (أو يسلم) اى الا أن يسلم (وقوله) وهو زياد الاعجم

وكنت اذا غمزت قناة قوم ❊ (كسرت كعوبها أو تستقيما)

اى الا ان تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز فى اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى نشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل فى هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اى ليكونن لزوم منى أو قضاء منه لحقى وليكونن استسهال منى للصعب أو ادراك للمنى وليكونن قتل منى للكافر أو اسلام منه وليكونن كسر منى لكعوبها أو استقامة منها واليه أشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح فى ❊ موضعها حتى أو الا ❊ الموضع (الثالث بعد حتى) الجارة (ان كان الفعل مستقبلا باعتبار) زمن (التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء) فتفىء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر وبالقتال والقائه الى المخاطب به (أو) مستقبلا (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول) فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى التى ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كى التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا

كان ماقبلها غاية لمابعدها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من أمثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل ان يكون المعنى كى تنفى أو الى أن تنفى والمثال الثانى حتى فيه بمعنى الى خاصة اى الى أن يقول الرسول والى هذا الموضع أشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم (ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا) أو مؤولا بالحال (مسببا) عما قبلها (فضلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه فى قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها الان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبلها بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (فى قراءة نافع لانه مؤول بالحال اى حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه انهم يقولون ذلك) حينئذ وللحال المؤول تفسيرا آخر وهو ان يفرض ما كان واقعا فى الزمن الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة أو مجازا لان نصبه يؤدى الى تقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق مابعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب فى مثل ان تبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال (ويجب النصب فى مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين (وما سرت) الى البلدة (حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية) فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ماقبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه قاله المرادى (بخلاف أيهم سار حتى يدخلها) ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فان السير ثابت) محقق (وانما الشك فى عين (الفاعل) فى الاول وفى عين الزمان فى الثانى وأجاز الاخفش الرفع بعد النفى على ان يكون أصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفى على الكلام بأسره لا على ماقبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و) يجب النصب (فى نحو سيرى) بفتح السين (حتى أدخلها لعدم الفضلية) فسيرى مبتدأ وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر (وكذلك) يجب النصب فى مثل (كان سيرى امس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة) وحتى ادخلها الخبر (ولم تقدر الظرف) وهو امس

(خبرا)

(قوله فالمثال الاول الخ) فيه نظر اذ ماذكره شاهد لامثال وقوله من أمثلة يقتضى انه أتى بجميع منها وهو انما أتى باثنين ويجاب عن الاول بانه لامانع من كونه مثالا اذ المراد به الايضاح وان كان يصح ان يراد الاثبات فيكون شاهدا وعن الثانى بأن أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال التى تتعين فيه حتى للتعليل نحو اسلم حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله ومسببا) قال الدنوشرى كان الاولى رفعه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان ماذكره غير ماذكره المصنف وليس كذلك فليتأمل (قوله وانما وجب رفع الخ) قال الدنوشرى وجوب الرفع عند ارادة الحال مجازا لا ينافى جواز النصب عند عدم ارادته كما قدمه فليتأمل (قوله لانتفاء الحال) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من الرفع فان مابعدها ماض بالنسبة الى زمن التكلم ونزول الآية نظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز فى هذا وقد يقال انما وجب النصب هنا لان الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا الا بالنصب لكون الفعل مستقبلا اذ ذاك والمحكى لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتأمل انتهى وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم

(قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشرى كون النصب باضمار ان بعدهما هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالمخالفة وبعضهم ذهب الى انه منصوب بالواو ونفسها كما فى أو وقاله ابن الانبارى فيه ومثبتهم وعن الكوفيين ان الواو ناصبة بنفسها الأصل له فلا يحذرون كثرنا قلوه وجل منقولوه * (فائدة) * قال بعضهم ان واو المعية ليست واقعة فى جواب شئ وانما هى واقعة بعد الامور المذكورة وليس مابعدها جوابا لما قبلها كما فى الفاء (قوله حال كونهما مسبوقين الخ) أشار الى ان مسبوقين حال من فاء السببية وواو المعية لكن فيه مجئ الحال من المضاف اليه ولعله لانه كجزء المضاف اليه لانه لو اسقط لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعنى فتأمل (قوله وما كان تقليلا الخ) قال الدنوشرى هذا يشمله قوله أو فعل فليتأمل وقوله كان بحرف يتعين ان تكون فيه كان تامة اذ لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفى اى لانه اذا وقع الجار والمجرور صلة أو صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا اذ ما يجوز ان تكون موصولة أو موصوفة ثم ظهر ان شرط الوصل بالجار والمجرور والظرف كونهما تامين وهنا الجار والمجرور اعنى قوله بحرف ليسا من قبيل التام فلذا ذكر المتعلق (قوله ولما يعلم الله الذين جاهدوا الخ) نفى العلم فى هذه الآية مستعمل فى نفى المعلوم كما قاله العز بن عبد السلام فى مجاز القرآن وبينه المصنف فى شرح الشذور بما حاصله أن المخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه والعلم وان كان عام التعلق فانما يتعلق بالاشياء على ماهى عليه وانما تعلق بجهاد هؤلاء وعدم صبرهم (قوله ياليتنى كنت معهم) قال الدنوشرى يمكن التمنى أيضا بالا نحو ألا رسول منا فيخبرنا وبلو كقوله لو نعان فنشهد او منعه ابن مالك وقال جواب عن انشاء تقديره وددنا لو نعان الخ وماذكره المصنف والشارح من ان التمنى والترجى من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازانى فى المطول ان الترجى لا طلب فيه وانما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله انتهى واختلفوا فى التمنى فمنهم من قال انه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ الاسلام أحمد بن قاسم العبادى فى حاشية جمع الجوامع وشرحه للمحلى (قوله فى قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشرى قد قرآ بالنصب فى نكذب وفى نكون بعده معا ووافقهما ابن عامر فى نصب نكون فقط والباقون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهى الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أو لا محضين

(خبرا) لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيرى أو ناقصة وامس متعلقا باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان مابعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى واليه أشار الناظم بقوله

وتلو حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسبوقين بنفى أو طلب محضين) واليه أشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفى أو طلب * محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع * فالنفى يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا به النفى فالاول (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) والثانى نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفى مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقس الباقى والطلب يشمل الامر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية وزاد الفراء الترجى مثال الفاء بعد التمنى (ياليتنى كنت معهم فأفوز) ومثال الواو بعده (ياليتنا نرد ولا نكذب) بآيات ربنا ونكون بالنصب فى قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء بعد النهى (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى و) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الاسود الدؤلى

(لا تنه عن خلق وتأتى مثله) * عار عليك اذا فعلت عظيم

وشرط النهى عدم النقض بالا فلو نقضت النهى بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب فى يغضب الرفع قاله فى شرح الشذور تبعا لسيبويه (و) مثال الفاء بعد الامر (قوله) وهو أبو النجم العجلى

(يا ناق سيري عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا)

والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الاعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن برى

(فقلت ادعي وادعو) ان اندى * لصوت ان ينادي داعيان

فادعو مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو واندى افعل من الندا بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعائي ودعاؤك فان ارفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا (وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية) وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين (لان تطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شيء (وتكون جواب النهي) وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الآية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لايجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

وبعد العرض قوله

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله

هل تعرفون لباناتي فارجو ان * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي سيأتي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد من أربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه (واحترز) الناظم (بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلو بنفي) آخر (و) من النفي (المنتقض بالا) فالاول (نحو ألم تأتني فأحسن اليك) بالرفع

(قوله يا ناق سيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلاء بن سيابة حيث نصب فنستريحا الا انه جواب بالفاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت ٣٠٢ له ان يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتأمل اه وأقول انما حذفه الشارح لظهور ان معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس هذا مما يحتاج لتأمل (قوله بعض الروح) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا في حاشية شرح ابن المصنف واختلف في الروح من تكلم بها فقال جمهور المتكلمين انها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الاخضر وقال كثير منهم انها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية انها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه اه بحروفه وأقول ليت شعري أي داع الى نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه على متعارف العرف (قوله مستقبل) قال الدنوشري مضاف اليه ومصدر قبله مضاف له والتقدير سبك مصدر فعل مستقبل منه وينظر هل يصح أن يكون مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي فيرفع الفعل حينئذ وكان الاولى ان يقول بكونهما محضين مثلا أو بمحضهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية (اذا للنفي غير المحض بأربعة أمثلة وتبعه عليها ولده وهي ما انت الا تأتينا فتحدثنا وما تزال تأتينا فتحدثنا وما قام فيأكل الا طعامه وقوله

(اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي) وانما أردت ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك الجأت المخاطب الى الاقرار بامر قد كان تقول أضربت زيدا ولا يكون غرضك ان يعلمك أمرا لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره أي تحمله على أن يقر بفعل قد فعله اه والمعنى أنت اتيتني فأحسنت اليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير أي بما دخله النفي لا بالنفي اه فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه اه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا أو لانه جواب الاستفهام (و) الثاني (نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا و) الثالث نحو (ما تأتينا الا وتحدثنا) فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تأتيني فأكرمك أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف النفي للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومعنى استئنافه أن تقدره خبرا لمبتدا محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتيني فانا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي أن النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث أن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها و يقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع أن تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان (و) احترز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسيأتي) الكلام عليهما بعد اسطر (و) احترز (بتقييد الفاء بالسببية و) تقييد (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) اذا لم يشعرا بسببية ولا معية (ومن الاستئنافيتين) فالفاء العاطفة على صريح الفعل

وما قام منا قائم في نديناه فينطق الا بالتي هي أعرف وفي الاخيرين نظر فان النفي اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وانشد عليه فينطق الا بالتي هي أعرف قاله ابن الانبابي في ٣٠٣ شرح الالفية واحترز بكون الطلب محضا عن المصدر نحو سقيا ورعيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيدا وغفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لان الطلب انما يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الاول والمراد بالتكوين الايجاد في الثاني قاله ابن الانبابي واحترز بقوله فاء الجواب عما اذا كانت لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى نفي الفعلين وعما اذا كان ما بعدها مستأنفا وانما ينصب اذا قصد بها معنى الجزاء او السببية (قوله فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري الخ) قال الدنوشري وقع للزمخشري انه قال في قوله تعالى أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة أخي ان انتصاب فأواري بان في جواب الاستفهام قال في المغني وهو فاسد لان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز قال الدماميني أقول قال التفتازاني يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب أي ان لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب لينصب الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر بانه في العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة المواراة دلالة على التعكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهدى اليه غراب (قوله فلان زال للنفي) قال الدنوشري لو قال فلان تزال الخ لكان أحسن

(قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشرى يرده قول ابن الانباسى ان الفعل فى الآية مبنى على اضمار مبتدا والتقدير فهم يعتذرون ووجه الرد انه ليس المعنى على الاثبات ثم رأيت الشيخ ذكريا قال فى حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أى فهم يعتذرون قال البيضاوى عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفى الاذن والاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح فى جعله مثالا للاستئناف ٣٠٤ لانه يقتضى ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما فى قولك ما تؤذينا فنحن نمثلك بالرفع

(نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانه للعطف) فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له فى رفعه وفى النفى الداخل عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفى لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوثر الرفع لتناسب رؤس الآى قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفى الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا فليس الاذن سببا للاعتذار (و) الفاء الاستئنافية نحو (قوله) وهو جميل صاحب بثينة

(ألم تسأل الربع القواء فينطق) * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فينطق مرفوع وهو مبنى على مبتدا محذوف أى فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء (فانها) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (اذ العطف يقتضى الجزم) لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسأل (والسببية تقتضى النصب) له لكونه فى جواب الاستفهام ونوزع فى اقتضاء السببية النصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها النصب صحيح على قول الاكثر قال فى المغنى والتحقيق أن الفاء فيه للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والربع المنزل والقواء بفتح القاف ومدها كثرمن قصرها الخالى الذى لا أنيس به والبيداء القفر الذى يبيد من سلك فيه أى يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس المقفف (وتقول) مع الواو (لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (اذا نهيته عن الاول فقط) وابحت له الثانى وكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن (فان قدرت النهى عن الجمع) بينهما (نصبت) على ارادة المعية وكانك قلت لا تاكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهى (عن كل منهما) على حدته (جزمت) على العطف وكانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم فى حالتى العطف انه فى النصب من عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفى الجزم من عطف الفعل على الفعل (واذا سقطت الفاء) من المضارع

(قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشرى أى ويكون حينئذ المعنى على الوجه الرابع المار فى كلامه (قوله ليبينون) كذا فى كثير من النسخ باثبات النون والصواب حذفها كما فى بعض النسخ لان الفعل منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدنوشرى وعبارة العينى والسملق الارض لا تنبت شيأ * (تنبيه) * ألحق الكوفيون بالواو ثم فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى ويجوز فيه الجزم أيضا اه من شرح ابن الانباسى وفيما رد به على ابن مالك نظر لان الرفع يلزم عليه أيضا أن المنهى عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهى وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الاشارة الى حكمة النهى عن البول فيه وفى حفظى أن حكمة النهى عنه أنه مأوى للشياطين فقد يتأذون فيؤذون من يبول فيحصل له الصرع فهو نهى ارشاد اه وما اعترض به ابن الانباسى على ابن مالك مأخوذ من كلام النووى فى شرح مسلم وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الالفية فى باب الجوازم (قوله واذا اسقطت الفاء) أى لم يؤت بها

(قوله المحض) قال الدنوشرى التقييد به غير واضح لما سيجىء من قوله ولا خلاف فى جواز الجزم بعدهما اه ووجه كلام الشارح حمل أل على العهد الذكرى وكون الغالب فى النكرة اذا أعيدت معرفة أن تكون عينا (قوله معنى الجزاء) يحتمل ان الاضافة بيانية أى معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل ان الاضافة حقيقية وهى على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لان الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للاول ولو أراد الثانى لقدر لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف ولعله غاير الاسلوب اشارة بجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة اطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية والمسببية والشارح اختار الاول فقدر حرف فالاضافة على معنى اللام ويجوز ارادة الثالث فالاضافة بيانية وأما الثانى فلا يتصور ارادته هنا فتدبر (قوله ولان نائب الشئ الخ) قال الدنوشرى مردود بان اما نائبة عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على ما دلا عليه قطعا وحروف النداء ليست دالة على الحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التى هى نائب عنه ومنع قوله والطلب الخ اه ويمكن ان يجاب بان المراد ان نائب الشئ يؤدى معناه المقصود (قوله ولان الارجح فى ضربا زيدا الخ) قال الزرقانى هذا بالنسبة الى القول ٣٠٥ الثالث القائل بان الجزم بالطلب لنيابته مناب الجازم كان النصب بضربا الخ وكون الارجح أن النصب بالفعل المحذوف مبنى على رأى المصنف قال فى شرح القطر ولا يجوز فى قولك ضربا زيدا ان تعتقد أن زيدا معمول اضرب خلافا لقوم من النحويين لان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما تقول اضرب زيدا وانما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر اه واعترض عليه فى ذلك بان الشرط المذكور وهو ان يحل محله فعل مع أن أو ما انما هو فى المصدر غير النائب عن الفعل اما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الاصح قال فى التسهيل فصل يجىء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل

المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذى سقطت منه الفاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف فى تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه (جوابا الشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط (لا) جوابا (للطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافى والفارسى ثم اختلفوا فى علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما ان أسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسى والسيرافى لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه (خلافا لزاعمى ذلك) ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشئ يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط ولان الارجح فى ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك (نحو تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزم بجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تأتونى أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزى اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق

٣٩ ج

فى معمول عامله على الاصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والاخفش اه قال ابن عقيل فى شرحه لهذا المحل هو أيضا قول الزجاج والفارسى وذهب المبرد والسيرافى وجماعة الى أن عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الاول بدليل اضافة المصدر اليه قال تعالى فضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه أن النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع ان أو ما محله بخلاف غير النائب فانه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا أتل) قال الدنوشرى قال فى المغنى وأما قول بعضهم فى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيأ ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر محوج للتأويل قال الدمامينى الاشكال هو أن ما من ما حرم موصولة وان لا تشركوا بدل أو خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه فيحوج ذلك الى التأويل بادعاء ان لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم

(قوله خذ) قال الدنوشرى أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذا ونظيره مر من أمر وكل من أكل وقدرت الهمزة التى هى الفاء فى
مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى ٣٠٦ وأمر أهلك بالصلاة وهذه الافعال لا رابع لها (قوله صفة لوليا) قال الزرقانى

السبعة (بخلاف) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس و بخلاف (نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة الرفع فانه قدر) مع فاعله جملة فى موضع نصب (صفة لوليا لا جوابا لهب كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بعد غير النفى جزما اعتمد * ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد

وأما النفى فلا يجزم الفعل فى جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاجى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث (وشرط غير الكسائى) من النحويين (لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع ان لا فى موضعه) وهو ان تضع موضع النهى شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله المرضح فى شرح القطر والمرادى فى شرح النظم وظاهر قول النظم

وشرط جزم بعد نهى ان تضع * ان قبل لا دون تخالف يقع

انك تضع ان قبل لا الناهية بالها وشرحه على ذلك الشاطبى (نحو) بفتح الثاء المثلثة أى من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم) لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع فى نحو لا تدن من الاسد يأكلك) لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد يأكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع فى قوله ولا تمنن تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم) بالجزم فى يؤذنا بحذف الياء (على الابدال) من يقرب بدل اشتمال (لا) على (الجواب) للنهى لعدم صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائى قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب وفى التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب و بقول أبى طلحة للنبى صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم و يروى لا تتطاول يصبك و بالحديث لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا على النصب و يصبك بدل من تشرف أو تتطاول و يضرب مدغم وفى رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفى كما تقدم (وألحق الكسائى فى جواز النصب بالامر) بالفعل (ما دل على معناه) أى الامر (من اسم فعل) مطلقا سواء أكان فيه لفظ

استشكل جعله صفة بناء على أن نبى الله يحيى مات قبل والده بان دعاء النبى قد يتخلف وذلك لانه بمونه قبله لم يرثه ومعلوم ما يورث من الانبياء ورأى هذا المستشكل ان الجملة مستأنفة لا صفة وأجيب بان دعاء الانبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم انه سأل فى ثلاثة أمور فاستجيب له فى اثنين وتأخرت الاجابة فى الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بان مفاد الجملة حينئذ الاخبار واخبار الانبياء لا يتخلف قطعا واجيب بان هذا الاخبار باعتبار غلبة الظن لان نبى الله زكريا لما كان مسنا غلب على ظنه انه متى وهب له ولد يرثه اه وذكر الجلال السيوطى الاشكال فى شرح عقود الجمان فى باب الانشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبى ثم قال واجاب الشيخ بهاء الدين بان المراد ارث النبوة والعلم وقد حصل فى حياته وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما ينبغى الرجوع اليه (قوله وهو ان تضع الخ) قال الدنوشرى ينظر مامرجع الضمير فى قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى ان هذا انما يتسبب عن كون لا نافية والمناسب لكونها ناهية ان يقال لان الاكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو الفعل
و به يعلم ان هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وان الامثلة لا تعين احدهما ولهذا لم يستدل بها أحد على مدعاه

(قوله ونزال) قال الدنوشرى مشكل فى نزال واخواته فانها مشتقة من ٣٠٧ النزول (قوله وجشأت بالجيم الخ) قال

الفعل أم لا (نحو نزال فنكرمك) وصححه فتح ذلك ووافقه ابن جنى وابن عصفور ورد بان نزال وتراك ونحوهما فيها معنى الفعل وحروفه ومنعاه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه (أو) ما دل على الامر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس) بنصب ينام عند الكسائى خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بنحو دون كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف فى اعرابه فقال المرادى مبتدأ وخبره محذوف أى حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه فى معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لانها غير مشتقة (ولا خلاف فى جواز الجزم بعدهما) أى بعد اسم الفعل والخبر المثبت (اذا اسقطت الفاء) لعدم مقتضى السبك والى ذلك أشار الناظم بقوله

والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا

(كقوله) وهو عمرو بن الاطنابة الانصارى

وقولى كلما جشأت وجاشت * (مكانك تحمدى أو تستريحى)

بجزم تحمدى فى جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه فى معنى اثبتى وقولى مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدى على حد قولى لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان (وقولهم) أى العرب (اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه) بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الا أن المراد بهما الطلب (أى ليتق وليفعل) فلذلك جزم فى جوابهما (وألحق الفراء الترجى بالتمنى) فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا (بدليل قراءة حفص) عن عاصم (فاطلع بالنصب) فى جواب لعلى أبلغ الاسباب والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب * كنصب ما الى التمنى ينتسب

ومذهب البصريين ان الترجى ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها فى توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمنى وفى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

* (فصل * وينصب) المضارع (بان مضمرة جوازا بعد) أحرف (خمسة أيضا) مصدر آض اذا عاد (أحدها اللام) الجارة (اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفى ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار اليه بقول النظم وان عدم * لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) (وامرت لان أكون أول المسلمين) فاضمرت فى لنسلم واظهرت فى لأكون وما

الدنوشرى عبارة الشواهد وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسى جشوأ اذا نهضت اليك وهو مهموز اللام وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا من الجيش يقال جاشت نفسى بمعنى غثت (قوله ومذهب البصريين ان الترجى الخ) قال الدنوشرى لم أفهم الى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجى وما الفرق بينه وبين التمنى ثم رأيت الشيخ زكريا فى حاشية بدر الدين بن مالك قال قوله أولما تقدم ترجح يقتضى ان الترجى ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمنى نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم الحق بالطلب الوضعى التمنى دون الترجى وعلى مذهب الفراء الآتى وهو اختيار الناظم لا اشكال اه وهو صريح فيما توقفت فيه (قوله لكثرة استعمالها الخ) علل الدمامينى فى المنهل الصافى ذلك بقوله لبعد المرجو عن الحصول وبهذا أشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها (قوله وفى الارتشاف وسماع الجزم الخ) فيه نظر لانه يلزم من سماع الجزم النصب بدليل ما مر من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف فى النصب بعدهما * (فصل) م

ذكره الموضح من أن الناصب هو ان هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى أن الناصب هو اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن انما بنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز أن يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كى ولا تتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كى بعدها فتحصل انا قولان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهى الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فان سبقت) اللام (بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر) حكمه وتعليله (وان قرن الفعل بلا نافية او) زائدة (مؤكدة وجب اظهارها) لئلا يتوالى مثلان وهما لام كى ولام لا من غير ادغام وهو ركيك فى الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم * اظهار ان (نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة) بادغام النون فى لا النافية لتقارب مخرجيهما (لئلا يعلم اهل الكتاب) بادغام النون فى لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كى ولام العاقبة ولام التوكيد (و) الاحرف (الاربعة الباقية) من الاحرف الخمسة التى تضمر ان بعدها جوازا (او والواو والفاء وثم اذا كان العطف) بها (على اسم) صريح (ليس فى تأويل الفعل) وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المرى

ولولا رجال من رزام اعزة * وآل سبيع اوأسوءك علقما

فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس فى تأويل الفعل ورزام حى من تميم والمصدر (نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب (او يرسل رسولا فى قراءة غير نافع بالنصب) باضمار ان بعد او والتقدير او ان يرسل وان يرسل فى تأويل مصدر منصوب (عطفا على وحيا) والتقدير الا وحيا أو ارسالا ووحيا مصدر ليس فى تأويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية بن ابى سفيان رضى الله عنه وام ابنه يزيد

(ولبس عباءة وتقر عينى) * احب الى من لبس الشفوف

فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهى والفعل فى تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس بالواو العاطفة على قولها قبله

لبيت تخفق الارواح فيه * أحب الى من قصر منيف

وفى بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح فى شرح بانت سعاد (وقوله

لولا توقع معتر فارضيه) * ما كنت اوثر اترابا على تربى

فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وارضى فى تأويل مصدر معطوف

(قوله لنيابتها عن ان المحذوفة) قال الدنوشرى يؤخذ منه ان ان اذا ظهرت بعدها تكون هى الناصبة (قوله علقما) قال الدنوشرى منادى مرخم عينى (قوله فاسوءك معطوف) قال الدنوشرى فيه مسامحة اه ووجه المسامحة ان المعطوف فى الحقيقة المصدر المؤول من أن والفعل الذى هو أسوءك (قوله حى من تميم) قال الدنوشرى وفى بعض النسخ من نمير (قوله أو ارسالا) فيه دليل على أن المصدر المقدر من أن والفعل يكون نكرة وقوله فى المغنى انهم حكموا للمصدر لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فى أنه لا ينعت معناه اذا قدر المعرف لاقتضاء المقام ذلك لانه يجب كونه معرفة كالضمير وقد مر نا ذلك سابقا (قوله وتقر عينى) قال الدنوشرى فائدة يقال قرت عينه تقر اذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك الا فى الفرح وهو مشتق من القر ويقال سخنت عينه اذا كان دمعها حارا ولا يكون الا فى الترح وهو مشتق من السخونة وجاء سخن من باب ظرف ومن باب نصر

على

(قوله ابن مدركة) قال الدنوشرى الذى فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى ان هذا البيت لانس بن مدرك بغير هاء

على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائى اياه وتوقع ليس فى تأويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المتعرض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد فى الوقت الذى يولد فيه فيساويه فى سنه والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوى لغيره فى السن على المساوى له فى سنه (وقوله) وهو أنس بن مدركة الخثعمى

(انى وقتلى سليكا ثم اعقله) * كالثور يضرب لما عافت البقر

فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله فى تأويل مصدر معطوف على قتلى والتقدير وقتلى سليكا ثم عقلى اياه وقتلى ليس فى تأويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلى وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذى يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره (و) احترز الموضح بقوله ليس فى تأويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه فى تأويل الفعل (كقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع) فى يغضب (وجوبا لان الاسم) وهو طائر (فى تأويل الفعل) وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة ال والعاطفها الفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا فى تأويل الفعل لكونه صلة الموصول (أى الذى يطير) فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخرا ان للفاء والواو حالتين حالة يجب فيها اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفى أو طلب محضين وأو بمعنى الى أو الا ويجوز اذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل وان ثم تشاركهن فى الجواز دون الوجوب واطلق فى النظم العاطف فقال

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابتا او منحذف

(ولا ينتصب الفعل) المضارع (بان مضمرة فى غير هذه المواضع العشرة) وهى الخمسة المذكورة فى وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة فى جوازه (الا شاذا) وهى فى ذلك على قسمين تارة يكون فى الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول (كقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه) بنصب تسمع باضمار ان والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى ان تراه قاله الموضح فى شرح الشذور وقول طرفة

الا ايهذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد اللذات هل انت مخلدى

بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان أشهد (و) الثانى كقول عامر الهذلى ونهنهت نفسى بعدما كدت افعله بالنصب و (قول آخر خذ اللص قبل يأخذك) بالنصب (وقراءة

وروى البيت على غير هذا الوجه هكذا

انى وقتلى سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله أعقله) قال الدنوشرى من عقلت القتيل أعطيت ديته (قوله معطوف على قتلى) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر لان الصحيح ان المعاطيف وان كثرت معطوفة على الاول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعنى فالمعطوف عليه بناء على ان الصحيح مطلق هو البناء من انى والبعض المقيد هو الكمال ابن الهمام كما أسلفه الدنوشرى فى باب العطف (قوله وقتلى ليس فى تأويل الفعل) اشتراط صحة حلول أن والفعل محل المصدر فى عمله كما هنا لان قتلى عمل فى سليكا لا يقتضى تأويله بالفعل فاندفع أن التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قالوه فى باب اعمال المصدر (قوله فاذا عاف الماء) أى لكدرته أو لقلة العطش والعرب تزعم ان الجن هى التى تصد الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك (قوله ثور الطحلب) قال أبو العلاء سماه بالثور وذكره مع البقر ليلغز به على السامع وانما ذكر هذا المثل على وجه الانكار ووضع الشئ فى غير موضعه فالثور لا ذنب له اذا عافت البقر وانما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظلمه وضربوا به المثل

•(فصل• قوله نهيا الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يضم الى النهى والدعاء الالتماس وكذا يقال فيما يأتى فى لام الامر اه (قوله والالتماس من المساوى) قال الزرقانى قال ٣١٠ فى المغنى ان لا يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل

بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب يدمغه وقراءة الحسن تأمرونى أعبد بالنصب فحذفت ان فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه أشار الناظم بقوله

وشذ حذف ان ونصب فى سوى • ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى أنه يقاس عليه وأجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمرونى أعبد وتسمع بالمعيدى فى رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا فى الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت

•(فصل• وجازم الفعل نوعان جازم فعل واحد وهو) احرف (اربعة) احدها (لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا) او التماسا نحو لا تفعل فالنهى من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعلى المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل (نادر كقوله) وهو النابغة الذبيانى

(لا اعرفن ربربا حورا مدامعها) • مردفات على اعقاب اكوار

فلا ناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أى لا يكن ربرب فاعرفه والربرب براءين مهملتين وباءين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين فى شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل مردفات حال من ربرب بالوصفه بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ آخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق

(اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد) • لها ابدا ما دام فيها الجراضم

فلا ناهية او دعائية كما فى المغنى ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهى نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبى ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما فى القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشأم والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضى الله عنه (ويكثر) جزمها فعلى المتكلم مبنيين للمفعول (نحو لا اخرج ولا نخرج لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجنى أحد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة الى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من

كذا قال الدمامينى انما احتاج الى قوله غير مستعل مع انه قد فرض ان المخاطب نظير المتكلم لان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من النظير بل من الادنى ايضا اه ومقتضى هذا ان الطلب من المستعلى نهى لا التماس فلا تكفى المساواة فى نفس الامر فى كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) او شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها او اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون فى بنى آدم بل يستعار لها كذا فى القاموس قال الدمامينى والمراد فى البيت الاخير اذ هو فى وصف بقر الوحش وانما هى مسودة كل العين الا أن يكون أراد الانسان بطريق الاستعارة اه وعلى هذا فكان ينبغى للشارح ذكر المعنى الاخير (قوله الواسع البطن) قال الزرقانى ظاهره ان المراد الواسع الحقيقى وهو ظاهر قول العينى العظيم البطن وفى كلام الشارح نظر لان الدمامينى اعترض على المغنى بانه لم يفسر فى القاموس والصحاح الا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين لكن قال شيوخنا يمكن ان يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذى يشبه الحبلى بل المراد العظم المعنوى وهو السكون أكولا وكان الشارح فهم انما آلهما واحد فجمع بينهما

(قوله قليل) قال الدنوشرى ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذى عبر به فى لا فيما مر والظاهر ان القليل يقع فى القرآن بخلاف النادر (قوله واقل منه جزمها الخ) قال الدنوشرى جعل هذا فى المغنى ضعيفا واقتصر على قول الشاعر لتقم أنت الخ ورأيت فيه فلتقضى بالفاء لا بكى قبل اللام قال الدنوشرى اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكره فى حرف اللام انه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم (قوله فلتقضى حوائج المسلمينا) فى هذا تصريح بجمع حاجة على حوائج قال المصنف فى التذكرة ٣١١ مسئلة فى درة الغواص ان انتظار الحوائج

الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب فى الكثرة ولم يفصل فى المتكلم بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائى (و) الثانى (اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك) او التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعلى المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (قوموا فلاصل لكم) أى لاجلكم والفاء زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر وعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثانى السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو) قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق (فى قراءة) لعثمان وأبى وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لتأخذوا مصافكم) وقول الشاعر

لتقم انت يا ابن خير قريش • فلتقضى حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجى انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و) قالوا (الاكثر الاستغناء عن هذا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقم) وأصل لام الطلب السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون فى الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو والفاء او ثم رجعت الى سكونها الاصلى غالبا (و) الثالث والرابع (لم ولما) اختا (ويشتركان فى) امور فى (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفى والجزم والقلب للمضى) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفى معناه ويقلب زمانه الى المضى وفاقا للمبرد

مما يغلط الناس فى استعمالها ومما يحكى أن الحريرى لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا بل انشد ابديع الزمان فسيان بيت العنكبوت وجوسق رفيع اذا لم تقض فيه الحوائج ولم يسمع قوله صلى الله عليه وسلم استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان وقوله ان لله عبادا خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه الى أن قال وقال ابن السكيت فى كتاب الالفاظ ان حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم الى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حوجاء كصحارى ثم قدمت الياء على الجيم ودليل حوجاء قوله

من كان فى نفسه حوجاء يطلبها عندى فانى له رهن باصحار

وغلط الاصمعى فى هذه اللفظة فجعلها مولدة لخروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشى والسجستانى حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعى أنه رجع عن هذا القول وكان الحريرى لم يعتد به الا القول الاول (قوله فى قراءة لعثمان) قال الدمامينى عن قرأ فى تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة اذ الصحيح فى الشاذ انه ما وراء القراآت العشر وقراءة يعقوب من العشر فينظر لاى شئ اقتصر الشارح فى عزو هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما نقل الدمامينى

(قوله خلافا لابى موسى الخ) قال الزرقانى قال الدمامينى وذهب قوم الى أنها تدخل على لفظ الماضى فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضى باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال فى الجنى الدانى والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثانى لا نظير له (قوله لان الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضى وكان ذلك لكونه افاصلة ٣١٢ قوية بين العامل الحرفى او شبهه ومعموله اه وأراد بشبه الحرف اسماء الشرط كمن تقول من لم يكرمنى اهنه ولا تقول من لما قال الدمامينى هذا تصريح من الرضى بان حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفى وليس كذلك قال السمين فى اعراب فان لم تفعلوا ان الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله انما هو باعتبار ماذكر من ذلك الحين) قال الزرقانى اى ونفى كونه شيأ مذكورا مستمر فى جميع ذلك الحين ووجوده انما هو بعد ذلك الحين وقوله لا مطلقا اى ليس ذلك النفى باعتبار ماذكر من ذلك الحين وما بعده حتى يأتى الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك وهذا البحث غير ظاهر وذلك لان الاستمرار والانقطاع بالنسبة الى زمن التكلم كما قاله الدمامينى ولا شك أن هذا الانقطاع والكون بعد ذلك حاصل قبل اخبار الله تعالى بذلك (قوله فى الحال) لو قال بدل فى الى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) اورد الدمامينى أن لم لنفى فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لان الحال وقوع المستحيل لا توقعه الا ترى انه قد يتمنى (قوله فيجزم بان) كقوله

ومن اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم الم نشرح وانما جعل التقارض بين أن ولم لا بين لم ولن لان لن قد تجزم كقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقه

لأنه يقلب اللفظ الماضى الى المضارع خلافا لابى موسى ونسب الى سيبويه (وتنفرد لم) عن لما (بمصاحبة) أداة (الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته) ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فهو دل بين النفى والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانه اتقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضى احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفى منفيها) نحو هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا الان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيأ مذكورا قاله الموضح فى شرح القطر تبعا لابن مالك وقال فى الحواشى لا دليل فى هذا لان قبله هل أتى على الانسان حين من الدهر فالنفى انما هو باعتبار ماذكر من ذلك الحين لا مطلقا اه بخلاف لما فان نفى منفيها مستمر الى زمن الحال (ومن ثم) اى ومن اجل أن نفى منفى لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال فى لم (لم يكن) الانسان شيأ مذكورا (ثم كان) شيأ مذكورا (وامتنع فى لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفى واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى ثم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافى استمرار النفى فى الحال قاله الدمامينى (وتنفرد لما) عن لم (بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المجزوم (أى ولما أدخلها) وذلك لانها نفى لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد (فاما قوله) وهو ابراهيم بن على بن محمد الهرمى

(احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم)

أى وان لم تصل (فضرورة) والاعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة التباعد (و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) اى ثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) اى الى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه (ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) أى الى الآن ما دخل فى قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضى ذلك والعلة فيه أن لما النفى قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانه النفى فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع فى لما غالب لا لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم (ومن ثم) اى من اجل أن لما يغلب عليها التوقع (امتنع) ان يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض أن المصدرية ولم فيجزم بان وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار

ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال فى لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح فى لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة (و) النوع الثانى (جازم لفعلين وهو) احدى عشرة كلمة وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان) بكسر الهمزة وسكون النون وهى ام الباب (وحرف على الاصح وهو اذما) فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسى انها ظرف زمان وان المعنى فى المثال متى تقم أقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال أو الاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضى مع بقاء ذاته على اصلها (واسم باتفاق وهو من) بفتح الميم (وما ومتى واى وأين وايان وأنى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما) فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير عليها فى قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلى وابن يسعون بمهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو وان تعودوا نعد واذما تقم أقم والثانى ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو متى أضع العمامة تعرفونى * ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو وأنى تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الاربعة وهو أى فانها بحسب ما تضاف اليه فهى فى أيهم يقم أقم معه من باب من وفى أى الدواب تركب أركب من باب ما وفى اى يوم تصم أصم من باب متى وفى اى مكان تجلس أجلس من باب أين (و) هذه الكلمات (كل منها يقتضى فعلين يسمى أولهما شرطا) لتعليق الحكم عليه (و) يسمى (ثانيهما جوابا) لانه مرتب على الشرط كما ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما

وفهم من قوله وجازم لفعلين ان أداة الشرط جازمة لهما وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدى واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره فى

لانه نقل فى قاعدة التقارض من المغنى أن بعضهم ذكر ان لم أعطيت حكم لن واستشهد بتلك القراءة وقال فيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل الشئ على ما يحل محله اه أى ولن لا تحل هنا لان المنفى بها المستقبل وبلم الماضى لكن يرد ان لم لا تحل محل أن فيما استشهد به على جزمها ولذا جعله فى بحث أن لغة لبعضهم ولم يذكر انه من التقارض (قوله كالمضارع الخ) قال الدنوشرى مثله فى ذلك الماضى الداخلة عليه أدوات الشرط فانه يغير معناه ولم يغير ذاته بل هو باق على كونه ماضيا (قوله حيثما تستقم الخ) ظاهره أن حيثما فى البيت للمكان وفيه نظر فقد قال المصنف فى المغنى بعد ان ذكر أن حيث للمكان اتفاقا وانها قد ترد للزمان وانها اذا اتصلت بها ما المكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين واستشهد بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان (قوله فلا يعمل) قال الدنوشرى أو ليس ادخل الفاء فى خبر المبتدأ أو ليس عملها

التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون فى المبتدا والخبر انهما ترافعا
وهذا نقله ابن جنى عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل
الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل
المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل
المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وان أحد من المشركين استجارك وأجيب
بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون
قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور (و) لا يشترط
فى الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وان تعودوا
نعد و) تارة يكونان (ماضيين نحو وان عدتم عدنا و) تارة يكونان مختلفين (ماضيا
فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد) له فى حرثه وفى الخاطريات لابن جنى قال أبو
بكر انما حسن لان الاعتماد فى المعنى على خبر كان وهو مضارع فكأنه قال من يرد نزد
وليس مثل قولك ان أتيتنى آتك قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك فاذا فعل
الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعا فماضيا (وهو قليل) حتى خصه
الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه فى الاختيار (نحو) قوله صلى الله عليه
وسلم (من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له) رواه البخارى (ومنه ان نشأ ننزل عليهم
من السماء آية فظلت) أعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو
ننزل فيكون جوابا (لان تابع الجواب جواب ورد الناظم) فى شرح التسهيل (بهذين
الحديث والآية (ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة) وقالوا لانا اذا
أعملنا الاداة فى لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه
عنه وهو غير جائز ولا كثرين أن يجيبوا عن الحديث بانه تجوز روايته بالمعنى فليس نصا
فى الدليل وعن الآية بانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويتحصل من قول
الناظم وماضيين او مضارعين * تلفيهما او متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة أحوال
فانه يكون ماضى اللفظ او مضارعا عاريا من لم أو مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت
ثلاثة فى ثلاثة بلغت تسعا منها ثمان تجوز فى الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهى أن
يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما فى الحديث والآية (ورفع الجواب
المسبوق بماض أو مضارع منفى بلم قوى كقوله) وهو زهير يمدح هرم بن سنان

(وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالى ولا حرم)

برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله * وبعد ماض رفعك الجزا حسن * والذى حسن
ذلك ان الاداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل فى الجواب مع
بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل
يقال سأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا أنشده الجوهرى
والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع
وهو مبتدا حذف خبره أى لا غائب مالى ولا عندى حرمان على أحد الاحتمالات (ونحو

ان

ان لم تقم أقوم) برفع أقوم لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضى (ورفع الجواب
فى غير ذلك ضعيف) واليه أشار الناظم بقوله * ورفعه بعد مضارع وهن * (كقوله) وهو
أبو ذؤيب الهذلى

فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبعة (من يأتها لا يضيرها)

برفع يضيرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) فى الشواذ (اينما تكونوا يدرككم الموت)
برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت فى فعل الشرط فكان القياس عملها فى
الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير أو اضمار الفاء والاول عنده
أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله

* انك ان يصرع أخوك تصرع * والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محلا لا يمكن
أن يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتأخير يحوج
الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة
لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة

* (فصل) * يشترط فى الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماضى المعنى فلا يجوز
ان قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت أنى كنت قلته
والثانى أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز
ان عسى ولا ان ليس والرابع أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف يقم
والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس أن
لا يكون مقرونا بحرف نفى غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم اذا تمهد ذلك فنقول
كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضى اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او
مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضى
على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم فى النار ونحو فمن يؤمن
بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير
فهو لا يخاف قال المرادى وهذا هو التحقيق اهـ بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا)
لخلوه عما شرط (فان الفاء تجب فيه) لتربطه بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود
وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء
معنى (وذلك) من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يعقب على الشرط
كذلك والممتنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير) فهو
مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شئ متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم
معمولها عليها قلت قد مضى فى بابها ان عملها فى الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل
وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى) وقس عليه
بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض
والتمنى والترجى ولا نطيل بامثلتها فالذكى ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبى بالف شاهد
وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية فى آن واحد (وقد اجتمعتا فى) قوله تعالى (وان

(قوله فقلت تحمل) خطاب
للسحق وقوله انها أى القربة
مطبعة اى مملوأة بالطعام
* (فصل) * (قوله وكل جواب
الخ) ضابط ذلك أن لا يصح ايلاء
الجواب اداة الشرط وجمع ذلك
ابن الهمام بقوله
تعلم جواب الشرط حتم قرانه
بفاء اذا ما فعله طالبا أتى
كذا جامدا او مقسما كان او بقد
ورب وسين او بسوف ادريافتى
كذا اسمية أو كان منفى ما وان
ولن من يحد عما حددنا فقد عنا
قال الدنوشرى ولو قال بدل الشطر
الثانى من البيت الاول
بفاء اذا ما كان ذا طلب أتى
كان اشمل اذ لا فرق بين الطلب
بالفعل وغيره كما صرح به الشارح
وزاد عليه بقوله
كذا ان يكن بمجموع شرط مع الجزا
وفى سورة الانعام قد جاء مثبتا
وكالفا اذا فى اسمية واداتهم
يكون اذا وان تكن متثبتا
وبين اذا والفاء تجمع يا أخى
ومنع اجتماع قيل فاسمعه منصتا
وقوله وفى سورة الانعام الخ هو
قوله تعالى وان كان كبر عليك
الى آخر الآية (قوله وقد
اجتمعتا الخ) قال الدنوشرى
قد يقال عليه لا نسلم ان جملة فمن
ذا الذى ينصركم من بعده غير
طلبية اذ الاستفهام فيها ليس
حقيقة لان المعنى فلا أحد ينصركم
من بعده فهو بمعنى النفى وقد
يقال انها طلبية لفظا وفيه نظر

(قوله او ان) قال الدنوشرى قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب اذا المقترن بها فانه يجوز عدم اقترانه بالفاء كما قال سبحانه وتعالى واذا رآك الذين كفروا ان يتخذونك الا هزوا فليتأمل (قوله والجملة الطلبية) قال الدنوشرى عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم ٣١٦ وخصوص وجهى فانهما يجتمعان فى نحو قوله تعالى وان يخذلكم الخ وتنفرد الاسمية فى نحو وان يمسسك الخ وتنفرد الطلبية فى نحو قل ان كنتم تحبون الله (قوله والثالث ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشرى فيه جعل قد والسين وسوف اثباتا ومعناها انها أدوات اثبات وهو ممنوع اذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتأمل ثم تأملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه ان قد والسين وسوف حروف اثبات لا يكون الفعل بعدها الا مثبتا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشرى مثال الطلبية التى لا تدخل عليها اذا الفجائية ان عصى زيد اذا ويل له وانما يقال فويل له ولا يقال أيضا ان يقم زيد اذا ما عمرو قائم وانما يقال فما عمرو قائم (قوله وقد يجمع بين الفاء واذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الزمخشرى فى تفسير حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج الآية واقترب عطف على فتحت وجواب الشرط فاذا هى واذا الاولى فى موضع نصب بالمعنى الذى دل عليه فاذا هى شاخصة وفيه نظر لانه كيف تكون الفاء الجوابية واذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون اراد ان جواب اذا ساقط من التقدير والتقدير اذا فتحت واقترب ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله ان ناصب شاخصة اذا ما دل عليه فاذا هى شاخصة وعلى هذا فيكون تجوز فى قوله ان فاذا هى جواب الشرط وانما حقيقته انه دليل الجواب فهذا كما جعل جواب القسم المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لاجل ما ذكرنا وقريب منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وانما لم يصح

يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده) فجملة من ذا الذى ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية وهى مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذى نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتى فعلها ماضى المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح فى شرح الشذور وقال الشاطبى هو على اضمار قد أى فقد صدقت والتى فعلها (جامد نحو ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى) أن يؤتينى خيرا من جنتك (أو مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (او تنفيس نحو) وان تعاسرتم فسترضع له اخرى (وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (او لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه او ما نحو فان توليتم فما سألتكم من أجر) أو ان نحو ان تقم فان أقوم والحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن بها من نفى او اثبات فالاول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة أنواع أيضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة انواع أيضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف (وقد تحذف الفاء) فى الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لابى بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخارى او (فى الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن ابن حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم (و) نحو (قوله

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما)

أراد فسيلفى بالفاء أى سيوجد من ألفى بمعنى وجد والى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لان أو غيرها لم ينجعل

(ويجوز أن تغنى اذا الفجائية عن الفاء) فى الربط لانها أشبهت الفاء فى كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها (ان كانت الاداة) الجازمة (ان) لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان فى كونها ام باب الشروط غير الجوازم (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بان التوكيدية (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء واذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هى

ان تجعل شاخصة هى العامل لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا فى باب اما وما بعد اذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا * (فصل) * (قوله وهو قليل) فى الشذور انه ضعيف والرفع جائز والجزم قوى وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فان يشا الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به فى ويحق وهو عديله فعرض لغير القوى ما رجحه كما رجح النصب فى ويعلم الذين ٣١٧ لانه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكسائى وقيل وابو عمرو وابن كثير ولم يقرأ احد من السبعة بالنصب فى فيغفر (قوله ورفعه على الاستئناف) معنى الاستئناف البناء على مبتدا محذوف وذلك لا ينافى كون الواو عاطفة جملة اسمية على فعلية لكن صرح فى المغنى بان الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشرى كان شيخنا الامام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفى كلامهم اشارة اليه فانهم انما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اه اقول يؤيده ان ابن خروف أجاز الرفع مع الواو حاصة على الحال ويوافقه ما مر فى باب الحال من جواز وقوع المضارع المثبت حالا مع الواو على اضمار المبتدا (قوله والنصب فى مسئلة التوسط الخ) قال الدنوشرى تعليله بما ذكر من قوله لان العطف الخ غير ظاهر لانه بعينه يجى فيما بعد الجواب اى لان العطف الخ فليتأمل (قوله ونقل عن الكوفيين انهم أجروا الخ) قال الاشمونى وزاد بعضهم او وقال الشهاب القاسمى لم يذكروا زيادة او الا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء واطلاق عبارة السيوطى يقتضى عدم الفرق فليحرر اى وذكر فى مسئلة ما بعد الجزاء انه يمنع النصب ولعل وجه امتناعه ان وجهه فى مسئلتى الواو والفاء شبه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام مخصوص بالواقع بعد الواو والفاء وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين فى مسئلة الواقع بين الشرط

شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشرى اذا هذه هى الفجائية وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل اذا هى شاخصة او فهى شاخصة كان سديدا اه والى خلف اذا الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله

* وتخلف الفاء اذا المفاجأة *

* (فصل واذا انقضت الجملتان) جملة الشرط وجملة الجواب (ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف) على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة (ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا) لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقيهم بالجزم) عطفا على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وابو حيوة والاعرج فى غير السبعة (بالنصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ بهن) اى بالرفع والنصب والجزم (ايضا فى قوله تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادى له وبه قرأ الكسائى وحمزة مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرأ به والى ذلك اشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا او الواو بتثليث قمن

(واذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا (ويجوز النصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو واليه أشار الناظم بقوله

وجزم أو نصب لفعل اثر فا * او واو ان بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك ان تأتنى فتحدثنى او وتحدثنى احدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به (كقوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه) * ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ويوفه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب فى مسئلة التوسط امثل منه فى مسئلة المتأخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها قاله الشاطبى ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو فيه ولون

والجزاء عليهما الان وجه النصب فيها ان فعل الشرط قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشري ربما يشكل
على قوله فيما مضى اذ لا يصح الخ وان كان ذلك ٣١٨ في الواو والفاء وهذا في ثم وقوله وهذه القراآت الخ قد يقال الذي لم يثبت به

ان تأتني ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراآت لم يثبت البصريون بها حكما لندورها

• (فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان) حال كونها (مقرونة بلا النافية) (كقوله) وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امرأة جميلة

نطلقها فلست لها بكفء • (والا يعل مفرقك الحسام)

فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وابقى جوابه (اى والا تطلقها يعل) وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به اى ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلها الخ فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر • ولم ينج الا في الصفاد يزيد

أي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المثالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه ماض (نحو) وان كان كبر عليك اعراضهم (فان استطعت ان تبتغي نفقا الآية) وتمامها في الارض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية فان استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب

فان المنية من يخشها • فسوف تصادفه اينما

أى اينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها (ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى) ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء (نحو أنت ظالم ان فعلت) اى فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أرقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا نحو ومانحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما التزم ذلك حيث

البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم في هذه الآية التي اقتصر الشارح عليها وهي قراءة واحدة لا قراآت ثم رأيت في نسخة عليها خط المؤلف القراءة بالافراد
• (فصل) • (قوله ان كانت الاداة الخ) قال الحفيد لابد أيضا من العطف كما في البيت (قوله والثاني نحو وان امرأة خافت من بعلها) فيه ان الكلام كما قال الدماميني في الحذف بلا تفسير وقال انه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لان كما قيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب ليشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المصنف يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع النظم لان الحذف من الاواخر أكثر ولان الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لان الشيء الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) رفع لما يتوهم من كلام المصنف من أنه انما يحذف أحدهما فقط وهذا انما يظهر ان لم يختص حذفهما بالضرورة وقال المصنف في الحواشي انه خاص بالضرورة الا مع ان يقال

لا آتي الامير لانه جائر فتقول اتنه وان والاداة في البيت الذي ذكره الشارح أينما وسكت عن حذف يحذف الاداة وحدها لانه لا يجوز الا ان عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الالفية (قوله ولالتزام العرب الخ) قال الدنوشري قد ينافيه وقوع المضارع بعد الاداة في قوله فلم أرقه ان ينج منها

(قوله فانه ينافي جعله جوابا) فيه نظر لانه يجوز رفع الجواب اذا كان الشرط ماضيا ويجاب بان المنافي لجعله جوابا لزوم رفعه كما أسلفه آنفا (قوله وأجابوا عن الاول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الاول وهو قوله لان أداة الشرط الخ ولا لرد الثاني وهو قوله ولالتزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم ان المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للاداة فيه ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فان الزمخشري لا ينهض قوله حجة عليهم على انه يحتمل ان يقدر المبتدأ بعد ٣١٩ الفاء الداخلة على لم والى ما قلناه يشير قول

يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانه اخلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله

والشرط يغني عن جواب قد علم • والعكس قد يأتي ان المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) اى على الشرط (نحو لئن اجتمعت الانس والجن الآية) وتمامها على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون جواب قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم (كما يجب اغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول النظم

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم • جواب ما أخرت فهو ملتزم

هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر (واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال

وان تواليا وقبل ذو خبر • فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

(نحو زيد والله ان يقم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقومن والارجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى

الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قد يمنع ما قاله اذ الكلام بآخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الافعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لانها راجعة الى حكم القسم لا الى حكم الشرط وفيه نظر اه من الاشكال وانه لا نظر فيه لان مجيئها غير مجزومة على الاصل من انه اذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن ابي الاصبع في البرهان في اعجاز القرآن في باب التوهم ان الآية من أقسامه لان ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بان هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكمل سرورهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطف على المجزوم لما أفاد الا انه لا ينصر الا زمن المقاتلة ووقت التولية وذكر أن النحاة قالوا انه من

عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وانه يرد عليهم انه ما الداعي للعدول عن قاعدة النحو الى ما يحتاج للتأويل وأقول هذا عجيب فان كلا من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلامه أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة النحو بناء على زعمه انه عطف على المجزوم من عطف المفردات لاجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر

(قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتنصل للمخاطب و يعتذر اليه من ذنب حكي عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق ٣٢٠ معلقا على صدق الحديث الذي نقل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة حمارة الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيظ شدة حر الصيف وباديا حال من فاعل أصم ثم قال وقال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب من سولك بالفارسية والفروة ما يلبس وجلدة الرأس والفروة قطعة نبات مجتمعة يابسة والخاتام لغة في الخاتم اه وينظر ما معنى قولها واركب حمارا الخ فان ظاهره يقتضي انه بين السرج والفروة فما معنى البينية فليتأمل (قوله واذا دخل الاستفهام) قال الدنوشري ينظر هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من أنواع الطلب (قوله فعن يونس الخ) رده سيبويه رحمه الله تعالى بقوله تعالى أفان مت فهم الخالدون لان دخول الفاء على الجواب دليل على انه جواب للشرط

* (فصل) * (قوله وأكثر وقوعها بعد ودّ الخ) قال الدنوشري قال الدماميني وقع في عبارة ابن أم قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية غالبا فهم تمن قال مثل أحب واختار وتمنى وودّ ويودّ والسماع ثابت بهذين وعدّ أحب واختار من أمثلة ما يفهم تمنيا مستقد اذ لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله اما لانه حاصل له أو لعارض له في طلبه

عليه الناظم في الخلاصة واغتفر جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم (ان لم يتقدمهما) ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد أقم (خلافا له) أى لابن مالك في قول النظم

وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذي خبر مقدم

(و) خلافا (للفراء) في اجازته ذلك (و) اما ما استدلا به وهو (قوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

واركب حمارا بين سرج وفروة * وأعر من الخاتام صغرى شماليا

فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازا أو وجوبا (اشترط في غير الضرورة مضى الشرط) لفظا أو معنى كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن) لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي واسع

فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك أن الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان تأتني وان تحسن الي أحسن اليك وان كان العطف بأو فالجواب لاحدهما لان أو لاحد الشيئين نحو ان جاء زيد أو ان جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها وان كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أان قام زيد تقوم * (فصل في) أوجه (لو) للو ثلاثة أوجه) وضعفها أنها تكون ستة (احدها ان تكون مصدرية بمنزلة أن) المصدرية في المعنى والسبك الا أنها لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد ودّ نحو ودّوا لو تدهن) أى الادهان (أو) بعد (يودّ نحو يود احدهم لو يعمر) أى التعمير (ومن القليل قول قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحرث الاسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين

قتل

(قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله أمحمد ولأنت نجل نجيبة * في قومها والفحل فحل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أى بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه بعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام قبل قتله ما قتلته يدل على أن القتل وعدمه مفوضان اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما معا فقيل له لك أن تأمر بقتله وأن لا تأمر ونحو ذلك و يجوزان وحي نزل بانه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لو مننت لو أنعمت واحسنت ثم قال الدماميني لو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أى ما كان منك ضرك على ما هو الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب و يحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه لكن قال العيني ان ما استفهامية فيشكل حينئذ اعراب الدماميني فليتأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أى ما كان ضرك منك أن لو وصلتها فاعل ضر والظاهر انها وصلتها مفعول ٣٢١ ضر على اسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون ففي الاول تكون جملة ضرك خبرا عن ما الاستفهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن أو ما كان ضارا لك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا (قوله فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمريض وعبارته فقال والله أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الابيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمننت عليه وكثيرا ما يسئل عن وجه انشاد أبي تمام الطائي بعد ذكره هذه

قتل اباها النضر صبرا بالصفراء بعد ان انصرف من غزوة بدر

(ما كان ضرك لو مننت وربما * منّ الفتى وهو المغيظ المحنق)

أى ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها انه كان يقرأ أخبار العجم على العرب و يقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة اذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدرية لو الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الاكثرون الى المنع و يدعون ان لو في نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن و يشكل عليهم دخولها على أنّ في نحو وما عملت من

٤١ يج في القطعة في الحماسة قول النابغة فتى كان فيه ما يسر صديقه * على ان فيه ما يسوء الاعاديا فتى كملت أخلاقه غير انه * جواد فما يبقي على المال باقيا وأجاب ابن المنير في كتاب المقتفى بان أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبته من القسوة على النضر فبين أن الاساءة الى العدو من مكارم الاخلاق ولا سيما العدو في الدين ومن لم يسوء عدوه لم يسر صديقه (قوله ولا خفاء بما في ذلك من التكلف) قال الزرقاني الباء مقوية والخبر محذوف أى وعدم خفاء ما في ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لا مع عمله قليل (قوله و يشهد الخ) قال الدنوشري في حفظي أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا وأن والفعل معطوف على لو وصلتها على حد لولا توقع معتر الخ والتقدير ودوا الادهان فادهانهم ثم رأيت الدماميني قال بعد قول المغني و يشهد الخ أقول الذي يظهر ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر على آخر هذا هو الذي ينبغي أن يقال فانه تخريج ماش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه ان تدهن) قال الزرقاني الذي عند الشمني ان عطف المعنى هو عطف التوهم فكأنه توهم أن تدهن وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونازع في ذلك بعض شيوخنا بان عطف

المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف التوهم فانه مراعى فيه توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها فى ذلك الموضع (قوله فترادف ان الشرطية) قال الزرقانى هذا يدل على انها دالة على المستقبل فقط لا الماضى ولا الحال ويدل على انها لا دلالة لها على الامتناع وهو كذلك انظر المرادى (قوله الا انها لا تجزم على الافصح) قال الزرقانى فيه دلالة على انها يجزم بها على غير الافصح قال الرضى ولكون لو بمعنى الماضى وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضى مبنى قال
لو يشأ طار بها ذو ميعة • لاحق الآطال نهد ذو خصل
وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات اه وأقول بسط الكلام على ذلك فى المغنى فراجعه (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقانى هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقى وقوله وان كنت رمة حال من صدى صوتى وجواب ان محذوف ويهش خبر ظل قال الدمامينى والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله أولا ولو تلتقى أصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتى اه وقوله وجواب ان محذوف أى بناء على أن لان ٣٢٢ هذه هى الوصلية جواب وفيه خلاف بيناه فى الحواشى (قوله وهو الذى يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم

لاتقه ما حييت الا بخير
ليكون الجميل رد الصدى
قد رأينا الصدى وذا الجماد
كل شئ تقول رد عليكا

وأطلق الجماد على الصدى تجوزا أو بناء على أن التقابل بينه وبين الحيوان من تقابل السلب والايجاب لا العدم والملكة (قوله والطرب الخ) قال الزرقانى أى وهو المراد بالطرب هنا والا فالطرب كما قال الدمامينى خفة تكون لسرور أو حزن والمراد هنا الاول (قوله أى ان شارفوا) قال الزرقانى قال فى الكشاف وذلك عند احتضارهم اه وسيأتى نصه فان قيل الخوف على الذرية حاصل دائما فلم قيد بحالة المشارفة فالجواب ان الخوف فى هذه الحالة اشد من الخوف فى غيرها فلذا أمروا أن يخافوا كخوفهم على ذريتهم فى هذه الحالة (قوله لان الخطاب للاوصياء) قال الزرقانى التأويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب للاوصياء بل هو جار ولو قلنا انه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضا كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ فذكر الاوصياء ليس للاحتراز بل هو اقتصار على أحد المعانى وقد أشار صاحب الكشاف الى أنه لابد من حمل تركوا على المشارفة لا لما ذكره المصنف بل ليصح وقوع خافوا جزاء وذلك لكون الخوف منتفيا بعد الموت فلا يتأتى خوف بعد الترك وأما المصنف فجعل الباعث على ذلك تصحيح الخطاب للاوصياء بعد الموت قال الدمامينى والاول الظاهر فتأمله اه وقوله لان الخطاب لاخطاب هنا فكيف عبر بالخطاب فالجواب ان المراد بالخطاب هنا الامر وأمر الغائب بمثابة الخطاب قال فى الكشاف فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرية وذلك عند احتضارهم

سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها اه (و) لو المصدرية (اذا وليها) الفعل (الماضى بقى على مضيه أو) الفعل المضارع تخلص للاستقبال كما أن أن المصدرية كذلك (و) الوجه (الثانى) من أوجه لو (أن تكون للتعليق) أى لتعليق الجواب على الشرط (فى المستقبل فترادف ان) الشرطية الا أنها لا تجزم على الافصح (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى

(ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا • ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتى وان كنت رمة • لصوت صدى ليلى يهش ويطرب)

فلو تلتقى شرط ولظل جوابه والاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر البوم والرمس القبر أو ترابه والاول عن القاموس والثانى عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من هششت بكسر العين قال فى الصحاح هششت بفلان بالكسر أهش هشاشة اذا ارتحت له اه والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له (واذا) كانت لو للتعليق فى المستقبل و(وليها) فعل (ماض) لفظا (أول) بـ(الفعل (المستقبل) معنى كما أن ان كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أى ان شارفوا ان يتركوا وانما أول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات قاله

خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم اه قال التفتازانى فى معنى السؤال والجواب ما نصه يعنى ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك فى الشرطية الواقعة صلة فاجاب بان كون حال الاوصياء أو الجالسين او الورثة وصفتهم هذه الشرطية ٣٢٣ قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقانى انما امتنع المثال المذكور لدخول الفاء فى الجواب وقال الدمامينى ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق فى المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه فى جميع أحكامه (قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فمنها قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على فرس وأما الشاهد فقوله

قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم
دون النساء ولو باتت باطهار

(قوله لا يلفك الراجوك الخ) قال الزرقانى اسقاط الياء من يلفك يدل على انه ليس خبرا فان قيل يحتمل أن يكون خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الاصل عدم الضرورة وحينئذ فهو نهى واستشكل كونه نهيا بان المنهى هو الفاعل والفاعل هو الراجى وهو ليس منهيا والدعاء مثل النهى (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق أن الماضى مقدم بحسب الوجود لان ذات الزمن الماضى الذى تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجود وأما بحسب الاتصاف بالمضى والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضى قاله اللقانى فى حواشى التصريف (قوله وكيفية افادتها) أى وعلى الافادة اختلفت فى كيفية افادتها له

فى المغنى وانكر ابن الحاج فى نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجئ لو للتعليق فى المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندى ان لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضى اه ورد عليه الموضح فى المغنى بآيات ومثال وشاهد فلينظر منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا • خلق الكرام ولو تكون عديما

(كما ان ان الشرطية كذلك) الوجه (الثالث أن تكون للتعليق) أى لتعليق الجواب على الشرط (فى) الزمن (الماضى و) هذا القسم (هو أغلب أقسام لو) واليه أشار الناظم بقوله

لو حرف شرط فى مضى ويقل • ايلاؤها مستقبلا لكن قبل

ثم هى مع الماضى مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثانى تقييد الشرطية بالزمن الماضى وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى ألا ترى انك تقول ان جئتنى غدا أكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ قلت لو جئتنى أمس أكرمتك وفى الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة فى افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثانى انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وردهما فى المغنى (و) الثالث انها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مثبتا كان أو منفيا (خلافا للشلوبين) و(لا) تقتضى امتناع (جوابها خلافا للمعربين) ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه أيضا لا لازمته له شرعا أو عقلا أو عادة فالاول (نحو) قوله تعالى فى بلعم بن باعورا (ولو شئنا لرفعناه بها) فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب لرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى (و) الثانى (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفى وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس

(قوله من التلازم العقلى) قال الزرقانى أى لا الشرعى لان المدار فى الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالاولى) فى جمع الجوامع ثم ينتفى التالى ان ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لا ان خلفه كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم يناسب بالاولى كلو لم يخف لم يعص أو المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب سهوا وصوابه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد أن ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب أولى وتارة يكون بمساو وتارة بادون ولو جعل مراد الشارح أن ثبوت الجواب على تقدير ٣٢٤ امتناع الشرط أولى أشكل جعل ثبوت الجزء فى المثال بالاولى وقوله بعد فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى وأشكل ما قرر به الاثر لانه مخالف لفرض الكلام وأيضا هذا التقرير يجرى فيما ذكر انه يكون بالمساوى وبالادون لانه يقال ان ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط أولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفريقه بين المثال الاول والاخيرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب فى المثال الاخير أدون بل بالاولى لان التحريم بالنسب أقوى وانما يظهر عكس الترتيب (قوله لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقانى فيه نظر لان الكلام هنا مبنى على القول الثالث وهو انه لا دلالة للو على امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت لها هنا الدلالة على انتفائه وهذا تناقض والجواب عن ذلك ان اثبات الدلالة هنا مبنى على القول بذلك لا على هذا القول اه وفى الجواب نظر لان كلام الشارح انما هو على هذا القول

(قوله كقوله صلى الله عليه وسلم فى درة) قال الزرقانى قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال انه يريد ان ينكحها والنساء فى حيث تحدثن لما قام عندهن بارادته نكاحها جوزن ان يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم ودرة بضم الدال المهملة (قوله بنت أم سلمة) قال الزرقانى فى المغنى بنت أبى سلمة وهو موافق لما هنا لانه اذا كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلى ويجمع بين ما تقدم فى اسمها من انه درة وبين ما فى مسلم عنها كان اسمى برة فسمانى رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم باهل البر منكم بان لها اسمين قبل

وقد انتفى فيكون منتفيا لان انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا أى السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشئ وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفى التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى (والا) بان كان للجواب لو سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى (نحو لو كانت الشمس طالعة) بالفعل كان الضوء موجودا) فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى (ومنه) الاثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثانى الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب هنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة اذ مفهوم الشرط من اقسام مفهوم المخالفة وفسر مفهوم المخالفة بان يكون المسكوت عنه مخالفا للحكم المذكور اثباتا أو نفيا ومفهوم الموافقة بان يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم المذكور وفى هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبى صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه أبو نعيم فى الحلية أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى سالم مولى أبى حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوى كقوله صلى الله عليه وسلم فى درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيبتى

التغبير اه (قوله فى حجرى) التقييد به خرج مخرج الغالب لان الغالب كون الربائب فى حجور أزواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقانى انما قال كقولك لقول ابن السبكى لم نجد نحوه فيما يستشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلى (قوله لما حلت) قال الزرقانى حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا اشارة الى جواز الامرين ولو حذفها من هنا أيضا وافق الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) قال الدنوشرى ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق قبل الوصول اليها أنه وقع بها وباء فاستشار فى التوجه اليها أو الرجوع الى المدينة فاختلفوا عليه ثم أجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدره والقصة مشهورة وجواب لو محذوف أى لعذرناه ولا مجال للتمنى قاله الدمامينى فى حاشيته اه وفى حاشية الزركشى على البخارى وجواب لو محذوف وفى تقديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لادبته فى اعتراضه على مسئلة اجتهادية وافقنى عليها الاكثر والثانى لو قالها غيرك لم أتعجب منه وانما العجب من قولك مع فضلك اه وهذا الثانى أشار اليه الدمامينى وفى محاضرات الامام الراغب قال أبو عبيدة رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه ٣٢٥ حين كر راجعا عن الشام ورجع الى المدينة أتفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى الى قدر الله تعالى فقال أينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما نحن فى شئ ان الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم الى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفى قوله أفر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على ان القدر ما لم يكن قضاء فمن حق القدر أن يدفعه الله تعالى فاذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمرا مقضيا فان قلت اليس فى قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت او القتل دلالة على ان الفرار لا يغنى شيأ قلت لا لان المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار فى دفع الامرين المذكورين بالكلية اذ لا بد لشخص من حتف انفه او قتل فى وقت معين لا لانه سبق به القدر لانه تابع للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم وهو المقدور فلا يكون علة له بل لانه يقتضى ترتيب الاسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على أن الفرار لا يفيد شيأ حتى يشكل هذا بالنهى الوارد فى الكتاب عن القاء النفس بالتهلكة وبالامر الوارد فى السنة بالفرار عن مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى واذا لا تمتعون الا قليلا على أن الفرار نفع فى الجملة اذ المعنى لا تمتعون على تقدير الفرار الا متاعا قليلا اه ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور أن عبارة عمر رضى الله عنه فى الجواب أفر من قضاء الله الى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدمامينى واعلم أن جواب عمر رضى الله عنه مأخوذ من جوابه صلى الله عليه وسلم حين قام من عند الحائط لمائل ان قال أتفر من قضاء الله فقال صلى الله عليه وسلم فرارى أيضا الى قضاء الله (قوله اخلاى) قال الدنوشرى بياء مفتوحة قال التبريزى فى شرح ديوان الحماسة والناس ينشدون اخلاى بياء مفتوحة وكانهم حملوه على قصر الممدود واجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد اخلاء بهمزة مكسورة ويراد يا أخلائى فحذفت ياء الاضافة وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعينى عبرة أرى الارض تبقى والاخلاء تذهب (قوله ما على الدهر معتب) قال الدنوشرى اعرب لعينى معتب مبتدا وعلى الدهر خبرا ولم يعرب به الشارح كذلك لعدم تعينه

فى حجرى ما حلت لى انها ابنة أخى من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان فى منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (واذا) كانت لو للتعليق فى الماضى و(وليها مضارع أول بالماضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا الى المضى (نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم) أى لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهى فى الاختصاص بالفعل كان (ويجوز ان يليها) قليلا (اسم) مرفوع (معمول الفعل محذوف) وجوبا (يفسره ما بعده) أو اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابى عبيدة رضى الله عنهما لو غيرك قالها يا أبا عبيدة و(كقوله) وهو الغطمش الطى

(اخلاى لو غير الحمام أصابكم) * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب (وقولهم في المثل (لو ذات سوار لطمتني) اخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته أن يفصد ناقة لها لتأ كل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رأيته أكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان خاتما والرابع كقوله

لو بغير الماء حلقي شرق ❊ كنت كالغصان بالماء اعتصاري

فولي لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا ثم المبتدا آخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان (و) يجوز أن يلي لو (كثيرا أن) المشددة الموصولة (وصلتها نحو ولو أنهم صبروا) وموضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه (فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدا ثم قيل لا خبر له) لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا أي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا) اي

بجواز كونه فاعلا بالجار والمجرور (قوله ان صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لتأ كل دم فصدها) أي لانه كان من عادة الجاهلية أ كل دم الفصد في المخمصة (قوله لو بغير الماء حلقي شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا اذا غص يشرق فهو شريق والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يعترض في الحلق من مأكول اوغيره فيصل الشرق والاعتصار ازالة الغصة بشرب الماء قليلا يقول لو غصصت بغير الماء احتلت في ازالته بالماء ولكن شرقت بالماء الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم اذا محاسني اللاتي أدل بها ❊ كانت ذنوبي فقل لي كيف اعتذر اه وقبل هذا البيت ابلغ النعمان عني مالكا ❊ انه قد طال حبسي وانتظاري وهما لعدي بن زيد والعروضيون يذكرون البيت الثاني شاهدا على الضرب المقصور وهو خطأ منهم فانه ضرب تام بالياء بعد الراء وقصة عدي مشهورة أطال بها الدنوشري (قوله ويجوز أن يلي لو) المتبادر أن يقول أن يليها لانه اللفظ المتقدم في كلام المصنف فهو بعينه المقدر بعد الواو العاطفة هذا واستفيد أن ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجري في غيرها وهو المصدرية لانها التي تعرض لها المصنف غير الشرطية والتي للتمني بل قد يقال تلك شرطية بدليل انها تجاب بجوابين كما في قوله

ولو نبش المقابر عن كليب ❊ فيخبر بالذنائب اي زير

بيوم الشعثمين لقر عينا

وحينئذ صح ما تبجح به المصنف من الاستشهاد في المغني على ان الواقعة بعد لو غير فعل [٢] في قوله تعالى لو انهم بادون في الاعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في الوافية لو أنهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب لان المصنف لا يسلم انها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذي ذكره لو المصدرية يقتضي أن ان في هذه الآية مصدرية وانه اذا ولي ان ولو المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لان لو المصدرية انما توصل بفعل متصرف غير امر وقد يقال ذاك باعتبار الاغلب (قوله موضعها) اي مع اسمها وخبرها وقوله رفع اي محل رفع (قوله لاشتمال صلتها الخ) قال الزرقاني أي وحيث اشتملت على ذلك كفى عن الاخبار والافادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر (قوله على حد وآية لهم انا حملنا) قال الزرقاني ان قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لانه يحتمل أن يكون هنا على سبيل الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب انه تقدم ان تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لانه من جملة المواضع التي اوجبوا فيها تقديم الخبر وانما وجب لئلا يلتبس ان هنا بان التي بمعنى ليت (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له أنه يأتي مؤخرا بعدها كقوله

يوم النوى فلوجد كاد يبريني ❊ عندي اصطبار واما انني جزع

[٢] قول المحشي على أن الواقعة الخ هكذا في النسخ ولعله على وقوع خبر أن الخ

ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فانها تعطي معنى الثبوت (كما) قال النحاة (الجميع في) ان الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون ان (وصلتها) في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا (في لا أ كلمه ما أن في السماء نجما) أي ما ثبت ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضح في شرح بانت سعاد واليه أشار الناظم بقوله ❊ لكن لو أن بها قد تقترن ❊ واختصت ان من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن (وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او) ماض (وضعا وهو) أي الماضي وضعا (اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا) قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على التعجيل أي ان الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا أي لو قته في المزن من غير تأخير والنائدة في تأخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا تشديد العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها الآية اه (واما منفي بما) عطف على مثبت (فالامر بالعكس) فالا كثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه و) الثاني نحو (قوله

ولو نعطى الخيار لما افترقنا ❊ ولكن لا خيار مع الليالي

فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك (قيل وقد تجاب) لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لمثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي الزمخشري (أو جواب لقسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى أن تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بانه لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وأن لو في) هذين (الوجهين) الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للتمني فلا جواب لها) على الاصح الآتي الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية

لان لعل لا تقع هنا فلا تشتبه ان المؤكدة اذا تقدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى أن يقدر الخبر مؤخرا على الاصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بان الموصول الحرفي أحوج الى الفعل (قوله واختصت أن من بين سائر الخ) قال الزرقاني بمعنى جميع لا بمعنى باقي وذلك لانها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى جميع فان كثيرا من الائمة أنكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقي والمراد من بين باقي ما يؤول غيرها وقوله لانها كلها الخ لا ينافي ذلك فتأمل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقاني الباء داخلة على المقصور اه أي على ما هو الكثير الشائع في الاستعمال وهو مجاز مشهور أو لتضمن الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم ظن وجوبه وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقاني يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لارادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت (قوله ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما الخ) في البرهان في اعجاز القرآن لابن أبي الاصبع فان قيل لم اكد الفعل باللام في الزرع ولم يؤكد في الماء قلت لان الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطاما مما يحتمل انه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون اوانه من سقي الماء وجفافه من عدم السقي وحرارة الشمس او مرور الاعصار فاخبر سبحانه انه الفاعل لذلك على الحقيقة وانه قادر على جعله حطاما في حال نموه لو شاء وانزال الماء من السماء مما لا يتوهم ان لاحد قدرة عليه غير الله تعالى اه ملخصا وهو كلام حسن

اشربت معنى ليت الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس أن تكون للتعليل نحو تصدق ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره

●(فصل في اما)● بفتح الهمزة وتشديد الميم (وهي حرف شرط) أي متضمن معنى شرط (و) حرف (توكيدا غالبا و) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الاول) وهو الشرط (مجيء الفاء بعدها) غالبا نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين انها فاء الجزاء وان أما للشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل (استقراء مواقعها) وعطف مثلها عليها (نحو فأما اليتيم فلا تقهر) وأما السائل فلا تنهر (فأما الذين اسودت وجوههم) وأما الذين ابيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من بخل واستغنى (الآيات) الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا (و) الثاني (منه) هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات (فأما الذين في قلوبهم زيغ الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقف دونه) وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى الا الله ويبتدئ بما بعده (والمعنى وأما الراسخون) في العلم (فيقولون) آمنا به (وذلك) مبني (على ان المراد بالمتشابه) من القرآن (ما استأثر الله) تعالى (بعلمه) اى اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الآية هو احد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستأنفا اذ لو لم يوقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدأ بقوله يقولون آمنا به كان المراد به قائلين آمنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري (ومن تخالف

●(فصل)● (قوله الآيات) انما قال ذلك لان ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا تمم (قوله الشارح بما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ) جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسيمه في المعنى الخ لا يخلو عن تطر وانما كان يظهر جعل الآية من الثاني لو قال المصنف وقسيمه في المعنى واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم لكن أقام مقامه ما يدل عليه وهو والراسخون الخ وقد علم من قول الشارح وقد يترك الخ حكمة قول المصنف ومنه لان التفصيل في ذلك غير ظاهر (قوله بالمهمل) المراد به ما لا يفهم المخاطب معناه لا ما لا معنى له لعدم صحته هنا كما يفهم من كلام الشارح

التفصيل قولك أما زيد فمنطلق) هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسبا واحدهما الى ذلك فهو على هذا للتفصيل اى واما غيره فهو ليس كذلك اه (واما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل) بالمعجمة أي زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت) توكيد ذلك و (انه لا محالة ذاهب) وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة (قلت اما زيد فذاهب) اه (وزعم ان ذلك) التوكيد (مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر اما بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما اقدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة اه (وهي نائبة عن اداة شرط وجملته) وموضعها اصالة لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست اما بمعنى مهما وشرطها لان اما حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النيابة (تؤول بمهما يكن من شيء) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند اليه فافطن لذلك اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص انها تفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مردفة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه اه وكون أما مقدرة بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لابد لاما من جملة (ولابد) لها (من فاء تاليه تاليها) نحو اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير اما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدأ كأمثلتنا والثاني الخبر نحو أما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فأما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو واما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث

(قوله واما المعنى الثاني الخ) قال الدنوشري اخره عن الاول والثالث لانه ليس مشهورا الا عن الزمخشري فانه المستخرج له (قوله وهي نائبة عن اداة شرط وجملته) قال الدنوشري ربما يخالف بحسب الظاهر قوله اولا انها حرف شرط والمنقول في كافية ابن الحاجب انها شرطية وان شرطها فعل محذوف وجوبا بعدها ولا يضر في ذلك كونها مفسرة بمهما يكن من شيء قال بعض المحققين واعلم ان اما حرف مفرد على الاصح وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء لها ولذلك قدرها سيبويه بمهما فانه قال اذا قلت اما زيد فمنطلق فكأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولو لم يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو في معناها ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسما لانا نجيب بمنع اللزوم فان الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف اسما الا ترى انا نقول معنى ان التوكيد وليت التمني ولا يلزم أن يكونا اسمين اه وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي معتقدا وليست اما بمعنى مهما وشرطها الخ اما اولا فلان سيبويه كما قال هذا المحقق انما فسر اما بمهما فقط وبفرض انه فسرها بمهما يكن من شيء فهو بملاحظة شرطها المحذوف بعدها واما ثانيا فلانه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكور من النيابة) انما احتاج للتأويل بذلك لان المشار اليه مؤنث وهو النيابة ومر ما في ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدنوشري مخالف القول غيره انه باق على عمومه ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلها اما من شيء على ان من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك واما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكله الدماميني بانه لم يجر على جنس بعينه واجيب بان المقصود من البيان هنا التعميم ودفع ارادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشري بمعنى صدور (قوله بجزء من الجواب) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة الى جملة الشرط و بالنسبة الى الظرف اى ومثله الجار والمجرور فان الظاهر ان جملة

الشرط المفصول به اين اما والفاء ليست جزأ من الجواب وانما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب وأما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف الى آخر ما قال فهو مصرح بان الظرف ليس جزأ من الجواب وقد نظمت هذه الامور الستة في رجز فقلت وبعد أما فافصلن بواحد * من ستة ولا تقله بزائد مبتدأ والشرط ثم الخبر * معمول فعل بعد فاء يذكر كذا المعمول لفعل فسره * ما بعد فاء بعدها مؤخره والظرف والمجرور تلاث ست ٣٣٠ * قد فاتها كل امام ثبت واشار بقوله واحد الى أنه لا يفصل منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفاء لاستكراه دخول اداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قاله الشمني بمعناه اه ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء الا أن يقال لما كان مفسره جزأ من الجواب كان هو كالجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي أنها جزء من الجواب

(فصل) (قوله وقيل مرفوع بلولا اصالة) قال الزرقاني هو قول الفراء قال الدماميني ونقل عنه انه اسل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فان الحرف المختص بالاسم اما يعمل الجر فقط كحروف الجر واما يعمل النصب والرفع كان وأخواتها وما الحجازية اما عمله الرفع فقط فلا نظير له (قوله وقيل مرفوع بها نيابة) قال الزرقاني أي عن الفعل المحذوف قال الدماميني وهذا القول لم أره الى الآن والذي رأيته في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها ب لولم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده ابن مالك بانك تقول لولا زيد لا عمرو لا تيتك ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أي لانها على هذا نائبة عن الحرف والفعل اه وأقول رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه في كتاب رصف المباني في حروف المعاني لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد النور المالقي وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه لولا فلولا زيد لاكرمتك أصله لو انعدم زيد لاكرمتك فحذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لان لا اذا زالت باه

والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو أما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك أشار الناظم بقوله

أما كمهما يك من شئ وفا * لتلو تلوها وجوبا القا

(الا ان دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) اى عن القول (بالمقول فيجب حذفها معه) للاستغناء عنهما بالمقول (كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم) بعد ايمانكم فأكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب أما (اى فيقال لهم أكفرتم ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك الا في ضرورة كقوله

فاما القتال لا قتال لديكم) * ولكن سيرا في عراض المواكب

والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد ابن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لاجمع عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل (او) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خرجه البخاري والاصل فما بال رجال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شأن خبرها والى حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذي الفاء قل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا

*(فصل في) ذكر معنى (لولا ولوما) على ما في النظم (لولا ولوما وجهان أحدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية) واليه أشار الناظم بقوله

لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا

(نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقوله

لوما الاصاخة للوشاة لكان لي * من بعد سخطك في رضاك رجاء

وبهذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تأتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر أن يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى أنه يجوز أن يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز أن يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه

الفعل واتفق الطائفتان على ان لولا مركبة من لو الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على بابها في المعنى الموضوعة له قبل التركيب هذا مع ان خبر المبتدا الذي زعم البصريون لم ينطق به في وقت ما ومما يدل على ان الاسم بعدها ليس مبتدأ فتح ان بعدها ولا تقع في موضع المبتدا الا ان المكسورة فاعله قال عبد الله ٣٣١ بن هشام هذه عثرة لا تقال اه واستفيد منه ان هذا القول قول الكوفيين وان لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المصنف أن قوله ولا تقع في موضع المبتدا الخ عثرة لا تقال ان المكسورة لا تقع في موضع المبتدا بل يجب فتح ان الواقعة في موضعه وانما تكسر ان في الابتداء بمعنى اول الكلام (قوله ويحتمل أن يكون كونا مقيدا) قال الدنوشري وينظر هل يأتي الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط او يجوز أن يكون كونا مقيدا او مطلقا (قوله فتقديره فهلا كان هو أي الشان) قال في المغني وقيل التقدير فهلا شفعت لبلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي هي شفيعها

(هذا باب الاخبار بالذي وفروعه)

(قوله وكثيرا ما يصار اليه) قال الزرقاني كذا قال المصنف وفيه نظر لانه اذا قصد شئ من المعاني الثلاثة أعني قصد الاختصاص وتقوى الحكم وتشويق السامع يؤتى بتركيب دال عليه كهذا التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه اما التدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ) الاخيران نحويان والثلاثة قبله بيانية والاول كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو وخالد والثاني ظاهر لان في هذا الاخبار اسنادين فهو أقوى مما فيه اسناد واحد والثالث كقول أبي العلاء المعري مشيرا للمعاد الجسماني والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جاد ويجمعها قول بعضهم قصد اختصاص أو تقوي الحكم أو * تشويقا أو سبر بذا الباب عنوا

وذكر والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل أن يكون كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يعد مجيؤه (و) الوجه (الثاني أن يدل على التحضيض) بمهملة ومعجمتين واليه اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز (فيختصان با) لجمل (الفعلية) لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا انزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تاتينا بالملائكة ويساويهما في) افادة (التحضيض والاختصاص بالافعال هلا وألا وألا) بفتح اولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا وألا اهنته وألا تشتمه فمتأدب والى ذلك اشار الناظم بقوله وهلا ألا ألا وأولينها الفعلا واما قوله

فهلا نفس ليلى شفيعها

تقديره فهلا كان هو اى الشان (وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (اما مضمر نحو) قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج بثيب (فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (اى فهلا تزوجت بكرا او مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله تعالى (ولولا اذ سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفي المغني يجوز انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه (أي هلا قلتم اذ سمعتموه) والى هذا اشار الناظم بقوله

وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق او بظاهر مؤخر

(هذا باب الاخبار بالذي وفروعه)

التي واللذين واللتين والذين واللاتي (و بالالف واللام) وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوى الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدر الاول (باب السبك) اى سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الآتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته) وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه

(الفصل الاول في بيان حقيقته) وهي ان تدخل الموصول على أول

الكلام الذى فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه فى الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذى أردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وباقى الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك (اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدا (من قولنا زيد منطلق بالذى) متعلق بتخبر (فاعمد الى ذلك الكلام) الذى فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبتدئه بموصول) يكون فى موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد فى افراده وتذكيره و) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذى) الواقع فى الابتداء العمل (الثانى أن تؤخر زيدا الى آخر التركيب) لانك تريد أن تجعله خبرا عن الموصول العمل (الثالث أن ترفعه) أى زيدا (على انه خبر للذى) العمل (الرابع أن تجعل فى مكانه) أى مكان زيد (الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له فى معناه و) فى (اعرابه فتقول الذى هو منطلق زيد فا) لموصول وهو ا(لذى مبتدأ) فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدا والخبر (صلة الذى والعائد منها) الى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذى جعلته خلفا عن زيد) فى اعرابه (الذى هو الآن) وهو زيد (كمال الكلام) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ماقيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر
وماسواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطى التكمله

(وقد تبين بما شرحناه أن زيدا) فى المثال المذكور (مخبر به لا عنه وان الذى بالعكس) أى مخبر عنه لا به (وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذى فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذى مخبر به (فوجب تأويل كلامهم على) أوجه أحدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذى أن تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه فى وقت الاخبار الذى فعبر عن المسمى بالذى فاذا قيل أخبر عن زيد بالذى كان على (معنى أخبر عن مسمى زيد فى حال تعبيرك عنه بالذى) وثانيها لابن الضائع بمهملة فهملة الاقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه فى الحقيقة وان كان فى اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا فى المعنى صح أن يطلق عليه انه مخبر عنه (و) اذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا على حده مؤنثا جىء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وباللذين والذين والتى * أخبر مراعيا وفاق المثبت

(تقول فى نحو بلغت من أخويك الى العمرين) بكسر الراء (رسالة اذا أخبرت عن التاء) من بلغت (بالذى الذى بلغ من أخويك الى العمرين رسالة انا) فالذى مبتدأ وانا

(قوله ثم يعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه) أى غالبا لما سياتى من انه قد تقدم اقصد الاتصال (قوله وان عن بمعنى الباء) قال الزرقانى والباء بمعنى عن اه اى لان تمام التوجيه المذكور انما يحصل بذلك ولذا ادعى الشهاب القاسمى ان ذلك ساقط من كلام الشارح بقى ان كلام الشارح يقتضى ان ذلك من تمام وجه القلب وفى كلام ابن جماعة ما يقتضى انه وجه مستقل كما بيناه فى حواشى الالفية

خبره ومابينهما صلة وعائدها ضمير مستتر فى بلغ لانه أمكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله (فاذا أخبرت عن أخويك) بالتثنية (قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة أخواك) فاللذان مبتدأ وأخواك خبره ومابينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك اليهم رسالة العمرون) فالذين مبتدأ والعمرون خبره ومابينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بالى (او) اخبرت (عن الرسالة قلت التى بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فالتى مبتدأ ورسالة خبره ومابينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التى بلغت من أخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله) بالفعل (لانه اذا أمكن الوصل لم يجز العدول) عنه (الى الفصل) الا فى الضرورة (وحينئذ) أى حين اذ قدمته ووصلته (فيجوز) لك (حذفه) واثباته (لانه عائد متصل منصوب بالفعل) وتقدم فى باب الموصول أن العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول فى هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشنى المطابقة فى الخطاب فيقول فى الاخبار عن تاء المخاطب الذى ضربت أنت ويلزمه اجازة ذلك فى التكلم نحو الذى قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم أن تكون فائدة الخبر حاصلة فى المبتدا وذلك خطأ والخبر فى هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن العلج عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرا عن الذى أو مبتدأ

* (الفصل الثانى فى شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار (اعلم أن الاخبار ان كان بالذى أو احد فرعيه) من التأنيث والتثنية والجمع (اشترط للمخبر عنه سبعة شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير) لما مر من انه يجب تأخيره (فلا يخبر عن أيهم) فى الاستفهام (من قولك أيهم فى الدار لانك تقول حينئذ الذى هو فى الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدريته) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذى هو فى الدار فأيهم خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذى خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول فى جميع أسماء الاستفهام و) اسماء (الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان) على القول بان له صدر الكلام (لا يخبر عن شئ منها لما ذكرنا) من ازالة ماله صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول فى الاخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرمنى اكرمه الذى هو يكرمنى أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذى اياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذى هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قائم الذى هو زيد قائم هو فتزيل ماله صدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله اما فى مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما فى مسئلة الشرط فلان الضمير لا يجزم واما فى مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما فى مسئلة ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه

* (الفصل الثانى) * (قوله من التأنيث الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة وهو على حذف مضاف أى من موصول التأنيث الخ (قوله سبعة شروط) نبه الشاطبى على انه لا حاجة الى الشرطين الاولين للاستغناء عنهما بقبول الاستغناء بالضمير لان ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر فى التسهيل الشرط الثانى استغناء عنه بالرابع (قوله على القول بان له صدر الكلام) أى وهو خلاف الاصح بدليل انهم قالوا فى قوله اذا مت كان الناس صنفان ان اسم كان ضمير الشان وفى قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين اسم ان ضمير الشان ولو كان له صدر الكلام لم تتقدم العوامل عليه

بالفعل فى التعجب واما فى مسئلة ضمير الشأن فلان ضمير الشأن لايتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أوخلفه التأخير وذلك لان الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لاتتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول) اذا أخبرت عن التاء من قمت (الذى قام انا) فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذى فلذلك عزاه للتسهيل الشرط (الثانى أن يكون) المخبر عنه (قابلا للتعريف فلايخبر عن الحال والتمييز) مما هو ملازم للتنكير (لانك لوقلت فى جاء زيد ضاحكا) وفى ملكت تسعين نعجة (الذى جاء زيد اياه ضاحك) والتى ملكت تسعين اياها نعجة (لكنت نصبت الضمير) فى الاول (على الحال) وفى الثانى على التمييز (وذلك ممتنع لان الحال) والتمييز كل منهما (واجب التنكير وكذا القول فى نحوه (وهذا القيد) وهو قبول التعريف المذكور فى النظم فى قوله

قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما

(لم يذكره) الناظم (فى التسهيل) بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منوبا عنه بضمير قال شراحه أبوحيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير أى عن ذلك الاسم الذى تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الاسماء التى لايجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال اه الشرط (الثالث أن يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالاجنبى) فى صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه فى تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء فى زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبى موقعها لفوات العائد الى المبتدا (فلاتخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لايستغنى عنها بالاجنبى كعمرو وبكر) لماذكرنا (وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لوأخبرت عنه لقلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر فى آخر التركيب (هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن) وهو الهاء (خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلا) بالفعل (ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الهاء من ضربته (ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقى الموصول) وهو الذى (بلا عائد وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلارابط) ولاسبيل الى كونه عائدا عليهما اذعود ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسى لافائدة فى هذا الاخبار لان الخبر حينئذ لازيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها اه الشرط (الرابع أن يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالمضمر فلايخبر عن المجرور برب وحتى أو بمذ او بمنذ لانهن لايجررن الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة مضمر مقام المخبر عنه كما تقدم) أول

(قوله فلان ضمير الشان الخ) قال الدنوشرى قديقال ان ضمير الشان الذى جعل مكان المخبر عنه جزء الصلة لانه تقدم على الصلة (قوله قال شراحه ابوحيان الخ) لايخفى أن الموضح لايرتضى ماقاله الشراح فلايعترض عليه بكلامهم لان قول التسهيل منوبا عنه بضمير مثل قوله فى النظم أو بضمر أى أوالغنى عنه بضمر وسيأتى انه يجعل للاحتراز عن المجرور بحتى ومذ ولو كان مراده فى التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه فى الالفية قبول التعريف فائدة وهذا مبنى على أن هذه الشروط هل يحتاج لجمعها أو بعضها مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك فى حواشينا على الالفية (قوله الذاهبة جاريته صاحبها) انتقد عليه بعضهم بان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة فلاتدل اضافة الجارية على أنها ملكه بل قد تكون جاريه جاره فاضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه وقد قدمنا ذلك فى باب ان واخواتها (قوله فلايخبر عن المجرور بحتى أوبمذ أومنذ) قال الزرقانى لوزاد ونحوهن كان أولى ليدخل ما أشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف ولايخبر بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضى لان شرطه لفظ الزمان أى واذا أخبر عنه ينتفى ذلك لوقوع الضمير حينئذ بعدهما

الباب فلايخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلايقال الذى أكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا مارأيته مذ او منذ يومين فلا تقل اللذان مارأيته مذهما أو منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لايجررن ضميرا والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله كذا الغنى عنه باجنبى أو بمضمر شرط وكذلك لايجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (اذا قيل سر ابازيد قرب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الاخبار عن الباقى لان الضمير) يخلف زيدا و(لايخلفهن) تقول فى الاخبار عن زيد الذى سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل فى الاخبار عن الاب وحده الذى سر اياه زيد قرب من عمرو الكريم أب ولا عن قرب الذى سر ابازيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو والذى سر ابازيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذى سر ابازيد قرب من عمرو هو الكريم (اما الاب فلان الضمير) الحال محله (لايضاف وأما القرب فلان الضمير) الحال محله (لايتعلق به جار ومجرور ولاغيره) من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو والكريم فلان الضمير) الحال محل عمرو (لايوصف و) الضمير الحال محل الكريم (لايوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا) وهما أبازيد (او عن العامل ومعموله معا) وهما قرب من عمرو (او عن الموصوف وصفته معا) وهما عمرو الكريم (فاخرت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقا له فى معناه واعرابه (جاز) ذلك (فتقول فى الاخبار عن المتضايفين) وهما ابازيد (الذى سره قرب من عمرو الكريم ابوزيد وكذا الباقى) فتقول فى الاخبار عن العامل ومعموله الذى سر ابازيد قرب من عمرو الكريم ففى سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع فى محله لكن ضرورة الاتصال الجأت الى تقديمه واتصاله بعامله فاستترفيه وتقول فى الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذى سر ابازيد قرب منه عمرو الكريم الشرط (الخامس جواز وروده فى الاثبات فلايخبر عن أحد من نحو ماجاءنى أحد لانه لوقيل الذى ماجاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الايجاب) فانه خبر الذى وفاعل جاءنى ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص فى التسهيل فى باب العدد على أن نفى ضمير احد مسوغ لوقوع احد فى الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شأن طارق فان قلت الضمير فى جاءنى يعود على الموصول لاعلى احد قلت احد خبر الموصول والخبر فى هذا الباب نفس المبتدا الشرط (السادس كونه فى جملة خبرية فلايخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب كالواقع (فى مثل اضرب زيدا) فلاتقل فى الاخبار عن زيد الذى اضربه زيد (لان الطلب لايقع صلة) للموصول لما مر فى بابه الشرط (السابع أن لايكون المخبر عنه (فى احدى جملتين مستقلتين) ليس فى الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلايقال الذى قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولاهى معطوفة بالفاء

(قوله اياه زيد) قال الدنوشرى صوابه سره زيد الخ لانه اذا أمكن الاتصال لايجوز الانفصال (قوله هو) قال الدنوشرى كان الانسب وصل هذا الضمير لانصله (قوله والخبر فى هذا الباب نفس المبتدا) ان كان المراد نفسه بحسب الماصدق فلاوجه للتقييد بقوله فى هذا الباب لان المبتدأ والخبر مطلقا لابد ان يتحدا ماصدقا وان يختلفا مفهوما فهو ممنوع هنا لان مفهوم المبتدا وهو الموصول غير مفهوم الخبر وهو الاسم الذى يخبر عنه سواء كان ظاهرا او مضمرا كما لايخفى وقد مضى اشكال اللقانى فى باب المبتدا والخبر فى قولهم ان الجملة اذا كانت نفس المبتدا فى المعنى لاتحتاج لرابط وعن جوابه والظاهر انه لاياتى نظير الجواب هنا فتأمل

فلا تصلح ان تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما اذا كان من احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (ان قام زيد قعد عمرو) فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذى ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان فى احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير او بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربنى وضربت زيدا ونحو اكرمنى واكرمته عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ضربنى وضربته زيد وعن عمرو الذى أكرمنى واكرمته عمرو والثانى كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول فى الاخبار عن الذباب الذى يطير فيغضب زيد الذباب وفى الاخبار عن زيد الذى يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد فى الجملتين الموصول بهما لان مافى الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجاز ذلك جواز قولك الذى ان يطير فيغضب زيد الذباب (وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة أمور هذه السبعة وثلاثة اخر وهى أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا) ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدما) غير مسبوق بشئ وفى بعض النسخ مثبتا (فلا يخبر بال عن زيد من قولك زيد أخوك) لانه فى جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل (ولا من قولك عسى زيد أن يقوم) لان الفعل جامد (ولا من قولك ما زال زيد عالما) لان الفعل غير مقدم بل النفى متقدم عليه وأل لا يفصل بينها وبين صلتها بنفى ولا غيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما ● يكون فيه الفعل قد تقدما
ان صح صوغ صلة منه لأل ●

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول فى نحو قولك وقى الله البطل فتقول) اذا اخبرت عن الفاعل (الواقى البطل الله و) تقول اذا اخبرت عن المفعول (الواقيه الله البطل) برفع الاول على الفاعلية والثانى على الخبرية (ولا يجوز لك أن تحذف الهاء) من الواقيه خلافا للشارح (لان عائد الالف واللام لا يحذف الا فى الضرورة كقوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة) ● ولو اتيح له صفو بلا كدر

أى المستفزه

● (فصل اذا رفعت صلة أل) اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت (ضميرا) فلا يخلو اما أن يكون (راجعا الى نفس أل) واما أن يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس أل (استتر) ذلك الضمير (فى الصلة) وجوبا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هى له (تقول فى الاخبار عن التاء من بلغت) من اخويك الى العمرين رسالة (فى المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففى المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ولم يبرز (لانه فى المعنى لأل لانه) أى الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المجعول خبرا (وأل للمتكلم لان خبرها) انا وهو (ضمير

(قوله وأن يكون فعلها متصرفا) قال الزرقانى أى سواء كان ماضيا أو مضارعا (قوله ليصاغ منه) قال الزرقانى أى من الفعل وذلك لان المصوغ انما هو منه اذ الفاعل موجود مع الوصف كما انه موجود فى الجملة وحينئذ فنفى قول الشارح كغيره لانه فى جملة اسمية لا يصاغ منها صلة ال تجوز لان المصوغ ليس من الجملة بل من الفعل كما علمت (قوله وفى بعض النسخ مثبتا) ان كان المراد زيادة على قوله مقدما لزم أن يكون الشروط احد عشر وان كان بدل قوله مقدما فلا يناسب ترك شرط التقدم الذى نص عليه الناظم

المتكلم والمبتدأ) فى هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر فى المبلغ يرجع الى ال فلذلك وجب استتاره (وان رفعت صلة أل ضميرا) راجعا (لغير أل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر ان الصلة اذا جرت على غير من هى له امتنع أن ترفع ضميرا مستترا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان يكن ما رفعت صلة أل ● ضمير غيرها أبين وانفصل

(كما اذا اخبرت عن شئ من بقية اسماء المثال) المتقدم (تقول فى الاخبار عن الاخوين المبلغ أنا منهما الى العمرين رسالة أخواك و) تقول فى الاخبار (عن العمرين المبلغ أنا من أخويك اليهم رسالة العمرون و) تقول فى الاخبار (عن الرسالة المبلغها أنا من أخويك الى العمرين رسالة) بالرفع فأنا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير أل (وذلك لان التبليغ فعل المتكلم) لان فعله مسند الى المتكلم فى بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذى أخرته) وهو الاخوان فى الاول والعمرون فى الثانى والرسالة فى الثالث ولا فرق فى ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول فى الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربنى زيد الضارب أنا والضاربى زيد وانما برزنا فاعل الاول لان أل الاولى كال الثانية فى انها نفس الخبر الذى هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول فى الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على رأى الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعدما كان معمولا للثانى اذا أخبرت عن التاء من ضربت فى المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت فى الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على أل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له أن يعود على الموصول فاستتر فى الوصف لجريانه على من هو له لان أل نفس انا لان الذى فعل الضرب هو انا فى المعنى ثم جئت بموصول ثان لان أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن يعطف وصفا على وصف هو صلة لال واتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود الى أل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان أل نفس أنا والذى فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما أن فاعل الضرب فى الجملة الاولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب اليه المازنى من مراعاة الترتيب الاصلى بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر افقطا ومعنى فعلى هذا تقول فى الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية فى المثال المذكور الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا ووجهه أنا اخبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوقعنا أل الاولى على المضروب كما أوقعنا أل الثانية على الضارب ثم وصلناها صلتها بضمير المفعول العائد على أل ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هى له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على أل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازنى وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه أحدها انك سكت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول فى الجملة الاولى وعن الفاعل فى الجملة الثانية والوجه

(قوله لان فعله مسند الى المتكلم) جواب عما يقال التبليغ غير مذكور فى التركيب وحينئذ فكان اللائق بالشارح ان يقول الى ضمير المتكلم لان التكلم غير مذكور فى التركيب (قوله ولا فرق فى ذلك الخ) اى فى انه اذا رفعت صلة ال ضميرا راجعا الى نفس أل استتر فى الصلة وان رفعت ضمير الغير أل وجب ابرازه وانما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما فى ذلك من الخلاف الآتى فيما اذا اخبر بال عن غير المتنازع فيه (قوله على رأى الاخفش الخ) لا يخفى ان هذا انما يحسن لو بين اولا مذهب الاخفش وغيره وكانه اكتفى بما تقرر من ذلك فى باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن ان يقول ونصبته لان مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وان كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولانه أظهر فى تمهيد التعليل بقوله لانه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على ياء المتكلم التحتانية وتائه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لانها تكون له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون الا للمتكلم فلاختصاص التحتانية بالمتكلم يتبادر من اضافتها اليه

الثاني انك أخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث أن قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والفرض أنها متأخرة واختار الموضح في الحواشي أن يقال الضاربه انا والضاربه زيد أنا فتأتى للوصف الاول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو أنا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا لعوده على الموصول وتجعله مستترا الان أل هي نفس الخبر الذى هو أنا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتأتى للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اه

(هذا باب العدد)

بفتحين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين أحدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان و يؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة واخواتها تجرى على عكس ذلك) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا التقسيم لان الثلاثة واخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته اه (و) الحكم (الثاني) من حكمي واحد واثنين (انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما) فاما قوله ثنتا حنظل فقليل (واما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال الاول أن يقصد بها العدد المطلق والثاني أن يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث أن يقصد بها معدود ويذكر فاما لو قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها أعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا أريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ

له (هذا باب العدد) قال ابن أبي الربيع العدد المعدود والعد المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم لبثتم في الارض عدد سنين انما نعد لهم عدا (قوله فان حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني اى لان الحاشية السفلى ما دونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلى تسعة والعليا أحد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذان مثالان لما حاشيتاه قريبتان ومثال ما حاشيتاه بعيدتان ما اذا قلت في العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتيها البعيدتين (قوله لا يجمع بينهما) أى لا على طريق الاضافة كما مثل ولا على طريق الوصفية ما لم يقصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد حيث قال انما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة وافراس أربعة لان المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة الى أن يقال رجل واحد ورجلان اثنان فان قلت فما وجه قوله تعالى الهين اثنين قلت الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذى يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به الا ترى انك لو قلت انما هو اله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل انك تثبت الالهية لا الوحدانية (قوله فلا حاجة الخ) قال الدنوشري قد يقال انه يحتاج الى ذلك اذ لا يستفاد من واحد الا انه مذكر واما كونه من جنس الرجال فلا فيحتاج الى الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره انه لا يذكر العدد حينئذ و يقتصر على المعدود المفرد أو المثنى وهو معنى كلامهم

فالفصيح

فالفصيح أن تكون بالتاء للمذكر و بحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي و يجوز أن تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود وذكر (فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين) وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر و بعدمها مع المؤنث والى ذلك أشار الناظم بقوله

ثلاثة بالتاء قل للعشره * في عد ما آحاده مذكره
في الضد جرد

(فصل) الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضا عشرة الفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة ألفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة و(مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس) وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا (كشجر وتمر او اسم جمع) وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا (كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة) من الشجر غرستها وخمسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم (قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما أشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد و يفرد الخبر عنه نحو الركب سائر اه (وقد يخفض) مميز اسمي الجنس والجمع (باضافة العدد) اليه فاسم الجمع (نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود * لقد جار الزمان على عيالي

والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما أنث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى

كأن خصييه من التدلدل * ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

فحنظل اسم جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام

(قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) قيد بذلك الشيخ الامام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كما في الحديث وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهي (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره الى جميع ما تقدم مع ان الحكم الثاني لا يفيده كلام الناظم بخلاف الاول فانه يفيده باعتبار المنطوق والمفهوم

(فصل) (قوله وهو ما يفرق بينه و بين مفرده بالتاء غالبا) أى اما بكون التاء في المفرد نحو بق وبقة أو بكونها في اسم الجنس نحو كم وكماة ومن غير الغالب انه يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومي (قوله من غير الغالب ركب فان له مفردا وليس له مفرد من لفظه غالبا من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدنوشري تسمية ذلك جمعا فيه نظر (قوله مميز اسمى الجنس والجمع) قال الدنوشري اضافة مميز الى ما بعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمى الجنس والجمع قال فتأمل وما نقلناه أولى (قوله كان خصييه الخ) قال التمثيل به لما نحن فيه فيه نظر ظاهر اذ الكلام في الثلاثة والعشرة لا فيما هو أعم من ذلك وقال ورأيت في بعض كتب اللغة كان خصييه من التهدل مكان التدلدل ويروى سحق جراب وكان حقه أن يقول حنظلتان ونص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون في طرفها ما تتزين به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الادوية في

الموضح تبعا لابن عصفور والثانى الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل فى اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسى عن أبى عثمان المازنى وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلاثة قروء فمسموع اه (وان كان) مميزها (جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث اماء (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمى الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر (فتقول) فى اسم الجنس (ثلاثة من الغنم عندى (بالتاء) فى ثلاثة (لانك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر فى كثير (وثلاث من البط بترك التاء) من ثلاث (لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر فى كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (او ثلاث) بتركها (لان) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك ان (فى البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرئ تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاثة أنواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر (و) التذكير والتأنيث (يعتبران مع الجمع بحال مفرده) فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر (فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات) جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاثة حمامات) جمع حمام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين) والكسائى ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث صحابات بترك التاء اعتبارا بالصحابة فانها مؤنثة (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) فى التأنيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظرا الى تأنيث لفظ واحده وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكيرا وتأنيثا (حتى يقال ثلاث أشخص بتركها أيضا) نظرا الى تأنيث معنى واحده وهو شخص (يريد نسوة) لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث (بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه

(قوله خفض باضافة الخ) قال الدنوشرى ظاهره أنه لا يجر من فلا يقال عندى عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لانك تقول غنم كثير بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفى المصباح أنه يجوز فى غنم تذكير ضميره وتأنيثه (قوله وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه فى باب الكلام اطلاق أن الافصح فى اسم الجنس التذكير كما نبهنا عليه هنالك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكر يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من أنه مؤنث فانظر حاشية الالفية ويدل على تأنيثه رد الهاء فى تصغيره كما فى الحديث ورجل ٣٤٠ فى شعفة له فى غنيمة الخ (قوله فحكمه حكم المذكر الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان نسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد (قوله والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده الخ) قال الدنوشرى ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجرى تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور ورأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت الفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكر ومررت على ثلاث حمامات فتؤنث والواحد حمام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الابل فحول فتؤنث العدد اذا كان يليه الابل والغنم لانهما لفظان مؤنثان موضوعان للجمع ولا واحد لشئ منهما من لفظه وهما يقعان على الذكور والاناث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الابل لما فرقت بين الثلاثة وبين الابل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة العدد يقع على الليالى واعلم يحيط بان الايام قد دخلت معها قال الجعدى يصف بقرة * فطافت ثلاثا بين يوم وليلة * يريد ثلاثة أيام وثلاث ليال ولا يغلب المؤنث على المذكر فى الا فى الليالى خاصة تقول سرنا عشرا فيعلم أن مع كل ليلة يوما اه وهو اذا تأملته مع ما فى الشرح والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليحرر ذلك (قوله خلافا للبغداديين) قال الدنوشرى الظاهر أنهم لا يعينون مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد أيضا (قوله بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد اذا كان المعدود مذكرا التأويله

فى العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص بالتاء فيهما فاما قوله) وهو عمر بن ابى ربيعة

فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء (والذى سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر) اى هن كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التأنيث (ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم) بل قال ان اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت فى عصر الشباب قاله الخليل (واذا كان المعدود صفة) منويا موصوفها (فالمعتبر) فى التذكير والتأنيث (حال الموصوف المنوى لا حالها) فان كان الموصوف مذكرا أنث العدد وان كان مؤنثا ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لان الموصوف مؤنث (أى عشر حسنات امثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقيل عشرة) بالتاء (لان المثل) الذى هو واحد الامثال (مذكر) وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده (وتقول عندى ثلاثة ربعات بالتاء) فى ثلاثة (ان قدرت) الموصوف (رجالا وبتركها ان قدرت) الموصوف (نساء) لان ربعات بفتح الباء فى الاصل اسم ثم استعملت فى الصفة وهى جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهى المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار ذكره (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء اذا قصدوا ذكورا لان الدابة) وهى لغة كل ما يدب على الارض (صفة فى الاصل) غلبت عليها الاسمية (فكأنهم قالوا ثلاثة أحمرة) جمع حمار (دواب وسمع) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لانهم) اعتبروا تأنيث اللفظ و(أجروا الدابة مجرى الاسم) (الجامد) نظرا الى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور واما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما

*(فصل الاعداد التى تضاف للمعدود عشرة وهى نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعا مكسرا) ليطابق العدد المعدود لفظا (من أبنية القلة) ليتطابقا معنى والى ذلك أشار الناظم بقوله والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر (نحو ثلاثة افلس) من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبحر) من المانعات وثلاثة أجمال وتسعة صبية وعشرة أرغفة (وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلاثة) وهى الجمع والتكسير والقلة (فيضاف للمفرد) فى مسئلتين احداهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية فى لفظ واحد (وذلك ان كان نحو ثلثمائة وتسعمائة) لان المائة وان افردت لفظا فهى جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح فى الحواشى (وشذ فى الضرورة

بالمؤنث فقد وجه له الكرمانى ما فى بعض روايات حديث أبى هريرة فى فضل الجماعة صلاة الرجل فى الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التاء فى خمس من انه لتأويل الضعف بالدرجة او الصلاة محل نظر لانه اذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص اذا اريد به المؤنث الحقيقى لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤول بالمؤنث المجازى تترك التاء من عدده (قوله لقيل عشرة) هذا اللزوم ممنوع فقد أجاب بعضهم بان الامثال حسنات وبان المضاف اكتسب من المضاف اليه *(فصل)* (قوله ليطابق العدد المعدود لفظا) قال الدنوشرى هذا غير ظاهر اذ العدد ليس جمعا مكسرا حتى يتطابقا واعل مراده أن العدد ليس جمعا بالواو والنون ولا بالالف والتاء فاتى بالمعدود كذلك (قوله كل واحد) قال الدنوشرى هو شامل لتخلف الثلاثة معا ولتخلف اثنين منها ولتخلف واحد منها كما هو ظاهر وقول الشارح فى مسئلتين الاولى الخ هذا معلوم مما سبق فى قوله وقد يخفض باضافة العدد اليه وقوله والثانية فى لفظ واحد لو حذف لفظة فى صح وهذا يستثنى من اسم الجمع فانه لا شك فى ان مائة اسم جمع ويضاف العدد اليه كثيرا لا قليلا فقيد بذلك قوله فيما مر ان اضافة العدد الى اسم الجمع قليلة فليتأمل

قوله) وهو الفرزدق

(ثلاث مئين للملوك وفى بها) * ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم

ووجه شذوذه ان المائة اذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب (ويضاف لجمع التصحيح فى مسئلتين احداهما أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات) فان سماء وصلاة وبقرة لم يجمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن أن يكون لقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهى جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية أن يجاور) بالراء المهملة (ما أهمل تكسيره) وان كان هو مسموع التكسير (نحو سبع سنبلات فانه) كسر على سنابل ولكنه (فى التنزيل مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء فى التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقى مسئلتان احداهما أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبنى على ان فعائل انما يطرد فى المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو فى تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لى فان تكسير آية على آى جائز لكنه ليس بالفاشى وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة فى مسئلتين احداهما أنه يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم) فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه الى جمع الكثرة (فالاول) وهو الشاذ قياسا (نحو ثلاثة قروء) فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) كما سيأتى فى باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء جمع القرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض (والثانى) وهو الشاذ سماعا (نحو ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة (فان اشساعا) وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل وافعال قياس فيه كحمل وأحمال بالحاء المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثانى) من النوعين (المائة والالف وحقهما أن يضافا الى مفرد نحو) فاجلدوا كل واحد منهما (مائة جلدة و) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض من عشر مائة وهى مميزة بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه (وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين) حمزة والكسائى (ثلاثمائة سنين) بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشير العشرات والعشرة تعشير الآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا فى كهفهم سنين فيفوت التنصيص

على

(قوله فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ) فيه ان قرأ كبناء قوله ليس بشاذ وهو اقرأ كما سيأتى فى باب جمع التكسير أن افعل يطرد فى فعل بفتح الفاء اذا كان صحيح العين (قوله كان قياسا) لا يخفى ان الضمير المستتر فى كان على انه اسمها عائد على اقراء لا على قرء أى كان أقراء قياسا لا شاذا ولم يقل نعم ان جعل اقراء الخ لانه بصدد الكلام على استعمال قروء فى الآية الذى هو بناء كثرة لانه مفرده وان كان له بناء قلة الا انه شاذ فكأنه قال انما تكون الآية من ذلك ان كان قرء فى الآية مفتوحا فان كان مضموما فلا لان بناء القلة حينئذ قياسى (قوله فاخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتنوين

على كمية العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضى انهم أقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومائة والالف للفرد اضف * ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(وقد تميز) المائة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الربيع بن ضبيع الفزارى

(اذا عاش الفتى مائتين عاما) * فقد ذهب المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوى ما أجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما او المائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضى الله عنه ونحن ما بين الستمائة الى السبعمائة بالنصب فاجرى أل فى تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروى بخفض مائة على زيادة أل أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب أل أو ابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد على الجمع مثل فى جنات ونهر والحق ان البيت ضرورة والرواية شاذة

* (فصل فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف) بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد يخفف كهين وأصله الواو من ناف ينوف اذا زاد قال أبو زيد (وهو التسعة فما دونها) وقال أبو جعفر النحاس فى شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفى الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اهـ والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات او الالوف (وحكمت لها) أى للكلمة الاولى وهى النيف (فى التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك) التركيب (فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس و) اجريت (ما دون ذلك) وهو الاحد والاثنان (على القياس الا أنك تأتى باحد واحدى) بابدال الواو همزة فيهما الا أن الاول شاذ لازم غالبا والثانى مطرد على الاصح كاشاح واكاف واهدا نبهوا على الاصل فى احد فقالوا واحد ولم ينبهوا عليه فى احدى وأتوا باحد واحدى مع التركيب (مكان واحد وواحدة) مع الافراد خوف الالتباس بالصفة (وتبنى الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل التركيب اما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (الا اثنين واثنتين فتعربهما) بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين

(قوله لانه يقتضى الخ) قال الدنوشرى بيانه أن كل واحد منها ثلاثة فالمجموع تسعمائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا لا من التمييز كما توهمه بعضهم فليتأمل (قوله فاجرى الخ) قال الدنوشرى يريد أن الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بتنوين او نون وجعل ابن كيسان تمامه بأل كذلك قاله الشارح * (فصل) * (قوله وقد يخفف) قال الدنوشرى أى بحذف يائه الاولى المزيدة وأصله نيوف اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما ٣٤٣ بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء (قوله وهو التسعة فما دونها) قال الدنوشرى والظاهر أنه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ويؤتى به مع العشرين وما بعدها فتقول نيف وعشرون رجلا عندى (قوله الا أنك تأتى باحد واحدى) لا تستعمل أحد واحدى الا مركبة او معطوفا عليها او مضافة نحو ابنى الاحدى الكبر (قوله من النيف والعقد) قال الدنوشرى كلام مردود وانما مراده بالجميع جميع الفاظ النيف فقط وأما العقد فيأتى فى كلام المصنف أنه يبنى على الفتح ولو جعل كلامه هنا شاملا له لكان فيه تكرير (قوله لتعادل خفته الخ) لا يخفى ان البناء على الفتح يستلزم ان البناء على حركة وهذا تعليل لكون الحركة فتحة وأما علة البناء على حركة مع ان أصل البناء السكون فهو ان لهذه الكلمة حالة اعراب كالمنادى واسم لا (قوله فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها) أى وصدر الكلمة ليس محلا للاعراب لان محله الآخر وفيه ان البناء كذلك لانه لزوم آخر الكلمة حالا واحدا أو ما جىء به فى الآخر لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب على ما بين فى محله وتفصيل المقال فى المقام يطلب من حواشى الالفية والفاكهى (قوله وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفى قوله الآتى اما بناؤهما مع اثنين واثنتين الخ نظر لما حققه ابن الناظم من أن التنوين انما يكون فى الاعراب الموقوف على الاسناد والتركيب الاسنادى فى الرتبة الثالثة واحد عشر واثنا عشر من المركبات المزجية فى الرتبة الثانية والمقدم لا يقال انه حال محل المتأخر

للعقد وقيل مضافات اليه وعليهما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى أن اثنين واثنتين مبنيان هما كان مع العقد كسائر اخواتهما وردبانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانهما لنظير القصة فى الواحد واهذا قالوا الايدين لها اللث (والاغانى فللث فتح الياء) لانها مفتوحة فى ثمانية قاله السهيلى فى الروض (و) لك (اسكانها) كما فى معديكرب (ونقل حذفها مع بقاء كسر النون) لانها ياء زائدة لحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياء عبادى فاتقونى (و) نقل حذفها (مع فتحها) أى النون لانها لما كانت تضم فى الآخر اذا كان الآخر النون كقوله

لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان

جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من الكلمتين (العشرة ويرجع بها الى القياس فى التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) فتجردها من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا يجمع بين علامتى تأنيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين او اثنتين أم مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بنى واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبنى على السكون وخالفت فى البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (واذا كانت) العشرة مختومة (بالتاء سكنت) أى (شينها فى لغة الحجازيين) فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (وكسرتها فى لغة) أكثر بنى (تميم) تشبيها بتاء كتف (وبعضهم) وهم الاقلون من بنى تميم (يفتحها) ابقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالى المتحركات قاله فى المفصل (وقد تبين بما ذكرنا أنك تقول) عندى (احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما) أى النيف والعقد من المثالين (وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الاول) وهو ثلاثة (وتذكير الثانى) وهو عشر (وتقول) عندى (احدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما) اى النيف والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تأنيثين فى احدى عشرة لاختلاف لفظى العلامتين وفى اثنتا عشرة اما لان التاء بدل من الياء وليست للتأنيث او لانها زائدة للالحاق باصبهان واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبنى غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندى من أصله ليس بالقوى لانهم قالوا فى اسم الفاعل خامس عشر فى المذكر وخامسة عشرة فى المؤنث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا فى الباقى فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اه (و) تقول عندى (ثلاث عشرة جارية بتذكير) الجزء (الاول) وتأنيث الجزء الثانى والى هذا الفصل أشار الناظم بقوله * وأحد اذكر وصلنه بعشر * الابيات الستة (فاذا جاوزت التسعة عشر فى التذكير والتسع عشرة فى التأنيث استوى

(قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظر لان الاضافة تمنع من ذلك اذ لا يقال فى غلام زيد أصله غلام وزيد وتمام الكلام فى حواشينا المتقدمة (قوله لئلا يجمع بين علامتى تانيث) جواب عما يقال لم لا أجرى الجزآن مع المذكر على ما كانا عليه من لحاق التاء لهما (قوله اما بناؤهما مع اثنين الخ) قال الدنوشرى سبق منه انه علله بقوله وعليهما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف فلو اخر ما قدمه الى هنا وأضافه الى ما علل به كان حسنا وقوله وأما بناؤهما مع غيرهما الخ سبق منه أيضا تعليل ذلك بقوله وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف الخ ما قال فلو أخر ما ذكره هنالك الى هنا كان حسنا أيضا فليتأمل كلامه فانه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة اليه والظاهر انه حال تاليفه لم يكن خالى البال والله أعلم بحقيقة الحال (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) هو أبو جعفر ولم تنقل هذه القراءة عنه فى الكتب المشهورة وانما نسبت هذه القراءة فى المحتسب للاعمش (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) نوزع فى ذلك فان يزيد لم يقرأ (قوله وانما جمعوا بين تأنيثين الخ) قضيته ان الف احدى للتأنيث وهو كذلك فلهذا منعت الصرف فلم تنون وقيل للالحاق وزال التنوين للتركيب فاذا قلت احد وعشرين نونت

لفظا المذكر والمؤنث تقول) عندى (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون عبدا (وثلاثون أمة) والمدار فى التذكير والتأنيث على التمييز (وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا) اثمما (فاسباطا) ليس بتمييز لانه جمع وانما هو (بدل من اثنتى عشرة) بدل كل من كل (والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة) قاله الشلوبين وابن أبى الربيع وغيرهما (ولو كان اسباطا تمييزا) عن اثنتى عشرة (لذكر) بتشديد الكاف (العددان) ولقيل اثنى عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث (لان السبط) واحد الاسباط (مذكر) فكان يجب أن تجرد التاء من عدده (وزعم الناظم) فى شرح الكافية (انه) لا حذف وان اسباطا (تمييز وان ذكر أمما رجح حكم التأنيث) فى اسباطا لكونه وصف بامما جمع امة (كما رجحه) أى التأنيث فى شخوص (ذكر كاعبان ومعصر فى قوله

فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر)

وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تانيثه وماذكره الناظم فى الآية مخالف لقوله فى شرح التسهيل ان أسباطا بدل لا تمييز اه والقول بالبدلية من اثنتى عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه فى نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفى يجوز أن يكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت لاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفس يعنى رجالا اه فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد له أيضا ماروى من قول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قضى فى دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وتخريج ابى حيان على ان بنى مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب أشار الناظم بقوله

وميز واحدا كما بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما

* (فصل ويجوز فى العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة أن يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقى (ويجب) حينئذ (عند البصريين بقاء البناء فى الجزأين) معا كما يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الاعراب فى آخر) الجزء (الثانى) بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول

(قوله وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه) لك ان تقول نخرج عليه قراءة الاخوين ثلاثمائة سنين وما بالعهد من قدم فبين الموضعين قرب لا يحتمل زلة القدم * (فصل) * (قوله الى مستحق المعدود) قال الدنوشرى لو عبر بقوله ماله تعلق بالمعدود كان أحسن ليشمل نحو هذه اشارة الى جماعة لهم بزيد تعلق وليس مالكا لهم ولا مستحقا لهم ثلاثة عشر زيد (قوله فيستغنى عن التمييز) قد يقال ما معنى الاستغناء مع ان اضافته الى مستحقه لا تفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز (قوله فكما أن الخ) قال الدنوشرى ينظر ما اعرابه وهل قوله كذلك توكيد أم لا (قوله بقاء البناء) قال الدنوشرى قال شيخنا ابن قاسم ولم تؤثر الاضافة الاعراب لقلتها والاصل للغالب

على بنائه على الفتح (كما فى بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد ورأيت أحد عشر زيد ومررت بأحد عشر زيد بفتح أحد فى الجميع ورفع عشر فى الاول ونصبه فى الثانى وجره فى الثالث والفتحة فى النصب على هذه اللغة غير الفتحة فى اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب (وقال) سيبويه فى هذه اللغة (هى لغة رديئة) وقال الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسماء الى أصلها من الاعراب ورده ابن مالك فى شرح التسهيل بان المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك اه وقد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان اضيف عدد مركب * يبق البناء وعجز قد يعرب

(وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يضاف) الجزء (الاول الى) الجزء (الثانى) فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثانى بالاضافة (كما فى عبد الله نحو) ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من أبى فقعس الاسدى وابن الهيثم العقيلى (ما فعلت خمسة عشرك) برفع خمسة وجر عشرك (واجازوا أيضا هذا الوجه) وهو اعراب المتضايفين (دون اضافته) الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر فى الاحوال الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل (استدلالا بقوله) وهو نقيع بن طارق على ما قيل

(كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حجته)

فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمانى مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثمانى اليها ولم يضف الى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك فى التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر مردود فان الكوفيين أجازوا ذلك مطلقا فى الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح

* (فصل ويجوز ان تصوغ) أى تشتق (من) لفظ (اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما تصوغه من فعل) المفتوح العين والى ذلك أشار الناظم بقوله

وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثانى وثالث ورابع الى العاشر كما تقول) من فعل المتعدى (ضارب و) من اللازم (قاعد) الا ان الاشتقاق من أسماء العدد سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين فى علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به فى التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال فى شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفى الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشر وهى مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة اه وفى الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه أبدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث)

(قوله ترد الاسماء الى أصلها الخ) بدليل ما لا ينصرف والاسماء الستة (قوله نحو كم رجل عندك) ونحو من لدن حكيم خبير (قوله وقد يفرق الخ) يرد عليه ان أى شرطية أو استفهامية بناؤها أصلى وردت الى الاعراب عند الاضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد أن بناء كم للشبه الصورى وقد يقال انه لا تعارض كما صرح به الشهاب القاسمى فى الكلام على قد الاسمية وان كان قد بحثنا فيه فى حواشى الالفية فى باب المعرب والمبنى (قوله وهو نقيع) قال الدنوشرى هذا محكى بقيل فى شرح الشواهد للعينى وقال قبله رجز لم يدر راجزه (قوله والعناء الخ) قال الدنوشرى قال العينى ومن للتعليل والظاهر انه أراد الاولى والظاهر أيضا ان ذلك على حذف مضاف قبل بنت أى حب بنت الخ ومن الثانية بمعنى فى وعطف الشقوة على العناء عطف تفسيرى والمعنى كلفه الله لاجل عنائه وشقوته بعشاق حب بنت ثمانى عشرة فى حجته

* (فصل) * (قوله فاعل) قال الدنوشرى لو قال بدله مصير كان حسنا فليتأمل (قوله وقولهم مصوغ الخ) أى فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا بمعنى بعض اصله فانه مصوغ من العدد حقيقة (قوله وفى الصحاح الخ) قال الدنوشرى

على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين (وأما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك) الحكم (من أول الامر فقيل) فى المذكر (واحد و) فى المؤنث (واحدة) وهما من وحد يحد (ولك فى اسم الفاعل المذكور) وهو ثانى وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المعنى الذى تريده على سبعة أوجه أحدها أن تستعمله مفردا) من الاضافة (ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهى كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبيانى

(توهمت آيات لها فعرفتها * لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع فى وهمى أى ذهنى علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذى أنا فيه سابع الوجه (الثانى أن تستعمله مع أصله) الذى صيغ هو منه (ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) والى ه أشار الناظم بقوله

وان ترد بعض الذى منه بنى * تضف اليه

(فتقول خامس خمسة اى بعض جماعة منحصرة فى خمسة) أى واحد من خمسة لا زائد عليها (ويجب حينئذ اضافته الى أصله) كما مثل (كما يجب اضافة البعض الى كله) كيد زيد (قال الله تعالى اذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين) فثانى حال من الهاء فى اخرجه واثنين مضاف اليها (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليه (وزعم الاخفش وقطرب من البصريين (والكسائى وثعلب) من الكوفيين (انه يجوز اضافة الاول) وهو الفرع (الى الثانى) وهو الاصل (ونصبه اياه) فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها (كما يجوز فى ضارب زيد) جر زيد ونصبه (وزعم الناظم) فى التسهيل (ان ذلك جائز فى ثان فقط) دون غيره وعلله فى شرح التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما ابعى ولا تقل ثلثت الرجال اذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثانى اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا فى ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع فى كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فى ذلك الا ظاهرى جامد اه الوجه (الثالث أن تستعمله مع ما دون أصله) الذى صيغ منه بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التصيير) والتحويل واليه أشار الناظم بقوله

وان ترد جعل الاقل مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بتنوين رابع ونصب ثلاثة (اى جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم) اى الا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أى حين اذ كان بمعنى مصير (اضافته الى ما دونه (واعماله) بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفى او استفهام اوذى خبر او حال او موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الاضافة والاعمال (فى جاعل

الماضى الذى ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع وكذلك فى الجميع الا ربعت القوم أربعهم وسبعتهم أسبعهم وتسعتهم أتسعهم فان هذه الثلاثة من باب سأل يسأل لاجل حرف الحلق قاله المرزوقى فى شرح فصيح ثعلب (قوله ويجب حينئذ اضافته) قال الدنوشرى هلا جاز خامس من خمسة اللهم الا أن يقال المراد بالوجوب الاضافى والغرض منع النصب فقط (قوله واثنين الآتى عن الاخفش) (قوله واثنين مضاف اليها) قال الدنوشرى لو قال اليه كان حسنا وكذلك لو قال مضاف اليه بدل اليهم فيما يأتى

ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان
فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا) نص على ذلك سيبويه (وأجازه بعضهم) وهو
الكسائي (وحكاه عن العرب) فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وانما
ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كان جاء لا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين
فثلثتهم أي فصيرتهم ثلاثين أثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم
أي فصيرتهم تسعين أتسعهم فانا تاسعهم الأن المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم
مفتوح العين لا مكسورها فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فامأيتهم على وزن
أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعة وتسعين فآلفتهم فانا ممئ ومؤلف ومن الغريب
ماوقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فحدعشتهم
الى تسعشتهم وهم محدعشون وأنا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال
معشرن ومثلثن ومن المائة والالف ممئ ومؤلف لان فعلهما أمأى وآلف اه الوجه
(الرابع أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا
بصاحبة العشرة) وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادي عشر
بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيثهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع
في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر)
بتذكيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيثهما (وحيث استعملت الواحد
او الواحدة مع العشرة او مع مافوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما) وهي الواو (الى
موطن لامهما) وهي الدال وتقول حادو وحادوة (وتصيرها) أي الواو (ياء) لان الواو
اذا تطرفت اثر المكسرة قلبت ياء وتاء التأنيث في حكم الانفصال الا أنك تعل حاديا اعلال
قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء
(فتقول حاد) بحذف الياء ووزنه عالف (وحادية) باثبات الياء ووزنها عالفة لانهما من
الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كل
العرب الوجه (الخامس أن تستعمله معها) أي مع العشرة (ليفيد معنى ثاني اثنين
وهو انحصار العدة فيما ذكر ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الاصل أن تأتي
باربعة ألفاظ أولها الوصف) وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف
(مركبا مع العشرة و) اللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون
ما اشتق منه الوصف (مركبا أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول) وهو
الوصف المركب مع العشرة (الى جملة التركيب الثاني) وهو ما اشتق منه الوصف
المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث وما اشتق منه ثلاثة
وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول
مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها الوجه (الثاني) من هذه الحالة (ان تحذف
عشر من) التركيب (الاول استغناء به في) التركيب (الثاني وتعرب) الجزء (الاول)
من أول التركيبين (لزوال التركيب) منه (وتضيفه الى) جملة (التركيب الثاني)

(قوله فتقول حادي عشر بتذكيرهما) أي ببناء الجزءين على الفتح كما نص عليه شراح التسهيل وهو معلوم مما يأتي في (قوله وهو الوجه الخامس الوصف الخ) قال الدنوشري لو قال وهو الوصف والعشرة لكان أوضح

فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا
الوجه أكثر استعمالا وجائز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس
من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا اه الوجه (الثالث) من هذه الحالة (ان تحذف
العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الاول و) تحذف (النيف) وهو الثلاثة في مثالنا
(من) التركيب (الثاني ولك في هذا الوجه) المشتمل على الحذفين المذكورين (وجهان
أحدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب (فيهما فتجري الاول) وهو
الوصف (بمقتضى حكم العوامل) في الرفع والنصب والجر (وتجر الثاني) وهو العقد
(بالاضافة) دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر
بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال
أبو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الابسماع لما فيه من الاجحاف (الوجه الثاني) من
هذين الوجهين (ان يعرب) الجزء (الاول) وهو الوصف بحسب العوامل (ويبنى) الجزء
(الثاني) وهو العقد على الفتح (حكاه الكسائي و) يعقوب (ابن السكيت وابن كيسان
ووجهه انه) أعرب الاول لزوال التركيب و (قدر ماحذف من الثاني فبقي البناء بحاله)
لنية المقدر ونظيره لا حول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بني مع كلمة أخرى ثم حذفها
وبقي البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم
بعضهم) وهو أبو محمد بن السيد (انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من
صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزأين
على الفتح في الاحوال الثلاثة (وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ) أي حين اذ بنيا (على
ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب) الجزء (الاول) فانه يدل
على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر الناظم) في التسهيل (وابنه) في
شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو ان يحذف العقد من الاول والنيف من
الثاني (بل ذكرا مكانه) في الكتابين المذكورين (انك تقتصر على التركيب الاول باقيا
بناء صدره وذكرا) أي الناظم وابنه (ان بعض العرب يعربه) زاد ابنه حكى ذلك ابن
السكيت وابن كيسان قال الموضح (والتحرير ماقدمته) من الاستعمال الثالث
بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف
العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره
الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فقد قال أبو حيان انه باطل لانه يلتبس
بما ليس أصله تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي أجازه ابن مالك في التسهيل
لا يمنعه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين اه
وعبارة النظم ناطقة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشرا معناه
استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه المسئلة خمسة أوجه الاول
الاتيان باربعة ألفاظ واليه يشير قول النظم تجيء بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى
ان بعضهم منعه الثاني أن تحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم أو فاعلا بحالتيه

(قوله معناه استغنى بحادي عشر الخ) جاب بعضهم ان معناه ذلك بل يجوز ان معناه استغنى به في الدلالة على المعنى من مجموع التركيبين فليتأمل

(قوله بفتحهما) أنت خبير بانه عند حذف العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فيأتى فيه الوجهان السابقان من اعراب الجزأين واعراب الاول وبناء الثانى وقياس مامر عن ابن السيد من بناء تمام بناء الجزأين هنا فلم حمل الشارح الكلام هنا على ما قال ابن السيد حتى احتاج الى اتباعه بقوله ومقتضى الخ وكان الظاهر ان يقرر فيه الاوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للالباس وان أعرب أو الاول ٣٥٠ وفيه نظر لانه يزول الالباس الخ لكن هذا انما أوقعه فيه ظنه ان الالباس هنا كالالباس المتقدم الذى رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد الباس الوصف المصير بالوصف الدال على انه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الالباس وكتب الشهاب السنباطى هنا ما يوهم ان بيان الالباس بما قلنا غير مذكور فى الكتب المشهورة فقال أقول هذا أى قول الشارح ويزول الالباس باعراب الاول ناشئ من ظنه أن المراد بالالباس الالباس بما ليس أصله تركيبين ولم لا يراد به الالباس بالتركيب الذى بمعنى بعض اذ يحتمل ان رابع عشر ماخوذ من رابع أربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وحينئذ لا يزول الالباس المذكور بالاعراب فليتأمل ثم ان بعض مشايخنا راجع فى المسئلة كلام أبى حيان فرآه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه فلله الحمد والمنة

(هذا باب كنايات العدد)

(قوله عن عدد) قال الزرقانى المراد بالعدد هنا المعدود وحينئذ يتضح تعليل الشارح الاحتياج الى التمييز بقوله لان كلا منهما عدد مجهول فاحتاج الى التمييز قال الرضى كم الاستفهامية والخبرية يدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود (قوله والحقيقة) قال الزرقانى تفسير للجنس قال وقوله والكمية تفسير للمقدار اه ومعنى جهل الجنس انه لا يدرى انه من الآحاد أو غيرها ومعنى جهل المقدار انه لا يدرى هل هو خمسة مثلا أو غيرها

أضف الى مركب الثالث حذف هذا نيف الثانى وبناء ما بقى الرابع حذفهما واعراب ما بقى الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه استعمال الفاعل (ان تستعمله معها) أى مع العشرة (لافادة معنى رابع ثلاثة) فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع (فتأتى أيضا باربعة ألفاظ ولكن يكون) اللفظ (الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيبويه) وجماعة من المتقدمين قياسا (ومنعه بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوفا مع السماع (وعلى الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثانى) من التركيبين (فى موضع خفض) باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يأتى مع تنوينه أو اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض النحويين هذا ثان احد عشر وثالث اثنى عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة (ولك) اذا ثبت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الاول) فتقول رابع ثلاثة عشر (وليس لك مع ذلك) الحذف للعشرة من الاول (أن تحذف النيف من) التركيب (الثانى) وتقول رابع عشر بفتحهما (للالباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء فى الجزأين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ويزول الالباس باعراب الاول كما ذكر فى الوجه الخامس ولم أره مسطورا الوجه (السابع أن تستعمله مع العشرين واخواتها) الى التسعين (فتقدمه) فى اللفظ (وتعطف عليه العقد بالواو) خاصة فتقول حاد وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقى والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا

وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه قبل واو يعتمد

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه لان الاول سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه ارتباطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع

(هذا باب كنايات العدد وهى ثلاثة كم وكاى وكذا)

ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اى عدد) قليلا أو كثيرا ويستعملها من يسأل عن كمية الشئ (و) الى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير (ويشتركان فى خمسة أمور) أحدها (كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس) والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثانى (كونهما مبنيين) وسبب بنائهما مشابهة الحرف فى المعنى وهو فى الاستفهامية حرف الاستفهام وفى الخبرية حرف التكثير الذى كان يستحق الوضع أو فى الوضع على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الاصل فى البناء (و) الرابع (لزوم التصدير) فلكل منهما الصدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج الى التمييز) لان كلا منهما عدد مجهول (ويفترقان فى خمسة أمور أيضا أحدها ان كم الاستفهامية تمييز منصوب مفرد) والى ذلك أشار الناظم بقوله ميز فى الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين (نحو كم عبدا ملكت) بفتح تاء الخطاب اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب أحدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثانى انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسى (و) الثالث انه (يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف) والى ذلك أشار الناظم بقوله

واجزأن تجره من مضمرا * ان وليت كم حرف جر مظهرا

(نحو بكم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى أن جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فى تمييزه فكذلك ما كان بمنزلته قاله ابن خروف (وتمييز الخبرية مجرور) باضافتها اليه حملا لكم على ما هى مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية جاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز فى شرح الجزولية وابن مالك فى شرح الكافية عن الخليل (مفردا ومجموع) لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف الى تمييزه تارة الى جمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء له مجرى الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءتك) كما تقول مائة امرأة جاءتك (والافراد أكثر) فى الاستعمال (وأبلغ) فى المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل فى المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم قوم صدقونى والى ذلك أشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة * أو مائة (و) الامر (الثانى ان الخبرية تختص بـ) الزمن (الماضى كرب) بجامع التكثير فيهما فلهذا (لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم) لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز) فى الاستفهامية (كم عبدا ستشتريه) لان الاستفهام لتعيين المجهول (و) الامر (الثالث) مما تختص به الخبرية (ان المتكلم بها لا يستدعى) أى لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية

(قوله يستحق الوضع) قال الدنوشرى ظاهره ان التكثير لم يوضع له حرف وليس كذلك اذ رب موضوعة له كما يأتى فى كلام الشارح فى قوله بجامع التكثير (قوله أو فى الوضع على حرفين) أى بناء على انه لا يشترط كون الثانى حرف لين ومر أول الكتاب عن الشاطبى خلافه (قوله تمييز منصوب مفرد) قال الزرقانى قال الرضى واذا كان الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية فى جميع ما ذكرنا (قوله جوازا) مقتضى كونها كالعوض منه انهما لا يجتمعان فيكون الاضمار واجبا وبكونه واجبا صرح فى المغنى

(قوله والاخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقانى أى وذلك لانه اذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له مالقيت أحدا (قوله تنبيه يروى الخ) حاصل هذا التنبيه ان الكلام السابق دل على ان كم تكون خبرية نصا واستفهامية نصا والكلام على هذا البيت يدل على أنها قد تكون محتملة ٣٥٢ لهما واختلاف حكمهما فى التمييز لاينافى ذلك كما قد يتوهم لامكان التأويل

فانه مستخبر (و) الامر (الرابع انه) أى المتكلم بالخبرية (يتوجه اليه التصديق والتكذيب) لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه منشئ والانشاء لايحتمل ذلك (و) الامر (الخامس) مما تختص به الخبرية (ان المبدل منها لايقترن بهمزة الاستفهام) لانه خبر والخبر لايتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال فى الدار عشرون بل ثلاثون) بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كم مالك أعشرون ام ثلاثون) فكم فى موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون * (تنبيه * يروى قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمى فى هجو جرير

(كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشارى

بجر عمة وخالة على ان كم خبرية وبنصبهما فقيل ان تميما تجيز نصب مميز الخبرية مفردا) أى كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمى (وقيل على الاستفهام التهكمى) أى اخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى فقد نسيته (وعليهما) أى الجر والنصب (فهى) أى كم (مبتدأ و) جملة (قد حلبت خبر و) افرد الضمير حملا على لفظ كم أو (التاء فى حلبت (للجماعة لانهما) فى معنى (عمات وخالات و) يروى (برفعهما على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الاولى (و) قد (حلبت خبر للعمة أو الخالة وخبر الاخرى محذوف والا لقيل قد حلبتا) لان المخبر عنه فى هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت (والتاء فى حلبت) على هذا (للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية او) على (الظرفية) الزمانية (أى كم حلبة) على المصدرية (او) كم (وقتا) على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على رأى ابى زيد والايمن على رأى الاصمعى والعشار بكسر العين جمع عشراء وهى الناقة التى أتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على على كره منى لان على يستعمل فى الضر كما ان اللام تستعمل فى النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت

(قوله بجر عمة وخالة) على هذا القصة فى فدعاء فتحة خفض وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع ففدعاء بالرفع كما لايخفى لان فدعاء صفة تابعة لموصوفها غاية الامر أنه اذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لانها لاتنصرف (قوله فقيل ان تميما الخ) قال الزرقانى قال الرضى وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون عمة بالنصب وكم خبرية (قوله وافرد الضمير الخ) أشار بهذا المزج اللطيف الى ان قول المصنف والتاء للجماعة سؤال عن جواب تقديره كيف يصح ان يكون قد حلبت خبرا عن كم وهى واقعة على متعدد والتاء فى حلبت للوحدة وحاصل ما أشار اليه المصنف فى الجواب منع ان التاء للوحدة بل هى للجماعة وأشار الشارح الى جواب آخر حاصله تسليم ان التاء للوحدة والافراد نظرا الى لفظ كم فتأمل (قوله والا لقيل قد حلبتا) قال الدنوشرى فيه نظر اذ قد يقال ما المانع من كون قد حلبت خبرا عنهما والافراد على تاويله بكل منهما كما قيل الاذان والاقامة سنة أى كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدنوشرى فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن . (واما

(قوله وأما كأى) * (فائدة) * فى كأى خمس لغات قال ابن مالك فى الكافية الشافية وفى كأى قيل كائن وكئن * وهكذا كأين وكيئن فاستبن وقال فى شرحها أصلها كأى وهى أشهرها وبها قرأ السبعة الا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الاعمش وابن محيصن وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ٣٥٣ ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة

(واما كأى فبمنزلة كم الخبرية) فى خمسة امور (فى افادة التكثير) وفى الابهام (وفى لزوم التصدير) وفى البناء (وفى انجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأى من دابة لاتحمل رزقها وقد ينصب) تمييز كأى (كقوله

اطرد اليأس بالرجا فكأى * آلما حم يسره بعد عسر)

فآلما بمد الهمزة على وزن فاعلا من الالم اذا وجع منصوب على التمييز لكأى واطرد امر من طرد يطرد كقتل يقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لاتقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأى يخالف كم فى امور منها انها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها أنها لاتقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لاتقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما أجازا بكأى تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لايقع مفردا (واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأى فى أربعة أمور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام والافتقار الى التمييز بمفرد (و) تخالفها فى ثلاثة أمور أحدها انه (يجب فى تمييزها النصب) فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الاضافة فابقى على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا فى غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاج يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفى على البدل من ذا (و) الثانى انها (ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما) والثالث انها لاتستعمل غالبا الامعطوفا عليها كقوله

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا * كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

والى كأى وكذا أشار الناظم بقوله

ككم كأى وكذا وينتصب * تمييز ذين او به صل من تصب

* (هذا باب الحكاية) *

وهى ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهى ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص باى ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل (مطردة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بانواعهما (نحو) وقولهم انا قتلنا المسيح (قال انى عبد الله) أم يقولون ان ابراهيم

فى وزن كعين ولا أعرف احدا قرأ باللغتين الباقيتين (قوله بمن ظاهرة) قال الدنوشرى كان وجهه ان كأى نونه تنوين فى الاصل فمنعت من الاضافة نظرا للاصل (قوله ومنها ان خبرها لايقع مفردا) قال الدنوشرى كون خبر كأى لايكون الا جملة يحتاج الى تامل ويمكن أن يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولى بين لنا يا عالما * غدا اماما رحله مبتدأ ذا خبر * غدا دواما جملة والشطر الاخير من نظم صاحبنا العلامة عامر الزبيدى ويمكن أن يكون أيضا فى أسماء الشرط اذا وقعت مبتدآت تامل اه وأقول قد يجب كون الخبر جملة فى غير ما ذكر كما فى خبر ضمير الشأن ومر تفصيل ذلك فى باب المبتدا والخبر (قوله وأما كذا فيكنى بها عن العدد) قال الزرقانى وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا (قوله على ضرب الخ) قال الدنوشرى ينظر ما معناه قال شيخنا الامام شهادة الحلبى يمكن ان يكون معناه ان كذا محاكية لكم نوع محاكاة فلذلك جر تمييزها (قوله أشار الناظم بقوله ككم كأى الخ) فيه ان كلام الناظم يقتضى انه يجوز فى تمييز كذا الجر لانه جعل الوجهين لكل من كأى وكذا والموضح أوجب فى تمييز كذا النصب * (هذا باب الحكاية) * (قوله وتختص بالعلم) فى الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد وتختص باى ومن فى الاختصاص بهما نظر فقد روى انه لما أنشد كعب قنواء فى حرتيها البيت قال النبى صلى الله عليه وسلم لاصحابه ما حرتيها وفيه الحكاية بما وحكاية المعرفة غير العلم

الآية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ (ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى فى حكايتها (على الاصح) صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشأ من الحاكى فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيدا للتنبيه بالاستدراك على لحنه ولئلا يتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثانى تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه (وحكاية المفرد فى غير الاستفهام شاذة) كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان فى الدار قرشيا وكقول ذى الرمة

سمعت الناس ينتجعون غيثا * فقلت لصيدح انتجعى بلالا

فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجى فى جمله قال ابن مالك فى شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو فى خط الصحابة رضى الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو وكانه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو وتنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو وعندى انه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما ان الغرض انه محكى وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانهما غير محكيتين والثانى انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم فى أول أحواله وذلك لا يغير (واما) حكاية حال المفرد (فى الاستفهام فان كان المسؤل عنه نكرة) مذكورة (والسؤال باى أو بمن حكى فى لفظ أى وانظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤل عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية) حقيقة أو صالحة لوصفها بها (وجمع) سالم موجود فيه أو صالح لوصفه به (تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا) فى حكاية رجلا (وأية) فى حكاية امرأة (وايين) بالتثنية فى حكاية غلامين (وايتين) فى حكاية جاريتين (واين) بالجمع فى حكاية بنين (وايات) فى حكاية بنات وقولنا فى التثنية أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فانك تقول فى حكايتهما ايين مع انهما ليسا

(قوله نحو قل ان ربي يقذف بالحق) فى صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظر ظاهر اذ ليس فيها الايراد المذكور فى التعريف الا أن يقال انه ايراد مقدر لانه اذا قال ذلك فقد أورده على حسب ما أورده المتكلم (قوله ويجوز حكايتها على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكى بعينه فيصدق على تقديم الفاظ المحكى وتاخيرها وتغيير اعرابها انه حكاية معنى لا لفظا فلا يقال ان مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أى حاله (قوله وكقول ذى الرمة الخ) قال الدنوشرى جعل بيت ذى الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر انه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت أستشكله فكتبته ثم رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضى ان جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فانه قال أى سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذى هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخلاف فى ذلك فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراده بلال ابن أبى بردة القاضى وصفة غيثا محذوفة أى مريعا نافعا فقلت لناقتى لما سمعت قولهم المذكور لا تنتجعى الغيث وانتجعى بلالا فهو أجدى من الغيث والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب الكلا وهو قول أبى عبيد ومنع صيدح حينئذ للعلمية والتأنيث (قوله ويمكن أن يكون من هذا) أى من حكاية المفرد فى غير الاستفهام (قوله فالمختار الخ) قال الدنوشرى هو جواب شرط مقدر تقديره واذا عرفت ما ذكر فالمختار الخ والا فكان المناسب الواو لا الفاء قال شيخنا العلامة شهادة الحلبى وقول الشارح وعندى الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك القابل لمختار المحققين وتأييده الاول واضح والثانى فيه نظر ظاهر لانه ينافى الغرض المذكور فليتأمل فان قلت كيف يكون محكيا ومع اذا حكى قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يقال فرق بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا انه محكى وقد يجاب بانه محكى اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدنوشرى قد يقال فيه نظر اذ ملحظ المنع أن المحذوف لا يعلم حتى يحكى ما فيه فلو كانت معلومة كان قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت فتقول مريدا لتعيين الحاكى أيا فتحكى ما فيها مع حذفها فالظاهر ان مثل هذا لا يمتنع فليتأمل

مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين وقولنا فى الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا أو نساء فانك تقول فى حكاية الاول أيين وفى حكاية الثانى أيات مع انهما ليسا جمعى سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلف فى الحركات اللاحقة لاى فقيل حركات حكاية وأى بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هى حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أى فأى فاعل بالفعل وهو سابق عليه فى التقدير لان الاستثبات يزيل الصدر فكانك أعدت ما قاله السائل وكانك اذ ذكرت أيا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل مؤخرا تو كيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدأ والخبر محذوف تقديره أى قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر والكوفيون يجيزونهما فان سألت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخر ولك أن تصرح به توكيدا مع التأخر فتقول أيا رأيت وباى مررت وعند الكوفيين منعهما على القول بجواز

(قوله الظريفين) قال الدنوشرى لو قال بدله ظريفين كان أولى اهـ أى ليطابق الصفة الموصوف فى التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء أن المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) فى المقرب ما نصه ولا بد من ادخال حرف الجر على من وأى اذا استثبت بهما عن مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدر بعدهما اهـ وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين انك تقول منين بغير ادخال الجار قال المصنف وينبغى لابن عصفور ان يجيز تقدير المتعلق قبلهما لانه يرى ان الاستفهام اذا كان استثباتا لم يكن له الصدر وما ذكره ابن عصفور من أنه لا بد من ادخال الجر متعين على القول بان الحركات اعراب والا لزم اضمار الجار وابقاء عمله (قوله فى الحركات) قال الدنوشرى لو قال والحروف كان أحسن ولم يصحح واحدا من القولين ولعل الاصح انها حركات وحروف حكاية لا اعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال ان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخرا) قال السنباطى ويجوز اظهاره مقدما أيضا على كلام الكوفيين كما صرح به المرادى ومقتضى قول الشارح الآتى والكوفيون يجيزونهما أنه يجوز أن يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخرا على ان أيا فاعل به أو مبتدأ والفعل خبرها وقوله توكيدا قال الدنوشرى معمول لقوله يصرح فيكون التصريح على سبيل التأكيد وان كان العامل المصرح به ليس مؤكدا بل مؤسسا ولتأسيس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد البصريين الخ) ظاهره انه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم ان أيا مبتدأ والخبر محذوف أى أيهم فعل (قوله فان سألت بها عن منصوب) قال السنباطى هذا قسيم قوله وان وقعت سؤالا عن مرفوع فهو على القول بان الحركات اعراب فقول الشارح والحركة للحكاية يخالف فرض المسئلة وان كان الكلام صحيحا فى نفسه مع قطع النظر عن فرض المسئلة وعلى تقدير أن يكون الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرارا مع قوله بناء على انها للحكاية وأى فى موضع رفع الخ لانه شامل للاحوال الثلاثة ولا خلاف فيه عندهم اهـ وأقول لم ينقل المصنف فى الحواشى خلافا بين الفريقين فيما اذا سئل بها عن منصوب أو مجرور وعبارته فان نصب أى بفعل مضمر يجوز اظهاره واذا ظهر لم يجب تاخيره مع أى ومن وما لانهن لما كن للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك فى بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت متى لمن قال خرجت وقتا ويجوز اذا أظهرت منه لمن الجار ان تقدمه وان تؤخره كما فى الناصب اهـ وفيها نص على أن حكاية حال المفرد لا تختص باى ومن كما أسلفنا (قوله لمحذوف متأخر) أى ولو بواسطة حرف الجر فيقال باى لمن قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضى انه لا يصحح بها ما فى النكرة المجرورة الا بدون الجار اذ الابتداء معه مشكل فليتأمل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السنباطى اذا أراد منع الابتداء أو المعمولية للمحذوف والتصريح به تأكيدا فمشكل على كلا التقديرين اذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كما لا يخفى بل هو أولى من الجواز فى المرفوع ويدل لذلك ان شراح التسهيل ذكروا حالتى النصب والجر على القول بانها اعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اهـ وقال الدنوشرى ضمير المثنى فى قوله منعهما عائد الى كونها مبتدأ أو الى كونها معمولة لمحذوف متأخر

تقديم العامل فهو أولى للمطابقة (وكذلك تقول فى من) اذا حكيت بها النكرة رفعا
ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حد ما تذكيرا وتأنيثا كما تقدم من الامثلة
(الا أن بينهما فرقا من أربعة أوجه أحدها ان أيا عامة فى السؤال فيسئل بها عن العاقل
كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت حمارا أو حمارين
أو أتانا أو أتانين أو حمرا أو أتنا (ومن خاصة بأ) لسؤال عن ا(لعاقل) الفرق (الثانى
ان الحكاية فى أى عامة فى الوقف والوصل يقال جاءنى رجلان فتقول آيان بالوقف)
والاسكان (أو أيان ياهذا) بالوصل (والحكاية فى من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءنى
رجلان (منان بالوقف والاسكان) فى النون (وان وصلت قلت من ياهذا) بالسكون
(وبطلت الحكاية) لما سيأتى أنك تقول فى حكاية المذكر منو ومنا ومنى وهذه الاحرف
كأحرف الاطلاق لا تكون الا فى الوقف (فأما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبى أو تأبط شرا

(أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما)

والقياس من أنتم (فنادر فى الشعر) وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال
انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كأى مجموع بالواو والنون وقال الكسائى
ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية فى الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه أجود
وهو ان يكون معربا بوجهه كأى وحكى الكوفيون ان منهم من يقول منو أنت ومنان
أنتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا ليونس) وحجته انه سمع
بعض العرب يقول ضرب من مناوما ومنا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه
ووجهه انه أزال الاستفهام عن صدريته واعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا
فى الاولين وحكاهما فى الوصل فى الباقيين واستبعده سيبويه وفى هذا البيت شذوذان
آخران أحدهما أنه حكى الضمير فى أتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا
خلافا لشارح والثانى انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة أى
انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أى انعموا فى ظلامكم وكونه تمييزا أى
من جهة ظلامكم اه والاول أولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع
فى قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغسانى ونص ابن الحاجب فى الامالى على
انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم انعموا فى ظلام أو فى صباح وانما المراد
أنعم الله ظلامهم وصباحهم اه الفرق (الثالث ان أيا يحكى فيها حركات الاعراب غير
مشبعة فتقول) فى حكاية المفرد المرفوع (أى و) فى حكاية المنصوب (أيا و) فى حكاية
المجرور (أى ويجب فى من الاشباع) للحركات فى حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة
الفصحى (فتقول) لمن قال جاءنى رجل (منو) لمن قال رأيت رجلا (منا و) لمن قال مررت
برجل (منى) ومن العرب من يحكى بمن اعراب المسؤل عنه فقط ولم يرد علامة التأنيث
او التثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان او رجال او امرأة او امرأتان
أو نساء منو فى الجميع وفى النصب منا وفى الجر منى وماذكر من ان الواو والالف والياء
نشأت من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافى زعم ان الحركات

(قوله أتوا نارى الخ) وقبل هذا
البيت
ونار قد حضأت بعيد وهن
بدار لا أريد بها مقاما
سوى تحليل راحلة وعين
أكالئها مخافة ان تناما
وبعده
فقلت الى الطعام فقال منهم
زعيم نحسد الانس الطعاما

(قوله خلافا ليونس) قال
الشهاب بن قاسم هو ممنوع منعا
واضحا بل هو سهو لان قوله
أتوا نارى بعد ذلك اخبار
بالحالة الواقعة لهم معهم فيما
مضى (قوله نشأت من حركات
الاشباع) لو قال بدله نشأت من
اشباع حركات الحكاية

حكاية وانهم اشبعوا بيانا للحركة فى الوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما
تبين بهاء السكت وبالالف فى أنا وهيهلا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال
المبرد والفارسى الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك
ماقبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين
فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومنى ورده أبو حيان بان ذلك
لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام
العهد لان قياس النكرة اذا أعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرق
(الرابع أن ماقبل تاء التأنيث فى أى واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول آية وآيتان
(ويجوز الفتح والاسكان فى من) اذا اتصل بها تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب
التاء هاء (ومنت) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ماقبلها
ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان) بفتح النون الاولى (ومنتان)
بسكونها (والارجح الفتح فى المفرد والاسكان فى التثنية) وانما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء
التأنيث لان تاء التأنيث لا يسكن ماقبلها قال الموضح فى الحواشى وهو الحق وظاهر كلامه
هنا انها للتأنيث والقول بانها فى اية للتأنيث وفى منه للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح
الفتح فى المفرد لان التاء فيه متطرفة فهى ساكنة للوقف فحرك ماقبلها لئلا يلتقى ساكنان
ولا كذلك فى التثنية وتقول فى حكاية الجمع بالالف والتاء منات باسكان التاء للوقف هذا
حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاءنى امرأة ورجل فانك تقول من ومنو
واذا قيل جاءنى رجل وامرأة فانك تقول من ومنه فتلحق العلامة آخر الكلام لانه محل
الوقف دون ماقبله لانه فى حكم الوصل وكذا اذا قال جاءنى رجال ونساء قلت من ومنات
فاذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومنى واذا خلط مالا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال
عما لا يعقل باى وعمن يعقل بمن فاذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وأيا واذا قال
مررت بحمار ورجل قلت أى ومنى واذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومنا وكذلك
ما أشبهه ذكره الزجاجى ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله أولا
فان كان المسؤل عنه نكرة فقال (وان كان المسؤل عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع)
من التوابع الخمسة (واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية
اعرابه فيقولون من زيد) لمن قال رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد)
فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع فى موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدأ خبره من
عند الجمهور أو خبر مبتدؤه من عند سيبويه وان كان المحكى مرفوعا كقولك من زيد
لمن قال جاءنى زيد فرفع مابعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية
يكون الاعراب مقدرا لاشتغال آخر المحكى بحركة الحكاية فالرفع فى اللفظ غير الرفع
فى التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر (وتبطل الحكاية فى نحو) أى زيد لان اداة
السؤال غير من وفى نحو (ومن زيد لاجل العاطف) الداخل على من (وفى نحو من غلام
زيد لانتفاء العلمية) خلافا ليونس فى اجازته حكاية جميع المعارف وفى نحو من شذقم

لاستغناء العقل (وفى نحو من زيد الفاضل لوجود التابع) وهو النعت (ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو او علما معطوفا) بالواو خاصة (كرأيت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف فى الثانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد فى الاول وخفضه فى الثانى وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة الى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الجواز بين ان الاعلام كثرت فى كلامهم فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون أى لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون اى قاله سيبويه والثانى ان من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لكونها على كل حال بخلاف اى فانه لو حكى بها اى زيدا واى زيد برفع اى فيهما ونصب زيد فى الاول وجره فى الثانى لظهر القبح فى اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال ابن الضائع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية واستثنى النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشئ واحد واستثنى عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسؤل عنه هو المتقدم فى الذكر لا غير فاذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤل صار فى ذلك بيان ان المسؤل عنه هو الاول فلم تحتج للحكاية والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعلم احكينه من بعد من * ان عريت من عاطف بها اقترن

•(هذا باب التأنيث)•

اعلم ان من المعانى المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهى على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وأنثى و(لما كان التأنيث فرع التذكير) لان الاصل فى جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهى اما تاء محركة) بوجوه الاعراب (وتختص بالاسماء كقائمة) وهاوية وتبدل فى الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (أو تاء ساكنة وتختص بالافعال) الماضية (كقامت ونعمت) (واما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كحبلى) وسكرى (أو ألف قبلها ألف) زائدة (فتقلب هى) اى الالف الثانية (همزة كحمراء) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى أن الهمزة والالف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون الى أن الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث (و) الالفان المقصورة والممدودة (يختصان بالاسماء) الظاهرة والى التاء والالف أشار الناظم بقوله

• علامة التأنيث تاء أو ألف * ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة وأما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث (و) العرب (قد أنثوا اسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين

كفروا

•(هذا باب التأنيث)•

(قوله وان جنحوا للسلم فاجنح لها) ذكر فى الكشاف فى تفسير هذه الآية ما يقتضى ان السلم مذكر لانه قال والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهى الحرب قال السلم تأخذ منها ما رضيت به * والحرب يكفيك من أنفاسها جرع انتهى وعده ابن كمال باشا فى رسالة المؤنث مما يذكر ويؤنث وسبقه الى ذلك ابن الانبارى وقال الصفاقسى والسلم تذكر وتؤنث فقيل التأنيث لغة وقيل على معنى المسالمة وقيل حملا على النقيض وهو الحرب (قوله من الاعضاء المزدوجة) أشار الى القاعدة المشهورة وهى ان ما كان من الاعضاء مزدوجا فالغالب عليه التأنيث الا الحاجبين والمنخرين والخدين فانها مذكرة والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافى عد الانف من غيره لان الانف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخرا الا انفا وكلام شيخنا الغنيمى فى شرح الشعراوية يوهم التنافى ومن المزدوج الكف فهى مؤنثة وزعم المبرود انها قد تذكر وانشد ولو كفى اليمين تقيك خوفا * لافردت اليمين عن الشمال ولم يقل اليمنى وهو وهم لان اليمين مؤنثة بمنزلة اليمنى وقال ابن يسعون ذكر حملا على العضو ثم رجع الى التأنيث فقال تقيك وما كان من الاعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فانهما قد يؤنثان (قوله وهى ثلاث أذرع) الواو فى وهى للحال يقال قوس فرع اذا عملت من رأس القضيب وليست بفلق ولم يرد بقوله وأصبع حقيقة مقدار الاصبع ولكنه ٢٥٩ أشار بذلك الى كمال القوس كما يقال الثوب سبع أذرع وزائد تريد أنه موفاة هذا العدد عينى

•(فصل)• (قوله وفى الصفات الخ) قال الدنوشرى ينظر كيف ارتباطه من حيث العطف ولا يصح الا بأن يكون كافى كحائض اسما فليتأمل انتهى وأقول تأملنا فوجدنا قوله وفى الصفات عطفا على قوله فى الاسماء وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب ان تكون فى الاسماء الخ وفى الصفات هذا وقال فى المفصل للبصريين فى

كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما فى ترتيب الآيات من المناسبة وما فى مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق (وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم) فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهى هذه (وبثبوتها) اى التاء (فى تصغيره نحو عيينة وأذينة) مصغرى عين وأذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (او) ثبوتها فى (فعله نحو ولما فصلت العير) فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وبسقوطها من عدده كقوله) وهو حميد الارقط يصف فرسا عربية

(أرمى عليها وهى فرع أجمع * وهى ثلاث أذرع وأصبع

فأذرع جمع ذراع وهى مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفى أسام قدروا التا كالكتف *

ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد فى التصغير

•(فصل• الغالب فى التاء ان تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير الغالب فى الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفى الصفات

نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل انه على النسب كلابن وتامر كانه قال ذات حيض وذات طمث وعند سيبويه انه مؤول بانسان أو شئ حائض كقولهم غلام ربعة على تأويل النفس وانما يكون ذلك فى الصفة الثابتة وأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث فتقول حائضة وطالعة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح فى الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة فى تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بأن المرضع هى التى من شأنها الارضاع والمرضعة هى التى فى حالة الارضاع ملقمة ثديها للصبى وذكر ان سبب اختيار المرضعة على المرضع ان المراد تفظيع شأن الزلزلة وهى أدخل فيها وقال فى المفصل ان مذهب الكوفيين ان حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب اثبات التاء فى محل الالتباس كضامر وعاشق وأيم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض باثبات التاء فى الصفات المختصة بالاناث من امرأة مصبية وكلبة مجرية على ما فى الصحاح فليس بسديد لان ما ذكروه مجوز لا موجب لانهم يقولون الاتيان بالتاء فى صورة الاستغناء على الاصل كحاملة فى المرأة قال فى الصحاح يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلى فمن قال حامل قال هذا نعت لا يكون الا للاناث ومن قال حاملة بناه على حملت فهى حاملة وأنشد لعمرو بن حسان تمخضت المنون له بيوم * أتى ولكل حاملة تمام فاذا حملت شيأ على ظهرها أو على رأسها فهى حاملة لا غير

(قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) اشارة للرد على الامام ابن جنى حيث قال انه فعيل ولو كان فعولا لقيل بغوّا كما قيل نهو ورد بأن نهوا شاذ وقال الدنوشرى قال البيضاوى وهو فعول من البغى قلبت واوه وأدغمت ثم كسرت العين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء او فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لانه للمبالغة أو للنسب كطالق اهـ وتوقف بعضهم فى قوله لانه للمبالغة فان قضيته ان فعيلا اذا كان للمبالغة محولا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغى مراجعة النقل فى ذلك وقوله أو للنسب يقتضى ان صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمار وامرأة تمار وينبغى مراجعة النقل فى ذلك أيضا قال سعدى جلبى فى حاشيته قوله وهو فعول من البغى وفى الكشاف قال ابن جنى فى كتاب التمام ولو كانت فعولا لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جنى بأنه شاذ لان القياس فيما اذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء وادغامها فى الياء والشاذ لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه التاء ٣٦٠ لان فعولا بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وقوله لانه للمبالغة ويجوز ان يكون تشبيها بفعول كما فى ملحفة جديدة ورد القطب كونه للمبالغة بأن نفى الابلغ لا يستلزم النفى مطلقا وجوابه انه من باب نفى المقيد وقيده انتهى كلام سعدى جلبى بحروفه قال بعضهم البغى خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغى انما يقال امرأة بغى لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغى كما يقال امرأة بغى وفى شرح الاردبيلى ما يوافقه انتهى ومر عن المفصل ما هو صريح فى ان صيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبى عن محيى السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر أو بزنته كما قال القاضى فى قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال فى قوله تعالى وهى رميم (قوله والا لو الخ) قال الدنوشرى كان الصواب قرن لو بالفاء لان جواب الشرط اذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقوله تعالى وان كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تتميم ما أشار به المصنف من الرد على ابن جنى بما حاصله ان بغيا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومر ما أجاب به البيضاوى وما فيه وما أجاب غيره وكان على الشارح ان يتمم بنقل ما استدل به ابن جنى ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الاصوب ان يقول على عدو فليتأمل (قوله جوازا) قال السنباطى يفيد بظاهره ان فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه لحوق التاء وعدمه فى كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل وغيرهم ان لحوق التاء انما هو على وجه الندور فى اسماء مخصوصة انتهى وقال الدنوشرى يفهم منه ان التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى

التى تنزل على مقصدين وهى الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث فى أحد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية للحيض والطمث (ولا تدخل هذه) التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (فى خمسة أوزان أحدها فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبى (ومنه) اى من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم ادغم) الياء فى الياء والا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسأل المازنى جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فأجاب بما قاله الموضح (وأما قولهم امرأة ملولة) من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وانما هى (للمبالغة بدليل دخولها فى المذكر نحو (رجل ملولة وأما امرأة عدوة) أصله عدووة بواوين ثم أدغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه (محمول على صديقة) كما فى عكسه وهو حمل صديق على عدوة فى قوله لم أبخل وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء) الفاصلة جوازا (نحو جمل ركوب وناقة ركوبة) وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثانى فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة) جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم (وشذ ملحفة جديدة) بالتاء فانها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء (فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته) التاء الفاصلة (نحو امرأة رحيمة وظريفة) وانما

لحقت

لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجرى على الفعل لان الوصف من رحم وظرف يأتى على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فان قلت مررت بقتيلة بنى فلان الحقت التاء خشية الالباس) بالمذكر (لانك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الالباس (و) الوزن (الثالث مفعال) بكسر الميم (كمنحار) يقال رجل منحار وامرأة منحار اى كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ ميقانة) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيأ الا يقنه وامرأة ميقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجرى على فعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم فى أوله قاله ابن الانبارى (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كمعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاه سيبويه (و) الوزن (الخامس مفعل) بكسر الميم وفتح العين (كمغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه من شجاعته (ومدعس) بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعلة عدم لحاق التاء فى هذين الوزنين ما تقدم فى الثالث والى هذه الاوزان الخمسة أشار الناظم بقوله

* ولا تلى فارقة فعولا * الابيات الثلاثة (وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذى لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتمر بفتح المثناة فوق وسكون الميم (وبعكسه) اى لفصل الجنس من واحده (فى جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة احمر (وكمأة) بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة وهى التى تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح (خاصة) مخرج اسبار ومبارة فانهما جمعا سبار ومبار لا من أسماء الاجناس لغلبة التأنيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من أسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس الذى يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير (و) تأتى التاء (عوضا من فاء كعدة) وأصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء فى غير محل المعوض منه لان تاء التأنيث لا تقع صدرا وتأتى عوضا من عين كاقامة (أو) من (لام كسنة) وأصلها سنو أو سنه بدليل قولهم فى الجمع بالالف والتاء سنوات أو سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو ولاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء فى محل المعوض منه على القياس (أو) عوضا (من) حرف (زائد لمعنى) وهو ياء النسب (كأشعثى واشاعثة) وازرقى وازارقة ومهلبى ومهالبة نسبة الى اشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون والاشاعثة وكذا الباقى (أو) عوضا (من) حرف (زائد لغير معنى) وهو ياء مفاعيل (كزنديق وزنادقة) فالتاء عوض

من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجأ بالتاء بل يقال زناديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر (و) تأتي التاء (للتعريب) بالعين المهملة اي تعريب الاسماء الاعجمية (كموازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه ليدل على ان أصله أعجمي معرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالفت بين ألفاظه فقد عربته والافلا (و) تأتي التاء (للمبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية وانما أنثوا المذكر لانهم أرادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتأكيدها) اي المبالغة الحاصلة بغير التاء (كنسابة) وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تأكيد المبالغة لان التاء للمبالغة (و) تأتي التاء (لتأكيد التأنيث كنعجة) لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث كعجوز وأتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التأنيث بنفسه فدخول التاء فيه لتأكيد التأنيث

• (فصل • لكل واحد من ألفي التأنيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف ان المقصورة أصل للممدودة فلذلك قدمها (فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر) وزنا • (أحدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كأربى) بالراء المهملة والباء الموحدة اسما (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواه وأعظمها الموت (وأدمى وشعبى) بمعجمة فمهملة فموحدة اسمين (لموضعين قال) جرير

(أعبدا حل في شعبى غريبا • ألؤما لا أبالك واغترابا)

(وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب (ويرد عليه أرنى بالنون) اسما (لحب من البقل يجبن به اللبن) جنفى بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجعبى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (لعظام النمل) جمع عظيم لا عظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن أفواه واسعة قاله الثاني ورحبى بالراء والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال أبو علي القالي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في القد (وقد تبين) من عدم اشتهار ما ذكر (ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب المرادي انها شاذة • الوزن (الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى) بالموحدة اسما لنبت قاله

(قوله والزنديق هو الذي لا ينتحل الخ) في لغة المنهاج لابن الملقن بعد ان ذكر ان كلام الرافعي اختلف في حقيقته ما نصه والذي صاحب المستعذب على المهذب ان المشهور فيه انه الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر لكن هذا هو المنافق فالاقرب انه من لا ينتحل دينا انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الزنديق عن العلامة في شرح المفتاح ان تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وانه في لسان العرب يطلق على من ينفي الباري وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته غير مخصوص بالاول كما زعمه ثعلب ولا بالثاني كما هو الظاهر من كلام الجوهري ونقل عن بعضهم ان الكافر اسم لمن لا ايمان له فان أظهر الايمان خص باسم المنافق وان قال بقدم الدهر واسناد الحوادث اليه خص باسم الدهري وان كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم واظهاره عقائد الاسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال ان اعتبار هذا القيد انما هو في الزنديق الاسلامي والا فقد يكون من المشركين وقد يكون من أهل الذمة ثم ذكر ان بهذا القيد وان لم يكن معتبرا فيه وبقيد اعترافه بوجود الصانع المختار يفارق الملحد فانه من مال عن المنهج المستقيم الى اي جهة من جهات الكفر قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى ان الذين يلحدون في آياتنا يقال ألحد الحافر ولحد اذا مال عن الاستقامة فحفر في شق فاستعير للانحراف في تأويل آيات القرآن عن جهة الصحة والاستقامة انتهى ولم يصب في تقييد المستعار له بقوله في آيات القرآن فانه في الآية الكريمة مستعارة للانحراف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا الا ان الانحراف عنها في آيات الله والالحاد احتيج الى قوله في آياتنا ولهذا بان الفرق بين الملحد والزنديق والدهري والمنافق وان الزنديق ليس الملحد والدهري كما ظن صاحب المغرب الجوهري

• (فصل) • (قوله أعبدا الخ) بعده قوله فغض الطرف انك من نمير • فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم ان شعبى اسم بلد فهو لا يخالف قول الشارح لموضعين

الجوهري يقال ابهمت الارض كثر بهماها (أو صفة) لا مذكر لها (كحبلى) (و) ما لها مذكر نحو (الطولى) أنثى الاطول (أو مصدرا كرجعى) مصدر رجع • الوزن (الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى) بالموحدة (اسم نهر بدمشق أو مصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (لمشية أو صفة كحيدى) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله اذا تخيل منه • الوزن (الرابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى) جمع قتيل (وجرحى) جمع جريح (أو مصدرا كدعوى) مصدر دعا (أو صفة كسكرى وسبقى مؤنثي سكران وسيفان الطويل فان كان فعلى اسما كأرطى وعلقى ففي ألفه وجهان) مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال أديم مأروط اي مدبوغ وقد يكون أرطى افعل لانه يقال اديم مرطي حكاه في الصحاح والعلقى نبت • الوزن (الخامس فعالى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطائرين) ذكرين أو انثيين (وفي الصحاح ان ألف حبارى ليست للتأنيث وهو وهم) بفتح الهاء من صاحب الصحاح (فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل على ان ألفه للتأنيث • الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى) بالمهملة (للباطل) وللكذب وللهواء بين السماء والارض • الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بمهملات وموحدة (ودفقى) بالدال والفاء والقاف (لضربين من المشي) فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع • الوزن (الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى) مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا الف التأنيث (أو جمعا وذلك) شيئان (حجلى) بالحاء المهملة والجيم (جمعا للحجل) بفتحتين اسم طائر (وظربى) بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة (جمعا للظربان) بفتح أوله وكسر ثانيه اسم لدويبة (ولا ثالث لهما في الجموع) وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تأكيدا • الوزن (التاسع فعيلى بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حض عليه (وخليفى) بالخاء المعجمة والفاء الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لأذنت (وحكى الكسائي هو من خصيصاء قومه بالمد وهو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل • الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى) بالفاء والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور (لوعاء

(قوله بشرط ان يكون اما جمعا الخ) لا يشكل عليه نحو كسرى علما لانه معرب قال الامام المرزوقي وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختار كسره وفعلى في الاسم موجود نحو ذفرى وليس في الصفات والبصريون يختارون الفتح في أوله بدلالة ان النسبة اليه كسروي باتفاق بفتح الكاف وان فعلى أكثر في الكلام من فعلى بكسر أوله وان هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه أكاسرة على غير قياس انتهى وأقول على كلام البصريين يشمله قول المصنف بشرط ان يكون اما جمعا الخ (قوله حكاه في الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفعلى من وجه لانهم يقولون اديم مأروط اذا دبغ بورقه ويقولون اديم مرطي انتهت وبه يعلم ما في عبارة الشارح ووجه ما أشار اليه في الصحاح ان قولهم مأروط يدل على ان الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطي يدل على ان أرطى أفعل والالف في آخره منقلبة عن ياء ومرطي كمرمي من رميت وتبين ان كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس على ترتيب المدعى فتأمل (قوله ولا ثالث لهما في الجموع) في القاموس انهما اسما جمع قال الدنوشري ومما جاء بوزن فعلى بكسر فاء غير ظربى حجلى وقال في القاموس هذان اسما جمع وهذا القول عندي أسمى قال بعض الفضلاء والظاهر أنهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على المتعدد ولعل وجه كلام القاموس انه لا يحكم على وزن فعلى بانه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل تمر وتمرة وبالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المرادي ولم يجئ الا مصدرا وذكر ان خصيصا يجوز قصره وقد يقال ان اسم ليس مضافا للمصدر بل مصدر (قوله والكافور لوعاء الخ) لا ينافي ما قاله ان الكافور يطلق أيضا على غير وعاء الطلع أيضا فليتأمل

الطلع) اى طلع النخل سمى بذلك لانه يكفره اى يستره ويغطيه والشيبانى يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين ينشق قال القالى والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته (وحذرى وبذرى) بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحاء مهملة فى الاول وباء موحدة فى الثانى وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل ٭ الوزن (الحادى عشر فعيلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى) بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا فى خليطى اذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيطى) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للناطف) ٭ الوزن (الثانى عشر فعالى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقارى) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازى) بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاى اسمين (لنبتين وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (لطائر ٭ تنبيه ٭ نحو جنفى) مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين (ونحو خليفى) مما كان على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطى) مما كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل) وجودها فى أوزان الممدودة فالاول كما فى (عرواء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قرة الحمى ومسها فى أول رعدتها كما فى القاموس زيادة على الصحاح (و) الثانى كما فى (فخيراء) بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخيراء الرجل الفخر (و) الثالث كما فى (دخيلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمدغيره يقال هو عالم بدخيلاء أمورك اى بباطنها (ومشهور أوزان الممدودة سبعة عشر) وزنا (أحدها فعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء أو مصدرا كرغباء) مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة (أو صفة كحمراء وديمة هطلاء) والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والهطل تتابع المطر (او جمعا فى المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغابة بالموحدة فيقال طرفاء الغابة وهى شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفى القاموس انها أربعة اصناف منها الاثل الواحدة طرفاءة وطرفة وفى الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثانى والثالث والرابع أفعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كقولهم يوم الاربعاء) بفتح الباء وكسرها وضمها (سمع فيه الاوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفى تحشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم أربعا بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمهما موضع (و) الوزن (الخامس فعللاء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسما (لمكان و) الوزن (السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء) بقاف وصاد مهملتين اسما (للقصاص و) الوزن (السابع فعللاء بضم الاول والثالث كقرفصاء) بقاف فراء ففاء فصاد مهملة نوع من القعود يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه ومس الارض اليتيه ٭ الوزن (الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيبانى فيه القصر الوزن (التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء)

بالقاف

(قوله أو مصدرا الخ) قال الدنوشرى لو أدخله فى قوله اسما لان المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخل فى قوله اسما طرفاء ونحوه مما هو جمع فى المعنى لكان أولى أيضا تأمل

(قوله غاغباء) ذكر بدله فى باب جموع التكسير اهطاء وذكر ان الثلاثة أسماء لجحرة اليربوع وبينها فراجعه (قوله فعلاء بفتحتين كخنفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلبى فى شرح المفصل ومن ذلك اى مما اجتمع فيه زيادتان فى محل واحد فعلاء بضم الفاء والعين قالوا جنفاء وقرماء ولم يأت صفة فالجنفاء اسم ماء لمعاوية بن عامر قال الشاعر

رحلت اليك من جنفاء حتى
انخت فناء بيتك بالمطالى

وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهرى ذكره بالفاء وهو تصحيف انما هو بالقاف وقد قالوا فى الصفة الثأداء بمعنى الامة يقال ثأداء أودأثاء مقلوب منه قال ابن السكيت ليس فى الكلام فعلاء بالتحريك الا حرف واحد وهو الدأثاء يعنى فى الصفات انتهى وهو مخالف لكلام المصنف من وجوه كما ترى فتأمله وانصف عبد الله ويفهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصفح كلامه ان فعلا هنا بضم أوله وضم ثانيه تأمل وقال فى الصحاح وجنفى على فعلى بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى وقال فى القاموس فى مادة جنف وكجمزى وأربى ويمدان وكحمراء ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهرى انتهى وقال الجوهرى فى مادة دأث والدأثاء الامة وقد يحرك لحرف الحلق وهو نادر لان فعلاء بفتح العين لم يجئ فى الصفات وانما جاء حرفان فى الاسماء فقط وهو قرما وجنفاء

بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لاحد جحرة اليربوع) وهو حيوان فوق الفأر يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسماء جحرته ايضا غاغباء ونافقاء الوزن (العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثانى نحو كبرياء) بمعنى التكبر الوزن (الحادى عشر مفعولاء كمشيوخاء) بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن (الثانى عشر فعالاء بفتح اوله وثانيه نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما ادرى اى البراساء هو اى الناس هو (وبراكاء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البروك) وهو ان يبركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شئ معظمه وشدته يقال وقع فى براكاء الامر وفى براكاء القتال اى فى معظمه وشدته قال بشر بن ابى حازم

ولا ينجى من الغمرات الا ٭ براكاء القتال او الفرار

قاله القالى الوزن (الثالث عشر فعيلاء بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء) بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف فى الاول والكاف فى الثانى (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائى بسر قريثاء ممدود وهو اطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن (الرابع عشر فعولاء بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقاء) بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحتين كخنفقاء) بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما (لموضع قاله ابن الناظم) فى بعض نسخ الشرح (وانما هو بالجيم والنون والفاء) كما هو الغالب فى نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء مخففا اسم مكان (ولا نظير له الا الدأثاء) بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما (للامة وقرماء) بالقاف والراء اسما (لموضع) ذكره فى الصحاح فى مادة الفاء ولم يذكره فى مادة القاف قال فى القاموس فى فصل الفاء وقول الجوهرى فرماء موضع سهو وانما هو بالقاف وقال فى فصل القاف وقرمى كجمزى ويمد موضع باليمامة لبنى امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا) التقدير (فعد الناظم لذلك فى المشهور) من اوزان الممدودة (مشكل) لانه وزن نادر جدا (وفى المحكم لابن سيده (ان جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع) فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيراء) بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وأيضا الذهب الوزن (السابع عشر فعلاء) بضم اوله وفتح ثانيه (كخيلاء) بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب

٭(هذا باب المقصور والممدود)٭

المقصور هو الاسم المتمكن الذى حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلاف اذا

وهما موضعان انتهى وهذا البحث يحتاج الى مزيد تحرير فليتأمل ٭(هذا باب المقصور والممدود)٭ (قوله بخلاف اذا الخ) كان عليه أن يذكر محترز قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج بذكر الاسم نحو يخشى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه يقال فى تعريف الممدود الآتى كان حقه أن يقول بخلاف جاء الخ

ورأيت أخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذى آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا (قصر الاسماء ومدها ضربان قياسى وهو وظيفة النحوى وسماعى وهو وظيفة اللغوى وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا فى ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين) ليرجع اليه (ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة أقسام أحدها ماله نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ماقبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله

اذا اسم استوجب من قبل الطرف • فتحا وكان ذا نظير كالاسف

فلنظيره المعل الآخر • ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى هوى وعمى عمى فان نظيرها من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (واشر أشرا) وفتح ماقبل آخرها واجب مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين (قال ابن عصفور وغيره) تبعا لسيبويه والفراء (وشذ الغراء) بالغين المعجمة المفتوحة و (المد مصدر غرى) بكسر الراء (فهو غر) وفى الصحاح فى فصل الغين المعجمة والراء غرى بالشئ بالكسر اى اولع به والاسم الغراء بالفتح والمد (وأنشدوا) لكثير

(اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا • غراء) ومدتها مدامع نهل

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (رفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى) عن خالد بن كلثوم (غاريت بين الشيئين غراء اى واليت) بينهما (ثم أنشده) اى بيت كثير المتقدم (وعلى قول ابى عبيدة (هذا فالمد قياسى كما سيأتى لان غاريت غراء) بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقاتلت قتالا) ثم قال أبو عبيدة (وغاريت فاعلت من غريت بالشئ اغرى (به وأنشد) أبو عبيدة والجوهرى اذا قلت بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل بضم النون وتشديد الهاء اى كثيرة متتابعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء اى ممتلئه ولا يبعد عندى ان يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وماحكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهرى بأن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا فى الغراء فى بيت كثير فابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وأبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهرى فلم يتواردا على محل واحد (ومنها افعل بكسر أوله وفتح ثانيه جمع الفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى) بالفاء والراء الكذب (ومرية ومرى) بالراء الجدال (فان نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جمع الفعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى) بالدال المهملة الصور المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصور المجسمة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالدال المهملة السكين (وزبية وزبى) بالزاى المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فان نظيرها) من الصحيح (حجة وحجج وقربة وقرب) بضم

(قوله وبطر بطرا) تممه به الشارح ليكون نظير ماقبله فى عدة الامثلة وكونها ثلاثة (قوله غارت الخ) قال العينى وغارت من غار الغيث الارض يغيرها اى سقاها وقيل من غارت عينه تغور غورا اذا دخلت فى الرأس وغارت تغار لغة فيه والاول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغارية انتهى ولو قال بمعنى غرية كان أولى لان الوصف غرو يتغاره معنى قول المصنف وغاريت فاعلت من غريت مع قوله قبله نقلا عن أبى عبيدة الحكى له عن تقادم غاريت بين الشيئين الخ فان الاول يقتضى أنه بمعنى اولاه والثانى يقتضى انه من غرى بالشئ اى اولع به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف مانظر به وقول الشارح وتابعه الخ فيه نظر لان الجوهرى مصرح بأن الغراء بالفتح والمد مصدر غرى كما حكاه الشارح عنه بقوله وفى الصحاح الخ بحسب مارآه ينظر هل العبارة بحسب مارآه أو مارواه

الحاء والقاف فيهما والى ذلك أشار الناظم بقوله كفعل وفعل فى جمع ماله كفعلة وفعلة (ومنها اسم مفعول مازاد على ثلاثة نحو معطى) من الرباعى ومقتنى من الخماسى (ومستدعى) من السداسى (فان نظيره) من الصحيح (مكرم) ومحترم (ومستخرج) بفتح ماقبل الآخر فيهن القسم (الثانى) من أقسام المعتل بالالف (ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع ممدود بقياس) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما استحق قبل آخر ألف • فالمد فى نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها أن يكون الاسم مصدر الافعل) بسكون الفاء وفتح العين (أو افتعل) بكسر الفاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالاول (كاعطى اعطاء و) الثانى نحو (ارتأى ارتئاء) قال الجوهرى ارتأى افتعل من الرأى والتدبير اه والاصل ارتاى ارتايا قلبت الياء فى الفعل الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر ألف زائدة (واستقصى) الامر (استقصاء) تتبعه والى ذلك أشار الناظم بقوله

لمصدر الفعل الذى قد بدئا • بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(فان نظير ذلك) اى نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح (أكرم اكراما و) نظير ما كان مصدر الفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فانه من افتعل (واستخرج استخراجا) فانه من استفعل (ومنها أن يكون مفرد الافعلة) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو او ياء فالاول (نحو كساء واكسية و) الثانى نحو (رداء واردية) والاصل كساو وردای (فان نظيره) من الصحيح (حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم) أى من أجل ان أفعلة حقها أن تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور (قال الاخفش ارحية) جمع رحى من اليائى (واقفية) جمع قفى من الواوى (من كلام المولدين لان رحى وقفى مقصوران) والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التميمى

(فى ليلة من جمادى ذات اندية) • لايبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

(والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء للمفعول (ندى) بالقصر (على نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجيم (ثم جمع نداء) الممدود (على اندية فاندية على هذا جمع الجمع (و) هذا القول (يبعده انه لم يسمع نداء جمعا) ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم كذلك (ومنها أن يكون مصدر الفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما واعجامه والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز (فان نظيره) من الصحيح (الصراخ او) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فان نظيره) من الصحيح (الدوار) بضم الدال وفى آخره راء مهملة زاد فى القاموس فتح الدال قال وهو شبه الدوران يأخذ فى الرأس (والزكام) بضم الزاى القسم (الثالث ان يكون لا نظير له) من الصحيح (فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى) بالمثلثة (التراب والحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجيم

(العـقل) وهو صـفة يميز بها بين الحسـن والقبيح (ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والشناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة (للنعل) بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجى وكالحذا

*(مسـئلة اجمعوا على جواز قصر الممـدود للضرورة) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه (كقوله)

(لابد من صنعا وان طال السفر) * وان تحـنى كـل عود ودبر

بقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط محـذوف اى لابد منـه وتحنى من حنى ظهره اذا احـدودب والعود بفتح العين المهـملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا اذا عقر ظهره (وقوله)

فهم مثـل الناس الذى تعرفونه * (واهـل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود واراد أن هؤلاء القوم الذين مدحتهـم مثـل للناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا فى كل نوع من انواع الخير وانهم مع هذا اهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء لان فعـلاء تأنيث افعل لايكون الا ممدودا فـلا يجوز عنـده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر

فقلت لو باكـرت مشمولة * صفرا كلون الفرس الاشقر

فقصر صفراء للضرورة وهى فعـلاء أنثى افعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم (واختلفوا فى جواز مـد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سـيغنينى الذى اغناك عنى * (فلا فقر يدوم ولا غناء)

فمد غنى للضرورة مع انه مقصور وورد فى الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهـم ابن ولاد وابن خروف (ومنعه البصريون) وقالوا القراءة شاذة (وقدروا الغناء فى) هذا (البيت مصـدر الغانيت) لانه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا (لا مصدرا لغنيت) غـنى كرضيت رضى وهو تعسف والى الخـلاف فى ذلك اشار النـاظم بقوله

والعكس بخلف يقع

(هذا باب كيفية التثنية)

وهى جعـل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة فى آخره و (الاسم) القابل للتثنية (على خمسـة أنواع احدها الصحيح) وهو ماليس آخره حرف علـة (كرجـل وامرأة والثانى المـنزل منزلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واوا قبلها ساكون (كظبى ودلو والثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمـة من المعرب (كالقاضى) والقاضية (وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لاتغير) عن حالها (فى التثنية

(هذا باب كيفية التثنية) (قوله والقاضيـة) صدق حد المنقوص عليـه نظرا الان تاء التانيث طارئة عليه ينوى بها الانفصال فلا ينافى كون آخره ياء كان فتح الياء قبلها لاجلها لا ينافى كون التاء ساكنة اصالة

(قوله متى ماتلقنى الخ) الخطاب فى تلقنى لعمارة بن زياد وفردين حال من الفاعل والمفعول جميعا ويرجف جواب الشرط (قوله وتستطارا) من استطار الشئ اذا طار وفيه وجوه الجزم بحذف النون والاصل تستطاران فالضمير للروانف لانها تثنية فى المعنى لان كل اليـة لها رانفة من قبيل فقد صغت قلوبكما ولالتين أو عائد على المخاطب والالف بدل من نون التوكيد والاصـل تستطارن أو عائد الى الروانف بمعنى تستـطارن هى أو النصب باضمار ان فى تأويل المصدر أى يكن منك رجف الروانف والاستطارة (قوله كمعطى الخ) كون الف معطى خامسة فيه نظر وقد يقال انه بالغين المعجمة المفتوحة والطاء المشددة اسم مفعول من غطى من الغطاء (قوله كفتى) قال الدنوشرى مصدر الفتى الفتاء يقال فتى بين الفتاء وهو من المصادر التى لا افعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لانك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضح فان قيل الفتوة تدل على أن أصل ألف الفتى واو قلت قال بعضهم الواو فى الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمـة قبلها على

التاء كما قالوا اقضو الرجل بقلب الياء واوا لاجل الضمة قبلها لانه من قضيت فلما كان هـذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على اصالة الواو ونظير ذلك نحو غازيت ودعيت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على اصالتها فليتأمل (قوله غير مبدلة) قال السنباطى هو شامل للاصليـة وهى التى فى حرف أو شبهه وللمجهولة الاصل وهى التى فى اسم لايعلم اصله نحو ذوا اللهو اذ لايمكن ان تكون الالف فى الاسماء اصلية بل هى اما منقلبـة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة لايعلم عين المنقلب عنه اذا تقرر هـذا فقول الشارح وهى المجـهولة الاصل اقتصار على احد الشقين ولم اعـلم ما الحامـل له على هذا لاسيما ليس فى أمثـلة الموضح مايصلح للتمثيل بها بل هو من امثلة الاصلية ثم رأيت ماعله هو الحامـل للشارح رحمـه الله على الاقتصار على المجهولة الاصل فانه اعـترض على قول الناظم والجامد الخ بما حاصـله ان اطـلاق الجامد على الحرف وشبهه ان كان قبـل التسمية فصحيح فى نفسـه لكن لايصح تثنيته حينئذ اذ التثنية من خصائص الاسماء وان كان بعـدها صحت تثنيته لكن لايصح اطلاق الجامد عليه باجماع النحاة ماعداه لاطباقهم على أن الجامد اذا سمى به صار متصرفا فان كان على حرفين لن وقد صار بعـد التسمية بمنزلة يد ودم ثلاثى الاصل محذوف الآخر ولذلك يرد فى التصريف والتكـبير ونحوهما وان كان فى آخره ألف كمتى صارت بعـد التسمـية غير اصليـة مبـدلة من واو وحسبما يعطيه الدليـل فالاصـل الياء فيما أميل دون مالم يمل

تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان (والقاضيان) والقاضيتان (وشذ فى) تثنية (اليـة) بفتح الهـمزة (وخصـية) بضم الخاء المعجمة (اليان وخصيان) بحذف التا والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة

مـتى ماتلقنى فردين ترجف * روانف اليتيك وتستطارا

والروانف والروانف بالراء والنون والفاء اطراف الالية (وقيل) اليان وخصيان ليسا تثنية لية وخصـية المؤنثين وانما (هما تثنية الى وخصى) المذكرين النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب (وهو نوعان أحـدهـما مايجب قلب ألفـه ياء) فى التثنية (وذلك فى ثلاث مسائل احداها أن تجوز ألفه ثلاثة أحرف) بان تكون ألفه رابعة (كحبلى وحبليان وملهى وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو مايلهى به أو خامسة كمعطى ومعطيان أو سادسة كمستدعى ومستدعيان (وشذ قولهم فى تثنية قهقرى) وهو الرجوع الى خلف (وخوزلى) بفتح الخاء المعجـمة وسكون الواو وفتح الزاى وهى مشية فيها تثاقل وقيل مشـية بتبختر (قهقران وخوزلان بالحذف) للالف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية أن تكون) الالف (ثالثة مبدلة من ياء كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الالف ياء (وشـذ فى) تثنية حمى بكسر الحاء المهـملة (حموان بالواو) حكاها الفراء مع أن ألفـه مبـدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة (الثالثة أن تكون) الالف (غير مبدلة) من شئ وهى المجهولة الاصـل (وقد أميلت كمتى لو سميت بها قلت فى تثنيتها متيان) اما قلب الالف فى الجميع فلان علامة التثنية لابد من فتح ماقبلها وما آخره ألف لايمكن تحريكه لان الالف تقبـل الحركة ولا يمكن حـذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة وأما وجه

قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وأنت لو ثنيت فعلا زائدا على الثلاثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل وأما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

آخر مقصور يثنى اجعله يا ● ان كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذى اليا أصله نحو الفتى ● والجامد الذى أميل كمتى

(و) النوع (الثاني) من نوعي المقصور (ما يجب قلب ألفه واوا وذلك في مسئلتين احداهما أن تكون مبدلة من الواو) ولم تجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة في المن) بالتشديد (الذى يوزن به قال) الشاعر

وقد أعددت للعذال عندى ● (عصا في رأسها منوا حديد وشذ

قولهم في) تثنية (رضا رضيان بالياء مع انه من الرضوان) وقاس عليه الكسائي وأجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة (الثانية) من المسئلتين (ان تكون) الالف (غير مبدلة) من شئ (ولم تمل نحو لدا واذا تقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان واذوان) وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشياء الى أصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله

في غير ذا تقلب واوا الالف ● وأولها ما كان قبل قد ألف

(و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) في تثنيتهما (قراآن ووضاآن) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا والى ذلك أشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح (والقراء الناسك والوضاء الوضئ الوجه) مأخوذان من قرأ ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لتوغلها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع (الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث كحمراء) عند الجمهور (وحمراوان) وانما قلبت هنا لان بقاءها على صورتها يؤدى الى وقوع همزة بين ألفين وذلك كثلاث ألفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتأنيث قاله المبرد وهو منقوض بعطايا والاجود ان يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجرى مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا أشار الناظم بقوله وما كصحراء بواو ثنيا (وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا (عشواآن بالهمز وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واوا (وشذ)

(قوله فلان الامالة) قال الشاطبي الامالة تكون في ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء معها فالجواب اليا على اللامات أغلب من الواو كما صرح به سيبويه وغيره فكثرتها مع الامالة في اللامات دليل على الياء وانما قلبت واوا مع عدم الامالة وان كانت الياء اغلب على اللامات لانه ليس شئ من بنات الياء تلزم الفه عدم الامالة بل القاعدة ان كل ما أصله الياء فالامالة فيه جائزة فالتزامهم عدم الامالة في هذه الاشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام من جاء عدا ما لزم واويه عدم الامالة

(قوله وحياء) قال الدنوشرى هو بالمد تغير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بانه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حيى الرجل نقصت حياته كنسى اذا اعتل نساه وهو عرق في الفخذ وحشى اعتل حشاه فكانه لخوف المذمة تنقص حياته وتضعف كذا قرره الزمخشرى وعكس الواحدى ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اهـ من شرح البرماوى على البخارى وقال العينى وحقيقته أى الحياء خلق يبعث على اجتناب القبح ويمنع من التقصير في حق ذى الحق ونحوه وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اهـ وهذا التعريف قد يقال شامل لصور الايمان والورع والزهد وتعريفه الحياء من الله بقوله وهو أن يراك الخ قد يتوقف فيه بانه فرد من افراد مطلق الحياء الذى عرفه بما سبق فان الرؤية ليست من الاخلاق فليتأمل ذلك

عند الفريقين (حمرايان بقلب الهمزة ياء و) شذ (قرفصان) في تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهرى وفتح الفاء ومقتضى الصحاح ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر او التاسع من المحرم قاله في القاموس (بحذف الالف والهمزة معا) والى ذلك أشار الناظم بقوله ● وما شذ على نقل قصر ● النوع (الثالث ما يترجح فيه التصحيح) وهو اقرار الهمزة على حالها (على الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (وهو ما همزته بدل من أصل نحو كساء وحياء) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياى) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر ألف زائدة وانما (يرجح لتصحيح لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال (وشذ) على الوجهين (كسايان) بابدال الواو ياء النوع (الرابع ما يترجح فيه الاعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو النجم ● يمر في الحلق على علبائه ● (وقوباء) بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق (اصلهما علباى وقوباى) الياء زائدة فيهما الملحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او يرمى اليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبيه الانف ما يتقدم من الجبل (ثم ابدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرفها اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح فيهما تشبيها للهمزة بما همزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلى (وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى (الجزولى ان الارجح في هذا الباب) ايضا (التصحيح) على الاعلال (و) ان (سيبويه انما قال ان القلب في علباء أكثر منه في كساء) مع اشتراكهما في القلة فلذلك قال الناظم ● ونحو علباء كساء وحيا ● بواو او همز من غير ترجيح

● (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذى على هجاءين) ●

وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (و) يسمى ايضا (الجمع الذى على حد المثنى) اى على طريقة المثنى (لانه اعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة) كما ان المثنى أعرب بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة (اعلم انه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التى قبلها (فتقول) في جمع القاضى مما ياؤه أصلية والداعى مما ياؤه منقلبة عن واو (القاضون والداعون) والاصل فيهما القاضيون والداعيون

● (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) ●

(قوله مما ياؤه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله انظر هل ذلك لاجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شئ نحو في الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى واذا وحرره (قوله والاصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الاعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجر الاصل القاضيين الاولى ياء المنقوص والثانية ياء الاعراب فما قبل ياء المنقوص مكسور لمناسبة الياء فلا ضم هنالك فتقول فيه حذفت كسرة الياء للثقل ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين

حـذفت ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (الف المقصور دون فتحتها) التي قبلها (فتقول) في جمع موسى علما (الموسون) والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم بقوله

واحذف من المقصور في جمع على • حد المثنى مابه تكملا

والفتح ابق مشعرا بما حذف • وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية من اوسيت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى والفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على ابقاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فتقول الفتون والاعلون (وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين) واصلهما الاعليون والمصطفيين تحركت الياآن المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ماقبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما (ويعطى الممدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من ألف الالحاق أو بدل من اصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقراء وصفين لمذكر (وضاؤن وقراؤن بالتصحيح) بسلامة الهمزة لاصالتها (و) تقول (في) جمع (حمراء علما لمذكر) عاقل (حمراوون بالواو) لان همزته بدل من الف التأنيث واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لاتجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والاعلال (في نحو علباء وكساء علمين

(قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وموسى الاعجمي غير مشتق وقول مكي انه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ماعليه من الورق ضعيف ورد ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيأ من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سيبويه وزنه مفعل وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج سيبويه بان زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الالف آخرا ورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتأنيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جوز فعال في الابنية كما صار اليه الاخفش يجوز عنده كون ألفه للالحاق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون ٣٧٢ موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين ان كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم واما الموسى التي يحلق بها الشعر فعربية ثم قيل انها مشتقة من اسوت الشئ اصلحته والاصل مؤسى بالهمزة فابدلت الهمزة واوا وقيل من اوسيت حلقت وهذا اشهر ولا اصل للواو على هذا في الهمز والمشهور تانيثها وقيل هو مذكر ووزنها على الباعث فعلى فيمتنع الصرف سواء سميت بها أولم تسم الا اذا ثبت فعلا فيصرف في النكرة والله اعلم فليتأمل مع كلام الشارح (قوله الى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول الى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه ان يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني اوسرياني وجمعه عيسون بفتح السين تقول جاء العيسون ومررت بالعيسين ورأيت العيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجزه البصريون قالوا لان الالف انما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب ان تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الالف اصلية أم غيرها والنسبة اليه عيسوي بقلب الالف واوا وان شئت حذفتها فقلت عيسي وموسي اهـ فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارته لاتوفي بالمقصود الابعناية وحق العبارة أن يقول ان قلنا ان الفه زائدة جاز الوجهان عندهم وان قلنا انها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من الف الالحاق) الموافق لما سبق في عبارة المصنف وللواقع أن يقول من حرف الالحاق لان الهمزة في علباء بدل من ياء والاصل علباي لامن الالف

لمذكرين) عاقلين فتقول علباون وكساون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

• (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم) •

من التغيير (يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (ماسلم في التثنية) لان التثنية وجمع السلامة اخوان (فتقول في جمع هند) علم المؤنث (هندات) بزيادة ألف وتاء (كما تقول في تثنيتها هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شئ منهما (الا ماختم بتاء التأنيث فان تاءه تحذف في الجمع) بالالف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث (وتسلم في التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول في جمع مسلمة مسلمات) ولاتقول مسلمتات لما مر (و) تقول (في تثنيتها مسلمتان) باثبات التاء ولاتقول مسلمان بحذفها لالتباس بتثنية المذكر (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ماتغير في التثنية تقول) في جمع المؤنث بالف التأنيث المقصورة (حبليات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان) بالياء (وصحراوان) بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لايجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يؤنث بها كتقومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث ألفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث ألفات (واذا كان ماقبل التاء) الدالة على التأنيث في المفرد (حرف علة أجريت عليه) أي على حرف العلة (بعد حذف التاء مايستحقه) من تصحيح واعلال (لو كان آخرا في اصل الوضع) قبل مجئ تاء التأنيث (فتقول في) جمع (نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة) حرف العلة (الياء والواو) من القلب لسكون مابعدها (و) تقول (في) جمع نحو (مصطفاة وفتاة) بالفاء والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الالف ياء) فيهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولزيادتها على الثلاث في مصطفات لانها من الصفوة (قال الله تعالى ولاتكرهوا فتياتكم) على البغاء (و) تقول (في) جمع (نحو قناة) بالقاف والنون وهي الرمح والحفيرة (قنوات بالواو) ردا الى اصلها لانها ثالثة (و) تقول (في) جمع (نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري النبوة والنباوة ماارتفع من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تانيث الصوت الخفي اهـ وفيه نظر (نباآت) باقرار الهمزة (ونباوات) بقلبها واوا لما مر من ان ماهمزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناآت وبنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبني (و) تقول (في) جمع (نحو قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة (قراآت بالهمز لاغير) لما مر من ان الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك اشار الناظم بقوله

• (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم) • (قوله الا ماختم بتاء ٣٧٣ التأنيث) أي أو ماأشبهها كتاء بنت وأخت فانها ليست للتأنيث فكان القياس اثباتها في الجمع وأن يقال بنتان واختان لان التاء فيهما كالتاء ماكوت من جهة سكون ماقبلها في ابن جني في سر الصناعة وابست التاء فيهما بعلامة تانيث لسكون ماقبلها كما نص عليه سيبويه في باب مالا ينصرف وان وقع له في موضع آخر تجوز في اللفظ فقال انها للتأنيث ووجه تجوزه انها لما كانت التاء لاتبدل من الواو فيهما الامع المؤنث صارتا كانهما علامتا تانيث وعلامة التأنيث في بنت واخت الصيغة اى بناؤهما على فعل وفعل وأصلهما فعل وابدال الواو فيهما لازم لان هذا عمل اختص به المؤنث واشبه التاء فيهما تاء التأنيث حذفت في الجمع لكن ردت اللام في اخوات كنوات دون بنات لنكتة تظهر بالتأمل وسيأتي في باب النسب مايتعلق بهذا البحث على وجه الايضاح والبسط (قوله لئلا يجمع بين علامتي تانيث) هذا يدل على أن التاء في الجمع للتأنيث وقد يتوقف فيه بانه قد يكون لمذكر كحمامات واصطبلات (قوله لان الياء يؤنث بها) فيه مسامحة ظاهرة ولو قال لان التاء يدل بها على التانيث لكان حسنا (قوله لادى الى اجتماع الخ) لو قال لادى الى شبه اجتماع ثلاث الفات لكان اولى (قوله وفيه نظر) وجهه ان ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لايناسب قول المتن بعد ذلك نباآت ونباوات وكان يقال عليه نبات لاغير

وان جمعته بتاء والف • فالالف اقلب قلبها فى التثنيه • وتاء ذى التا ألزمن تنحيه

•(فصل اذا كان المجموع بالالف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه) اتباعا للفتح فانه سواء فى ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام او احدهما مؤنث بالتاء او المعنى (نحو سجدة ودعد) علم امرأة (تقول فى جمعهما بالالف والتاء سجدات ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع حسرة بسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو العرجى

(بالله ياظبيات القاع قلن لنا) • ليلاى منكن ام ليلى من البشر

بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة لى ياء المتكلم مبتدأ أسقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو اعرابى من بنى عذرة

(وحملت زفرات الضحى فأطقتها) • ومالى بزفرات العشى يدان

بتسكين الفاء من زفرات فى الموضعين (فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله ياعمرو ياابن الاكرمين نسبا) بسكون السين واذا فعلوا ذلك فى الافراد ففى الجمع أولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه بانين وانما أضاف الزفرات الى وقتى الضحى والعشى لان من عادة المتيم أن يقوى به الهيام فى هذين الوقتين (وان كان) الاسم المستوفى للشروط الخمسة (مضموم الفاء نحو خطوة وجمل) بالجيم علم امرأة (أو مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك فى عينه الفتح والاسكان مطلقا) عن القيد الآتى (والاتباع) لحركة الفاء (ان لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهى الصورة من العاج (وزبية) بالزاى والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهى حفرة للاسد فيقال فى جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب الياء ألفا لئلا يلتقى ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة (ولا مكسورة واللام واوا كذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء على السنام (ورشوة) بكسر الراء على احد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجعل فلا يقال فى جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا للفاء لثقل الواو بعد الكسرة (و) على احدى اللغات (شذ جروات بالكسر) فى الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الانثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء والى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الابيات الاربعة (ويمتنع التغيير) فى العين (فى خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) فاقد الثلاثية (نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان لا ثلاثيان) النوع (الثانى) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهى الغليظة (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهى التامة

•(فصل)•(قوله كان المجموع) مراده بالمجموع الذى يراد جمعه كما هو ظاهر قلنا أمل (قوله الفتح والاسكان) ينظر هل الاكثر الاسكان أو الفتح مختص بالعقلاء قد يقال ان جمع السلامة يكون لمؤنث نحو فارات وهو غير مختص بالعقلاء فكلامه مشكل الا أن يكون مراده المذكر (قوله على احدى اللغات الثلاث) عبارة الصحاح الجرو بكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع والجمع اجرو واجراء وجمع الجراء اجرية والجروة والجرو والصغير من القثاء وفى الحديث اتى النبى صلى الله عليه وسلم باجرزغب اه

الخلق (لانهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح) فى الهاء جمع كهلة وهى التى جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة (ولا ينقاس) فتحه (خلافا لقطرب) النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو شجرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (ونمرات) بكسر الميم (لانهن محركات الوسط) ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة بالنون أنثى النمر (ثم يجوز الاسكان) تخفيفا (فى نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة ونمرات مما كانت عينه مكسورة (كما كان الاسكان (جائزا) تخفيفا (فى المفرد) نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع (لان ذلك) الاسكان (حكم تجدد) له (حالة الجمع) حتى يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو جوزات) من الواوى (وبيضات) من اليائى مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى فى روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستثقل فتحة عين المعتل امرضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول لشاعر) الهذلى فى مدح جمله

(أخو بيضات رائح متأوب) • رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جملى فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح هو الذهاب والمتأوب من تأوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما فى السير والسبوح حسن الجرى وبقى من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه فى جميع الباب قاله فى المصباح (واتفق جميع العرب على الفتح فى عيرات جمع عير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهى الابل التى تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ فى القياس لانه) مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيعة وبيعات فحقه الاسكان) واختلف الناس فى عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هى بكسرة ففتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا فى المفرد فقال اكثرهم عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اى تذهب وتجئ وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثانى اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما للمبرد وهو أنه جمع عير وهو الحمار والثانى لتلميذه أبى اسحق وهو انه جمع عير وهو الذى فى الكتف او القدم فقيل له أتلك مؤنث قال نعم فان يونس قال ان كل شيئين منفصلين فى الانسان يؤنثان كاليدين والرجلين النوع (الخامس) فاقد عدم الادغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء للهيئة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء الدليل فلا تغير العين عن سكونها (لادغام عينه فلو حرك انفك ادغامه فكان يثقل) فتفوت فائدة الادغام)

﴿هذا باب جمع التكسير﴾ (قوله ان جمع السلامة مختص بالعقلاء) قد يقال ان جمع السلامة يكون لمؤنث وهو غير مختص بالعقلاء نحو فارات فكلامه مشكل الا أن يكون مراده المذكر اه واقول كون مراده المذكر متعين لا شبهة فيه لانه لا يظهر جميع ماذكر من الفروق الا فيه وبه تعرف مافى كلام الدنوشرى الآتى (قوله ولا يسلم فى التكسير) قال الدنوشرى قد يقال ان ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اه وفيه نظر لانه متغير بالزيادة (قوله يعرب بالحروف) قال الدنوشرى هذا اذا كان جمع مذكر اما اذا كان جمع السلامة لمؤنث فانه يعرب بالحركات لا بالحروف ٣٧٦ على أن جمع المذكر السالم يقول بعضهم اعرابه بالحركات (قوله ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدنوشرى قد يقال انه يؤنث اذا اسند الى جمع المؤنث السالم (قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبهما قرئ فى السبعة فى قوله تعالى وزرع ونخيل صنوان ويتفاوت المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أولا (قوله اذا خرج نخلتان أو ثلاث) أى مثلا (قوله كتخمة) التاء فى تخمة مبدلة من الواو وأصلها وخمة والوخامة الثقل ويقال كلأ وخيم وفى كلامهم البغى مرتعه وخيم وفى القاموس التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مؤنثة والجمع تخوم أيضا وتخم كعنق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتاخم أرضكم تحادها والضم المال الذى تريده (قوله كرجل ورجال) فى نسخة كرجال ورسل (قوله لان صنوان) كان الاولى تنوينه ونصبه لانه اسم ان وكذا يقال فى تخم بعده (قوله موضوعة للعدد القليل) قد يقال انها موضوعة للمعدود لا للعدد وقد

﴿هذا باب جمع التكسير﴾

ويفارقه جمع السلامة فى أربعة أشياء أحدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثانى انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم فى التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع أن الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير اصطلاحا (هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة) ليست عوضا عن شئ من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد (وصنوان) لجمعه قال فى الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (و بنقص) من غير تبديل شكل (كتخمة) بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد (وتخم) لجمعه (او بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كاسد) بفتح الهمزة والسين للمفرد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين لجمعه (او بزيادة وتبديل شكل كرجال) ورجل (او بنقص وتبديل شكل كرسل) ورسول (او بهن) اى بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فان غلمانا زيد فى آخره ألف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا تحرير فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبدل شكل لان الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد قاله المرادى ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتى والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظى وتقديرى فاللفظى ما تقدم والتقديرى نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير فيقدر فى فلك زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول فى اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا فى تثنيته فلكان فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك فى باب أمثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعنى باب الفلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (و) التغيير اللفظى (له سبعة وعشرون بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل

يقال انه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتى هذا وجموع القلة كما ذكر أربعة هى جموع تكسير ذكرها المصنف وهو ومنها أيضا جموع السلامة قال الدنوشرى وقد جمعها بعضهم فى قوله بأفعل وبأفعال وأفعلة * وفعلة يعرف الادنى من العدد وسالم الجمع أيضا داخل معها * فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد اه أقول ذكر العلامة العلائى أن البيت الاول لبعض المتقدمين والثانى لابى الحسن الدباج من نحاة اشبيلية واعلم أن ماذكره النحاة من أن جموع القلة للعشرة فما دونها الا ينافى تصريح أئمة الاصول بانها من صيغ العموم لان كلام النحاة كما قال امام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل

الكلام يطلب من الاصول (قوله قال الشاطبى وحقيقة الوضع الخ) ٣٧٧ فيه مسامحة ظاهرة فليتأمل (قوله كرجال) فى القبة ابن معطى أن رجلا يجمع على رجلة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فعلة بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسروا عليه الا اسما واحدا وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل انه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معطى ان من جموع التكسير فعولة وفعالة فالاول جمعوا عليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل وبعولة وفحل وفحولة وخال وخؤولة وخيط وخيوطة وجمعوا على الثانى فعلا بفتحتين نحو جمل وجمالة وحجر وحجارة قال بعض شارحى كلامه وهذان البناآن أعنى فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع (قوله أو اعتلت باللام) أى سواء بقيت كما مثل أو حذفت كما فى يد لان يدا فعل والاصل يدى والمنقوص الذى لم يكمل باللام ترد اليه محذوفة ثم يجمع على قياس نظيره (قوله ولا لامه عائلة لعينه) هذا الشرط نقله المصنف فى الحواشى عن المقرب قال لكنه بعد ذلك قال ان فعلا المضعف يجمع فى القلة على أفعل كاصك وفى الكثير على فعال وفعول كصكوك وصكاك فثبت ان ذلك ليس بشرط (قوله وجرو الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه انه بفتح أوله والذى رأيته فى فصيح ثعلب ان جروا بكسر أوله ذكره

وهو من الثلاثة الى العشرة) بدخول العشرة على القول بدخول الغاية فى المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى (وهى أفعل) بضم العين (كأكلب) جمع كلب (وافعال كاجمال) بالجيم جمع جمل (وافعلة) بكسر العين (كاحمرة) جمع حمار (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (كصبية) جمع صبى وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها فى التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها أشار الناظم بقوله

أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله

وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء (وثلاثة وعشرون) موضوعة (للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسيأتى) قريبا (وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة قاله فى التسهيل قال الشاطبى وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت فى بعض المواضع عن احدهما بالآخر اه فالاول (كارجل) جمع رجل بسكون الجيم (واعناق) جمع عنق (وافئدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها بناء كثرة والثانى كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة فالاول (كرجال) جمع رجل بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسم الطائر تقول خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس منه) أى من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة (ما مثل به الناظم واتبعه من قولهم فى جمع صفاة وهى الصخرة الملساء صفى) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) فى جمع قلتها (أصفاء حكاه الجوهرى وغيره) بل هو من القسم الثانى وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم

وبعض ذى بكثرة وضعا يفى * كارجل والعكس جاء كالصفى

البناء (الاول من أبنية القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط (أحدهما فعل) بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لا صفة (صحيح العين) لا معتلها (سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء ام بالواو) وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه عائلة لعينه كرق وذلك (نحو كلب) واكلب (وظبى) واظب (وجرو) واجر وأصلهما اظبى

فى باب المكسور قوله قال الشارح المرزوقى وهو ولد كل سبع والجمع اجر وجراء اه فليتأمل اه

وأقول هذا عجيب لما تقدم قريبا في كلام الشارح ان جروة بتثليث الجيم وظاهره ان الجرو من تاء التأنيث كذلك (قوله وشذ اعين) مثله في الشذوذ قوس وأقوس وينظر هل هو ٣٧٨ من الشاذ قياسا فقط او لا وشذ أيضا انيب جمع ناب (قوله وشذ قياسا وسماعا أثوب)

وأجرو بضم الباء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو في اجروياء وحذفت الياء الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض وغاز (بخلاف نحو ضخم) فلا يجمع على افعل (فانه صفة وانما قالوا اعبد) جمع عبد مع انه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (و بخلاف نحو سوط و بيت) فلا يجمعان على افعل (لاعتلال العين) بالواو في الاول والياء في الثاني (و شذ قياسا) لا سماعا (اعين) جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع (و) شذ (قياسا وسماعا أثوب) جمع ثوب (وأسيف) جمع سيف (قال) معروف ابن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلاف

(لكل دهر قد لبست أثوبا) • حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

والقياس أثوابا او ثيابا (وقال) آخر

(كأنهم أسيف بيض يمانية) • عضب مضاربها باق بها الاثر

والقياس سيوف او أسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ أوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذا كف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه و يحفظ في افعل ثمانية اوزان فعل كذئب اسما وجاف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في الاسماء الا فعلا بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على افعل (الرباعي المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره مدة) ألف او ياء او واو سواء فتح اوله أو كسر او ضم فالمفتوح (كعناق) انثى الجدي (و) المكسور نحو (ذراع) بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول في جمعها اعنق واذرع واعقب وأيمن (وشذ) افعل (في نحو) مكان و (شهاب وغراب) و جنين (من المذكر) فخرج بالرباعي نحو دار ونار فادور وأنور رائس مطرد عند سيبويه وخرج بالتأنيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح عينا أفعل • وللرباعي اسما أيضا يجعل

ان كان كالعناق والذراع في • مد وتأنيث وعد الاحرف

البناء (الثاني) من ابنية القلة (أفعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق افعل) السابق (اما لانه على فعل) بفتح اوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) الياء او بالواو (نحو سيف) واسياف (وثوب) واثواب (أو لانه على غير فعل) بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء (نحو جمل وعمر وعضد و) ثلاثة مع كسرها نحو (حمل وعنب

وسماعا أثوب) فان قلت كيف يكون أثوب وأسيف شاذا سماعا مع انه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك في الشعر قليلا لا ينافي شذوذه سماعا وأما المنافي فوجوده في غير الشعر لا سماع مخالفته للقاعدة المشهورة وهي ان حرف العلة اذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته اليه فليتأمل (قوله والاثر الخ) الاثر في السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم ومثل قفل ركن واركن وحكى أيضا غصن وأغصن ومثل جبل زمن قال

بعهل الأزمن اللائي مضين رواجع •

وقياسه ان يجمع على ازمان (قوله الف او ياء) قال السنباطي لا يخفى ان الواو كذلك كعمود اذا سمي به انثى والتقييد بهذين أخذه الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخصص فلا وجه للتقييد (قوله وعضد) مثل عضد وأعضاد عجز وأعجاز ورجل جمع على رجال وسبع على سباع ولم يجمعا على افعال ومثل عنب وأعناب ضلع وأضلاع ومعى وامعاء ومثل نمر وأنمار كبد واكباد ونحو أفخاذ ووعل واوعال (قوله نحو جمل) مثل جمال وأجمال جبل وأجبال وأسد وآساد وباع وأبواع وناب وأنياب ورجا وارجاء والرجا الناحية (قوله وجمل) بالحاء المهملة مثل حمل وأحمال بئر وآبار ودع وأرياح وجيد وأجياد (فائدة) قال الاخفش من جموع وابل و)

النكسير فعيل جمعا لفعل كعبد وعبيد وافعل بكسر وسكون كضرس وضريس وهو اسم جمع عند سيبويه كالجامل والباقر ومشى ابن معطي على انه جمع تكسير فقال ثم فعيل كالعبيد قيسوا • قالوا الكليب وكذا الضريس (قوله وابل) ومثل ابل وآبال اطل وآطال والاطل الخاصرة (قوله وقفل) مثل قفل وأقفال جند ٣٧٩ وأجناد وخف وأخفاف وعود وأعواد

وابل و) اثنان مع ضم الفاء نحو (قفل وعنق) فتقول في جمعها احمال وأعنار واعضاد واحمال بالحاء المهملة واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية ألفا واقفال واعناق والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما افعل فيه مطرد • من الثلاثي اسما بافعال يرد

(ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني أن يجيء) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه (كصرد) بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طائر صام لله (وجرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (ونغر) بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير (وخزز) بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فتقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان واليه أشار الناظم بقوله

وغالبا أغناهم فعلان • في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو ارطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال) جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وافراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة (وازناد) جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى (قال الله تعالى واولات الاحمال) اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا أحبارهم (وقال الحطيئة) بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطأة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل اذا صرعته بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لانه كان محطوء الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا أخمص لها واسمه جرول بن اوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد

(ماذا تقول لافراخ بذي مرخ) • زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد حبسه لهجوه اياه وأراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ افرخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قولك في اولاد صغار جدا لا ماء عندهم ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم (وقال آخر) وهو الاعشى

وجدت اذا اصطلحوا خيرهم • (وزندك أثبت ازنادها)

فجمع زند على ازناد وقياسه ازند وسمع أيضا افعل وافعال في شكل ووقع وافظ وواطظ ومحل

وغول وأغوال ومدى لمكيال وأمداء ومثل عنق وأعناق أذن وآذان وطنب واطناب وسمع طنبة وينظر ما معنى طنب (قوله نحو ارطاب) شمل قوله نحو ارطاب أرباع جمع ربع (قوله وفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله لهجوه اياه) فيه نظر قال الصقلي في كتابه مختصر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لاجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو

دع المكارم لا ترحل لبغيتها • واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي

يريد أنت الآكل اللابس وقال له الامام عمر يا خبيث لاشغلنك عن اعراض الناس فقال وهو محبوس ماذا تقول الخ وبعده

ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة • فاغفر عليك سلام الله يا عمر

فرق له عمر رضي الله عنه واخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله لا ماء ولا شجر مع ان ذي مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به لذكره في مقام التلطف بعمر وان كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) مخالف بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين الزغب اول ما ينبت من الريش وليست الشعرات الصفر على ريش الفرخ كما هو ظاهره فليتأمل وان قلنا بحسب الظاهر لان الشعرات الصفر هي أول ما ينبت من الريش الآن قوله على ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الزغب الريش الاصفر

ورأى ورآد وهو أصل اللحيين وسعال وجفن ولحن وبجد وفرد وجلد والف وأنف وثلج وليس منه أفنان من قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (افعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذكر رباعى بمدة) ألف او ياء او واو (قبل) الحرف (الآخر) سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفاء (نحو طعام و) مع كسرها نحو (حمار و) مع ضمها نحو (غراب و) الياء نحو (رغيف و) الواو نحو (عمود) فتقول فى جمعها على افعلة طعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس اكتبة ولم يقولوه قاله المهاباذى ووقع فى الصحاح انك اذا جمعت انمارا قلت فى كثيره نمور وفى قليله أنمرة والصواب انمرة كما فى المحكم لان النمار مذكر والى هذا البناء أشار الناظم بقوله

فى اسم مذكر رباعى بمد * ثالث افعلة عنهم اطرد

(والتزم) بناء أفعلة (فى فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعفى اللام او معتلها فالاول) وهو مضاعف اللام واراد بضعفها تماثلها العين ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد (كبتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مثناتين فوق قال الجوهرى هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد متاع البيت وفى الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات (وزمام) بكسر الزاى قال الجوهرى هو الخيط الذى يشد فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذى يجعل فى عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول فى جمع بتات ابتة وفى جمع زمام ازمة والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبلهما ثم ادغم احد المثلين فى الآخر (والثانى) وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء (كقباء) بفتح القاف والباء الموحدة (وإناء) بكسر الهمزة الاولى فتقول فى جمعهما على افعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة والاصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها واليه أشار الناظم بقوله

والزمه فى فعال او فعال * مصاحبى تضعيف او اعلال

ويحفظ أفعلة فى شحيح ونجى ونجد وهو ما ارتفع من الارض ووهى مصدر وهى السقاء اذا انخرق وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سددته موضع وقدح وقن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاى الخشبة الكبيرة فى وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى متهم ونضيضة بنون وضادين معجمتين المطر القليل وعيى بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الاول فاما شحيح ونجى وظنين وعيى فقالوا فيها اشحة وانجية واظنة واعيية مع أنها صفات واما عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما نجد ووهى وسد وسد وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرة فقالوا فيها انجدة واوهية واسدة واقدحة واقنة واخولة وابوبة واقفية واجرة مع انها

(قوله نحو طعام) مثل طعام وأطعمة قذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس وجواب وأجوبة وفدان وأفدنة وزمان وأزمنة وندر غزال وأغزلة (قوله نحو حمار الخ) مثل حمار وأحمرة لسان وألسنة فى لغة من ذكره ومن أنثه قال السان وألسن واحترز عنه الموضع بقوله مذكر (قوله نحو غراب الخ) مثل غراب وأغربة حوار وأحورة وسمع نجد وأنجدة ورحى وأرحية وجاء فعال على فعلة قليلا كغلام وغلمة (قوله والتزم بناء أفعلة الخ) وانما التزم أفعلة فى فعال وفعال المذكورين لئلا يلتقى حرفان من جنس واحد من غير ادغام لو قيل ابتت فجمع على افعل وهو مستثقل وأما المعتل اللام فلئلا يؤدى الى ما ليس بموجود فى اللغة وهو أن يكون فى آخر الاسم واو قبلها ضمة نحو أكو ان لم تغيره وان ابدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين اذا نقيه بعدها ساكن كالتنوين فلا يجمع على فعل بضمتين لما ذكرناه (قوله وزمام) مثل زمام وازمة خلال وأخلة وهو عود يجعل فى عروق الجوالق وعنان واعنة وذباب وأذبة (قوله كقباء) ومثل قباء وأقبية كساء واكسية وسقاء واسقية ورشاء وارشية قال الشاعر

واضطرب القوم اضطراب الارشيه

(قوله مع انها زائدة) قال الدنوشرى مردود فى خوان فانه رباعى فهو كحمارة واحمرة وهو ما يؤكل عليه الطعام ومثله صوان

ثلاثية واما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا فيها ارمضة واخونة وانضة مع انها زائدة على اربعة احرف واما عيل فقالوا فيه اعيلة مع خلوه عن مدة قبل آخره واما جائز وناحية فقالوا فيهما اجوزة وانحية مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع) من ابنية القلة (فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه و) لم يطرد فى شىء من الابنية بل (هو محفوظ) فى ستة أوزان فعل بفتحتين (نحو ولد وفتى و) فعل بفتح اوله وسكون ثانيه (نحو شيخ وثور و) فعل بكسر اوله وفتح ثانيه (نحو ثنى) بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كما حكاه الفارسى وهو الامر الذى يعاد مرتين وفى الحديث لا ثنى فى الصدقة اى لا تؤخذ فى السنة مرتين والثنى أيضا الثانى فى السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذى يكون دون السيد فى المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح اوله (نحو غزال و) فعال بضم اوله (نحو غلام و) فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه (نحو صبى وخصى) وجليل فتقول فى جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وفعلة جمعا بنقل يدرى * (ولعدم اطراده قال أبو بكر) بن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الاول من أبنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه) وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط (وهو جمع لشيئين احدهما افعل مقابل فعلاء) بالمد (كاحمر) وابيض (او ممتنعة مقابلته لها) اى افعلاء (لمانع خلقى نحو اكمر) لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهى حشفة الذكر (وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (بخلاف نحو آلى) بمد الهمزة (لكبير الالية) والاصل أألى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا كآدم (فان المانع من أليا) بفتح الهمزة وسكون اللام وفى آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثناة تحتانية (تخلف الاستعمال) فانهم قالوا فى المذكر آلى على وزن افعل ولم يقولوا فى المؤنث اليا على وزن فعلاء (والثانى) مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة افعل كحمراء) وبيضاء (او ممتنعة مقابلتها له) أى لافعل (لمانع خلقى كرتقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم (وعفلاء بالعين) المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شىء يجمع فى قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالجيم والزاى (الكبيرة العجز) فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا فى المؤنث عجزاء ولم يقولوا فى المذكر اعجز فلا يقال رجال ألى ولا نساء عجز الا اذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو فى ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى وابن عقيل فى شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر فى غير التسهيل ان فعلا يطرد فى هذا النوع كاطراده فى احمر وحمراء وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل اعجز هو على اشهر اللغات وقد حكى امرأة ألياء ورجل اعجز وعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز وتقول فى جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول لتصح العين لئلا ينقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل أشار الناظم بقوله * فعل لنحو أحمر وحمراء

واصونة اه وفيه نظر ففى شروح التسهيل ان خوانا بتشديد الواو اسم لربيع الاول فهو زائد على أربعة * (تنبيه) * سمع جائز وجيرة وقاع وقيعة وفى التنزيل كسراب بقيعة (قوله ولدا) قال بعضهم مسئلة ولدة القول فيه عندى انه جمع ولد لان الولد وان كان قد يستعمل للكثير فلا ينكر أن يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع أخ على اخوة فى العدد القليل وفى الكثير على فعلان قال تعالى يوما يجعل الولدان شيبا كاخوان فى قوله تعالى اخوانا على سرر وأما ولدة فصدر فى الاصل ثم جعل دالا على الشخص وقالوا الدون بالواو والنون اه (قوله نحو صبى) يدخل فيه على وصفا فيجمع على علية بكسر اوله وسكون ثانيه يقولون فلان من علية الناس أى من رؤسائهم وكبرائهم والعامة تقول من عليتهم بتشديد الياء وكسر اللام قبلها وزعم بعضهم أن ذلك لغة والصواب الاول (قوله فعل بضم أوله الخ) ما كان منه صحيح العين او معتلها بالواو سلمت ضمته وما عينه واو قلبت ضمته كسرة نحو بيض وعيس وعين وسيأتى فى كلام الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشيئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كافعل فيما سبق وقال المصنف فى الحواشى يحفظ فى سقف وورد صفة الفرس وغير ذلك مما بيناه فى حواشى الالفية

(قوله بضمتين) أي في الاصل أو في الحال فالاول كـكتب بسكون ثانية مخفف كتب بضمه والثاني واضح وان كان فعل معتل العين فان كان بالواو وجب التخفيف استثقالا للضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال وفي الاكف اللامعات سور وهو جمع سوار وان كان بالياء جاز التخفيف والتثقيل مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين لحديدة تكون في متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز في العين بالاسكان وابدال الكسرة من الضمة لئلا تنقلب الياء واوا (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي محببة الى زوجها وعرب بضم اوله وثانيه قال تعالى ابكارا عربا (قوله في اسم) احترز به من الصفة وشذ صناع وصنع وكناز وكنز من الوصف المؤنث وبعضهم جعله مقيسا في الصفة أيضا وسيأتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر

* بين أبكار وعون *

(قوله للمؤنث من الحمير) قال في الصحاح الاتان الحمارة ولا تقل أتانة وفي القاموس الاتان الحمارة والاتانة قليلة اه وظاهر كلامهما انه لا فرق في الحمارة بين كونها اهلية او وحشية وذكر له أربعة جموع ونظم ذلك الدنوشري في رسالة فقال

أتى الحمير سميت أتانا

بغير تاء او بتا أتانا

والاكثر الفصيح ترك التاء

وجمعه أتن بالاجراء

وآتن وأتن والرابع

بوزن مفعولاء وزن شائع

تصغيرها أتين بغيرتا

وان تشا أتينة كذا أتى

(قوله وكثيب للمؤنث الخ) ينظر في كون الكثيب مؤنثا هل صحيح اولا (قوله وذلول الخ) مشكل فانه صفة وقد ذكر اولا انه في اسم رباعي الخ (قوله وبفتحها للمطر) وبعضهم قال ان العنان بالفتح السحاب فليتأمل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب ناقة ونوق فان أصلها انوقة فانقلبت واوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقالوا في ناقة أيضا نياق واينق واصله انوق فقدموا الواو وهربا من ثقل الضمة عليها ثم ابدلوها ياء وتقلا

البناء (الثاني) من ابنية الكثرة (فعل بضمتين) وهو تدريج حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان أعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون (وهو مطرد في شيئين) احدهما (في وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كصبور) وصبر (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول (و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (بمدة) الف او ياء او واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة ان كانت المدة الفا) لا غير وما مدته الف ثلاثة أوزان مفتوح الاول (نحو قذال) للمذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (وأتان) بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير (و) مكسور الفاء (نحو حمار) للمذكر (وذراع) للمؤنث (و) مضموم الفاء (نحو قراد) للمذكر (وكراع) للمؤنث (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للمذكر (وكثيب) للمؤنث (و) ما مدته واو (نحو عمود) للمذكر (وقلوص) للمؤنث وهي الشابة من النوق (و) ما مدته ياء او واو ومع التضعيف (نحو سرير) للمذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) ولا يجمعان على فعل (لاجل اعتلال اللام) لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء وتسلم ياء قباء فيصيرا على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في أجر وادل (و) خرج به ولغير مضاعفة ان كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجمعان على فعل (لاجل تضعيفها) أي اللام (مع الالف) فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للمطر وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل (وعنن وحجاج) بحاء مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب (وحجج) وطواط بفتح الواو وبمهملتين الضعيف وططط (وحفظ) فعل بضمتين (في) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو نمر) صفة نحو (خشن) و (في فعيل صفة نحو (نذير) في فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيفة) وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حاذق وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر

والى فعل بضمتين أشار الناظم بقوله

وفعل لاسم رباعي بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد

* ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف * البناء (الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضمتين كان أولى لانه أخف منه (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ويستوى في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح (كقربة) وقرب (وغرفة) وغرف (و) المعتل اللام نحو (مدية) ومدى وزبية وزبى (و) المضاعف اللام نحو (حجة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثاني (في الفعلى) بضم الفاء (انثى أفعل) صفة (كالكبرى) انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط (والصغرى) انثى الاصغر (بخلاف حبلى) فانها ليست انثى افعل لانها صفة لامذكر لها ولا تجمع على حبل (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بهمة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) في فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بدرة) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدر وبدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكره هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلا نحو (لحية) ولحى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم اوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله

* وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثماني حجج (وكسرة) وكسر (وفرية) بالفاء والياء المثناة تحت (وهي الكذبة) وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة فانهما نقصا اللام وعوض منها التاء واليه أشار الناظم بقوله وفعلة فعل (وحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تبنة واحدة التبن تبن حملا على سدر وفي المعوض من لامه تاء التأنيث كعزة وعزى وفي فعلة الاجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو (قصعة) وقصع وجفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعهم ذرب وصمم والذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم اوله كصورة وصور

ثم قلبت الواو ياء اتماما للتخفيف فوزنه اعفل (قوله وزبية وزبى) الزبى بالقصر جمع زبية وهي الحفيرة تحفر للاسد وانما تحفر في الروابي وليس يبلغها السيل العظيم يقال بلغ السيل الزبى يضرب مثلا للامر الفظيع الجليل وكذلك جاوز الحزام الطبيين اه قاله في منتهى الارب والطبيان تثنية طبي على زنة قفل وجذع وهو لذوات الحوافر والسباع كالضرع لغيرها وقد يكون ايضا لذوات الخف والجمع أطباء اه ملخصا من كتاب الصحاح (قوله بفتح اوله وسكون ثانيه) لو ادخل فيه قربة وبدرة كان حسنا وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر

ما نوال الغمام يوم ربيع

كنوال الامير يوم سخاء

فنوال الامير بدرة عين *

ونوال الغمام قطرة ماء

(قوله وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تهمة وتهم وأما قولهم رطب في رطبة فهو اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتأنيثه (قوله فانهما نقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكرنا في باب الجوازم أن حاجة تجمع على حوائج فانظره (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتير

والصور بكسر الصاد اللغة فى الصور بضمها جمع صورة قاله فى الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد فى وصف لمذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء أو الواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغاز) وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما وقيل ان افعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه أشار الناظم بقوله

• فى نحو رام ذو اضطراد فعله • خرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وشذ فى صفة على غير فاعل نحو كمى وكماة وفى فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداة وفى فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذى لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحتين وهو شائع فى وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكملة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسفرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأيدى سفرة كرام بررة وفى التسهيل بررة جمع بر على غير القياس واليه أشار الناظم بقوله

• وشاع نحو كامل وكمله • خرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتى فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ فى غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنه فعلة وفى بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شائع تبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء (السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو) جمع (لما دل على آفة) من هلاك او توجع او نقص ما (من فعيل) حال كونه (وصفا لمفعول) فالتوجع (كجريح) وجرحى (واسير) واسرى (و) الهلاك نحو (قتيل) وقتلى وصريع وصرعى (وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة) من ذلك أحدها (فعيل وصفا للفاعل) لا للمفعول (كمريض) ومرضى (و) الثانى (فعل) بفتح اوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهلكى (و) الرابع (فيعل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كميت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء لاجتماع المثلين وهل هو فيعل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت الفتحة كسرة او فعيل كطويل أقوال محكية فى سيد أشهرها أولها (و) الخامس (افعل كأحمق) وحمقى (و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما وندر كيس وكيسى ودرب ودربى وجلد وجلدى والى فعلى أشار الناظم بقوله

فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن

البناء الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير فى فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين ويكون صحيح اللام (نحو قرط) وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين مايعلق فى شحمة الاذن (ودرج) بالجيم ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاى وكوزة (و) مضاعفا نحو (دب) ودببة (وقليل فى اسم على) زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين

نحو

(قوله وهو شائع فى وصف الخ) لم يذكر أنه يحفظ فى شئ (قوله وفى التسهيل بررة جمع بر على غير القياس) فى مفردات الراغب يقال بر اباه فهو بار وبر وجمع البر أبرار وبررة قال تعالى ان الابرار لفى نعيم وقال فى صفة الملائكة كرام بررة خص بها الملائكة فى القرآن من حيث أنه أبلغ من ابرار فانه جمع بر وابرار جمع بار وبر ابلغ من بار كما ان عدلا ابلغ من عادل اه ويمكن أن يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لبر لدخوله فى قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام وقوله نحو كامل لا يقتضى التخصيص بما وازن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتفطن له (قوله وهل هو فيعل الخ) اقتصر فى المسئلة السابعة من مسائل قلب الواو ياء على نقل الاولين ونسب الاول للمحققين من البصريين والثانى للبغداديين وبين وجهه وضعفه فليراجع ولينظر وجه الثالث المذكور هنا (قوله كيس وكيسى) لا يقال كيس على وزن فيعل كميت فهلا كان محمولا على فيعل لا نادرا لانا نقول شرط المحمول أن يدل على آفة وكيس ليس كذلك (قوله نحو قرط) مثل قرط جب تقول فى جمعه جببة والجب البئر العميقة (قوله ودببة) قال الدنوشرى ينظر هل هو فك

الادغام اولا وعلى الاول ينظر ما المانع من الادغام اه واقول سيأتى فى شروط الادغام انه يمتنع فيما وازن فعل ككلل وذكر الشارح ان منها ماوازنها بصدره لا بجملته نحو جببة جمع جب فانه موازن بصدره فعل بكسر اوله وفتح ثانيه

(نحو غرد) بالغين المعجمة والراء نوع من الكمأة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح أن غردة جمع لمكسور الفاء (أو بكسرها نحو قرد) وقردة بالقاف والراء (وقل أيضا فى نحو ذكر) بفتحتين ضد الانثى وكتف (وهادر) وعلج ووقفة وخطوة واليه أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح لاما فعله * والوضع فى فعل وفعل قلله

وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبى ونحى ومدى فلا يجمع شئ منها على فعلة البناء (التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونهما (صحيحى اللام) سواء صحت عينهما أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤنثيهما) ضاربة وصائمة فتقول فى جمعهما ضرب وصوم وشذ فى نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه أشار الناظم بقوله

• وفعل لفاعل وفاعله • وصفين (وندر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة والفاء أى سائل وعفى لاعتلال لاميهما (كما ندر) فعل (فى نحو) امرأة (خريدة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف الحيية اى ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس (ونفساء) ونفس (ورجل اعزل) ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهانى ان افعل لا يجمع على فعل وورد بالسماع كقوله

وابق رجالا سادة غير عزل * مصاليت امثال الاسود الضراغم

وفارق باب احمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول عصا او سيفا او رمحا زالت عنه الصفة البناء (العاشر فعال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لمذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء كانت لامه همزة أم لا (كصائم) وصوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (قيل وندر) فعال (فى) جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامى

(أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عنى غير صداد)

قال الموضح فى الحواشى لا اعلم أحدا ذكر مجيئه فى فاعلة للمؤنث الا فى هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعى وابن الاعرابى (والظاهر ان الضمير) المؤنث (للابصار لا للنساء) لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (فهو جمع صاد لا) جمع (صادة) لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) ندر فعال (فى) فاعل (المعتل) بالواو والياء (كغزاء) جمع غاز (وسراء) جمع سار والاصل غزاو وسراى قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر ألف زائدة (الحادى عشر فعال بكسر اوله وهو) يكون جمعا (لثلاثة عشر وزنا الاول والثانى فعل وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين او وصفين) غير يائى الفاء والعين فالاسم منهما (نحو كعب) وكعاب (وقصعة) وقصاع (و) الصفة منهما نحو

فلبراجع (قوله نحو غرد) ومثل غرد نورة تقول فيه نير بقلب واوه ياء لاجل الكسرة وقالوا نورة فى القطعة من الاقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان ومثل قرد حسل وهو ولد الضب تقول فى جمعه حسلة كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم أوله وثانيه نحو طنب وطنبة قال وهو نادر (قوله وقل فى نحو ذكر الخ) انظر هلا عطفها على ماقبلها وعبر بوازنها فقال وفى اسم على فعل او فاعل (قوله وخرج بقوله صحيحى اللام) اى بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا الشرط وذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالدال المهملة مكيل كما يأتى فى كلام الشارح (قوله وندر نحو غاز) المناسب أن يقول وندر فى نحو غاز لان المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر فى نحو خريدة ثم ما معنى التشبيه وهلا عطف ماندر بعضه على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل وتارة بقوله وندر فهل لذلك حكمة غير التفنن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها ان الاصمعى قال بحضرة الرشيد ان صداد جمع صادة فخطأه ابن الاعرابى ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر) قد قدمنا فى باب الاضافة ان مخالفتها فصيح لا ضعف فيه حيث لا التباس وانه وقع فى القرآن المجيد فى بدله بعد ماسمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه فعائد الضمير الثالث راجع الى الايصاء وهو الى التبديل او الى الايصاء المبدل (قوله نحو كعب) ومثل كعب وكعاب كلب وكلاب وكبش وكباش وخل وخال ودلو ودلاء (قوله وقصعة) مثل قصعة وقصاع جفنة وجفان

(صعب) بمهملتين وصعاب (وخدلة) وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (وندر) فعال (فى) جمع فعل (يائى الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدى يربط فى الزبية للاسد ليقع فيها وفى المثل اذل من يعر (او يائى (العين نحو ضيف) وضياف (وضبعة) بالضاد المعجمة وضباع واليه أشار الناظم بقوله

فعل وفعلة فعال لهما * وقل فيما عينه اليا منهما

الوزن (الثالث والرابع فعل وفعلة) بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين (غير معتلى اللام ولا مضعفيهما كجمل) وجمال (وجبل) وجبال بالجيم فيهما (ورقبة) ورقاب (وثمرة) وثمار فخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفعل أيضا له فعال * مالم يكن فى لامه اعتلال

* او يك مضعفا ومثل فعل * ذو التا الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسر اوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبئر) وبئار (وفعل) بضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما ان لا يكون واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمدى قاله المرادى أخذا من التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاقبل الوزن (السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيحى اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف) وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غنى وولى ومؤنثيهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائى فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدى فى البسيط فاقتضى هذا أن فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفى فعيل وصف فاعل ورد * كذاك فى أنثاه أيضا اطرد

(والخمسة الباقية) من الثلاثة عشر بناء مما يجمع على فعال (فعلان) بفتح الفاء (صفة ومؤنثاه فعلى) بالالف (وفعلانة) بالتاء (وفعلان) بضم الفاء (صفة وانثاه فعلانة) بالتاء لا غير فمفتوح الفاء (كغضبان) وغضاب (وغضبى) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضموم الفاء نحو (خمصان) وخماص (وخمصانة) وخماص وفى الحديث تغدو خماصا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع فى وصف على فعلانا * او انثييه او على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (التزموا فى فعيل وانثاه اذا كانا واويى العين صحيحى اللام كطويل وطويلة أن لا يجمعا الا على فعال) بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وانما لم يشاركه انحو طويل فى ذلك لقلته قال فى المحكم قال ابن جنى لم يأت فعيل صفة

(قوله يائى العين) احترز بقوله يائى العين من نحو حوض وثوب فانه يقال حياض وثياب وتقلب الواو ياء فى الجمع لاجل الكسرة (قوله نحو ضيف الخ) سيأتى أنه يجمع على ضيفان أيضا والضيف مصدر فى الاصل يقال ضاف ضيفا وضيافة ويستعمل للمذكر والمؤنث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفى التنزيل هؤلاء ضيفى فلا تفضحون وانما ترك على لفظه فى جميع الاحوال لكونه مصدرا فى الاصل وهو أفصح من تأنيثه وتثنيته وجمعه على أى صيغة كانت (قوله رقبة) مثل رقبة ورقاب رحبة ورحاب (قوله وثمرة وثمار) فيه ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثمرة بفتح فضم لغة فى ثمرة بالفتحات فلا تكسر وانما تجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ما كان كذلك فانه لا يجمع الا بالالف والتاء كصدقة وصدقات وأما سمر فى سمرة لشجرة العضاه فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالالف والتاء (قوله ورمح) مثل رمح ورماح قرط وقراط (قوله كمدى) اى بضم الميم وسكون الدال المهملة سيأتى قريبا فى كلام الشارح معناه ويوجد فى بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه انه يتكرر مع ظبى والغرض التمثيل لفعل مثلث الفاء

(قوله وعويص) قال فى المصباح عوص الشئ عوصا من باب تعب واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه (قوله وأنتم قيام) التلاوة فاذا هم قيام (قوله وفى فعل بفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشرى قد يجمع أيضا على فعال بضم أوله قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتحة فى سكارى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع الارباب جمع ربى على وزن حبلى وهى الشاة التى وضعت حديثا وفرار جمع فرير وهو البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال وتؤام جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظام الذى أخذ عنه اللحم وعوام جمع عام اسم لصنم كذا فى القاموس ورخال جمع رخل كنمر وهو الانثى من أولاد الضأن وظؤار جمع ظئر وهى المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهى الناقة التى تخلى مع ولدها لا يمنع منها والثناء جمع ثنى ٣٨٧ وهو المحتقر من الناس والنذال جمع نذل وهو

عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أى صائب قال وأما العويص فانه وان كان صفة الا أنه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله والزمه فى * نحو طويل وطويلة تفى (ويحفظ فعال فى) وصف على فاعل (نحو راع) ورعاء وفى التنزيل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفى التنزيل وأنتم قيام (وآم) بهمزة ممدودة وميم مشددة من أم بمعنى قصد وأصله آمم كضارب فادغم الميم فى الميم للتماثل وجمعه امام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اى قاصدين لهم (ومؤنثاتهن) كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وامام (و) يحفظ فى وصف على أفعل نحو (أعجف) اى هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسى وأبو حاتم أجرب وجراب زاد أبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن سيده فى شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان أعجف لا ثانى له (و) فى وصف على فعال بتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قال * وحتى الجياد ما يقدن بارسان * (و) فى وصف على فيعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار (و) فى وصف على فعلاء نحو (بطحاء) وبطاح (و) فى وصف على فعلى بضم الفاء نحو أنثى واناث وفى اسم على فعول بفتح الفاء نحو (قلوص) وقلاص وفى فعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو زخل وزخال وهو بالزاى والخاء المعجمة الانثى من ولد الضأن وفى فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفى فعالة نحو عباءة وعباء وفى فعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفى فعل بضم أوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفى فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفى فعيل نحو فصيل وفصال وفى فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفى فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء (الثانى عشر) من ابنية الكثرة (فعول بضمتين ويطرد فى) ألفاظ (أربعة أحدها اسم على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبود (ووعل) ووعول (وهو) اى فعول (فيه) اى فى فعل (كاللازم) واليه

الخسيس المحتقر والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع ألفاظ كثيرة نحو الرقاق والزقاق والغراب والعقاب والرخام والصراخ ولا مطمع فى حصرها وقد نظم جار الله الزمخشرى الجموع التى أتت على فعال بالضم بقوله

ما سمعنا كلما غير غان

هى جمع وهى فى الوزن فعال

فرباب وفرار وتؤام

وعراق وعوام ورخال

وظؤار جمع ظئر وبساط

جمع بسط هكذا فيما يقال

وامكاته عبد الله الدنوشرى زيادة عليه

وثناء ونذال ورذال

ورجال بانضمام الراء قالوا

انتهى وله رسالة لطيفة تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزمخشرى انه ذيلها بابيات وهى

وثناء ونذال ورذال

وبراء فى برىء ورجال وجفال * وكتاب وأناس * وفراد وكذا قيل ذبال * وقماء فى قمىء اى حقير * ومصاح ورعاء وجمال وكذا باب رباع ثم قد قيل اسم جمع بعضها هذا احتمال وقال والبراء جمع برىء وقرأ السبعة انا براء منكم والجفال الكثير ومثله الكثاب بالثاء المثلثة وينظر ما مفردهما والاناس بمعنى الناس وينظر ما مفرده والفراد جمع فرادة والذبال جمع ذبالة السراج والقماء ذكر فى النظم تفسيره والمصاح جمع مصح المطر والرعاء جمع راع والجمال جمع جمل ورباع وبابه فى الاسماء المعدولة قال وقد ذيل السيوطى فى المزهر على أبيات الزمخشرى فقال قلت قد زيد ثناء وبراء * ونذال ورذال وجفال وكناب فى كتابى ليس مع * كتب القالى فهبها ارجال ومراده ان بعض ذلك فى كتاب ليس لابن خالويه وبعضه فى امالى القالى (قوله الانثى من ولد الضأن) والذكر يقال له حمل (قوله كسبع) مثل سبع وسباع ورجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبش الجبلى

بشير قول الناظم وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار (وجاء في نمر نمور على القياس ونمر) بضمتين على غير القياس (قال) حكيم بن معية الربعي

• (فيها عيايل أسود ونمر) • أنشده سيبويه فقال ابن الضائع أراد نمر بسكون الميم ثم نقل أو اتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) اى مختصرا (من نمور) فحذفت الواو للضرورة (وقالوا أيضا) في جمعه (أنمار) على غير القياس فتحصل في جمعه أربعة أوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهي نمار وأنمار ونمر والعيايل جمع عيل واحد العيال قاله الصغاني (والثلاثة الباقية) من الاربعة المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثي الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وفلس) وفلوس وخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ في فوج فؤوج وهم الجماعة من الناس (ومكسورها نحو حمل) بالمهمل وحمول (وضرس) وضروس (ومضمومها نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود واليه أشار الناظم بقوله كذاك يطرده في فعل اسما مطلق الفا (الا في ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فان جمعه حيتان (والثاني معتل اللام كمدى) فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام وأهل مصر والجمع امداء وقال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المد (وشذ في) جمع (نؤى) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة (نؤيّ) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال الشاعر)

(خلا الأياصر أو نؤيا) • محافرها كأشربة الاضين

فالا حرف استثناء وأياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد في أسفل الخباء الى وتد والنؤيّ بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤي وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وأصل الجمع نؤوي على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت احدى الياءين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه أيضا نئيّ بكسرتين اتباعا لكسرة الهمزة وأنآء ويقدمون الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل أبآر وآبار والاضين بكسر الهمزة جمع اضاة وهي الغدير (و) المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فانه لا يجمع على فعول (كمد) بضم الميم لمكيال فانه يجمع على امداد (وشذ في) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمومة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم

مشعشعة كان الحص فيها • اذا ما الماء خالطها سخينا

(حصوص) فاعل شذ (و) بعد فعول (في فعل) بفتحتين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (وندب) بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب (وذكر) بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل

وطلول

(قوله على غير القياس) فيه تأمل وعليه فيستثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناظم

وغير ما أفعل فيه مطرد
من الثلاثي اسما بافعال يرد

(قوله وضرس) مثل ضرس وضروس عرق وعروق وجذع وجذوع ولص ولصوص وديك وديوك وفيل وفيول ونحي ونحيّ (قوله جند وجنود) ويجمع أيضا عليه فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو ضلع وضلوع ويجمع عليه أيضا فعل نحو بعل وبعول وبطن وبطون ونسر ونسور ودلو ودليّ وندي ونديّ وجمع عليه دواة أيضا وجاء أيضا دواة ودوى كنواة ونوى والظاهر انه ليس بجمع (قوله وبرد وبرود) مثله برج وبروج (قوله اذا ما الماء خالطها سخينا) قال في الصحاح في مادة سخا سخا يسخو وسخي يسخى قال عمرو بن كلثوم

• اذا ما الماء خالطها سخينا •

اى جدنا بأموالنا وقول من قال سخينا من السخونة نصب على الحال فليس بشئ وقال في مادة سخن سخن وسخين قال ابن الاعرابي مثل مبرم وبريم وأنشد

مشعشعة كان الحص فيها
اذا ما الماء خالطها سخينا

قال وأما قول من قال جدنا بأموالنا فليس بشئ (قوله كأسد وأسود) مثله ساق وسوق وعصا وعصيّ وقفا وقفيّ

(قوله والذال) الظاهر انها المعجمة وانما لم يذكرها اكتفاء بما تقدم له عند الكلام على افعال فانه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كحوت وحيتان) مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان أولا (قوله أو على فعل بفتحتين الخ) قال الدنوشري لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال ان التمثيل فيه وفيما قبله يرشد الى اشتراط اعتلال عينه ما انتهى وأقول هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره وعبارة ابن الناظم ويطرد فعلان أيضا في جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كاج وتيجان) قال الدنوشري مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرب وخربان وحينئذ فافراد المصنف له بالذكر فيما يأتي ونصه على انه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اه فانظره مع قوله أولا وقد يقال ان التمثيل يرشد الى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) يجمع أيضا على فعلان فعل كعبد وعبدان وثور وثيران وفعل بضم ففتح كنغر وهو العصفور ونغران وفي لا ثريا أبا عمير ما فعل النغير (قوله ظليم) الظليم أيضا اللبن قبل ان يروب يقال ظلمت الرجل اذا سقيته الظليم وظاهر كلام الشارح أنه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليتأمل وذكر بعضهم ان القاموس ليس فيه الظليم بمعنى اللبن قبل ان يروب فليحرر ذلك (قوله على فعل بفتح أوله الخ) هو شامل لمعتل العين أو الفاء أو اللام نحو بيت وثعر وجدى وظاهره ان الجميع يجمع على فعلان فليتأمل وقوله أو فعل بفتحتين لم يشترط فيه ان لا يكون معتل اللام ولا ان لا يكون معتل الفاء وكذلك لم يشترط في فعيل صحة العين ولا صحة اللام ولا صحة الفاء فليتأمل وليراجع الاشموني وغيره (قوله وذكر وذكران) مثل ذكر وذكران جمل وجملان

وطاول البناء (الثالث عشر فعلان بكسر أوله وسكون ثانيه ويطرد أيضا في) الفاظ (أربعة اسم على فعال) بضم الفاء (كغلام) وغلمان (وغراب) وغربان (أو على فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لطائر وصردان (وجرذ) بالجيم والراء والذال نوع من الفئران والجمع جرذان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوي العين كحوت) وحيتان (وكوز) وكيزان بالزاي (أو) على (فعل) بفتحتين (كاج) بالجيم وتيجان (وساج) وسيجان (وخال) وخيلان وهي النقط المخالفة لبقية لون البدن (وجار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والالف في الجميع منقلبة عن واو الا في خال فانها منقلبة عن ياء والخال اخو الام ألفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال (وقل) فعلان (في) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورئد ورئدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان و(صنو) وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال

للحسل والخرص في التكسير فعلان • وهكذا قل خشفان وخيطان

رئد وشقد وشيح هكذا جمعت • ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرع الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقد ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان (و) في فعل بفتحتين نحو (خرب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الضياء (و) في فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) في فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) في فاعل نحو (حائط) وحيطان (و) في فعيل نحو (ظليم) بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) في فعول نحو (خروف) وخرفان وفي فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان أو على فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الرابع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في) ألفاظ (ثلاثة في اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشالة وظهران (وبطن) وبطنان (أو فعل) بفتحتين حال كونه (صحيح العين كذكر) وذكران (وجذع) للثني من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال أبي حيان وهو خطأ لان جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية (او) على (فعيل كقضيب) وقضبان (ورغيف) ورغفان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلان بضم الفاء (في) فاعل (نحو راكب) وركبان وراجل

ورجلان ويجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال (و) فى أفعل نحو (أسود) وسودان وآحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لاجمع المفرد ورد بأن فعلا صفة لايجمع على فعلان (و) فى فعال بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران و (زقاق) بزاى وقافين وهو السكة وزقان بادغام عينه فى لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الافى جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على أنه صفة البناء (الخامس عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه و يطرد فى فعيل) وصفا لمذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالاول (كظريف) وظرفاء (وكريم) وكرماء (و بخيل) وبخلاء والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولكريم وبخيل فعلا • كذا لما ضاهاهما قد جعلا

و يستثنى من ذلك صغير وصحيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صحاء ولا سمناء والثانى كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فانه يقال فى جمعهما سمعاء وألماء قاله ابن مالك وشوح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال فى جمعهما جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل وقتلاء لانهما بمعنى مفعول (وكثر) فعلاء (فى فاعل دالا على معنى) غير مكتسب (كالغريزة) بالغين المعجمة والراء والزاى وهى الطبيعة التى طبع الانسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصلحاء (وشاعر) وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلاء فى نحو جبان) وجبناء (وخليفة) وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء محمول فى المعنى على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لاتثبت فى تكسيره وقال أبو على جمع خليفة خلائف على حد كرائم أموالهم جمع كريمة (وسمح) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفى آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لابى حيان (وودود) وودداء (ورسول) ورسلاء لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البناء (السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء فى المضعف) من فعيل بمعنى فاعل (كشديد) واشداء (وعزيز) واعزاء (وفى المعتل) اللام من فعيل بمعنى فاعل (كولى) وأولياء (وغنى) وأغنياء وانما ناب أفعلاء عن فعلاء فى المعتل اللام والمضعف لانهم لو قالوا فى غنى غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينقلب الفا فتلتقى الفان فتحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده ألف فلا يعل لاجلها ولو قالوا شدداء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ نبى وتقواء وسخى وسخواء (وشذ) أفعلاء (فى) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وانصباء (وصديق) واصدقاء (وهين) وأهوناء وأما ظنين وأظناء فشاذ وان كان مضاعفا الا انه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله على رجل الخ) فيه نظر لان فعلا بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) اى بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال اى بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء واما رجلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس بجمع بل اسم جمع كما فى الشافية لان فعلة ليست من ابنية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج انها لم تأت جمعا الا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر انه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لانه لم يرد رجلة بمعنى رجال وانما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الراجل خلاف الفارس (قوله نحو أسود وسودان) يجمع أيضا على فعلان بكسر فسكون كذئب وذئبان وزق و زقان قال ابن معطى

• وجاء كالذئبان والزقان •

ودخل فى قوله أو على فعيل ظليم فانه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يفطم (قوله ويستثنى من ذلك صغير) كان ينبغى ان يستثنى نحو طويل فانه لا يجمع على فعلاء ولا على أفعلاء وانما يجمع على فعال كما تقدم وكانه اكتفى بتقدمه (قوله فان العقل الخ) فيه نظر فانه قد يدعى ان العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به قبل مشكل فليتأمل

وناب عنه أفعلاء فى المعل • لاما ومضعف وغير ذاك قل

البناء (السابع عشر فواعل ويطرد فى) ألفاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة او واو غير ملحقة بخماسى وذلك (فى فاعلة اسما) كانت (أو صفة كناصية كاذبة خاطئة) فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال فى جمعها نواص وكواذب وخواطئ (وفى اسم على فوعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله فى القاموس والزوبعة بالزاى والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمى الاعصار زوبعة وهى ريح تثير الغبار ويرتفع الى السماء كانه عمود قاله فى الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) فى العين (كخاتم) على احدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع (أو) اسم على (فاعلاء بالكسر) فى عينه وبالمد (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة اسماء لجحر اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هى التى يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين نقرة يحفرها ثم يأتى بالتراب الذى أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائز) وجوائز وهو بالجيم والزاى الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التى يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (وفى وصف على فاعل) بكسر العين (لمؤنث) لاتدخله تاء الفرق (كحائض) وحوائض (وطالق) وطوالق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهل (وشاهق) صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم (فوارس) فى جمع فارس (ونواكس) فى جمع ناكس قال الفرزدق

واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم • خضع الرقاب نواكس الابصار

(و) فى جمع سابق صفة لمذكر (سوابق و) فى جمع هالك (هوالك) قال

وأيقنت أنى عند ذلك ثائر • غداة اذا وهالك فى الهوالك

وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقى نقله الموضح فى الحواشى وأقره وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل أما فوارس فالذى حسنه انتفاء الشركة بينه و بين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فجاء فى مثل هالك فى الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فان ألفه غير زائدة فيقال فى جمعه أوادم بزنة أفاعل لا فواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسى نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال فى جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل والى ذلك أشار الناظم بقوله

فواعل لفوعل وفاعل • وفاعلاء مع نحو كاهل

(قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دانق ودوانق فمن فتح النون وانما قلبت ألفه فى الجمع واوا لاجل ألف الجمع وكان قلبها الى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفيعل نحو صيرف وصيارف أوجملا على التصغير (قوله وراهطاء) تقدم فى باب المقصور والممدود تسمية الثالثة بغاثياء والمعل له اسمين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل خالد وخوالد وخاتم وخواتم فمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعل اسما على فعلان نحو حائط وحيطان والياء فيه منقلبة عن واو لانه من حاط يحوط وانكسار ماقبلها لسكونها وغائط وغيطان وجان وجنان وحاجز وحجزان وهو ما يمسك الماء من شفة الوادى وقد يجمع على فعلان بضم الفاء نحو فالق وفلقان المطمئن من الارض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله هو مغرز العنق من الظهر (قوله فدوكس) فيه نظر لانه ألف ان الواو ثانية والواو فى فدوكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بجورنق وهو قصر بالحيرة

(قوله بكسر الشين الخ) يعنى انه يصح أن يضبط فى كلام المصنف بالكسر والفتح لان كلا مما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام اللحيانى واعلم ان الشمال بالكسر يأتى بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التى يطبع عليها الانسان

وحائض وصاهل وفاعله • وشذ فى الفارس مع ماماثله

البناء (الثامن عشر فعائل ويطرد فى كل رباعى مؤنث ثالثه مدة) سواء كانت المدة الفا أوياء أوواوا وسواء كان أسما أوصفة و (سواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة) وسحائب (وصحيفة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف (أو) كان تأنيثه (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحيانى فى جمع أسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائز (وسعيد علم امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تأنيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر أو بالممدودة كحلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنه وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه أشار الناظم بقوله

وبفعائل اجمعن فعاله • وشبهه ذاتاء أو مزاله

البناء (التاسع عشر فعالى بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد فى) ألفاظ (سبعة) أحدها (فعلاة) بفتح أوله وسكون ثانيه (كموماة) وهى الفلاة الواسعة التى لانبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثانى (فعلاة) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاة) بالسين والعين المهملتين أخت الغيلان وجمعها سعالى قال وعجائز مثل السعالى خمساء (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كهبرية) بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهى ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ماتطاير من دقاق القطن وجمعها هبار (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملتين والقاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق (و) الخامس (ما حذف أول زائديه من نحو حبنطى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباط (وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقمحدوة فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه قلاس واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال فى جمعهما حبانط وقلانس على زنة فعالل (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت (كصحراء) وصحار (أوصفة لامذكر لها كعذراء) وهى البكر وعذار (و) السابع (ذو الالف المقصورة لتأنيث كحبلى) وحبال (أو لالحاق كذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذى يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق (تمام العشرين) من ابنية

(قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم انه سبحانه أفرد اليمين مراعاة للفظ ما فى قوله أولم يروا الى ماخلق الله من شئ تتفيأ ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل فى الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام على الآية الشريفة السهيلى برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت فى النسخة المصححة بخط الشارح بضم الهمزة وبعد الخاء تاء مثناة ولفظ الغيلان بكسر الغين فالمراد اخوتها للغيلان فى كونهما نوعين من الجن كما يدل عليه كلام القزوينى فى عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال وتشديد القاف كذا ضبط فى النسخة المصححة بخطه (قوله وصحار) أصله صحارى بالتشديد قال فى الصحاح وأصل الصحارى صحارى بالتشديد وقد جاء ذلك فى الشعر لانك اذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع فى كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الالف الاولى التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها وتنقلب الالف الثانية التى للتأنيث أيضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الاولى وأبدلوا من الثانية الفا فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف للتأنيث وبين الياء المنقلبة من الالف التى ليست للتأنيث نحو ألف مرمى اذ قالوا مرامى ومغازى وبعض العرب لايحذف الياء الاولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحارى بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار انتهى كلام الصحاح (قوله وهجرع) قال فى الصحاح الهجرع مثال الدرهم الطويل

الكثرة

الكثرة (فعالى بفتح أوله ورابعه ويشاركه الفعالى بالكسر) فى رابعه (فى صحراء وماذكر بعده) من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول فى جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر فى الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبالفعالى والفعالى جمعا • صحراء والعذراء والقيس اتبعا

وينفرد فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح بماذكر قبل صحراء (وليس افعالى) بالفتح (ما ينفرد به عن الفعالى) بالكسر (الاوصف) على فعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول فى جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولاتقل سكارى وغضابى بالكسر ويترجح فى هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام فى نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وأيم وايامى وطاهر بنات بنى عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة رئيس اذا أصيب رأسها ورآسى ويحفظ فعالى بالضم فى نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالى بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيآن فعلان وفعلى وصفين والثانى ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وأيم وطاهر ومهرى ورئيس بمعنى مرؤس (الحادى والعشرون فعالى) بالفتح فى الفاء و (التشديد) فى الياء (ويطرد) فعالى (فى كل ثلاثى ساكن العين) (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة للنسب كبختى) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتى (وكرسى) وكراسى (وقمرى) بضم القاف وقمارى (بخلاف نحو) عربى وعجمى لانهما عركالعين ونحو (مصرى وبصرى) لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك أشار الناظم بقوله واجعل فعالى لغير ذى نسب • جدد وشذ قبطى وقباطى نسبة الى قبط وفى الصحاح القبط أهل مصر ورجل قبطى والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطى وفى الصحاح أيضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربى وينشد لابن قيس الرقيات

يهب الخيل والالوف ويسقى • ابن البخت فى قصاع الخلنج

الواحد بختى والانثى بختية والجمع بخاتى غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتى قال الموضح فالياء فى البخاتى متجددة للنسب وليس بختى وبخاتى كقمرى وقمارى الاترى ان الياء فى قمرى ليست للنسب الى قمر ولكنها فى بختى للنسب الى بخت وبختى وبخت كتركى وترك فكما لايقال فى تركى تراكى كان القياس ان لايقال فى بختى بخاتى انتهى وقد تكون الياء فى الاصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ماهى فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ماليس منسوبا كقولهم مهرى ومهارى وأصل المهرى بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادى وبه تندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالى فى انسان وظربان فانهم قالوا فى جمعهما أناسى وظرابى ولما كان أناسى يتبادر الى

(قوله الاوصف على فعلان) اى فاطلاق المصنف مقيد بغير ذلك (قوله وحبط) اى بكسر الباء يقال حبطت الشاة فهى حبط اذا انتفخ أكثرت من الاكل حتى انتفخ بطنها وفى الحديث ان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم ومنه سمى الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) اى بكسر القاف قال فى الصحاح القبط أهل مصر الى أن قال والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان تتخذ بمصر وقد يضم لانهم يغيرون فى النسبة

الفهم انه جمع انسى حتى قال به بعضهم أشار الى جوابه بقوله (وأما أناسى فجمع انسان لا) جمع (انسى) لان انسيا آخره ياء النسب وتقدم ان ماختم بياء النسب لا يجمع على فعالى (و) أناسى (أصله أناسين فابدلوا النون ياء) وأدغموا الياء المبدلة من ألف انسان فيها (كما قالوا ظربان وظرابى) وأصله ظرابين فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على الاصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا تبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان أناسى جمع انسى لقيل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهرى دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو فى ثوب أحدهم اذا اصادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال فى المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصلم الاذنين طويل الخرطوم أسود لرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى البناء (الثانى والعشرون فعالل و يطرد فى) أنواع (أربعة وهى الرباعى والخماسى مجردين ومزيدا فيهما فالاول الرباعى المجرد و يكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاى والباء الموحدة والراء والجيم وهو من أسماء الذهب والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثناة فوق وهو مخالب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن (والثانى) الخماسى المجرد (كسفرجل وجحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) فى جمع الخماسى (حذف خامسه) تخفيفا لان الثقل به حصل (فتقول فى جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) فى جمع جحمرش (جحامر) بحذف الشين (وأنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس ان كان) الحرف (الرابع) من الخماسى (مشبها للحروف) العشرة (التى تزاد) فى الكلم وهى حروف سألتمونيها وشبهه بها (اما بكونه بلفظ أحدها كخدرنق) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت قال المتنبى

قواض مواض نسج داود عندها * اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق

ورابعه النون وهى حرف أصلى لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشروط تأتى ولكنها من لفظ الحروف التى تزاد (او بكونه من مخرجه) اى من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهى القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فان الدال) هى الحرف الرابع وليست بلفظ من حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان واصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن

وفرازد

(قوله والتاء المثناة) صوابه المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس وكذا رأيته بخط المصنف (قوله والثانى الخماسى) وأما الخماسى فلا قال بعضهم الا على استكراه لانه يكسر مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملته الازداد ثقلا قال سيبويه لايزال الاسم فى سهولة حتى يبلغ الخمسة فيرتدع قال السيرافى معناه لا يكسر الا اذا سئل عن تكسيره فاذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا

وفرازد وهو الاجود ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول فى جمعه قذاعم (الثالث) الرباعى المزيد (نحو مدحرج ومتدحرج والرابع) الخماسى المزيد (نحو قرطبوس) قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) فى الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الاخيرين وهما الرباعى المزيد والخماسى المزيد ففى مزيد الرباعى يقتصر على حذف زائده فتقول فى جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفى مزيد الخماسى بحذف زائده وخامسه فتقول فى جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين (الا اذا كان) زائد الرباعى (لينا رابعا (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعاليل (ثم ان كان) الزائد (ياء صح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واوا أو ألفا قلبا ياءين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسرداح) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح البناء (الثالث والعشرون شبه فعالل) وهو ماماثله عددا وهيئة وان خالفه زنة كفاعل وفياعل وفواعل (ويطرد فى مزيد الثلاثى غير ما تقدم) من نحو أحمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم ان لها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة) سواء كانت اولا أو وسطا وآخر الالحاق وغيره وسواء كانت حرف علة أولا (كافضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلقى) وعلاقى فالزيادة فى الاولين لغير الالحاق وفى الباقى للالحاق (ويحذف مازاد عليها) اى على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة واحدة (من نحو منطلق و) زيادتان (اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر بتشديد الكاف (ويتعين ابقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدى الى مثال غير موجود وأن لا يؤدى حذفه الى حذف الآخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل للاصل أم لا وسواء كان ثانى الزائدين ملحقا أم لا ولا فرق فى ذلك بين الخماسى والسداسى (فتقول فى) جمع (منطلق مطالق) بحذف النون وابقاء الميم (لانطالق) بحذف الميم وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم (و) تقول (فى) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما بما تقدم (لا سداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء

(قوله فلا تجمع على فعالل) قال الدنوشرى اى ولا تجمع على شبه فعالل أيضا انتهى وأقول كان المناسب للشارح الاقتصار على انه لا يجمع على شبه فعالل لانه موضوع المسئلة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يفيد حصرا فلا ينافى ان الشارح ذكر سببا غيرها وهو الاختصاص بالاسم ذكره فى جمع مستدع على مداع والوقوع فى موضع ما يدل على المعنى ذكره فى جمع ألندد ويلندد على ألاد ويلاد وقد يقال هذا فى حكم الدلالة على المعنى (قوله وأن لا يؤدى حذفه الخ) الصواب اسقاط لا كما يعلم مما يأتى فى قوله تعين حذف المغنى حذفها لانه حينئذ يكون الباقى ما لا يغنى وهو الفاضل فالذى من اسباب الفضل أن يؤدى حذف الحرف الى حذف آخر فتأمل (قوله سواء كان معها الخ) هذا التفسير وان طابق المقام لا يطابق السياق لان المصنف جعل الاطلاق فى مقابلة قوله وكالهمزة والياء الخ وهو يقتضى ان معنى الاطلاق سواء صدر أولا (قوله واختصاصها بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل

من الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين من الثانى لانه وان كان بناء موجودا كتناطب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للمبرد فى نحو مقعنسس) مما آخره زائد به للالحاق (فانه يقول) فى جمعه (قعاسس) ويحذف الميم والنون ويبقى السين (ترجيحا لمماثل الاصل) لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق أولى من غيره وخالفه سيبويه فى ذلك (وكالهمزة والياء) التحتانية (المصدرتين) فى أول الكلمة (كألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهرى وصاحب الضياء ومنه خصم ألدوفى التنزيل ألد الخصام (تقول) فى جمعهما (ألادّ ويلادّ) بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما ولكونهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها فى موضع لاتدل على معنى أصلا والاصل ألادد ويلادد فادغم احد المثلين فى الآخر والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج فانك تقول فى جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان لها نظيرا وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وابقاء السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لايغنى حذفه عن حذف غيره هى ماذكره بقوله (واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغنى حذفها كحيزبون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) فى جمعه (حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها وانما أوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها مافعل بواو عصفور من قلبها ياء و (لا) تقل (حيازبن بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لان ذلك) وهو حذف الواو لايغنى عن حذف الياء بل هو (محوج الى أن تحذف الياء) أيضا (وتقول حزابين) لصيرورته على مفاعل (اذ لايقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن الا وهو) حرف (معتل) كمصابيح وقناديل (فان تكافأت الزيادتان) فى الترجيح (فالحاذف مخير) اذ لامزية لاحداهما على الاخرى (نحو نون سرندى) بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرئ على الامور وقال الجوهرى الشديد وقيل القوى (وعلندى) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شئ قاله الجوهرى (وألفيهما) المقصورتين فان النون رجحت بالتقدم على الالف والالف رجحت بتقديم الحركة لالحاقها بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبى (تقول) فى جمع سرندى (سراند) بحذف الالف وابقاء النون (وسراد) بحذف النون وابقاء الالف (و) تقول فى جمع علندى (علاند) بحذف الالف وابقاء النون (وعلاد) بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف تبقى سرند وعلند ينقل الى سرند وعلند كجعفر فيقال فى جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون يبقى سردى وعلدى ينقل الى سردى وعلدى كارطى فيقال فى جمعهما

سراد

(قوله كتناطب) كذا فى النسخة المصححة بخطه بالظاء المشالة ولم أقف على هذه المادة فى الصحاح ولا فى القاموس (قوله على اسم الفاعل) لوحذف لفظ اسم كان أولى (قوله على مفاعل) فيه تامل فى حزابين ميم يقابل اذ ليس بلفظها فى الميزان ويجاب بان الوزن مما لاينصرف عروضى (قوله سرندى) ويقال ناقة سرنداة أى جرية قال الشاعر

كل سرنداة ذءوب التعب ... عرنة كالمحل الاقب

قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجرية والذءوب التى تهز رأسها فى سيرها والاقب الضامر

سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ماقبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار والى التخيير أشار الناظم بقوله

وخير وافى زائدى سرندى ... وكل ماضاهاه كالعلندى

(هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتى بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وابنية اما فوائده فست تقليل ذات الشئ نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقى وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى آخر وهو التحبب نحو بنية واما علامته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثه وأما شروطه فاربعة أحدها أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثانى ان لا يكون متوغلا فى شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مسيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتى الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكى وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء العاملة واما أبنيته الموضوعة (له) فهى (ثلاثة ابنية) لازائد عليها (فعيل وفعيعل وفعيعيل) فالاول لتصغير الثلاثى (كفليس و) الثانى لتصغير الرباعى نحو (دريهم و) الثالث لتصغير الخماسى نحو (دنينير) وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دنينير ليست فى مكبره قلت اصل دينار دنّار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل ووزنها التصريفى افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل (وذلك لانه لابد فى كل تصغير من ثلاثة اعمال ضم) الحرف (الاول) ان لم يكن مضموما (وفتح) الحرف (الثانى) ان لم يكن مفتوحا (واجتلاب ياء ساكنة ثالثة) وتسمى ياء التصغير (ثم ان كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهى بنية فعيل كفليس) تصغير فلس (ورجيل) تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثانى كصرد فيقدران فى مصغره كصريد فالضمة والفتحة فى المصغر غيرهما فى المكبر كما فى فلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر

(باب التصغير)

(قوله اما فوائده فست) لايخفى انها ترجع للتحقير والتقليل (قوله تشبه صيغة التصغير) يتأمل وجه ذلك والظاهر انه على صيغة التصغير وهو فعيعل لان مسيطرا على ذلك فى هذا الباب وان كان على وزن مفيعل فى التصريف (قوله وكل وبعض) ينظر ماوجه عدم قبول كل وبعض هاء التصغير وقد يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الديسطى ان كلا تدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وان بعضا يدل بنفسه على التقليل فلا حاجة الى تصغيره المفيد للتقليل وأما المحكى فلان تصغيره مناف لحكايته المقتضية انه لايغير وأما اسماء الشهور والاسبوع فلانها موضوعة لازمنة مخصوصة وهى بحسب ذاتها لاتقل واما الاسماء العاملة فلان تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذى عملت لاجله ولكن يشكل على ذلك رويدا فانهم صرحوا بانه اسم عامل مع انه مصغر فيكون مستثنى من قولهم الاسماء العاملة عمل الفعل لاتصغر

فانه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر والا فما الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مسيطرا المكبر على مساطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الامسيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم الاول وفتح الثاني لفظا وتقديرا وزيادة ياء ثالثة (ومن ثم) اى من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل) بضم الزاى وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت (ولغيزى) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاى (تصغيرا لان) الحرف (الثاني منهما وهو الميم في الاول والغين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لان (الياء غير ثالثة) بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من ألغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز (وان كان المصغر) (متجاوزا الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم) ينظر (ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين) الف او واو او ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهى بنية فعيعل كقولك في) تصغير (جعفر جعيفر وان كان بعده) اى بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل الآخر) في المكبر (فهى بنية فعيعيل لان ذلك) الحرف (اللين الموجود قبل آخر المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة) قبلها (كقنديل وقنيديل وان كان) حرف اللين (واوا او الفا قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ماقبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومصيبيح) بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثى البيتين (ويتوصل) في التصغير (في هذا الباب) المعقود له (الى مثالى فعيعل وفعيعيل) مما زاد على اربعة احرف (بما يتوصل به) في التكسير (في باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (الى مثالى فعالل وفعاليل) والحذف هنا من وجوب وتخيير ماله في التكسير (فتقول في تصغير سفرجل) مما يجب فيه حذف خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم (والندد ويلندد) مما يحذف منه زيادة فقط وهى النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزبون) مما يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفريزد) بحذف خامسه وهو القاف (أو فريزق) بحذف رابعه وهو الدال (ومخيرج) بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما (وأليد ويليد) بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما (وحزيبين) بحذف الياء وقلب الواو ياء (وتقول في تصغير (سرندى وعلندى) مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف في أحدهما (سريند

(قوله لان المدغم الخ) فيه نظر ولو قال لان المشدد حرفان ادغم أحدهما الخ لكان أحسن (قوله وهو كسر ما بعد ياء التصغير) هذا واضح اذا كان غير مكسور نحو مصباح وعصفور وأما اذا كان مكسورا فقد يقال انه يجتلب كسر غير الكسرة التى كانت في المكبر على وزان ما تقدم من ان الاول اذا كان مضموما فانه يقدر في المصغر زوال الضمة التى كانت في المكبر وكذا اذا كان الثانى مفتوحا كما مر فليتأمل

وعليند) بحذف الالف وابقاء النون (أو سريد وعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ما قبلها الا انها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم أعلت كياء قاض والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما به لمنتهى الجمع وصل * به الى امثلة التصغير صل

(ويجوز لك في بابى التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر ان لم تكن موجودة) لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزائد فانه يخل به (فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره (سفيريج وسفاريج بالتعويض) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجائز تعويض يا قبل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انحذف

(وتقول في تكسير احرنجام) مصدر احرنجم (وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض) عن المحذوف (لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف) الكائنة قبل الميم (وما جاء في البابين) التكسير والتصغير (مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد (مثاله في) جمع (التكسير جمعهم) أى العرب (مكانا على امكن) وفيه شذوذان أحدهما انه مذكر وحق مثله أن يأتى على مثال افعلة والثانى انه شبه فيه الاصلى بالزائد فحذف والزائد بالاصلى فثبت فقالوا أمكن والقياس في بناء مكان على أفعل أن يقال أكون بحذف الميم الزائدة وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم (رهطا وكراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما أكرع واكرعة ورهوط وأرهاط (و) جمعهم (باطلا وحديثا على أباطيل واحاديث) والقياس فيهما بواطل واحدثة وحدث وما ذكر من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب بعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغنى بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جنى أن اللفظ تغير الى هيئة أخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان اراهط جمع ارهط وكان أباطيل جمع ابطيل أو أبطول وكان أحاديث جمع أحدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل في المصايب والدواهى لا في معنى الحديث الذى يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنساء جمع لمرأة (ومثاله في التصغير تصغيرهم) أى العرب (مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان) بزيادة ألف ونون وقياسه مغيرب وعشى باسقاط الالف والنون (و) تصغيرهم (انسانا وليلة على انيسيان ولييلية) بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انيسان من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا (و) تصغيرهم (رجلا على رويجل) بزيادة الواو وقياسه رجيل (وصبية وغلمة) بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمعى صبى وغلام (وبنون) جمع ابن (على اصيبية واغيلمة وابينون) بزيادة الهمزة في اولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون (و) تصغيرهم (عشية على عشيشية) بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فغيربان وعشيان كانهما تصغيرا

(قوله مكانا على امكن) المراد بمكان الجموع على ما ذكر الموضع وأما اذا كان بمعنى التمكن كالمكانة من مكن فميمه أصلية لا زائدة (قوله والقياس فيهما كرع الخ) فيه نشر غير مرتب وفي قوله والقياس رهوط وارهاط نظر لان افعالا غير مقيس في فعل صحيح العين مفتوح الفاء عند الناظم وغيره (قوله فكان أمكن الخ) لو قال امكن ورسم الالف كان أحسن وكأنه حاول حكايته (قوله وكذا يقال فيما بعده انيسان) قد يقال بل قياس تصغير انسان أنيسين بكسر ما بعد ياء التصغير وقلب الالف ياء

مغربان وعشيان وانيسيان واميلية كأنهما تصغيرا انسيان وليلاة ورويجل كأنه تصغير راجل واصيبية واغيلمة كأنهما تصغيرا اصبية واغلمة وابينون كأنه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال في النظم

وحائد عن القياس كل ما • خالف في البابين حكما رسما

•(فصل • واعلم انه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة اربع مسائل احداها ما قبل علامة التأنيث وهي نوعان تاء كشجرة والف كحبلى) المسئلة (الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التأنيث كحمراء) المسئلة (الثالثة ما قبل الف افعال كأجمال وافراس) المسئلة (الرابعة ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها (كسكران) وعمران (وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا أي باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير) اما فتح ما قبل تاء التأنيث فللخفة واما فتح ما قبل الفي التأنيث فلبقائهما على حالهما واما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلشبههما بألفي التأنيث (تقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وافيراس وسكيران) وعميران (وعثيمان) لانهم لم يجمعوها على فعالين (وتقول في تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب (وسلطان) مما هو على خمسة احرف آخره الف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سريحين وسليطين) بقلب الالف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سراحين وسلاطين) والتكسير والتصغير اخوان وانهم لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها اشبها ألفي التأنيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما اشبههما واما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتأنيث انها لو كانت للالحاق كأرطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريط وعليبي فرقا بين الالحاق والتأنيث والدليل على ان الفيهما للالحاق لا للتأنيث تنوينهما فأرطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين

•(فصل • ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثالي فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف الى مثالي مفاعل ومفاعيل ثماني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشيء قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء) وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر (وذلك) المقدر انفصاله (ما وقع بعد اربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولا أم لا (من ألف تأنيث) بيان لما (ممدودة) نعت ألف (كقرفصاء) لنوع من القعود وسيأتي حكم المقصورة (أو تائه) أي التأنيث (كحنظلة) واحدة الحنظل (أو علامة نسب كعبقري) نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن

فينسبون اليه كل شيء عجيب (أو الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان) بجيمين (أو علامة تثنية) وهي الالف والنون أو الياء والنون (كمسلمين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح للمذكر) وهي الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو علامة جمع تصحيح للمؤنث) وهي الالف والتاء (كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب) المزجي (كبعلبك فهذه) المذكورات (كلها ثابتة في التصغير لتقدير هاء منفصلة) عما قبلها (وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها) فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وأميرئ القيس وبعيلبك وانما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأما في) جمع (التكسير فانك تحذف) كل واحد منها فيما أمكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سيأتي (فتقول قرافص) بحذف الالف (وحناظل) بحذف التاء (وعباقر) بحذف ياء النسب (وزعافر وجلاجل) بحذف الالف والنون منهما (ولو ساغ تكسير البواقي) وهي التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير تقول) في تكسيره (اماري القيس كما تقول) في تصغيره (أميرئ القيس) بلا فرق (لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم أن لا يستثنيه) في النظم والى ذلك أشار الناظم بقوله • والف التأنيث حيث مدا • الابيات الاربعة

•(فصل • وتثبت) في التصغير (ألف التأنيث المقصورة ان كانت رابعة) لخفة الاسم (كحبلى) فتقول حبيلى (وتحذف ان كانت سادسة) للاستثقال (كلغيزى) فتقول لغيغزة بحذف الالف وجوبا وتعويض الهاء جوازا (أو سابعة كبردرايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعلعايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدرى وذلك انك لما حذفت ألف التأنيث بقي بردراي فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وأدغمت في الياء الاخيرة عند حذف ألف التأنيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب اما قبعثرى فالفه ليست للتأنيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس وأما حولايا فان ألفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف (الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة) (كقرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل فحبيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف (فان تقدمتها مدة) زائدة (حذفت أيهما شئت) لتكافئهما وعدم مزية احداهما على الاخرى (كحبارى) بضم المهملة وبالموحدة والراء (وقريثا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة (تقول) في تصغير حبارى (حبيرى)

(فصل) • (قوله ماقبل علامة التأنيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها أكسر كدحرجة ودحيرجة وزاد أو اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب المزجي. (قوله أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطي في النكت بعد ان ذكر ان مثل ما فيه تاء التأنيث ما نزل منزلتها كما ذكرنا ان الواجب في الصور المستثناة بقاؤها على ما كانت عليه من فتح أو سكون ولا يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب القاسمي في الحواشي واقره ثم ذكر أنه يفيد ذلك تقول معيديكرب بسكون الياء اه يعني ياء التصغير وفيه أن ياء التصغير ساكنة دائما والكلام فيما بعدها وهو لا يكون ساكنا بحال لئلا يتوالى ساكنان بل اما مكسورا ومفتوح وفي معديكرب مكسور والظاهر ان عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر او فتح فتدبر (قوله أي باقيا على ما كان عليه) لم يفد هذا التفسير زيادة على المفسر لان قوله فيه أن يبقى مفيد لذلك (قوله فلبقائهما على حالهما) اذ لو كسر ما قبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة وفي قوله ألفي التأنيث تجوز لانه سمى المدة التي قبل ألف التأنيث الممدودة باسمها للمجاورة والمصنف راعى الحقيقة فجعلها مسئلة مستقلة فتفطن له (قوله فللمحافظة على الجمع) لم يقل فلبقائها على حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف في افعال لا دلالة لها على معنى وانما أتى بها لتحصيل بنية الجمع فالمنظور اليه انما هو الجمع بخلاف ألفي التأنيث

•(فصل) • (قوله وجلجلان) هو السمسم (قوله فلو حذفت لالتبس الخ) أي لان الذهن لا يتبادر الى انه تصغير المجرد ولا يستوي عنده الامران

•(فصل) • (قوله فتقول لغيغزة) أي بفك ادغام الغين وادخال ياء التصغير بين الغينين لكن قد يقال ما المقتضي لحذف الياء التي قبل الزاي وقياس ما سلف بقاؤها وأن يكون البناء على فعيعل لا على فعيعيل (قوله بريدرى) كذا في النسخ والصواب بريدر اذ باسقاطها اسقاط الراء الثانية يتوصل الى بنية فعيعل كما لا يخفى (قوله وقريثا) قال في الصحاح الكسائي نخل قريثاء وبسر قريثاء ممدود بغير تنوين ضرب من التمر هو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثا غير ممدود اه وعلى هذا الاخير جرى المصنف

بحذف المدة الزائدة قبل الراء (أوحبير) بحذف ألف التأنيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها في ياء التصغير وأبو عمرو يعوض عن ألف التأنيث هاء فيقول حبيرة (و) تقول في تصغير قريثا (قريثا) بحذف المدة وهي الياء (اوقريث) بحذف الف التأنيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف التأنيث ذات قصر * البيتين

* (فصل * وان كان ثاني المصغر لينا) ألفا أو ياء (منقلبا عن لين رددته الى أصله) الذى انقلب عنه (فترد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان وباب) بموحدتين (الى الواو لانه الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ماقبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ماقبلها (و يرد ثاني نحو موقن وموسر وناب) بالنون وهو السن (الى الياء) لانه الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ماقبلها وفي الثالث ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاذا صغرتها قلت ميقن وميسر ونييب برد الياء الى أصلها والى ذلك أشار الناظم بقوله * واردد لاصل ثانيا لينا قلب * (بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين) لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو اذ اصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين (فيقال) في تصغيره (متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي) فانهما يردانه الى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد أوهم ان مكبره موعد اوموعدا وموعد ومتيعد لا ايهام فيه مع أن سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة (وبخلاف ثاني نحو آدم فانه) منقلب (عن غير لين) لانه منقلب عن همزة تلى همزة والاصل أأدم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا (فتقلب) الالف (واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب و) كالالف (المجهولة الاصل كصاب) بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم وضويرب وصويب والى ذلك أشار الناظم بقوله

والالف الثاني المزيد يجعل * واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة لا تلى همزة فانه يرد أيضا الى أصله فيرد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط وأصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ماقبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى أصله وما أبدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى

(قوله من النيب) بنظر هل هو بفتح النون وسكون الياء أولا (قوله متيعد) هو بحذف تاء الافتعال الثانية في متعد مشددا (قوله أوهم أن مكبره موعدا الخ) أى فهو الباس بدليل ما بعده وفيه نظر لانه احتمال اعدم تبادر احد المذكورات (قوله وما ابدل لعلة الخ) يرد عليه متعد فان أصله موتعد وابدلت الواو ياء وأدغمت في التاء وقد اعتمد فيما سبق قول سيبويه انه يقال في تصغيره متيعد لا مويعد فلم يرده الى أصله مع أن العلة زالت بالتصغير فالضابط انما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسي

أصله (و) هم يجرا فان قلت فقد (قالوا في) تصغير (عيد عييد) فصغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى أصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود) كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد (وهذا الحكم) الذى ذكرناه في التصغير (ثابت في التكسير الذى يتغير فيه الاول كموازين وأبواب وانياب وأعواد بخلاف) مالا يتغير فيه الاول من (نحو قيم وديم) والى ذلك اشار الناظم بقوله

وشذ في عيد عييد وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم

* (فصل * واذا صغر ما حذف احد اصوله) فاء او عين او لام او اثنان منها (وجب رد محذوفه ان كان قد بقى بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل وخذ) وعد اعلاما (و) المحذوف العين نحو (مذ) وقل وبع (اعلاما وسه) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وحر) بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قه وله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما (تقول) في تصغيرها (اكيل واخيذ) ووعيد (برد الفاء ومنيذ) وقويل وبييع (وستيه برد العين ويدية) ودمى (وحريح برد اللام) ووقى وولى وشيى برد الفاء واللام ورؤى برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الخ وانما وجب رد المحذوف في الجمع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهى لا تكون الا ساكنة (واذا سمى بما وضع ثنائيا) على حرفين (فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شئ حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء) وهو الاولى (فيقال) في تصغير هل (هليل) بالتضعيف (او هلى) بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بما لامه ياء فقلت في هل هلى او بما لامه واو فقلت هليو ثم اعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغى تعيين الاول وقد جزم به الابدى واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه واوا كثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح في الحواشى (وان كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم (فيقال في لو وكى وما) الحرفية (اعلاما لو وكى بالتشديد) فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كى ياء ثم ادغمت احد المثلين في الآخر (وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة) لاجل اجتماعهما مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من أول الامر (فاذا صغرت) بعد التضعيف (أعطيت حكم دو وحى) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحى القبيلة (وماء) بالمد وهو الذى يشرب (فتقول) في تصغير لو بالتشديد (لوى كما تقول) في تصغير دو (دوى وأصلهما) قبل الادغام (لويو ودويو) اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء (وتقول) في تصغير كى بالتشديد (كيى بثلاث يا آت) أولاها أصلية وثانيتها ياء التصغير وثالثتها المزيدة للتضعيف (كما تقول) في تصغير

(قوله فرقا بينه وبين جمع عود) (فائدة) قال بعضهم قال الدنوشرى عود الغناء يجمع على اعواد وعود الخشب يجمع على عيدان والعيد يجمع على اعياد اه أقول في المصباح وعود اللهو وعود الخشب جمعه أعواد وعيدان والاصل عودان لكن قلبت الواو ياء لمجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه اعياد على لفظ الواحد فرقا بينه وبين اعواد الخشب اه والفائدة التى قالها بعضهم تحتاج لنقل عن ائمة اللغة (قوله وشه) ماخوذ من الوشى (قوله وحجته الخ) قال الدنوشرى هذا بحسب الظاهر لا يدل للاول ويمكن ان يقال ان معنى كلامه أن الياء اذا كانت لاما فالاكثر اثباتها او يقل حذفها فالحاقه بالاكثر أولى من الحاقه بالاقل اه وفيه بحث لان هذا لا يثبت ما ادعاه الاول من التعين

حى (حيى) بثلاث ياآت أولاها واخراها أصليتان ووسطاها ياء التصغير (وتقول) فى تصغير ماء بالمد (موى) بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل (كما تقول فى تصغير الماء المشروب مويه) بقلب الالف واوا ردا الى أصلها (الا أن هذا) الماء المشروب (لامه هاء فرد اليها) وأصله موه بدليل جمعه على أمواه فقلبت الواو ألفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس

•(فصل * وتصغير الترخيم) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردا فتعطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثى الاصول أو فعيعل ان كان رباعى الاصول سمى بذلك لما فيه من الحذف المفضى الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقه (ان تعمد) أنت (الى) الاسم (ذى الزيادة الصالحة للبقاء) فى تصغير غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أى من أجل أنه مختص بالمزيد (لا يتأتى) تصغير الترخيم (فى نحو جعفر) من الرباعى الاصول (وسفرجل) من الخماسى الاصول (لتجردهما من الزوائد) (ولا) يتأتى أيضا (فى نحو متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما) فى تصغير غير الترخيم (لاخلالها بالزنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لان حذف زوائدهما واجب فى تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه أنه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما قالا لا تصغر فاطمة ومالك واسود اعلاما على فعيل ولا يفعل ذلك فيهن صفات (ولم يكن له الا صيغتان) فقط (وهما فعيل كحميد فى) تصغير (أحمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان) وحماد ولم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن وزوائدها لا يخل بقاؤها فى تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد (وفعيعل كقريطس) تصغير قرطاس وأما قريطب تصغير قرطبوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فعيعيل لانه ذو زيادة) وهى الياء وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغرى ابراهيم واسمعيل فان الميم واللام بلفظ الزائد وان كانا اصليين بلا خلاف وانما اختلفوا فى الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف فى الهمزة اختلاف فى كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد أبيره وأسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى أبو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لانها زائدة والمبرد يقول بحذف الاخير لخمسة الاخير لانه يشبه الزائد قاله فى الحواشى والى ذلك أشار الناظم بقوله   ومن بترخيم يصغر اكتفى * بالاصل

•(فصل * ويلحق تاء التأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها) لفظا (ثلاثى فى الاصل وفى الحال) الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير (نحو دار) مما عينه

واو

*(فصل) •(قوله فلا يكون الخ) مراده انه لا تحذف زوائدهما لاجل تصغير الترخيم وان كانت تحذف لا محالة (قوله فقط تأكيد) لانه يعلم من الاستثناء قبله (قوله ولم يلتفت للالباس الخ) فيه نظر لان هذا اجال لا الباس كما هو ظاهر (قوله وقرطبوس) هى الداهية (قوله وانما حذف الخ) هذا على قول المبرد فان الظاهر انه يقول باصالة الميم واللام وانما حذفا تشبيها بالخامس وان لم يكونا خامسين كما هو ظاهر

•(فصل •(قوله لئلا يجتمع فرعيتان) قال الدنوشرى قد يقال عليه الفرعيتان يجتمعان فيما لا ينصرف وفى نحو ضويرب مصغر ضارب فتامله

واو (وسن) من المضاعف (وعين) مما عينه ياء (وأذن) مما فاؤه همزة فيقال فى تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فى ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصن (أو) ثلاثى (الاصل دون الحال نحو يد) ويدية (وكذا ان عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء) بالمد (مطلقا) سواء صغرته تصغير الترخيم أم لا فتقول فى تصغيره سمية والاصل سميي بثلاث ياآت أولاها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت أحدى الياءين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثى المجرد ولو سميت بسماء مذكرا قلت فى تصغيره سمى بغير تاء لتذكير مسماه (وحمراء وحبلى) حال كونهما (مصغرين تصغير الترخيم) فتقول فى تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن الف التأنيث وتقول فى تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تأتى بالتاء اذ لا يجمع بين علامتى تأنيث والى ذلك أشار الناظم بقوله * واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى (بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الاجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما) فلا يقال فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لئلا يلتبسا بالمفرد) المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال فى تصغيرهما خميسة وسديسة (لئلا يلتبسا بالعدد المذكر) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعاد) فلا يقال فى تصغيرهما زيينبة وسعيدة (لتجاوزهما الثلاثة) فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما فى ذلك من الاستثقال والى ذلك أشار الناظم بقوله * ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس * (وشذ ترك التاء فى تصغير حرب) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملتين (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون (ونحوهن) كذود وقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن) وتأنيثهن (وعدم اللبس) وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظا وهى اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطست وطس وسؤر وقدر ونصف بفتحتين وحرف وضرب ونعل وسمع فى بعضها التأنيث والى ذلك أشار

(قوله فحذفت احدى الياءين) وفى نسخة من نسخ المرادى احدى الياآت بالجمع وكل صحيح كما هو ظاهر والاول أولى (قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتاء التأنيث الخ) لو تمم البيت بقوله كسن لكان حسنا فانه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله والى ذلك الخ) لو قدمه على قول المصنف وبخلاف نحو زينب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظا) اقتصر المصنف فى الحواشى على عشرة ذكرها وقال جمعت فى بيت   ذرد وقوس وحرب درع بها فرس   باب كذا نصف عرس ضحى عرب   وضبط عرس بضم العين اه ٤٠٥ وفى بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وانما تلحق التاء بهما لان العرس فى الاصل مصدر سمى به والنظر فى عريس الى المصدر الذى هو الاعراس وهو مذكر اه واعترض بان عريسا اذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الاعراس وان كان تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من أنه يذكر ويؤنث وقال المصنف فى حواشى الفية ابن معطى فى الصحاح أن فى القوس التذكير والتأنيث وانه جاء على ما اقويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ تقدم أن الحاق التاء لشجر وخمس ملبس اه وأقول هذا مبنى على أن الاشارة فى قول الشارح ذلك راجعة الى ما لا لبس معه ولا داعى لذلك بل هناك داع لخلافه وانما الاشارة للثلاثى الذى لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الالحاق ملبسا أولا فتامل فعدم الالحاق ليس شاذا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتأمل (قوله وعرس بكسر العين وعرس بضمها) قد عرفت معناهما وقوله وذود الذود الابل من الثلاث الى التسع وقوله وضحى هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لئلا يلتبس بضحوة مصغرا اه وظاهره ان أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحرر وقوله وطست هو الاناء المعروف والطس لغة فيه قال فى الصحاح الطست الطس بلغة طيء وقوله وسؤر هو بقية الماء المشروب وضبطه فى بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال فى الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديثة والمسنة وقوله وحرف هى الناقة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو العسل الابيض وقوله ونعل هى معروفة (قوله وسمع فى بعضها التأنيث) من ذلك قدير وقديرة

الناظم بقوله وشذ ترك دون لبس (و) شذ (اجتلابها) أي التاء (في تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة وأميمة بضم الهمزة وفتح الميم وياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف أمام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه لحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهروا التاء فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تأنيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك أشار الناظم بقوله

وندر * لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

* (فصل) * التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر (ولا يصغر من غير المتمكن الا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (في التعجب و) الثاني (المركب المزجي) علما كان او عددا فالعلم (كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما) على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه (وأما من أعربهما) اعراب ما لا ينصرف (فلا اشكال) في تصغيرهما لانهما حينئذ من أقسام المتمكن (و) العدد نحو خمسة عشر فأفعل في التعجب والمركب المزجي (تصغيرهما تصغير المتمكن) في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة (نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه) وخميسة عشر اما أفعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما أميلح زيدا انما يعنون الشئ الذي يتصف بالملح كانهم قالوا زيد مليح وأما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بتلك المنزلة فلذلك صغروا الصدر (و) الثالث (اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا) في التذكير (وتا) في التأنيث (وذان) في تثنية المذكر (وتان) في تثنية المؤنث (وأولاء) في جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول وسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي الذي) للمفرد المذكر (والتي) للمفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (وجمع الذي) الذين والاولى (و) هذه الكلمات العشر من غير المتمكن (يوافقن تصغير المتمكن في ثلاثة امور) أحدها (اجتلاب الياء الساكنة و) الثاني (التزام كون ما قبلها) أي الياء (مفتوحا و) الثالث (لزوم تكميل ما نقص منها عن) الاحرف (الثلاثة ويخالفنه) أي تصغير المتمكن (في) امور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته الاصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (و) الثاني (زيادة ألف في الآخر) ان أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الاول وذلك في غير المختوم

بزيادة

* (فصل) * (قوله أفعل) قال الدنوشري ظاهره أن أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر في ذلك اه وهو عجيب فقد تقدم في كلام الشارح في الكلام على شروطه وشذ ما احيسنه عند البصريين (قوله أو عددا) على حذف مضاف أي اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدنوشري هذا تعليل لتصغير أفعل ففي الحقيقة التصغير للمفعول لا للفعل وان كان التصغير في الفعل ظاهرا كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال بدله الملاحة لكان أحسن اللهم الا أن يكون مصدرا سماعيا وقوله مليح بضم اوله على التصغير اه وضبط لفظ ملح في نسخة مصححة بخط الشارح بكسر الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر وقد ذكر في القاموس أنه يجمع عليه وعلى ملحة وغير ذلك فانظره ولم يذكرها بكسر الميم وسكون اللام في مصادر ملح قال اول المادة الملح بالكسر معروف وقد يذكر والرضاع الى آخر ما قال وهو اسم جنس للملاحة ويمكن أن يكون هو الواقع في كلام الخليل (قوله منه) حال من خمس مقدمة لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها أعربت حالا وكذا يقال فيما بعده (قوله وذان وتان) فيه نظر اذ هما معربان والكلام في المبني غير المتمكن وقد يجاب بان ذلك غير مذهب من زعم بناءهما وكذا يقال فيما بعد (قوله في جمعهما) في قوله جمعهما مسامحة ظاهرة (قوله وجمع الذي الخ) فيه مسامحة اذ الذين وما بعده اسم جمع لا جمع (قوله زيادة ألف في الآخر عوضا من ضم الاول) فيه نظر لان الالف في أليا بالمد قبل الآخر ولا تزاد في جميع ما ذكر كما يأتي وكون الالف عوضا عن ضم الاول واضح في غير تصغير أولاء وأما هو فأوله مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض عن الضمة التي كان ينبغي ان تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل ابقيت الضمة الاصلية

بزيادة تثنية أو) زيادة (جمع و) الثالث (أن الياء) التي للتصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول) في تصغيرهما (ذيا وتيا) فيبقى الحرف الاول على فتحه وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الحرف الاول (والاصل ذييا وتييا) بثلاث ياآت أولاها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف آخره (فحذفت الياء الاولى) لان ياء التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير آخرا اذ كانت الالف في زنة حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فر منه وازالة الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فياء التصغير كالف التكسير فلا تحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) بابقاء أولهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاء (أوليا) بابقاء أوله على ضمه في حال التكبير و (بالقصر في لغة من قصر) وهم التميميون (وبالمد في لغة من مد) وهم الحجازيون اما على لغة القصر فلا اشكال وأما على لغة المد فقال الفارسي ألحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء وزيدت الالف قبل الآخر ولم تزد بعد الآخر اذ ليس لنا تصغير خماسي الا وقبل آخره مدة وقال المبرد لو ألحقنا ألف التصغير في آخر أولاء على القاعدة في الممدودات التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين أحدهما أن ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتقلب الهمزة ياء كما في عطاء فيجتمع ثلاث ياآت فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني أن أولاء فعال فاذا جاءت الالف آخرا صار أولاآ على فعالى كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد الياءين وقال الزجاج همزة أولاء منقلبة عن الف للمد فاذا قلبت الف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم تأتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف (وتقول) في تصغير الذي والتي (اللذيا واللتيا) بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لاجل الالف (و) تقول في تصغير اللذان واللتان (اللذيان واللتيان) بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يؤت بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي أراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها وأصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل

(قوله فيما فر منه) هو الثقل (قوله وقلبنا الالف الخ) لو قال بعدها وادغمت ياء التصغير فيها لكان احسن (قوله عطاء) أي تصغير عطاء فهو على حذف مضاف (قوله فاذا جاءت الالف الخ) فيه نظر ظاهر اما اولا فلان الالف التي تزاد للتصغير انما تكون في المصغر لا في المكبر خلافا لما هو صريح عبارته واما ثانيا فلانه بعد حذف الالف اذا وقع التصغير على ما بقي يلفظ به هكذا أليا بهمزة بعد الياء المشددة فلا يلتبس بتصغيره على لغة القصر اذ لا همز فليتأمل وقد يقال اللبس حاصل خطا لا سيما اذا لم يشكل بالهمزة (قوله وقال الزجاج الخ) قال ابن اياز وكلا القولين اي قول سيبويه وقول الزجاج مخالف للقياس اما الاول فلما فيه من زيادة الالف حشوا واما الثاني فلما فيه من دعوى انقلاب الهمزة عن الالف وكثرة التغيير وفي كلام بعضهم التصريح بان الالف عوض وقد يقال انها ليست عوضا عن ضم الاول لوجود ضمه وانما خالف القياس لان اخواته أعني ذا وتا زيدت الالف في آخرهما الا قبله

يقدّ ان ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ماقبل الواو ويكسر ماقبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلون (و) تقول في تصغير الذين (اللذيون) رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكأنه لا وجود لها والاخفش يفتح ماقبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على القوافي مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين قبل الياء وقبل النون ألفا فصار اللذيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية اه (واذا اردت تصغير اللاتي) لجمع المؤنث (صغرت التي) لمفرده (فقلت اللتيا) كما تقدم (ثم جمعت بالالف والتاء فقلت اللتيات واستغنوا بذلك) الجمع المصغر مفرده (عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح) عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللائي لا يحقران استغناء بجمع التي المحقرة بالالف والتاء كما في دراهم ودريهمات بل المؤنث اولى بما لا يعقل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب اذا أجرى عليه ما حكمه ويحذف الياء التي هي لامهما لان ألف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة والياء أصلية فتصير اللائي اللئيا واللاتي اللتيا وهذا يلبس بتصغير الواحد (ولا يصغر ذي) من أسماء الاشارة (اتفاقا) عند الجميع (للالباس) بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمرا على عمير مع الالباس (ولا يصغر تي) الاشارية (للاستغناء) عن تصغيرها (بتصغير تا خلافا لابن مالك) في قوله في النظم منهما تا وتي قال المرادي وذلك يوهم أن تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المؤنث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة اه والى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي * وذا مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قاله ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن العلج تصغير أو وعلى اويه وبقي المنادى المبني نحو يازيد فانه يصغر فيقال يازييد

(هذا باب النسب)

وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها ان تجعل المنسوب من آل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما ألحقت علامتها بالآخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض

(قوله لئلا يلتبس الخ) فيه نظر لان النون مفتوحة في الجمع ومكسورة في التثنية اللهم الا أن يقال قد يغفل عن حركة النون (قوله ثم جمعت الخ) وحذفت الالف التي في المفرد لالتقاء الساكنين (قوله كما في دراهم الخ) دراهم بالف بعد الراء جمعا اى فلا نوقع التصغير على لفظه كما لا نوقعه على لفظ اللاتي واللائي بل اذا اردنا تصغيره صغرنا مفرده الذي هو درهم وجمعناه بالالف والتاء كما اذا أردنا تصغير اللاتي واللائي فانا نصغر مفردهما الذي هو التي ونجمعه بالالف والتاء وفي بعض النسخ كما في درهم بالافراد وليس ظاهرا في التنظير فليتأمل (قوله مع الالباس) هذا مشكل لان ذلك من باب الاجمال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بان ذيا ظاهر في أنه تصغير ذا الذي فلا لبس

(باب النسب)

(قوله النسبة) قال ابن اياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الاضافة وهي اضافة معكوسة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه ألا ترى انك اذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف الى زيد واذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب اليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدتها فائدة الصفة) أي فيما يأتي من رفعه المضمر والظاهر وفي أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال زيد مضري كما يقال زيد ضارب وفي انه يخصص ويوضح

نحوضع

نحوضع زيادتها وهو الآخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبة الى المجرد عنها او يحدث بالنسب ثلاث تغيرات اولها لفظي وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ماقبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (اذا أردت النسب الى شيء) من بلدة أو قبيلة أو غيرهما (فلا بد لك من عملين في آخره احدهما أن تزيد عليه ياء مشددة) تصير تلك الياء (حرف اعرابه) فتنتقل اليها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر (و) العمل (الثاني أن تكسره) أي الآخر لمناسبة الياء كما في ياءي المتكلم والمخاطبة (فتقول في النسب الى دمشق) بفتح الميم (دمشقي) والى ذلك أشار الناظم بقوله

ياء كيا الكرسي زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنسب (امور في الآخر وامور متصلة بالآخر أما) الامور (التي في الآخر فستة أحدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين أو كانت احداهما زائدة والاخرى أصلية فالاول) وهو ما آخره ياآن زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (نحو كرسي) مما آخره ياآن ليستا للنسب (وشافعي) مما آخره ياآن للنسب (فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي) فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب (فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير) فيقدر أنهما مع الياء المجددة للنسب غيرهما مابدونها (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديري أثر في الصناعة وذلك أنه اذا (كان بخاتي) جمع بختي بياء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علما لرجل) فانه يكون (غير منصرف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع اه بتكرير جمع (فاذا نسب اليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء اخرى غيرها وهي أجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعى وقيده بقوله علما ليرتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأة فان مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع (والثاني) وهو ما احدى ياءيه زائدة والاخرى أصلية (نحو مرمي) بالتشديد اسم مفعول من الرمي (أصله مرموي) كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واوا (وادغمت الياء) المنقلبة عن الواو الزائدة (في الياء) الاصلية لاجتماع المثلين (فاذا نسبت اليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب و(قلت مرمي) هذا هو الافصح (وبعض

(قوله لتدل الخ) هذا التعليل لا يثبت المدعى الاعلى بعد فليتأمل وعلل ابن اياز تشديدها بقوله لتجري بوجوه الاعراب كقولك بصري وبصريا وبصري ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال في الصحاح الواحد بختي الخ) قال في الصحاح والبخت من الابل معرب أيضا وبعضهم يقول هو عربي وينشد * لبن البخت في قصاع الخلنج * الواحد بختي والانثى بختية وجمعه بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك أن تخفف الياء فتقول البخاتي والاثاني والمهاري فاما مساجدي ومدايني فمصروفان لان الياء فيهما غير ثابتة في الواحد كما تصرف المهالبة والمسامعة اذا أدخلت عليهما ياء النسب اه كلام الصحاح بحروفه (قوله بتكرير جمع) قد يقال الموجود في عبارات القوم بزنة جمع الجمع تأمل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال الدنوشري فيه نظر ووجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل واصل بناء الكلمة بخت فالباء فاء والخاء عين والتاء لام فاذن وزنه جمعا وعلما منقولا منه فعالى لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالى أيضا هذا هو الوزن التصريفي ولكنهم ذكروا في باب موانع الصرف في مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما ينبغي مراجعته ثم ظهر ان قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لانهم اعتبروا هناك الوزن العروضي لا التصريفي وقوله وبعده مفاعى كناية عن عدم وجودها فليتأمل ذلك حق التأمل هذا والحق أن كلام الشارح منظور فيه

العرب بحذف) الياء (الاولى لزيادتها ويبقى الثانية لاصالتها ويقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم يقلب الالف واوا) لوجوب كسر ماقبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياآت (فتقول مرموى) واطلق فى النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط) فرارا من الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها (وقلبت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم) قلبت (الالف واوا) كراهة اجتماع الياآت (تقول فى امية أموى) وجاء أميي باربع ياآت اذ ليس قبلها كسرة (وان وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الاولى) كما فى غر (وتردها الى الواو ان كان أصلها الواو) والا ابقيت على صورتها (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا تجتمع الياآت (تقول فى طى وحى طووى وحيوى) لانهما من طويت وحييت الامر (الثانى) مما يحذف لياء النسب (تاء التأنيث تقول فى مكة مكى) بحذف التاء لان بقاءها يوقع فى اثبات تاء التأنيث فى نسبة المذكر واجتماع تأنيثين فى نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة مكتية وايقاع تاء التأنيث حشوا (وقول المتكلمين) فى علم الاصول الدينية (فى) النسبة الى (ذات ذاتى وقول العامة فى) النسبة الى (الخليفة خليفتى) باثبات تاء التأنيث فيهما (لحن) اى خطأ لخروجه عن القاعدة يقال للمخطئ لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (وصوابه ماذووى وخلفى) بحذف التاء منهما وهذا مبنى على ان ذاتى نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتى فى شرح ايساغوجى فى المنطق لا يقال ذاتى منسوب الى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية والالزم انتساب الشئ الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هى اصطلاحية فلا يرد ذلك اه والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا أصل له فى اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلابد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا ردت عادت العين الى اصحة فتصير على تقدير ذوى ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووى الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الالف ان كانت متجاوزة للاربعة أو) كانت (رابعة متحركا ثانى كلمتها فالاول يقع فى ثلاثة (فى ألف التأنيث كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء الطائر (و) فى (الف الالحاق كحبركى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهرى القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين (فانه ملحق بسفرجل و) فى (الالف المنقلبة عن أصل كمصطفى) فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حبارى وحبركى ومصطفى بحذف الالف فيهن وجوبا للطول (والثانى) وهو ما ألفه رابعة وثانى كلمتها متحرك (لا يقع الا فى ألف التأنيث كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاى صفة يقال حمار جمزى أى سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول فى النسب اليها جمزى بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثانى بمنزلة حرف آخر فالالف فيها فى حكم الخامسة

(قوله كما فى غر) اى فانه عند النسب بفتح ثانيه كما سيأتى قريبا (قوله وقول المتكلمين فى ذات الخ) قال الدنوشرى وينبغى أن يكون قولهم خلاوتى فى المنسوب الى الخلوة لحنا أيضا وقد وقعت فى ذلك وادخال تاء الخلوتى من الخطا قياسا على البصرى فالتاء تحذف (قوله بحذف التاء منهما) أى وحذف التاء من خليفة أيضا لما سيأتى (قوله والدليل على انها اصطلاحية الخ) بهذا يندفع ما أجاب الفنارى فى شرح ايساغوجى من أنه لا يلزم انتساب الشئ الى نفسه على تقدير أن التسمية لغوية لان للذات اطلاقين أحدهما حقيقة الشئ والثانى ماصدقها فالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب اليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبة جزئى الحقيقة الى ماصدقها (قوله وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أى واشارية وموصولة (قوله تشبيها بالف ملهى) فيه نظر فان قوله يجوز فيها القلب شامل لالف نحو ملهى فكيف يأتى التشبيه

(وأما الساكن ثانى كلمتها فيجوز فيها القلب) واوا تشبيها بالف ملهى (والحذف) تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها (والارجح فى التى للتأنيث كحبلى الحذف) لان شبهها بالف التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل (و) الارجح (فى التى للالحاق كعلقى) فانه ملحق بجعفر (و) فى (المنقلبة عن أصل كلهى) من اللهو فالفه منقلبة عن واو (القلب) خبر الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة فى الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل فى الثانى (والقلب فى نحو ملهى) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه فى نحو علقى) مما ألفه زائدة للالحاق (والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف فى نحو علقى خير منه فى نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصل الامر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة أربعة) خامسة أو سادسة (كمعتد ومستعل) تقول فى النسب اليهما معتدى ومستعلى بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فاما) الياء (الرابعة كقاض فكالف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى) مما ثانى ماهى فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع الا فى قوله

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا ❊ دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه (وليس فى الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء او واو (كفتى وعصى و) من (ياء المنقوص) الثالثة (كعم) بفتح العين المهملة من عمى عليه الامر اذا التبس ورجل عمى القلب أى جاهل (وشج) بالشين المعجمة والجيم من شجى أى حزن (الا القلب واوا فتقول فتوى وعصوى وعموى وشجوى) فاما قلبهم الف فتى واوا وان كان أصلها الياء فلئلا تجتمع الكسرة والياآت وأما فى عصا فرجوع الى أصلها وأما فى عم وشج فلانا لما أردنا النسب اليهما فتحنا عينهما كما فى غر فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليلا (وحيث قلبنا الياء واوا فلابد من تقدم فتح ماقبلها) على قلبها لما تقرر أن قلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا فان قلت فما وجه فتح العين فى نحو قاض عند من قال قاضوى بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب أنه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة فى) كل ثلاثى مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء أم مضمومها أم مكسورها فالمفتوح الفاء نحو (فعل كنمر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدئل و) المكسور الفاء نحو (فعل كابل) فتقول فى النسب اليها نمرى ودؤلى وابلى بفتح العين فيهن كراهة توالى الياءين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلى بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل فى جهة واحدة فلا تنقل الامر (الخامس والسادس) مما يحذف لياء النسب (علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول فى النسب الى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدى) بحذف

(قوله لان شبهها بالف التأنيث) هكذا فى بعض النسخ والصواب بتاء التأنيث (قوله خبر الارجح) فيه نظر وانما هو معطوف على الحذف كما ان قوله فى التى للالحاق عطف على قوله فى التى للتأنيث وهو عطف على معمولى عامل واحد وهو جائز والعذر له أن المعطوف على الخبر خبر وقال بعضهم اذا قلبنا الالف واوا فى نحو ملهى وحبلى وعلقى جاز الاتيان بالف قبلها فتقول حبلاوى وعلقاوى وملهاوى (قوله اسم الموضع حانية) هو بتخفيف الياء قال السيرافى ذكر اصحابنا ان الموضع الذى يباع فيه الخمر يقال له حانية كناحية والمعروف حانة ولعل الذى قال الحانوى جعل البقعة حانية لانها تعطف على الشراب باللطف واللذة وفى شرح الشواهد قال سيبويه الوجه الحانى لانه منسوب الى الحانة وهو بيت الخمار وانما جاز أن يقال حانوى لانه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو اذا عطف يريد أنه نسبة الى مقدر كما اشار اليه السيرافى والذى فى الصحاح والقاموس ان الحانية أى بالتشديد الخمر منسوب الى الحانة وهو موضع بيعها (قوله فان قلت الخ) قد يقال ان الفتح لغة لا توجد فى الصحيح فلا حاجة الى قوله فالجواب الخ وكثيرا ما يخالف المعتل الصحيح فليتأمل (قوله بكسرتين) بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر

علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا (فاما قبل التسمية) بهما (فانما ينسب الى مفردهما) لا اليهما (ومن أجرى زيدان علما مجرى سلمان) في لزوم الالف والاعراب على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبي مقبل لا خلف بن الاحمر خلافا للموضح

(ألا يا ديار الحي بالسبعان ۞ أمل عليها بالبلا الملوان)

(قال) في النسب (زيداني) باثبات الالف والنون كما تقول سلماني والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين) في لزوم الياء والاعراب على النون منونة (قال) في النسب (زيديني) باثبات الياء والنون كما تقول غسليني (ومن أجراه) أي زيدون (مجرى هرون) في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجراه (مجرى عربون) في لزوم الواو والاعراب على النون منونة (أو ألزمه الواو وفتح النون) كالماطرون (قال) في النسب على اللغات الثلاث (زيدوني) باثبات الواو والنون كما تقول هاروني وعربوني وماطروني وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فضوعرات) بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع (ان كان باقيا على جمعيته) ولم ينقل الى العلمية (فالنسب الى مفرده) لئلا يجتمع تأنيثان حين تنسب مؤنثا قاله أبو حيان (فيقال تمرى بالاسكان) في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع (وان كان علما فمن حكى اعرابه) حالة الجمع حذف الالف والتاء معا و(نسب اليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) للتأنيث والعلمية (نزل تاءه منزلة تاء مكة و) نزل (ألفه منزلة ألف جمزى) لكون ثاني ما هي فيه متحركا (فحذفهما) على التدريج فحذف اولا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جمزى (وقال تمرى بالفتح) في حكاية الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين (وأما نحو ضخمات) مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا (ففي ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لانها كالف حبلى) بجامع أن كلا منهما صفة ساكن ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلي (وابن في ألف نحو مسلمات) من الجموع القياسية (و) نحو (سرادقات) من الجموع الشاذة (الا الحذف) لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشيء (واما الامور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ما هي فيه ثاني العين كطيب أم واويها كهين (فيقال) في النسب الى (طيب وهين طيبي وهيني) بحذف الياء الثانية) المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين واربع ياآت ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله

(قوله أمل عليها) في شرح الشواهد (قوله وأمل من املال الكتاب (قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذي من قوله الذي يمد فوق الخ وكذا قوله بعد والغبار فالحاصل ان السرادق مشترك بين هذه المعاني الثلاثة والكرسف القطن

فيلزم

فيلزم النقل لو لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هبيخي باثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء المدغم فيها (وبخلاف نحو مهيم) تصغيره مهام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق أو من هام اذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التي هي عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهووم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين (وكان القياس ان يقال في) النسب الى (طيئ) بتشديد الياء وبالهمزة (طيئي) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهي الاولى (الفا على غير قياس) لانها ساكنة (فقالوا طائي) ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا كان القلب على القياس الامر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها (كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث (ثم تقلب الكسرة فتحة) كما في نمر (فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في) النسب الى (السليقة) وهي الطبيعة (سليقي وفي) النسب الى (عميرة كلب) والى سليمة الازد (عميري) وسليمي والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته أي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال

واست بنحوي يلوك لسانه ۞ ولكن سليقي أقول فاعرب

(ولا يجوز حذف الياء في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي (ولا) يجوز الحذف (في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل) لو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس الامر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون العين مضعفة (كجهينة وقريظة) بالمثلثة (تحذف تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) ثانيا (فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في) النسب الى (ردينة) رمح (رديني) باثبات الياء وتقول في

(قوله وبخلاف نحو مهيم الخ) قال الدنوشري تجويزه فيه أن يكون تصغير مهيام واضح وأما تجويزه أن يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لان ابن الحاجب صرح في شرحه للشافية وغيره انا اذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب لان مهوما اذا أريد تصغيره حذف منه احدى الواوين فصار بعد تصغيره مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم أيضا والنسبة الى مهيم المصغر مهيمي بثلاث ياآت قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء انما جاءت عند النسب لا قبله فاندفع تجويز الشارح أن يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم كتصغير مهوم أولا واذا نسب الى مهيم اسم فاعل قيل مهيمي بحذف الياء الثانية كطيبي في طيب فليتأمل وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ فيه يقال اذا زيدت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الاولى ياء وتدغم الاولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهيم اه (وأقول) الذي قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه أن مهوما اذا صغر حذف منه الواو الاولى فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فقيل مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيم وانه اذا نسب الى المصغر زيد فيه ياء لئلا يلتبس بالنسبة الى غير المصغر وخص بالزيادة لانه حذف منه احدى العينين وعلى هذا فالياء انما جاءت عند النسب لا قبله ومثله كما قال الغزي مصغر مهيم اسم فاعل هيم والظاهر ان كلا الصنيعين غير متعين لانه يجوز في المصغر تعويض الياء قبل الآخر اذا حذف شيء من الاسم فتجويز الشارح تبعا لابي حيان وتلميذه السمين مبني على أن التعويض حصل في التصغير وابن الحاجب مبني على عدم حصوله فقط كلام الدنوشري (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولى

النسب الى عينة وقو يم عقمي وقوى ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ماقبله لا يقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى نحو قليلة) بضم القاف (لان العين مضعفة) وحذف الياء يؤدى الى الثقل لولم يدغم أحد المثلين فى الآخر وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم الامر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشنوأة) حى من اليمن (تحذف تاء التأنيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التأنيث وهى حرف صحيح دال على معنى استقصروا الثانية وابعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئى) وأما قولهم شنوى فعلى لغة من قال ازدشنوة بتشديد الواو قاله ابن السكيت وماذكرناه فى فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة فى الاولى فلا نعلم فيه خلافا واما فعولة فذهب سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمى والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى نحو (قوولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) لما مر فى طويلة (ولا) يجوز ذلك (فى) نحو (ملولة لاجل التضعيف) فى العين وحذف الواو يؤدى الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به الامر (الخامس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غنى وعلى تحذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم تقلب الالف واوا) كراهة اجتماع الياآت مع الكسرتين (فتقول غنوى وعلوى) الامر (السادس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو قصى تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم تقلب الالف واوا) لما مر (فتقول قصوى وهذان النوعان) وهما فعيل وفعيل المعتلا اللام (مفهومان مما تقدم) فى فعيلة وفعيلة (ولكنهما اعاذكراهنا لذا استطرادا وهذا) الموضع (موضعهما فان كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحيحى اللام لم يحذف منهما شئ) وذلك نحو قولهم فى عقيل وعقيل عقيلى وعقيلى (وشذ قولهم فى ثقيف وقريش) وهذيل (ثقفى وقرشى) وهذلى

*(فصل حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية) فهى اما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف أصلى أو عن حرف الالحاق (فان كانت للتأنيث قلبت واوا كصحراوى) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة وشذ صنعانى فى النسبة الى صنعاء اليمن وبهرانى فى النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشابهان ألفى التأنيث ومن العرب من يقول صنعاوى وبهراوى على القياس (أو) كانت (أصلا سلمت) من القلب غالبا لقوتها باصالتها (نحو قرائى) فى قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها

واوا

(قوله واجتلاب فتحة الخ) هذا أحسن من قول المتن ثم تقلب الضمة فتحة وقد يقال ان الضمة تقلب فتحة كقلب الواو والياء ألفا فى نحو قال وباع فليتأمل (قوله فيثقل اللفظ به) مراده باللفظ التلفظ به أى فيثقل التلفظ به حال الفك فليتأمل *(فصل)* (قوله لان الالف) قال الدنوشرى ينظر ماوجه اتيانه بالالف ههنا اذ الهمزة انما قلبت نونا فيما نحن فيه فكان الاولى أن يقتصر عليها ثم نظرت فى ذلك فظهر لى أن معنى كلامه ماصرحوا به فى باب منع الصرف من أن الالف والنون فى نحو سكران يشبهان ألفى التأنيث ووجه الشبه مذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز ابدال الهمزة نونا فليتأمل اه وهو كلام غير واف بالمراد اشكالا وجوابا والحاصل أن القاعدة هنا قلب همزة التأنيث واوا وقد قلبت فيما ذكر نونا ووجه الشارح ذلك بالمشابهة المذكورة مع انها بحسب الظاهر غير واضحة والجواب ان الهمزة لما كانت منقلبة عن الالف والالف مشابهة للنون فى الجملة كانت الهمزة أيضا مشابهة للنون فتدبر

واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله فى التسهيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (للالحاق) نحو علباء (أو) كانت (بدلا من أصل) نحو كساء اصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة والقلب واوا فيهما (فتقول كسائى) بالتصحيح (وكساوى) بالقلب واوا رجوعا الى الاصل (وعلباوى) بالقلب واوا تشبيها بالف التأنيث (وعلبائى) بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى مافى الامثلة من النشر على خلاف الترتيب

*(فصل ينسب الى صدر) العلم (المركب) ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث (ان كان التركيب اسناديا كتأبطى وبرقى فى) النسبة الى (تأبط شرا وبرق نحره أو مزجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معتلا (كبعلى ومعدى أو معدوى فى) النسب الى (بعلبك ومعديكرب) وانما خير فى الياء بين ابقائها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثانى صار الجزء الاول منقوصا وياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضى وقضوى والارجح التصحيح كما تقدم وفى النسب الى المزجى خمسة أوجه أحدها ماذكره الموضح تبعا للناظم من الاقتصار فى النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثانى أن ينسب الى عجزه فتقول بكى وكربى واختاره الجرمى الثالث أن ينسب اليهما معا من الا تركيبهما فتقول بعلى بكى ومعدى كربى واختاره أبو حاتم وآخرون وأنشد عليه السيرافى

تزوجتها رامية هرمزية ... بفضلة ما أعطى الامير من الرزق

فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحى خوزستان الرابع أن ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكى ومعديكربى الخامس أن يبنى من جزأى المركب اسما على فعلل وينسب اليه قالوا فى النسب الى حضرموت حضرمى (أو اضافيا كامرئى) بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة (ومرئى) بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء (فى) النسب الى (امرئ القيس) قيل وامرئى شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئى بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس

اذا المرئى شب له بنات ... عقدن برأسه ابة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندى فانه ينسب اليه مرقسى (الا ان كان) المركب الاضافى (كنية كابى بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كابن عمرو وابن الزبير فانك) تحذف صدره و (تنسب الى عجزه) لانه المقصود بمدلوله (فتقول بكرى وكلثومى وعمرى) وزبيرى (وربما ألحق بهما ماخيف فيه اللبس كقولهم فى) النسب الى (عبد الاشهل أشهلى و) فى النسب الى (عبد مناف منافى) فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدى لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافى ينسب الى عجزه فى ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثانى ماتعرف صدره بعجزه

(قوله وانما خير الخ) قال الدنوشرى كان صواب العبارة أن يقال بين حذفها وقلبها واوا وقال أيضا قوله جاز فيها التصحيح والقلب كان الصواب أن يقال بدل التصحيح الحذف لما مر فى المتن اه ويمكن أن يقال مراد الشارح من بقائها على حالها عدم قلبها واوا ومعلوم انها تحذف مما مر فى الكلام على ياء المنقوص وكذا المراد بتصحيحهما فتدبر (قوله واستثنى الخ) ينظر هل هو صحيح أولا وهل قوله بعد ذلك والمضبوط الخ يفهم عدم جواز النسبة الى المضاف فيما ذكره هناك أولا (قوله لانه المقصود بمدلوله) قال الدنوشرى ينظر ما معناه اه ووجه التنظير واضح لان المدلول مدلول لكل من المضاف والمضاف اليه اصيرورتها لجميع علما بالوضع أو الغلبة لا مزية لاحد الجزأين على الآخر فكل منهما كحرف من حروف المبانى

(قوله من جزأى المضاف) تبع فيه غيره ولو قال من المضاف والمضاف اليه كان أولى وينظر هل يجوز فيما ذكره النسب الى الصدر أولا ٭ (فصل) ٭ (قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولا رأيته فى كلام أحد وهو كلام مشكل والذى فى شرح الجمل لابن جنى فاما شاة فوزنه فعلة ساكنة العين وكان بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام فى العين منها هل هى ساكنة أو متحركة فادعى انها متحركة فسألته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها ألفا الانها لو كانت ساكنة لوجب اثباتها كما ثبتت فى حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على أن سكون العين هو الاصل وأن الحركة زيادة فلا تثبت الا بدليل وانقلابها ألفا غير دليل على أن أصلها الحركة لان الحركة دخلتها لمجاورتها لتاء التأنيث التى لا يكون ماقبلها الا مفتوحا وقف هنا فأصل شاة شوهة فلما حذفت الهاء بقيت شوة ففتحوا الواو لتاء التأنيث فانقلبت ألفا فان قيل يلزم أن اللام اذا رجعت وزالت التاء أن تعود الى سكونها قيل هذا لا يلزم لان الفتحة تركت بحالها عند من بدليل انه لم يحتج على تحرك عين يدعنه فى قوله جرى الدميان بالخبر اليقين ٭ لانه قد جاء مثله فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله

يديان بيضاوان عند محكم

قد تمنعانك أن تضام وتهضما

اهـ ملخصا ولم يبين وجه حذف الهاء ولعله اعتباطا لمجرد التخفيف وبه يعرف ما فى كلام الشارح وانه مشكل من وجهين الاول ان مجاورة الهاء ليس من أسباب تحريك الواو الثانى أن التاء موجودة فى شوهة باعترافه فكيف يقول انها عوض عن الهاء المقتضى لعدم وجودها مع الهاء الأن يقال ان معناه انه قصد بها العوض ولله در اللقانى حيث قال عند قول المصنف أصلها شوهة بهاء أى فحذفت الهاء للتخفيف وفتحت الواو لاجل تاء التأنيث بعدها فقلبت ألفا (قوله وعلى القولين قلبت الخ) فيه تامل

الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بناء فعلل من جزأى المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقسى وعبقسى وعبشمى فى النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس

٭ (فصل) ٭ اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا فى مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء واصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربى برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك اجماعا (واذا نسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا فى مسئلتين احداهما أن تكون العين معتلة كشاة أصلها شوهة) بسكون الواو كصحفة ثم لما اقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها التاء (بدليل قولهم) فى تكسيرها (شياه) بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها والتكسير يرد الاشياء الى أصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف فى عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفا أو ترد الى سكونها الاصلى فتسلم من القلب ألفا ذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثانى (فتقول شاهى) على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلى بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (وأبو الحسن يقول شوهى) بسكون الواو ولا يقلبها ألفا (لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلى) فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسب الى غد غدوى وحكى عن ابى الحسن انه رجع فى كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه المسئلة (الثانية) مما يجب رد لامه (أن تكون اللام قد ردت فى تثنية كاب وابوان أو فى جمع تصحيح) لمؤنث (كسنة وسنوات) فى لغة غير أهل الحجاز (أوسنهات) فى لغة أهل الحجاز (فتقول) فى النسب الى أب وسنة (أبوى وسنوى أوسنهى) برد اللام كما ردت فى التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب أقوى على الرد لانه أجمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده فى غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده فى غيره اظهارا لمزيته فى الرد (وتقول فى) النسب الى (ذو وذات ذوى) باتفاق سيبويه وابى الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لان طويت أكثر من قويت وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى أن الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا

وعبارة بعضهم واعلالها يعنى ذو على مذهب الخليل أن يقال ان الضمة على الواو مستثقلة لاجتماعها مع الواوين فتحذف ثم الواو التى هى اللام لالتقاء الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو وعلى مذهب س يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان فتحذف الالف لاجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبنى وتنوين التمكين لا يدخله فتحذف

التنوين ثم تحذف فتحة العين لتسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر وقوله واغما صحت يحتاج الى تامل اهـ وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التصحيف لان الذى فى النسخ الصحيحة عين منقلبة عن واو يعنى أن الالف عين الكلمة وهى منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا واغما صحت أى لم تقلب ألفا كما قلبت فى ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ما حذف فى الكلام منها فلا اشكال (قوله وتقدم أن ما وجب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة الى بنات فلم ترد لامها فى الجمع بخلاف اخوات ويرد هذا النظر بان بعضهم صرح بان لام بنت أعيدت فى بنات الا انها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك البعض وان كان فيها طول ان قيل بنات واخوات فيهما بناء الواحد لانهما ابنت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك فى الجمع فجوابه ان هذا ليس تغييرا للمفرد بل رجوع الى الاصل وكان الاصل ان يقولوا بنوات لكن لما تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفوها لالتقاء الساكنين ولم يفعلوا ذلك فى اخوات لان بنات أكثر استعمالا فخففوه لذلك اهـ وأقول قد بين اللقانى أن الموضع أشار الى رد الواو فى بنات لانهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء فى المفرد مكسورة ونونه ساكنة دل على انهم ردوها فى الجمع الى

ألفا وقلبت الالف واوا فى النسب وذات هى ذو بزيادة التاء واغما قيل فى النسب اليهما ذوى (لامرين اعتلال العين ورد اللام فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان) بالواو على الاصل وقالوا اذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا غير منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما فى مسلمتان واغما صحت العين حال التكميل واعلت حال النقص لئلا يجتمع اعلالان فى حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص (وتقول فى) النسب الى (اخت أخوى كما تقول فى) النسب الى (اخ) اخوى (وتقول فى) النسب الى (بنت بنوى كما تقول فى) النسب الى (ابن) بنوى (اذا رددت محذوفه لقولهم) فى الجمع بالالف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية) وتقدم ان ما وجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب (وسره) أى وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر (ان الصيغة) أى صيغة اخت وبنت (كلها للتأنيث) وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهى للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائى بالثلاثى (فوجب ردها) أى رد صيغة أخت وبنت (الى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء فى) النسب الى مكة وبصرة نحو (مكى وبصرى و) فى الجمع بالالف والتاء نحو (مسلمات) لئلا تقع تاء التأنيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل أجروا الياء وان كانت للالحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح أولهما فى النسب كما فتح فى الجمع بالالف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء فى الجمع فيجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها ويخالف فى النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى أولهما على حركته و(يقول فيهما أختى وبنتى محتجا بان التاء لغير التأنيث لان ماقبلها ساكن صحيح) وتاء التأنيث اذا كان ماقبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاة وقناة (ولانها لا تبدل فى الوقف هاء) وتاء التأنيث تبدل فى الوقف هاء نحو رحمة ونعمة (وذلك) المذكور من كونها ليست للتأنيث (مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما) مع تاء الالحاق (معاملة) غيرهما مع (تاء التأنيث بدليل مسئلة الجمع) بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التى فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا أختات وبنتات والزمه الخليل أن ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال فى ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بان التاء فيهما ليست كالتاء فى أخت وبنت

صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فيقدر ردها فى الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء انما أعيدت اللام فى اخوات لانها واو ومفرد اخوات اخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب رجوع اللام فى جمع ما أوله مفتوح بالبنت ولا يخفى أن نكتة النحاة من زهر الادب الذى لا يحتمل الفرك

(قوله بحذف التاء الخ) لمعناه انا نحذف فى النسب تاء أخت و بنت ونردهما الى صيغة المذكر كما نفعل ذلك اذا أردنا جمعهما فانا نحذف تاءهما ونجلب تاء الجمع ونردهما الى صيغة المذكر (قوله فعلى الصحيح عند سيبويه) لان قولهم فى جمعه دماء يدل على انه فعل بسكون العين لانه كدلو ودلاء وظبى وظباء وأما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذ لا اعتداد به وقال ابن جنى فى شرح الجمل ذهب المبرد الى تحرك العين من دم لانه مصدر دميت دما مثل هويت هوى قال ابن السراج وليس بشئ لان دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذلك وانهم دمى دما انما هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب فاما قوله فاذا هى بعظام ودماء فعلى حذف مضاف أى ذى دماء وكذا قوله يقطر الدما وليس فى قوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * دلالة على تحرك العين من دم لانهم لما جرى عليها الاعراب فى قولهم دم ودماء ثم ردت اللام فى التثنية بقيت الحركة فى العين على ما كانت عليه كما قال يديان بيضاوان واجمعوا على سكون العين من يد اه ملخصا وبه يعلم وجه تضعيف كلام المبرد (قوله فى الرد الى السكون الاصلى وعدمه) يتأمل ذلك فان اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال تبقى الحركة العارضة بخلاف شاة (قوله أى الفاء والعين) قال الدنوشرى هما تفسيران للضمير المنصوب فى قوله رددتهما وصرحوا فى نحو ذلك بان ما بعد أى عطف بيان على ماقبله وهنا لا يصح ذلك لان عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتأمل اه ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لانهم قالوا ان ما بعد أى عطف بيان أو بدل أو حيث تعذر كونه بيانا فهو بدل ثم ان هنا اشكالا أقوى مما قاله وهو أن الصواب فى الضمير الراجع للمعطوف بأو التنويعية وجوب المطابقة وأو هنا تنويعية فكان الواجب أن يقول رددتهما وعلى تسليم انه يفرد بعدها كالتى للابهام فكان الواجب رددته ونظير ما هنا قوله تعالى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها وقد استشكل ما فى الآية وأجيب بان الضمير فى اليها عائد الى الرؤية المفهومة من رأوا المسلطة

لان التاء فى هنت فى الوصل خاصة وتبدل هاء فى الوقف فليست بلازمة وفى منت فى الوقف خاصة وتذهب فى الوصل بخلاف تاء أخت و بنت فانهما يثبتان وصلا و وقفا على صورتهما وفى المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول أخوى و بنوى بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابنى أو بنوى كما يأتى فى ابن (ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك) وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه فى تثنية ولا جمع (نحو يد ودم) مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شئ (وشفة) مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التأنيث (تقول يدوى) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت (أو يدى) بغير رد للمحذوف (ودموى) بالقلب والرد (أو دمى) بغير رد (وشفى) بغير رد (أو شفهى) بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره فى شفى وشفهى بالرد وعدمه (قاله الجوهرى وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الاشفهى بالرد لا يدفع ماقلناه) من جواز الامرين (ان سلمناه فان المسئلة) التى نحن فيها وهى جواز رد اللام وتركه (قياسية لا سماعية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) فى شفة (ان لامها واو فانه يقول اذا رد) اللام (شفوى) بالواو (والصواب ماقدمناه) من أنه يقال شفهى بالهاء لان لامها هاء (بدليل) رجوعها فى قولك (شافهت والشفاه) بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردى واما شفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلى وعدمه (وتقول فى ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابنى واسمى) بعدم رد اللام (فان رددت اللام) حذفت الهمزة و (قلت بنوى وسموى باسقاط الهمزة) ولا تقول ابنوى واسموى بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو وباقى الخلاف فى الرد الى السكون الاصلى وعدمه فسيبويه يقول سموى بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوى بالفتح لا غير وتقول فى ابنم بزيادة الميم ابنمى وابنى و بنوى ولا تقول ابنموى لما ذكر وعلى الاول فالنون تابعة فى الكسر للميم كما تتبعها فى الاعراب (واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه أو عينه رددتهما) أى الفاء والعين

(وجوبا فى مسئلة) واحدة (وهى أن تكون اللام معتلة كيرى علما) واصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهى عينه (وكشية) وهو كل لون يخالف معظم اللون واصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة الى الشين ثم حذفت الواو وهى فاؤها وعوض منها تاء التأنيث (فتقول فى) النسب الى (يرى) علما (يرئى بفتحتين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء و برد العين وهى الهمزة على قول سيبويه فى ابقاء الحركة بعد الرد) للمحذوف (وذلك لانه يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جمزى) بالجيم والزاى (فيجب حينئذ حذف الالف) لانها رابعة متحرك ثانى كلمتها (وقياس قول أبى الحسن يرئى) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف (أو يرأوى) بقلب الالف واوا (كما تقول) فى النسب الى ملهى (ملهى) بحذف الالف (وملهوى) بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى أصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلى فيصير يرأى بوزن يرجى والمقصور اذا كانت ألفه رابعة ثانى ما هى فيه ساكن كحبلى يجوز فى ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول فى) النسب الى (شية على قول سيبويه) فى ابقاء الحركة بعد رد المحذوف (وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لانك لما رددت الواو) الاولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشى بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كابل) بكسرة الهمزة والباء (فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهة توالى الكسرتين والياءين (كما تفعل فى ابل) اذا نسبت اليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (ثم) انقلبت (الالف واوا) لان الالف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (و) تقول (على قول ابى الحسن وشيى) بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلى وحيث عاد السكون الاصلى امتنع قلب الياء ألفا اذ لا مقتضى له (و يمتنع الرد فى غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول فى) النسب الى (سه) بفتح السين المهملة و بالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه (واصلهما سته و وعد) بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهى التاء ومن الثانى فاؤه وهى الواو وعوض منهما تاء التأنيث (بدليل) رجوعه الى الاصل فى (استاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو بغير تاء (سهى) بلا رد (لا ستهى) برد العين (وعدى) بلا رد (لا وعدى) برد الفاء (لان لامهما صحيحة) وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو أولى بالرد وجاء عدوى فى النسبة الى عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوفة والا لوجب أن يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف (واذا سميت بثنائى الوضع) حال كونه (معتل الثانى ضعفته) أى الثانى (قبل النسب) فزدت عليه من جنسه مثله (فتقول فى لو وكى علمين لو وكى بالتشديد فيهما) وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم أدغمت احداهما فى الاخرى (وتقول فى لا علما لاء بالمد) وذلك انك زدت على الالف ألفا أخرى فاجتمع ألفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل زيدت

على الامرين كما بيناه فى حواشى الفدا كهى وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال لو قال وأصلها وشى بلا تاء لكان أحسن كما سيأتى فى عدة فينظر ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله مما كانت لامه معتلة

الهمزة من أول الامر (فاذا نسبت اليهن قلت لوى) بتشديد الواو (وكيوى) لما تقرر أن حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان ياء ترد الياء الاولى الى أصلها وتفتح كما في غمر وتقلب الثانية واوا لئلا تجتمع اليا آت وان كان واوا أبقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع اليا آت الاربع (ولائى أولاوى) لما تقرر أن الهمزة اذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا اذا قلنا ازدنا على الالف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدنا همزة من أول الامر فانه يقول لائى لا غير ولا يجوز لاوى الا على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز (كما تقول في النسب الى الدو) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية (والحى) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكساء) بالمد (دوى) بتشديد الواو (وحيوى) بفتح الياء (وكسائى) بالتصحيح (وكساوى) بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية وريء اما والثانى ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه في التثنية كاب وأخ وما ترجع في الجمع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاه وذو والثانى ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة الى ثنائى الوضع خارجة عن ذلك

•(فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) لا مفرد من لفظه أولا فالاول كصحب وركب والثانى (كقوم ورهط) ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبى وراكبى ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلى لان اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس كشجرى) لا يقال يحتمل أن يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكى لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيرى باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعرى بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلى كفرضى في فريضة قاله خطاب الماردى في الترشيح (أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحد له) من لفظه (كأبابيلى) وعباديدى والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه أوله واحد ولكنه شاذ كمحاسن جمع حسن حكاه أبو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم (أو) حال كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه بطائفة باعيانهم (كانصارى) نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولى نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (واماكلاب وانمار علمين) لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر اعلاما (فليس مما نحن فيه لانه واحد) بالشخص وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية (فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة) ولا تردد فيقال كلابى وانمارى وضبابى ومدائنى ومعافرى وقد يرد

(قوله لما تقرر أن الهمزة الخ) كان توجيه هذا الكلام ان التضعيف بمنزلة الاصل حتى يقال ان الهمزة بدل من أصل

(قوله كأبابيلى) •(فصل)• قال الدنوشرى صرح البيضاوى بما يدل على ان له واحدا من لفظه فانه قال عقب أبابيل أى جماعات ابالة وهى الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط اه واقول ماصرح به البيضاوى سبقه اليه الزمخشرى فقال في أبابيل حزائق الواحدة ابالة وفي أمثالهم ضغث على ابالة وهى الحزمة الكبيرة شبهت الحزقة من الطير في تضامها بالابالة وقيل أبابيل مثل عباديد وشماطيط لا واحد لها اه هذا وقد سقط من خط الدنوشرى بين جماعات وابالة لفظ جمع وعبارة البيضاوى جماعات جمع ابالة

(قوله كالعلم) فيه تطرفان الاصول علم على العلم المخصوص وقوله قبله لاختصاصه بطائفة باعيانهم يقتضى أن الانصار علم فيكون ككلاب وانمار فليتأمل

الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس قاله في التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل بن احمد الفراهيدى فقالوا الفراهيدى على لفظ الجمع والفرهودى نسبا الى واحده لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حى من نجد وهو بطن من الازد اه فاللبس حاصل اذا قيل فرهودى فانه يوهم انه منسوب الى الفرهود اذا قيل انه ابو بطن (وفى غير ذلك) المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذى لا واحد له والجارى مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر الى مفرده ثم ينسب اليه) ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا وبينه مسمى به (فتقول في النسب الى فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وحمر) بالسكون جمع أحمر او حمراء (فرضى وقبلى بفتح أولهما وثانيهما) وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التأنيث وقلبت الكسرة فتحة كما في نمر (وأحمرى وحمراوى) وذلك لان حمرا اما جمع احمر او جمع حمراء فان كان جمع أحمر رددته اليه وقلت أحمرى وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوى لان الهمزة فيه للتأنيث وهمزة التأنيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد المكسر الى مفرده ولم يقل يرد الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما تحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو ثمرات وثمار فان نسبت الى ثمرات قلت ثمرى بفتح الميم وان نسبت الى ثمار قلت ثمرى بالسكون

•(فصل• وقد يستغنى عن ياءى النسب بصوغ المنسوب اليه على فعال) بفتح أوله وتشديد ثانيه (وذلك غالب في الحرف) جمع حرفة (كبزاز) بزايين معجمتين لبياع البز (ونجار) بالنون والجيم لمن حرفته النجارة (وعواج) لبياع العاج (وعطار) لبياع العطر ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله (وشذ قوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(وليس بذى رمح فيطعننى به • وليس بذى سيف وليس بنبال

أى بذى نبل) بدليل ما قبله فاستعمل فعال في غير الحرف بمعنى ذى كذا (وحمل عليه قوم) من المحققين كما قال ابن مالك (وما ربك بظلام) للعبيد أى بذى ظلم والذى حملهم على ذلك أن النفى منصب على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه انها غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة براز ولا لصاحب الشعير شعار اه والمبرد يقيس هذا (أو) بصوغ المنسوب اليه (على فاعل أو على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالاول كتامر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى لبن (وطاعم) أى ذى طعام (وكاس) اى ذى كساء (والثانى كطعم) اى ذى طعام (ولبن) اى ذى لبن (ونهر) أى ذى نهار (قال) الراجز

(قوله المذكور من اسم الجمع الخ) أشار الى توجيه اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه ومرأنه لا يحتاج الى تاويل وأن ما أول فيه غير واضح في باب الاضافة

(قوله الى فرائض) فيه نظر فقد ذكر بعض الافاضل أن الفرائض من قبيل العلم فهو مثل أنمار وكلاب السابقين فليتأمل

(قوله في نحو ثمرات وثمار) كل من ثمرات وثمار جمع ثمرة بالتاء المثناة فوق والميم الساكنة ولكنها تفتح في الاول فعند النسب تحذف علامة الجمع فقط وتبقى الميم مفتوحة

•(فصل)• (قوله فيطعننى به) قال العينى بالنصب لانه جواب النفى

(قوله ان النفى منصب على المبالغة) اى كما هو الغالب والا فقد ينسب الى أصل الفعل كقوله • على لاحب لا يهتدى لمناره •

(است بليلى ولكنى نهر) • لا ادلج الليل ولكن ابتكر
أنشده سيبويه فى كتابه ولكنى نهارى اى عامل بالنهار

•(فصل • وما خرج) فى النسب (عما قررناه فى هذا الباب فشاذ) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف فقط (كقولهم أموى بالفتح) فى الهمزة نسبة الى أمية بضم الهمزة (وبصرى) بالكسر فى الباء نسبة الى البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) فى الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال (و) الثانى بالزيادة فقط كقولهم (مروزى بزيادة الزاء) نسبة الى مرو ورقبانى وفوقانى وسفلانى وتحتانى نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد القزوينى (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بدوى بحذف الالف) نسبة الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان (وجلولى بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمدقرية بناحية فارس (وحرورى بحذف الالف والهمزة) نسبة الى حروراء بمهملات والمدقرية بظاهر الكوفة ينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى وشتاء وشتوى وشريف وشرفى بفتح فسكون وخرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو انف وأنافى والسادس بالزيادة والحذف نحو رازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طائى وصنعانى وبهرانى وروحانى نسبة الى طيء وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حارى نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فأما الانسان فحيرى والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو أميى نسبة الى أمية وبحرانى نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة أحدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين أموى وبصرى فالاول كانه منسوب الى المكبر وهو أمية والثانى كانه منسوب الى البصر وهى حجارة بيض توجد فى البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهرى ومروزى فالاول للفرق بينه وبين الدهرى بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملحدة والثانى للفرق بينه وبين المنسوب الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو بدوى ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثل له بمثالين جلولى وحرورى فحذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور

•(هذا باب الوقف)•

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختيارى بالياء المثناة التحتانية لا الاختبارى بالموحدة ولا الانكارى ولا التذكرى ولا الترنمى ويقابله الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة فى الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم فى الشعر ولتمام السجع فى النثر وهو أحد عشر نوعا الاول الاسكان المجرد الثانى الروم الثالث الاشمام الرابع ابدال الالف الخامس ابدال تاء التأنيث هاء السادس زيادة الالف السابع الحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع ابدال الهمزة العاشر

التضعيف

•(باب الوقف)•

(قوله لا الاختبارى بالموحدة) هو ما أشار اليه الشاطبى فى سورة النمل فى الكلام على قراءة الكسائى الايا اسجدوا بالتخفيف وقف مبتلى الاويا واسجدوا ومعناه انه اذا قيل لك قف على كل كلمة من كلمات هذه القراءة فقف على ألا لانها كلمة استفتاح ثم على يا لانها حرف نداء ثم على اسجدوا لانه فعل أمر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لانها كلمات لا يوقف عليها فى الاختيار لا يقال كان ينبغى ان يقول ولا الاضطرارى لانا نقول هذا خاص بالقراء لان الكلام اما ان يتم أولا فان تم كان اختياريا والا كان اضطراريا لانه لعدم تمامه لا يوقف عليه الا لضرورة انقطاع النفس وقوله ولا الانكارى هو الوقف بزيادة مدة الانكار تابعة لحركة ما قبلها ان لم يكن منونا نحو أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال جاءنى عمر ورأيت عمر ومررت بحذام وان كان منونا كسر التنوين وتعينت الياء نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكرى هو عبارة عن الوقف بمدة تلحق آخر الكلمة مجانسة لحركة الحرف الاخير من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن العامى وقوله ولا الترنمى هو الوقف بالتنوين نحو والعتابن كما مر فى بحث التنوين

التضعيف الحادى عشر نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم فى بيت فقال
نقل وحذف واسكان ويتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل

وأما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فأما (اذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهى لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره (فأرجح اللغات) الثلاث (وأكثرها ان يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين (كهذا زيد ومررت بزيد) بسكون الدال فى المثالين (وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيدا أو بنائية كايها) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف (وويها) بفتح الواو بمعنى أعجب والى ذلك أشار الناظم بقوله

تنوينا اثر فتح اجعل الفا • وقفا وتلو غير فتح احذفا

وانما أبدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين شبيه الالف من حيث ان اللين فى الالف تقاربه الغنة فى التنوين فأبدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء فى أنفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن فى الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها وأما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف فى الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح فالالف فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالالف هى الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رأيت فتى فالالف هى المبدلة من التنوين نظير الالف فى رأيت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثانى ان الالف بدل من التنوين فى الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى والقول الثالث انها الالف المنقلبة فى الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبى عمرو والكسائى وابن كيسان والسيرافى ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفى الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء أبين من الالف وهى لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو أبين من الياء وهى لغة بعض طيء والرابعة قلبها همزة لان الهمزة أخت الالف وهى ابين الحروف كلها وهى لغة بعض طيء أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وأن يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها فى الوقف الفا هذا قول الجمهور) والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا) لو كان حذف مطلقا من الاول أولا لأخصر واظهر لان اثباتهما يوهم ان كلا لغة وان اندفع الوهم بقوله بعدهما وهو لغة ربيعة

وأشبهت اذن منونا نصب ✱ فالقافى الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) فى شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر (واجماع القراء السبعة على خلافه) فانهم أجمعوا على الوقف على نحو وان تفعلوا اذا بالالف لكن فى حواشى مبرمان على الكتاب قال عسل الناس يقفون على اذن بالالف والمازنى يخالفهم ويقول هى حرف بمنزلة لن وهى بلن أشبه منها بالاسماء قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد فى الكافية وهذه حجته وذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى الى ان أصل اذن اذا الماية ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما فى يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف (واذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فان كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهى الالف) لخفتها (كرايتها ومررت بها) باثبات الالف بعد الهاء (وان كانت) الهاء (مضمومة أو مكسورة) وكان ماقبلها متحركا (حذفت صلتها وهى الواو) فى المضمومة (والياء) فى المكسورة (كرأيته) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما فى هو وهى أو زائدتان للاشباع رجح ابن الضائع الاول والزجاج الثانى واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازنى نسب اليه الثانى فان قلنا بالاول فلابد من اخراج هو وهى من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هى لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال فى الوقف هو وهى بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثانى فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ماقبلها متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فانه يجوز حذف صلتها فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى قال الشاطبى وفى غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا أو ياء (الا فى الضرورة فيجوز اثباتها كقوله) وهو رؤبة

(ومهمه مغبرة ارجاؤه ✱ كان لون أرضه سماؤه)

باثبات الواو فيهما لفظا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها فى الخط كالتنوين قاله الموضح فى الحواشى والمهمه المفازة والارجاء النواحى والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله ✱ الى ملك اعشو الى ضوء ناره)

باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك أشار الناظم بقوله

واحذف لوقف فى سوى اضطرار ✱ صلة غير الفتح فى الاضمار

وذكر فى التسهيل انه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ماقبله اختيارا كقوله

✱ لست فى لم اخاله ✱ أراد اخافها فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل (واذا وقف

(قوله فلا يحتاج الى ذلك) ينظر ما معنى ذلك وما المشار اليه (قوله فتقول منه ومنهو) انظر رسم الصلة فى هذه المواضع مع ما يأتى قريبا ان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لهما فى الخط (قوله واذا وقف على المنقوص) لم يذكر حكم الوقف على ما آخره ياء المتكلم فاثباتها أكثر من حذفها سواء حركت وصلا أو سكنت فيقال جاء غلامى ورأيت غلامى وضربنى ويجوز جاء غلام ورأيت غلام وضربن وفى المفصل والمفتاح ما يدل على ان من يحرك ياء المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا لان المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة الى حذفها والحق جواز حذفها فقد جاء فى التنزيل فما آتانى الله مفتوحا وصلا محذوفا وقفا فى قراءة أبى عمرو وقالون وحفص

على المنقوص وجب اثبات يائه فى ثلاث مسائل احداها أن يكون) المنقوص (محذوف الفاء كما اذا سميت بمضارع وفى) بالفاء أو القاف (أو) بمضارع (وعى) بالعين المهملة (فانك تقول) فى الرفع (هذا يفى وهذا يعى) وفى الجر مررت بيفى وبيعى (بالاثبات) للياء فيهما رفعا وجرا (لان أصلهما يوفى و يوعى فحذفت فاؤهما) لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة (فلو حذفت لامهما) فى الوقف (لكان اجحافا) بهما اذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن المسئلة (الثانية ان يكون) المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه (اسم فاعل من أرى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فنقلت الكسرة وهى (حركة عينه و) عينه (هى الهمزة الى الراء) قبلها وهى ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم أعل اعلال قاض (ولم يجز حذف الياء) وهى لامه (فى الوقف لما ذكرنا) من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على أصل واحد ساكن والى هذا أشار الناظم بقوله وفى ✱ نحو مر لزوم رد اليا اقتفى المسئلة (الثالثة ان يكون) المنقوص (منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا أو غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقى) فيجب اثبات الياء فيهما وقفا لانها تحصنت فى الاول بألف التنوين وفى الثانى بال (فان كان) المنقوص (مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات يائه) فى الوقف لانها كانت ثابتة فى الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها (و) جاز (حذفها) فرقا بين الوصل والوقف (ولكن الارجح) من الوجهين مختلف فالارجح (فى المنون الحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضى ومررت بقاضى باثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير ولكل قوم هادى) وما عند الله باقى (وما لهم من دونه من والى) باثبات الياء فيهن (والارجح فى غير المنون) وهو المقرون بال (الاثبات) للياء (كهذا القاضى ومررت بالقاضى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما ✱ لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من اثبت الياء فى المنون حالة الوقف ان الياء انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين فى الوقف فوجب أن تعود وحجة من حذفها فى غير المنون فى الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول أقوى واعلم ان المنقوص غير المنون أربعة أنواع أحدها ماسقط تنوينه بدخول ال وقد تقدم والثانى ماسقط تنوينه للنداء نحو يا قاضى فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لان النداء محل حذف والثالث ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ماسقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون والى ذلك أشار

(قوله فيجب اثبات الياء فيهما) خالف فى المنصوب فى المفصل

الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذى التنوين البيتين

●(فصل)● ولك فى الوقف (على المحرك الذى ليس هاء التأنيث خمسة أوجه أحدها ان تقف بالسكون) المجرد عن الروم والاشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى هذا هو الاكثر والاغلب (وهو الاصل) لان سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى والظاهر انها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لان الدائرة صفر وهو الذى لا شئ فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون (فى الوقف على تاء التأنيث) اذ لا يتأتى فيها الاوجه الباقية (و) الوجه (الثانى ان تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله الجاربردى (و) لا يختص بحركة بعينها بل (يجوز فى الحركات كلها) ويحتاج فى الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للقراء فى منعه اياه) اى الروم (فى الفتحة وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قوله) ووافقهم أبو حاتم على المنع لانه يشبه الثوباء فيفضى الى تشويه صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدى الحرف وهذه صورته ـ الوجه (الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم) ولا يكون فى المفتوح والمكسور لان فى الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويه الهيئة الفم وروى الاشمام عن بعض القراء فى الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتى (و) الاشمام (حقيقته الاشارة بالشفتين الى الحركة بعيد الاسكان من غير تصويت) يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك أردت بضمهما الحركة فهو شئ يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمى الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام (فانما يدركه البصير دون الاعمى) وعلامة الاشمام نقطة بين يدى الحرف وهذه صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك فى الوصل وأسكن فى الوقف وما هو ساكن على كل حال (و) الوجه (الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) فى اسم أو فعل (نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجئ التضعيف فى محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء الا عن عاصم فى مستطر فى سورة القمر (وهو لغة سعدية وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهى) ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردى و(ان لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة كخطاء ورشاء) لان الهمزة

●(فصل)●(قوله الذى ليس هاء التأنيث) تبع فى هذا التعبير الناظم ولو عبر بقوله الذى ليس تاء التأنيث كان أجود لان الهاء انما تثبت وقفا ولو كان النظر الى الوقف لقلب ألف الصرف الى التنوين لانقلاب التنوين فيه وقد تفطن لذلك بعد فقال ويتعين ذلك فى الوقف على تاء التأنيث (قوله خط بين يدى الحرف) قال أبو حيان انما كان خطا لان الروم أكثر من الاشمام والخط أكثر من النقط وكان بين يدى الحرف لئلا يلتبس بالفتحة (قوله فى اسم أو فعل) يتطرق للتقييد بهما الاخراج الحرف نحو نعم فلا يوقف عليه بما ذكر أولا فليتأمل الظاهر والله اعلم ان التقييد للاخراج وذلك لان الحروف لا يتصرف فيها وفى هذه الامور نوع تصرف وربما يفهم خروجها من قول الناظم ●حرف وشبهه من الصرف برى● تأمل (قوله وهى أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا) هذا هو الشرط الذى زاده على المصنف حيث قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل فى الوقف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسئلة

لا تدغم ولا يدغم فيها فى موضع اللام (ولا ياء كالقاضى ولا واوا كيدعو ولا الفا كيخشى) لاستثقال حرف العلة (ولا تاليا السكون كزيد وعمرو) لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذى قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه وقيل وان لا يكون منصوبا وشذ

● لقد خشيت ان أرى جدبا ● بالجيم والموحدة ورد بأن الموقوف عليه الالف لا الحرف الذى كان متحركا وصلا الوجه (الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة الى الباء (وقوله

انا ابن ماوية اذ جد النقر ● وجاءت الخيل أثافى زمر)

بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف فى قائل هذا البيت فقال الصغانى قائله فدكى بن عبد الله المنقرى وقال ابن السيد أظنه لعبد الله بن ماوية الطائى وجزم بذلك الجوهرى وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضح انه وجد بحاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس اذ جد النقر بالقاف المضمومة يريد النقر باسكانها والعامل فى اذ ما فى ابن ماوية من معنى شجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور وانتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهى أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه) فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة (و) أن يكون ذلك الساكن (لا يستثقل) تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه للاستثقال (وأن لا تكون الحركة) التى يراد نقلها (فتحة) على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادى (وأن لا يؤدى النقل الى بناء لا نظير له) لان ذلك لا يجوز وأن يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل فى نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله) لان المتحرك لا يقبل حركة أخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الآخر ساكنا (ولا فى نحو انسان ويشد) لان ما قبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه (و) لا فى نحو (يقول ويبيع) لان ما قبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل (لان الالف) فى انسان (والمدغم) فى يشد (لا يقبلان الحركة) لان الالف والمدغم واجبا السكون الا أن سكون الالف ذاتى وسكون المدغم عرضى (والواو المضموم ما قبلها) فى يقول (والياء المكسور ما قبلها) فى يبيع (تستثقل الحركة عليهما) لانهما ثقيلان فى أنفسهما فلو نقلت اليهما حركة زاد ثقلهما (ولا) يجوز النقل (فى نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة) لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لتوقيتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردى وعنه احترز بقوله وان لا تكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل فى الفتحة (الكوفيون والاخفش) طردا للباب (ولا) يجوز النقل (فى نحو هذا علم) بكسر العين لان النقل فيه يؤدى

(قوله لقد خشيت الخ) تمام البيت ● مثل الحريق وافق القصبا ● قال العينى والشاهد فى جدبا حيث شدد الباء والقياس جدبا وهو نقيض الخصب وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطر لتحرك فى الوصل ما كان ما كان وترك التضعيف على حاله فى الوقف تشبيها للوصل بالوقف فى حكم التضعيف انتهى وتأمل قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم ان مراده بقوله الوصل وصل الباء بالالف بعدها وكذا فى قوله للوصل (قوله وهى ان يكون ما قبل الآخر ساكنا) اى حال النقل اليه والا فقد يكون متحركا ثم تسلب حركته (قوله وان يكون المنقول منه صحيحا) هذا هو الشرط السادس الذى زاده أخره هنا وقدم ما زاده سابقا وتقدم ولعل أخره هنا لخصوص قول المصنف والشرطان الاخيران بقوله فى كلامه

الى بناء لانظيرله (لانه ليس فى العربية فعل بكسر اوله وضم ثانيه) وعنه احترز بقوله وان لا يؤدى الخ ولا يجوز النقل فى نحو غزو وظبى لان المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الاخيران) فى كلامه وهما ان لا تكون الحركة فتحة وان لا يؤدى النقل الى بناء لانظيرله (بغير المهموز فيجوز النقل فى نحو الله يخرج الخبء) فتقول الخبا (وان كانت الحركة فتحة) لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل ابدلالة بالذى لو افق التلاوة (و) يجوز النقل (فى نحو هذا ردء) فتقول ردؤ بكسر الراء وضم الدال (وان أدى النقل الى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كنقل الهمزة واذا سكن ماقبل الهمزة كان النطق بها اصعب (ومن لم يثبت فى أوزان الاسم فعل بضمة) فى أوله (فكسرة) فى ثانيه (وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز فى نحو بقفل) من قولك مررت بقفل (النقل) لانه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفاء (ويجيزه فى نحو بطء) من قولك مررت ببطء (لانه مهموز) وعدم النظير فى النقل من الهمزة مغتفر اذ نقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما لو وقف عليه مبتدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء او يرومون أو يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف الهمزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورأيت البطأ ومررت بالبطء بسكون الهمزة فى الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطئ والخبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ فى غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وانشد عليها الجوهرى لبعض الرجاز

ما زال شيبان سديدا رهصه ✱ حتى اتانا قرنه فوقصه

قال أراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى الصاد قبلها فحركها وفى النهاية تقول فى ضربه ضربه فى الشعر وقد استعملته العامة فى النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التأنيث الابيات الخمسة

✱(فصل واذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) وسلمت من القلب هاء (ان كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعلت وأمالات فوقف عليها الكسائى بالهاء وحده على غير القياس وقول أبى حيان وأما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (أو فعل كقامت وقعدت وانما التزمت التاء فى الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير فى قولك ربه وضربه وحمل مالا لبس فيه على ما فيه لبس وفى الخاطريات لابن جنى قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضربية فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم (أو) متصلة (باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت) لان التاء فيهما لما سكن ماقبلها

✱(فصل) ✱(قوله لانه قد انتقل الخ) يؤخذ منه انه قبل التحقير يوقف عليه بالهاء لاجل النقل الى الاسمية وظاهر كلامه انه لا وقف عليه بها و ينظر ما الحكم اذا سمى بثمت وربت ولات فليتأمل وقد يقال انه قبل التحقير على ضربية لا يوقف عليه بالهاء لان جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوى فتبقى على سكون التاء وقفا فليتأمل

صارت كانها ليست للتأنيث وانما جىء بها لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهى للالحاق بقفل وجذع (وجاز ابقاؤها) على صورتها (وابدالها) هاء (ان كان قبلها حركة) ولا تكون الا فتحة (نحو ثمرة وشجرة) فرقا بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت (أو) كان قبلها (ساكن معتل) ولا يكون الا الفا (نحو صلاة) وزكاة وذات (ومسلمات) وأولات لان الساكن المعتل كالمتحرك لتقدير الاتيه فى موضعه ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقى معها الساكن نحو دواب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله

فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل ✱ ان لم يكن بساكن صح وصل

(لكن الارجح فى جمع التصحيح كمسلمات) وهندات (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذى لا واحد له من لفظه (وما سمى به من الجمع تحقيقا أو تقديرا فالاول) وهو اسم الجمع نحو (أولات) فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات (والثانى) وهو ما سمى به من الجمع تحقيقا (كعرفات واذرعات) فانهما جمع عرفة وأذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام (والثالث) وهو ما سمى به من الجمع تقديرا (كهيهات فانها فى التقدير جمع هيهية) وأصلها هيهيات حذفت لامها وهى الياء ووزنها فعلات والاصل فعللات (ثم سمى بها الفعل) فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة (الوقف) خبر الارجح (بالتاء) متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا أن يكون فى جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانها تصير بدلا من الواو كما فى تخمة فصارت علامة التأنيث وأغنت عن ان يقال فى مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التاء الجمع والتأنيث واغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد اثبتت فى الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه فى الاعراب اجروه مجراه فى غيره (ومن الوقف بالابدال) هاء (قولهم كيف الاخوة والاخواه وقولهم دفن البناه من المكرماه) حكاه قطرب عن طيئ بابدال تاء الجمع هاء فى الوقف تشبيها بتاء التأنيث الخالصة (وقرأ الكسائى والبزى هيهاه) بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائى ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وفى الجاربردى ان من قدر هيهات جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفى الايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظا دون افراد وجمع (والارجح فى غيرهما) أى غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالابدال) هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه فى ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردى مقتصرا عليه (ومن الوقف بتركه) أى بترك الابدال هاء (قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت) بالتاء (وقال) ابو النجم (الشاعر

(قوله كانها الخ) مع قوله للالحاق كالمتنافيين فان الاول دال على انها للتأنيث والثانى على انها لغيره (قوله وقيل هيهات الخ) وجهه انه قلبت الياء التى بعد الهاء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولكن قد يرد هذا القول بان الهاء الاخيرة كان ينبغى ان تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وقولهم دفن البناه الخ) يوهم انه ليس بحديث وكلام الشارح أشد فى الايهام وفى تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبرانى فى الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم لما عزى بابنته رقية قال الحمد لله وذكره وهو غريب الآن يقال راعى المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء

والله أنجاك بكفى مسلمت * من بعدما وبعدما وبعدمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعى أمت)

فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل فى التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافى هذا تعليل الجاربردى وذكر ابن جنى فى الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه أبى على فقبله والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ فى الحلقوم واختلف فى ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهى متوسطة ابدا وقال الكسائى والجرمى يوقف عليها بالهاء لانها تاء تأنيث فتقول ذاه قاله الحوفى والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذا فى جمع تصحيح وما * ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

*(فصل ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل الى بقاء الحركة فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل لتوصل الى بقاء السكون فى الابتداء وسميت هاء السكت لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة (ولها ثلاثة مواضع أحدها الفعل المعل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه) بالحاق هاء السكت فيهن جوازا (ومنه) أى من الحذف للجزم (لم يتسنه) على القول بأنه من السنة واحدة السنين وان لامها واو محذوفة والاصل يتسنو قلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذف الالف للجازم ثم لحقته هاء السكت فى الوقف وهذا اختيار المبرد وأما اذا قلنا ان لام سنة هاء على رأى الحجازيين فالهاء فى يتسنه أصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من الحمأ المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الأمثال كما قالوا فى مثله تظنى والاصل تظنن وفى نظيره تقضى البازى والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل فى الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا وكان الكل على حاله (أو) كان الحذف (لاجل البناء) كما فى فعل الامر على قول البصريين (نحو اغزه واخشه وارمه ومنه) أى من الحذف للبناء (فبهداهم اقتده) وهو أمر من يقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهى ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام (والهاء) التى للسكت (فى ذلك كله جائزة لا واجبة) تقول فى الوقف لم يغزو لم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت وهى لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى ابن عمرو يونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ماقبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء (الا فى مسئلة واحدة وهى أن يكون الفعل قد) دخله الحذف و(بقى على حرف واحد) فى اللفظ (كالامر من وعى يعى فانك تقول) فيه (عه) بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن

(فصل) (قوله المسنون) المراد بالمسنون المصبوب (قوله وهى لغة الخ) قال الدنوشرى الظاهر كما يؤخذ مما يأتى ان آخر الفعل حينئذ ساكن اذ لا يوقف على متحرك اه وانظر ما المانع من الوقف بالروم (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن الخ) ينظر ما معنى قوله لانه يلزم الابتداء بالساكن لو لم يزد هاء السكت كلامه فليتأمل وقد يقال معنى لو سكن انه يلزم الابتداء بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك ان لم يسكن

او الوقف على المتحرك (قال الناظم) فى النظم وغيره تبعا لغيره (وكذا) يجب هاء السكت فى الفعل (اذا بقى) بعد الحذف (على حرفين احدهما زائد ولم يعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذى قاله الناظم (مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف) اذا أرادوا ان يقفوا (على نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء) خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضح وافق الناظم فى شرح القطر وقال بمقالته فصار مشتركا الالزام فما كان جوابه هو فهو جواب الناظم والى ذلك أشار الناظم بقوله وقف بها السكت اليمتين الموضع (الثانى ما الاستفهامية المجرورة) بالحرف أو بالمضاف (وذلك انه يجب حذف ألفها اذا جرت) ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف (نحو عم وفيم و) المجرورة بالمضاف نحو (مجىء م جئت) وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجىء م وهو سؤال عن صفة المجىء أى على أى صفة جئت ثم أخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذفت ألفها اذا جرت بحرف أو بمضاف (فرقا بينها وبين ما الخبرية) وهى الموصولة والشرطية (فى مثل سألت عما سألت عنه) او عن مثل ما سألت عنه فانها فيهما موصولة ونحو بما تفرح أفرح وكلما جئتنى أكرمتك فانها فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا فى الخبرية ويثبتوا فى الاستفهامية لان ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف ألف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها فى حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف ألف الموصولة مع شئت لغة نحو سل عم شئت (فاذا) حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة و(وقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة (ووجبت) الهاء (ان كان الخافض) لما الاستفهامية (اسما كقولك فى مجىء م جئت واقتضاء م اقتضى مجىء مه واقتضاء مه وترجحت) الهاء (ان كان) الخافض لها (حرفا نحو عم يتساءلون وبما) أى بهاء السكت (قرأ البزى) بخلف عنه والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء وأما المضاف فمستقل بفائدته فى مدلوله الافرادى فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف ما الاستفهامية اذا جرت فسلم فى المجرورة بالحرف وأما قول حسان

على ما قام يشتمنى لئيم * كخنزير تمرغ فى رماد

فضرورة وحكاه الاخفش لغة وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبى ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان تقول مجىء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك أشار الناظم بقوله وما فى الاستفهام اليمتين الموضع (الثالث كل مبنى على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب) فهذه ثلاثة قيود نخرج بالاول المعرب وبالثانى ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز لحاق هاء السكت (وذلك) المستوفى لها (كياء المتكلم وكهى وهو وفى نحو فتحهن) فى الوصل كاف الخطاب فانه يقول فى الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة (وفى التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه) والاصل مالى وسلطانى

(قوله واما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابى رضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة يهجو بها بنى عائذ بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أولها
ان تصلح فانك عائذى * وصلح العائذى الى فساد
والذى رأيته فى ديوانه ففيم يقوم وقال الدنوشرى كون ما استفهامية فى قول حسان على ما قام الخ محل نظر فليتأمل اه هذا وانما لم يصرح الشارح هنا بان حسانا هو الصحابى لان حسان حيث أطلق انصرف اليه اذ لا يعرف شاعر عربى غيره يسمى حسانا ولانه لما كان فى مقام الهجو كان من الادب عدم التصريح بكونه صحابيا وانما احتاج الشارح فيما يأتى لقوله الصحابى لقول المصنف الشاعر فانف الشارح من الاقتصار على وصفه بالشعر الذى يستوى فيه الفاضل والمفضول وترك الوصف بالصحبة التى بها بلوغ المأمول (قوله كياء المتكلم) قال اللقانى ان قلت فى التمثيل بها نظر اذ كثيرا ما تكون ساكنة قلت هى مبنية على الحركة دائما باعتبار الاصل والسكون لها عارض لقصد التخفيف أو يقال البناء لها دائم ثم تارة تبنى على السكون وتارة على الفتحة

(وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي الله تعالى عنه

اذا ماترعرع فينا الغلام • (فما ان يقال له من هوه)

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يأت بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي وضربي مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالاسكان واكرمتكه فمن الحق الهاء آثر ان لايجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد لكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لايلفظ به منفردا انتهى (ولاتدخل) هاء السكت (في نحو جاء زيد لانه معرب) بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلاتحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ أعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال أراد أبيض فضعف والحق الهاء وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف في المنع (ولا) تدخل هاء السكت (في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن) وهاء السكت انما تدخل لبيان الحركة (ولا في نحو لا رجل) بالفتح (ويا زيد ومن قبل ومن بعد) بالضم فبين (لان بناءهن عارض) غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شئ يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله) وهو أبو مروان

يارب يوم لي لاأظلله • (أرمض من تحت واضحى من عله)

فلحقت مابني بناء عارضا فان عل من باب قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة) فليراجع واظلل وأرمض وأضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء في عله بدل من الواو والاصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي كضرب) وركب من المتعدى (وقعد) وقام من اللازم لانه بني على حركة (لمشابهته للمضارع) المعرب (في وقوعه صفة) في نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذي ضرب (وخبرا) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطا) نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة أنواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث أنها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده وتمتنع ان حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله

• ووصلها بغير تحريك بنا • البيت • (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من اسكان مجردا ومع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل في الكلام) المنثور بالنسبة الى عدمه (كثير في الشعر) لانه محل الخروج عن القياس (فمن الاول) وهو النثر (قراءة) بعضهم وجئتك من سبا بنبا باسكان همزة سبا في الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل باثبات هاء السكت في الدرج) فيهما وأتى بانظر في الاول وقل في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثه اربعه بابقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة اليها (ومن الثاني) وهو

(قوله وقال حسان الشاعر) قال بعضهم زعم حسان بن ثابت ان الغول لقيته في بعض السكك فالقته على ظهره وجلست على صدره وقالت لئن لم تقل شعرا على قافية واحدة لاقتلنك فقال

اذا ماترعرع فينا الغلام

فما ان يقال له من هوه

فقالت ثن فقال

اذا لم يسد قبل شد الازار

فذلك فينا الذي لاهوه

فقالت ثلث فقال

ولي صاحب من بني الشيصبان

فطورا أقول وطورا هوه

(قوله لاأظلله) أصل أظلله أظلل فيه فحذف في ووصل الفعل اليه بنفسه وهو بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه وضم رابعه وهاء ساكنة آخره وقوله ارمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من شدة الرمضاء وأصل من تحت من تحتي بالاضافة الى ياء المتكلم وأضحى مجهول من ضحيت بالكسر للشمس ضحى اذا برزت قال الفارسي الهاء فيه مشكلة لانها لو كانت ضميرا لوجب الجر لان الظرف لايبنى في الاضافة ولو كانت للسكت لايجوز لانها لاتلحق ماحركته تشبه حركة الاعراب وأجيب بانها بدل من الواو والاصل علو فانهم (قوله المنثور) قيد به لان مطلق الكلام لايقابل الشعر لانه كلام (قوله بابقاء تاء ثلاثة) الاظهر بابدال تاء ثلاثة هاء ونقل حركة همزة أربعة اليها لان في كلامه تسمحا في موضعين الاول قوله بابقاء تاء ثلاثة ولم تبق على حالها بل قلبت هاء الثاني قوله ونقل همزة أربعة والمنقول انما هو حركتها

الشعر (قوله) وهو رؤبة كما في الكتاب اور بيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون

لقد خشيت ان ارى جدبا • (مثل الحريق وافق القصبا)

جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة (فقدر الوقف عليه فشددها على حد قولهم في الوقف هذا خالد بالتشديد ثم أتى بحرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء) بحاله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه أشار الناظم بقوله

وربما أعطي لفظ الوصل ما • للوقف نثرا وفشا منتظما

• (هذا باب الامالة) •

(وهي) مصدر املت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشئ يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح (ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيأ من صوب الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة (فان كان بعدها) أي الفتحة (ألف ذهبت) بالالف (الى جهة الياء) فتصير الالف بينها وبين الياء (كالفتى) بامالة الفتحة والالف (والا) يكن بعد الفتحة ألف (فالممال الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التأنيث ام لا (كنعمة وبسحر وللامالة) فائدة وحكم ومحل وأصحاب و (أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع) اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء فاذا عدت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على أصل او غيره مما سيأتي وأما حكمها فانها وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا أميلت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحرف أن لايمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي وأما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا وياتي التنبيه على غير الغالب وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولايميل الحجازيون الا مواضع قليلة و (أما الاسباب) التي تمال لاجلها (فثمانية أحدها كون الالف مبدلة من ياء متطرفة) في الاسماء أو الافعال (مثاله في الاسماء الهدى والفتى (ومثاله) في الافعال هدى واشترى) فالالف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي المقري

وتثنية الاسماء تكشفها وان • رددت اليك الفعل صادفت منهلا

(ولايمال نحو ناب) بالنون وهو السن (مع ان ألفه) مبدلة (عن ياء بدليل قولهم) في تكسيره (أنياب لعدم التطرف) الا أن يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لاغير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي (وانما اميل نحو فتاة) مؤنث فتى (ونواة) وان لم تكن الالف طرفا في اللفظ (لان تاء

(قوله القصبا) الثابت في أكثر النسخ بالصاد المهملة وفي بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى

• (باب الامالة) •

(قوله من صوب) بتطرهل صوب بالباء التحتية أو التاء الفوقية

التأنيث فى تقدير الانفصال) فالالف فيهما مبدلة من ياء فهى وان لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما (و) السبب (الثانى كون الياء تخلفها) أى الالف (فى بعض التصاريف كالف ملهى) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى) مما كان زائد الالحاق (و) الف (حبلى) مما كان زائد التأنيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو فى الافعال (فهذه الامثلة (وشبهها تمال) لان الياء تخلف الالف فيها فى بعض التصاريف كالتثنية والجمع فى الاسماء والبناء للمفعول فى الافعال (كقولهم فى التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفى الجمع) ملهيات وارطيات و(حبليات وفى البناء للمفعول غزى وعلى هذا) الاخير (فيشكل قول الناظم) فى النظم وغيره (ان امالة الف تلا فى والقمر اذا تلاها المناسبة امالة الف جلاها وقوله) فى شرح الكافية (وقول ابنه) فى شرح النظم (ان امالة الف سجى لمناسبة امالة الف قلى بل امالتهما كقولك) اذا بنيتهما للمفعول (قلى وسجى) بضم أولهما وكسر ماقبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا أمكن غيره وأجاب المرادى عن ذلك لماذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى لامالة نحو دعا عما الفه عن واو لم يعتبره القراء بدليل باتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه ماجاوز الممال فانما اما لوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعى الى امالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز الامالة فى نحو دعا وغزا لانه يؤل الى الياء اذا بنى للمفعول انتهى وعندى ان هذا الجواب لايرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد (ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الالف فى بعض التصاريف (مارجوعه الى الياء مختص بلغة شاذة أو) رجوعه الى الياء (بسبب ممازجة الالف لحرف زائد) فلا يمال شئ من ذلك (فالاول) وهو اختصاص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة (كرجوع ألف عصا وقفا) المنقلبة عن واو (الى الياء فى قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصىّ وقفىّ) بتشديد الياء فيهما والاصل عصوى وقفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء (والثانى) وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زائد (كرجوعهما) اى الفى عصا وقفا (اليها) اى الى الياء (اذا صغرا) عند الجميع (فقيل عصية وقفى) بتشديد الياء فيهما والاصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لممازجتها ياء التصغير وهى حرف زائد والممازجة المخالطة والمجاورة (أو جمعا) أى عصا وقفا (على فعول) بضم الفاء (فقيل عصىّ وقفىّ) بتشديد الياء فيهما والاصل عصوو وقفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوى وقفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واو ثم كسرت فاؤهما اتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى أصله فالياء الثانية المدغم فيها هى ألف عصا وقفا وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهى حرف زائد

(قوله وعندى ان هذا الجواب الخ) قال الدنوشرى قال مولانا شيخ الاسلام شحاذة الحلبى اطال الله بقاءه قول الشارح وعندى ان هذا الجواب لايدفع الاشكال الخ ممنوع لان محط الاشكال ان جعل التناسب سببا للامالة فيما ذكر من تلا ونحوه غير محتاج اليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع بان ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكر لكونه محتاجا اليه بخصوصه وانما ذكره لانه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس فى كلامه ماينفى أن يكون غير التناسب سببا آخر وفى جواب المرادى مايشير الى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لان كلا من الفريقين قائل بالتناسب كما تقدم اه بحروفه ويمكن ان يوجه اقتصار ابن مالك على ماذكر لكونه تمسكا بأقوى السببين لكونه متفقا عليه وان كان غيره باعتبار أمر فى ذات الكلمة وهو كون الالف تنقلب ياء فى بعض التراكيب فليتأمل ثم رأيت فى المرادى ان التناسب أضعف الاسباب اه ولايخفى مافى قول الحلبى وليس مافى كلامه ماينفى ان يكون غير التناسب الخ لان قوله بلا داع سواه صريح فى انه لاسبب غير التناسب وكون كلا الفريقين قائلا بالتناسب لايصحح ملاقاة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبر (قوله لممازجتها الياء الخ) حق العبارة لممازجتها الواو الزائدة لان انقلابها ياء انما هو لانقلاب الثانية فلا يقال قلبت ياء لممازجتها الياء الخ

السبب (الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤل عند اسناده الى التاء) المثناة فوق (الى قولك فلت بكسر الفاء) وحذف العين (سواء كانت تلك الالف) المبدلة من عين الفعل (منقلبة عن ياء) مفتوحة اومكسورة فالاول (نحو باع وكال و) الثانى نحو (هاب أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات) فانك تقول فيها اذا أسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء فى لغة الجميع ومت (فى لغة من قال مت بالكسر) فى الميم بحذف عين الفعل فيصير فى اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما فى هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق التحويل كما فى بعت وكلت فان أصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة فى الجميع الى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل فى يائى العين المفتوح لاتحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما أشبهها تمال لما ذكرنا (بخلاف) المنقلبة عن واو مفتوحة (نحو قال و) عن واو مضمومة نحو (طال) فى لغة الجميع (ومات فى لغة الضم) فهذه لاتمال لانك تقول اذا أسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفاء فيهن اما قلت فبالتحويل وأما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال فى لغة الكسر ولا تمال فى لغة الضم السبب (الرابع وقوع الالف قبل الياء) المفتوحة متصلة (كبايعته وسايرته) ذكره ابن الدهان ومثله باية (وقد أهمله الناظم) فى النظم (و) سيبويه و (الاكثرون) وذكره فى التسهيل فقال أو متقدمة على ياء تليها السبب (الخامس وقوعها) أى الالف (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بها من غير حاجز بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها الا أن الامالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب (أو منفصلة) منها (بحرف واحد (كشيبان) علما من الشيب (وجادت يداه) والاول أقوى لان انخفاض الصوت بالساكن أظهر منه فى المتحرك لقربها من حيز المد (أو) منفصلة منها (بحرفين أحدهما) وعبارة التسهيل ثانيهما (الهاء نحو دخلت) هند (بيتها) وشرطه أن لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند اتبع بيتها قاله الموضح فى الحواشى السبب (السادس وقوع الالف قبل الكسرة) متصلة (نحو عالم وكاتب) السبب (السابع وقوعها) أى الالف (بعدها) أى الكسرة (منفصلة) منها (اما بحرف) واحد (نحو كتاب وسلاح) فالفاصل بين الكسرة والالف فى الاول التاء وفى الثانى اللام (أو) منفصلة (بحرفين) كلاهما متحرك و(أحدهما) وهو الثانى (هاء) وأولهما غير مضموم فيمال (نحو يريد أن يضربها) دون هو يضربها (أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو شملال) بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة (وسرداح) بمهملات وهى الناقة العظيمة دون رأيت عنبا الا على وجه شاذ (او) منفصلة (بهذين) الحرفين الساكن فالمتحرك (وبالهاء نحو درهماك) وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف ساكن وهاء وغيرهما وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والهاء ان ينزلا منزلة حرف واحد محرك غيرها وذلك لا امالة معه

(قوله فبالتحويل) ينظر هل يقال نظير ماتقدم ان لاتحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله جادت يداه) قال اللقانى لقائل ان يقول ألف يداه تخلفها الياء فى غير الرفع ويمكن الجواب بان المراد تخلف الياء الهاء فى بعض التصاريف أى الكلمات المباينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك اذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثانى) فيه نظر اذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان الحكم كذلك وان كانت الكسرة من كلمة أخرى وهى الياء فليتأمل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ماوجه منع الامالة اذا كان الاول مضموما ويمكن ان يقال انما امتنعت الامالة حينئذ لان فيها الرجوع الى الشئ بعد الاعراض عنه وتصير الاصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتأمل (قوله الساكن فالمتحرك) ينظر ماحكم مالو كان الاول متحركا والثانى ساكنا وبعده الهاء هل يمال أولا وما مثاله

ولم يذكر الفارسى فى الايضاح ان امالة درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة اعنى لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول الناظم فدرهماك من علة لم يصده السبب (الثامن ارادة التناسب) اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك أشار الناظم بقوله وقد اما لو التناسب بلا داع (وذلك اذا وقعت الالف بعد ألف فى كلمتها او) وقعت (فى كلمة) أخرى قد (قارنتها قد أميلتا) أى الالفان (لسبب) من الاسباب المتقدمة (فالاول) وهو الذى وقعت فيه الالف بعد الف فى كلمتها وقد أميلت الالف الاولى لسبب (كرأيت عمادا وقرأت كتابا) فان الالف الاولى فيهما قد اميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم فى المثال الاول والتاء فى المثال الثانى فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى (والثانى) وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة فى كلمة اخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما) فان رعاية التناسب فى الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة لسبب اما ان تكون سابقة على الالف التى لا سبب فيها او آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما فى عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت آتية بعدها فاما ان يقع ذلك فى الفواصل أولا فان وقع فى الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن فى الفواصل فلا تمال ولذلك اذا اما لوا فيضة ذال بعاذ ر لكسرة رائه لا يجيزون امالة ألفه مع انهما فى كلمة واحدة فكيف اذا كانا فى كلمتين (وأما الموانع) لاسباب الامالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضا) كعدد الاسباب (وهى الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهى الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما اميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلى الى الحنك فلو أميلت الالف فى صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو اميلت فى هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثانى أشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف أقوى مانعا كما سيجىء واما الراء وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية لتكرر الذى فيها بل قيل هو أشد مانعا (وشرط المنع بالراء امران) أحدهما (كونها غير مكسورة و) الثانى (اتصالها بالالف اما قبلها) ولا تكون الا مفتوحة (نحو فراش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم فى الاول والمتأخر فى الثانى (أو بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا حمار ورأيت حمارا) وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء (وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمتصلة) فى منع الامالة (وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الالف

(قوله أو وقعت فى كلمة) أشار الى ان قوله فى كلمة معطوف على بعد لا على فى كلمتها وحينئذ فيكون قوله أو فى كلمة قارنتها أعم من كون الالف الممالة للتناسب بعد الكلمة التى فى الالف الممالة لغيره أو قبلها او يظهر التمثيل بامالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللقانى فقال أو فى كلمة معطوف على فى كلمتها أى وقعت الالف بعد الالف فى كلمة قارنتها أى قارنت الكلمة التى فيها الالف الممالة للتناسب وحينئذ فتكون الالف الممالة للتناسب مسبوقة بالالف الممالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بان يقدر أو فى كلمة معطوفا على بعد والضمير فى قارنتها عائد على الالف ذات السبب أى وقعت الالف الممالة للتناسب فى كلمة قارنت الالف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اهـ وكأن وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لان الالف التى عاد عليها الضمير هى الممالة للتناسب لا ذات السبب وليس الاستخدام بمقبول فى كل مقام (قوله أو المقدرتين) أورد عليه ان شرط الامالة التى يكفها المانع ان لا يكون سببها مقدرا من كسرة أو ياء ويجاب بان ذلك فى السبب الموجود فى نفس الالف لا فى الموجود بعدها كما يأتى فى كلام الشارح فى جاد فتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعد وهابط لفظهما (قوله وبعضهم الخ) ظاهر اطلاقه انه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هنالك قول بان حروف الاستعلاء لا تكون مانعا أولا (قوله وبعضهم يجعل الخ) وينظر هل الراء المتقدمة ان المفصولة بحرف تكون مانعة من الامالة على هذا القول أيضا كما لو تأخرت مفصولة أو يفرق بينهما وذلك نحو رجال

ان يتصل بها) أى بالالف (نحو صالح وضامن وطاب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (الا ان كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طلاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فان أهل الامالة يميلونه) لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة فى التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة أولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوى المستعلى من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء الفوقانية (وهى التى لا يعيش لها ولد) فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل هذا) الساكن (منزلة المكسور) ويجعله مانعا من الامالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أى عن الالف (كونه اما متصلا) بالالف (كساخر) بالخاء المعجمة (وحاطب وحاظل) بالحاء المهملة فيهما (وناقف أو منفصلا) من الالف (بحرف واحد) (كنافق ونافخ وناعق وبالغ أو) منفصلا من الالف (بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لتراخى الاستعلاء) والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين وأطلق فى المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الامالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة) كخاف فان ألفه منقلبة عن واو مكسورة (ولا ياء مقدرة) كطاب فان ألفه منقلبة عن ياء فسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدرة فى الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة فى ألفيهما (فان السبب المقدر هنا) وهى الكسرة أو الياء (لكونه موجودا فى نفس الالف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) فى اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما (لانه) أى السبب الظاهر (اما متقدم عليها) أى على الالف نحو كتاب وبيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن فى نفس الالف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها (فمن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وحاق وزاغ) مع تأخره لان السبب مقدر فى نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما فى جاد من جد فى الامر وجواد جمع جادة وأصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الامالة على الافصح وبعضهم أجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما فى خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لان السبب المقدر متأخر عن الالف (مسئلة يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا) فى كلمة أخرى مستقلة بنفسها كما لو كان فى كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا يمال لاتصال المستعلى فى اللفظ اذا أدرجت فهذا مثل قولك مررت بفاضل وتارة

(قوله لان الفصل بحرف واحد كلا فصل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما مفصولا بحرف بخلاف الراء فانه لا بد من اتصالها متقدمة أو متأخرة الا عند بعضهم والمفهوم من قوله لان الفصل انه لا يضر الفصل بالحرف الواحد فى كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرها فليتأمل وقد يقال ان بعضهم ذهب الى أن الراء لا تمنع الامالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء الا متصلة لذلك وان كان بعضهم قال انها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر فان حرف الاستعلاء مفصول من الالف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذى بعده ثم رأيت بعضهم قال فى قوله من المتصل نظر لان كلا من الامثلة منفصل لان حرف الاستعلاء اذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل لاجل الالف فتأمل اهـ وأقول قد أشار اللقانى لذلك حيث قال قوله الا ان كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل اذ المكسور قبل المتصل متعذر لان متلو الالف لا يكون الا مفتوحا (قوله او منفصلا الخ) ينظر ما الفرق بينها وبين الراء فى ذلك حيث اختلفا حكما وقد يقال ان فى كلام الشارح اشارة الى الفرق

يفصل بينهما بحرف واحد نحو منافضل و يمال قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو يدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قاله الشاطبي (ولا يؤثر سببها) أي الامالة (الا متصلا) في كلمة واحدة والفرق أن المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أتى قاسم لوجود القاف) المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة أخرى (ولا) يمال نحو (لزيد مال لانفصال السبب) لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة أخرى (هذا ملخص كلام الناظم) في شرح الكافيه (وابنه) في شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما) في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك (انهما مثلا بأتى قاسم مع اعترافهما بان الياء المقدرة) في أتى المنقلب عنها الالف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من أن شرط الامالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها مقدرة (والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فما بالك مع انفصاله (والمثال الجيد) السالم من الطعن (كتاب قاسم) فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا (و) الاعتراض (الثاني أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكرا من الحكمين) المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا (قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال الا أن امالة المتصلة كلما كانت أقوى وقال أيضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد أن يعرفها قبل اه) يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه في الحكمين وقع في شرح الجزولية لابي عبد الله محمد النفزي بالنون والفاء والزاي (ولولا ما في شرح الكافية) من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (لحملت قوله في النظم) الخلاصة والكافية (والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن عصفور والنفزي وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الالفات التي هي صلات الضمائر (لاشعار قد يفعل) من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل (في عرف المصنفين بالتقليل) وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق (وأما مانع المانع) للامالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فانها تمنع) الحرف (المستعلي و) تمنع (الراء أن يمنعا) الامالة لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة (ولهذا أميل وعلى ابصارهم) غشاوة (واذ هما في الغار مع وجود الصاد) في الاول (والغين) في الثاني (و) أميل (ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الالف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك

(قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) قال ٤٣٨ الحفوشري قد يقال عليه تصريحه في شرح الكافية بانه يقال أتى قاسم بترك الامالة لا يكون مانعا من حمل كلامه في النظم على الصورتين المذكورتين وان كان الظاهر انه مانع من ذلك وانما قلنا ذلك لان خطأ الانسان في بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطا في البعض الآخر الذي يمكن تصحيحه وما نحن فيه كذلك تقليلا للخطا ما أمكن وخطؤه في البعض خير من خطائه في الكل فليتأمل على أن المشاححة في المثال ليست من دأب المحصلين وقد يقال انتصارا لابن مالك ان أتى قاسم انما يقرأ بهمزة ممدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقرأ بهمزة وتاء مفتوحة وألف بعدهما حتى تكون الياء المقدرة فيه اه وأقول قال الشهاب القاسمي معترضا على المصنف في اعتراضه الثاني بان مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضي أن كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ بان ما في شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم على ما ذكر لجواز أن يكون ما في النظم مخالفا لما في شرح الكافية اه وقد أشار الى ما قد يدفع الاول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن الغير النفزي ولكن ذلك لا يقتضي أن نصوص النحويين كذلك (قوله والنفزي) بسكون الفاء وزاي نسبة الى نفزة قبيلة من البربر كما في اللب زيادة على أصله

كله

كله متصلة (وبعضهم) أي العرب (يجعل المنفصلة) من الالف (بحرف كالمتصلة) في كونها تمنع المانع (سمع سيبويه الامالة في قوله) وهو سماعة النعامي يهجو رجلا من بني نمير بن قادر

(عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر ❊ بمنهمر جون الرباب سكوب)

بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء المكسورة بالدال

❊(فصل❊ تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة أحدها الالف وقد مضت وشرطها ان لا تكون) الفتحة (في حرف ولا في اسم يشبهه) لان الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما أشبهه الا ما يستثنى (فلا تمال الا) بكسر الهمزة والتشديد (لاجل الكسرة) التي هي من اسباب الامالة (ولا) تمال (نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الامالة (ولا) تمال (الى لاجتماع الامرين) وهما الكسرة والرجوع الى الياء (فيها) في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا ولو سميت بشيء منها فان كانت ألفه رابعة كالا أملتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن ياء وان كانت ثالثة كعلى والى لم تجز امالتها لان التسمية تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي (ويستثنى من ذلك) أي المشبه للحرف (ها) للغائبة (ونا) للمتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره (خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما) لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة أو ياء (فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها) بالامالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين (وأما امالتهم أنى ومتى) من الاسماء المبنية (وبلى) من أحرف الجواب (ولا) النافية (في قولهم افعل هذا اما لا فشاذ من وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها (و) الحرف (الثاني) من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير ياء) مثناة تحتانية (وكونهما) أي الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر او في راء نحو بشرر او في غيرهما (نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادي أو بكر ونحو اشر (بخلاف نحو أعوذ بالله من الغير ومن قبح السير) لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه مانع من الامالة نص على

(قوله جون الرباب) ضبط في النسخة المصححة بنصب جون على الحال وكان وجه عدم جره تعريفه بالاضافة لما فيه ال فلا يكون نعتا للنكرة وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجر لجواز كونه بدلا ٤٣٩ ثم انه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهمر به فليحرر

❊(فصل)❊ (قوله فلو سميت الخ) قد يقال ان الالا اذا سمي به فيه سبب آخر وهو الكسرة التي في أوله والى اذا سمي به فيه سبب للامالة وقد مر أن الكسرة قبل الالف سبب للامالة ولم يفصلوا هنا بين الالف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سرداح وشملال فمنع امالة الى بعد التسمية فيه نظر ويجاب عن ذلك بان شرط تأثير الكسرة للامالة أن لا تكون الالف منقلبة عن واو وصرح المرادي بقوله في شرح الالفية قلت الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو تأمل (قوله والذي سهل امالتها الخ) ظاهره أن ذلك جار في الجميع والذي في المرادي وغيره ان ذلك انما هو في بلى وفي لا وفي يا لانها التي نابت عن الجمل دون أنى ومتى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره أنه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة امتنعت الامالة فلا تمال فتحة الميم من رمم وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتأخرة (قوله ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة وعدم منعه اذا كان متقدما عليها وقد يقال وجهه أن حرف الاستعلاء اذا كان متأخرا أشد في المنع لما في الامالة حينئذ من التصعد بعد الانحدار وهو أشد من عكسه كما مر في كلام الشارح فليتأمل

(قوله مردود) هذا الرد مردود بان المصنف أعنى ابن مالك نص على امالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشئ نفيه وأيضا هو لم يلتزم فى الفيته ان ينص على جميع مسائل النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم أنه من عنده مع انه مسطور فى شرح المرادى والعجب منه حيث نسب للمرادى قبله مانسب ولم ينسب اليه هذا ولكن هذا أدبه رحمه الله *(هذا باب التصريف)* ٤٤٠ (قوله وهو تغيير الخ) قال اللقانى يدخل فى هذا الحد الاعراب على أنه معنوى اه وفيه نظر يعلم من كلام الشارح ثم ان هذا التعريف للصرف الذى هو فعل المصرف وأما حده بالمعنى العلمى فهو علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلام صحة واعلالا واليه أشار المصنف بقوله وتسمى تلك الاحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريفى التصريف العملى والعلمى (قوله خرج النحو فانه لا يتعلق الخ) قال الدنوشرى المفهوم من سياق الكلام وسباقه أن النحو تغيير ليس فى بنية الكلمة وليس متعلقا بها وانما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصريفا لعدم تعلقه بالبنية وأنت خبير بان النحو اما اسم للقواعد المخصوصة أو لادراكها أو الملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله ان النحو متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر اذ به تعرف تلك العوارض ويدخل فى قوله وغيرها الاعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات سبعة والمنصوبات ستة عشر والاضافة على معنى اللام أو فى أو من ووقوع الخبر مفردا أو جملة الى غير ذلك فليتأمل اه قال ويرد على قوله وأنت خبير الخ أن الصرف وكل علم كذلك فالاظهر الاعتراض بان المعرف الصرف بالمعنى العملى وهو نفس التغيير والنحو انما هو التغيير لا التغير اذ لم يجعلوا له اطلاقين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بان التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق

ذلك سيبويه أيضا ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تغلب المستعلى اذا وقع قبلها فتمال نحو من الضرر قال المرادى والتحرير أن يقال تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء وليس بعد الراء حرف استعلاء اه (واشتراط الناظم) فى النظم (تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالة فتحة الطاء من قولك رأيت خبط رياح) بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين فى نحو العرض والراء فى ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الاحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (هاء التأنيث وانما يكون هذا) الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء (فى الوقف خاصة كرحمة ونعمة) وانما أميلت الفتحة قبل هاء التأنيث وان لم تكن من أسباب الامالة (لانهم شبهوا هاء التأنيث بالفه) أى بالف التأنيث المقصورة (لاتفاقهما فى المخرج) وهو أقصى الحلق (و) فى (المعنى) وهو الدلالة على التأنيث (والزيادة) على أصول الكلمة (والتطرف) فى آخر الكلمة (والاختصاص بالاسماء) الجامدة والمشتقة ولا فرق فى ذلك بين هاء التأنيث وهاء المبالغة (وعن الكسائى امالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضا) لشبهها بهاء التأنيث فى الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانبارى) فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى وفى غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانبارى وليس بصواب كما بيناه

(هذا باب التصريف)

(وهو) فى اللغة تغيير مطلق وفى الصناعة (تغيير) خاص (فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى) فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهى الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف (فا) لتغيير (الاول) المعنوى (كتغيير المفرد الى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون (وتغيير المصدر الى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة فى الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة فى الوصف (و) التغيير (الثانى) اللفظى (كتغيير قول) من الاجوف (وغزو) من الناقص (الى

(قوله من حيث التعلق بالمركبات) ينظر ما معنى تعلق ماذكر بالمركبات اذ تصغير نحو فلس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فانه متعلق بنفس الكلمة على أن النحو قد يتعلق بالمفرد كالاسماء قبل التركيب فانها مبنية فليتأمل (قوله ولهذين التغييرين أحكام) قال اللقانى فى هذا الكلام نظر لان الصحة والاعلال هما نفس التغيير الثانى لا حكم له ولا للاول لان الاعلال افعال فهو تغيير أيضا والحق أن التغيير الثانى هو حكم التغيير الاول لانك اذا أردت بناء فال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الاول ثم ينشأ حكم لهذا المبنى وهو اعلاله بقلب عينه ألفا وهذا هو التغيير الثانى فان قيل قد يوجد الثانى بدون الاول كما فى المصدر وحينئذ فلا يكون حكما له والا تلازما قيل ذلك ممنوع لان اعلال المصدر تابع لاعلال الفعل على أن ماذكره شامل لما جعله حكما اذ يصدق على الصحة والاعلال انهما تغييران فى بنية الكلمة لغرض لفظى فاما أن يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما باطل ثم ان مقتضى كلامه التغاير بين التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف باحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الاول بان المراد من الصحة والاعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من ٤٤١ الوجوب أو المنع أو الجواز يعنى ان التصريف نفس التغييرين ثم ان وجود التغيير فى محل وامتناعه فى محل آخر وجوازه فى محل ثالث هو علم التصريف فمدلول التصريف هو التغيير فى بنية الكلمة الواقع فيها بالفعل ومدلول علم التصريف الاحكام المتعلقة به ايقاعا وسلبا وبهذا يتضح ماذكره من الحد والاحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه ان قول مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا لحصول سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذى هو متعلق الوجوب من نفس التصريف ووجوب الصحة فى لو

٥٦ ح نى

اذا لحصول سببه من عدم اعلال فعله وهو لاوذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذى هو عدم التغيير ليس تصريفا اذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذى هو تغيير سلبا وايجابا اه باختصار قليل مختل فى النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الاحكام الخ) قال الدنوشرى صريحه أن مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فان التصريف كما مر تغيير فى بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتأمل اه وأقول قد عرفت أن المصنف أراد بالاشارة معنى التصريف العملى والعلمى ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والاضافة على الاخير من اضافة العام الى الخاص ثم ان علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الادراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يسمى على الاطلاق الاخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الاعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الاسماء الخ) هو أخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرده نظر الى اختلافهما بالعموم والخصوص لا متيازهما بذلك وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات (قوله كابراهيم واسمعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف فى ذلك مع انهما يثنيان ويجمعان وتقدم أن تغيير المفرد الى التثنية او الجمع تصريف فليتأمل

قال وغزا) بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ماقبله والابدال فى أقتت والحذف فى قل والادغام فى رد ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها فى علم التصريف وهو الاولى (ولهذين التغييرين) لغرضين المذكورين (أحكام كالصحة) وهى اقرار الحرف على وضعه الاصلى كالياء فى بياض وابيض والواو فى سواد واسود (والاعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلى كقلب الياء فى بان وأبان وموقن وبائع وقلب الواو فى قام واقام وقيام وشبه ذلك فقلب احد الاصول من محله الى آخر كاينق جمع ناقة وحادى (وتسمى) معرفة (تلك الاحكام علم التصريف) وانما سمى هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل فى امرى اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة فى الالفاظ العربية كما تقدم فى الغرضين فهو من باب تسمية الشئ باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة فى اللغة العربية فلا يدخل التصريف فى الاسماء العجمية كابراهيم واسمعيل كما قال ابن جنى وان كانت متمكنة لان التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل التصريف

فى الحروف) لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لاتقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا) يدخل التصغير (فيما اشبهها) اى اشبه الحروف (وهى الاسماء المتوغلة فى البناء) كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة (والافعال الجامدة) وهى التى لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف فى الجمود وما دخله التصغير من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجىء الحذف فى سوف والابدال فى حاشى حتى عينا وهمزة ان هاء والحذف والابدال فى لعل والتصغير فى ذا والذى وفروعهما والابدال فى لام عسى والحذف فى عين ليس عند اتصال تاء الفاعل (فلذلك) اى لاجل ان التصغير لايدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال (لايدخل فيما كان) من الاسماء موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين اذ لايكون كذلك) فى الوضع على حرف أو حرفين (الا الحرف كباء الجر ولامه) فانهما موضوعان) على حرف واحد (وقد وبل) فانهما موضوعان على حرفين وما أشبه الحرف كتاء (قمت فانها موضوعة على حرف واحد (ونا من قمنا) فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من أن التصغير لايدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله (وأما ما وضع) فى الاصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصغير) نظرا الى اصل وضعه (نحو يد ودم) بحذف لامهما (فى الاسماء ونحو ق زيدا) بحذف فائه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (فى الافعال) وقس على ذلك

• (فصل • ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد واقله الثلاثى كرجل) لانه يحتاج الى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لايخلو من ان يكون متحركا أو ساكنا وأيا ما كان يلزم التنافى مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافى (وغايته الخماسى كسفرجل وما بينهما) اى بين الثلاثى والخماسى (الرباعى كجعفر) ولم يجوز واسداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان (والى مزيد فيه) واقله اربعة كقتال (وغايته سبعة كاستخراج) وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق (وامثلته كثيرة) بلغت (فى قول سيبويه) ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدى عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها (لاتليق بهذا المختصر) فلا نشتغل بها ادوما للاختصار بل تذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها الاربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولاتخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام

نحو

(قوله موضوعة وضع الاصوات) ينظر ما معنى قوله موضوعة وضع الاصوات وينظر هل قوله لبعد معرفة الخ ينافيه قوله مجهولة الاصل لاقتضاء البعد انه يمكن معرفة أصله (قوله ينقسم الاسم) أى المتصرف فلا يرد أن المبنى قد يكون على حرف أو حرفين وقول الشارح لانه يحتاج الخ باعتبار الوضع الاصلى وما حق الكلمة أن تكون عليه (قوله وذكرها) المتبادر انه مصدر مبتدأ وقول المصنف لايليق خبره وفيه تغيير لكلام المصنف لان يليق فى كلامه خبر عن قوله وامثلته فهو مبدوء بالتاء المثناة فوق ويلزم على كلام الشارح أن يقرأ بالياء المثناة تحت ويحتمل أن يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضى المسند الى ضمير الزبيدى

(قوله قصيرى) فى الصحاح القصيرى الضلع التى تلى الشاكلة وهى الواهنة فى أسفل الاضلاع والقصيرى أيضا أفعى اه واقتصر فى الصحاح (٢) على الثانى فقال القصيرى مصغرا مقصورا ضرب من الافاعى (قوله خيزلى) فى النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكر فى القاموس فى مادة احزأل (قوله أجفلى) فى القاموس ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى أى بجماعتهم وعامتهم والاجفلى الجماعة ٤٤٣ من كل شئ (قوله عنفوان) فى القاموس عنفوان الشئ وعنفوه مشددا أوله وبهجته (قوله طمع) من طمع يطمع طمعا فهو طمع وطمع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشرى فائدة فعل بكسر ففتح كثير فى الاسماء قليل فى الصفات ومنه ما روى أى كثير وقوم عدى ودين قيم ولحم زيم أى متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثانى وينظر هل زيم بالزاى أو بالراء اه وأقول هو بالزاى (قوله دئل) كان بعده فى النسخة المصححة رئم وضرب عليه بالقلم ولا أدرى وجهه والمناسب اصنيعه اثباته ليكون مثالا للصفة كسابقه ولاحقه وكونه منقولا لايقتضى اسقاطه لان دئل كذلك بل عدم النقل فى رئم أظهر كما يأتى فى كلامه (قوله لانهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال فى تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم الى ضم لازم (قوله ووجهه الجاربردى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجاربردى وكلام ابن جنى وينبغى أن ينظر

نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جراجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو عثانيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيباب مصدر اشهاب (وابنية الثلاثى) المجرد (احد عشر) بناء (والقسمة) العقلية (تقتضى ان تكون (اثنى عشر) بناء وذلك (لان) الحرف (الاول واجب الحركة) لانه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضمة (و) الحرف (الثانى يكون محركا وساكنا) فاحواله أربعة (فاذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الاول فى أربعة أحوال) الحرف (الثانى خرج من ذلك اثنا عشر) بناء وأما الحرف الاخير فلا عبرة به فى وزن الكلمة لانه حرف اعرابها (وأمثلتها) فى الاسم والصفة (فلس) سهل بفتح أوله وسكون ثانيه (فرس) بطل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضمة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أى متفرق بكسرة ففتحة (ابل) بلز بكسرتين (قفل) حلو بضمة فسكون (صرد) حطم بضمة ففتحة (دئل) بضمة فكسرة (عنق) جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الاربعة فى العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها (واما قراءة أبى السمال) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفى آخره لام (والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جنى فى المحتسب لابى مالك الغفارى (فقيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل اتبع الحاء) من الحبك (للتاء من ذات) فى الكسر (والاصل حبك بضمتين) فكسر الحاء اتباعا لكسر التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها (وقيل) لا لاتباع وانما الكسر (على التداخل فى حرفى الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين) فركب هذا القارئ منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفى كلمتين لابين حرفى كلمة واحدة ووجهه الجاربردى بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية

ما رد به ابن مالك اه وأقول عدم الفرق بين كلام الجاربردى وابن جنى من الذهول والغفلة عن كون الجاربردى اعتبر عمله العارى بعد تلفظه بالحاء المكسورة وابن جنى اعتبر ميله الى القراءة المشهورة وأما ما رد به ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة اليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لايعتمد على ما يسمع منه لامكان عروض ذلك له (٢) قوله واقتصر فى الصحاح الخ فى هذا النقل شئ تحرر اه

(قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاه الاخفش وعن الليث أن الوعل لغة في الوعل ونقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله ان فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه ترك تنوين فعل (قوله والرباعي) بالجر عطف على الثلاثي أي وأبنية الثلاثي وانظر لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جر الرباعي باللام كما فعل فيما يأتي في قوله وللخماسي المجرد أربعة (قوله كقطعل) ومثل قطعل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الاخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جخدب فسيبويه لم يثبته ورواه بالضم وروى الفراء برقع وطحلب فالاجود فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرثن وأما جؤذر فانه أعجمي وأما جخدب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال على انه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففا من جخادب كما قالوا ان علبطا مخفف من علابط والاظهر ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون لان الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردها ويقويه اظهار التضعيف في نحو سودد وعندد لارادة الالحاق بجندب ولو لم يكونا له لقيل سود وعند فلو كان هذا البناء معدوما لامتنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فانه اسم للجراد الاخضر الطويل الرجلين وجندب أيضا ابن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للاخضر الذي يعلو الماء) أي الشيء الاخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الاخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الماء اهـ ووصفها بانها تعلو يقتضى انه أراد الجرم الاخضر لا الوصف لانه لون قائم بالماء ولا يقال انه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وان الذي ينبت في جوانب محل الماء يسمى خرزا بالخاء والزاي ولم يذكر ذلك في القاموس وانما فيه خرز كصرد ذكر الارانب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم لمصنف في باب جموع التكسير وتقدم انا قلنا ان الصواب بضم الثاء المثلثة

وقال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بهما الريح (وزعم قوم اهمال فعل) بضم الفاء وكسر العين (أيضا) لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر (وأجابوا عن دئل) اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة (ورئم) بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست (بانهما ليسا من أصول الاسماء وانما هما (منقولان من الفعل) المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسماء الاجناس وأجيب بان السيرافي ذهب الى أن النقل قد يجيء في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) لفعل في أصول الاسماء (بوعل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في الوعل) بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا أن فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل (و) على القول بأنه (انما أهمل أو قل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائما على الاول وغالبا على الثاني (والرباعي المجرد) خمسة ابنية (مفتوح الاول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلهب للرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء (ومضمومهما) اسما (كدملج) بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم (ومكسور الاول مفتوح الثاني) اسما (كقطعل) بالذال والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل (ومكسور الاول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما او زيد ضفدع وصندد وهباع للاكول وقيل الهاء زائدة (وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الابل (والمختار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (انه فرع من مضمومها) استثقالا لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين (و) لانه (لم يسمع) فتح الثالث (في شيء) من الرباعي (الا وسمع فيه الضم) من غير عكس كجخدب وطحلب) للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الاسماء (وجرشع) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برتن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم التاء المثناة فوق أحد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان

للانسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية (الا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (وللخماسي المجرد أربعة) من الابنية (أمثلتها) مفتوح الاول والثاني والرابع اسما (سفرجل) وصفة شمردل للطويل وشقعطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو (جحمرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الا صفة وان القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما (كقرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قبعثر للاسد وصفة (قذعمل) بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (فجملة الاوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الاسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها ما بزيادة) في أوله (كمنطلق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محرنجم) او في آخره كحبلى (أو بنقص أصل كيد ودم) وأصلهما يدي ودمي (او بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علابط بدليل انهم نطقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الالف بعد اللام (انهم لا يوالون بين اربع متحركات) في كلمة واحدة الا ان يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (او بتغيير شكل) اي حركة (كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال (او بكسر اوله في نحو خرفع) بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد (وكتغيير مكسورهما) اي الاول والثالث (بضم ثالثه في نحو زئبر) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد (واما سرخس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة (وبلخش) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر (فاعجميان) لا عربيان اذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني

* (فصل * وينقسم الفعل الى مجرد) من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره

(قوله وشمردل) بالدال المهملة واعجامها لغة كما في القاموس (قوله الشيء التافه الحقير) ذكر بعضهم انه اسم للسحاب وبعضهم انه اسم دابة (قوله قذعمل) قال بعضهم والقذعمل لا يستعمل الا بعد النفي اما بها أو بغيرها فينظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خامسا وهو هندلع لبقلة والاظهر انه رباعي والنون زائدة * (فصل) *

أربعة كدحرج) ودربج اى ذل (والى مزيد فيه) وأقله اربعة كاكرم (وغايته ستة كاستخرج) وبينهما الخماسى كانطلق ومزيد الرباعى أقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم (و) مزيد الثلاثى (أوزانه كثيرة) ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعى أوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف فى هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم فى مزيد الرباعى وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز (وأوزان الثلاثى) المجرد (ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كضرب وعلم وظرف) لان الفاء لا تكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائما للخفة والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الاصل اضرب من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين (واما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهما انه أصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى والثانى انه فرع من فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه (فمن قال انه وزن أصلى مستدلا بان نحو جن وبهت وطل دمه وأهدر) دمه (وأولع بكذا وعنى بحاجتى بمعنى اعتنى بها وزهى علينا بمعنى تكبر) وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط فى يده ورهصت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمى على زيد واخواتها (لم تستعمل الا مبنية للمفعول) خبران (عده) وزنا (رابعا) خبر فمن قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأبابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ماذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الادغام فى نحو سوير) وترك الابدال فى نحو ورى (لم يعده) وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب ياء وتدغم الياء فى الياء وان الواوين متى اجتمعتا فى اول الكلمة أبدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما وأجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية فى وورى ليست متأصلة فى الواوية لانها منقلبة عن

(قوله وافعلل) أى بتخفيف نجهم وفى الحديث اذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهر أى غير منبسط (قوله وهو افعلل) أى بتضعيف اللام الاولى وتخفيف الثانية (قوله نحو اجرمز) يقال اجرمز الرجل انقبض من الشئ وضم جراميزه أى ما انتشر من لباسه (قوله لا يكون الا مفتوحا) من لازم ذلك انه لا يكون الا متحركا فقوله لرفضهم الابتداء بالساكن علة لمطلق حركته وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغى ان يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لان الماضى بنى على حركة لمشابهته المعرب ليكون علة لحركة اللام المطلقة وقوله للخفة لخصوص كونها فتحة (قوله واما ما جاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله ان الفاء لا تكون الا مفتوحة مع انها مكسورة فيما ذكر وكان ينبغى أن يقول والاصل فيهما فتح الفاء وكسر العين (قوله ونفست المرأة) فى الصحاح وقد نفست المرأة بالكسر ويقال أيضا نفست المرأة غلاما على ما لم يسم فاعله وفى شرح المنهاج للعلامة الشمس الرملى يقال فى فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما والضم أفصح اه (قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لئلا يلتبس الخ) هذا اجمال لا التباس

ألف وارى (وللرباعى وزن واحد كدحرج) وزلزل (ويأتى فى دحرج بالضم) فى أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (فى فعل المفعول)

(فصل فى كيفية الوزن ويسمى التمثيل) لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون فى تعداد الحروف وهيآتها وفائدة الوزن بيان أحوال ابنية الكلم فى ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل (تقابل الاصول بالفاء فالعين فاللام) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان (معطاة ما للموزون من تحرك وسكون) أصليين (فيقال فى) وزن (فلس) من الاسماء (فعل) بسكون العين (و فى) وزن (ضرب) من الافعال (فعل) بفتح العين (وكذلك) يقال (فى) وزن (قام) من الاجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما (لان أصلهما) قبل القلب والادغام (قوم وشدد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فى الاول وادغمت الدال فى الدال لاجتماع المثلين فى الثانى (و) يقال (فى) وزن (علم فعل) بكسر العين (وكذلك) يقال (فى) وزن (هاب) من الاجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لان أصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام (و) يقال (فى) وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (فى) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لان أصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات (فان بقى من اصول الكلمة شئ زدت) فى الميزان (لاما ثانية فى) وزن (الرباعى فقلت فى) وزن (جعفر فعلل و) زدت لاما (ثانية وثالثة فى) وزن (الخماسى فقلت فى) وزن (جحمرش فعللل) وماذكره الموضح فى كيفية وزن الثلاثى مجمع عليه وماذكره فى غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ماذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثانى ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثانى انه يوزن ويقابل آخره بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل الذى قبل آخره بلفظه وهو مبنى على ان الزائد هل هو الآخر او ما قبله فالفراء على الاول والكسائى على الثانى فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو اقوال أربعة (ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) ليتميز عن الاصل الا فيما يستثنى (فيقال فى) وزن (اكرم) بزيادة الهمزة (و بيطر) بزيادة الياء (وجهور) بزيادة الواو (افعل وفيعل وفعول) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (فى) وزن (اقتدر) بزيادة الهمزة والتاء (افتعل وكذلك) يقال (فى) وزن (اصطبر) مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء (وادكر) مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل (لان الاصل) فيهما (اصتبر واذتكر) قلبت تاء الافتعال فى الاول طاء وفى الثانى دالا للمناسبة (و) يقال (فى) وزن (استخرج) مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول (استفعل الا ان الزائد اذا كان

(قوله ويأتى فى دحرج بالضم الخلاف السابق) أى لان الدليل دل على أن المبنى للمفعول من حيث هو أصل فلا يقال من قال باصالة المبنى للمفعول هناك استدل بافعال ثلاثية لازمة للبناء للمفعول فقد يقال لا يأتى ما قاله هنا

(فصل) فى كيفية الوزن قدمه على ما بعده عكس النظم لان من فوائد الوزن معرفة الزائد من الاصلى ووجهه ما فى النظم ان بالفرق بين الزائد والاصلى يتوصل الى طريق وزن الكلمة (قوله على الترتيب) أى العاطفة المستفاد من الفاء (قوله وهو فى قوله فالعين فاللام) (قوله وهو مبنى) الاظهر وهما مبنيان لان البناء انما هو على المذهبين الاخيرين كما لا يخفى وقوله فهل جعفر الخ عائد للكل بدليل قوله أو لا يدرى

تكرار الاصل) سواء كان للالحاق ام لا (فانه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك
لاصل) لان تكرار الاصل فى علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظى فى علم النحو فكما ان ذلك
يعطى حكم الاول فيتبعه فى اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار
لما سبق (كقولك فى) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الانجذان بفتح
الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (و) فى وزن (سحنون) بضم
السين المهملة وسكون الحاء المهملة و بنونين وهو أول المطر والريح (و) فى وزن
(اغدودن) بالغين المعجمة وبالدال المهملة و يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن
النبت اذا اخضر (فعليل وفعلول وافعوعل) افاونشر امرتبا فالتاء فى حلتيت للالحاق
بقنديل والنون فى سحنون للالحاق بعصفور والدال فى اغدودن لغير الالحاق وذهب
بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال فى وزن حلتيت
فعليت وفى وزن سحنون فعلون وفى وزن اغدودن افعودل (واذا كان فى الموزون
تحويل) من مكان الى مكان و يسمى القلب المكانى (او حذف) لبعض الاصول
(اتيت) انت (بمثله فى الميزان فتقول فى) وزن (ناء) بالمد ماضى ينأى (فلع لانه من نأى)
والاصل نأى فحول اللام وهى الياء الى موضع العين وهى الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد (و) تقول (فى) وزن (الحادى) وهو مبدأ
العدد (عالف لانه من الوحدة) والاصل الواحد فحول الفاء وهى الواو الى موضع اللام
وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء
لوقوعها متطرفة اثر كسرة فصار الحادى (وتقول فى) وزن (يهب) مما حذفت فاؤه
(يعل) والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه فى الاصل يفعل
بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى يطأ
واخواته (و) تقول (فى) وزن (بع) أمر من باع (فل) والاصل بيع حذفت عينه لالتقاء
الساكنين (و) تقول (فى) وزن (قاض) مما حذفت لامه (فاع) والاصل قاضى حذفت
لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا
نعتبر الحركة والسكون باصلهما والفاء فى ذلك أصلها السكون والسين والهاء لما كان
فيلزم فى الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يقال فى وزنهما افعل لان أصلهما أطوع
وأريق والسين والهاء زائدتان

(قوله قاله التفتازانى فى يطا واخواته) أى قال ان حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فى الاصل والمراد باخوات يطا يدع ويذر

• (فصل • فيما تعرف به الاصول والزوائد قال الناظم) فى النظم

(والحرف ان يلزم فاصل والذى • لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

فعرف الحرف الاصلى بانه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بانه الذى لا يلزم
فى جميع التصاريف ومثله بتاء احتذى فانها زائدة لانها تحذف فى بعض التصاريف
تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء ولبس النعل (وفى) كلا (التعريفين نظر اما)
التعريف (الاول) وهو تعريف الاصل (فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل
زائدتان كما ستعرفه) قريبا (مع انهما لا يسقطان) فى جميع التصاريف (وأما)

التعريف (الثانى) وهو تعريف الزائد (فلان الفاء من وعد والعين من قال واللام من
غزا أصول مع سقوطهن فى يعد وقل ولم يغز) فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد
غير مانع وأجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد
والزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا
أو تقديرا (وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف
بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزائد
نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول) وهو تكرار الاصل (لا يختص باحرف بعينها) بل
يكون فى جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف
سألتمونيها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه ان يماثل اللام كجلبب) بزيادة الباء الثانية
للالحاق بدحرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملحفة (أو) يماثل (العين اما مع الاتصال
كقتل) بالتشديد وزيادة احدى التاءين على الخلاف فى أنها الاولى أو الثانية (أو مع
الانفصال بزائد) بينهما (كعقنقل) بفتح العين المهملة والقافين و بينهما نون ساكنة
وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل الفاء والعين كمرمريس) بفتح الميمين
وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفى آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة
وهو الداهية ومرمريث لتقرو لا ثالث لهما (أو) يماثل (العين واللام كصمحمح)
بمهملات الشديد وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمحمح أى أصلع
غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد
المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف وذكر فى التسهيل انه يحكم بزيادة ثانى المتماثلات
وثالثها فى نحو صمحمح يعنى الحاء الاولى والميم الثانية و بزيادة ثالثها ورابعها فى نحو
مرمريس يعنى الميم الثانية والراء التى تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى
فى صمحمح والميم الثانية فى مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس
ونقل عن الكوفيين فى صمحمح ان وزنه فعال وأصله صمح ابدلوا الوسطى ميما (وأما
الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر
(وسندس) وهو رقيق الديباج (أو) يماثل (العين المفصولة باصل كحدرد) بمهملات
اسم الرجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (فاصلى) جواب واما (واذا بنى الرباعى
من حرفين فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم) بكسر السينين المهملتين ووزنه
فعلل لان اصالة الاثنين محققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس أحد الباقين باولى
من الآخر فحكم باصالتهما وحكى عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه
وهو بعيد (وان صح) اسقاط ثالثه (كلمه) فانه يصح اسقاط ثالثه (و) يقال (لم) وهو
امر من لمت بمعنى لممت (فقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح للسقوط (زائد مبدل
من حرف مماثل للثانى) فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالى ثلاثة امثال فابدلوا من
احدها حرفا يماثل الفاء ورد بانهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الاصل لجاء
على التفعيل (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل

• (فصل) • (قوله فتعريف الاصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لان تعريف الاصل غير مانع لانه يدخل فيه ما ليس منه وتعريف الزائد غير جامع لانه يخرج منه بعض افراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر بالتامل لان ما ورد على طرد أحدهما ورد على عكس الآخر وبالعكس

(قوله ومرمريث لتقر) فى النسخة المصححة ضبط مرمريث بالثاء المثلثة وضبط التقر بالتاء المثناة وقضية صنيع القاموس ان مرمريث بالتاء المثناة وفسره بالداهية فهو مرادف لمرمريس ولم يذكر تقر بالتاء المثناة وانما ذكر نقر بالمثلثة وقال انه السير فى مؤخر السرج وانه بالتحريك وقد يسكن (قوله حيث قالوا صميمح) أى بان جاء بعد التصغير بين الميمين ثم جاء بعد الميم الثانية وفى بعض النسخ صميمح بياء بعد ياء التصغير وهو تحريف ناشئ عن الغفلة عن موضوع الكلام

من شئ وقال بقية البصريين أصل) واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه أولى من جعله ثنائيا مكررا امو افقاف المعنى لثلاثى المضاعف كما يقول البصريون فى أمثاله كقضقضت وكفكفت وكبكبت اه (والنوع الثانى) من نوعى الزائد وهو مازيد لغير تكرار (مختص باحرف عشرة) جمعت فى كلمات مرارا وهى هم يتساءلون ياهول استنم اسانى وتاه هويت السمان أهوت سليمان سالقونيها (وجمعها الناظم فى بيت واحد أربع مرات فقال

هناء وتسليم تلا يوم أنسه • نهاية مسؤل امان وتسهيل)

وينبغى ان يعد والشين المعجمة فى نحوا كرمتكش فى خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى مازيد حروف المد واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة يرجع اليها فالهمزة مجاورة للالف فى المخرج وتنقلب الى حرف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف فى المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمد فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت من الواو فى تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت فى قه وبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور ولها شروط (فتزاد الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين) ولا تكون فى الاول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (كضارب و) ثالثة نحو (عماد و) رابعة نحو (غضبى و) خامسة نحو (سلامى) بضم السين المهملة عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف الرباعى نحو ضوضى فانها فيه بدل من اصل لا زائدة (بخلاف نحو قال وغزا) لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من أصلين (وتزاد الواو والياء) اختها (بثلاثة شروط احدها ماذكر فى الالف) وهى ان تصحب اكثر من اصلين (والثانى ان لا تكون الكلمة) التى هما فيها (من باب سمسم) من الرباعى المضاعف (والثالث ان لا تتصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا (ولا) تتصدر (الياء قبل اربعة اصول فى غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) فى زيادتهما ثانيتين (وقضيب وعجوز) فى زيادتهما ثالثتين (وحذرية وعرقوة) فى زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين (و) بخلاف نحو (يؤيؤ ووعوعة) فانهما من باب سمسم

(قوله قلنا وهاء السكت كذلك) انما قيد بالسكت مع انها تزاد فيه وفى غيره لانه أظهر فى غرضه من انتفاء زيادة السين الخ لا تزاد الا فيه لظهور الجامع بين الشين والهاء حينئذ وانظر هلا قال انه ينبغى ان يعدوا الشين فيمن قال ماذكر ولما ذكر فى الشافية ماتزاد فيه السين قال وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة

(قوله فانها ابدل من أصل) هو الواو لان الاصل ضوضو والضوضا الصياح

والبؤبؤ بضم الباءين التحتانيتين بعدهما واو مهموزة اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول فى غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير له حينئذ والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهرى واختلف فى لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسى وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثانى اصلية واما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع نحو يدحرج وهو شجرة تسوك بعيدانه قاله المرادى وقال الجوهرى اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهى يقال ذهب فى اليستعور أى فى الباطل قاله الجار بردى (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضا وهى أن تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا تلزم فى الاشتقاق وذلك نحو مسجد) لمكان السجود (ومنبج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهرى اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لانه لم يتأخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهد مهد الصبى (ومرزجوش) لانه لم يتأخر عنها ثلاثة اصول فقط بل أزيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم وفى آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفى آخره شين معجمة بقلة طيبة الرائحة (ومرعز) بكسر الميم والعين المهملة وفى آخره زاى وهو مالان من الصوف (فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها) اى الميم لزوما (فى الاشتقاق) وبهذا رد ابن مالك على سيبويه فى قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا ان لا تكون كلمة رباعية موافقة من حرفين كرمرم ومهمه (وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين) وهما أن تتصدر وان يتأخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثانى لكفى لانه فرض الكلام فى الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو (نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال أخذه الافكل اذا أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كنأبيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير (وأكل) لان المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (واصطبل) بقطع الهمزة المكسورة لان المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فان اصطبل خماسى كجردحل (وتزاد) الهمزة (المتطرفة بشرطين وهما أن تسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من أصلين) سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم فالاول (نحو حمراء و) الثانى نحو (علباء و) الثالث نحو (قرفصاء) فالهمزة فى الاول والثانى سبقت بثلاثة اصول وفى الثالث باربعة اصول (بخلاف) همزة (نحو ماء وشاء) فان الالف قبلهما مسبوقة باصل واحد (وبناء وأبناء) فان الالف مسبوقة باصلين

(قوله كعضرفوط) هو ذكر العضاء وهو دويبة أكبر من الوزغة (قوله كجردحل) فسره الشارح فى قول الموضح وللخماسى المجرد اربعة أبنية بعد قوله قرطعب بسطر واحد فقال وصيغة نحو جردحل للجمل الضخم وفى القاموس الجردحل بكسر الجيم البعير الضخم وفى شرح الجمل لابن جنى أنه الجمل الغليظ (قوله فالهمزة فى الاول) الاظهر أن يقول فالالف

(قوله كعدبس) هو الشديد من الابل وغيرها (قوله عيثران) ضبط فى النسخة المصححة بالتاء المثناة والصواب أنه بالمثلثة (قوله وتزاد التاء فى التأنيث الخ) قال الدنوشرى ربما يفهم من اقتصاره على ماذكر ومن اقتصار الشارح ان تاء ترجمان أصلية وهو أحد القولين قال فى القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران وريهقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اصالة التاء اهـ فوزنه فعلان وهو معرب وقيل عربى وزعم بعضهم أنه يجوز أن يكون مأخوذا من

لابا كثر بخلاف نحو نباء وهو الخبر فان الهمزة لم تسبق بالف (وتزاد النون متأخرة بالشرطين) المذكورين فى الهمزة المتطرفة وهما أن يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من أصلين سواء فى ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وغضبان) وتزاد متأخرة أيضا فى المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما (وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وان تكون ساكنة وأن تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر) وهو الاسد (وعقنقل) بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم (وقرنفل) وهو نوع من العطر (وحبنطى) وهو القصير (ودرنتل) وهو النمر (بخلاف) نون (عنبر) فان قبلها حرف وبعدها حرفان (و) نون (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفى آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه أكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال أبو حيان والذى أذهب اليه ان النونين زائدتان وزنه فعنل (وتزاد) النون (مصدرة فى المضارع) نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عيثران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء فى التأنيث كقائمة) وقامت (و) فى (المضارع كتقوم و) فى الماضى (المطاوع) من الثلاثى والرباعى (كتعلم) بتشديد اللام (وتدحرج و) فى (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) فى (التفعل) نحو التكسر (و) فى (الافتعال) نحو الاقتدار وفى التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفى التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما لا تاء فيها (وتزاد السين فى الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (واهملها الناظم) فى النظم (وابنه) فى شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) فى الاستعمال فزيادة الهاء (كأمهات واهراق و) زيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير) بالمثلثة (بدليل سقوطها) اى الهاء (فى) المصدر نحو (الامومة) وفى الجمع ايضا كقوله ٭ فرجت الظلام بأماتكا ٭ وقد غلب الامهات فى العقلاء والامات فى البهائم وقيل الامهات جمع أمهة قال ٭ امهتى خندف والياس أبى ٭ فالهاء زائدة فى المفرد والجمع ووزن امهة فعلهة والهاء للتكثير أو للالحاق عند من أثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها فيكون وزن امهة

الرجم بالحجارة لان المفسر يرمى بالمطالب كما يرمى بالحجارة فحينئذ تكون تاؤه زائدة ويكون وزنه تفعلان وصرح هذا البعض بان ضم تائه اتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون مأخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم اى مقول بالظن وأقول المعنى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزنى والبيهقى فليتأمل (قوله وقامت) فيه نظر لان التاء فى قامت فى نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء فى قائمة ولذا جعل الاعراب عليها (قوله وتزاد السين فى الاستفعال) ذكر ابن مالك فى ايجاز التعريف انه لم تزد السين وحدها يعنى مجردة عن التاء الا فى اسطاع ويسطيع قال المصنف والاولى أن يدعى زيادتها فى ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة اذا أشتهت الضغابيس فاسقطوا السين فى الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها فى قدموس بمعنى قديم اهـ (قوله وابنه فى شرحه الخ) قال الدنوشرى قال شهادة الحاوى نسبة اهمال السين الى ولد الناظم سبق قلم لان كلامه فى موضعين كالتصريح فى زيادة السين

(قوله بأماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على انها زائدة وصدره ٭ اذا الامهات قبحن الوجوه ٭ وامهاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأ حمزة بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائى بكسر الالف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الالف وفتح الميم

فعلة

فعلة كأبهة وهى العظمة ويقويه حكاية الخليل فى كتاب العين تأمهت اما أى اتخذت اماثم حذفت الهاء فبقى اما ووزنه فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسى يعرض عنه وفى الصحاح امهات جمع امهة أصل ام اهـ (و) سقوطها فى (الاراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المبرد فى دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه الا دعوى الغلط عمن قاله لانه انما أبدل الهمزة فى هراق توهم انها فاء فادخلت الهمزة عليها فاسكنت (و) سقوط اللام فى (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله فى القاموس (واما تمثيل الناظم) فى النظم (وابنه) فى الشرح (وكثير من النحويين للهاء بهوله ولم يره و) تمثيلهم (للام بذلك وتلك) من أسماء الاشارة فى البعد تذكيرا وتأنيثا (فمردود) جواب أما (لان كلا من هاء السكت) فى لمه (ولام البعد) فى ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها حتى لا يقال عليه وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته الا ان قامت حجة) أى دليل (على الزيادة) وادلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همزة شمأل) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال (واحبنطأ) بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة فى آخره للالحاق باحرنجم والحبنطى الصغير البطن (وميمى دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط (وابنم) هو ابن والميم للمبالغة (ونونى حنظل) بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتاءى ملكوت) بفتح الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسينى قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفى آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفى خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس (وأسطاع) بفتح الهمزة (اسقوطها فى الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله فى الصحاح (و) فى (الحبط) بضمتين راجع الى احبنطأ وهو مبنى على أنها الحقت همزة فوزنه افعنلا وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة (و) فى (الدلاصة) راجع الى دلامص وهو الشئ البراق كقولهم درع دلاص ويقال فيها دمالص ودلاص ودماص وأبو الحسن وأبو عثمان يريان اصالة ميمهن وان ذوات الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دليص وهو أيضا دليل على الزيادة (و) فى (البنوة) راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم (و) فى (الملك) راجع الى ملكوت قال فى الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة (و) فى (العفر بفتح أوله وهو التراب) راجع الى عفريت بكسر العين (و) فى (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حقه أن يقول وفى التقدم ففى كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الازدى القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قداميس وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من

(قوله وفتح الموحدة) مشكل فانه مخالف لقوله تعالى فذروه فى سنبله فانه بضم الباء اللهم الا أن يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع فى نسخة اللقانى استطاع بالتاء بعد السين فقال ان قلت تقدم ان السين تزاد فى الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه للطلب كالاستخراج واستخرج وهذا ليس كذلك اهـ ووجه السؤال ان الكلام مفروض فيما خلا من القيود المتقدمة والاستفعال لم يخل منها فتأمله

أنف الخيل اﻫ (و) فى (الطاعة) راجع الى أسطاع وأصله أطوع كأكرم نقلت حركة العين وهى الواو الى فاء الكلمة وهى الطاء فانقلبت الفا بعد أن كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على ان أصله أطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة (وفى قولهم حنظلت الابل اذا أذاها أكل الحنظل) راجع الى حنظل (و) فى قولهم (أسبل الزرع) راجع الى سنبل (و) الدليل الثانى على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة فى تلك الكلمة التى ذلك الحرف منها فلذلك (حكم بزيادة نونى نرجس) بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة أعجمية فكيف حكمتم بالزيادة قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا على لجام بان ألفه زائدة وكذا واو نوروز وياء ابراهيم كقواهم لجم ونوارز وابارهة (وهندلع) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة (ونأى) بالمثناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح ثالثه وبضمهما وقيل ان ضم التاء اتباع لضم النون نقله السخاوى فى سفر السعادة (وتخيب) بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفى آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقع فى وادى تخيب أى باطل قاله الكسائى (لانتفاء فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لنرجس (وفعلل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلل) بفتح أوله وضم ثالثه راجع لتنضب (وفعلل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفى ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كتعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة فى نظير كسقوط ياء أيطل من أطل والايطال الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عفنقس بالقاف المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لايعرف له اشتقاق لان نونه فى موضع لاتكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف نحو أفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لايقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون فى كنتأو للعظيم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة وفى حنطأو للعظيم البطن وطاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة فى نظير الكلمة التى ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فانه لو جعلت أصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير فى نظيرها أعنى لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء فى لغة الفتح

(قوله هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين) اعترضه المبرد بان العوض من الشئ انما هو اذا كان معدوما والفتحة ههنا موجودة نقلت من العين الى الفاء فلا معنى للتعويض بل فيه جمع بين العوض والمعوض واجيب بانه انما وقع التعويض من ذهاب الحركة من العين لامن ذهاب الحركة بالكلية وذلك انهم لما نقلوا الحركة من العين الى الطاء الساكنة وقلبوا العين ألفا لحق الكلمة وهن وتغيير وصار معرضا للحذف اذا سكن ما بعده نحو اطع فى الامر فعوض السين من هذا القدر من الوهن وهو جواز لا وجوب ولهذا لم يعوضوا فيما كان مثله نحو أقام (قوله اتباع لضم النون) صوابه لضم الضاد (قوله قيل الخ) لعل وجه تضعيفه كما يشعر به الاتيان بقيل انه لايلزم من كونه منقولا من الفعل ان لايستدل على زيادة تائه بدليل آخر وان كان كونه منقولا من الفعل كافيا فى الدلالة على زيادتها اذ هى فيه لاتكون الا زائدة (قوله عفنقس) لم يذكره فى الصحاح وانما فيه فى مادة عفقس بالفاء ثم القاف والعفنقس العسر الاخلاق وكذا فى القاموس زيادة على ما يأتى

حكم

حكم بزيادتها فى لغة الضم أيضا اذ الاصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

•(فصل فى زيادة همزة الوصل)• سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة (وهى همزة سابقة) فى اول الكلمة (موجودة فى الابتداء مفقودة فى الدرج ولا تكون فى مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا ام مزيدا فيه لان المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهى متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل (ولا) تكون (فى حرف غير أل) عند سيبويه (ولا فى فعل (ماض ثلاثى) مجرد (كأمر وأخذ ولا رباعى) فى العدد (كأكرم وأعطى) فالهمزة فى ذلك كله همزة قطع (بل) تكون (فى) الفعل (الخماسى) وهو ما فيه زيادتان (كانطلق واقتدر (والسداسى) وهو نوعان الثلاثى الذى فيه ثلاث زوائد (كاستخرج) والرباعى الذى فيه زيادتان كاحرنجم (وفى أمرهما) اى الخماسى والسداسى كانطلق واستخرج واحرنجم (و) فى (امر الثلاثى) الساكن ثانى مضارعه لفظا (كاضرب) بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثانى مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة وصل (ولا) تكون (فى اسم) لتحرك اوله (الا فى مصادر) الفعل (الخماسى والسداسى) تبعا لافعالهما وضابطها كل مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك احدعشر بناء الاول الانفعال (كالانطلاق) والثانى الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار (و) الخامس الاستفعال نحو (الاستخراج) والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام والحادى عشر الافعلال كالاقشعرار (فالواو فى عشرة أسماء محفوظة وهى اسم) وأصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثانى وعوض منها الهمزة (واست) وهو الدبر وأصله سته بفتح أوله وثانيه بجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست (وابن) بحذف اللام ثم قيل هى ياء من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا استا فكان الحمل على الاعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين (وابنم) بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما فى زرقم بمعنى الازرق وليست هى بدلا من لام الكلمة والا لكانت اللام فى حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه فى الاعراب (وابنة) هى ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة (وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شئ الا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرو أعلوه لذلك ولكثرة الاستعمال (وامرأة) هى امرؤ بزيادة الهاء (واثنان واثنتان) أصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم فى النسبة ثنوى بفتحتين فحذفت

(قوله والعاشر الافعنلال) لايخفى انه مكرر مع الثامن فكان ينبغى الاقتصار على العاشر ويمثل له بالاحرنجام ثم يقول اقعنسس ملحق باحرنجم أو الحق به الاقعنساس لاجتماعهما فى الوزن ولذلك لم يدغم فيه المثلان (قوله فالواو فى عشرة اسماء) انما نسبه اليهم توطئة لما يذكره من قوله وينبغى الخ (قوله وأصله عند البصريين سمو) اى فخفف بحذف عجزه وتسكين أوله ولما سكن أوله اجتلبت همزة الوصل وزيادتها لاتنافى التخفيف بحذف اللام لسقوط الهمزة فى الدرج وذلك كاف فى التخفيف (قوله واست) الهمزة فى است بدل من لام الكلمة وهى الهاء والدليل على ان أصلها سته تصغيرها على ستيهة وجمعها على استاه فمن حذف الهاء منها سكن أولها كما فى اسم ثم أتى بالالف ليتوصل بها الى النطق بالساكن ومن حذف الهاء ليس باصل لانه حرف صحيح لكنه شبه بحروف المد واللين ومن حذف التاء وهى العين لم يجلب ألف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل على الحاء فى الحذف لتقاربهما فى المخرج فى قولهم حر ألا ترى انهم يقولون احراح (قوله الا أنه لما كان الخ) معناه كما قال بعض الافاضل من مشايخنا ان لفظ المرء بالالف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته الى ما قبلها وهو الراء فيقال المرو والمرا والمرى بابدال الهمزة الساكنة من جنس ما قبلها فجاز اعلال لفظ امرئ باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن لان

اللام واسكن الشاوبين بهمزة الوصل (وايمن المخصوص بالقسم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرئ وامرأة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك في ايمن (وينبغي أن يزيد وأل الموصولة) بالصفة كالضارب والمضروب (وايم لغة في ايمن فان قالوا) في ايم (هي ايمن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم) فما كان جوابهم فهو جوابنا وانهم ان يتخلصوا ابا الفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف أيم لغة في ايمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مؤنثات هذه الاسماء هي مذكراتها بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي أن يقول وام لغة في أل عند طيئ فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل ام رجل وانما المرجع الى الضابط وهو ان كل همزة ثبتت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وانما ترك وأل الموصولة للخلاف في اسميتها او لشبهها بأل المعرفة صورة * (مسئلة) * اختلف في أصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبدأ به كلام الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول دبرت بحركة ما قبل الآخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع ان تفتح في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه أخف من الضم ويتحصل (لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها) في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الاولى (وجوب الفتح في المبدوء بها ال) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج) حال كونهما (مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل اكتب) كراهية للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به (بخلاف امشوا اقضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا أسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو واسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا

الاعلال بأنس بالاعلال والضمير المنصوب في أعلوه عائد الى امرئ والاشارة في قوله لذلك الى تخفيف همزته الخ وقوله ولكثرة الاستعمال علة ثانية لاعلال لفظ امرئ ومعنى ذلك أنه لما كثر دوره وذلك على الالسن كثرت صيغه فصير المتكلم في فسحة ان شاء نطق بالمرء وان شاء نطق بامرئ وان شاء نطق بمخففات المرء فليتأمل

(قاله ابن الناظم) في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها ونصه فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو اغزى جاز في الهمزة وجهان أجودهما الضم لان الاصل اغزوى اه فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا (وفي تكملة أبي علي) الفارسي (انه يجب اشمام ما قبل ياء المخاطبة) تنبيها على الضم الاصلي (واخلاص ضم الهمزة) من غير اشمام (وفي التسهيل لابن مالك (ان همزة الوصل) يعني في اختير وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعني اذا أشممت الثالث أشممت الهمزة والا فلا وفيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم) لثقل الخروج من كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم) لان الكسر أخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والاشمام في نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للمفعول) فالضم في اختور وانقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقي) من الاسماء العشرة والمصادر والافعال (و) الكسر (هو الاصل * مسئلة * لا تحذف همزة الوصل المفتوحة) في أل وايمن وايم (اذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت) همزة الوصل المكسورة في نحو أتخذناهم سخريا) في قراءة أبي عمرو والاخوين (و) في نحو (أستغفرت لهم) في قراءة الجميع (و) الكسر (هو الاصل) والاصل أاتخذناهم أاستغفرت لهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو أضطر الرجل الاصل أاضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لاتثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله

الا لا أرى إثنين أحسن شيمة) * على حدثان الدهر مني ومن جمل

فاثبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه ان تبدل ألفا) قال الخضراوي لم يذكر أبو علي وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء في كلامهم (وقد تسهل) بين الهمزة والالف (مع القصر) وهو القياس لان الابدال شأن الساكنة وقال ابن الباذش تسهيل هذا فيما ذكر أصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو أن هذه ألف اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه خطأ من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع وأجاب الشلوبين بانها قد أشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية واحتج بانه قد جمع بينهما

(قوله وهو أولى من اجتلاب همزة) لو قال ألف كان أظهر واوفق لما سلف عن أبي عمرو

(هـذا باب الابدال) (قوله فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقا من الابدال (قوله فانه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقا من الابدال والعوض (قوله ومايبدل ابدا الانادرا) أى لغير ادغام لكن ماعدا هذه الستة والتسعة هل تبدل من مبدل من غير شياع وندور (قوله يجمعها هجاء قولك الخ) ضبط فى نسخة صحيحة من التسهيل بكسر اللام والجيم من بلحذ وبناء صرف للمجهول وشكس بفتح الشين وسكون الكاف وطى بالنصب وثوب بالجر وكذا عزته وحينئذ فاللام فى لحذ جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والشكس الخلق وآمن اسم فاعل أمن وطى مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف اليه وعزته مضاف اليه والمعنى صرف شكس موصوف بانه آمن طى ثوب عزته وهو كناية عن تغير حاله لاجل الجداى الاجتهاد لان مقتضى الاجتهاد عدم أمن ماذكر وضبط هذا الترتيب فى النسخة المصححة بتصحيح الشارح على وجه يؤدى الى اهمال معناه (قوله تسعة يجمعها الخ) لايخفى ان هـذه الحروف التسعة بعض الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم أن يكون ابدالها ضروريا وغير ضرورى وذلك تناقض فالأحسن قول التسهيل يجمع حروف البدل الشائع لجد الخ والضرورى فى التصريف هجاء طويت دائما (قوله كانه تصغير اصلان) أى بضم الهمزة وسكون الصاد جمع أصيل كبعير وبعران كما سيأتى عن الصحاح ويدل على انه جمع قوله وهو عكس قياس الخ

وبين ساكن فى نحو آلحسن عندك ولولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف ألم اضرب نبان ولا فرق فى ذلك بين همزة أل وهمزة أيمن (تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد على الابدال راجحا) (وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أى من التسهيل (قوله

أألحق ان دار الرباب تباعدت * أوانبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) اى بالمد والتسهيل (فى نحو آلذكرين آلان) فى السبع

(هذا باب الابدال)

بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو فى الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون فى غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة (الاحرف التى تبدل من غيرها) اربعة أقسام مايبدل ابدا الاشائعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف ومايبدل ابدا الانادرا وهو ستة أحرف وهى الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم فى وكنة وهى بيت القطا فى الجبل وقنة وفى أغن أخن وفى ربيع ربيخ وفى خطرع طروق جاد جضد وفى تلعثم تلعذم ومايبدل (ابدا الاشائعا لغير ادغام) وهو قسمان ماهو غير ضرورى فى التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء قولك لجد صرف شكس آمن طى ثوب عزته وماهو ضرورى فى التصريف وهو (تسعة يجمعها) هجاء قولك (هدأت موطيا) وهى الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والالف (وخرج بقولنا شائعا) ماابدل نادرا (نحو قولهم فى أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه فى شرح الهادى وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغران يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغرا على لفظ جمعه وفى الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه أصل وآصال وأصائل ويجمع أيضا على اصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلال اه فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح وصنيعه اولى من وجه لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرته كمغيربان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشية ونحوهما وصنيعهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التى الاصل عدمها (وفى اضطجع) اذا نام على جنبه (وفى نحو على) بتشديد الياء علما (فى الوقف) اوماجرى مجراه (أصيلال) بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفراء يقول أصيلال تصغير آصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لوجاؤا به على الاصل لقالوا أويصال وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا دهارير وزعم أنهم أرادوا أداهير (والطجع) بابدال اللام من الضاد (وعلج) بابدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما فى المخرج بكونهما من وسط اللسان واشتراكهما فى الجهر وانما اختص ذلك بالوقف

لانه يزيدها خفاء (قال النابغة)

(وقفت فيها أصيلالا أسائلها) * أعيت جوابا ومابالربع من أحد

والمعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب ومابها من أحد يجيبنى (وقال) منظور بن مرثد الاسدى فى ذئب

لمارأى ان لادعه ولاشبع * (مال الى أرطاة حقف فالطجع)

والدعة سعة العيش والهاء عوض من الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف وأحقاف فالطجع قال المازنى بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف اليها وهى اللام (وقال) أعرابى من البادية

(خالى عويف وأبو علج) * المطعمان اللحم بالعشج

يريد أبو على والعشى فابدل الجيم من الياء المشددة وهذا من اجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد فى شرح الشافية (وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة) قال الجوهرى وعجعجة فى قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اى هذا راعى خرج معى اه وقد يحولون الياء جيما وان لم تجتمع مع العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بنى حنظلة ممن أنت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال من مرج يريد فقيمى ومرى وقد تبدل من الياء المخففة حملا على المشددة كقوله

لاهم ان كنت قبلت حجتج * فلا يزال شاحج يأتيك بج * أقمر نهات ينزى وفرتج

يريد اللهم ان كنت قبلت حجتى فلا يزال يأتى بى شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحج البغل اى صوت والاقمر الابيض والنهات النهاق وينزى يحرك ووفرتج اى وفرتى وهى الشعر الى شحمة الاذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة قال يعقوب اهدأت الصبى اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام (وموطيا) حال من التاء فى هدأت وهو اسم فاعل (من اوطأته جعلته وطيأ) الا انك خففت همزته بابدالها ياء لانفتاحها وانكسار ماقبلها (فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء) فى النظم (زيادة على مافى التسهيل اذ جمعها فيه فى) هجاء قولك (طويت دائما) وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الهاء كما مر وتكرار الالف واعمال الماضى فى دائما وهو مثل ابدا قاله الموضح فى الحواشى (ثم انه) لماذكرها (لم يتكلم هنا) اى فى باب الابدال (عليها مع عده اياها) فيه (ووجهه) اى وجه عدم تكلمه عليها هنا (ان ابدالها من غيرها انما يطرد فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف) فاستغنى به (واما ابدالها من غير التاء فمسموع) لايقاس عليه (كقولهم) فى اياك (هياك و) فى لانك قائم (لهنك قائم و) فى ارقت الماء (هرقت الماء و) فى اردت الشئ (هردت الشئ و) فى أرحت الدابة (هرحت الدابة) فابدلوا فى الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لانهما من اقصى الحلق

(فصل فى ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء) وجوبا (فى اربع مسائل احداها ان

(قوله كقولهم فى اياك هياك) وقالوا أيضا هن فعلت فعلت يريدون ان فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما فى قول امرئ القيس

وقد رابنى قولها ياهناه * ويحك ألحقت شرا بشر

وهناه فعال من هنو وأصلها هناو فابدلت الهاء من الواو وهذا هو الصحيح فيها

(فصل) (قوله فى ابدال الهمزة) أى من غيرها وليس المراد انها هى المبدلة بغيرها

(قوله ونحو بناء الخ) قياس ما قبله ان يكون بناء بكسر الباء وظباء بضم الظاء جمع ظبة بمعنى السيوف وفناء بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط فى النسخة المصححة بخطه الاخيران بكسر أولهما فالظباء جمع ظبى وهو الغزال وفناء المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط (قوله هذا قول الاكثرين) ينظر هل قال الاكثرون بذلك فى مسئلة كساء وسماء الخ (قوله وقال المبرد الخ) قال المرادى نقلا عن المبرد دخلت الف فاعل قبل الالف المنقلبة فى قال وباع واشباههما الخ وهو أحسن من نقل الشارح فليتأمل (قوله ولا تنقط الخ) الظاهر أنها لا تنقط فى المسائل الآتية أيضا فلينظر ثم رأيت فى كلام المرادى ما يدل على أنها لا تنقط الا اذا كان ابدال الهمزة الياء قياسيا نحو بير فليتأمل (قوله عين) بكسر الياء قال فى الصحاح وعنت الرجل اصبته بعينى فانا عاين وهو معين على النقص ومعيون على التمام قال الشاعر فى التمام

قد كان قومك يحسبونك سيدا
واخال انك سيد معيون

(قوله خوف الالباس بعان) قال فى الصحاح وربما قالوا عان علينا فلان يعين عيانة اى صار لهم عينا فعان فى كلام الشارح بهذا المعنى (قوله أحدهما ان اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل اللهم الا أن يقال انه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقوله وجائزة مؤنثته فيه نظر بل هى مؤنثة لا مؤنثته فتأمل وعبارة المرادى تنبيهات الاول هذا الابدال جار فيما كان

تطرف احداهما) وهى لام أو زائدة للالحاق (بعد الف زائدة) سواء كسر اول كلمتهما ام فتح ام ضم (نحو كساء وسماء ودعاء) فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو (ونحو بناء وظباء وفناء) فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناى وظباى وفناى فابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر ألف زائدة على أحد القولين وقيل ان الواو والياء أبدلتا الفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن غير حصين زائد مع انهما فى مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا الفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المدفين ان حذفت الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية واذا امتنع الحذف الثانى تعين التحريك وكانت الثانية اولى لاربعة اوجه احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثانى ان التغيير بالآخر اولى الثالث ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا بعد فى تحريكه لفظا الرابع ان فى تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى ونحو علباء وقرباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس (بخلاف نحو قاول وبايع و) نحو (اداوة وهداية) لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تاء التأنيث بخلاف التأنيث العارض فانه لا يمنع الابدال كبناءة وبناءة (و) بخلاف (نحو غزو وظبى) لعدم تقدم الالف عليهما (و) بخلاف نحو (واو) اسم للحرف (وآى) جمع آية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفى كون عينه ياء او واوا قولان الاول لابى على والثانى لابى الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن أصل واما آى فاصله اى بفتحتين فقلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) الواو والياء (تشاركهما فى ذلك) الحكم (الالف) فانها اذا تطرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك (فى نحو حمراء فان اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت الف قبل الآخر للمد كالف كتاب وغلام) فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما (فابدلت) الالف (الثانية همزة) لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التى كانت مقدرة فيها المسئلة (الثانية) من ابدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه) اى فى الفعل (نحو قائل وبائع) اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا لوقوعها متحركة بعد فتحة منه ولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب فى كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادى (بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور) لان العين لما صحت فى الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت فى اسم الفاعل وما ذكرته الغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل فى الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يدخله

على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال فى الصحاح الجائزة مناعة فى جائزة أى تمال الريح تميلها قال وقولهم جائزة وهى خشبة تجعل فى وسط السقف اه فان قلت لاى معنى لم يقل فى افراد المسئلة الثالثة من نحو عجوز وصحيفة ان الواو والياء قلبتا ألفا ثم قلبتا همزة كما قيل بذلك فى نحو كساء تامل قلت لانهما الاحظ لهما فى الحركة فلم يوجد شرط قلبهما الفا كما يعلم من قول الشارح وقال الخليل الخ (قوله فرع عن المصدر) هذا اشتباه اذ فرعيته عنه انما هى بحسب الاشتقاق وأما بحسب الاعلال فالامر بالعكس كما صرح به علماء الصرف وأشار اليه الشارح سابقا حملا على الفعل (قوله بعد الف مفاعل) المراد أن تقع احداهما فى موضع العين من مفاعل (قوله وكحل العينين الخ) قال الامام العينى فى شرح الشواهد وصدره

غرلك ان تقاربت اباعرى

والشارح أنشد صدره حتى عظامى الخ فينظر أى الروايتين أصح وقول الشارح وهو الرمد الشديد زاد عليه العينى قوله وقيل هو كالقذى والباء فى قوله بالعواور ينظر هل هى بمعنى فى أولا فليتامل والظاهر أنها باء الآلة بمعنى أن الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عينيه وصار كالكحل لهما قال بعضهم والقذى يكتب بالياء وهو ما يسقط فى العين مما تتأذى به يقال قذت وقذيت عينه قذيا اذا صار فيها القذى وقذيتها اخرجت منها القذى اه وأقول أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته فى شرح الالفية كقول جندل بن المثنى يصف الدهر * حتى عظامى وأراه ثاغرى * وكحل الخ اه ومن خطه نقلت ومعنى ثاغرى قاتلى وما فى نسخ الشرح من ابداله بناغرى تحريف

الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاى وهو البستان وجائزة مؤنثه وهى الخشبة فى وسط السقف فان ادعوا أنهما نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل فى اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثانى أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من ابدال الهمزة من الواو والياء (ان تقع احداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) احداهما (مدة زائدة فى الواحد نحو) عجوز و (عجائز و) صحيفة و (صحائف) وسيأتى توجيهه (بخلاف قسور) وهو الاسد (وقساور) لان الواو ليست بمدة (ومعيشة ومعايش) لان المدة فى الواحد أصلية فلا تبدل لان أصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال (وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر) بالابدال مع أن المدة فى الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذى سهل ابدالها همزة شبه الاصلى بالزائد (ويشارك الواو والياء فى هذه المسئلة) وهى مسئلة الجمع (الالف) فتبدل همزة (نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل) وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفوا الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب لتكون كمفاعل لم يبق الا حركة الف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جنى وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو فى رسائل وصحائف وعجائز لان حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هى حروف ميتة لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن ولم يظهرن اذ كن لا أصل لهن فى الحركة اه المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (ان تقع احداهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبى وأصله نيوف كهين مبنى على انه من ناف ينوف وتقدم فى العدد بيانه (او واوين كاوائل جمع اول او مختلفين) بان تكون احداهما ياء والاخرى واوا (كسيائد جمع سيد اذ أصله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وصار سيد فجمع على سيائد فابدل ما بعد الف الجمع همزة فى الامثلة الاربعة استثقالا لتوالى ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل بن المثنى الطهوى

حتى عظامى وأراه ثاغرى * (وكحل العينين بالعواور)

بغير ابدال (فاصله بالعواوير) بياء مثناة تحتانية قبل الراء (لانه جمع عوار) بضم العين

وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل) كمساجد (فلذلك صحح) فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في أبيات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو حكيم ابن معية الربعي (فيها عيائيل اسود ونمر * فابدلت الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء) المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله عيول قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة) في عيائيل (للاشباع مثلها في قوله) وهو الفرزدق

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة * نفي الدراهيم (تنقاد الصياريف)

بزيادة الياء (فلذلك أعل) بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم نقد الصيارف وماذكره من أنه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى أن الهمز في الواوين فقط ولا همز في الياءين ولا في الواو مع الياء فتقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته أن الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما اذا اجتمعت الياآن أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياآن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ماذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع فحكى أبو زيد في سيقة سائق بالهمز وهي فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعل أن هذا الابدال لا يختص بالى ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع (وهذه مسئلة خاصة بالواو اعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة) في أول الكلمة (والثانية اما متحركة) مطلقا (أو ساكنة متأصلة لواوية ابدلت الواو الاولى همزة) وجوبا لامرين أحدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كددن فاذا قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا أخلقاء أن يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين أثقل من واو وضمة وهذا التعليل لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية أن تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواوية (فالصورة الاولى نحو واصلة وواقية تقول اواصل واواق) كضاربة وضوارب (وأصلهما وواصل ووواق) بواوين فابدلت الواو الاولى

(قوله عيايل) عبارة العيني والشاهد في عيايل حيث ابدلت الهمزة من الياء وقال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيايل مثل جيد وجيايد وقد جاء عيايل ثم أنشد البيت وعيائيل هو مضاف الى اسود اضافة الصفة الى موصوفها وادعى ابن الاعرابي ان الصواب غيايل بالغين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الاجمة (قوله ونمر) بضمتين جمع نمر (قوله ولان لذلك نظيرا الخ) الاشارة في كلامه الى ابدال أول الواوين همزة وان كانت المبدلة في مسئلتنا الثانية وفيما ذكره المبدلة الاولى نحو اواصل كما سياتي فتأمل وقوله لانه اذا التقت الياآن الخ تكرير لما قبله فلا حاجة اليه وماقاله جميعه عبارة المرادي بحروفها (قوله في سيقة) السيقة هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله متأصلة الواوية) قال اللقاني نعت للساكنة فقط اذ المتحركة العارضة تبدل معها الاولى همزة كما مثل له بجمع واصلة وواقية اذ الواو الثانية بدل عن ألف فاعلة اه وقد أشار الى ذلك الشارح فيما يأتي بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الخ حيث خص الساكنة بالوصف بكونها متأصلة الواوية فتأمل

همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه أل ثبتت ياؤه كقوله

ضربت صدرها الي وقالت * ياعديا لقد وقتك الاواقي

(و) الصورة (الثانية نحو الاولى انثى الاول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة) متأصلة الواوية فقلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول ففعل به ما تقدم (بخلاف نحو ووفي وورى) مبنيين للمفعول (فان) الواو الاولى لا يجب أن تبدل همزة لان الواو (الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل) بفتح العين وهو وافى ووارى فليست متأصلة الواوية لانها ابدلت من ألف زائدة (وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من الوألى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاوأل افعل) تفضيل (من وأل اذا لجأ) فان الواو الاولى لا يجب أن تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متأصلة الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز (وخرج باشتراط التصدر نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى) فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها

• (فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك) الابدال (في بابين احدهما باب الجمع الذي على) وزن (مفاعل اذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض) في الهمزة (نحو المرآة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المرآة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغير في الجمع) بالابدال لان هذه الهمزة أصلية في الجمع وسبب الابدال عروضها فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا كقوله

• مثل المرايا واهاب الاقطار • (وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع صحيفة وعجوز ورسالة (فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضا) وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الآتية (وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (ياء في ثلاث مسائل وهي أن تكون لام الواحد همزة او ياء أصلية او واوا منقلبة عن ياء و) قلب الهمزة (واوا في مسئلة واحدة وهي أن تكون لام الواحد واوا ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج الى أربعة أمثلة (مثال ما لامه همزة خطايا) جمع خطيئة فعيلة من الخطء (أصلها خطايئ) على زنة مفاعل (بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال) المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطائئ بهمزتين) الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء لما سيأتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد) همزة (مكسورة فما ظنك بها بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيما لامه صحيحة نحو مدارى) جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها

• (فصل) • (قوله لان المرآة مفعلة) أصلها مرأية فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله لان هذه الهمزة الخ) مراده أنها أصلية في الجمع لاصالتها في المفرد وقوله وسبب الابدال عروضها فيه أي وهو مفقود في الجمع لاصالتها في الجمع للاصالة (قوله مثل المرايا واهاب الخ) قال الدنوشري ينظر ما معنى هذا الشطر (قوله وخرج باشتراط اعتلال اللام) فيه نظر بالنسبة الى الهمزة فانها ليست حرف علة اللهم الا أن يكون في عبارته تغليب أو على مذهب من يقول انها حرف علة وهو ما أفهمه قول المصنف الآتي فيما لامه صحيحة نحو مدارى وقول الشارح فيما لامه غير صحيحة (قوله وكون لام الجمع الخ) فيه نظر لان الهمزة ليست حرف علة (قوله فيما لامه صحيحة) يفهم من ظاهره ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير صحيحة ان الهمزة حرف علة وهو مذهب والصحيح أنها حرف صحيح

قرون النساء (وعذارى) جمع عذراء وهى البكر (فى المدارى والعذارى) بكسر الراء وفيهما (قال) امرؤ القيس الكندى

(ويوم عقرت للعذارى مطيتى) ✻ فيا عجبا من رحلها المتحمل

(وقال) أيضا

غدائره مستشزرات الى العلا ✻ (تضل المدارى فى مثنى ومرسل)

ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح اهنا فيما لامه غير صحيحة (اولى) لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة أى تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف) لكونها من مخرجها وهى متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبه ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فابدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واوا لان الياء أخف منها (فصار خطايا بعد خمسة أعمال) اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها اقلب كسر الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى أن مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائى ثم فعل فيه ماتقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفرلى خطائئى بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة (ومثال مالامه ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها قضايى بياءين الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضية ثم ابدلت) الياء (الاولى همزة كما فى صحائف) فصار قضائى (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاءى (ثم قلبت الياء الفا) فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء) رجوعا الى أصلها (فصار قضايا بعد اربعة أعمال) احدها بدل الياء الاولى همزة والثانى قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال مالامه واو وقلبت فى المفرد ياء مطية) وهى الراحلة (فان أصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم فى السير اى مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون (ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها) أى فى الياء (وذلك على حد الابدال والادغام فى سيود وميوت اذ قيل) فيهما (سيد وميت) بقلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء (وجمعه مطايا وأصلها مطايو) بياء مكسورة قبل الواو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار مطايى بياءين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها (فى الغازى والداعى) وأصلهما الغازو والداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الاولى همزة كما فى صحائف) فصار مطائى (ثم ابدلت الكسرة فتحة) فصار مطاءى (ثم) ابدلت (الياء الفا) فاجتمع شبه ثلاث الفات (ثم) ابدلت (الهمزة) المتوسطة بين الالفين (ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال) أحدها قلب الواو ياء والثانى قلب الياء

إدولى

(قوله مستشزرات) معناه مرتفعات وروى بكسر الزاى وفتحها قاله العينى (قوله المفتوحة) قال الدنوشرى لو حذفه لكان صوابا كما يعلم بالتأمل اه ووجهه ان الياء حرف اعراب فلا تلازم حركة معينة (قوله لان الياء اخف منها) لو ضم اليه قوله ورجوعا الى أصلها كما يأتى فى قضايا لكان حسنا (قوله وخامسها قلب الالف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال فى قوله فيما يأتى عن الخليل ثم قلبت الالف ياء (قوله وجمعها مطايا) مثل القضايا والمطايا العشايا واما الغدايا فهو على الازدواج لانه جمع غدوة وبما جاء على الازدواج قوله فى الحديث غير خزايا ولا ندامى فان القياس ولانادمين فان ندامى جمع ندمان من المنادمة جمع نادم من الندم

(قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الالف بالهمزة كان أولى وقوله ولم يرجع الى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتأمل (قوله أصلها هراوو) قال الدنوشرى مراده به الاصل الثانى اذ أصلها الاول هرائو بهمزة قبل الواو اه وقد يقال بل مراده الاصل الثالث فقد صرح المكى بان أصل هرائو هراوو بالفين قبل الواو الاولى الف الجمع المشاكل لفاعل والثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الالف التى هى مدة زائدة فى المفرد بعد الف الجمع ولا يمكن النطق بها الا بعد قلب المدة

الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء ألفا والخامس ابدال الالف ياء ولم يرجع الى أصلها الان الواو أثقل من الياء أولانها لما أعلت فى المفرد أعلت فى الجمع (ومثال مالامه واو) ظاهرة (سلمت فى الواحد هراوة) وهى العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراوو بواوين (وذلك انا قلبنا الف هراوة فى الجمع همزة على حد القلب فى رسالة ورسائل) فصار هرائو (ثم ابدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هرائى (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراءى (فانقلبت الياء الفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار هراءا بهمزة بين ألفين (ثم قلبنا الهمزة واوا) ليتشاكل الجمع وواحده (فصار هراوى بعد خمسة أعمال أيضا) أحدها قلب الالف همزة والثانى ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ فى هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التى بعد الالف كقوله ✻ حتى ازيروا المنائيا ✻ بالهمزة والقياس المنايا ولكنه أتى به على الاصل والثانى تصحيحها وتصحيح الهمزة التى هى لام بعدها كقولهم اللهم اغفرلى خطائئى بهمزتين والقياس خطاياى وهذا أشذ مما قبله والثالث ابدال مابعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوا والقياس هدايا

(الباب الثانى) من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة

(باب الهمزتين الملتقيتين فى كلمة) واحدة (والذى يبدل منهما أبداهو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل فـ) اذا اجتمع همزتان فى كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لانه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة (او يكونا متحركتين) ويمتنع ان يكونا ساكنتين معا (فان كانت الاولى متحركة) بفتحة او كسرة او ضمة (والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة) الفا او ياء او واوا (من جنس حركة الاولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمنت) والاصل أأمنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ماقبلها (ومنه) اى ومن ابدال الهمزة الثانية الفا (قول عائشة رضى الله تعالى عنها وكان) تعنى النبى صلى الله عليه وسلم (يأمرنى) اذا حضت (ان آتزر وهو بهمزة) مفتوحة (فالف) قال المطرزى (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف) مهموزة (وتاء مشددة ولا وجه له) فى العربية (لانه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الازارة او همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فابدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها واجاز البغداديون اتزر وائتمن وائتمل من الازار والامانة والاهل

الواقعة بعد الف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لاصل هرائو بل قال وذلك انا قلبنا فعلم ان الاصل ماقاله المكى والثانى ماقاله الدنوشرى والثالث ماقاله الشارح وبان به أن فى هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الاصل) مراده به الاصل الثانى لان الهمزة اصلها الياء (قوله والثانى الخ) قد يقال انه مكرر مع قوله أولا واعترض بانهم الخ ويجاب بانه ذكر هنا انه شاذ (قوله ابدال الواو والياء) لم يضم اليهما الالف مع تصريح المصنف بانها تبدل من الهمزة فلينظر ماوجهه وقد يقال وجهه انه قال اولا فصل فى عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك فى بابين وذكر الباب الاول ثم ذكر الباب الثانى هنا وان كانت الالف تشاركه فيه الواو والياء فضم الالف اليهما زيادة على الباب تكميلا للفائدة واشارة الى أن هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة فى اوله ممدودة ولا يكتب الالف بعدها وسيأتى

ان اتزر يكتب بهمزة والف بعدها فان كان ذلك صحيحا فيطلب الفرق بينه وبين نحو آمنت فليتأمل (قوله واجاز البغداديون الخ) قال الدنوشرى رعاية هم منه الاعتراض على المطرزى وقد يقال انه لا يلزم من جوازها ذكرانه فى الحديث كذلك لان المحفوظ عن النبى صلى الله عليه وسلم التشديد فليتأمل ذلك اه

وأقول تأملناه فرأيناه مخالفا لقول الشارح رواه مالك الخ ولما رواه البخاري من حديث جابر في باب اذا كان الثوب ضيقا فاتزر به وضبط قوله فاتزر بادغام الهمزة المقلوبة تاء في تاء الافتعال وتخريج ذلك على طريق البغداديين أحسن من قول الكرماني ان قول البصريين اتزر خطأ هو الخطأ فان مخالفة الصرفيين من أكبر الخطأ وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما في الحديث شاذا وكم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالاجماع ومن العجب أيضا ان العيني نقل كلام الكرماني ثم أشار الى الجواب عنه بان مثل ذلك يجوز فيه قلب الهمزة ياء تحتانية وتاء فوقانية وهو مخالف لقولهم انه يجب قلب الثانية في مثل هذا من جنس حركة ما قبلها فتدبر (قوله كاتكل) أي من الاكل كما يأتي فتأمل (قوله واذا جاز في الماضي جاز في المضارع) قد يقال ان مجيئه في الماضي المقصور على السماع لا يقتضي جوازه في المضارع فليتأمل (قوله ان يبتدأ) احترز به عن الدرج فانه تذهب فيه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية الى حالها الزوال موجب قلبها واوا (قوله لا في ائتمن) هذا رد على المصنف حيث ذكر ان ابن الانباري رد اجازة الكسائي أن يبتدأ أؤتمن بهمزتين وانما رد عليه ابن الانباري في ائت لا في ائتمن (قوله لان الطرف محل التغيير الخ) هذا عكس قول أبي الحسن لما سأله أبو عثمان في الفرق بينهما أن العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقرددوان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بدليل عووى بواوين وامتناع ذلك في جمع واقية (قوله لانها في موضع اللام) هذا لا يصلح علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام فالوجه أن علة تخصيصها ان ابدال ما عداها يؤدي الى توالي همزتين من غير ابدال وهما اما الاولى والثانية ان أبدلت الثالثة أو الثانية والثالثة ان أبدلت الاولى (قوله وصحت) لو قال بدله وصحتا لكان أولى فليتأمل (قوله لان الواو الاخيرة الخ) هذا في ابدال المتطرفة وأما المكسورة

بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز في الماضي جاز في المضارع وفي حديث آخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع رواياته وسيأتي (و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو ايمان) أصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وشذت قراءة بعضهم) وهو الاعمش راوي أبي بكر صاحب عاصم (ائلافهم بالتحقيق) واجاز الكسائي ان يبتدأ ائت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ام (و) تبدل الهمزة الثانية (واوا بعد الضمة نحو اوتمن) بالبناء للمفعول أصله أؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (واجاز الكسائي ان يبتدأ أؤتمن بهمزتين) مضمومة فساكنة (نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء ورده) بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكره هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدأ ائت بقرآن بهمزتين لا في ائتمن (وان كانت) الهمزة (الاولى ساكنة و) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام (فان كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية) لاجتماع المثلين وصحت (نحو سآل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال (ولآل ورآس) بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للذي يبيع اللؤلؤ والرؤس (وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا ام غير طرف (فتقول في) بناء مثال (قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأى) بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت أولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سآل قاله الشارح (و) تقول (في) بناء (مثال سفرجل منه) أي من قرأ (قرأيأ) بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات ابدلت الثانية ياء لانها في موضع اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادي (وان كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث (فان كانتا في الطرف اوكانت الثانية مكسورة ابدلت) الثانية في الصورتين (ياء مطلقا) سواء انفتح ما قبلها ام انضم ام انكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة اوضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة

الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وان لم تكن) الهمزة الثانية (طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا) سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر (وان كانت) الثانية (مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا) فيهما (وان انكسر) ما قبلها (ابدلت ياء) والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا يخلوا اما أن يكونا في الطرف اولا فالاول ثلاثة أنواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة أنواع قامت من ضرب ثلاثة أحوال الاولى في ثلاثة أحوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في جميع أنواعها وغير المتطرفة منها أربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة أو ضمة (أمثلة المتطرفة) بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة (ان تبني من قرأ مثل جعفر او زبرج او برثن) فتقول قرأأ او قرئئ وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فتصير قرأى بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او يصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستثقال وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا ايضا (وامثلة المكسورة) بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة (ان يبني من أمّ) بفتح الهمز وتشديد الميم بمعنى قصد (مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والباء فيها مكسورة فتقول في الاول) وهو فتح الهمزة (أأمم بهمزتين مفتوحة فساكنة) على مثال أصبع بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الاولى) وهي الكسرة (الى الهمزة) الساكنة (قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية) لاجتماع المثلين (ثم تبدل الهمزة الثانية) المنقول اليها كسرة الميم (ياء) لما تقدم من ان الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء (وكذا تفعل في الباقي أيضا) فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة والباء من أم ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها لتتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أصبع بضم الهمزة وكسر الباء من أم أؤمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء (وذلك) العمل (واجب واما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وحمزة والكسائي وخلف والاعمش (أئمة) جمع امام (بالتحقيق) من غير ابدال (فمما يوقف عنده ولا يتجاوز) والقياس ائمة بقلب الهمزة ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع اناء قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وأدغموا الميم في الميم فصارا ئمة قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة (وامثلة المضمومة) بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة

(قوله فابدلت ياء من جنس حركتها) (قوله وان لم تكن طرفا) ان لم تكن الثانية طرفا بالطريق الاولى وبذلك يندفع ما قيل كان الاولى أن يقول وان لم يكونا في الطرف

(اوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة (جمع اب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة
(وهو المرعى وان يبنى من ام) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل اصبع بكسر الهمزة
وضم الباء او) ان يبنى من ام (مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة
هو سعف المقل (فتقول اوم بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة وواو مضمومة)
وهو فاسد فى الاقسام الثلاثة وصار ذكر اوب زائدا فالصواب حذف قوله مفتوحة
للاستغناء عنه بذكر اوب (وأصل الاول) وهو اوب (أأبب) بهمزتين مفتوحة فساكنة
وضم الباء الاولى (على وزن أفلس وأصل الثانى والثالث إئمم وأأمم) بكسر الهمزة فى
الاول وضمها فى الثانى (فنقلوا فيهن) حركة أول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة
الثانية (ثم أبدلوا الهمزة واوا) لانه لا تجانس حركتها (وادغموا احد المثلين فى الآخر)
لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أوادم جمع آدم) أصله أآدم بهمزتين
مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهمزة الثانية واوا لما سيأتى (ومثال المفتوحة بعد
مضمومة أويدم تصغير آدم) أصله أؤيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما
واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان
ماقبلها مفتوحا كما فى تكسير آدم أو مضموما كما فى تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره
مبنى على انه عربى واضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف الى انه اعجمى
على وزن فاعل كآزر وذهب فى المفصل الى انه عربى على وزن افعل (ومثال المفتوحة
بعد مكسورة أن يبنى من أم) مثالا (على وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء) فتقول ايم
بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والاصل إأمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم
الاولى وهى الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء
(واذا كانت الهمزة الاولى من) الهمزتين (المتحركتين همزة مضارعة) للمتكلم
متعديا كان المضارع أو لازما (نحو أؤم) القوم (وأئن) من كذا (مضارعى أممت) القوم
(وأننت) من كذا (جازفى) الهمزة (الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لدلالتها على
معنى) زائد فى كلمتها (بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم) وذلك مطرد فى خمسة افعال
رواه أبو زيد فى كتاب الهمزتين
•(فصل فى ابدال الياء من أختيها الالف والواو اما ابدالها من الالف ففى مسئلتين
احداهما ان تنكسر ماقبلها كقولك فى) جمع (مصباح مصابيح وفى) جمع (مفتاح
مفاتيح وكذلك تصغيرهما) كقولك فى تصغير مصباح مصيبيح وفى تصغير مفتاح مفيتيح
فتقلب الالف فى التكسير والتصغير ياء لانكسار ماقبلها المسئلة (الثانية ان تقع قبلها
ياء تصغير كقولك فى) تصغير (غلام غليم) لان مابعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف
لا تقبل الحركة وماقبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا تكون الا ساكنة
فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ماقبله فقلبت الالف ياء
لمناسبتها ماقبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما فى سيد (وأما ابدالها) أى الياء
(من الواو ففى عشر مسائل احداها ان تقع بعد كسرة وهى اما طرف) سواء كانت فى

فائدة
(قوله اوادم جمع آدم)
الكتاب يكتبون مثل آية وآدم
وآمن بالف واحدة وهو مذهب
التخفيف والنحويون يكتبون
ذلك بالفين وهو مذهب التحقيق
(قوله مبنى على انه الخ) وجه
البناء ظاهر فانه كان فاعل
كآزر فتقلب ألفه واوا كما
تقلب ألف ضاربة فى ضوارب فلم
تجتمع همزتان بخلاف ما اذا
قلنا أصله افعل (قوله جاز فى
الهمزة الخ) أى وجاز الابدال على
القاعدة السابقة (قوله وذلك
مطرد) يتظر ما هذه الخمسة وقد
ذكر منها اثنين
•(فصل) •فى ابدال الياء من
إختيها الخ

(قوله كرضى وقوى) قال بعضهم انما قلبت الواو ياء لانه لما انكسر ماقبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عومات
بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وكتب أيضا مانصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فان قيل لم قلب الواو
فى قوى ياء وفى يقوى ألفا ولم يدغموا الواو الاولى فى الثانية فيهما كما ادغموا فى قوة ومقتضى الادغام فيهما متحقق كما ان
مقتضى الاعلال فيهما كذلك فما وجه ترجيح جانب الاعلال فيهما على جانب الادغام مع انه مفيد للتخفيف كما ان الاعلال مفيد
له ويمكن ان يجاب عنه بان التخفيف الحاصل من الاعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب
أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالمصير الى ترجيح جانب الادغام اه وهو حسن (قوله
والغازى) قد يقال عليه ان قلب الواو ياء فى ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار اليها بقوله فيما يأتى
الرابعة ان تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم مما هنا بان بعض صور المسئلة الرابعة انما قلب فيه الواو ياء بالحمل على
البعض الذى وجد فيه كسر ماقبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة لقلبت لانه جعل قسيم القوله أو قبل
الخ (قوله بعد كسرة) احترز بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عمى دنيا اذ لا موجب لقلب الواو فيهما
ياء اذ لا كسر لان القنية من قنوت الشئ كسبته ولان دنيا من الدنو وقيل لا شذوذ فى قولك قنية لانه يقال

فعل مبنى للفاعل أو للمفعول أو فى اسم (كرضى وقوى) مبنيين للفاعل (وعفى) مبنيا
للمفعول (والغازى والداعى) فى اسم الفاعل قلبت الواو فى هذه الامثلة الخمسة ياء
لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه
من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التأنيث
كشجية) اسم فاعلة من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن (وأكسية) جمع كساء
(وغازية) اسم فاعلة من الغزو (وعريقية) وترقية (فى تصغير عرقوة) وترقوة فقلبت
الواو فى الجمع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التأنيث فى حكم الانفصال ولم يفرقوا
بين كون التاء بنيت الكلمة عليها ام لا وكان ينبغى فى عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان
الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على ان
عرقوة بمنزلة عنفوان (وشذ سواسوة) بالتصحيح (فى جمع سواء) بفتح السين المهملة والمد
بمعنى مستو يقال الناس سواسوة فى هذا الامر اى مستوون فيه فكأنه جمع مستو
بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الاصل فى الاعلال ووقع
للجوهرى انه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كلا منهما بوزن يخصها والتحرير
ماتقدم وعليه قوله

قنيته وقنوته ويقال هو ابن
عمى دنى دنيا وبالف الالحاق أو
التأنيث (قوله أو تقع الواو) هو
تقدير بحسب المعنى والصناعة
لا تقتضيه لان قبل معطوف على
طرف الذى هو خبر هى واحترز
بقوله بعد كسرة وهى اما طرف
أو قبل تاء التأنيث من نحو علاوة
وهراوة فان الواو وان وقعت قبل
تاء التأنيث لم تقع بعد كسرة وشذ
فيها اعلاية بقلب الواو ياء كما شذ فى
شكاية قلب الواو ياء والدليل على
انه واوى شكوت والشكوى
قال السيرافى انما قلبت واوه ياء
لان أكثر المصادر الآتية على

فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعاية والحماية فحملت الشكاية عليه لقلة ذلك فى الواو والعلاوة ما يعلق على البعير بعد حمله نحو
السقاء والسفرة والسفود وهى الحديدة التى يشوى عليها اللحم والهراوة العصا (قوله بحذف الزوائد) أى الميم والياء (قوله الا
انه زيد فيه الخ) ظاهره ان السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هى زائدة كما فى سواسية أيضا (قوله وقالوا
سواسية على الاصل) مراده بالاصل فى ذلك أصل الاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء لوجود المقتضى ولم يقولوا فى مقاتوة انه
جاء على الاصل فى الاعلال أيضا وعبارة القاموس صريحة فى أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغى
للشارح ان ينبه على ذلك (قوله ووقع للجوهرى الخ) قال الدنوشرى يتطلع على كلام الجوهرى ما معنى سوا وما معنى سية فان
لكل كلمة معنى وقد ذكر انهما كلمتان توقف فى ذلك الشيخ عبد الرحمن الدنوشرى وقد يقال ان كلام الجوهرى غلط فلا يطلب
توجيهه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن ان يقال معنى كلام الجوهرى انهما كلمتان فى الاصل لكل منهما معنى
ووزن يخصه ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستوين اه وقال بعض الفضلاء الذى يظهر من سواسوة انه أبدل من مدة
سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيد تاء التأنيث ووزنه فعاسلة قوبل الزائد بلفظه لانه بدل من المدة لا تضعيف للفاء كما أن

وزن رسائل فعائل لان الهمزة بدل من المدة فى رسالة فقد وجدت بلفظ الهمزة ومثله سواسوة فى أن أبدل من مدة سواسية مماثلة للفاء فى عشيشة تصغير عشية حيث أبدل من مدة عشية شين مماثلة للعين ووزنه عشيشة فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن برى (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرابى فيه مشبه به ما بعده فهو من اضافة المشبه به الى المشبه على حد لجين الماء وفى القاموس والظربان دويبة كالهرة منتنة كالظرباء والجمع ظرابين وظرابى وظربى وظرباء بكسرهما اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان أى تقاطعوا لانها اذا فست فى ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال تفسو فى جحر الضب فيسدر من خبث رائحته فتأكله اهـ وقيد ذلك بقوله بجرودة النخل لانها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد له (قوله ووزنها فعافلة) أى سواء قلنا سواسوة أو سواسية (قوله جمع مقتو الخ) انظر هذا مع ما فى الصحاح يقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب الى المقتى وهو مصدر اهـ فيكون مقاتوة جمع هذا لا جمع مقتو اسم فاعل لانه من اقتوى واقتوى من القوة لا من القتو وقال فى الصحاح أيضا وقد تخفف ياء النسب وأنشد البيت وهو متى الخ وقال الدنوشرى هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فانه ذكر أن مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته القتو والقتا مثلثة حسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء التميمة والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوى ومقتى أو مقتوين وتفتح الواو غير مصروفين وهى للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم فيه أصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لان افتعل لازم البتة اهـ كلام القاموس ويتعلق به أمور الاول ان فيه مخالفة لقول الشارح ٤٧٠ من القتو وهو الخدمة فان صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثانى أن المقتى فى قوله كالمقتى بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمى كالمغزى الثالث أن قوله والمقتوون وجدهم سوماتواوين وفيه نظر فانه لا جائز أن يكون مفرده مقتو بافتح الميم وسكون القاف وفتح التاء وبالواو والياء المشددة آخره والا قيل مقتويون كالاشعريون ولا جائز أن يكون مفرده مقتى مخففا والا قيل

سواسية سود الوجوه كأنهم ● ظرابى غربان بجرودة النخل

ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار الفاء فى الجمع مع عدم تكرارها فى الواحد وهو نظير تكرار العين فى التصغير فى عشيشة الثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه أسوية كقباء واقبية الثالثة ان قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين مكررة معها أيضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون أصلا نحو قرقف وسندس وفى حواشى الصحاح لابن برى سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعلاة كشوشاة لا فعلاة لندور باب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعفلة لان الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الموضح فى الحواشى (و) شذ (مقاتوة) بقاف وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتو اسم فاعل من

مقتون كالاعلون ولا جائز أن يكون مفرده مقتوين كما لا يخفى وهو لم يذكر الا ان الواحد مقتوى ومقتى ومقتوين القتو وتعين أن يكون مفرده مقتو اسم فاعل وأصله مقتووا على كما ذكر الشارح الرابع ان قوله غير مصروفين راجع لقوله مقتوين بكسر الواو وبفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف فى منعهما من الصرف بانه ليس فيهما الا علة واحدة وهى الوصفية اللهم الا أن يقال هو مبنى على مذهب أبى على الفارسى القائل ان مطلق الزيادة فى آخر الاسم اذا انضمت الى علة أخرى منعتا الصرف قال الجعبرى فى شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا على رأى أبى على الفارسى فى اعتبار مطلق الزائد وصرفه فى قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذا بالمذهبين اهـ وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بانهما غير مصروفين الخامس انه جعل مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافى قوله بعد ذلك وهى للواحد الخ فانه صريح فى اشتراكهما بين ما ذكر السادس ان قوله لان افتعل لازم البتة ان أراد به مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختار واختبر واصطفى وان أراد به ان افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بالبتة قد يأبى ذلك (قوله متى كنا لاهلك مقتوينا) فى الصحاح بدل أهلك أمك وصدر البيت تهددنا وأوعدنا رويدا وظاهر عبارة الشارح انه جمع مقتو اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم متى كنا لامك مقتوينا فانه صريح فى انه جمع مقتوى بميم مفتوحة فقاف ساكنة فتاء مفتوحة فواو فياء مشددة للنسب وهو منسوب الى مقتى كمغزى كما فى الصحاح لكنه لما جمع خفف

بحذف ياء النسب ويجوز أن يكون أيضا مقتوينا فى قول الشاعر ليس جمعا له مفردا وانما هو مقتوين الذى يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل ان الشارح لم يحرر هذا المحل حق التحرير وقال ابن فلاح فى مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين اسم فاعل من القتو وهو الخدمة وقياسه مقتوين بضم الميم لان فعله اقتوى يقتوى ووزن اقتوى افعلى وأصله اقتوو وليس هو افتعل من قوى اهـ وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتأويل فيما سبق فليتأمل ذلك (قوله وقال انى امرؤ الخ) فى الصحاح مكان خزيمة فزارة ومكان الحفد الخبيا والحفد الخدمة وحركت الفاء ضرورة كقول رؤبة ● مشتبه الاعلام لماع الخفق ● أراد الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح القتو الخدمة وقد قتوت اقتو قتوا ومقتى أى خدمت مثال غزوت أغزو غزوا ومغزى قال الشاعر انى امرؤ من بنى فزارة لا ● أحسن قتو الملوك ٤٧١ والخبيا ويقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب الى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة عجزية للتى لا تفى غلتها بخراجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم متى كنا لامك مقتوينا قال أبو عبيدة قال رجل من بنى الحرماز هذا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كله سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم قال سيبويه سألوا الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعرى والاشعرين اهـ كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الاشعرى واضح فى مقتوى لا فى مقتوين فليتأمل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكأنه أراد بصحة عين الفعل عدم تغيرها فليتأمل وقوله عودا احترز به عن عيادة فان الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لواذا) قال بعضهم انما امتنع اعلال

القتو وهو الخدمة أصله مقتوو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم أعل اعلال قاض قال ● متى كنا لاهلك مقتوينا ● أى خداما وقال

انى امرؤ من بنى جذيمة لا ● أحسن قتو الملوك والحفد

أى خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال فى المحكم قال أبو على أخبرنى أبو بكر عن أبى العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا واحدا أخبرنى به أبو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء اهـ أو تقع الواو وقبل ألف التأنيث المقصورة كأن تبنى من الغزو مثل هندبا فتقول غزويا أو الممدودة كأن تبنى من الغزو مثل أربعاء فتقول أغزياء (أو قبل الالف والنون الزائدتين) المضارعتين لالفى التأنيث (كقولك فى مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيان) بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان ألفى التأنيث وما ضارعهما فى حكم الانفصال المسئلة (الثانية) من ابدال الياء من الواو (أن تقع) الواو (عينا لمصدر فعل أعلت فيه) أى فى الفعل (ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام وقيام) من مصادر الثلاثى (وانقياد واعتياد) من مصادر الثلاثى المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما أعلت فى أفعالها بقلبها ألفا واستثقل بقاؤها فى المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء فى المداعلت فى المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فى الاعلال ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سواد وسواك) بكسر أولهما مما ليس بمصدر فلا تقلب الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية و) بخلاف (نحو لواذا وجاور جوارا) بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما وهو لاوذ وجاور و بخلاف راح رواحا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حولا وعاد المريض عودا) فان حولا وعودا وان كانا مصدرين أعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما ألفا لا تقلب الواو فيهما ياء (لعدم الالف) بعدها (وقل الاعلال فيه) أى فيما عدم الالف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قيما وارزقوهم وقوله تعالى

المصدر الذى هو لواذ ونحوه لئلا يتوالى اعلالان وذلك انه لو قلبت فى المصدر ألفا لاجتمع ألفان وقلبت الالف الاخيرة همزة على القاعدة فى اجتماع الفين فيكون اجحافا بالكلمة (قوله و بخلاف نحو راح رواحا) فى بعض النسخ راج رواجا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الالف) هذه طريقة وابن الحاجب فى الشافية لم يشترط فى قلب الواو فى المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور ما قبلها فى المصادر لا فى نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيادا وينا قيما لاعلال افعالها بقلب الواو فيها ألفا وحال حولا أى تغير كالعود فى شذوذه والقياس حيلا وعيدا اهـ وخرج بقوله لاعلال افعالها نحو لواذ لان فعله لاوذ وهو لم يعل فتأمل (قوله تعالى قيما) مصدر جىء به للمبالغة كما يعلم من مراجعة التفاسير

جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس فى قراءة نافع وابن عامر فى النساء وفى قراءة ابن عامر فى المائدة) واصلهما قوما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط فى قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) والقياس نيار ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأنشده ابن جنى * ويخلطن بالتأنس النوارا * قال فى شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة أن تقع الواو (عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة) أى منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت فى المفرد معلة بقلبها الفا فى الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة فى الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما فى ديار خلافا للمرادى وسيأتى ايضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت فى الواحد (واما شبيهة بالمعلة وهى الساكنة وشرط القلب فى هذه أن يكون بعدها فى الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت الواو فى الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (فان فقدت) الالف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود بفتح أوله) وهو العين المهملة (للمسن من الابل) وهو الذى جاوز فى السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين (وعودة) لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصحت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث (وشذ قولهم) فى جمع ثور (ثيرة) بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو وفاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من فعالة والاصل ثيارة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه قاله الجاربردى (وتصح الواو ان تحركت فى الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

تبين لى ان القماءة ذلة * (وان اعزاء الرجال طيالها)

بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالى وفى شرح الكافية وأما الطيال جمع

(قوله ويخلطن) هكذا وجد بالواو فى أوله فان ثبت فتكون زيادتها خزما وهو من الرجز (قوله ديار) فان قلت ديار وثياب بين واوه وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك ثم صحت هذه وأعلت تلك قلت الالف أشد مباينة للواو من الفتحة فقوى جانب الاعلال فى ديار ونحوه وضعف فى كوزة ونحوه (قوله وديمة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذى فى الصحاح انها يائية والمصنف ماش على الاول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الانسان أو بكرة البئر باداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه ان لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغى ان يزيد بعد قوله عليها فقلبت ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال انما استفدنا ذلك من ضم نحو قيمة وقيم الى دار وديار لا من تكثير الامثلة ويجاب بان استفادتنا ذلك من تكثير الامثلة لا تنافى استفادتنا اياه من الضم (قوله واما شبيهة بالمعلة) ووجه شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بثم زاده تأكيدا لدفع توهم ان ثم مستعملة فى غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمع الثور بمعنى الحيوان لا بثير الاقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز أن يكون جمعا لطوال بضم الطاء فانه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقى (قوله واستعمالا) فيه نظر لان هذا الشاعر استعمله ويجاب بان هذا نادر والا فالكثير بخلافه (قوله وفى شرح الكافية الخ) كون طيالا من باب جواد لا يجدى نفعا لان الواو فى المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة ولو اقتصر على قوله كانه جمع طائل الخ لا جدى لان الواو فيه قلبت همزة فقلبت فى الجمع لان الابدال يانس بالابدال

طويل.

طويل فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كانه جمع طائل من طاله اذا فاقه فى الطول اه والقماءة بالمد القصر (قيل ومنه) أى من شذوذ اعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهى من الخيل التى تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهى من الصفات المحمودة فى الخيل لا تكاد تكون الا فى العراب الخلص (الجياد) جمع جواد وهو الذى يسرع فى جريه وقيل الذى يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعنى اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة فى مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا فى جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة فى الواحد (وقيل) الجياد فى الآية ليس بشاذ وانما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل ان الواو تصح ان تحركت فى الواحد كطويل وطوال (أو أعلت لامه) أى الواحد بالياء أو بالواو فالاول (كجمع ريان) نقيض عطشان فعلان من الرى أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء (و) الثانى (كجمع (جو) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة (فيقال) فى جمعهما (رواء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهى الواو والاصل رواى وجواو أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما اثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير (وكذلك ما اشبههما) مما أعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين (وهذا الموضع) وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الخ (ليس محررا فى الخلاصة ولا) فى (غيرها من كتب الناظم فتأمله) بل كلامه فى الخلاصة فى دعوى القياس وفى نقل السماع يخالف كلامه فى التسهيل اما فى دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب فى كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة ان لا يغير ولا تقلب واوه وفى التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هى عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك فى الجمع وأفرد بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء فى القياس لانه لم يستثنه وأما فى نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب فى كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل فى التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا أو جمعا فأتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا أراد تقليل المنقول وقال فى شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون فى غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا وأطاق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صح نحو رواء وجواء المسئلة (الرابعة أن تقع) الواو

وقد يؤخذ من ذلك ان الشرط اعلال العين فى المفرد أعم من أن يكون ذلك بقلبها ألفا او بقلبها همزة ثم رأيت ابن الحاجب فى الشافية وشراحه ذكروا ان الشرط اعلالها فى المفرد ومثلوا لذلك بجيد وجياد وقالوا جيد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الادغام (قوله ومنه الصافنات) أى من ابدال الواو ياء مع تحركها فى المفرد شذوذا وهذا أولى من قول الشارح أى من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذه اعلال الواو فى جيد بقلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو أعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت فى الواحد وأنت خبير بان اللام أعلت فى الجمع وأما المفرد فهى معتلة فيه لا معلة ولو قال أو اعتلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الامر حيث قال أى الواحد بالياء او بالواو وما درى ان ما قاله انما يناسب لو عبر المصنف بقوله أو اعتلت لامه وهو لم يعبر به فتأمل (قوله وصحت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله ان تقع رابعة فصاعدا) قال اللقانى ينبغى ان يستثنى من هذا لام مفعول الذى ماضيه على فعل بفتح العين كمغزو ومدعو فانه يجب فيها التصحيح على ما سيأتى فى المسئلة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة فى ماض أو اسم مفعول لمضارع أو اسم فاعل قلبت فيه والا فالمسئلة الثامنة داخلة فى المسئلة الرابعة فتأمله (قوله اجلواذا) الاجلواذ خاص بسير الابل

(قوله واجلياذ شاذا الخ) ينظر هل شذوذه من جهة قلب واو يه ياءين فيكون نحو ديوان ليس شاذا لانه ليس فيه الا قلب واو
واحدة ياء فان أصله دوّان لكن قول المصنف واو مفردة يااء يقضي بشذوذ ذلك قال الامام المرزوقي ان قيل لم ترك ادغامه
أي ديوان والياء والواو اذا اجتمعا فابهما اسبق الآخر بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم الاولى في الثانية فالجواب ان الكلمة
أصلها دوّان بدلالة قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالا له الى أن أبدلوا من الواو الاولى
ياء فلو تكلفوا ما منعته من قلب
الواو ياء وادغام الاول فيه لعاد
مثل ما هربوا منه وهو التضعيف
بحصول ياءين الا ترى ان الكلمة
بعد الادغام تصير الى ديّان وهو
من دون الكلمة وغيرها اذا
ضبطها وقيدتها وانما احتمل
الواوان في دواوين لدخول
الالف بين الواوين وكذلك في
التصغير نحو دويوين لدخول
الياء بينهما ومثله الديباج أصله
الدبّاج فابدلت من احدى
الباءين ياء ومثله دينار بدلالة
قولهم دنانير ودبابيج اه ملخصا
(قوله الدنيا) هي بضم الدال
وحكى ابن قتيبة كسرها وتبعه
غيره وانما قيل لها ذلك لانها
سابقة على الدار الاخرى مأخوذ
من الدنو وجمعها دنى نحو كبرى
وكبر ويقال في النسب اليها
دنيوي ودنيي ودنياوي وألفها
مقصورة للتأنيث غير مصروفة
وحكى ابن جني تنوينها وصرفها
في لغة نادرة وأورد ابن مالك انها
في الاصل مؤنث أدنى وأدنى
أفعل تفضيل وأفعل التفضيل
اذا نكر لزم الافراد والتذكير
وامتنع تأنيثه ففي استعمالهم
دنيا مؤنثا مع كونه منكرا
اشكال وأجاب بانها خلعت عنها الوصفية غالبا وأجريت مجرى ما لم يكن قط وصفا كرجعى ونظيره استعمالا
وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا فان جلى وان كان تأنيث أجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل
اسما للحادثة العظيمة اهمن شرح البرماوي والزركشي على البخاري بالمعنى

(طرفا رابعة نحو اعدا) لان ما هي فيه اذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو
عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفعل (عطوت) بمعنى أخذت
(وزكوت) بمعنى نبت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة (فاذا جئت بالهمزة أو
التضعيف قلت أعطيت وزكيت) بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة (وتقول في اسم
المفعول) من أعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية (معطيان ومزكيان) بابدال
الواو ياء وانما أبدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وان لم يكن بعد كسرة لانهم
(حملوا الماضي) وهو أعطيت وزكيت (على المضارع) وهو يعطي ويزكي (و) حملوا
(اسم المفعول) وهو معطيان ومزكيان (على اسم الفاعل) وهو معطيان ومزكيان
بكسر الطاء والكاف (فان كلا منهما) أي من المضارع واسم الفاعل (قبل آخره كسرة)
وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الاصل على فرعه (وسأل سيبويه) شيخه
(الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا) والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت
الواو ياء (مع ان المضارع) وهو تتغازى وتتداعى (لا كسر قبل آخره) حتى يحمل
الماضي عليه (فأجاب) الخليل عن سؤال سيبويه (بان الاعلال) وهو قلب الواو ياء
(ثبت) في تغازى وتداعى (قبل مجيء التاء في أوله وهو) توجيه حسن وحاصله انهم أعلوا
(غازينا وداعينا حملا على تغازي وتداعي) بكسر ما قبل آخرهما قبل مجيء التاء (ثم
استصحب) الاعلال (معها) أي مع التاء كاستصحابه مع هاء التأنيث نحو المعطاة المسئلة
(الخامسة أن تلي) الواو (كسرة وهي) أي الواو (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو
ميزان) أصله موزان لانه من الوزن (وميقات) أصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو
فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بخلاف نحو صوان) وهو وعاء الشيء (وسوار)
لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة (واجلواذ) بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع
السرعة (واعلواط) بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا
تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه قاله في
التسهيل المسئلة (السادسة ان تكون) الواو (لاما لفعلى بالضم) حال كونها (صفة
نحو انا زينا السماء الدنيا وقولك للمتقين الدرجة العليا) والاصل الدنوى والعلوى
لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث في
الصفة تخففت لامها بقلبها ياء والدليل على صحة كونها صفة جريانها على موصوفها كما
مثل هذا هو الاصل واستعمالهم اياها غير جارية على موصوف منزل عن الاصل ومعامل
معاملته (وأما قول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح (فشاذ قياسا فصيح

استعمالا نبه به على الاصل) وهو الواو (كما) نبه على الاصل (في) الفعل نحو (استحوذ
و) في الاسم نحو (القود) بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ وانقاد بالاعلال ولكنه
ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس (فان كانت
فعلى) بالضم (اسما) أي غير صفة (لم تغير) لامها بابدالها ياء بل تقر الواو على أصلها
فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان الاسم أخف من الصفة (كقوله) وهو ذو الرمة
(أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * فماء الهوى يرفض أو يترقرق)
باقرار الواو على حالها في حزوى بحاء مهملة مضمومة وزاي ساكنة اسم موضع ودارا
منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده
سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما
يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه ولكونه يبعث عليه أضيف
اليه ويرفض يسيل بعضه في اثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب وما
ذكره الموضح من أن لام فعلى اذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه
الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول أهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في
الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد
بالدليل وموافق لقول أئمة أهل اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما
قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع الضمة
أوله وليس فيه اختلاف الا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا
القصيا اه المسئلة (السابعة أن تلتقي هي) أي الواو (والياء) ويجتمعا (في كلمة
واحدة) (والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت
هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لانها أثقل من الياء تحصيلا
للتخفيف ما أمكن (ويجب حينئذ) أي حين اذ قلبت الواو ياء (ادغام الياء) المنقلبة عن
الواو (في الياء) السالمة لاجتماع المثلين (مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء) على الواو
(سيد وميت أصلهما سيود وميوت) لانهما من ساد يسود وات فاقا ومات يموت على احدى
اللغتين ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون
الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح
ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع
على انفراده فيجوز أن يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة
كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه
الواو) على الياء (طي ولي) بالتشديد (مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوي ولوي)
بفتح أولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وادغمت في الياء (ويجب التصحيح) في
الواو (وان كانا) أي الياء والواو (من كلمتين نحو يدعو ياسر) بتقديم الواو على الياء
(ويرمي واعد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق منهما) أي من الواو والياء
(متحركا نحو طويل) بتحريك الواو بالكسر (وغيور) بتحريك الياء بالضم (أو) كان

(قوله ويجب حينئذ الخ) اقتصر
على ذلك ولم يقل ويكسر ما قبلهما
ان كان مضموما لان ما قبلهما قد
يبقى على ضمه كما سيأتي في قول
الشارح فصار ايم فان الظاهر
ان أوله يبقى على ضمه وقال ابن
الحاجب وجاء لي في جمع ألوى
بالضم والكسر فالضم على أصل
أن جمع أفعل غير اسم تفضيل
فعل كحمر جمع أحمر والكسر
للتخفيف (قوله المنقلبة عن
الواو) هذا واضح فيما تقدمت
فيه الواو دون ما تقدمت فيه
الياء فالوجه ترك هذا القيد وان
المدغم هو الاول الساكن مطلقا
(قوله ولو كان الخ) فيه نظر لان
البغداديين يقولون انه نقل
من فيعل بالفتح الى فيعل بالكسر
فهم لا يقولون ذلك الا بالكسر
فبطل ما قاله الشارح

السابق (عارض الذات) جوازا وهو ثلاثة أنواع المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة (نحو رويه) بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت (مخفف رؤية) بالهمز فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف اويم مخفف أأيم وهو مثال ابلم من الايمة ابدلت الهمزة الثانية واوا الانضمام التى قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء فصار ايم وهذا الابدال والادغام واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ أصلها الهمزة فان العروض الذى يحمى عن الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوى) بسكون الواو (فان أصله الكسر) لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف (كما يقال فى علم) بكسر اللام (علم) بسكونها وأجاز بعضهم قى بالادغام بعد القلب (وشذ مما ذكرنا ثلاثة أنواع نوع أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون بالابدال والادغام) مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائى هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك فى شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة (ونوع صحح مع استيفائها) أى الشروط (نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهرى (وأيوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة افعل لانهم يقولون اذا كانوا فى يوم حصل لهم فيه شدة يوم أيوم أى كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) نبح (ورجاء) بالجيم والمد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال فى الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث (ونوع أبدل فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها) على عكس القاعدة (نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونهو) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى (واطرد فى تصغير ما تكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول

(قوله جوازا) فيه نظر بالنسبة لسوير فان قلب الالف واوا واجب لا جائز وأما بويع فكذلك الا انه ربما يلتبس بالمبنى للمفعول من بايع فانه يقال فيه أيضا بويع وقد يقال ان مراده بالجواز عدم اللزوم اذ يجوز بناؤه للفاعل فيعود ما كان لما كان فليتأمل وبعضهم قال وليس أى السابق منهما بدلا من ألف كسوير أو من واو كديوان فان أصله دوان وهو أحسن من صنيع الشارح (قوله فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول) كان مراده بجميع ذلك من أقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين أو كان السابق منهما مضمرا كان التعليل لا يجرى فيما بل هو قاصر على المسئلة الاخيرة باقسامها (قوله الريا) وضم بعضهم الى الريا شذوذه من حيث الاعمال مع استحقاقه للتصحيح نحو صيم وقيم جمعا صائم وقائم لقلبهم الواو فيهما ياء بلا مقتض وأصله صوم وقوم قاله ابن الحاجب قال بعضهم وظاهر ان الشذوذ فى هذا بالنظر الى القاعدة المذكورة لا مطلقا فانه مقيس بالنظر الى قاعدة أن الواو اذا كانت عينا الفعل جمعا صحيح اللام تقلب ياء وان كان الاكثر فيها التصحيح قاله الشارح زكريا فى شرح الشافية وأشذ من هذا قول الشاعر

الا طرقتنا مية ابنة منذر
فما أرق النيام الا كلامها

والقياس النوام ووجه شذوذه ما مر فيما قبله ووجه كونه أشذ بعده من الطرف الذى هو محل التخفيف وعدم موافقته للقاعدة اه منه أيضا (قوله نحو ضيون) وينظر هل واوه مكسورة أو مفتوحة ثم رأيت ما يدل على انها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا فى شرح الشافية والياء فى ضيون زائدة والواو أصلية لوجود فيعل كصيقل وعدم فيعل فتأمل (قوله وانما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كان الاولى وانما لم يقلب ويدغم وينظر ما معنى قول الجوهرى وليس على وجه الفعل وقد يقال انه ليس جاريا على طريقه بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو لى وسيد وميت (قوله ابن حيوة) الياء فى حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الاصلية قاله الشيخ زكريا فى شرح الشافية وينظر ما وجه قلب الياء فيه واوا وظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة انه لا يشترط ان تكون الواو ومتأصلة الذات اذا كانت متأخرة عن الياء فليتأمل (قوله بضم النون) فيه نظر لمخالفته لقول الشافية وبعض شروحها ونهو عن المنكر مبالغة ناه فانه ظاهر فى انه بفتح النون كضرب ومبالغة ضارب فليتأمل واسود

(وأسود) اسما (للحية) وأساود (الاعلال والتصحيح) فاعل اطرد فتقول فى تصغير جدول وأسود جديول وأسيود بالتصحيح وجديل وأسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلانك أجريت هذه الياء مجرى ألف جداول وأساود لان كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جىء به لمعنى فلو كان أسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع على أساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب فى مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة الحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن اياز المسئلة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذى ماضيه على فعل بكسر العين) سواء فى ذلك المتعدى واللازم فالاول (نحو رضيه فهو مرضى و) الثانى نحو (قوى على زيد فهو مقوى) والاصل فيهما مرضو ومقوو بواوين بعد العين أولهما واو مفعول وثانيهما لامه قلبت لامهما ياء حملا للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذ الحرف الذى قبل الآخر مكسور فصار مرضو ياء ومقوو يا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذت قراءة بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله فى التسهيل مرجوحا (فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين (والاعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثى

وقد علمت عرسى مليكة اننى • (أنا الليث معديا على وعاديا)

فاعل معديا وأصله معدوو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وانشده المازنى معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال والى جوازهما أشار الناظم بقوله

وصحح المفعول من نحو عدا • وأعلل ان لم تتحر الاجودا

فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح أولى لان الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام فعول) بضم الفاء (جمعا نحو عصا وعصى وقفا وقفى ودلو ودلى) والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين فى الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم أعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصح (والتصحيح شاذ قالوا أبو وأخو) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابى (ونحو) بحاء مهملة (جمعا لنحو وهو الجهة) حكى سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون فى نحو كثيرة (ونجو) بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذى هراق ماءه (وبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء (وهو المصدر) جمعه (بهو) حكاه أبو حاتم عن أبى زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثانى والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين ادغمت أولاهما فى الثانية (فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا لا يريدون علوا فى الارض وتقول نما المال نموا) اذا زاد (وسما زيد

(قوله بكسر العين) قال الدنوشرى انما قيد بقوله بكسر العين حتى يأتى حمل الاسم على الفعل فى ذلك اه وهو مأخوذ من كلام اللقانى فانه قال انما قيد بكون ماضيه على فعل بكسر العين لان ماضيه اذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح اليه بقوله لامهما ياء حملا للاسم على الفعل (قوله فانه اذ ذاك واجب الخ) الظاهر ان ضميره عائد على اللام وينظر هل يجوز عوده على الفعل أولا وعلى الاول فكان الظاهر ان يقول قبله (قوله فان كانت عين الفعل الخ) قال اللقانى ان قلت فهل قلى الشئ على النار كالعم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلوا كمغزو ومقلى كمرمى قلت فى الصحاح انك تقول قليت اللحم والسويق فهو مقلى وقلوته فهو مقلو لغة (قوله وقفا وقفى) فيه احدى الجموع الستة التى جمعها ابن مالك فى قوله

جمع القفا أقف آقفاء واقفية
مع القفى قفين واختمن بقفى

وينظر ضبط كل جمع منها والقفا وراء العنق كالقافية ويذكر وقد يمد (قوله قالوا أبو) وأنشد القنانى يمدح الكسائى

أبى الذم اخلاق الكسائى وانتمت
به المجد اخلاق الابو السوابق

سموا) اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثانى والاصل فيها عتوو وعلوو وغوو وسموو بواوين أدغمت أولاهما فى الثانية (وقد تعل) بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال طى (نحو عتا الشيخ عتيا) اذا كبر (وقسا قلبه قسيا) والذى فى النظم يقتضى التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال

كذاك ذا وجهين جا الفعول من ٭ ذى الواو لام جمع او فرد يعن

الا أن الاعلال فى الجمع أولى لثقله والتصحيح فى المفرد أولى لخفته المسئلة (العاشرة أن تكون) الواو (عينا الفعل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمعا صحيح اللام كصيم) جمع صائم (ونيم) جمع نائم وعينهما واو واصلهما صوم ونوم فاجتمع فى الجمع واوان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين ياءين لان الياءين أخف من الواوين (والاكثر فيه التصحيح) على الاصل (تقول صوم ونوم) والكثير الشائع الاعلال واليه يشير قول النظم ٭ وشاع نحو نيم فى نوم ٭ (ويجب التصحيح (ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان) اعلال العين واعلال اللام (وذلك كشوى وغوى) باعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما (جمعى شاو وغاو) اسمى فاعل من شوى يشوى وغوى يغوى والافصح فى الماضى فتح الواو لا كسرها وفى المضارع بالعكس والاصل فى الجمع شوى وغوى فأعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم بحذفها لالتقاء الساكنين فلو أعلت العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستنكر عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت أى ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف (نحو صوام ونوام لبعدها) أى العين (حينئذ) أى حين اذ فصلت بالف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو النجم الكلابى

الا طرقتنا مية ابنة منذر ٭ (فما ارق النيام الا كلامها)

والقياس النوام بالتصحيح واليه أشار الناظم بقوله ٭ ونحو نيام شذوذه نمى ٭ أى روى ٭(فصل فى ابدال الواو من أختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففى مسئلة واحدة وهى أن ينضم ماقبلها) سواء أكانت فى فعل أم اسم فالاول (نحو بويع وضورب) مبنيين للمفعول وأصلهما قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت أولهما فتعذر ابقاء الالف بعد ضمة لان الالف لا يكون ماقبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ماقبلها (وفى التنزيل ماوورى عنهما) والثانى نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فانها حينئذ ترجع الى أصلها وهو الياء فتقول نييب (واما ابدالها) أى الواو (من الياء ففى أربع مسائل احداها أن تكون) الياء (ساكنة مفردة) عن مثلها (فى غير جمع) سواء كانت فى اسم أو فعل فالاول (نحو موقن وموسر) أصلهما ميقن وميسر اسمى فاعل من اليقين واليسر أبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثانى نحو يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الابدال (ان تحركت) لانها تعاصت بالحركة عن الابدال (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء قال الجوهرى هو أشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الابل فتهيم

(قوله نحو عتا الشيخ عتيا) قال اللقانى لعله عسى الشيخ عسيا ففى شرح الشافية للجاربردى وعسى الشيخ يعسو عسيا اذا كبر وولى اهـ ولا يخفى مافيه اذ ماذكره فى شرح الشافية لا ينافى ان عتا بالتاء المثناة كذلك كيف وفى التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا (قوله وهو المصدر) قال اللقانى البهو اى بالباء الموحدة البيت المتقدم امام البيت وقال الدنوشرى فى قول الشارح وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس ان ذلك لم يستعمل مصدرا وان كان ذلك لا يدل على عدم وجوده وعبارة القاموس والبهو البيت المتقدم امام البيوت وكناس واسع للثور والجمع أبهاء وبهو وبهى والواسع من الارض ومن كل شئ وجوف الصدر أو فرجة مابين الثديين والنحر ومقيل الولد بين الوركين من الحامل والجمع ابهاء وابه وبهى وبهى والباهى من البيوت الخالى المعطل وابهاه فبهى كعلم والبهى روى عن عروة والبهاء الحسن والفعل بهو ككسرو ورضى ودعا وسعى وبيص رغوة اللبن وباهيته فبهوته غلبته بالحسن وأبهى الاناء فرغه والخيل عطلها عن الغزو والرجل حسن وجهه وبهى البيت تبهية وسعه وعمله وبئر باهية واسعة الفم وتباهوا تفاخروا وبهية كسمية تابعية اهـ عبارة القاموس (قوله ساكنة مفردة فى غير جمع) لابد أن يضم الى ذلك بعد ضمة

فى الارض ولا ترعى (أو أدغمت) الياء فى مثلها (كحيض) جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثانى مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله فى غير جمع لان حيض جمع والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (فى جمع ويجب فى هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة فى الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهيم) جمع أهيم وهيماء (وبيض) جمع أبيض وبيضاء (فى جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط بمهملتين الناقة التى لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعد ضمة وهى اما لام فعل كنهو الرجل وقضو) بفتح أولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أنهاه أى ما أعقله) والنهية العقل (وما أقضاه) أى أحكمه والقضاء الحكم والاصل نهى وقضى من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أو لام اسم مختوم بتاء) للتأنيث (بنيت الكلمة عليها) من أول الامر ولم يسبق لها حذف (كان تبنى من الرمى) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فانك تقول مرموة) بالواو والاصل مرمية أبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما اذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (نحو توانى توانية) فان أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم للنون لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فابدلت ضمته) أى ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لافادة الوحدة) بعد الاعلال (وبقى الاعلال) وهو ابدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى أصلها وابدال الياء واوا لان ذلك يؤدى الى وقوع اسم معرب فى آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء العارضة فى حكم الانفصال فلا يعتد بها (أو لام اسم مختوم بالالف والنون) الزائدتين (كان تبنى من الرمى) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة اسم (الموضع الذى يقول فيه) خالد (ابن أحمر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا يا ديار الحى بالسبعان) ٭ أمل عليها بالبلا الملوان

وهما الليل والنهار (فانك تقول رموان) بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فتعطى ماقبل الالف والنون حكم ماوقع آخرا محضا كرضى ومقتضى هذا أن لا يقال فى مثل سبعان من الرمى رموان لانه لا يجوز أن تقول فى مثال عضد من الرمى رمو لانه ليس اسما متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح فى الحواشى

(قوله لان حيض) كان صوابه لان حيضا بالالف (قوله وتجمع على عيط وعوط) مشكل على قوله ويجب فى هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقى الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة) اطلاق الاعلال على ذلك مجاز وحقيقة الاعلال كما فى الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف او الاسكان (قوله ولك أن تقول الخ) يقال عليه ان قلب الواو ياء فى غزيان كظربان لوقوعها بعد كسرة كما تقدم فى المتن والالف والنون لا يضعفان عن التاء فان التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما اذا بنيت من الرمى مثل مقدرة فانك تقول مرموة بقلب الياء واوا ايضا فان الالف والنون حرفان موجودان حسا فبعدا من الطرف فالواو المضموم ماقبلها فى الحشو لا فى الطرف وقد يقال ان الالف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة فى التحصين من الطرف كما قال المرادى وكما منعت التاء من الطرف تمنع الالف والنون منه وأما اعطاء ماقبل الالف والنون فى غزيان حكم ماوقع آخرا محضا فليس فيه دليل لان قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام وأما رمو كعضو فهى آخر حقيق فتأمل

(قوله نحو تقوى) ومثل تقوى بقوى من أبقيت عليه أى رحمته وقد يقال بقيا بضم أوله و بقيا بفتحها و بالياء قلبت ياؤه واوا فى المفتوح وانما لم يراع الضم فى تقوى لقلته فيه وكثرته فى طغيا وقال الدنوشرى تقوى أصله وقا قلبت واوه تاء كما فى تراث ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لان الالف للتأنيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى من الله بالتنوين بجعل الالف للالحاق بجعفر كتترى وأقول يلزم فى تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء أوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع اعلالين فى الكلمة لكن ذلك موجود فى كثير من الكلمات (قوله حكاه ابن جنى الخ) أى كون شروى بمعنى مثل وأما كون شروا بمعنى مثله فمشهور ومذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جنى بعد ان قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه وهذا غريب (قوله ٤٨٠ وريا) قد يقال لا شذوذ فى ريا لان قلب يائه اواوا يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهى انه اذا اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء الخ فقلبها واوا يؤدى الى قلب الواو ياء عملا بما ذكر فعدم قلب الياء واوا المانع وهو ما ذكر فلا يرد ريا نقضا على هذا وهذا كله فى ريا اسما للرائحة وأما ريا من الرى ضد صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيا باعجام أوله واهماله اسم لبى وقيل باعجام أوله اسم لموضع وقال الدنوشرى ينظر هل ريا وطغيا يكتب بياء فى آخره كما هو القاعدة فى الالف المجاوزة للثلاثة أو يكتب بالف لاجل الياء التى قبلها فاذا كتبت بياء يجتمع ياآن فاحرر ذلك والظاهر الثانى كالدنيا والعليا ونظير ذلك ما قال بعضهم أيضا ان الحيا بالقصر وهو المطر والخصب يكتب بالالف وان كان أصلها ياء كراهة اجتماع ياءين ولولا ذلك لكتب بالياء وتثنيته حييان وجمعه أحياء والحاصل كما قال ابن الحاجب فى شافيته وغيره أن الالف المجاوزة ثلاثة أحرف تكتب ياء الا اذا كان ما قبلها ياء فانها تكتب ألفا كالدنيا الا فى نحو يحيى وريى علمين فانه يكتب بالياء ولو كان ما قبلها ياء فتأمل (قوله واما الثانى الخ) قال الناصر اللقانى لقائل أن يقول أصلها رويا فعارض قلب اللام واوا ما تقدم من القاعدة فى اجتماع الواو والياء مع سبق احداهما وتأصله ذاتا وسكونا ولو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عملا بالقاعدة الاولى للزوم الدور اذ يجتمع حينئذ أيضا الياء والواو مع السبق والتأصل المذكورين (قوله ثم قال فى الحواشى الخ) فيه نظر اما أولا فلان سعيا وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال واما ثانيا فلان الحاشية المقروءة المذكورة فيها نظر لان قوله فيه لانتفاء السبب ممنوع بما سبق فى قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتأمل (قوله فى عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله والذى الخ

• المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال لا شروه وشروه أى مثله حكاه ابن جنى فى شرح غريب تصريف المازنى (وفتوى) بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانها من تقيت وشريت وفتيت أبدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قال الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة (وشذ سعيا) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للرائحة (وطغيا) اسما (لولد البقرة الوحشية انتهى) كلامهما فى الشرحين المذكورين وفيه نظر (فاما الاول) وهو سعيا من السعى (فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثى خزيان وصديان) واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما أوله الفارسى (وأما الثانى) وهو ريا من الرى (فقال النحويون) سيبويه وغيره ريا (صفة غلبت عليها الاسمية) وليس بشاذ (والاصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا واما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حتى فتحوا للتخفيف) كذا نقلوه وتبعهم الموضح ثم قال فى الحواشى وظهر لى بعد أن مراده شذوذ الاستعمال فانى قرأت بخطه حاشية هذا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اه وطغيا باعجام الغين ورواة ضبطه مختلفة فقال الاصمعى يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال أحمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال أبو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن السيد المسئلة (الرابعة أن تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا لفعلى بالضم فى الفاء (اسما كطوبى) بمعنى طيبا (مصدر الطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجيم ومنه شجرة طوبى (أو صفة جارية مجرى الاسماء) فى عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل (وهى فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والخورى) بالخاء المعجمة والراء المهملة

مؤنثات

(قوله كطوبى وكوسى) فيه نظر لان كوسى صفة لكنها كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق • (فصل) ٤٨١ (قوله محقق فى جيال وتوأم) قياس من اعتد بالعارض ان يعل فى نحو جيال الا أن ابن جنى قال فى المحتسب سألت أبا على فقلت له من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال فى الاحمر لحمر أيجوز له أن يقول فى جيئل جيل وجال فقال لا وأوما الى ان القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة فى لحمر فلا يبلغ فى الجواز ذلك (قوله و يقال لهما توأمان) فيه رد لقول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما توأمان ولكن هذا توأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج فى كتاب العدد ولا يصح نقاء أحد توأمين وقال انه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورده الجلال السيوطى فى التاج والدرة بانه خلاف قول أبى حاتم والفراء وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم أحدهما ولا يقال هما توأم وقال فى تثقيف اللسان ويقولون للولدين فى بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اه وحينئذ فقول الزركشى ان قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم ان منشأ منع أن يقال توأمان ان التوأم الولدان معا فلا يصح أن يقال توأمان ويراد اثنان لان ذلك مدلول مفرده وهذا مردود بان التوأم المولود مع غيره من الاثنين فما عدا ولا يختص بالاثنين كما يأتى عن القاموس فاذا أريد التنصيص على انهما اثنان قيل توأمان ووقع فى شرح المنهاج لابن حجر عند قوله فى ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثانى توأمين كلام غير محرر لا بأس بذكره و بيان ما فيه ونص

(مؤنثات أطيب وأكيس وأخير) أسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة (والذى يدل على انها جارية مجرى الاسماء) الجامدة (ان أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) فى جمع الافضل والاكبر (الافاضل والاكابر كما يقال فى جمع افكل) وهو اسم جامد للرعدة (أفاكل) والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم أوائلها أبدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (فان كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أى جارية على موصوف (وجب قلب ضمته كسرة) لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك الا) كلمتان (قسمة ضيزى) بالضاد والزاى المعجمتين (أى جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أى يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك فى مشيه اذا حرك منكبيه واصلهما ضيزى وحيكى بضم أوائلهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم فى جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) فى النظم

وان يكن عينا لفعلى وصفا • فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(و) قال (ابنه) فى شرحه (يجوز فى عين فعلى صفة أن تسلم الضمة فتنقلب الياء واوا وان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) ترديدا بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى اه ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من وجهين أحدهما ان الناظم وابنه اجازا فى فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما فالواو تقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب فى الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثانى انهم ذكروا أنثى الافعل فى باب الاسماء فحكموا لها بحكم الاسماء فى اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم فى باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على أن الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا الا فعلى أفعل

• (فصل • فى ابدال الالف من أختيها الواو والياء) فى الاسماء والافعال (وذلك الابدال) (مشروط بعشرة شروط) مذكورة فى النظم (الاول أن يتحركا) أى الواو والياء واليه الاشارة بقوله بتحريك (فلذلك) الشرط وهو التحريك (صحتا فى القول والبيع) مصدرى قال وباع (لسكونهما و) الشرط (الثانى أن تكون حركتهما أصلية) وهو المشار اليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو اصالة الحركة (صحتا فى جيل وتوم) بفتح أوائلهما وثانيهما حال كونهما (مخففى جيال) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسم للضبع (وتوأم) بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه آخر فى بطن واحد و يقال لهما توأمان ولم يعلا لعروض الحركة (و) الشرط (الثالث أن ينفتح ما قبلهما) وهو المشار اليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا فى

كلامه وقوله توأمين يقتضى ان التوأم اسم لكل من المجتمعين وظاهر القاموس بل صريحه انه اسم لمجموعهما وان التثنية انما هى لتوأم وتوأمة وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره فى بطن من الاثنين فصاعدا ذكرا أو أنثى أو ذكرا وأنثى وجمعه توائم وتؤام كرخال اه واعلم ان التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فاكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان ويميز كل بل توأم وامرأة توأمة مفرد وتثنيته توأمان فاعتراضه بانه لا تثنية له وهم لما علمت من الفرق بين التوم بلا همز والتوأم بالهمز وان تثنية المتن انما هى للمهموز لا غيراه وفيه أمور الاول قوله ان عبارة القاموس صريحة فى أن التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هى صريحة فى خلافه وانه اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثانى قوله ان عبارة القاموس صريحة فى ان التثنية لتوأم وتوأمة عجيب فان القاموس لم يتعرض للتثنية فى العبارة التى نقلها والقياس ان توأم حيث جازت تثنيته فهى أعم من أن تكون لتوأم وتوأمة أو لتوم وتومة وليت شعرى كيف يصح أن يكون تثنية لتوأم وتوأمة دون توم وتومة وكونه تثنية لذلك الظاهر الثالث ماذكره من الفرق بين المهموز وغيره مما ترده القواعد النحوية فى باب التثنية فانه لبنى المدار على ما قاله فى تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه أن غير المهموز أصل كالمهموز وليس كذلك كما بين فى باب الابدال من الصرف الخامس أوهم كلامه ان غير المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو ولان المهموز خفف بنقل حركة الهمزة الى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له فى نقل كلام القاموس خلل باسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله ويقال توأم للذكر وتوأمة للانثى واذا جمعا فهما توأمان وتوأم اه وقوله واذا جمعا أى اجتمعا وليس المراد اذا جمعا اصطلاحا لان توأمين مثنى لا جمع وقوله وتوام ان كان على وزن رخال فمشكل لانه جمع اصطلاحى وقد قدمه وان كان على وزن شدقم فهو مبنى على انه يطلق على الاثنين خلاف مامر عن أبى حاتم والفراء ومن تبعهما (قوله متصلة أى فى كلمتهما) لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك صحتا فى ضرب واحد وضرب ياسر) لو مثل بغير هذين المثالين لكان أحسن لان الظاهر ان وجود الالف بعد الواو والياء مانع من قلبهما أيضا فلم يتمحض المنع لما ذكر (قوله ان كانتا عينين) الظاهر انهما اذا كانتا فاءين يكون الحكم كذلك نحو توالى وتيامن فلا تقلبان أيضا وما قلناه يكاد ينطق به قول ابن مالك وان سكن كف اعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدهما وهما عينان كان أولى والضمير عائد الى العين (قوله لسكون الالف) لو أبدله بقوله لوجود الالف كان أولى (قوله وعلوى وفتوى) اقتصر عليهما لان الظاهر ان الياء المشددة لا يكون قبلها الا الواو ولا الياء (قوله وبكى) هو بياء واحدة وكاف بعدها وفى بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من اليائى (قوله اذا وليت غير الالف والياء) كان صوابه أن يقول اذا وليها غير الالف والياء الخ

العوض والحيل والسود) لان الكسرة فى الاولين والضمة فى الثالث لا يجانسان الالف (و) الشرط (الرابع أن تكون الفتحة متصلة) وهو المشار اليه بقوله متصل (أى فى كلمتهما ولذلك صحتا فى ضرب واحد وضرب ياسر) لان الفتحة فى كلمة والواو والياء فى كلمة أخرى (و) الشرط (الخامس أن يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين) وهو المشار اليه بقوله

ان حرك التالى وان سكن كف • اعلال غير اللام وهى لا يكف

اعلالها بساكن غير ألف • أو ياء التشديد فيها قد ألف

(ولذلك صحت العين فى بيان وطويل وخورنق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف فى بيان والياء فى طويل والراء فى خورنق (و) صحت (اللام فى رميا وغزوا) فى الافعال (وفتيان وعصوان) فى الاسماء لسكون الالف (وعلوى وفتوى) لسكون أول ياءى النسب لانهم لو أعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير الفظرمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد وأما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه وأما نحو علوى وفتوى فلا تبدل واوه ألفا لانه يؤدى الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا لو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفا لكان لا يزال فى قلب الى الالف وقلب الى الواو (وأعلت العين فى قام وباع) من الافعال (وناب وباب) من الاسماء (لتحرك ما بعدهما) أعلت (اللام فى غزا ودعا) من الواوى (ورمى وبكى) من اليائى (اذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة وكذلك) تعل اذا وليت غير الالف والياء

المشددة

(قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذى فى بعض كتب الصرفيين ان قلب الياء والواو الفين بالسبب المذكور قبل اسناد الفعل الى واو الجماعة ولما اسند الفعل الى واو الجماعة حذفت ألفه لالتقائها ساكنة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الاسلام بل هو من محاه يمحوه محوا ومحيا اذا أذهب أثره قاله فى القاموس (قوله وعور فهو أعور) قد يعل فعله قال تسائل يا ابن أحمر من تراه • أعارت عينه أم لم تعارا اما على النصب بلم او الاصل تعارن بنون التوكيد الخفيفة كانهم شبهوا المجزوم بالموقوف عليه للامر وفى قوله تعارا صفة زائدة على التوكيد وهو انه لما حرك الراء بالفتحة لارادة التنوين رجع بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وشبه العارض باللازم كقوله لها متنان خظاتا وهو يريد خظتا مثل رمتا وأجاز أبو على ان يكون ألف تعارا التثنية كما قال وعين لها حدرة بدرة • وشقت مآقيهما من اخر فرد اليها ضمير الاثنين وان كان ما تقدم مفردا لان ذكر احداهما كذكر الاخرى لدلالتها عليها قال الفرزدق فلو رضيت (٢) يداى بها • لكان على للقدر الخيار فهذا عكس قوله مآقيهما وقال وكان فى العينين حب قرنفل • أو سنبل كحلت به فانهلت واعترض على نفسه بان العور انما يكون فى احدى العينين اما اذا عمت الآفة العينين فذلك عمى وأجاب بانه يكون على حد متقلدا سيفا ورمحا وقولهم القمران قال وقد ذهب ناس فى لا تتخذونى وأمى الهين الى انه من هذا لانه لم يدع للام الالوهية وأجاز أن يكون تعار من العور وهو الفساد الذى يحدث فى العينين فقوله عارت على حد خافت لا على حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حد شترت عينه وشترتها او غاض الماء وغضته وفى أنه لم تصح العين فى عار كما صحت فى عور دليل على انه ليس على حده وانه بناء آخر وحكى سيبويه أعور الله عينه ولم يكن القياس ان ينقل عور بالهمزة لانه بمنزلة اعور فقد ثبت ان البيت يجوز ان لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو خاف) قال الدنوشرى ربما يشكل بنحو حيى ياءين أولاهما مكسورة فانه كخوف فكان القياس قلب أول الياءين ألفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم أحمد العبادى فان قلت كان القياس قلب الياء الاولى من نحو حيى وعيى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلم تركوا ذلك قلت تركوه حملا على المفتوح نحو هوى الممنوع فيه القلب لئلا يجتمع اعلالان لان لامه أعلت ووجه الحمل ان المفتوح أصل لانه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرع فالحق بالاصل فى عدم الاعلال اه وقوله ومعانيه أكثر ينظر ما معناه (قوله وجب اعلاله مطلقا) ليس هذا الاطلاق فى مقابلة تفصيل سابق أو لاحق.

(٢) قوله فلو رضيت الخ هذا الشطر غير مستقيم الوزن ولعل صوابه فلو رضيت يداى بها وطابت وبهذا اظهر الشاهد حيث ثنى اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما فى قوله وطابت مفردا او جرد اه

المشددة من السواكن كما (فى يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا) أى الياء فى يخشيون والواو فى يمحوون (الفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفتا) أى الالفان (للساكنين) وهما الالف وواو الجماعة ومامثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية ولم يثبت لغة الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (و) الشرط (السادس أن لا تكون احداهما) أى الواو والياء (عينا لفعل بكسر العين (الذى الوصف منه على أفعل نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذى الوصف منه على أفعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط (السابع أن لا تكون) احدى الواو والياء (عينا لمصدر هذا الفعل) الذى الوصف منه على أفعل (كالهيف) بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر (والعور) بفتحتين وهو فقد احدى العينين والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

وصح عين فعل وفعلا • ذا أفعل كاغيد وأحولا

وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على أفعل لموافقته له فى المعنى فى اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو أعور وأحول وحمل المصدر على فعله (و) الشرط (الثامن أن لا تكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجيم من المجاورة (واشتوروا) بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة التاء فى حكم السكون (فانه فى معنى تجاوروا وتشاوروا) فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فاما الياء فلا يشترط فيها ذلك)

وهو الدلالة على التفاعل فتعل (لقربها من الالف) فى المخرج (ولهذا أعلت فى استافوا مع ان معناه تسايفوا) أى تضاربوا بالسيوف لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والى هذا الشرط أشار الناظم بقوله

وان بين تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت ولم تعل

(و) الشرط (التاسع أن لايكون احداهما) أى الواو والياء (متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال) وهو القلب ألفا (فان كانت) احداهما (كذلك) أى متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال (صحت) الاولى (وأعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى اذا اسود) والاصل فيهن الحيى والهوى والحوو لانه من الحوة وهى سمرة الشفتين فقلبت لامهن ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فلو قلبت أعينهن ألفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول (وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية) والى ذلك أشار الناظم بقوله وعكس قد يحق (نحو آية فى أسهل الاقوال) الستة أحدها أن أصلها ايية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس فى اعلالها اياة فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فأعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ماقبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثانى ان أصلها ايية بسكون العين كحية فاعلت بقلب الياء الاولى ألفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ماقبلها فقط دون تحريكها قاله الفراء وعزى لسيبويه واختاره ابن مالك وقال فى التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا الاجتزاء بشطر العلة واذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياآن نحو طائى وصمع اللهم تقبل تابى وصامق ففيما اجتمع فيه ياآن أولى لانه أثقل الثالث أن أصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالى ياءين أولاهما مكسورة ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره فى الحذف بالة الاصل بالية قاله الكسائى ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة فى قولهم آى الرابع أن أصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين ألفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس أن أصلها ايية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى ألفا ورد بان ماكان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيى وحى السادس أن أصلها ايية كقصبة كالاول الا انه أعلت الثانية على القياس فصار اياة كحياة ونواة ثم قدمت اللام على موطن العين فوزنها فلعة (فان قلت) قد ادعيت أن القول الاول أسهل الاقوال و (لنا أسهل منه) وهو (قول بعضهم انها فعلة كنبقة فان الاعلال) فى الاولى بقلبها ألفا وهو (حينئذ على القياس) لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ماقبلها (وأما اذا قيل أن أصلها ايية بفتح الياء الاولى أو ايية بسكونها أو آيية) على وزن (فاعلة

فانه)

(قوله وهى سمرة الشفتين) الظاهر أن الحوة هى السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غثاء أحوى واما اللعس واللمى فهو سواد الشفتين فليتأمل (قوله لان محل التغيير الطرف) لو قال بدله لان الطرف محل التغيير كان اولى (قوله نحو آية) قال المرادى ومثل آية غاية واصلها غيية فاعلت الياء الاولى وصحت الثانية وثاية وهى حجارة صغار يضعها الراعى عند متاعه يثوى عندها وطاية وهى السطح والدكان ايضا والآية هى الطائفة المخصوصة من القرآن وتطلق الآية أيضا على الشخص تقول رأيت آية فلان اى شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدنوشرى مراده به ان هذا الوجه ليس فيه مما يستنكر ويخالف القواعد الا الاجتزاء المذكور بخلاف غيره من الاوجه المذكورة قلت ولا يلزم على بقية الاقوال ايضا الا امر واحد مخالف للقواعد فساوى هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك انه اسهل الوجوه وعلله بما ذكر وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله ورد بانه كان يلزم الخ) انما خص ماذكره بآى مع تأتيه فى آيية كضاربة لانه عمل بقاعدة اخرى وهى الحذف تخفيفا (قوله ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتأمل ولا نسلم انه كان يجب قلب الضمة كسرة

(قوله لغير موجب) ربما ينافى قول الشارح سابقا حذفت العين استثقالا لتوالى ياءين أولاهما مكسورة فليتأمل (قوله والقول الاول وهو ان الخ) مراده القول الاول بالنسبة للثلاثة بعده والا فليس أولا فى كلام الموضح (قوله الساكن أولهما) فيه نظر فان الاول منهما فيما نحن فيه متحرك بالكسرة لاساكن اللهم الا ان يقال كان ينبغى تسكينه لاجل الادغام وهو بعيد فليتأمل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللقانى أى أصلها كما مر أأممة بهمزة متحركة فساكنة فدار الامر بين ابدال الساكنة الفا من جنس حركة ماقبلها وهو الاعلال و بين ادغام الميم الاولى فى الثانية بعد نقل كسرتها الى الهمزة الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فقدم الادغام المؤدى الى ماذكر على الاعلال فان قيل يتأتى مع الاعلال بالقلب ألفا الادغام فيقال آمة قلت المراد الادغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتأتى مع حركة الاعلال انتهت وهو أظهر من تقرير الشارح لجعل اللقانى التقديم بين الاعلال والادغام نفسه لا بين الاعلال وماهو من تعلقات الادغام وفى قول اللقانى الزائد على كلام الشارح يتأتى الاعلال بالقلب الفا محل نظر لان الهمزة الثانية متحركة بالكسر والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتحقيق وقال المصنف فى شرح الالفية انما لم يجب اعلال أئمة لعروض الحركة لان الاصل اأممة افعلة كاحمرة فنقلت حركة الميم الاولى للهمزة الثانية لقصد الادغام ولم يعتد بوجود الياء متحركة مفتوحا ماقبلها لان هذه الحركة مسبوقة بالعدم هذه هى العلة وقال بعضهم وأظنه ابن خالويه انما لم يعل ذلك لانهم لو أعلوه فقالوا آمة اشتبه بآمة الرأس والجواب ماقدمته لك اه ومن خطه نقلت قوله وقال بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح ان يجمع به بين القولين لان الاعلال فى ائمة ليس فى العين ولا اللام بل فى الفاء وانما ذكره الشارح لينبه على الاقوال فى المسئلة وقال الدنوشرى هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ماذكره الموضح بخلاف ماقبله (قوله العاشر ان لا يكون عينا الخ) ظاهره انه اذا كان لاما لما آخره زيادة الخ تقلب الفا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية وشروحها وقد اختلفتا ء الواو والياء فى ان الواو

فانه) يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذور اما على القول بان أصلها ايية بفتح الياء الاولى (فانه يلزم اعلال) الحرف (الاول دون الثانى) وهو شاذ كما تقدم (و) اما على القول بان أصلها ايية بسكون الياء الاولى فانه يلزم (اعلال) الحرف (الساكن) وهو الياء الاولى بقلبها ألفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ماقبلها ولم يوجد الا احدهما (و) اما على القول بان أصلها آيية على زنة فاعلة فانه يلزم (حذف العين) وهى الياء الاولى (لغير موجب) لحذفها والقول الاول وهو أن أصلها ايية كنبقة سالم من ذلك (قلت و يلزم على) هذا القول (الاول) شئ آخر وهو (تقديم الاعلال) وهو قلب الياء الاولى ألفا (على الادغام) وهو ادغام الياء فى الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ماقبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن أولهما وقدم فيه الاعلال على الادغام (والمعروف العكس) وهو تقديم الادغام على الاعلال (بدليل ابدال همزة ائمة ياء لا ألفا فتأمله) وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم الاولى للساكن قبلها اعنى الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية ألفا لوجود شرطه فلما أبدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها ألفا قبل ذلك علم أن عنايتهم بموجب الادغام أهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ماهو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب أولى وفى شرح الشافية للجاربردى وانما لم يجئ الادغام فى باب قوى مع أن أصله قوو لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح فى رضى وجواز الفك فى حيى اه وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون فى العين أو فى اللام فان كان فى العين قدم موجب الادغام وان كان فى اللام قدم موجب الاعلال والعلة فى ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر فى العين (و) الشرط (العاشر أن لا يكون) احدى الواو والياء (عينا لما آخره زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون وألف التأنيث واليه أشار الناظم بقوله

وعين ما آخره قد زيدا • يخص الاسم واجب أن يسلما

(فلذلك صحتا) أى الواو والياء (فى نحو الجولان) مصدر جال يجول بالشئ اذا طاف به (والهيمان) مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق أو نحوه (والصورى) بفتح الصاد المهملة والواو والياء المهملة اسم واد قاله الصغانى وقال المرادى اسم ماء وخلا عنه الصحاح والقاموس (والحيدى) بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدى أى يعدل عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف والنون وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الاصل فى الاعلال وهو الفعل (وشذ الاعلال فى ماهان وداران) والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازنى وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختوما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لاشذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما فى تقدير الانفصال قال الفارسى و يؤيده قولهم فى زعفران زعيفران فبقيا فى التصغير ولم يحذفا وقيل لما صحح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير صحح العين فى بعض المواضع كالجولان اذ العين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى أن تصحيح ما فيه ألف التأنيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف فى آخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس لان ألف التأنيث مختصة بالاسم فهى كالالف والنون فى الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول أو البيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى و بيعى لان تصحيح نحو صورى عنده قياس

•(فصل • فى ابدال التاء) المثناة فوق (من الواو والياء) المثناة تحت (اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال) غير مبدلتين من همزة (ابدلت) فاء الافتعال (تاء) مثناة فوقانية على اللغة الفصحى (وادغمت) التاء المنقلبة (فى تاء الافتعال و) فى (ماتصرف منها) أى من صيغة الافتعال كالفعل الماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة (نحو اتصل واتعد) أى قبل الوصل والوعد فاؤهما واو لانهما (من الوصل والوعد) وأصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وأدغمت فى تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازانى وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية لتدغم كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بانه يجوز ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو (واتسر) أصله ايتسر ففاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وأدغمت فى تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد (قال) الاعشى ميمون

ابن

مقدمت عينا على الياء لا ما نحو طويت بخلاف العكس وهو تقدم الياء عينا على الواو لاما فانه غير واقع ولهذا قالوا واو حيوان منقلبة عن ياء لعدم النظير واصله حييان وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها لكن ابقوه متحركا ليطابق مدلوله فى الحركة كالجولان وفى الموتان حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا فى الحيوان ولانهم لو أدغموا فيه لالتبس بتثنية حى لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الاول لان التغيير بالاواخر أولى اه من شرح الشيخ زكريا مع المتن وفيه مخالفة لما مضى من جهة ان كلام الموضح مبنى على مذهب سيبويه والمازنى وكلام شرح الشافية مبنى على مذهب المبرد كما يعلم من كلام الشارح الآتى و بعد فالمسئلة محتاجة الى كشف القناع عن وجهها وان شاء الله يتيسر لنا ذلك وفيه نظر أيضا من حيث انه لا يقتضى ان قلب لام حيوان ياء قياس وكلام الموضح بخلافه

•(فصل)• (قوله ومنافاة الصفة) ينظر ذلك ثم ظهر لنا فرأينا ان صفة الواو والياء الجهر والاستفال وصفة التاء الهمس والرخاوة (قوله بانه يجوز ههنا للفرق الخ) فيه نظر ظاهر فانه واجب على هذا أيضا فليتأمل

ابن قيس يهدد علقمة بن علاثة

(فان تتعدنى اتعدك بمثلها) • وسوف ازيد الباقيات القوارضا

أصل تتعدنى واتعدك توتعدنى واوتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء والقوارض جمع قارضة وهى الكلمة المؤذية (وقال) طرفة بن العبد

(فان القوافى يتلجن موالجا) • تضايق عنها ان تولجها الابر

أصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وادغمت فى التاء والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك اشار الناظم بقوله • ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا • وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد موتسر ايتعاد ايتسار وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما فى التسهيل احترازا من نحو ائتمن ائتنا وائتزر وهو المراد بقوله (ونقول فى افتعل من الازار ايتزر) بابدال الهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز ابدال) هذه (الياء) التحتانية (تاء) فوقانية (وادغامها فى التاء لان هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول من قال اتزر من ايتزر خطأ قاله التفتازانى (وشذ قولهم فى افتعل من الاكل اتكل) بتشديد التاء الفوقانية واليه أشار الناظم بقوله • وشذ فى ذى الهمزة نحو ائتكلا • وجعله فى التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهى بدل من الهمزة قال الموضح فى حواشيه على التسهيل مثاله فى الواو قول بعضهم اتمن وفى الياء قول بعضهم اتزر اه (وقول الجوهرى فى اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم) لانه لو كان من أخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازانى (وانما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسى وذهب بعضهم الى أن تخذ مما أبدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهى وخذ بالواو فالياء ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكى عن البغداديين انهم أجازوا الابدال فى ذى الهمز وحكوا من ذلك ألفاظا وهى اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا فى جميع روايات الموطا وقد تقدم

•(فصل فى ابدال الطاء • تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذى فاؤه صاد اوضاد اوطاء أوظاء وتسمى) هذه الاحرف الاربعة (أحرف الاطباق) لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى ولم يقل الحروف المطبقة لان هذه التسمية تجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده وانما أبدلت تاء الافتعال اثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التاء من حروف

(قول الشاعر تضايق عنها ان تولجها الابر) قد يقال ان فيه قلبا بأن يجعل ان تولجها الابر فاعل تضايق وضمير عنها راجعا للموالج وبيانه ان الموالج هى التى تتضايق عن ان تدخلها الابر ولا تتضايق عن دخولها القوافى ويتطر هل يجوز أن يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه احدى التاءين وفاعله ضمير عائد الى الموالج وان تولجها الابر سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون بدلا منها متعلقا بتضايق أولا يجوز ذلك والابر بكسر الهمزة كقربة وقرب وهل يجوز ان يكون ان تولجها الابر بدلا من ضمير عنها وأنه وان كان مفسرا بما ذكر بعده اعتبارا بالحالة أولا يجوز (قوله وقول الجوهرى الخ) فيه نظر فان الاقدام على تغليط الجوهرى ليس بالهين فيجوز أن يكون ذلك مذهبا له كما ذهب البغداديون الى ذلك فى اتزر واتمن واتهل واتكل كما حكاه الشارح عنهم ولا يقال الجوهرى ليس من أرباب المذاهب لانا لا نسلم ذلك مع أن الظاهر يساعده فما قاله الجوهرى وجه والوجه الثانى ما قاله الموضح وهو ظاهر والوجه الثالث ما ذهب اليه بعضهم وهو قريب مما ذهب اليه الموضح •(فصل• قوله لانطباق اللسان الخ) قال الدنوشرى هو مشكل بالنسبة للضاد والصاد فان الضاد المعجمة مما يلى الاضراس من الجانب الايمن والصاد المهملة مما يلى الاضراس من الجانب الايسر فلا ينحصر الصوت فيما بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى فليتأمل ثم راجعت بعض الاصول فرأيت ان الضاد من حافة اللسان الايمن أو الايسر وأما الصاد المهملة فهى من الثنايا وطرف اللسان

الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء والى ذلك أشار الناظم بقوله • طا تا افتعال رد اثر مطبق (تقول فى افتعل من صبر اصطبر) وأصله اصتبر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد فى الطاء (لان الصفيرى) وهو الصاد (لا يدغم الا فى) صفيرى (مثله) لئلا يذهب صفيره قال المرادى واذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثانى الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصلحا يريدان يصطلحا اه (ومن ضرب اضطرب) والاصل اضترب أبدلت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد فى الطاء (لان الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فادغامه فى غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اصلح واضرب بقلب الثانى الى الاول ثم الادغام قال التفتازانى وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اطهر) والاصل اطتهر أبدلت التاء طاء (ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين) وهما الطاآن (فى كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من الادغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظطلم) بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم أبدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه الاظهار) على الاصل (والادغام مع ابدال الاول) وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثانى) على القياس (ومع عكسه) وهو ابدال الثانى وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة أوجه (وقد روى بهن قوله) وهو زهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان المزنى

(هو الجواد الذى يعطيك نائله • عفوا ويظلم احيانا فيطلم)

روى فيطلم بتشديد المهملة و يظلم بتشديد المعجمة ويظطلم بالاظهار وروى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجبلى والمعنى ان هرما هو الجواد الذى يعطيك عطاءه عفوا أى بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى غير موضع الطلب فيظلم أى فيتحمل ذلك عمن سأله ولا يرده من استجداه فى الاوقات التى مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردى

•(فصل • فى ابدال الدال) المهملة (من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاى) لاستثقال مجىء التاء بعدها (فتقول فى افتعل من دان) يدين دينا (اددان ثم يدغم الدال فى الدال (لما ذكرنا فى اطهر) من ان اجتماع مثلين فى كلمة وأولهما ساكن يوجب الادغام (ومن زجر) أى منع (ازدجر) والاصل ازتجر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاى فى الدال (لما ذكرنا فى اصطبر) من أن حرف الصفير لا يدغم الا فى مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو ازجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذدكر بلا ادغام واذكر بالذال المعجمة و بقلب المهملة اليها وادكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها

(قوله لا يدغم الا فى صفيرى مثله) ربما اشكل بما قاله المرادى من قوله والادغام الخ فانه أدغم فى غير مثله اللهم الا أن يقال ان صفيره باق مع قلب الثانى (قوله على الاصل) مراده به انه اصل بالنسبة للادغام بوجهيه والا فهو مرفوع بالنسبة الى التاء

•(فصل فى ابدال الميم • أبدلت وجوبا من الواو فى فم) أصله فوه (بدليل) تكسيره على (أفواه) والتكسير يرد الاشياء الى أصولها (فحذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونهما من مخرجها (فان أضيف) الى ظاهر أو مضمر (رجع به الى الاصل) وهو الواو (فقيل) فوزيد و (فوك) لان الاضافة ترد الاشياء الى أصولها (وربما بقى الابدال) مع الاضافة الى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخلوف فم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة • يصبح ظمآن وفى البحر فمه • وزعم الفارسى ان الميم لا تثبت الا فى الشعر ويرده الحديث المتقدم (و) ابدلت الميم (من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانتا فى كلمة أو كلمتين) فالاول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثانى نحو (من بعثنا) من مرقدنا والى ذلك أشار الناظم • بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا • كان مسكنا وانما أبدلت الميم من النون قبل الباء لان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لان النون وغنتها اشبه بالباء فاذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لانها من مخرج الباء وكالنون فى الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا فى نحو قوله) وهو رؤبة

يا هال ذات المنطق التمتام • (وكفك المخضب البنام)

أراد يا هالة فرخمه بحذف التاء لانه علم امرأة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهو تكرير التاء والبنام الاصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو ابدال النون من الميم (فى قولهم) فى صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى الالف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والالف والواو والواو تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

•(هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله)•

(قوله ذات المنطق) قال العينى يجوز فيه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل اه وانما كان يظهر الاول ان كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظر والا فلا رفع فى هال لفظا فيكون نعته تابعا له على لفظه (قوله وكفك المخضب) قال الدنوشرى ينظر ما اعراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أو لا يصح ذلك لامتناع نحو يا غلامك وان كان يمكن الفرق بان النداء فى يا غلامك حقيقى فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف كفك فان النداء فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه وأقول ضبط فى النسخة المصححة كفك بالجر فهو معطوف على المنطق أى وذات كفك والمعنى يرشد اليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم فى التوكيد يا تميم كلكم (قوله والبنام الاصابع الخ) فيه نظر من حيث ان البنام اطراف الاصابع لا نفس الاصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتصاره على قوله حيث لم يتقدمها باء موحدة وكان ينبغى أن يقول حيث لم يتأخر عنها باء موحدة وبضم الى قوله ولم تكن ساكنة والاصابع جمع اصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك فى قوله

تثليث باء اصبع مع شكل همزته • بغير قيد مع الاصبوع قد نقلا

وقد يراد بالاصابع بعضها وهى الانامل مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء كما فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم فالمراد بها بعضها وهى الانامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لان الذى يجعل فى الاذن هو رؤسها لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بانهم يدخلون أصابعهم فى آذانهم فوق المعتاد فرارا من شدة الصوت والمراد أنامل السبابات لانها المتعارفة فى ذلك وانما لم تذكر استبشاعا لذكرها لانها من السب فكان اجتنابها فى التعبير أولى كذا فى الكشاف وعند صاحب الانصاف انها لا تتعين لانهم فى حيرة ودهشة فقصدهم سد الاذن غير معرجين على ترتيب معتاد وربما قصد سد الاذن حينئذ بانملة الوسطى لانها أملأ للاذن وأحجب للصوت والبه ميل القاضى فى تفسيره حيث أطلق الانامل •(هذا باب نقل حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله)•

(وذلك) النقل يقع (فى أربع مسائل احداها أن يكون الحرف المعتل عينا الفعل و يجب بعد النقل فى المسائل الاربع أن يبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة) منه بان كان واوا والحركة المنقولة ضمة أو ياء والحركة المنقولة كسرة (نحو يقول و يبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل و يبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثقلت الضمة على الواو فى الاول والكسرة على الياء فى الثانى فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف فى الاول والباء الموحدة فى الثانى و بقيت الواو والياء على حالهما لانهما مجانسان الحركة المنقولة لهما لان الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (ان تقلبه) أى الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها) أى الحركة المنقولة من المعتل (نحو يخاف) مضارع خاف (ويخيف) مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيذهب) بفتح الهاء (و يخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيكرم) نقلت حركة الواو وهى الفتحة فى الاول والكسرة فى الثانى الى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو فى الاول ألفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وانقلبت فى الثانى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك أشار الناظم بقوله لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل (و يمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوق و بين) بتشديد الواو والياء امانحو بايع وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة وأمانحو عوق و بين فلان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما فيلتقى ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق و بين وان حذفت الثانى قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدى الى الالتباس ترك وهذا (مفهوم من قول الناظم لساكن صح (أو كان فعل تعجب نحو ماأبينه وأبين به) فى اليائى (وما أقومه وأقوم به) فى الواوى لانهم حملوه فى التصحيح على نظيره من الاسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضعفا نحو ابيض واسود) بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى ما قبلها لانقلبت ألفا فيصير أباض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك مابعدها فيصير باض فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة وهى نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السد (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى واحيا) فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله

مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض أواهوى بلام عللا

المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع فى وزنه دون زيادته أو فى زيادته دون وزنه فالاول) وهو المشبه فى الوزن دون الزيادة (مقام) فانه مشبه ليعلم فى الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الاعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا)

(قوله و يجب بعد النقل فى المسائل الاربع الخ) قال اللقانى سيجىء ان صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لئلا تلتبس بذوات الواو و يجب ابدال ضمته قبلها كسرة فينتقض بذلك قوله و يجب بعد النقل فى المسائل الاربع الخ الا ان يقال انه بعد النقل صار ما فيه حرف العلة مجانسا للحركة وفيه نظر (قوله يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ماقبلهما) قد يقال تحركهما عارض لا يعل لاجله كما قالوا فى لتبلون (قوله لانهم حملوه الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل انما هو ما أفعل وأما افعل به فليس موازنا له كما هو ظاهر و يجاب بان افعل به محمول على ما أفعله وان لم يكن موازنا لاسم التفضيل وكان ينبغى للموضح ان يستثنى اسم التفضيل أيضا مع ما استثناه (قوله أو كان معتل اللام الخ) هو واضح لشموله لنحو احيا وأهوى بخلاف ظاهر تعليل الشارح فانه قد يخرج ذلك لانه لو نقل لم يجتمع اعلالان وان كان يمكن ان يقال ان عدم النقل فى ذلك يطرد فى الحمل على احيا واهوى (قوله فالاول الخ) قال الدنوشرى الظاهر ان نحو جدول مشابه للمضارع فى وزنه دون زيادته فهو كمقام فينظر ماوجه اعلاله

حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألفا لتحركها الاصلى وانفتاح ماقبلها الآن (والثانى) وهو المشبه فى الزيادة دون الوزن (كان تبنى من البيع أو من القول اسما على مثال تحلئ) بكسر التاء الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام (و بهمزة بعد اللام) القشر الذى على وجه الاديم مما يلى منبت الشعر (فانك تقول) بعد الاعلال (تبيع بكسرتين) متواليتين (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة (وتقيل كذلك) بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) واصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء (لسكونها بعد الكسرة) فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل فى زيادته دون وزنه لان فى أولهما التاء ولان فعلا بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء (فان أشبهه فى الوزن والزيادة معا أو باينه فيهما معا وجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالاول) وهو المشبه فيهما معا (نحو ابيض واسود) وصفين فانهما أشبها أكرم فى الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما أباض وأساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما أشبه الفعل فى الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علما فمنقول) من الفعلية (الى العلمية بعد أن أعل اذ كان فعلا) مضارعا لانه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فان وزنه أفعل أعل فى حال الفعلية ثم سمى به وأما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب (والثانى) وهو المباين فى الوزن والزيادة معا (نحو مخيط) بكسر الميم فانه مباين للفعل فى كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو الظاهر) ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط أن يعل لان زيادته) وهى الميم (خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم أى بكسر حرف المضارعة فى لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اه) اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة وصفة مقصودا بها المبالغة كمعطر للكثير العطر فسوى بينهما فى التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (انه لو صح ما قالا) أى الناظم وابنه (للزم ان لا يعل مثال تحلئ لانه يكون مشبها لتحسب فى وزنه) بكسر حرف المضارعة فى اللغة المذكورة (و) فى (زيادته) وهى التاء واللازم باطل فالملزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان (لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكرا) أى الناظم وابنه من أن زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب ان ماذكره الناظم وابنه من أن علة التصحيح فى مخيط الحمل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما جنح اليه الخليل قال سيبويه سألته يعنى الخليل عن مفعل لاى شئ أتم ولم يجر مجرى الفعل

(قوله فانهما أشبها أكرم) صوابه اعلم لان أكرم اذا قرئ بصيغة المضارع كما هو فرض المسئلة كانت همزته مضمومة فلا يكون موازنا لابيض اسود (قوله وأما شبهه به معنى الخ) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر وكان ينبغى له أن يقول فلان كلا منهما آلة للفعل وهو الخياطة اه وهو نظر كليل وما قاله الشارح موافق لما نقل عن سيبويه والخليل (قوله مرادهما انه مقصور) خبران على حذف العائد مجرورا بالباء والتقدير مرادهما به

فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما فى الصفة سواء وقد يعتوران الشئ واحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما أتمت لمازعم الخليل من انها مقصورة من مفعال ابدا اه وهذه العلة مطردة فى لغة الجميع ولا تنتقض بمثال تحلئ لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم

ومفعل صحح كالمفعال * (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو اقوام واستقوام) فانه يحمل على فعله فى الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقى ألفان (ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين) واختلف النحويون فى المحذوفة (والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل والقلب والحذف (يؤتى بالتاء) الدالة على التأنيث (عوضا) من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى أو الثانية ولكن المعهود فى التاء انها تعوض من الاصول وهذا يقوى ما اختاره الاخفش (فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التى جعلت عوضا فيقتصر فى ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله أراه اراء وأجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة (نحو وأقام الصلاة) والاصل واقامة الصلاة فحذفت التاء لاجل الاضافة بعدها ولما كانة وايتاء الزكاة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وألف الافعال واستفعال

أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض * وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) تعل بالنقل والحذف (و يجب بعد النقل فى ذوات الواو حذف احدى الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (انها الثانية لما ذكرنا) من انها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف فى غير هذا الموضع فحذفها أولى (ويجب أيضا فى ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواوى مقول ومصوغ) والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ماقبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر أثر الخلاف فى الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثانى مفول (و) مثال (اليائى) بياء النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ماقبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ماقبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوى وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى ومذهب سيبويه أولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثانى

(قوله وحصول الاستثقال الخ) فيه نظر لانه لا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الاستثقال بالثانية وانما يحصل ذلك لو اجتمعا وكان ذلك وجه اسقاط الموضع لذلك فليتأمل (قوله انما تعوض الخ) هو كعدة وزنة (قوله اراء) فيه نظر ظاهر فان اراء أصله ارآء على وزن افعال بهمزة بعد الراء الساكنة وألف لينة وهمزة فى آخره بدل من لام الكلمة التى هى الواو لوقوعها اثر ألف زائدة فنقلت فتحة الهمزة الاولى الى الراء فالتقت ساكنة مع الالف اللينة فحذفت الهمزة التى سكنت وبقيت الالف الزائدة والهمزة التى هى بدل من الياء التى هى لام الكلمة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل اللهم الا أن يكون مبنيا على ان الهمزة حرف معتل و يعلم بذلك أن قول الموضح فى صدر المسئلة ان يكون الحرف المعتل عينا الفعل مراده بالفعل ليس خصوص الفعل الاصطلاحى فيشمل الاسم اما بالتغلب واما بغيره فليتأمل (قوله لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف الخ) قال الدنوشرى ينظر ما أمثلة هذا الكثير اه وقد استحضرت منه نحو استحى أصله استحيا حذفت عينه أو لامه فلينظر ونحو ارى محذوف العين

ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم الا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو الى ماقبلها والعلامة انما هى الميم بدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلى فالمحذوف هو الاصلى كالياء من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا وأما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وبنو تميم تصحح اليائى) دون الواوى لان الياء أخف عليهم من الواو (فيقولون مبيوع ومخيوط) كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخمرة (وكأنها تفاحة مطيوبة) وكان القياس أن يقول مطيبة كمبيعة ولكنه أتى به على الاصل (وقال) العباس بن مرداس

قد كان قومك يحسبونك سيدا * (وإخال انك سيد معيون)

وكان القياس ان يقول معين وهو من عنت الرجل بمعنى أصبته بالعين فانا عائن وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة و بنو اسد تفتحها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض العرب شيأ من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف اى مبلول (وفرس مقوود) من قاده يقوده وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لافعال من الحذف ومن * نقل فمفعول به أيضا قمن

نحو مبيع ومصون وندر * تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل احداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن أفعل فان الهمزة تحذف فى أمثلة مضارعه ومثالى وصفه اعنى وصفى الفاعل والمفعول) لان حروف المضارع هى حروف الماضى بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو أكرم ثم حملوا بقية اخواته ووصفى الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها واصلها أأكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى الجميع والى ذلك أشار الناظم بقوله

وحذف همز أفعل استمر فى * مضارع وبنيتى متصف

(وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقعسى (فانه أهل لان يؤكرما) فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض (المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل) وهى المشار اليها بقوله

فا أمر او مضارع من كوعد * احذف وفى كعدة ذاك اطرد

(وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوى الفاء مفتوح العين) فى الماضى مكسورها فى المضارع (فان فاءه تحذف فى أمثلة المضارع) الاربعة (وفى الامر وفى المصدر المبنى

(قوله ولان قلب الضمة الى الكسرة) لو قال كسرة الكان أحسن وأما قلب الكسرة فتحة فى نحو يا حسرتا ففيهم مثله وانه ليس خلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمته كسرة فهو من الاول (قوله مفتوح العين) فيه نظر فان نحو ورث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسورها فليتأمل

على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين (ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف
تقول) في المضارع للغائب (يعد) والاصل يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا
لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذي الياء اخواته (و) هي (نعد
وتعد واعد) أمره ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يا
عدعدة) وأصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه وحركت
عينه بحركة فائه وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء
التأنيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط أحدها ان
تكون الياء مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع أوعد ثانيها ان تكون عينه مكسورة
فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم في لغة
عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين وشذ يسع من
وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطأ ويضع
ويقع ويدع لانها في الاصل بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها
ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو كيوعد مثل يقطين من وعد
ولحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان أحدهما ان تكون مصدرا كعدة فلو كانت
غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثاني ان
لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقعة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما
للالتباس (وأما الوجهة فاسم) للمكان المتوجه اليه فهي (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر
(للتوجه) قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر
وذهب قوم الى أنه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني أيضا
وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر
غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها
منه الا الحمل على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر
الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهه ورجح الشلوبين القول بانه مصدر
فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن ان يقال في جهة انها اسم لمكان اذ لا يبقى
للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف بما فاؤه واو ان ما فاؤه ياء لاحظ له في هذا
الحذف الا ماشذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس أصله ييئس فحذفت الياء
ويسر مضارع يسر أصله ييسر (وقد تترك تاء المصدر) اذا أضيف (شذوذا كقوله)
وهو أبو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب

ان الخليط أجدوا البين فانجردوا * وأخلفوك عد الامر الذي وعدوا

قال الفراء أراد عدة الامر فحذفت تاء التأنيث عند الاضافة شذوذا وخرجه خالد بن
كلثوم على ان عدا جمع عدوة والعدوة الناحية كانه أراد نواحي الامر (المسئلة
الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار اليها بقول النظم

ظلت وظلت في ظللت استعملا * وقرن في اقررن وقرن نقلا

(وذلك

(قوله ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة) هي غير فصيحة واللغة الفصيحة اثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسور العين) فيه نظر فان نحو ورث يرث أعل بما ذكر (قوله انه مصدر) ينافي ما قاله (قوله والمصدر الجاري عليه التوجه) كان ينبغي أن يقول والاتجاه وقوله زوائده فيه نظر اذ المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أبي الفتح أولا اه والمتبادر ان مراده الاعتراض
(قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشيء أي بالفتح أهم بضم الهاء اذا أردته (قوله وان كان الفعل المضارع المكسور
العين الخ) قال الدنوشري المضارع والامر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما لجريان الوجهين

(وذلك أن الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه
يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتصل على ثلاثة أوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل
حركتها) الى الفاء (ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول) اذا أسندته الى ضمير رفع متحرك
(ظللت) بالاتمام وفك الادغام لالتقاء الساكنين (وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها
وحذف اللام الاولى منهما لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف
مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية
لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفاء فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت
الفاء مفتوحة وأما الكسرة فلانه لما نقل حركة اللام الى الظاء بعد اسكانها وحذفت
اللام بقيت الفاء مكسورة (وكذلك) تقول (في) ظللنا وظللت وظللتما وظللتم و(ظللن)
بلا فرق ويقال ظلت افعل بكسر الظاء ظلولا اذا عملت بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح
ان كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في
القرآن والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز (قال الله تعالى فظلتم تفكهون) وظاهر اطلاق
الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين
وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في
ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسست وممن
ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري
الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح
والمكسور والثلاثي ومزيده (وان كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين
(مضارعا أو أمرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان) الاتمام وحذف العين بعد
نقل حركتها الى الفاء (نحو يقررن) بالاتمام والفك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها
الى الفاء (و) نحو (اقررن) بالاتمام والفك (وقرن) بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء
وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل ان ضللت) بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي
نحو فيظللن رواكد) بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل ضل يضل ويضل قاله
في الارتشاف (الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرأ نافع وعاصم وقرن بالفتح) في القاف
أمر من قررت بالمكان أقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان
اولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحست (وهو قليل لانه مفتوح
ولان المشهور قررت في المكان بالفتح أقر بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر
أقر بالفتح (ففي قررت عينا) بالكسر (أقر) بالفتح وذهب بعضهم الى أن قرن على قراءة
الفتح أمر من قار يقار والى أن قرن على قراءة الكسر أمر من الوقار يقال وقر يقر
فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وأجاز الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم

كسر عينهما كما صرح به الشارح حيث قال المكسور العين اذ ليس الكلام في الشاذ فحسب يحسب وانما امتنع الوجه الثالث اعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده فاما ان يتخلص منه بالحذف وفيه اجحاف واما بالكسر الذي هو الاصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغنى عنه بالنقل الذي هو أقل مؤنة وقول الشارح بفتح اللام وكسرها متعلق بالكلمة من حيث ذاتها وأما صحة التمثيل بها فموقوفة على الفتح ويقاس عليه يظل وما قاله ابن مالك في المضارع المضموم جار في الماضي المضموم وينظر ما مثاله (قوله جاز الوجهان الاولان) قال اللقاني أي وامتنع الثالث منهما وهو حذف العين وحركتها اذ فاء كل من الامر والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف المذكور الى التقاء الساكنين على غير حده (قوله ولان المشهور) قال اللقاني علة ثانية بمعنى ان كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضي الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الاكمة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوي أو يائي والوقار هو الثبات ذكره المذكور
والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف أمست وأحست

•(هذا باب الادغام)• (قوله رفعك اللسان ووضعك اياه) قال الدنوشرى الظاهر ان المراد بالوضع الخفض و ينظر هل الحروف الشفوية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الادغام وظاهره اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع فى كل ادغام وهو منتقض بادغام فى حرفين ليس فيهما الا الرفع فقط أو الوضع فقط الا أن يقال الواو فى كلامه بمعنى أو فالمدار على الامرين ولا يصدق التعريف على الادغام فى ريا لانه لا مدخل للسان فى النطق بالياء قاله الملا عصام الدين وقوله بعد ادخال أحدهما فى الآخر لا يظهر له فائدة على أنه مضر وذلك ان بعضهم جعله تعريفا للادغام فالادغام غيره متأخر عنه و يمكن أن يكون على ارادة الارادة بعد بعد والمعنى بعد ارادة الادخال وفيه ما فيه وتعبيرهم فى هذا المقام بالادخال مجاز اذ ليست حقيقة الادخال متحققة ولكن لما خفى الساكن عند المتحرك خفاء الداخل فى المدخول فيه عبر عنه بالادخال واطلاقهم الادغام على ادخال حرف فى حرف اطلاق لغوى كما فى القاموس ونقل عنه الملا عصام الدين فى حاشيته على الشافية فقال فالتسمية بالادخال ليست اصطلاحا بل هى لغة الا انه لما كان ادخال الحرف فى الحرف لا يصح على حقيقته فسره أرباب الاصطلاح بقولهم ان تاتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل كشفنا لمراد أهل اللغة وأشار الى ارتكابهم المجاز نقل بعض أصرف من خط الملا عصام (قوله لان الوقف الخ) ايضاحه ان الهاء المذكورة أتى بها للوقف وعلى فرض وصلها بما بعدها الوقف عليها منوى الثبوت وهو فاصل فلا يتأتى الادغام كما قال (قوله لو كانت الهمزة الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه منع الادغام وورداءته فى نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم رداءته فى نحو سآل (قوله لئلا يذهب المد بالادغام) يفهم منه ان حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر الا أن يراد المد اللغوى وهو يذهب بالادغام بلا شك (قوله واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام) قد يقال فيه نظر لانه لا يظهر كون قوة الادغام علة لاغتفار زوال المدة فى هذه فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا والالف نحو قالوا ما لنا الا نقاتل فى سبيل الله وفى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فان أول المثلين فيه ممدود وفى آخر كلمة فانه يمتنع فيه الادغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الاول قبل انضمام الثانى من كلمة أخرى اليه بخلاف آووا ونصروا الاثنان مدا الاول فوجب الادغام وبخلاف نحو مغزو ومرمى ونحو مقرو وبرى وأصلهما مغزوو ومرموى ومقروء وبرىء لان الاول ليس فى آخر كلمة وانما وجب الادغام فيهما مع أن الادغام أزال المد لان الغرض من المد الادغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولان ذلك فى كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الادغام اهـ ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واغتفر زوال المدة الخ أن الادغام مطلوب فى الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر (قوله وريا) الرى براء مكسورة وهمزة ساكنة وياء المنظر الحسن (قوله فى وقف حمزة) اشارة الى أن حمزة قرأ بالادغام وقفا فى قوله تعالى هم أحسن أثاثا وريا اعتدادا بالعارض أولانه من رويت ألوانهم وجلودهم أى امتلأت وحسنت

العين بالمكسور فما جاز فى اغضض أن يقال غض واحتج بان فك المضموم أثقل من فك المكسور وان كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولا

•(هذا باب الادغام)•

اللائق بالتصريف وهو ادغام المثلين و يقال فيه الادغام بتشديد الدال وهى عبارة سيبويه وأصحابه والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما فى الآخر فيجب ادغام أول المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثانى أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام فى ذلك ردىء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واحد لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن فى آخر وجب الادغام نحو مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة فى هذه لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو أثاثا وريا فى وقف حمزة و يمتنع ان ألبس نحو قوول

بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو أوب أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه و (يجب ادغام أول المثلين المتحركين باحد عشر شرطا أحدها أن يكونا فى كلمة) واحدة اسما كانت أو فعلا فالاول كضب وطب وحب والثانى (كشد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح ومال بالكسر وحبب بالضم) فسكن أول المثلين وأدغم فى الثانى (فان كانا) أى المثلان المتحركان (فى كلمتين) بان كان أولهما فى آخر كلمة وثانيهما فى أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا) بشرطين أحدهما أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام فى الهمزتين ردىء والثانى أن لا يلى أولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن أبى عمرو الادغام فى ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة وأجاز القراء ادغامه الشرط (الثانى) من الاحد عشر (ان لا يتصدر أولهما) أى المثلين (كما فى ددن) بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعى سكون أول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم كجسس) بضم الجيم وفتح السين المهملة (جمع جاس) فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام أولهما فى الثانى لان قبلهما مثلا آخر مدغما فى أول المتحركين فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط (الرابع ان لا يكونا فى وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) علم الامرأة (أو غيرهما) أى المثلين (كهيلل) اذا قال لا اله الا الله (أو كلاهما) أى أحد المثلين وغيره (نحو اقعنسس) أى تأخر ورجع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول أو كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا أو على ان أحد المثلين اسم كان مؤخرا والملحق خبرها مقدما (فانها) أى قردد ومهدد وهيلل واقعنسس (ملحقة) بغيرها اما قردد ومهدد فان آخر داليهما مزيدة للالحاق (بجعفر و) أما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو (دحرج) وهى غير أحد المثلين (و) أما اقعنسس فان احدى السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو (احرنجم) ولا يجوز ادغام أحد المثلين فى الآخر فى شىء من الملحقات لانه يؤدى الى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس والسادس والسابع والثامن ان لا يكونا فى اسم على فعل بفتحتين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار (ومدد) بمهملتين وهو كل شىء زاد فى شىء (أو) على (فعل بضمتين كذلل) بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد أو) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم) جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهى الشعر المجاوز شحمة الاذن (وكلل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهى الستر الرقيق يخاط كالبيت

(قوله نحو أوب) هو مثال أبلج من الاوب أصله أأوب فقلبت ثانية الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم أدغم وجوبا للزوم الابدال (قوله فان الادغام فى الهمزتين ردىء) مقيد بما اذا كانتا فى كلمتين فلا يشمل سآل (قوله غير لين) احترز به عن اللين نحو سير رمضان فانه يدغم حينئذ (قوله أن لا يتصدر أولهما) قال ابن مالك الا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد يدغم بعد مد أو حركة نحو لا تيمموا وتكاد تميز وقال المرادى و يجوز الادغام أيضا فى الفعل الماضى اذا اجتمع فيه تاآن والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وقد ذكر هذا الشرط فى الكافية (قوله والابتداء بالساكن الخ) قد يقال كان يمكن الادغام و يجلب همزة الوصل كما فى اضرب

يتوقى به من البعوض و يسمى فى عرفنا الناموسية (أو) على (فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر) جمع درة وهى اللؤلؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال (وهى الطريقة فى الجبل وفى هذه الانواع السبعة الاخيرة) وهى الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة المذكورة فى الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الادغام) فيها اما الثلاثة الاول فلما تقدم من أن الادغام يفوت المقابلة فى الالحاق وأما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام فى الاسماء وأما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للافعال فى الوزن والادغام فرع الاظهار نخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء لعظم خلف الاذن فانه موازن بصدره فعل بضم أوله وفتح ثانيه نحو صفف قاله المرادى وفى الصحاح ما يخالفه فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فادغم ونحو رددان من الرد فانه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو حببة جمع حب فانه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدججان بفتحتين مصدر دجج بمعنى دب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الاحد عشر هى (ان لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص ابى وا كفف الشر أصلهما اخصص وا كفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة الهمزة) من أبى وهى الفتحة (الى الصاد) من اخصص (وحركت الفاء) من ا كفف بالكسر (لالتقاء الساكنين) فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وأن لا يكون المثلان يا ءين) تحتانيتين (لازما تحريك ثانيهما نحو حيى وعيى ولا تاءين) فوقانيتين (فى افتعل كاستتر واقتتل) من الستر والقتل (وفى هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حى عن بينة) بالفك (و يقرأ أيضا من حى) بالادغام فن أدغم نظر الى أنهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى أن اجتماع المثلين فى باب حى كالعارض لكونه مختصا بالماضى دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر فى كلامهم فلو كانت حركة ثانى الياءين غير لازمة نحو لن يحيى ورأيت محييا لم يجز الادغام خلافا للفراء (وتقول استتر واقتتل) بالفك (واذا أردت الادغام نقلت حركة) التاء (الاولى الى الفاء) وهى السين أو القاف (وأسقطت الهمزة) اى همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء فى التاء (فتقول فى الماضى ستر وقتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (فى المضارع يستر ويقتل بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (فى المصدر ستارا وقتالا بكسر أولهما) وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل أن يكون على أصله ويحتمل أن يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول فى مضارع ستر الذى وزنه فعل يستر بضم أوله لان ماضيه على أربعة أحرف وفى مصدره تستيرا على وزن

تفعيلا

(قوله وفى هذه الانواع السبعة الخ) قال اللقانى سياتى ان أولى التاءين الزائد تين فى أول المضارع يجوز فيها الفك والادغام فينبغى استثناؤها من قوله هنا وفى هذه الانواع السبعة

(قوله رددان) ينظر ما معناه

(قوله حببة) بالحاء المكسورة والباء الموحدة جمع حب وهو الاناء الذى يوضع فيه الماء وفى بعض النسخ بالجيم وفى بعضها بالخاء المعجمة فلينظر

(قوله فى ثلاث مسائل أخر) قال اللقانى احداها على ما يجىء الامر وهو أحد الثلاثة المذكورة قبل نحو اخصص ابى وا كفف الشر قلت ذكرها للبيان أن الحركة العارضة لا توجب ادغاما وهذا البيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها الا أن الحق أن الحركة لم توجب حتما لانها أوجبت جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لان ابن مالك وابنه من أجل علماء الاسلام وقد ذكرا أنه يجوز الادغام فى الابتداء وتجتلب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو حالهما من أمرين اما أن يكون استندا فيه الى فهم ذلك من لغة العرب او استنباط ذلك منهما والعدم ما ينافيه و يناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بان الله لم يخلق همزة وصل فى أول الفعل المضارع لانهما مثبتان والراد عليهما ناف والمثبت مقدم على النافى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا نظن بهما انهما اقدما على ما ذهبا اليه بمجرد التشهى من غير استناد الى شئ يعتمدان عليه و يستندان اليه لان سوء الظن بالائمة غير لائق كيف وقد نقل الثقات أن ابن مالك قال طالعت الصحاح فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند فى ذلك صريحا وان ذكراه تلويحا قال ابن المصنف ومنهم من يدغم و يسكن أوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى اه لانهما ٤٩٩ ثقتان مؤتمنان وقد ذكر صاحب القاموس فى فصل الجيم من باب النون لما تكلم على جبان ومنها اماما العربية ابن مالك وأبو حيان فليتأمل ذلك فانه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم رأيت شيخنا شيخ الاسلام قال ومن خطه نقلت وللقائل أن يقول ان أردت لم يخلق الله فى أول المضارع اصالة فسلم ولا يرد لان الكلام فيما هو على سبيل العروض أو لم يخلقها مطلقا فممنوع اه وللقائل أن يقول الترديد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بان المراد ان الله لم يخلقها مطلقا لان الفرض انها عارضة فى نحو اتجلى لتعذر الابتداء بالساكن بل الكلام ليس الا فى ذلك فليتأمل اه ولا يخفى ما فيه من التطويل بالاطائل و يلزم على هذا ان لا يحكم بسهو أحد من العلماء ولا خطئه والانسان محل النسيان وقد ذكر الشارح ان ابن مالك نفسه ذكر المسئلة على الصواب فى بعض كتبه فتدبر بالانصاف (قوله أحدا من الفصحاء) قال الدنوشرى قصد به تبيين مراد الموضح ولو أبقى كلامه على حاله من غير زيادة لكان صحيحا لان الله كما يخلق الاجسام يخلق الاعراض التى من جملتها همزة الوصل المذكورة اه وأقول عدم خلق الله الهمزة فى اول المضارع كناية عن عدم وجودها وفيما زاده الشارح اخلال بذلك كما لا يخفى على العارف باساليب الكلام (قوله وتكاد تميز) قال الدنوشرى ينظر هل هو بادغام الدال فى التاء بعد حذف احدى التاءين فالدال قلبت تاء أو هو بابقاء الدال مضمومة و ينطق بعدها بتاء ساكنة مدغمة فى التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعد مدة أو حركة ثم رأيت بعض القراء صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادى ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر (قوله وكنتم تمنون) بقراءتهم مضمومة بعدها تاء ساكنة مدغمة فى مثلها

تفعيلا وفى مضارع الذى أصله استتر يستر بفتح أوله لان ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستتر فنقل وأدغم وفى مصدره ستارا وأصله استتارا فاذا أريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة (ويجوز الوجهان) الادغام والفك (أيضا فى ثلاث مسائل أخر احداها أولى التاءين) الفوقانيتين (الزائدتين فى أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعى تجلى وتذكر (وذكر الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابنه) فى شرح الخلاصة (انك اذا أدغمت) التاء الاولى فى الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فتقول فى تتجلى اتجلى اه (و) فيه نظر فانه (لم يخلق الله أحدا من الفصحاء فيما نعلم أدخل (همزة وصل فى أول) الفعل (المضارع وانما ادغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء) قال الحوفى فان وقف ابتدئ بالاظهار ولا يجوز ادخال ألف الوصل عليه لان ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم فى بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة فى تاء أخرى بعد مدة أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز اه كما تقدم (وبذلك قرأ البزى فى الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون) والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين أدغمت أولاهما فى أخراهما (فان أردت التخفيف فى الابتداء حذفت احدى التاءين وهى الثانية) وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل (لا الاولى) لدلالتها على

المضارعة (خلافا لهشام) الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية فى تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى (وذلك جائز فى الوصل أيضا قال الله تعالى نارا تلظى) الاصل تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا (ولقد كنتم تمنون) الاصل تتمنون (وقد يجيء هذا الحذف فى النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) القول (الاظهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك نجى المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء (أصله ننجى بفتح النون الثانية) وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية ويضعفه أنه لا يجوز فى مضارع نبأت ونقيت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية الا فى شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الاصل ننجى بسكونها) أى النون الثانية (فادغمت فى الجيم (كاجاصة واجانة) بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة وانجانة فادغمت النون فى الجيم والاجاصة واحد الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهى بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصرية يغسل و يعجن فيها و يقال انجانة كما يقال انجاصة وهى لغة يمانية فيهما انكرها الاكثرون قاله ابن السيد (وادغام النون فى الجيم لا يكاد يعرف) لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من نجا ينجو بتخفيف عينه وهى الجيم (ثم ضعفت عينه) و بنى للمفعول (وأسند الضمير المصدر) والتقدير نجى هو أى النجاء (و) فيه ضعف من جهات احداها انه (لو كان كذا لفتحت الياء لانه فعل ماض) مبنى للمجهول نحو قضى الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله فى المغنى ويجاب عن أولاها بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فنسى ولم نجد وقرأ الحسن ما بقى من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فاناب غير المفعول به مع وجوده * المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التى يجوز فيها الادغام والفك (ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه قرئ بالفك وهو لغة أهل الحجاز والادغام وهو لغة تميم) اعتدادا بتحريك الساكن فى بعض الاحوال نحو لم يردد القوم واردد القوم وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال) جرير (الشاعر

فغض الطرف انك من نمير) * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالادغام واذا ادغم فى الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى انه سمع من عبد القيس أرد وأغض وافر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى

او

(قوله وحجتهم الخ) فيه نظر لانها تعارض بالمثل فيقال التاء الاولى لها معنى كما ذكر الشارح بقوله لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب سيبويه والبصريين بان الثانية بها حصل الثقل وبانها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لا معنى لها أصلا كما فى مضارع ترمس بمعنى رمس فليتأمل (قوله ويجاب عن أولاها الخ) فيه نظر لانه لا يخرج القرآن عن اللغات الشاذة فان الظاهر ان تسكين ياء الماضى لغة شاذة لا سيما مع تسمر غيرها فلا يشكل ذلك بقراءة الاعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع انه مفهوم من الفعل فيه نظر فقد يدعى ان المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل بينهم (قوله فاناب غير المفعول به مع وجوده) فيه نظر كما يعلم من مراجعة كلامهم فى الكلام على هذه الآية (قوله واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ) ينبغى الحاق الالف بما ذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه اشارة الى التبرى من التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بان كلا من ردوا وردى وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عروض للحركة فيها

(قوله بالمدغم) لو زاد فيه فيه كما سبق لكان حسنا (قوله والتزم الخ) قال الدنوشرى هو كالمستثنى من فعل الامر المتقدم على لغة بنى تميم اه وكانه لم يقف على كلام اللقانى فانه قال ان قلت هلم فعل أمر عند تميم تلحقها علامات التأنيث والتثنية والجمع فالتزام الادغام فيها على أصلهم فى فعل الامر وعند الحجازيين

اسم فعل يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتزام الادغام فيها عند الحجازيين ناقض الاصل اذ الكلام فى المضارع وفعل الامر وليست هلم منهما فمن أى شئ استثنيت قلت اصل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من افعال الامر فى الادغام والتزام حركة الفتح فتامله (قوله واذا اتصل بالمدغم هاء غائب) مثله اذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل فانه يجب الفتح أيضا قال المرادى واذا اتصل به نون الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة فى نون أيضا وحكى عن أبى عمرو انه سمع من العرب هلمين يا نسوة بكسر الميم مشدودة وياء ساكنة بعدها قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم قال المرادى الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو لم يرده قالوا لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد ولى الالف والواو نحو ردا وردوا اه وأشار بقوله قالوا الى التبرى عن التعليل بما ذكر لعدم اتضاحه كليا فى نحو لم يرده لعدم وجود الواو عند عدم الاشباع وان كان يمكن حمله على المشبع وكان الشارح لحظ ذلك فقصر العلة على هاء الغائبة والالف فى قوله فقد وليت الالف مرفوعة فاعلا مع حذف المفعول والالف والواو فى قول المرادى قد ولى الالف والواو مرفوعان كذلك

أو نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض واذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكأن الدال قد وليت الالف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك فى مضموم الفاء وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلطوه فى تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش من ناس من بنى عقيل مده وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين فى الاصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم فقال فى التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح اه وحكى ابن جنى الضم أيضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغائبة او هاء الغائب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهو لبنى اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهى لغة كعب وغيرو الاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا كثير فى كلامهم (والتزم الادغام فى هلم لثقلها بالتركيب) وفى كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التى هى فعل امر من قولهم لم الله شعثك اى جمعه وكانه قيل اجمع نفسك الينا فحذف الفها تخفيفا ونظرا الى ان اصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة من هل التى للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصارهلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج فى البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه (ومن ثم) أى ومن اجل ثقلها بالتركيب (التزموا فى آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يجيزوا فيه) أى فى آخرها (ما أجازوه فى آخر نحو رد وشد من الضم للاتباع و) من (الكسر على اصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكى الجرمى فى هلم الفتح والكسر عن بعض بنى تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح واختلف فيها العرب على لغتين احداهما ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هى مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهى لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهى عندهم اسم فعل بمعنى

(قوله وذهب الخ) ينبغي أن يلغز عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) فيه نظر لامكان ان يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا يزول بزوال الضمير المذكور (قوله نحو لححت عينه) قال في الجمع بين العباب والمحكم اللحح في العين سلاق يصيبها والتصاق وقيل هو التزاقها من وجع وقيل هو لزوق اجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص وقد لححت عينه تلحح لححا باظهار التضعيف وهو أحد الاحرف التي خرجت على الاصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مششت الدابة وألل السقاء وأللت اسنانه وصككت الدابة والادغام لغة في لححت عينه ولححت عينه كثرت دموعها وغلظت أجفانها اهـ (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعديا أولا يجوز وهل يجوز الادغام في ألل السقاء ولححت عينه وما معهما أولا يجوز قال في الصحاح لسق به ولصق به والتسق به والتصق به والسقه به غيره والصقه به غيره اهـ فيفهم منه ان لصق كسمع في أنه لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بدله وهو وسخ في الموق فان كان الوسخ الذي في الموق سائلا فهو غمص لكان أحسن كما لا يخفى (قوله قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرمص بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص وقد رمصت عينه بالكسر والرجل أرمص (قوله أو في ضرورة) معطوف على قوله شذوذا لانه على نية نزع الخافض والتقدير في شذوذ او في ضرورة فان قلت قوله شذوذا صفة لمصدر محذوف أو حال قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أو يوجد ذلك في ضرورة ويؤيده أن النصب على نزع الخافض لا يصار اليه مع تيسر غيره وان كان المصنفون لا يتحاشون عن مثل ذلك على ان وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وان كان كثيرا ويمكن أيضا أن يكون قوله في ضرورة معطوفا على شذوذا على تقدير الحالية أيضا والتقدير وقد يفك الادغام في غير ذلك حال كون ذلك شاذا أو كائنا في ضرورة وقال الدنوشري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذا وينظر هل هذا العطف صحيح أولا اهـ والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لان قوله شذوذا في معنى في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام ولله دره ما أدراه بأساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله ولجميع المسلمين وأسأل الله حسن الخاتمة لي ولجميع الاخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين (الحمد

أحضر في المتعدي وبمعنى ائت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلوا وهلي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار وأجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفك في أفعل) بكسر العين (في التعجب) باجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول (نحو أشدد ببياض وجه المتقين و) الثاني نحو (أحبب الى الله بالمحسنين) بالفصل بالجار والمجرور والاصل أحبب بالمحسنين الى الله (واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فك الادغام في لغة غير بكر بن وائل) لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا (نحو حللت وقل ان ضللت وشددنا اسرهم) والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومدنا وردت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يفك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه) بحاءين مهملتين اى لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح (وألل السقاء) اى تغيرت رائحته وضبب البلد اى كثر ضبابه ودبب الانسان اى نبت شعره في جبينه وصككت الفرس اى اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اى اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف لبيان الاصل كالقود بالتصحيح (او في ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلي

(الحمد لله العلي الاجلل * الواسع الفضل الوهوب المجزل)

والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه ووافق الفراغ من تأليفه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تم

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالجاه الفاروقي ابراهيم عبد الغفار الدسوقي خادم تصحيح الكتب بدار الطباعه أعانه الله على أداء واجب هذه الصناعه تم طبع التصريح على التوضيح مع بذل الوسع في رد حاشيته الى الطريق الصحيح اذ لم يوجد منها عندنا بعد التفتيش غير نسخة مسختها أيدي النساخ أسوأ مسخه ومع ذلك فهذه الحاشية محاسنها بين الحواشي فاشية فرحم الله الشيخ ياسين وجعل كتابه في أعلى عليين وأما التصريح مع التوضيح فغنيان عن الثناء والمديح وكان هذا الطبع المصون والتحرير المتقن الميمون على ذمة حضرات الشريف العلوي السيد الحبيب البلغيثي الحسني والشيخ عبد القادر الشفشاوني والمحترم الحاج أبي بكر بن موسى والطالب الاديب السيد محمد يزور بالمطبعة الكبرى العامره ذات الادوات الباهره المتوفرة دواعي مجدها المشرقة كواكب سعدها في ظل من تعطرت بثنائه الانديه واخضرت بيمن آرائه الاوديه سيد ولاة الانام بهجة الليالي والايام رب الآثار الشهيره والمنح الجمة الغزيره والهمم القيصريه والمفاخر الكسرويه من اجتمعت القلوب على وده والملوك على انه البدر في طالع سعده الراقي بهممه الى كل مقام معتلي جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي متعه الله ببقاء انجاله الكرام وأشباله السادة الفخام لازالت الايام مضيئة بشموس علاهم والليالي منيرة ببدور حلاهم مشمولا بادارة من خاطبته المعالي بابالك أعني سعادة حسين بك حسني ونظارة وكيله السالك جادة سبيله من عليه أحاسن أخلاقه تثني حضرة محمد افندي حسني وملاحظة ذي الرأي المسدد حضرة أبي العينين افندي أحمد وقد وافق تمام تمثيله وكمال تشكيله أواسط أولى الجمادين من سنة أربع وتسعين وألف ومائتين من هجرة سيد المرسلين وخاتم النبيين صلى الله وسلم عليه وآله وكل منتسب اليه ما انجلى غسق الظلام ولاح في الافق بدر تمام آمين